

عَمَلُ الْقَارِي

شَرْحُ

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ بَدْرِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْعَيْنِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٥ هـ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

الْمَشْهُورُ بِاسْمِ الْعَيْنِيِّ عَلَى الْبُخَارِيِّ

قَوَّبَ عَلَى غَدَةِ نَسْخِ خَطِيئَةِ

دار الفكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

أى هذا باب في بيان حكم الوضوء مرة مرة يعنى لكل عضو من أعضاء الوضوء مرة واحدة. وجه المناسبة بينه وبين الابواب التي قبله ظاهر وهو ان تلك الابواب في بيان احكام الاستنجاء وهذا في بيان حكم الوضوء ولا شك ان الوضوء يتلو الاستنجاء وقد بين اجمال ما في حديث هذا الباب في باب غسل الوجه واليدين بغرفة واحدة وكلاهما عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما *

٢٣ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً ***

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة في الاول محمد بن يوسف قال الكرمانى المراد به هنا اما اليكندى وتقدم في باب ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتخولهم واما الفريابي وتقدم في باب لا يمسك ذكره ثم قال الغالب ان اليكندى يروى عن سفیان بن عيينة والفريابي عن سفیان الثوري ويحتمل ان يراد به الفريابي عن ابن عيينة لان السفينين كليهما شيخاه كما ان زيد بن اسلم شيخ السفينين وكان ابن يوسف شيخ البخارى وقال بعضهم سفیان هو الثوري والراوى عنه الفريابي لا اليكندى قلت جزم هذا القائل بان سفیان هو الثوري وان محمد بن يوسف هو الفريابي لادليل له عليه والاحتمال المذكور الذي ذكره الكرمانى غير مدفوع فافهم وقال الكرمانى ايضا فان قلت فهذا تدليس اذ فيه الاشتباه المؤدى الى كون الراوى مجهولا فيلزم القدح في الاسناد قلت مثله لا يقدح فيه لان ايا كان منهم فهو عدل ضابط بشرط البخارى لا يتفاوت الحكم باختلاف ذلك * الثانى سفیان اما ابن عيينة واما الثوري وقد ذكر لكن الراجح انه الثوري لان ابانعم صرح به في كتابه والله اعلم في الثالث زيد بن اسلم التابعى المدينى وقدمر * الرابع عطاء بن يسار يفتح الياء والسين المهملة المحففة في الخامس عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهما (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث والغنة ومنها ان رواته ائمة اجلاء ثقات ومنها ان فيه رواية التابعى عن التابعى زيد بن اسلم عن عطاء بن

(بيان من أخرجه غيره) هذا مما انفرد به البخارى عن مسلم واخرجه الاربعة فابوداود عن مسدد عن يحيى عن سفیان عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال «الاخبركم بوضوء رسول الله ﷺ فتوضأ مرة مرة» والترمذى عن محمد بن يسار عن يحيى بن عوف عن قتيبة وهناد واهب كريب ثلاثتهم عن وكيع عن سفیان به والنسائى عن محمد بن متى عن

يحيى به وابن ماجه عن ابى بكر بن خالد الباهلي عن يحيى باسناده توضحاً بغرفة واحدة وايضاً الكل اخرجوه في كتاب الطهارة وقال الترمذى عقيب اخراجه وفي الباب عن عمرو جابر وبريدة وابى رافع وابن الفاكه وحديث ابن عباس احسن شئ في الباب قلت لاجرم اقتصر عليه البخارى قال وروى رشدين بن سعد وغيره هذا الحديث عن الضحاك بن شرحبيل عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر مرفوعاً به وليس بشئ والصحيح ما روى ابن عجلان وهشام بن سعد وسفيان الثوري وعبد العزيز بن محمد عن زيد بن عطاء عن ابن عباس ورواه عن سفيان جماعات غير شيخ البخارى منهم وكيع ونبه الدارقطى ايضا على ان ابن لهيعة ورشدين بن سعد روياه عن الضحاك ايضا كما سلف وان عبدالله بن سنان خالقه فرواه عن زيد بن عبدالله بن عمر قال وكلاهما وهم والصواب زيد بن عطاء عن ابن عباس وفي مسند البزار ما أتى هذا الا من الضحاك وقد اغفل في مسنده قصد الصواب قلت حديث عمر رضى الله تعالى عنه اخراجه ابن ماجه حدثنا ابو كريب حدثنا رشدين بن سعد اخبرنا الضحاك بن شرحبيل عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر رضى الله عنه قال رأيت رسول الله ﷺ في غزوة توضحاً واحدة واحدة واخرجه الطحاوى عن الربيع بن سليمان المؤذن عن اسد بن ابن لهيعة عن الضحاك بن شرحبيل عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال « رأيت رسول الله عليه الصلاة والسلام توضحاً مرة » وحديث جابر اخراجه ابن ماجه ايضا عن ثابت ابن ابي صفيه قال سألت ابا جعفر قلت له حدثت عن جابر بن عبدالله « ان النبي ﷺ توضحاً مرة مرة قال نعم » الحديث وحديث بريرة اخراجه (١) وحديث ابى رافع اخراجه الدارقطى في سننه حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز حدثنا عبد الله بن عمر بن الخطاب حدثنا الدراوردي عن عمرو بن ابى عمرو وعن عبيد الله بن ابى رافع عن ابيه قال « رأيت رسول الله ﷺ توضحاً ثلاثاً ثلاثاً ورأيت توضحاً مرة مرة » وحديث ابن الفاكه اخراجه البغوى في معجمه حدثنا علي بن ابى الجعد حدثنا عدى ابن الفضل عن ابى جعفر عن عمار بن خزيمة بن ثابت عن ابن الفاكه قال « رأيت رسول الله ﷺ توضحاً مرة مرة » وفي الباب ايضا عن ابى بن كعب اخراجه ابن ماجه « ان رسول الله ﷺ دعا بماء فتوضاً مرة مرة » الحديث (ذكر بريقة الكلام) قوله « مرة » نصب على الظرف أى توضاً في زمان واحد ولو كان ثمة غسلتان أو غسلات لكل عضو من اعضاء الوضوء لسكان التوضؤ في زمانين أو ازمانه اذ لا بد لكل غسلة من زمان غير زمان الغسلة الاخرى أو منصوب على المصدر أى توضحاً مرة من التوضؤ أى غسل الاعضاء غسلة واحدة وكذا حكم المسح فان قلت فملى هذا التقدير يلزم أن يكون معناه توضحاً رسول الله ﷺ في جميع عمره مرة واحدة وهو ظاهر البطلان قلت لا يلزم بل تكرار لفظ مرة يقتضى التفصيل والتكرير أو نقول ان المراد انه غسل في كل وضوء كل عضو مرة مرة لان تكرار الوضوء من رسول الله ﷺ معلوم بالضرورة من الدين هكذا قاله الكرماني قلت في الجواب الثانى نظر لانه يلزم منه ان جميع وضوء النبي عليه الصلاة والسلام في عمره مرة مرة وليس كذلك على ما لا يخفى * واستدل ابن التين بهذا الحديث على عدم ايجاب تخليل اللحية لانه اذا غسل وجهه مرة لا يبقى معه من الماء ما يخلل به قال وفيه رد على من قال فرض مغسول الوضوء ثلاث *

باب الوضوء مرتين مرتين

أى هذا باب في بيان الوضوء مرتين مرتين لكل عضو. وقال صاحب التلويح قد روى البخارى بعد من حديث عمرو بن يحيى عن ابيه عن عبدالله بن زيد « ان النبي ﷺ غسل يديه مرتين ومضمض واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً » وهو حديث واحد فلا يحسن استدلاله به في هذا الباب اللهم الا لو قال ان بعض وضوئه كان مرتين وبعضه ثلاثاً لكان حسناً قلت هذا الاعتراض غير وارد لانه لا يمنع تعدد القضية كيف والطريق الى عبدالله بن زيد مختلف. وجهه المناسبة بين البابين ظاهر لا يخفى *

(١) هكذا يابض في جميع النسخ الخطية والذي يظهر ان نسخة المؤلف ترك فيها يابض المراجعة فنسى والله اعلم *

٢٤ ﴿ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَيْسَى قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً ثِنْتَيْنِ مَرَّةً تَيْنِ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم ستة الاول الحسين بالنصير بن موسى بن حران بضم الحاء المهملة الطائي ابو على القومسي بالقاف وبالمهملة البسطامي الدماغاني سكن نيسابور وبها مات سنة سبع واربعين ومائتين روى عنه البخارى ومسلم وابوداود والنسائي وابن خزيمة ثقة من ائمة العربية وهو من الافراد ليس في الصحيحين من اسمه الحسين بن عيسى غيره . وفي ابني داود وابن ماجه آخر حنفي كوفي اخوسليم القارى ضعيف وبسطام وسمنان والدماغان من قومس وقومس عمل مفرد بين الرى وخراسان وبسطام يفتح الباء كذا في تقويم البلدان * الثانى يونس بن محمد ابن مسلم ابو محمد المؤدب المعلم البغدادى الحافظ مات بعد المائتين سنة سبع أو ثمان أو غير ذلك * الثالث فليح بضم الفاء وفتح اللام وسكون الياه آخر الحروف وفي آخره حاء مهملة واسمه عبد الملك وفليح لقب له غلب عليه وقد مر في اول كتاب العلم * الرابع عبد الله بن ابى بكر المذنبى ابو محمد الانصارى التابعى توفي سنة خمس وثلاثين ومائة وفي بعض النسخ سقط لفظ محمد بين ابى بكر وعمره . الخامس عباد بن تشديد الباء الموحدة بن تميم بن زيد بن عاصم الانصارى واختلف في كونه صحابيا . السادس عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى هو عم عباد وقد تقدما في باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن وهو غير عبد الله بن زيد بن عبدربه صاحب رؤيا الاذان رضى الله تعالى عنه ☆

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه الحديث والاخبار والفتنة ومنها ان رواه ما بين نيسابورى وبغدادى ومذنبى وفليح ومن فوقهم مدينون . ومنها ان فيه رواية تابعى عن تابعى عبد الله بن ابى بكر عن عباد بن تميم ورواية صحابى عن صحابى على قول من يقول ان عبادا من الصحابة (بيان من اخرجه غيره) هو من افراد البخارى ولم يخرج غيره من الجماعة واخرجه ابو داود والترمذى من حديث ابى هريرة « ان النبى عليه الصلاة والسلام توضأ مرتين مرتين » رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث ابن ثوبان عن عبد الله بن الفضل قال وفي الباب عن جابر واغفل حديث عبد الله بن زيد قلت حديث جابر اخرجه ابن ماجه *

☆ (ذكر بقية الكلام) انتصاب مرتين مرتين على الوجه المذكور في مرة مرة وقال بعضهم وهذا الحديث مختصر من حديث عبد الله بن زيد المشهور في صفة وضوء النبى عليه الصلاة والسلام كما سيأتى بعد من حديث مالك وغيره لكن ليس فيه الغسل مرتين مرتين الا في اليدين الى المرفقين وكان حق حديث عبد الله بن زيد ان يبوب له غسل بعض الاعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا قلت قد قال هذا القائل ان الحديث المذكور مجمل وان حديث مالك ميين ومخرجهما مختلف فاذا كان كذلك لا يقتضى بيان ما ذكره على انه ليس في حديث عبد الله بن زيد انه غسل بعض الاعضاء مرة واما هذا في حديث غيره ولم يلتزم البخارى التيبوب على الوجه المذكور وان كان الامر يقتضى بيان ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه توضأ مرة مرة وما روى عنه انه توضأ مرتين مرتين وما روى عنه انه توضأ ثلاثا ثلاثا وما روى عنه انه توضأ بعض وضوءه مرة وبعضه ثلاثا وما روى عنه انه توضأ بعض وضوءه مرتين مرتين وبعضه ثلاثا *

﴿ باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ﴾

أى هذا باب في بيان الوضوء ثلاثا ثلاثا لكل عضو . والمناسبة بين البابين ظاهرة ☆

٢٥ - ﴿ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ

دَعَا بَانَاءَ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ (ثُمَّ) مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ * *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة فان فيه غسل الاعضاء بالمسحوله كلها ثلاث مرات * (بيان رجاله) به وهم ستة. الاول عبدالعزيز الاويسى بضم الهمزة وقدمر في باب الحرص على الحديث في كتاب العلم. الثاني ابراهيم بن سعد سبط عبد الرحمن ابن عوف وقدمر في باب تفاضل اهل الايمان. الثالث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وقد تكرر ذكره. الرابع عطاء ابن يزيد التابعي وقد تقدم في باب لا يستقبل القبلة بغائط. الخامس حمران بضم الحاء المهملة وسكون الميم وبالراء ابن ابان بفتح الهمزة والياء الموحد المحقة ابن خالد بن عمرو من سبي عين التمر سباء خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه فوجده غلاما كسافوجه الى عثمان رضى الله عنه واعتقه وكان كاتبه وحاجبه وولى نيسابور من الحجاج ذكره البخارى في ضعفائه واحتج به في صحيحه وكذا مسلم والاربعة وقال ابن سعد كان كثير الحديث لم أرهم يحتاجون بحديثه مات سنة خمس وسبعين اغرمه الحجاج مائة الف لاجل الولاية السابقة ثم رد عليه ذلك بشفاعة عبد الملك. السادس امير المؤمنين عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف امه اروى بنت عميرة رسول الله ﷺ وهو اصغر من النبي عليه الصلاة والسلام ويسمى بنى النورين لانه تزوج بنت رسول الله ﷺ رقية فانت عنده ثم ام كلثوم روى له عن رسول الله عليه الصلاة والسلام مائة حديث وستة واربعون حديثا اخرج البخارى منها احد عشر. استخلف اول يوم من المحرم سنة اربع وعشرين وقتل يوم الجمعة ثمان عشرة خلت من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين قتله الاسود التميمي بضم التاء المتناة من فوق وكسر الحيم وسكون الياء آخر الحروف وبالياء الموحد ودفن ليلة السبت بالقيع وعمره اثنان وثمانون سنة وصلى عليه حكيم بن حزام وكثرت الاموال في خلافته حتى بيعت جارية بوزنها وفرس بمائة الف ونخلة بألف درهم وليس في الصحابة من اسمه عثمان بن عفان غيره * *

(بيان لطائف اسناده) به منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع وصيغة الافراد والافراد والغنة ومنها ان رواه كلهم مديون ومنها ان فيه ثلاثه من التابعين يروى بعضهم عن بعض ابن شهاب وعطاء وحمران * (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) به اخرجه البخارى ايضا في الطهارة عن ابي اليمان عن شعيب عن الزهري به واخرجه ايضا في الصوم عن عبدان عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري به واخرجه مسلم في الطهارة عن ابي الطاهر ابن السرح وحرمة بن يحيى كلاهما عن ابن وهب عن يونس وعن زهير بن حرب عن يعقوب بن ابراهيم بن سلامة عن ابيه ثلاثتهم عن الزهري به واخرجه ابو داود وفيه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق عن معمر به واخرجه النسائي فيه عن ابن مسكين واحمد بن عمرو بن السرح كلاهما عن ابن وهب به وعن سويد بن نصر عن ابن المبارك به وعن احمد بن محمد بن المغيرة عن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار عن شعيب بن ابي حمزة عن الزهري به * *

(بيان اللغات) به قوله «فأفرغ على يديه» من أفرغت الإناء أفرأا وفرغته تفريفا اذا قلبت ما فيه والمعنى ههنا صب على يديه يقال فرغ الماء بالكسر اذا انصب وأفرغته أنا أى صببته وتفريغ الظروف اخلاؤها قوله «فضمض» المضضة تحريك الماء في الفم وقال النووي حقيقة المضضة وكما لها ان يجعل الماء في فم ثم يديره فيه ثم يمجعه وقال الزندوسى من اصحابنا ان يدخل اصبعه فيه وانفه والمبالغة فيه مائة وقال الصدر الشهيد المبالغة في المضضة الفرغرة وقدمضى تحقيق الكلام فيها فيما مضى قوله «واستنثر» قال جمهور اهل اللغة والفقهاء والمحدثون الاستنثار اخراج الماء من الانف بعد الاستنشاق وقال ابن الاعرابى وابن قتيبة الاستنثار هو الاستنشاق وقال النووي الصواب هو الاول ويدل عليه الرواية الاخرى «استنشق واستنثر» فجمع بينهما وقال اهل اللغة هو مأخوذ من الثرة وهي طرف الانف وقال الخطا بى

وغيره هي الانف وقال الازهرى روى سلمة عن الفراء انه يقال نثر الرجل وانتثر واستثر اذا حرك النثرة في الطهارة وقال ابن الاثير نثر يشتر الكسر اذا امتخط واستثر استفعل منه اى استنشق الماء ثم استخرج ما في الانف فينثره وقيل هي من تحريك النثرة وهي طرف الانف قلت الصواب ما قاله ابن الاعرابى ان المراد من قوله «واستثر» الاستنشاق وقال التووى الصواب هو الاول وقوله يدل عليه الرواية الاخرى «استنشق واستثر» لا يدل على مادته لان المراد من الاستنثار في هذه الرواية الامتخاط وهو ان يمتخط بعد الاستنشاق . وقال ابن سيدة استثر اذا استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الانف والنثرة الخيشوم وما والاى وتشق واستنشق الماء في انفه صبه فيه . وقال الجوهري الانتثار والاستنثار بمعنى وهو نثر ما في الانف بالنفس وقال ابن طريف نثر الماء من انفه دفعه وفي جامع القزاز نثرت الشيء أنثره وانتثره نثرا اذا بددته وانت ناثر والشيء منشور قال والمتوضى يستنشق اذا جذب الماء بريح أنفه ثم يستنثره وفي الفريين يستنشق اى يبلغ الماء خياشيمه ويقال نثر وانتثر واستثر اذا حرك النثرة وهي طرف الانف **قوله «وجهه»** الوجه ما يواجهه الانسان وهو من قصاص الشعر الى اسفل الذقن طولا ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن عرضا **قوله «ثم مسح برأسه»** الرأس مشتمل على الناصية والقفا والفودين وذكر ابن جنى ان الجمع رؤس وامرس على القلب ورؤس وقال ابن السكيت وروس على الحذف وانشد

فيوما الى اهلى ويوما اليكم * ويوما احط الحيل من روس الحيل

ورجل ارأسى ورواسى عظيم الرأس وقال الاصمعى رواس كذلك وقال ابن سيدة في المحصص واذا قيل رأس فتخفيفه قياس ثابت يقال لرأس الانسان قلة والجمع قلل وقلال وقال ابو حاتم وهي القلة والجمع قنن والسلاوة وهي حكمة الانسان وقادمه وملطاطه وهامته **قوله «غفرله»** الغفر والغفران الستر ومنه المغفر لانه يغفر الرأس اى يستره وقال ابن الاثير اصل الغفر التغطية والمغفرة لباس الله الغفر للمذنبين * (بيان الاعراب) **قوله «اخبره»** جملة في محل الرفع لانه خبر ان **قوله «ان حرمان»** اصله بأن حرمان قوله «مولى عثمان» في محل النصب لانه صفة لحرمان وهو منصوب لانه اسم ان ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون الزائدتين **قوله «انه رأى عثمان»** اصله بأنه **قوله «دعابناه»** جملة وقعت حالا بتقدير قد كما في قوله تعالى (أوجاؤكم حصرت صدورهم) ولقطة رأى بمعنى ابصر فلذلك كنى بمفعول واحد وهو عثمان **قوله «فأفرغ»** الفاء فيه فاء التفسير **قوله «ثلاث مرار»** كلام اضافي منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اى افرغا ثلاث مرات **قوله «فضمض»** الذا فيه فاء فصيحة وتقديره فأخذ الماء منه وأدخله فيه فضمض **قوله «ثلاثا»** نصب على انه صفة لمصدر محذوف اى غسل ثلاث مرات قوله «ويديه» عطف على قوله «وجهه» والتقدير وغسل يديه . قوله «من توشأ» كلمة من موصولة فيها معنى الشرط في محل الرفع على الابتداء وقوله «توشأ» جملة وقعت صلة للموصول قوله «نحو وضوئى» كلام اضافي منصوب على انه صفة لمصدر محذوف تقديره من توشأ وضوئى وضوئى وضوئى قوله «ثم صلى» عطف على توشأ قوله «لا يحدث فيهما نفسه» جملة نافية في محل النصب على انها صفة لركعتين قوله «غفرله» جملة في محل الرفع على الخبرية قوله «ما تقدم» في محل الرفع لانه مفعول ناب عن الفاعل وكلمة من في قوله «من ذنبه» للبيان *

(بيان المعانى) **قوله «دعابناه»** اى يظرف فيه الماء للوضوء وفي رواية شعيب الآتية قريبا «دعابوضه» بفتح الواو وهو اسم للماء المعدل للتوضى وكذا وقع في رواية مسلم من طريق يونس **قوله «ثلاث مرات»** وفي بعض النسخ «ثلاث مرار» **قوله «فضمض واستثر»** وفي رواية الكشميهنى «واستنشق» بدل **قوله «واستثر»** وثبتت الثلاثة في رواية شعيب الآتية في باب المضمضة وليس في طرق هذا الحديث تفيد المضمضة والاستنشاق بعد غير طريق يونس عن الزهرى فيما ذكره ابن المنذرو كذا في كراهة ابو داود من وجهين آخرين عن عثمان رضى الله تعالى عنه فان في احدها «فتهضمض ثلاثا واستثر ثلاثا» وفي الآخر «ثم تضمض واستنشق ثلاثا» **قوله «ثم غسل وجهه»** عطف بكلمة ثم لانهما تقتضى الترتيب والمهلة فان قلت ما الحكمة في تأخير غسل الوجه عن المضمضة والاستنشاق قلت ذكروا ان حكمة ذلك اعتبار اوصاف الماء لان اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالشم والريح يدرك بالانف فقدم الاقوى منها وهو الطعم ثم الريح ثم

ثم اللون قوله «ويديه الى المرفقين» اى كل واحدة كجاء هكذا مبينا في رواية معمر عن الزهري كما يحى في كتاب الصوم وكذا في رواية مسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمى على اليسرى والتعريف في كل منهما بكلمة ثم وكذا في الرجلين ايضا قوله «ثم مسح برأسه» وفي الروايتين المذكورتين ثم مسح رأسه بلاباء الجبر والفرق بينهما ان في الاول لا يقتضى استيعاب المسح بخلاف الثانى قوله «نحو وضوئى هذا» قال النووى انما قال نحو وضوئى ولم يقل مثل لان حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره وفيه نظر لانه جاء في رواية البخارى في الرقاق من طريق المعاذ بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان رضى الله تعالى عنه ولفظه «من توشأ مثل هذا الوضوء» وجاء في رواية مسلم ايضا من طريق زيد بن اسلم عن حمران «من توشأ مثل وضوئى هذا» وجاء في رواية البخارى من طريق معمر «من توشأ وضوئى هذا» على ما يحى في الصوم وكذا في رواية ابى داود «من توشأ وضوئى هذا» والتقدير مثل وضوئى وكل واحد من لفظة نحو ومثل من اداة التشبيه والتشبيه لاعمومه سواء قال نحو وضوئى هذا او مثل وضوئى فلا يلزم ما ذكره النووى وقال بعضهم فالتعبير بنحو من تصرف الرواة لانها تطلق على المثلية مجازا ليس بشىء لانه ثبت في اللغة محى بنحو بمعنى مثل يقال هذا نحو ذاك اى مثله قوله «لا يحدث فيهما» اى في الركعتين قال القاضى عياض يريد بحديث النفس الحديث المجتلب والمكتسب وأما ما يقع في الخاطر غالبا فليس هو المراد وقال بعضهم هذا الذى يكون من غير قصد يرجى ان تقبل معه الصلاة ويكون دون صلاة من لم يحدث نفسه بشىء لان النبي ﷺ انما ضمن الغفران لمرأى ذلك لانه قل من تسلم صلاته من حديث النفس وانما حصلت له هذه المرتبة لمجاهدة نفسه من خطرات الشيطان ونفيا عنها ومحافظة عليها حتى لا يشتغل عنها طرفة عين وسلم من الشيطان باجتهاده وتفرغه قلبه قيل ويحتمل ان يكون المراد به اخلاص العمل لله تعالى ولا يكون لطلب الجاه وان يراد ترك العجبان لا يرى لنفسه منزلة رفيعة بادائها بل ينبغي ان يحقر نفسه كى لا تمتد فستكبر ويقال ان كان المراد به ان لا يخطر بباله شىء من امور الدنيا فذلك صعب وان كان المراد به انه بعد خطوره به لا يستمر عليه فهو عمل المخلصين قلت التحقيق فيه ان حديث النفس قسمان ما يهجم عليها ويتعدر دفعها وما يستمر معها ويمكن قطعه فيحمل الحديث عليه دون الاول لعسر اعتباره وقوله «يحدث» من باب التفعيل وهو يقتضى التكسب من احاديث النفس ودفع هذا يمكن واما ما يهجم من الخطرات والوساوس فانه يتعدر دفعه فيعنى عنه ونقل القاضى عياض عن بعضهم بان المراد من لم يحصل له حديث النفس اصلا وراسا ورده النووى فقال الصواب حصول هذه الفضيلة مع طرياق الخواطر العارضة غير المستقرة ثم حديث النفس يعنى الخواطر الدنيوية والاخرية والحديث محمول على المتعلق بالدنيا فقط وقد جاء في رواية في هذا الحديث ذكره الحكيم الترمذى في كتاب الصلاة تأليفه «لا يحدث فيهما نفسه بشىء من الدنيا ثم دعا اليه الاستحباب» انتهى فاذا حدث نفسه فيما يتعلق بامور الآخرة كالفكر في معانى التلوة من القرآن العزيز والمذكور من الدعوات والاذكار او في امر محمود او مندوب اليه لا يضر ذلك وقد ورد عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال لاجهز الجيش وانا في الصلاة او كما قال قوله «غفر له ما تقدم من ذنبه» يعنى من الصفات دون الكبائر كذا هو مبين في مسلم وظاهر الحديث يعنى جميع الذنوب ولكنه خص بالصفات والكبائر انما تكفر بالتوبة وكذلك مظالم العباد فان قيل حديث عثمان رضى الله تعالى عنه الآخر الذى فيه «خرجت خطاياهم من جسده حتى تخرج من تحت اظفاره» مرتب على الوضوء وحده فلم يمكن المراد بما تقدم من ذنبه في هذا الحديث العموم في الصفات والكبائر لكان الشىء مع غيره كالشىء لاعم غيره فان فيه الوضوء والصلاة وفي الاول الوضوء وحده وذلك لا يجوز احيب بان قوله «خرجت خطاياهم» لا يدل على خروج جميع ما تقدم له من الخطايا فيكون بالنسبة الى يومه او الى وقت دون وقت واما قوله «ما تقدم من ذنبه» فهو عام بمعنى وليس له بعض متيقن كالثلاثة في الجمع اعنى الخطايا فيحمل على العموم في الصفات وقال بعضهم وهو في حق من له كبائر و صفات ومن ليس له الا صفات فترت عنه ومن ليس له الا كبائر خففت عنه منها بمقدار ما لصاحب الصفات ومن ليس له صفات ولا كبائر يزداد في حسناته بنظر ذلك قلت الاقسام الثلاثة الاخيرة غير صحيحة اما الذى ليس له الا صفات فله كبائر ايضا لان كل صغيرة تحتها صغيرة فهى كبيرة اما الذى ليس له الا كبائر فله صفات لان كل كبيرة تحتها صغيرة والا لا يكون

كبيرة واما الذى ليس له الا صفائر فله كباثر ايضا لان ما فوق الصغيرة التى ليس تحتها صغيرة فهي كباثر فافهم *

*(بيان استنباط الاحكام) * الاول ان هذا الحديث اصل عظيم في صفة الوضوء والاصل في الواجب غسل الاعضاء مرة مرة والزيادة عليها سنة لان الاحاديث الصحيحة وردت بالغسل ثلاثا ثلاثا ومرة مرة ومرتين مرتين وبعض الاعضاء ثلاثا ثلاثا وبعضها مرتين مرتين وبعضها مرة مرة فلا اختلاف على هذه الصفة دليل الجواز في البكل فان الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ وقد مر الكلام في مستوفي وصفة الوضوء على وجوه * الاول فيه غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء ولو لم يكن عقيب النوم وهذا مستحب بلا خلاف وفيه الافراغ على اليدين معاً وجاء في رواية اخرى « افرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلها » وهو قدر مشترك بين غسلها معا مجموعتين او متفرقتين والفقهاء اختلفوا في ايها افضل * الثانى في المضمضة والاستنشاق وهما ستان في الوضوء وكان عطاء والزهرى وابن ابى لى وحامد واسحاق يقولون يعيد اذا ترك المضمضة في الوضوء وقال الحسن وعطاء في آخر قوله والزهرى وقتادة وربيعة ويحيى الانصارى ومالك والاوزاعى والشافعى لا يعيد وقال احمد يعيد في الاستنشاق خاصة ولا يعيد من ترك المضمضة وبه قال ابو عبيد وابو ثور وقال ابو حنيفة والثورى يعيد ان تركها في الجنبات ولا يعيد في الوضوء وقال ابن المنذر وبقول احمد اقول وقال ابن حزم هذا هو الحق لان المضمضة ليست فرضا وان تركها فوضوءه تام وصلاته تامة عمدا تركها او نسياناً لانه لم يصح فيها عن النبي عليه الصلاة والسلام امر انما هي فعل فقله رسول الله ﷺ واقفاله ليست فرضا وانما فيها الاتساع به عليه الصلاة والسلام قلت وفيه نظر لان الامر بالمضمضة صحيح على شرطه اخرجها ابو داود بسند احتج ابن حزم برجالة وباصل الحديث ولفظ ابى داود من حديث عاصم بن لقيط بن صبرة عن ابيه مرفوعا « اذا توضأت فمضمض » واخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح وخرجه ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود في المتقى وقال البغوى في شرح السنة صحيح وصححه اسناده الطبرى في كتابه تهذيب الآثار والدولابى في جمعه وابن القطان في آخرين وقال الحاكم صحيح ولم يخرج جاه وهو في جملة ما قلنا انهما اعرضا عن الصحابى الذى لا يروى عنه غير الواحد وقد احتجا جميعا ببعض هذا الحديث وله شاهد من حديث ابن عباس انتهى كلامه وفيه نظر لانهم لم يشترطا ما ذكره لذكرها في كتابيهما احاديث جماعة بهذه المثابة منهم المسيب بن حزم وابو قيس بن ابى حازم ومرداس وربيعة بن كعب الاسلمى ولئن سلمنا قوله كان ليقط هذا خارجا عما ذكره لرواية جماعة عنه منهم ابن اخيه وكيع بن حدس وعمرو بن اوس يرفعه واما حديث ابن عباس الذى اشار اليه فذكره ابو نعيم الاصبهانى من حديث الربيع بن بدر عن ابن جريج عن عطاء عنه يرفعه « مضمضوا واستنشقوا » وقال حديث غريب من حديث ابن جريج ولا اعلم رواه عنه غير الربيع واخرج البيهقى من حديث ابى هريرة رضى الله عنه « ان رسول الله عليه الصلاة والسلام امر بالمضمضة والاستنشاق » وصححه اسناده واخرج ايضا من حديث ابن جريج عن سليمان ابن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة رضى الله عنها ترفعه « المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذى لا بد منه » وقال الدارقطنى الصواب ابن جريج عن سليمان مرسل وفي لفظ عنده مرفوعا « من توضأ فليمضمض » وضعفه والمضمضة مقدمة على الاستنشاق قال النووى وهل هو تقديم استحباب او اشتراط وجهان وفي كيفيهما خمسة اوجه *

الاول ان يتمضمض ويستنشق بثلاث غرات وهذا في الصحيح وغيره * والثانى ان يجمع بينهما بغرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثا ويستنشق منها ثلاثا رواه على بن ابى طالب عن النبي ﷺ وهو عند ابن خزيمة وابن حبان ورواه ايضا وائل ابن حجر بسند فيه ضعف وهو عند البزار * والثالث ان يجمع بينهما بغرفة وهو ان يتمضمض منها ثم يستنشق ثم الثانية كذلك والثالثة رواه عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ عند الترمذى وقال حسن غريب وخرجه ايضا من حديث ابن عباس وقال هو احسن شئ في هذا الباب واصح وهو الرابع ان يفصل بينهما بغرفتين يتمضمض بثلاث ويستنشق بثلاث وهو الذى اختاره اصحابنا رحمهم الله واستدلوا على ذلك بما رواه الترمذى حدثنا هناد وقيية قال ثنا ابو الاحوص عن ابى اسحاق عن ابى حبة قال « رأيت عليا رضى الله تعالى عنه توضأ فغسل كفيه حتى انفاها ثم مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا

وغسل وجهه ثلاثا وذراعيه ثلاثا ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه إلى الكعبين ثم قام فأخذ فضل طهوره فغسل به وهو قائم ثم قال أحيت أن أرى كم كيف كان طهور رسول الله ﷺ وقال هذا حديث حسن صحيح فان قلت لم يحك فيه ان كل واحدة من المضامض والاستنشاقات بماء واحد بل حتى انه تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا قلت مدلوله ظاهرا ما ذكرناه وهو ان يتمضمض ثلاثا يأخذ لكل مرة ماء جديدا ثم يستنشق كذلك وهو رواية البويطي عن الشافعي فانه روى عنه انه يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة وثلاث غرفات للاستنشاق وفي رواية غيره عنه في الام يغرف غرفة يتمضمض منها ويستنشق ثم يغرف غرفة يتمضمض منها ويستنشق ثم يغرف ثالثة يتمضمض منها ويستنشق فيجمع في كل غرفتين بين المضمضة والاستنشاق واختلف نصه في الكيفيتين فنص في الام وهو نص مختصر الزني ان الجمع افضل ونص البويطي ان الفصل افضل ونقله الترمذي عن الشافعي قال التتوي قال صاحب المذهب القول بالجمع أكثر في كلام الشافعي وهو ايضا أكثر في الاحاديث الصحيحة ووجه الفصل بينهما كما هو مذهب اصحابنا الحنفية مارواه الطبراني عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده كعب بن عمرو اليمامي «ان رسول الله ﷺ توضأ فتمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا فأخذ لكل واحدة ماء جديدا» وكذا روى عنه ابو داود في سننه وسكت عنه وهو دليل رضاء بالصحة والجواب عما ورد في الحديث «فتمضمض واستنشق من كف واحد» انه محتمل لانه يحتمل انه تمضمض واستنشق بكف واحد بماء واحد ويحتمل انه فعل ذلك بكف واحد بماء واحد والمحمّل لا يقوم به حجة او يد هذا المحتمل الى المحكم الذي ذكرناه توفيقا بين الدليلين وقد يقال ان المراد استعمال الكف الواحد بدون الاستئنة بالكفين كما في الوجه وقد يقال انه فعلهما باليد اليمنى ردا على قول من يقول يستعمل في الاستنشاق اليد اليسرى لان الانتم موضع الاذى كوضع الاستنجاء كذا في المبسوط وفيه نظر لا يخفى والاحسن أن يقال ان كل ما روى من ذلك في هذا الباب هو محمول على الجواز * الوجه الثالث في غسل الوجه وهو فرض بالنص بلا خلاف وفيه تثليث غسله والاجماع قائم على سنتيه . الوجه الرابع في غسل اليدين الى المرفقين والكلام فيه كالكلام في الوجه وقد بينا عدم المرفة في وهوانه موصل الذراع في العضد ولكن اختلف قول الشافعي هل هو اسم لآبرة الذراع أو لجموع عظم رأس العضد مع الآبرة على قولين وبني على ذلك انه لو سل الذراع من العضد هل يجب غسل رأس العضد أو يستحب فيه قولان أشهرهما وجوبه واختلفوا ايضا في وجوب ادخال المرفقين في الفسل على قولين فذهب الائمة الاربعة كما عزاه ابن هيرة اليهم والجمهور الى الوجوب وذهب زفر و ابو بكر بن داود الى عدم الوجوب ورواه اشهب عن مالك وزيفه القاضي عبد الوهاب ومنشأ الخلاف من كلمة الى وقد حققنا الكلام فيه فيما مضى * الوجه الخامس في مسح الرأس والكلام فيه على انواع * الاول في ان ظاهر الحديث يقتضي استيعاب الرأس بالمسح لان اسم الرأس حقيقة في العضو لكن الاستيعاب هل هو على سبيل الوجوب أو التدب فيه قولان للعلماء فذهب الشافعي ان الواجب ما يقع عليه الاسم ولو بعض شعرة ومشهور مذهب مالك واحمد ان الواجب مسح الجميع ومشهور مذهب ابي حنيفة ان الواجب مسح ربع الرأس وقد مر الكلام فيه مبسوطا في اول كتاب الوضوء . النوع الثاني ان قوله « ثم مسح برأسه » يقتضي مرة واحدة كذا فهمه غير واحد من العلماء واليه ذهب ابو حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي يستحب التثليث لغيرها من الاعضاء وهو مشهور مذهبهم وقد وردت أحاديث صحيحة بالمسح مرة واحدة وقال ابو داود أحاديث عن الصحاح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة فانهم ذكروا الوضوء ثلاثا قالوا وفيها مسح رأسه ولم يذكر واغعدا كما ذكروا في غيره وقال ابو عبيد القاسم بن سلام لانعلم احدا من السلف جاء عنه استعمال الثلاث الا ابراهيم التيمي قلت فيه نظر لان ابن ابي شيبة حكى ذلك عن انس بن مالك وسعيد بن جبير وعطاء وزاذان وميسرة انهم كانوا اذا توضأ مسحوا رؤوسهم ثلاثا وذكر ابن السكن ايضا عن مصرف بن عمرو . ووردت أحاديث كثيرة بالمسح ثلاثا في سنن ابي داود بسند صحيح من حديث عبد الرحمن بن وردان عن حمران وفيه «ومسح رأسه ثلاثا» وفي سنن ابن ماجه ما يدل على ان سائر وضوئه عليه الصلاة والسلام كان ثلاثا والرأس داخلة فيه وهو مارواه بسند صحيح عن محمود بن خالد ثنا

الوليد بن مسلم عن ثوبان عن عبدة بن ابى لبابة عن شقيق بن سلمة قال « رأيت عثمان وعلياً رضى الله تعالى عنهما يتوضآن ثلاثاً ثلاثاً ويقولان هكذا كان وضوء رسول الله عليه الصلاة والسلام » وفي علل الترمذى وسأل البخارى عن حديث سعيد بن الحارث بن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد « ان عثمان رضى الله عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً » ثم رفعه فقال هو حديث حسن وقال الترمذى هو غريب من هذا الوجه وفي مسند احمد بن منيع « عن رأى عثمان رضى الله عنه دعا بوضوء وعنده الزبير وسعد بن ابى وقاص فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً قال انشدكم الله اتعلمان ان النبى ﷺ كان يتوضأ كما توضأت قالانعم » وفي كتاب الطهور لابي عبيد بن سلام وعنده طلحة وعلى والزبير وسعد رضى الله عنهم فذكره وفي صحيح ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر رضى الله عنهما « انه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ورفع ذلك الى النبى ﷺ » وفي ابن ابي داود من حديث على رضى الله عنه رفعه « ومسح برأسه ثلاثاً » وسنده صحيح وفي سنن الدارقطى بسنده فيه السيلانى عن عمر رضى الله عنه ووصف وضوء النبى ﷺ قال « ومسح برأسه ثلاثاً » وفي مسند البزار بطريق صحيح عن ابن المتى عن حجاج بن منهال عن همام عن عامر الاحول عن عطاء عن ابى هريرة رضى الله عنه ان النبى ﷺ « توضأ ثلاثاً ثلاثاً » ثم قال وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابى هريرة رضى الله عنه باحسن من هذا الاسناد وذره الطبرى في التهذيب وصححه اسناده وفي سنن ابن ماجه بسند لا بأس به عن عائشة وأبى هريرة « ان النبى ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً » وفي كتاب ابى عبيد عن ابى الورقاء وهو ثقة عند ابن المدينى وابن شاهين عن عبد الله بن ابى اوفى « انه توضأ ثلاثاً ثلاثاً » قال رأيت النبى ﷺ يفعل هكذا وفي سنن ابن ماجه ايضا بسند لا بأس به عن ابى مالك الاشعرى « كان رسول الله ﷺ يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً » وعنده ايضا بسند لا بأس به من حديث الربيع بنت معوذ « توضأ رسول الله ﷺ ثلاثاً ثلاثاً » وفي مسند ابن السكن من حديث مصرف بن عمرو « ثم مسح عليه الصلاة والسلام على رأسه ثلاثاً وظاهر اذنيه ولحيته ورقبته ثلاثاً » وفي كتاب الدلائل لثابت بن القاسم السرقسطى بسند لا بأس به من حديث ابى امامة ان رسول الله ﷺ « توضأ ثلاثاً ثلاثاً » وفي الاوسط للطبرانى من حديث ابى رافع مرفوعاً « مسح برأسه واذنيه وغسل رجله ثلاثاً » وقال لا يروى عن ابى رافع الا بهذا الاسناد تفرد به الدر اوردى عن عمرو بن ابى عمرو عن عبد الله بن عبد الله بن ابى رافع عنه وفي كتاب المفرد لابي داود من حديث على بن ابى حمزة عن أبيه عن امير المؤمنين عبد الملك حدثنى ابو خالد عن معاوية رضى الله عنه « رأيت النبى ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً » وفي الاوسط من حديث انس قال « وضأت النبى ﷺ فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وخل لحيته مرتين او ثلاثاً » وقال لم يروه عن ابراهيم بن ابى عتبة يعنى عن انس الاقتادة بن الفضل الرهاوى تفرد به الزبير بن محمد وروى الدارقطى في سننه عن محمد بن محمود الواسطى عن شعيب بن ايوب عن ابى يحيى الحماني عن ابى حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن على رضى الله عنه « انه توضأ » الحديث وفيه « ومسح برأسه ثلاثاً » ثم قال هكذا رواه ابو حنيفة عن علقمة بن خالد وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات فرووه عن خالد بن علقمة فقالوا فيه ومسح رأسه مرة واحدة ومع خلافة ايام قال ان السنة في الوضوء مسح الرأس مرة واحدة قلت الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما من مثل ابى حنيفة وأما قوله فخذ خالف في حكم المسح فقير صحيح لان تكرار المسح مستنون عند ابى حنيفة ايضا صرح بذلك صاحب الهداية ولكن بماه واحد وقد وردت الاحاديث ايضا في المسح مرتين منها ما رواه ابن ماجه بسند لا بأس به عن الربيع « توضأ النبى ﷺ ومسح على رأسه مرتين » وقال الترمذى هو حديث حسن وقال ابن عبد البر وبه قال ابن سيرين « ومنها ما رواه النسائى من حديث عبد الله بن زيد « ومسح برأسه مرتين » وسنده صحيح من النوع الثالث في كيفية المسح رويت فيها احاديث مختلفة فعند النسائى من حديث عبد الله بن زيد « ثم مسح رأسه يديه فاقبل بهما وادبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذى بدأ منه » وعند ابن ابى شيبة من حديث الربيع « بدأ بمؤخره ثم رديديه على ناصيته » وعند الطبرانى « بدأ بمؤخر رأسه ثم جره الى قفاه ثم جره الى مؤخره » وعند ابى داود « بدأ بمؤخره ثم بمقدمه واذنيه كليهما » وفي لفظ « ومسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته » وفي لفظ « مسح رأسه وما قبل وما ادبر وصدغيه » وعند البزار من حديث بكار بن عبد العزيز

عن ابيه عن ابي بكره يرفعه «توضاً ثلاثاً ثلاثاً» وفيه «مسح برأسه يقبل بيده من مقدمه الى مؤخره ومن مؤخره الى مقدمه»
وبكار ليس به بأس وعند ابن قانع من حديث ابي هريرة «وضع يديه على النصف من رأسه ثم جرها الى مقدم رأسه ثم
أعادها الى المكان الذي بدأ منه وجرها الى صدغيه» وعند ابي داود من حديث أنس «ادخل يده من تحت العمامة فمسح
مقدم رأسه» وفي كتاب ابن السكن «فمسح باطن لحية وقفاه» وفي معجم البغوى وكتاب ابن ابي خيثمة «مسح رأسه الى
سافته» وفي كتاب النسائي عن عائشة رضى الله عنها وصفت وضوءه ﷺ ووضعت يدها في مقدم رأسها ثم مسحت الى
مؤخره ثم مدت يديها باذنيها ثم مدت على الحدين وعند ابن ابي شيبة بسند صحيح ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يمسح
رأسه هكذا ووضع ابوب كنه وسط رأسه ثم امرها الى مقدم رأسه وفي الحلى صحيحان ابن عمر «كان يمسح اليافوخ
فقط» وفي المصنف ان ابراهيم كان يمسح على يافوخه وروى ايضا في المسح ماهو كالغسل في سنن ابي داود من حديث ابي
اسحق عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن عبيد الله الحولاني عن ابن عباس وصف وضوءه على بن ابي طالب رضى
الله عنه قال «واخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فصبا على ناصيته فتركها تسيل على وجهه» وفيه ايضا من حديث معاوية
مرفوعا «فلما بلغ رأسه غرف غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء او كادي قطر»
وفيه ايضا من حديث زر بن حبیش انه سمع عليا رضى الله عنه وسئل عن وضوء رسول الله ﷺ فذكر الحديث
قال «ومسح على رأسه حتى الماء يقطر» وقال ابن الحصار في هذا غسل الرأس بدله مسحه ويرد بهذا على من قال لو كرر
المسح لصار غسلا فخرج عن وظيفة الرأس . الوجه السادس في غسل الرجلين والكلام فيه كالكلام في اليدين وقد مر
الكلام فيه مبسوطا في اوائل كتاب الوضوء . الحكم الثاني فيه جواز الاستعانة في احضار الماء وهو اجماع من غير كراهة .
الحكم الثالث فيه استحباب الركعتين بعد الوضوء ويفعل كل وقت الا في الاوقات المنهية وقالت (١) يفعل كل وقت
حتى وقت النهي وقالت المالكية ليست هذه من السنن وقالت الشافعية هل تحصل هذه الفضيلة بركعة الظاهر المنع وفي
جريان الخلاف فيه وفي الترجمة ونظائره نظر . الحكم الرابع الثواب الموعود به مرتب على امرين . الاول
وضوءه على النجس المذكور . والثاني صلاته ركعتين عقيب الوضوء المذكور في الحديث والمرتب على مجموع امرين
لا يلزم ترتيبه على احدهما لا بدليل خارج وقد يكون للشيء فضيلة بوجوده احدث جزيئ فيصح كلام من ادخل هذا الحديث
في فضل الوضوء فقط لحصول مطلق الثواب لا الثواب الخصوص المرتب على مجموع الوضوء على النحو المذكور والصلاة
الموصوفة بالوصف المذكور . الخامس فيه اثبات حديث النفس وهو مذهب اهل الحق . السادس فيه الترتيب بين
المسنون والمفروض وهما المضمضة وغسل الوجه وبعضهم رأى الترتيب في المفروض دون المسنون وهو مذهب مالك
واختلف اصحابه في الترتيب في الوضوء على ثلاثة اقوال الوجوب والتدب وهو المشهور عندهم والاستحباب ومذهب
الشافعية وجوبه وخالفهم المزني فقال لا يجب واختاره ابن المنذر والبنديجي وحكاه البغوى عن اكثر المشايخ وحكاه
قولا قديما وعزا الى صاحب التقريب وقال امام الحرمين لم ينقل احد قط انه ﷺ نكس وضوءه فاطر الكتاب والسنة
على وجوب الترتيب وفيه نظر لانه لا يلزم من ذلك الوجوب *

٢٦ - * وَعَنْ اِبْرَاهِيمَ قَالَ قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَلَكِنْ عُرُوَةٌ يُحَدِّثُ عَنْ
حُمْرَانَ فَلَمَّا تَوَضَّأَ عَثْمَانُ قَالَ اَلَا اُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةٌ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ يُحْسِنُ وُضُوْءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ اِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا قَالَ عُرُوَةٌ الْآيَةُ اِنَّ الَّذِيْنَ يَكْتُمُوْنَ مَا اَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ * *

قالت جماعة من الشراح هذا من تعليقات البخارى عن ابراهيم بصيغة التمريص وقال ابو نعيم الحافظ لم يذكر البخارى
شيخه فيه ولا ادري هو معقب بحديث ابراهيم بن سعيد عن الزهري نفسه او اخرجه عن ابراهيم بلاساع وقال

هذا يابض في جميع النسخ الخطية ولعل المحذوف كلمة طائفة وبها يلتم الكلام ☆

بعضهم وزعموا انه معلق وليس كذلك فقد اخرج مسلم والاسماعيلي من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد بالاسنادين معا واذا كانا جميعا عند يعقوب فلما منع ان يكونا عند الاويسى ثم وجدت الحديث الثانى عند ابى عوانة في صحيحه من حديث الاويسى المذكور فصح ما قلته قلت لا يلزم من اخراج مسلم والاسماعيلي من طريق يعقوب بن ابراهيم عن ابيه ابراهيم بن سعد موصولا ان يكون كذلك عند البخارى غاية ما في الباب انه يحتمل ان يكون معقباً بحديث ابراهيم الاول فيكون موصولا وبمجرد الاحتمال لا يتعين نفى كونه معلقا والحال ان صورته صورة التعليق واليه اقرب وكذا لا يلزم من كونه عند ابى عوانة من حديث الاويسى ان يكون موصولا عند البخارى لاحتمال عدم السماع منه في هذا على ما لا يخفى . واما مسلم فقد قال حدثنا زهير حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابى عن صالح به واما الاسماعيلي فأخرجه عن ابن ناحية حدثنا فضيل بن سهل وعبد الله بن سعد قال حدثنا يعقوب بن ابراهيم فذكره وزعم الدارقطني ان عثمان رضى الله عنه رواه عنه ايضا عمرو بن سعيد بن العاصى وابن ابى مليكة وابو علقمة وابوانس وشقيق وسلمة ورواه مالك والليث عن هشام عن ابيه عن حمران ورواه حسين بن محمد المروزي عن شعبة عن هشام عن ابيه عن سليمان بن يسار عن عثمان ورواه حمزة بن زياد عن شعبة عن ابان ابيه عن ابيه * (بيان رجاله) * وهم خمسة * الاول ابراهيم بن سعد المذكور في الحديث السابق * الثاني صالح بن كيسان بفتح الكاف مرذكوه في آخر قصة هرقل * الثالث محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى * الرابع عروة بن الزبير بن العوام تقدم في اول كتاب الوحي * الخامس حمران بن ابان *

*(بيان لطائف اسناده) * منها ان فيه الغننة وليس فيه صيغة التحديث ولا الاخبار وانما فيه الاخبار بافظ قال . ومنها ان هؤلاء كلهم مدنيون . ومنها ان فيه اربعة تابعين وهم صالح وابن شهاب وعروة وحمران . ومنها ان فيه رواية الاكابر عن الاصاغر فان صالحا كبيرا من الزهرى . ومنها ان ابراهيم ههنا يروى عن ابن شهاب بالواسطة وهو صالح وروى عنه في اول الباب بلا واسطة قوله « ولكن عروة يحدث » استدراك من ابن شهاب و اشار به الى ان شيخى ابن شهاب في هذا الحديث وهما عطاء بن يزيد وعروة بن الزبير اختلفا في روايتهما عن حمران عن عثمان بن عفان رضى الله عنه فحدث به عطاء على وجه وعروة على وجه وليس ذلك باختلاف لانهما حديثان متغايران وقدر اهما معا عن حمران معاذ بن عبد الرحمن فاخرج البخارى من طريقه نحو سياق عطاء ومسلم من طريقه نحو سياق عروة واخرجه ايضا من طريق هشام بن عروة عن ابيه *

*(بيان الاعراب والمعاني) * قوله « عن حمران فلما توشأ » وفي بعض النسخ « عن حمران قال فلما توشأ » وقوله « فلما توشأ » عطف على محذوف تقديره عن حمران انه رأى عثمان دعا بانه فافرغ على كفيه الى ان قال ثم غسل رجله الى الكعبين فلما توشأ قال الى آخره قوله « لا حدثكم » جواب قسم محذوف قوله « حديثا » نصب على انه مفعول ثان لقوله « لا حدثكم » قوله « لولا » لربط امتناع الثانية لوجود الاولى نحو لولا زيد لا كرمك اى لولا زيد موجود لا كرمك . قوله « آية » مبتدأ وخبره محذوف وحذفه ههنا واجب كما علم في موضعه والتقدير لولا آية ثابتة في القرآن وفي رواية مسلم « لولا آية في كتاب الله تعالى » وقال عياض لولا آية هكذا هو بالماء وبالياء المشاة من تحت ورواه البايجى لولانه بالنون يعنى لولا ان معنى ما حدثكم به في كتاب الله تعالى ما حدثكم وفي المطالع قول عثمان رضى الله تعالى عنه لولانه في كتاب الله تعالى بالنون في رواية يحيى وجماعة معه ذكره ابن ماهان في مسلم وعند ابن مصعب وابن وهب وآخرين من رواة الموطأ « لولا آية » وهي رواية الجلودى في مسلم قال مالك الآية (ان الحسنات يذهبن السيئات) وقال عروة في كتاب مسلم (ان الذين يكتمون) الآية والصواب قول عروة يعنى لثلاثيتمثل الناس فكان النهي عن الكتمان اوجب عليه التحديث به مخافة الكتمان قوله « ما حدثكموه » جواب « لولا » واللام محذوفة منه ومعناه لولا ان الله تعالى اوجب على من علم علما ابلاغه لما كنت حريصا على تحديثكم ولما كنت متكثرا بتحديثكم قوله

«يقول» جملة في محل النصب على الحال قوله «فيحسن» من الاحسان ومعنى احسان الوضوء الاتيان به تاماً بصفته وآدابه وتكميل سنته وهو بالرفع عطף على قوله «لايتوضأ» وكلمة الفاء ههنا بمعنى ثم لان احسان الوضوء ليس متأخراً عن الوضوء حتى يعطف عليه بالفاء التعقيبية وانما موقعها موقع ثم اتى لبيان المرتبة وشرفها دلالة على ان الاحسان في الوضوء والاجادة من محافظة السنن ومراعاة الاداب افضل واكمل من اداء ماوجب مطلقاً ولاشك ان الوضوء المحسن فيه اعلى رتبة من الغير المحسن فيه قوله «ويصلى الصلاة المكتوبة» وفي رواية لمسلم «فيصلى هذه الصلوات الخمس» قوله «الاغفرله» التقدير لايتوضأ رجل الا رجل غفر له فالمستثنى محذوف لان الفعل لايقع مستثنى او التقدير لايتوضأ رجل في حال الا في حال المغفرة فيكون الاستثناء من اعم عام الاحوال قوله «وبين الصلاة» أى اتى يلها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة قوله «حتى يصليها» معناه حتى يفرغ منها وقال بعضهم أى يشرع في الصلاة الثانية قلت هذا معنى فاسد لان قوله «ما بين وبين الصلاة» يحتمل ان يراد به بين الشروع في الصلاة وبين الفراغ عنها ولما كان المراد الفراغ عنها اشار اليه بقوله «حتى يصليها» ولهذا لم يكن بقوله «بين الصلاة» لانه لاينفى عن ذكر حتى يصليها لما ذكرنا فان قلت لفظه حتى غاية لماذا قلت لحصل المقدور العامل في الظرف اذا الغفران لا غاية له قوله «قال عروة الآية» اراد ان الآية في سورة البقرة الى قوله (اللاعنون) كما صرح به مسلم وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يقع في روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه اراه يريد (أقم الصلاة طر في النهار وراقنا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات) به

﴿بيان استنباط الاحكام﴾ الاول فيه ان الفرض على العالم تبليغ ما عنده من العلم لان الله تعالى قد وعد الذين يكتُمون ما نزل الله باللعنة والآية وان كانت نزلت في أهل الكتاب ولكن العبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب فدخل فيها كل من علم علماً تعبد الله العباد بمعرفة لزمه من عدم تبليغه ما لزم أهل الكتاب منه. الثاني فيه ان الاخلاص لله تعالى في العبادة وترك الشغل باسباب الدنيا يوجب من الله عليه الغفران ويتقبلها من عبده. الثالث فيه ان ظاهر الحديث يدل على ان المغفرة المذكورة لا تحصل الا بالوصف المذكور واحسانه والصلاة وفي الصحيح من حديث ابي هريرة «اذا توضأ العبد المسلم خرجت خطاياهم فيه ان الخطايا تخرج من أول الوضوء حتى يفرغ من الوضوء نقيان من الذنوب وليس فيه ذكر الصلاة فيحتمل ان يحمل حديث ابي هريرة عليها لكن يبداه ان في روايت مسلم من حديث عثمان «وكانت صلاته ومشيئه الى المسجد نافلة» ويحتمل ان يكون ذلك باختلاف الاشخاص فشخص يحصل له ذلك عند الوضوء وآخر عند تمام الصلاة. الرابع ان المراد بهذا وامثاله غفران الصغائر كما مر فيما مضى وجاء في صحيح مسلم «ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤث كبيرة» وفي الحديث الآخر «الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن اذا اجتنبت الكبائر» لا يقال اذا كفر الوضوء فاذا تكفر الصلاة واذا كفرت الصلاة فاذا تكفر الجمعات ورمضان وكذا صيام عرفة يكفر سنتين ويوم عاشوراء كفارة سنة واذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه لان المراد ان كل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغائر كفره وان لم يصادف صغيرة كتبت له حسنات ورفعت له درجات وان صادف كبيرة او كبائر ولم يصادف صغيرة رجي ان يخفف منها وقال النووي رجوا ان يخفف من الكبائر والله تعالى اعلم به

﴿باب الاستئثار في الوضوء﴾

أى هذا باب في بيان الاستئثار في الوضوء والاستئثار استعمال من الشرب بالنون والتاء المثناة والمراد به الاستشاق وقد بسطنا الكلام فيه في الباب الذي قبله. ووجه المناسبة بين البابين من حيث ان المذكور في هذا الباب بعض المذكور في الباب الاول

﴿ذكره عثمان وعبد الله بن زيد وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم﴾

أى ذكر الاستئثار في الوضوء عثمان بن عفان وعبد الله بن زيد بن عاصم وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم والمعنى ان هؤلاء رووا الاستئثار في الوضوء اما الذي رواه عثمان رضي الله تعالى عنه فقد اخرجه موصولاً في الباب الذي

قبله واما الذى رواه عبد الله بن زيد فقد اخرج موصولا في باب مسح الرأس كله واما حديث ابن عباس فقد اخرج موصولا في باب غسل الوجه من غرفة وقال بعضهم وليس فيه ذكر الاستنثار وكان المصنف أشار بذلك الى ما رواه احمد وابو داود والحاكم من حديثه مرفوعا «استنثروا مرتين باليتين او ثلاثا» ولا يى داود الطيالسى «اذا توشأ احكم واستنثر فليفعل ذلك مرتين او ثلاثا» واسناده حسن قات ليس الامر كما ذكره بل في حديث ابن عباس الذى اخرج به البخارى ذكر الاستنثار فان في بعض النسخ ذكر واستنثر موضع قوله واستنشق وقوله وكأنه اشار بذلك الى ما رواه احمد الى آخره بعيد على ما لا يخفى وحديث ابى داود اخرج ابن ماجه ايضا وذكر الحلال عن احمد انه قال في اسناده شيء وذكره الحاكم في الشواهد وابن الجارود في المتقى وقال صاحب التلويح وكان ينبغي للبخارى اذا عد رواة الاستنثار ان يذكر بعد حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه حديث ابى سعيد الخدرى من صحيح مسلم وحديث على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه من صحيح ابن حبان وحديث وائل بن حجر وسنده جيد عند البزار وحديث لقيط بن صبرة وقد تقدم وكذا حديث عائشة رضى الله تعالى عنها وحديث البراء بن عازب وروناه فى كتاب الحلية لابي نعيم بسند جيد وحديث سلمة بن قيس قال الترمذى حديث حسن صحيح وحديث أبى ثعلبة الحشنى رواه كامل ابن طلحة الجحدري عن مالك عن الزهرى عن ابى ادريس عنه قال ابو احمد الحاكم اخطأ فيه كامل وحديث المقدم بن معدى كرب بسند جيد عند ابى داود قلت لم يظهر لى وجه قوله وكان ينبغي فان البخارى ما التزم بذلك احديث الباب ولا يتخيرج كل حديث صحيح وكمن صحيح عند غيره فهو ليس بصحيح عنده

٢٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَ تَنْتَرُ وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ** * مطابقة الحديث في قوله «من توشأ فليستنثر» (بيان رجاله) وهم ستة: الاول عبدان هو لقب ابن عبد الله بن عثمان المروزي: الثاني عبد الله بن المبارك: الثالث يونس بن يزيد الايبلى: الرابع محمد بن مسلم الزهرى: الخامس ابو ادريس عائذ الله بالهزمة والذال المعجمة ابن عبد الله الخولاني بالمعجمة التابعى للجليل القدر الكبير الشان كان قاضيا بدمشق لمعاوية مات سنة ثمانين * السادس ابو هريرة رضى الله تعالى عنه فالاربعة الاول تقدم ذكرهم بهذا الترتيب في كتاب الوحي وابو ادريس مر ذكره في كتاب الايمان *

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث والاختبار بصيغة الجمع والافراد والسماح ومنها ان رواه ما بين مروزي وابى ومدنى وشامى ومنها ان فيه رواية تابعى عن تابعى الزهرى عن ابى ادريس: (بيان من أخرجه غيره) أخرجه مسلم أيضا في الطهارة عن يحيى بن يحيى عن مالك عن الزهرى به وعن سعيد بن منصور عن حسان بن ابراهيم وعن حرمة ابن يحيى عن ابن وهب كلاهما عن يونس عن الزهرى عن ابى ادريس عن ابى هريرة وابى سعيد كلاهما عن النبى ﷺ وأخرجه النسائى فيه عن قتيبة وعن اسحق بن منصور عن ابن مهادى وابن ماجه ايضا فيه عن ابى بكر بن ابى شيبة عن زيد ابن الحباب وداود بن عبد الله الجعفرى اربعتهم عن مالك به وقال ابن الفلكى رواه كامل بن طلحة الجحدري عن مالك عن الزهرى عن ابى ادريس عن ابى ثعلبة الحشنى قال ابو احمد الحافظ ان كاملا اخطأ فيه *

* (بيان اعرا به ومعناه) **قوله «من توشأ»** كلمة من موصولة تتضمن معنى الشرط وقوله «فليستنثر» جواب الشرط فلذلك دخلته الفاء وكذلك **قوله «ومن استجمر فليوتر»** قوله «فليستنثر» اى فليخرج الماء من الانف بعد الاستنشاق مع ما في الانف من مخاط وغبار وشبهه قيل ذلك لما فيه من المعونة على القراءة وتيقية مجرى النفس الذى به التلاوة وبازالة ما فيه من التفل تصح مجارى الحروف ويقال الحكمة فيه التنظيف وطرد الشيطان لانه روى في رواية عيسى بن طاحمة عن ابى هريرة اخرجها البخارى فى بدء الخلق «اذا استيقظ احكم من منامه فليتوشأ فليستنثر ثلاثا فان الشيطان بيت على خيشومه» قوله «ومن استجمر» من الاستجمار وهو مسح محل البول والغائط بالجار وهو الاحجار الصغار ويقال

الاستطابة والاستجمار والاستنجاء لتطهير محل الفائط والبول والاستجمار مختص بالمسح بالاحجار والاستطابة والاستنجاء يكونان بالماء والاحجار وقال ابن حبيب وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يتأولان الاستجمار هنا على اجمار الثياب بالمحجر ونحن نستحب الوتر في الوجهين جميعا يقدل في هذا تجمر واستجمر فيأخذ ثلاث قطع من الطيب او يطيب مرة واحدة لما بعد الاولى وحكي عن مالك ايضا والاطهر الاول ويقال انما سمي به التمسح بالجار التي هي الاحجار الصغار لانه يطيب المحل كما يطيبه الاستجمار بالبخور ومنه سميت جمار الحج وهي الحصيات التي يرمى بها قوله «فليوتر» اي فليجعل الحجارة التي يستنجي بها وتر اما واحدة او ثلاثا او خمسا وقال الكرماني المراد بالياتر ان يكون عدة المسحات ثلاثا وخمسا او فوق ذلك من الاوتار قلت لم يذكر الواحد مع انه يطلق عليه الايتار هروبا عن ان لا يكون الحديث حجة عليهم على ما ذكره عن قريب ان شاء الله تعالى

* (بيان استنباط الاحكام) * الاول فيه مطلوبة الاستنثار في الوضوء والاجماع قائم على عدم وجوبه والمستحب ان يستثريه اليسرى وقد بوب عليه النسائي ويكره ان يكون بغير يده حكي ذلك عن مالك ايضا لكونه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره فان قلت السنة في الاستنثار ثلاث مثل الاستنثار ام لا قلت قد ورد في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان عن ابي الزناد ولفظه «اذا استنثر فليستثر وترا» وقوله «وترا» يشمل الواحد والثلاث وما فوقهما من الاوتار وورد في رواية البخاري «فليستثر ثلاثا» كما ذكرناها ويمكن ان تكون هذه الرواية مينة لتلك الرواية فتكون السنة فيه ان تكون ثلاثا كالاستنثار فافهم * الثاني من فسر الاستنثار بالاستنشاق ادعى ان الاستنشاق واجب وقال النووي فيه دلالة لمذهب من يقول ان الاستنشاق واجب لمطلق الامر ومن لم يوجب له يحمل الامر على التنبه بدليل ان المأمور به حقيقة وهو الاستنثار ليس بواجب بالاتفاق وقال ابن بطال الاستنثار هو دفع الماء الحاصل في الانف بالاستنشاق ولم يذكر ههنا الاستنشاق لان ذكره الاستنثار دليل عليه اذ لا يكون الا منه وقد اوجب بعض العلماء الاستنثار بظاهر الحديث وحمل اكثرهم على التنبه واستدلوا بان غسله باطن الوجه غير مأخوذ علينا في الوضوء قلت الذين اوجبوا الاستنشاق هم احمد واسحاق وابو عبيد وابو ثور وابن المنذر واحتجوا بظاهر الامر ولكنه للندب عند الجمهور بدليل ما رواه الترمذي محسنا والحاكم مصححا من قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي «توضأ كما امرك الله تعالى» فاحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق وقال بعضهم واجب بانه يحتمل ان يراد بالامر ما هو اعم من آية الوضوء فقد امر الله تعالى باتباع نبيه ولم يحك احد ممن وصف وضوءه على الاستقصاء انه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهذا يرد على من لم يوجب المضمضة ايضا وقد ثبت الامر بها ايضا في سنن أبي داود باسناد صحيح قلت القرينة الحالية والمقالية ناطقة صريحا بأن المراد من قوله «كما امرك الله تعالى» الامر المذكور في آية الوضوء وليس فيها ما يدل على وجوب الاستنشاق ولا على المضمضة فان استدلل هذا القائل على وجوبها بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما من غير ترك فانه يلزمه ان يقول بوجوب التسمية ايضا لانه لم ينقل انه ترك التسمية فيه ومع هذا فهو سنة او مستحبة عند امام هذا القائل * الثالث فيه مطلوبة الايتار في الاستنجاء قال الكرماني مذهبنا ان استيفاء الثلاث واجب فان انقضاء به فلا زيادة والا وجبت الزيادة ثم ان حصل بوتر فلا زيادة وان حصل بشفع استحب الايتار. وقال الخطابي فيه دليل على وجوب عدد الثلاث اذ معلوم انه لم يرد به الوتر الذي هو واحد لانه زيادة صفة على الاسم والاسم لا يحصل بأقل من واحد فعلم انه انما قصد به ما زاد على الواحد واذناه الثلاث قلت ظاهر الحديث حجة لابي حنيفة واصحابه فيما ذهبوا اليه من ان الاستنجاء ليس فيه عدد مسنون لان الايتار يقع على الواحد كما يقع على الثلاث والحديث دال على الايتار فقط فان قلت تعيين الثلاث من نية عليه الصلاة والسلام عن ان يستنجي بأقل من ثلاثة احجار قلت لما دل حديث ابي هريرة «من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج» على عدم اشتراط التعيين حمل هذا على ان النهي فيه كان لاجل الاحتياط لان التطهير غالبا انما يحصل بالثلاث ونحن ايضا نقول اذا تحقق شخص انه لا يطهر الا بالثلاث تعيين عليه الثلاث والتعيين ليس لاجل التوفية فيه وانما هو للانقاء الحاصل فيه حتى اذا احتاج الى رابع وخامس وهلم جرا يتعين عليه ذلك فافهم *

باب الاستجمار وترأ

اي هذا باب في بيان حكم الاستجمار وترأ وقدم تفسير الاستجمار في الباب السابق والوتر خلاف النفع وانتصابه على الحال . وجه المناسبة بين البابين من حيث ان المذكور في الباب السابق حكمان . احدهما الاستنثار والاخر الاستجمار وترأ وكان الباب مقصورا على الحكم الاول وهذا الباب المذكور فيه ثلاثة اشياء احدها الاستجمار وترأ فاقضت المناسبة ان يعقد بابا على الحكم الآخر الذي عقد لقرينه ولم يعقد له لان ما فيه حكمان او اكثر ذكرا كبريها تلو بعض من وجوه المناسبة ولا يلزم ان تكون المناسبة في الذكرين الشئيين من كل وجه سيما في كتاب يشتمل على ابواب كثيرة والمقصود منها عقد التراجم فاندفع بهذا كلام من يقول تحليل هذا الباب بين ابواب الوضوء هو باب الاستجمار ومرتبة التقديم على ابواب الوضوء غير موجه وجواب الكرماني بقوله معظم نظر البخاري الى نقل الحديث الى ما يتعلق بصحيحة غير مهم بتحسين الوضع وتزيين ترتيب الابواب لان امره سهل غير مرضى ولا هو عذر يقبل منه وكذا قول بعضهم لان ابواب الاستطابة تميز في هذا الكتاب عن ابواب صفة الوضوء لتلازمها ويحتمل ان يكون ذلك ممن دون المصنف *

٢٨- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثَمًّا لِيَسْتَنْثَرُ وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ** *

مطابقة الحديث للترجمة في قوله «ومن استجمر فليوتر» وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة احكام وعقد الترجمة على الاستجمار الذي هو احد الاحكام للوجه الذي ذكرناه (بيان رجاله) * وهم خمسة وعبد الله بن يوسف بن علي التميمي تقدم ذكره في باب الوحي والبقية تقدم ذكرهم جميعا في باب حب الرسول من الايمان وابو الزناد بكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان . والاعرج هو عبد الرحمن بن هرمز * (بيان لطائف اسناده) * منها ان فيه التعديث والاخبار والعنف ومما ان رواه كلهم مدينون ما خلا عبد الله ومنها ما قاله البخاري اصح اسانيد ابى هريرة مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهم *

* (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخاري ايضا في الطهارة عن القعني عن مالك واخرجه النسائي فيهما ايضا عن الحسين بن عيسى البسطامي عن معين بن عيسى عن مالك واخرجه مسلم من طريق آخر حدثنا نصر بن علي الجهضمي وحامد بن عمر البكر اوى قالا حدثنا بشر بن المفضل عن خالد بن عبد الله بن شقيق عن ابى هريرة ان النبي ﷺ قال «اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري اين باتت يده» وفي لفظ «اذا توضأ احدكم فليستنشق بمنخره من الماء ثم ليستنثر» وفي لفظ «فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا» وفي لفظ «اذا استيقظ احدكم فليفرغ على يديه ثلاث مرات قبل ان يدخل يده في انائه فانه لا يدري فيما باتت يده» واخرجه ابو داود ايضا من طريق آخر حدثنا مسدد قال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابى رزين وابى صالح عن ابى هريرة قال قال رسول الله ﷺ «اذا قام احدكم من الليل فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري اين باتت يده» واخرجه الترمذي من وجه آخر حدثنا ابو الوليد الدمشقي قال حدثنا الوليد بن مسلم عن الازاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي ﷺ قال «اذا استيقظ احدكم من الليل فلا يدخل يده في الاناء حتى يفرغ عليها مرتين او ثلاثا فانه لا يدري اين باتت يده» واخرجه النسائي من وجه آخر انبأنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سلمة عن ابى هريرة ان النبي

عليه الصلاة والسلام قال « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » وأخرجه ابن ماجه أيضاً حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي / حدثني الزهري عن سعيدين المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما حدثاه أن أبا هريرة كان يقول قال رسول الله عليه الصلاة والسلام « إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الأناة حتى يفرغ عليهما مرتين أو ثلاثاً فإن أحدكم لا يدري فيم باتت يده » وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار حدثنا سليمان بن شعيب قال حدثنا بشر بن بكر قال حدثني الأوزاعي وحدثنا الحسين بن نصر قال حدثنا قريابي قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة كان يقول « إذا قام أحدكم من الليل » إلى آخره مثل لفظ ابن ماجه غير أن في لفظ الطحاوي « فإنه لا يدري أحدكم فيم باتت يده » وأخرجه الدارقطني أيضاً باسناد حسن ولفظه « أين باتت تطوف يده » وفي الأوسط للطبراني « ويسمى قبل أن يدخلها » وقال لم يروه عن هشام يعني عن أبي الزناد إلا عبد الله بن يحيى بن عروة تفرد به إبراهيم بن المنذر وأما قال أحمد بن حنبل رواه عن أبي الزناد ويسمى الإهشام بن عروة وفي جامع عبد الله بن وهب المصري صاحب مالك « حتى يغسل يده أو يفرغ فيها فإنه لا يدري حيث باتت يده » وفي علل ابن أبي حاتم الرازي « فليعرف على يده ثلاث غرفات » وفي لفظ « ثم ليترف يمينه من أناته » وعند السيق « أين باتت يده منه » وعند ابن عدي من رواية الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً « فإن غمس يده في الأناة قبل أن يغسلها فليرق ذلك الماء » وفي سنن الكشي الكبير « حتى يصب عليها صبة أو صبتين » وفي لفظ « على ما باتت يده » وهذا الحديث روى عن جابر وابن عمر رضي الله عنهم أيضاً أما حديث جابر فرواه الدارقطني من حديث أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ « إذا قام أحدكم من الليل فآراد أن يتوضأ فلا يدخل يده في الأناة حتى يغسلها فإنه لا يدري أين باتت يده ولا على ما وضعها » أسنده حسن وأما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني أيضاً من حديث ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الأناة حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لا يدري أين باتت يده منه أو أين طافت يده فقال له رجل أ رأيت أن كان حوضاً فحصبه ابن عمر وقال أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول أ رأيت أن كان حوضاً » أسنده حسن وحديث أبي الزبير عن عائشة مرفوعاً نحوه *

(بيان اللغات والأعراب) قوله « فليجعل في أنفه » تقديره فليجعل في أنفه ماء مخفف ماء الذي هو المفعول لدلالة الكلام عليه وهكذا هو رواية الأكثرين بحذف ماء وفي رواية أبي ذر « فليجعل في أنفه ماء » بدون الحذف وكذا اختلفت رواة الموطأ في اسقاطه وذكره وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد والفاء في « فليجعل » جواب الشرط أعني إذا قال بعض الشارحين ومعنى « فليجعل » فليلق قلت جعل بهذا المعنى لم يثبت في اللغة والأولى أن يقال أنه بمعنى صير كما في قولك جعلته كذا أي صيرته قوله « ثم لينثر » على وزن يفتل من باب الافتعال هكذا رواية أبي ذر والأصلي وفي رواية غيرها « ثم لينثر » بسكون النون وضم التاء المثلثة من باب الثلاثي المجرد وكذا جاءت الروايتان في الموطأ قال الفراء يقال نثر الرجل وانتثر وانتثر إذا حرك الشرة وهي طرف الأنف في الطهارة وقدم الكلام فيه مبسوطاً وهذه الجملة معطوفة على قوله « فليجعل » قوله « ومن استجمر » جملة شرطية وقوله « فليوتر » جواب الشرط وقدمضى الكلام في مستوفي قوله « وإذا استيقظ » الاستيقاظ بمعنى التيقظ وهو لازم وكما إذا للشرط وجوابه قوله « فليغسل يده » وقوله « قل » نصب على الظرف وكذا أن مصدرية قوله « في وضوئه » بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به وفي رواية الكشميني « قبل أن يدخلها في الأناة » وهو ظرف الماء الذي يعدل للوضوء وهي رواية مسلم من طرق وفي رواية ابن خزيمة « في أناته أو وضوئه » على التردد قوله « فإن أحدكم » الفاء فيه للتعليل قوله « أين باتت » كذا ابن سؤال عن مكان إذا قلت أين زيد فأنما تسأل عن مكانه وأما بني أمانتضمه معنى حرف الاستفهام أو المجازاة لأنك إذا قلت أين زيد فكأنك قلت في الدار أم في السوق أم في المسجد أم في غيرها وإذا قلت أين تجلس اجلس فمعناه أن تجلس في الدار اجلس فيها وأن تجلس في المسجد اجلس فيه *

(بيان المعاني) قوله «إذا توضأ» معناه إذا أراد أن يتوضأ قوله «وإذا استيقظ» عطف على قوله «إذا توضأ» أحدكم قال بعضهم واقتضى سياقه أنه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الموطأ رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفرقا وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره وكذا فرقه الاسماعيلي من حديث مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث الاول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد انتهى قلت لا يلزم ذلك كله ان لا يكون الحديث واحدا وقد يجوز ان يروى حديث واحد مقطعا من طرق مختلفة فمثل ذلك وان كان حديثين او اكثر بحسب الظاهر فهو في نفس الامر حديث واحد والظاهر مع سياق البخاري في كونه حديثا واحدا قوله «قبل ان يدخلها» وفي رواية مسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق مختلفة «فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها» ووقع في رواية البزار «فلا يغمس» بنون التأكيد المشددة فانه رواه من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في طهوره حتى يفرغ عليها الحديث ولم يقع هذا الا في رواية البزار والرواية التي فيها الغمس ايمن في المراد من الروايات التي فيها الادخال لان مطلق الادخال لا يترتب عليه الكراهة كمن ادخل يده في اناء واسع فاغترف منه بانه صغير من غير ان تلامس يده الماء قوله «فان أحدكم» قال البيضاوي فيه ايماء الى ان الباعث على الامر بذلك احتمال النجاسة لان الشارع اذا ذكر حكما وعقبة بملء دل على ان ثبوت الحكم لاجلها ومثله قوله في حديث المحرم الذي سقط فاته «فانه يبعث مليا» بعد نهيهم عن تطيبه فنهى على علة النهي وهي كونه محرما قوله «أين باتت يده» اي من جسده وقال النووي قال الشافعي معنى «لا يدري أين باتت يده» ان اهل الحجاز كانوا يستنجون بالحجارة وبلادهم حارة فاذا نام أحدكم عرق فلا يأمن النائم ان تطوف يده على ذلك الموضع تنجس او على برة او على قلة أو قذز وغير ذلك وقال الباجي ما قاله يستلزم الامر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه وأحيب عنه بأنه محمول على ما اذا كان العرق في اليدون المحل قلت فيه نظر لان اليد اذا عرفت فالمحل بطريق الاولى على ما لا يخفى فلا وجه حينئذ لاختصاص اليد به وقول من قال انه مختص بالمحل ينافية ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره «ايمن باتت يده منه» وأصله في مسلم دون قوله «منه» قال الدارقطني تفرد بها شعبة وقال البيهقي تفرد بها محمد بن الوليد قلت فيه نظر لان ابن منده ذكر هذا اللفظ ايضا من حديث خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قال وكذلك رواه محمد بن الوليد عن غندر ومحمد بن يحيى عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن خالد قال وما اراها بمحفوظين بهذه الزيادة الا ان رواة هذه الزيادة ثقات مقبولون وبنحوه قاله الدارقطني * (بيان استنباط الاحكام) الاول استدلالنا ان الاناء يغسل من ولو غ الكلب ثلاث مرات وذلك لان النبي عليه الصلاة والسلام امر القائم من الليل بافراغ الماء على يده مرتين او ثلاثا وذلك لانهم كانوا يتقوون ويبولون ولا يستنجون بالماء وربما كانت ايديهم تصيب المواضع النجسة فتتنجس فاذا كانت الطهارة تحصل بهذا العدد من البول والغائط وهما اغلظ النجاسات كان اولى واحرى ان تحصل مما هو دونهما من النجاسات * الثاني استدلالنا به استحبابنا على ان غسل اليدين قبل الصلوة في الوضوء سنة بيان ذلك ان اول الحديث يقتضى وجوب الغسل للنهي عن ادخال اليد في الاناء قبل الغسل وآخره يقتضى استحباب الغسل للتعليل بقوله «فانه لا يدري أين باتت يده» يعني في مكان طاهر من يده او نجس فلما انتفى الوجوب للمانع في التعليل المنصوص ثبتت السنة لانها دون الوجوب وقال الخطابي الامر فيه امر استحباب لا امر ايجاب وذلك لانه قد علقه بالشك والامر المضمن بالشك لا يكون واجبا واصل الماء الطهارة وكذلك بدن الانسان واذا ثبتت الطهارة بقينا لم نزل بامر مشكوك فيه قلت مذهب عامة اهل العلم ان ذلك على الاستحباب وله ان يغمس يده في الاناء قبل غسلها وان الماء طاهر مالم يتيقن نجاسة يده ومن روى عنه ذلك عبيدة وابن سيرين وابراهيم النخعي وسعيد بن جبيرة وسالم والبراء بن عازب والاعمش فيما ذكره البخاري وقال ابن المنذر قال احمد اذا اتبعتهم النوم فادخل يده في الاناء قبل الغسل اعجب الى ان يريق ذلك الماء اذا كان من نوم الليل ولا يهراق في قول

عطاء ومالك والاوزاعي والشافعي وابي عبيدة واختلفوا في المستيقظ من النوم بالنهار فقال الحسن البصري نزم النهار ونوم الليل واحدفى غمس اليد وسهل احد في نوم النهار ونهى عن ذلك اذا قام من نوم الليل قال ابو بكر وغسل اليدين من ابتداء الوضوء ليس بفرض وذهب داود والطبري الى ايجاب ذلك وان الماء يجزئه ان لم تكن اليد مغسولة وقال ابن حزم وسواء تباعد ما بين نومه ووضوئه اولم يتباعد فلو صب على يديه من اناء دون ان يدخل يده فيها لزم غسل يده ايضا ثلاثا ان قام من نومه وقال ابن القاسم غسلهما عبادة وقال اشهب خشية النجاسة وفي الاحكام لابن بريزة اختلاف الفقهاء في غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء فذهب قوم الى ان ذلك من سنن الوضوء وقيل انه مستحب وبه صدر بن الجلاب في تقريره وقيل بايجاب ذلك مطلقا وهو مذهب داود واصحابه وقيل بايجابه في نوم الليل دون نوم النهار وبه قال احمد وقال وهل تغسلان مجتمعتين او متفرقتين ففيه قولان مبنيان على اختلاف الفاظ الحديث الواردة في ذلك في بعض الطرق فغسل يديه مرتين مرتين وذلك يقتضي الافراد وفي بعض طرقه «فغسل يديه مرتين» وذلك يقتضي الجمع انتهى ثم قال قلت كان ينبغي ان لا ينفي السنة لانهم كانوا يتوضؤون من الاناء وارفلنك امرهم عليه الصلاة والسلام بغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء وما في هذا الزمان فقد تغير ذلك قلت السنة لما وقعت سنة في الابتداء بقيت ودامت وان لم يبق ذلك المعنى لان الاحكام انما يحتاج الى اسبابها حقيقة في ابتداء وجودها لافي بقائها لان الاسباب تبقى حكما وان لم تبقى حقيقة لان الشارع ولاية اليجاد والاعدام فجعلت الاسباب الشرعية بمنزلة الجواهر في بقائها احكاما وهذا كالرمل في الحج ونحوه ثم الثالث استدل باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام «من نومه» من غير تقييد على ان غمس اليدين في اناء الوضوء مكروه قبل غسلهما سواء كان عقيب نوم الليل او نوم النهار وخص احمد الكراهة بنوم الليل لقوله «ان بات يده» والميت لا يكون الا ليلا ولان الانسان لا ينكشف لنوم النهار كما ينكشف لنوم الليل لقوله «ان بات يده» والميت لا يكون الا ليلا فطوف يده في اطراف بدنه كما تطوف يد التائم ليلا فرمما اصاب موضع العذرة وقد يكون هناك لوث من اثر النجاسة ويؤيد ذلك ما في رواية ابي داود ساق اسنادها مسلم اذا قام احدكم من الليل وكذا الترمذي من وجه آخر صحيح وفي رواية لابي عوانة ساق مسلم اسنادها «اذا قام احدكم الى الوضوء حين يصبح» واجابوا بان العلة تقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وتخصيص نوم الليل بالذكر للغة وقال النووي ومذهبان هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد ففي شك في نجاستها يستحب غسلها سواء قام من النوم ليلا او نهارا اولم يقم منه لانه عليه الصلاة والسلام به على العلة بقوله «فانه لا يدري» ومعناه لا يأمن من النجاسة على يده وهذا عام لاحتمال وجود النجاسة في النوم فيها وفي البقطة * الرابع ان قوله «في الاناء» محمول على ما اذا كانت الآية صغيرة كالكوزا وكيرة كالحب ومعه آية صغيرة اما اذا كانت الآية كبيرة وليست معه آية صغيرة فالنهي محمول على الادخال على سبيل المبالغة حتى لو ادخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء دون الكف ويرفع الماء من الحب ويصب على يده اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض فيفعل كذلك مرات ثم يدخل يده اليمنى بالغاما بالغ في الاناء ان شاء الله الذي ذكره اصحابنا وقال النووي واما اذا كان الماء في اناء كبير بحيث لا يمكن الصب منه وليس معه اناء صغير يعترف به فطريقه ان يأخذ الماء فيه ثم يغسل به كفيه أو يأخذه بطرف ثوبه النظيف أو يستعين بغيره قالت لو فرضنا انه عجز عن أخذه بقمه ولم يعتمد على طهارة ثوبه ولم يجد من يستعين به ماذا يفعل وما قاله اصحابنا اوسع واحسن ثم الخامس يستفاد منه ان الماء القليل يؤثر فيه النجاسة وان لم تغيره وهذه حجة قوية لاصحابنا في نجاسة القلتين لوقوع النجاسة فيه وان لم تغيره والا لا يكون للنهي فائدة * السادس يستفاد منه استحباب غسل النجاسات ثلاثا لانه اذا مر به في المتوهمة ففي الحقيقة اولى ولم يرد شيء فوق الثلاث الا في ولوح الكلب وسيجيء ان شاء الله تعالى انه عليه السلام اوجب فيه الثلاث وخير فيما زاد ثم السابع فيه ان النجاسة المتوهمة يستحب فيها الغسل ولا يؤثر فيها الرش فانه عليه الصلاة والسلام امر بالغسل ولم يأمر بالرش * الثامن فيه استحباب الاخذ بالاحتياط في ابواب العبادات * التاسع ان الماء يتنجس بورود النجاسة عليه وهذا بالاجماع واما ورود الماء على النجاسة فكذلك عند الشافعي وقال النووي في هذا الحديث والفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه وانما اذا وردت عليه نجسته واذا ورد عليها ازالها وتقريره

أنه قد نهى عن ادخال اليدين فى الاتناء لاحتمال النجاسة وذلك يقتضى ان ورود النجاسة على الماموثر فيه وامر بفسلها بافراغ الماء عليها للتطهير وذلك يقتضى ان ملاقاتها الماء على هذا الوجه غير مفسد بمجرد الملاقات والا ما حصل المقصود من التطهير قلت سلمنا ان ملاقاتها على هذا الوجه غير مفسد بمجرد الملاقاة للضرورة ولكن لا تسلم انه يبقى طاهرا بعد ان ازال النجاسة وقال النووى ايضا وفيه دلالة على ان الماء القليل اذا وردت عليه نجاسة نجسته وان قلت ولم تغيره فانها تنجسه لان الذى تعلق باليد ولا يرى قليل جدا وكانت عادتهم استعمال الاوانى الصغيرة التى تقصر عن القلتين بل لا تقاربها وقال القشيرى وفيه نظر عندى لان مقتضى الحديث ان ورود النجاسة على الماء يؤثر فيه ومطلق التأثير اعم من التأثير بالتنجيس ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص المعين فاذا سلم الحصم ان الماء القليل بوقوع النجاسة فيه يكون مكروها فقد ثبت مطلق التأثير ولا يلزم ثبوت خصوص التأثير بالتنجيس * العاشر فيه استحباب استعمال الكنايات فى المواضع التى فيها استهجان ولهذا قال عليه الصلاة والسلام «فانه لا يدري أين باتت يده» ولم يقل فلعل يده وقعت على دبره او ذكره او نجاسة ونحو ذلك وان كان هذا معنى قوله وَيَسْتَلِمُ وهذا اذا علم ان السامع يفهم بالكتابة المقصود فان لم يكن كذلك فلا بد من التصريح لينتنى اللبس والوقوع فى خلاف المطلوب وعلى هذا يحمل ما جاء من ذلك مصرح به * الحادى عشر ان قوله «فى الاء» وان كان عاما لكن القرينة دللت على انه اناه الماء بدليل قوله فى هذه الرواية «فى وضوئه» ولكن الحكم لا يختلف بينه وبين غيره من الاشياء الرطبة * الثانى عشر ان موضع الاستنجاء لا يظهر بالمسح بالاحجار بل يبقى نجسا معفو عنه فى حق الصلاة حتى اذا اصاب موضع المسح بلل وابتل به سراويله او قيصه ينجسه * الثالث عشر قوله «فليفسل يده» يتناول ما اذا كانت يده مطلقة او مشدودة بشىء او فى جراب او كان النائم عليه سراويله ولم يكن لعموم اللفظ * الرابع عشر ان قوله «فان احدم» خطاب للمعلاء البالغين المسلمين فان كان القائم من النوم صديا او مجنون او كافرا فذكر فى المعنى ان فيه وجهين احدهما انه كالسالم البالغ العاقل لانه لا يدري اين باتت يده والثانى انه لا يؤثر غمسه شيئا لان المنع من الغمس انما ثبت بالخطاب ولا خطاب فى حق هؤلاء * الخامس عشر فيه اضافة النوم الى ضمير احدم وذلك ليخرج نومه وَيَسْتَلِمُ فانه تمام عينه دون قلبه * السادس عشر قوله «من نومه» يفيد خروج الفعلة ونحوها * السابع عشر احتفلوا فى ان علة الامر بالتنجيس او التعبد منهم من قال وهو قول الجمهور ان ذلك لاحتمال النجاسة ومقتضاء الحاق من يشك فى ذلك ولو كان مستيقظا ومفهوما ان من درى اين باتت يده كمن لف عليها خرقة مثلا فاستيقظ وهو على حاله فلا كراهة وان كان غسلها مستحبا كما فى المستيقظ ومنهم من قال ومنهم مالك بأن ذلك للتعبد فعلى قولهم لا يفرق بين شاك ومتيقن * الثامن عشر قال ابو عمر فيه ايجاب الوضوء من النوم * التاسع عشر قيل فيه تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكرك حكاى ابو عوانة فى صحيحه عن ابن عيينة وفيه بعد جدا * العشرون ما قاله الخفاف من الشافعية ان القليل من الماء لا يصير مستعملا بادخال اليد فيه لمن اراد الوضوء وفيه بعد ايضا والله اعلم *

بابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

اى هذا باب فى بيان حكم غسل الرجلين فى الوضوء قوله «ولا يمسح على القدمين» يعنى اذا كانتا ريتين قال القشيرى فهم البخارى من هذا الحديث ان القدمين لا يمسحان بل يفسلان وهو عندى غير جيد لانه مفسر فى الرواية الاخرى ان الاعقاب كانت تلوح لمعسها الماء ولا شك ان هذا موجب للوعيد بالاتفاق والذين استدلو ا على ان المسح غير مجزىء انما اعتبروا لفظه فقط فقد رتب الوعيد على مسمى المسح وليس فيها ترك بعض الوضوء والصواب اذا جمعت الطرق ان يستدل ببعضها على بعض ويجمع ما يمكن جمعه فيه ليظهر المراد ولو استدلت فى غسل الرجلين بحديث «اذا توضأ المسلم ففسل رجليه خر جت كل خطيئة بطشت بهار جلاء» فهذا يدل على ان الرجل فرضها التمس لانه لو كان فرضها المسح لم يكن فى غسلها اثواب الا ترى ان الرأس الذى فرضها المسح لا ثواب فى غسلها قلت لادخل فى ذلك على البخارى لانه فهم منه ان

ان الانكار عليهم انما كان بسبب المسح لاسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل فلاجل ذلك قال ولايمسح على القدمين فان قلت ماوجه المناسبة بين البابين قلت قد مر ان الباب السابق ذكر عقيب الذي قبله للمعنى الذى ذكرناه فيكون هذا الباب فى الحقيقة يتلو الباب الذى قبله والمناسبة بينهما ظاهرة لان كلامهما مشتمل على حكم من احكام الوضوء *

٢٩ ﴿ حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرِ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ تَخَلَّفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافِرْنَا هَا فَادَرْنَا كُنَّا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الْعَصْرُ فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ﴾

مطابقة الحديث للترجمة تفهم من انكار النبي ﷺ مسحهم على ارجلهم لانه ما انكر عليهم بالوعيد الا لكونهم لم يستوفوا غسل الرجلين ﴿بيان رجاله﴾ وهم خمسة قد ذكرناهم وموسى هو ابن اسماعيل التبوذكى قد مر فى باب من قال الايمان هو العمل وابو عوانة بفتح العين المهملة هو الواضح اليشكرى وابو بشر بكسر الباء الواحدة وسكون الشين المصحمة جمع فربن ابى وحشية الواسطى وماهك روى بكسر الهاء وفتحها منصرفا وعبد الله بن عمرو بن العاص القرشى وهذا الاسناد والحديث بعينهما قد تقدم فى باب من رفع صوته بالعلم وفى باب من أعاد الحديث ثلاثا فى كتاب العلم بلا تفاوت بينه وبينها الا فى الراوى الاول فانه موسى ههنا وثمة فى الباب الاول ابوالنعمان وفى الباب الثانى مسدد وقد ذكرنا فى باب من رفع صوته بالعلم لطائف اسناده وتعدد موضعه ومن اخرجه غيره وبيان اللغات والاعراب والمعانى وبيان وجه الاستنباط فنذكر ههنا ما لم نذكره هناك قوله «سافرناها» هو رواية كريمة وليس هو ثابت فى رواية غيره وظاهره ان عبد الله بن عمرو كان فى تلك السفرة ووقع فى رواية لسلم انها كانت من مكة الى المدينة ولم يقع ذلك لعبد الله محققا الا فى حجة الوداع اما غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي ﷺ فيها الى المدينة بل من مكة من الجعرانة ويحتمل ان تكون عمرة القضاء فان هجرة عبد الله بن عمرو وكانت فى ذلك الوقت او قربا منه قوله «فادرنا» بفتح الكاف أى لحق بنا رسول الله عليه الصلاة والسلام قوله «وقدارهقنا العصر» بفتح الهاء والقاف من الارهاق والعصر مرفوع به لانه فاعل هكذا رواية ابنى ذر وفى رواية باسكان القاف ونصب العصر على المفعولية ويقوى الاول رواية الاصيلي «وقدارهقتنا» بتأنيث الفعل ورفعه الصلاة على الفاعلية قوله «ويل للأعقاب من النار» قد قلنا ان ويل مرفوع بالابتداء وان كان نكرة لانه دعاء واختلف فى معناه على اقوال اظهرها مارواه ابن جبان فى صحيحه من حديث ابى سعيد مرفوعا «ويل واد فى جهنم» والالف واللام فى الأعقاب للعهد لان المراد المراتية من ذلك وهذا حجة على من يتمسك به فى اجزاء المسح لانه لم يوجب مسح العقب وقال الطحاوى لما مرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبق منها لمعة دل على ان فرضها الغسل واعترض عليه ابن المثير بان التعميم لا يستلزم الغسل فالرأس تعم بالمسح وليس فرضها الغسل قلت هذا لا يراد عليه اصلا لان كلامه فيما يغسل فامر به بالتعميم بدل على فريضة الغسل فى المفسول والرأس ليس بمفسول فافهم وقد تواترت الاخبار عن النبي عليه الصلاة والسلام فى صفة وضوئه انه غسل رجله وهو المدين لامر الله تعالى وقد قال فى حديث عمرو بن عبسة الذى رواه ابن خزيمة وغيره مطولا فى فضل الوضوء «ثم يغسل قدميه كما امره الله تعالى» ولم يثبت عن احد من الصحابة خلاف ذلك الا عن على وابن عباس وانس رضى الله تعالى عنهم وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك وروى سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن ابى لى انه قال اجتمع اصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين والله اعلم *

﴿ باب المضمضة فى الوضوء ﴾

أى هذا باب فى بيان المضمضة فى الوضوء والمناسبة بين البابين من حيث ان كلامهما مشتمل على حكم من احكام الوضوء

﴿ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾

هذا تعليق منه ولكنه اخرج حديث ابن عباس موصولا فى باب غسل الوجه باليدى وكذا حديث عبد الله بن

زيد بن عاصم أخرجه موصولاً فى باب غسل الرجلين الى السكبين على ما يأتى عن قريب فان قلت الى ما يرجع الضمير فى قوله قلت يرجع الى المضمضة وهو فى الاصل مصدر يستوى فيه التذكير والتأنيث او يكون تذكير الضمير باعتبار المذكور فان قلت مقول القول ينبغى ان يكون جملة وهما مفرد قلت القول هنا بمعنى الحكاية كما فى قلت شعراً وقلت قصيدة والمعنى حكاه ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ولا حاجة الى التقدير بقولك أى قال بالمضمضة ابن عباس كما ذهب اليه السكرمانى فافهم *

٣٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يُزَيْدٍ عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوَضُوءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِيَّائِهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوَضُوءِ ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا وَقَالَ مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ***

مطابقة الحديث للترجمة فى قوله «ثم تمضمض» (بيان رجاله) وهم خمسة: الاول ابو اليمان الحكم بن نافع . الثانى شعيب بن ابي حمزة . الثالث محمد بن مسلم الزهرى . الرابع عطاء بن يزيد من الزيادة . الخامس حمران بن ابان والكل قد ذكروا (بيان لطائف اسناء) منها ان فيه التحديث والاخبار بصيغة الجمع والافراد والنعنة . ومنها ان فيه رواية حمصى عن حمصى وهما الاولان والبقية مدينون وبقية الكلام سلفت فى باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وقال السكرمانى ولانفاوت بينهما أى بين الحديثين الا زيادة لفظ «واستنشق» ههنا وزيادة «رأيت النبي ﷺ يتوضؤ نحو وضوئى هذا» قلت ليس كذلك بل التفاوت بينهما فى غير ما ذكره ايضا فان هناك «دعا باياه» وههنا «دعا بوضوء» وهناك «فأفرغ على كفيه ثلاث مرار» وههنا «فأفرغ على يديه من اياه» وهناك «فغسلهما ثم ادخلهما وههنا فغسلهما ثلاث مرات» وهناك «ثم ادخل يمينه فى الاياه» وههنا «فى الوضوء» وهناك «فتمضمض» وههنا «ثم تمضمض» وههنا «ثم غسل رجليه» وههنا «ثم غسل كل رجليه» وهذه رواية المستملى والحوى وفى رواية الاصيلى والكشميرى «ثم غسل كل رجليه» وفى رواية ابن عساكر «كلنا رجليه» وهى الرواية التى اعتمدها صاحب العمدة وفى نسخة «كل رجليه» والكل يرجع الى معنى واحد غير ان رواية «كل رجليه» تفيد تعميم كل رجليه بالفعل قوله «غفر الله له» هذه رواية المستملى وفى رواية غيره «غفر له» على بناء المجهول وزاد مسلم فى رواية يونس فى هذا الحديث قال الزهرى «كان علماؤنا يقولون هذا الوضوء اسبغ ما يتوضأ به احد للصلاة» *

بابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ *

أى هذا باب فى بيان غسل الاعقاب وهى جمع عقب بفتح العين المهملة وكسر القاف، نال كبدها وهو العظم المتأخر الذى يمسك مؤخر شراك النعل وقد مر تحقيق الكلام فيه والمناسبة بين البابين ظاهرة وهى ان كل واحد منهما فى حكم من احكام الوضوء *

وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ خَاتَمِهِ إِذَا تَوَضَّأَ *

الكلام فيه على انواع . الاول ان هذا تعليق أخرجه ابن ابي شيبة فى مصنفه بسند صحيح موصولاً عن هشيم عن خالد عن ابن سيرين وكذا أخرجه البخارى موصولاً فى التاريخ عن موسى بن اسمعيل عن مهدى بن ميمون عنه «انه كان اذا توضأ حرك خاتمه» فان قيل روى عن ابن سيرين انه ادار الخاتم فى اصبعه قيل لعل ذلك حالة اخرى

له كان واسما يدخل الماء برقته اليه * الثاني مذاهب العلماء فيه فقال اصحابنا الحنفية تحريك الخاتم الضيق من سنن الوضوء لانه في معنى تحليل الاصابع وان كان واسعا لا يحتاج الى تحريك وبهذا التفصيل قال الشافعي واحمد قال ابن المنذر وبه أقول قال وكاف ابن سيرين وعمرو بن دينار وعروة وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن عينة وابو ثور يحركونه في الوضوء قلت ذكر في مصنف ابن ابي شيبة هكذا عن ابي تميم الجيشاني وعبد الله بن هيرة السبائي وميمون ابن مهران وكان حماد يقول في الخاتم ازله قال ابن المنذر ورخص فيه مالك والاوزاعي وروى ذلك عن سالم وقد روى ابن ماجه حديثا فيضعف عن ابي رافع «كان عليه الصلاة والسلام اذا توضأ حرك خاتمه» وقال البيهقي والاعتقاد في هذا الباب على ان الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه «انه كان اذا توضأ حرك خاتمه» وحكي ايضا عن ابن عمر وعائشة بنت سعد بن ابي وقاص وفي غريب الحديث لابن قتيبة من طريق ابن لهيعة عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لرجل يتوضأ عليك بالمنشلة قال يعني موضع الخاتم من الاصبع قلت المنشلة بفتح الميم وسكون النون وفتح الشين المعجمة واللام. الثالث قوله «وكان ابن سيرين» الواو فيه للاستفتاح وابن سيرين هو محمد بن سيرين من اكابر التابعين وهو كلام اضافي اسم كان وقوله «يفسل موضع الخاتم» جملة في محل نصب على انها خبر كان فان قلت كان للماضى ويفسل للمضارع فكيف يجتمعان قلت يفسل للاستمرار والحكاية حال الماضى على سبيل الاستحضار قوله «اذا توضأ» يجوز ان تكون اذا للشرط وان تكون للظرف فقوله كان جزاء الشرط اذا كان اذا للشرط وهو العامل فيه اذا كان للظرف ويجوز ان يكون قوله يفسل والاول اوجه. الرابع وجه دخول هذا في هذا الباب من حيث انه يحتمل ان يكون اراد بذلك انه لو ادار الخاتم وهو في اصبعه لكان ذلك بمنزلة المسحوق وفرض الاصبع الغسل ففاس المسح في الاصبع على مسح الرجلين فانه قد فهم من الحديث المسح على مامر وبوب عليه كما سلف *

٣١ - **«حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّؤْنَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ قَالَ أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»** *

مطابقة الحديث للترجمة في قوله «ويل للأعقاب من النار» (بيان رجاله) وهم اربعة. الاول آدم بن ابي اياس بكسر الهمزة وتخفيف الياء آخر الحروف وقد مر. الثاني شعبة بن الحجاج وقد تقدم. الثالث محمد بن زياد بكسر الزاي وتخفيف الياء آخر الحروف ابو الحارث القرشي الجمحي المدني الاصل سكن البصرة مولى عثمان بن مظعون بالظهار المعجمة تايي ثقة روى له الجماعة. الرابع ابو هريرة رضي الله تعالى عنه *

(بيان لطائف أسناده) منها ان فيه التحديث والسماع ومنها انه من ربايات البخاري ومنها ان رواه ما بين خراساني وبصري ومدني (بيان من اخرجه غيره) اخرجه مسلم في الطهارة عن قتيبة وابي بكر بن ابي شيبة وابي كريب ولائهم عن وكيع عن شعبة واخرجه النسائي فيه ايضا عن قتيبة عن يزيد بن زريع وعن مؤمل بن هشام عن اسماعيل ابن علية كلاهما عن وكيع عن شعبة *

* (بيان اللغات) * قوله «الطهارة» بكسر الميم وفتحها الاداة والفتح اعلى ويجمع على مظاهر وفي الحديث «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» قوله «أسبغوا الوضوء» من الاسباغ وهو ابلاغه مواضعه وايفاء كل عضو حقه والتركيب يدل على تمام الشيء. وكما قوله «الأعقاب» جمع عقب وقدم تفسيره مستوفى * (بيان الاغراب) * قوله «وكان يمر بنا» جملة وقعت حالا من مفعول سمعت وهو قوله ابا هريرة والضمير في كان يرجع اليه وهو اسمه وقوله «يمر بنا» جملة في محل نصب على انها خبر له قوله «والناس» مبتدأ «ويتوضؤون» خبره والجملة حال من فاعل كان وهو اما من الاحوال المتداخلة واما من الاحوال المترادفة قوله «فقال» الى آخره قائله ابو هريرة ويروى قال بدون الفاء فان

قلت ما وجه اعرابه على الوجهين قلت وجه وجود الفاء ان تكون الفاء تفسيرية لانها تفسر قال المحذوف بعد قوله اباهريرة لان تقدير الكلام سمعت اباهريرة قال وكان يمر بنا الى آخره وانما قلنا ذلك لان اباهريرة مفعول سمعت وشرط وقوع الذات مفعول فعل السماع أن يكون مقيدا بالقول ونحوه كقوله تعالى (سمعنا مناديا ينادي) ووجه عدم الفاء ان يكون قال حالا من ابي هريرة والتقدير سمعت اباهريرة حال كونه قائلا اسبغوا الوضوء قوله «فان ابا القاسم» الفاء للتعليل وابو القاسم كنية رسول الله ﷺ قوله «قال» جملة في محل الرفع على انها خبر ان قوله «ويل للاعقاب من النار» مقول القول واعرابه مر غير مرة مع سائر ابحاثه

﴿بابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي التَّعْلِينِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى التَّعْلِينِ﴾

اي هذا باب في بيان حكم غسل الرجلين حال كونهما في التعلين والمناسبة بين الاباين ظاهرة وهي أن كلا منهما في بيان حكم غسل الرجلين حال كونهما في التعلين لان الباب الاول في غسل الاعقاب وهي من الرجلين

٣٢- ﴿حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ الْقُبُرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْضِ كُنْ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السُّبْنِيَّةَ وَرَأَيْتُكَ تَصْنَعُ بِالصُّفْرَةِ وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلُ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ وَلَمْ يَهْلُ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَمَّا الْأَرْضُ كَانَ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ وَأَمَّا النِّعَالُ السُّبْنِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ بِهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعُ بِهَا وَأَمَّا الْهَيْلَالَ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَغِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ﴾

مطابقة الحديث للترجمة في قوله «ويتوضأ فيها» فان ظاهره كان عليه الصلاة والسلام يغسل رجله وهما في تعلين لان قوله فيها اي في النعال ظرف لقوله يتوضأ وبهذا يرد على من زعم ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وانما هو من قوله «يتوضأ فيها» لان الاصل في الوضوء الغسل قلت ما يريد هذا من التصريح اقوى من هذا وقوله ولان فيها يدل على الغسل ولو اريد المسح لقال عليها وهذا التعليل يرد عليه قوله ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وهذا من العجائب حيث ادعى عدم التصريح ثم اقام دليلا عليه وقال الاسماعيلي فيما ذكره البخاري في التعلين والوضوء فيها منظر قلت وفي نظره نظرو وجه ما قرناه الا ان قوله «ولا يمسح على التعلين» اشار بذلك الى نفي ما روى عن علي وغيره من الصحابة انهم مسحوا على نعالهم ثم صلوا وروى في ذلك حديث مرفوع اخرجه ابو داود ومن حديث المغيرة بن شعبه في الوضوء لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره وروى عن ابن عمر انه كان اذا توضأ ونعلاه في قدميه مسح ظهور نعليه بيديه ويقول كان رسول الله ﷺ يصنع هكذا اخرجه الطحاوي والبخاري وروى في حديث رواه علي بن يحيى بن خالد عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع «انه كان جالساً عند النبي عليه الصلاة والسلام» وفيه «ومسح برأسه ورجليه» اخرجه الطحاوي والطبراني في الكبير والجواب عن حديث ابن عمر انه كان في وضوءه متطوع به لافي وضوءه واجب عليه وعن حديث رفاعه ان المراد انه مسح برأسه وخفيه على رجله واستدل الطحاوي على عدم الاجزاء بالاجماع على ان الخفين اذا تحرقا حتى يبد والقدمان ان المسح لا يجزىء عليهما قال فكذلك التعلنان لانهما لا يقيان

القدمين قال بعضهم هذا استدلال صحيح ولكنه منازع في نقل الإجماع المذكور قلت غير منازع فيه لأن مذهب الجمهور أن مخالفة الأقل لا تنقض الإجماع ولا يشترط فيه عدد التواتر عند الجمهور وروى الطحاوي حدثنا فهد قال حدثنا محمد ابن سعيد قال حدثنا عبد السلام عن عبد الملك قال قلت لعطاء ابلغك عن أحد من أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام انه مسح على القدمين قال لا (بيان رجاله) وهم خمسة كلهم ذكر واما خلا عبيد بن جريح كلاهما مضفر والجرج وعاء يشبه الجرج وهو مدني ثقة مولى ابن تميم وليس بينه وبين عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح نسب وقد يظن أن هذا عمه وليس كذلك (بيان لطائف أسناده) منها انهم كلهم مدنيون. ومنها ان في رواية الاقران لأن عبيدا وسعيدا تابعيان من طبقة واحدة ومنها ان فيه التحديث والاخبار والعنفه (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخاري ايضا في اللباس عن القعني عن مالك واخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وابوداود في الحج واخرجه الترمذي في شمائله واخرجه النسائي في الطهارة وابن ماجه في اللباس فالنسائي عن كريب عن ابن ادريس عن مالك وابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة *

(بيان اللغات والاعراب) قوله «لامس» من مسست أمس بكسر الماضي وفتح المستقبل مساو مسيسا وهو الذي اختاره ثعلب في مسست أمس بكسر الماضي في الفصح وفي الصحاح وفعال بن القطاع عن ابي عبيدة والمطرزي في شرحه عن ابن الاعرابي وابن فارس في مجمله وابن السكيت في كتاب الاصلاح مسست بالكسر ومسست بالفتح وبالكسر افصح وحكاة ايضا ابن سيده وحكى ايضا عن ابن جنى اسماء ياء عداه الى مفعولين وعن سيويه قالوا مسست الشيء وبني الجامع للقرآن ما سسته ايضا ماسة ومسا ساو مسا سا بكسر الميم وفتحها وفي نوادر يونس ما سسته وزعم ابن درستويه في كتاب تصحيح الفصح ان مسست بالفتح خطأ مما تلحن فيه العامة قوله «اليمايين» ثنية يمان بتخفيف الياء هذا هو الافصح الذي اختاره ثعلب ولم يزد كرا بن فارس غيره وذكرا المطرزي في كتابه غرائب اسماء الشعراء عن ثعلب عن سلمة عن القراء عن الكسائي قال العرب تقول في النسبة الى اليمن رجل يمان ويمني ويماي وفي الكتاب الجامع النسبة الى اليمن يمان على غير قياس والقياس يمني وفي المحكم يمان على نادر المعدول والقه عوض عن الياء لانه يدل على ما تدل عليه الياء وينحوه ذكره في المغرب وفي الصحاح قال سيويه وبعضهم يقول يماي بالتشديد قال امية بن خلف

يمانيا بطل يشد كيرا * وينفخ داما لهب الشواظ

وقوم يمانية ويمانون مثل ثمانية وثمانون وفي كتاب التيجان لابن هشام سميت اليمن يمانا بعرب واسمها يمن بن قحطان ابن عامر وهو هود عليه الصلاة والسلام فلذلك قيل ارض يمن وهو اول من قال الشعر ووزنه وفي معجم ابن عبيد سمى اليمن قبل ان تعرف الكعبة المشرفة لانه عن يمين الشمس وقال ابو عبيد قال بعضهم سميت بذلك لانها عن يمين الكعبة وقيل سميت يمن بن قحطان وفي الزاهر لابن الانباري وقد ايمن ويامن اذا اتى اليمن وفي كتاب الرشاطي سمى اليمن ليمنه وهو يعزى لقطرب قوله «السبتية» نسبة الى سبت بكسر السين وسكون الباء الموحدة وفي آخره تاء مشناة من فوق وهو جلد البقر المدبوغ بالقرظ وقال ابو عمرو وكل مدبوغ فهو سبت وقال ابو زيد هي السبت مدبوعة وغير مدبوعة وقيل السبتية التي لا شعر عليها وقيل التي عليها الشعر وفي المحكم خص بعضهم به جلود البقر مدبوعة او غير مدبوعة وفي التهذيب للزهرى انما سميت سبتية لان شعرها قد سبت عنها اي حلق وازيل يقال سبت رأسه اذا حلقه وفي النبات لابي حنيفة السبت معرب من سبت وفي الفريدين سميت سبتية لانها انسبت بالدباغ اي لانت وفي كتاب ابن التين عن الداودي نسبت الى سوق السبت وقيل هي سود لا شعر فيها قوله «اهل» من الاهلال وهو رفع الصوت بالتثنية وفي المغرب كل شيء ارتفع صوته فقد استهل وقال ابو الخطاب كل متكلم رافع الصوت او خافضه فهو مهمل ومستهل وقال صاحب العين يقال اهل بعمرة او بحجة اي احرم بها وجري على السننهم لانهم اكثر ما كانوا يحجون اذا اهل الاهلال واهلال الاهلال واستهلاله رفع الصوت بالتكبير عند رؤيته واستهلال الصبي تصويته عند ولادته واهل الاهلال اذا طلع واهل واستهل اذا ابصر واهلته اذا ابصرته *

(واما الاعراب) فقولہ «رأيتك» جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقولہ «تصنع» جملة من الفعل والفاعل في عمل
النصب على انها مفعول ثان «واربعا» مفعول تصنع وكذلك الكلام في رأيتك الثاني والثالث وأما رأيتك الخامس فانه
يحتمل ان يكون بمعنى الابصار وبمعنى العلم وقولہ «كنت» يحتمل ان تكون تامة وناقصة وبمعنى ظرف لغو ومستقر وقولہ
«اذا» في الموضعين يحتمل ان تكونا شرطيتين وان تكونا ظرفيتين وان تكون الاولى شرطية والثانية ظرفية وبالعكس
قولہ «اهل» يجوز ان يكون حالا لقاله الكرمانى ولم يبين وجهه وليس هو الا جزاء اذا الاول واذا الثاني مفسر له
و يجوز ان يكون اهل جزاء اذا الثاني على مذهب الكوفيين لانهم جوزوا تقديمه على الشرط قولہ «حتى يكون يوم
التروية» يجوز في كان ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان كانت تامة يكون يوم مرفوعا لانه اسم كان وان كانت ناقصة
تكون خبر كان قال الكرمانى فان قلت ذكرك في جواب كل واحد من رأيتك الاربعة فملا رأاه منه فما هو هنا
يعنى في رأيتك الخامس وكان القياس ان يقول رأيتك لم تهل حتى كان يوم التروية قلت اما ان يكون محذوفا والمذكور
دليل عليه واما ان تكون الشرطية فاقامة مقامه قلت هذا السؤال لا وجه له وما وجه القياس الذى ذكره *

(بيان المعانى) قولہ «اربعا» اى اربع خصال قولہ «لم ار احدا من اصحابك يصنعها» يحتمل ان يكون مراده
لا يصنعن احد غيرك مجتمعة وان كان يصنع بعضها وفي بعض النسخ من اصحابنا اى من اصحاب رسول الله ﷺ وفي بعض
النسخ ومن اصحابك قولہ «من الاركان» اى من اركان الكعبة الاربعة واليانيين الركن اليماني والركن اليماني الذى فيه
الحجر الاسود ويقال له الركن العراقى لكونه الى حبة العراق والذى قبله يمانى لانه من حبة اليمن ويقال لهما اليمانان
تقليبا لاحد الاسمين وهما باقيا على قواعد ابراهيم عليه السلام فان قلت لم لا قالوا الاسودين ويأتى فيه التغليب ايضا قلت
لوقيل كذلك ربما كان يشبه على بعض العوام ان في كل من هذين الركنين الحجر الاسود كان يفهم التثنية ولا يفهم التغليب
لقصور فهمه بخلاف اليمانين قولہ «يلبس» بفتح الباء لانه من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المستقبل من
باب علم يعلم وأما الذى بفتح الباء في الماضى فمضارعه بكسر الباء من باب ضرب يضرب فصدر الاول اللبس بضم اللام
ومصدر الثانى اللبس بالفتح وهو الخلط قولہ «تصنع» بضم الباء الموحدة وفتحها لثان مشهورتان قال الكرمانى قلت
فيه ثلاث لغات ذكرها ابن سيده في المحكم يقال صبغ الثوب والشيب ونحوها يصبغ ويصبغه فالكسر عن اللحيانى صبغا
وصبغا وصبغة واما الصبغة بالكسر فالمرءى من الصبغ وصبغه بالتشديد اى لونه عن ابيه حنيفة قولہ «حتى كان يوم التروية»
وهو اليوم الثامن من ذى الحجة واختلفوا في سبب التسمية بذلك على قولين حكاهما الماوردى وغيره احدها لان الناس
يروون فيه من الماء من زمزم لانه لم يكن بمعى ولا يعرف ماء والثاني انه اليوم الذى رأى فيه آدم عليه السلام حواء قلت وفيه قول
آخرو هو ان جبريل عليه الصلاة والسلام ارى فيه ابراهيم اول المناسك وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما سمى بذلك
لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام اتاه الوحي في منامه ان يذبح ابنه فتروى في نفسه من الله تعالى هذا ام من الشيطان
فاصبح صائما فلما كان ليلة عرفة اتاه الوحي فعرف انه الحق من ربه فسميت عرفة رواه البيهقي في فضائل الاوقات من رواية
السكاكي عن ابي صالح عنه ثم قال هكذا قال في هذه الرواية وروى ابو الطيفل عن ابن عباس ان ابراهيم عليه الصلاة
والسلام لما ابتلى بذبح ابنه اتاه جبريل عليه الصلاة والسلام فأراه مناسك الحج ثم ذهب به الى عرفة قال وقال ابن عباس
سميت عرفة لان جبريل قال لابراهيم عليهما الصلاة والسلام هل عرفت قال نعم فن ثم سميت عرفة قولہ «حتى تنبعث
به راحلته» يقال بمشقة الناقة أترتها فانبعثت هي وبعته فانبعثت في السير اى اسرع والمعنى هنا استواؤها قائمة وفي
الحقيقة هو كناية عن ابتداء الشروع في افعال الحج والراحلة هي المركب من الابل ذكرا كان او انثى قولہ «ولم تهل
انت حتى كان» وفي رواية مسلم «حتى تكون» قولہ «قال عبد الله» بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما لانه
هو المسؤول من حبة عبيد بن جريح قولہ «فانى احب ان اصنع» وفي رواية السكسميني والباقيين «فانا
أحب» كالتى قبلها *

(بيان استنباط الاحكام) الاول ان فيه مس الركنين اليمانيين قال القاضي عياض انفق الفقهاء اليوم على أن الركنين الشامييين وهما مقابلا اليمانيين لا يستلزمان وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف وتخصيص الركنين اليمانيين بالاستلام لانهما كانا على قواعدا براهم عليه السلام بخلاف الركنين الآخرين لانهما ليسا على قواعدا براهم عليه السلام ولما ردهما عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما على قواعدا براهم عليه السلام استلها ايضا ولو بنى الآن كذلك استلمت كلها اقتداء به صرح به القاضي عياض وركن الحجر الاسود خص بشيئين الاستلام والتفيل والركن الآخر خص بالاستلام فقط والاخران لا يقبلان ولا يستلزمان وكان بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين يمسحهما على وجه الاستحباب وقال ابن عبد البر روى عن جابر وانس وابن الزبير والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يستلمون الاركان كلها وعن عروة مثل ذلك واختلف عن معاوية وابن عباس في ذلك وقال احدهما ليس بشيء من اليت مهجورا والصحيح عن ابن عباس انه كان يقول الا الركن الاسود واليماني وهما المعروفان باليمانيين ولما رأى عبيد بن جريح جماعة يفعلون على خلاف ابن عمر سأله عن ذلك * الثاني في حكم النعال السبئية قال ابو عمر لا أعلم خلافا في جواز لبسها في غير المقابر وحكي عن ابن عمر انه روى عن رسول الله ﷺ انه لبسها وانما كره قوم لبسها في المقابر لقوله ﷺ لتلك الماشي بين المقابر «ألقى سبتيك» وقال قوم يجوز ذلك ولو كان في المقابر لقوله ﷺ «اذا وقع الميت في قبره انه يسمع قرع نعالهم» وقال الحكيم الترمذي في نوادر الاصول ان النبي ﷺ انما قال لتلك الرجل «ألقى سبتيك» لان الميت كان يسأل فلما صرن على ذلك الرجل شغله عن جواب المسلمين فكاد يهلك لولا ان ثبت الله تعالى في الثالث الصنع بالصفرة ولفظ الحديث يشمل صنع الثياب وصنع الشعر واختلفوا في المراد منها فقال القاضي عياض الاظهر ان المراد صنع الثياب لانه اخبر انه ﷺ صنع ولم يقل انه صنع شعره قلت جاءت آثار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بين فيها تصفير ابن عمر لحية واحتج بأنه عليه الصلاة والسلام كان يصفر لحيته بالورس والزعفران اخرجه ابو داود وذكر ايضا في حديث آخر احتجاجه به بأنه عليه الصلاة والسلام كان يصنع بهما ثيابا حتى عمامته وكان اكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة منهم ابو هريرة وآخرون ويروى ذلك عن علي رضي الله عنه في الرابع فيه حكم الاهلال واختلف فيه فمذهب البعض الافضل ان يهل لاستقبال ذي الحجة وعند الشافعي الافضل ان يحرم اذا انبعث راحلته وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يحرم عقيب الصلاة وهو جالس قبل ركوب دابته وقبل قيامه وفيه حديث من رواية ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال بعض الشراح وهو ضعيف قلت حديث ابن عباس رواه ابو داود حدثنا محمد بن منصور قال حدثنا يعقوب يعني ابن ابراهيم قال حدثنا ابي عن ابن اسحاق قال حدثنا خفيف ابن عبد الرحمن الجزري عن سعد بن جبيرة قال قلت لابن عباس يا ابن العباس عجيبت لاختلاف اصحاب رسول الله ﷺ في اهلال رسول الله ﷺ حين أوجب فقال ابي لا أعلم الناس بذلك انها لما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة فمن معنا هناك احتافوا. خرج رسول الله ﷺ حاجا فلما صلى في مسجده بنى الخليفة ركعتيه أوجه في مجلسه فاهل بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه أقوام حفظته عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل وادرك ذلك منه أقوام وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا انما أهل رسول الله ﷺ حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا شرف اليبداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا انما أهل حين علا شرف اليبداء وأيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته وأهل حين علا شرف اليبداء قال سعيد فمن اخذ بقول ابن عباس أهل في مصلاه اذا فرغ من ركعتيه واخرج الحاشي في مستدركه نحوه ثم قال هذا الحديث صحيح على شرط مسلم مفسر في الباب ولم يخرجاه واخرجه الطحاوي ثم قال وبين ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الوجه الذي منه جاء الاختلاف وان اهلال النبي ﷺ الذي ابتداء بالحج ودخل به فيه كان في مصلاه فهذا ناخذ فينبغي للرجل اذا اراد الاحرام أن يصلي ركعتين ثم يحرم في دبرها كما فعل رسول الله ﷺ وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وقد ذكر الطحاوي هذا بعد ان ذكر اختلاف العلماء فروى أولا عن ابن عباس ان رسول الله ﷺ صلى بنى الخليفة

ثم اتى براحتة فركبها فلما استوت به اليباء أهل ثم قال فذهب قوم الى هذا فاستحبوا الاحرام من اليباء للاحرام
 التى عليه الصلاة والسلام منها وأراد بالقوم هؤلاء الاوزاعى وعطاء وقتادة وخالفهم في ذلك آخرون وأراد بهم الائمة
 الاربعة وأكثر أصحابهم فانهم قالوا سنة الاحرام ان يكون من ذى الحليفة وفي شرح الموطأ استحب مالك وأكثر
 الفقهاء أن يهل الراكب اذا استوت به راحلته قائمة واستحب أبو حنيفة أن يكون اهلاله عقب الصلاة اذا سلم منها
 وقال الشافعى يهل اذا أخذت ناقته في المشى وحين كان يركب راحلته قائمة كما يفعله كثير من الحاجاج اليوم وقال
 عياض جاء في رواية «أهل رسول الله عليه الصلاة والسلام اذا استوت الناقة» وفي رواية أخرى «حتى استوت به
 راحلته» وفي أخرى «حتى تنبث به ناقته» وكل ذلك متفق عليه ثم قال الطحاوى أجاب هؤلاء عما قاله أهل المقالة
 الاولى من استحباب الاحرام من اليباء وحاصله لا نسلم ان احرامه عليه الصلاة والسلام من اليباء يدل على
 استحباب ذلك وانه فضيلة اختارها رسول الله ﷺ لانه يجوز ان يكون ذلك لا المقصد ان للاحرام منها فضيلة
 على الاحرام من غيرها وقد فعل عليه الصلاة والسلام في حجة في مواضع لا لفضل قصده ومن ذلك نزوله
 بالحصب وروى عطاء عن ابن عباس قال ليس المحصب بشيء انما هو منزل نزله رسول الله عليه الصلاة والسلام
 فلما حصب رسول الله عليه السلام ولم يكن ذلك لانه سنة فكذلك يجوز ان يكون احرامه من اليباء كذلك
 قال وأنكر قوم ان يكون رسول الله ﷺ احرم من اليباء وقالوا ما احرم الا من المسجد وأراد بالقوم هؤلاء
 الزهرى وعبد الملك بن جريج وعبد الله بن وهب ورووا في ذلك ما رواه مالك عن موسى بن عقبة عن سالم عن
 أبيه انه قال «يبدأؤكم هذه التى تكذبون على رسول الله عليه الصلاة والسلام انه أهل منها ما أهل رسول الله عليه
 الصلاة والسلام الامن عند المسجد» يعنى مسجد ذى الحليفة اخرج الطحاوى عن يزيد بن سنان عن عبد الله بن
 مسلم عن مالك عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه وأخرجه الترمذى ايضا فان قلت كيف يجوز لابن عمر أن
 يطلق الكذب على الصحابة قلت الكذب يحىء بمعنى الخطأ لانه يشبهه في كونه ضد الصواب كما ان ضد الكذب
 الصدق واقترا من حيث النية والقصد لان الكاذب يعلم ان الذى يقوله كذب والمخطىء لا يعلم ولا يظن به انه كان ينسب
 الصحابة الى الكذب قال الطحاوى فلما جاء هذا الاختلاف بين ابن عباس الوجه الذى جاء منه الاختلاف كما ذكرنا آنفاً

باب التيمن في الوضوء والغسل

أى هذا باب في بيان التيمن في الوضوء والغسل والتيمن هو الاختباء باليمين والمناسبة بين الابواب ظاهرة من حيث ان
 الابواب الماضية في احكام الوضوء والتيمن ايضا من احكامه ولا سيما بين وبين الباب الذى قبله لانه في غسل الرجلين وفيه
 التين ايضا سنة او مستحب *

٣٢ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ
 عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهْنٌ فِي غَسْلِ إِبْذَنِهِ إِبْذَانٌ بِمِثْلِهَا وَمَوَاضِعُ
 الْوُضُوءِ مِنْهَا ***

مطابقة الحديث للترجمة في قوله «بمائها» لان الامر بالتيمن في التفصيل والتوضئة كليهما مستفاد من عموم اللفظ
 (بيان رجاله) وم خمسة . الاول مسدد بن مسرهد وقد ذكره الثانى اسمعيل هو ابن علي وقدمر . الثالث خالد
 الحذاء وقد مضى . الرابع حفصة بنت سيرين الانصارية اخت محمد بن سيرين . الخامس أم عطية بنت كعب ويقال
 بنت الحارث الانصارية واسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء الموحدة
 وفي آخره هاء وحكى فتح النون مع كسر السين يعنى يحيى بن معين ولها صحبة ورواية تعد في أهل البصرة وكانت تغسل
 الموتى وتمرض المرضى وتداوى الجرحى وتغزو مع رسول الله عليه الصلاة والسلام غزت معه سبع غزوات وشهدت خير

وكان على رضى الله تعالى عنه يقلل عندها وكانت تنفد ابطة بورسة لها اربعون حديثا انفقا على سبعة اوستة ولبخارى حديث ومسلم آخر روى لها الجماعة (بيان لطائف اسناده) منها ان رواه كلهم بصريون . ومنها ان فيه التحديث والنعنة . ومنها ان فيه رواية التابعية عن الصحابة (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى ايضا في الجنائز عن محمد بن عبد الوهاب الثقفى وعن حامد بن عمر عن حماد بن زيد كلاهما عن ايوب به وحديث الثقفى اتهموا اخرجه مسلم والنسائى جميعا فيه عن قتيبة عن حماد بن زيد به واخرجه ابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة عن الثقفى به *

(بيان المعانى) قوله «لهن» أى لام عطية ولمن معها قوله «في غسل ابنته» أى صفة غسل ابنته قيل اسمها ام كلثوم زوج عثمان بن عفان غسلتها اسماء بنت عميس وصفية بنت عبد المطلب وشهدت أم عطية غسلها وذكرت قوله عليه السلام في كيفية غسلها وفي صحيح مسلم انها زينب رضى الله تعالى عنها بنت رسول الله ﷺ وماتت في السنة الثانية ولما نقل القاضي عياض عن بعض أهل السير انها ام كلثوم قال الصواب زينب كما صرح به مسلم في روايته وقد يجمع بينهما بانها غسلت زينب وحضرت غسل أم كلثوم وذكر المنذرى في حواشيه ان ام كلثوم توفيت ورسول الله ﷺ يدبر غائب وغلط في ذلك فذلك رقية ولما دفن ام كلثوم قال عليه الصلاة والسلام «دفن البنات من المكرمات» والمعجب من الكرماني انه يقول قال النووي في تهذيب الاسماء ان المغسولة اسمها زينب وهذا مسلم قد صرح به فدأنه ما كان ينظر فيه حتى نسب ذلك الى النووي *

(بيان استنباط الاحكام) * الاول استحباب الوضوء في أول غسل الميت عملا بقوله «ومواضع الوضوء منها» ونقل النووي عن ابي حنيفة عدم استحبابه قلت هذا غير صحيح ففي كتبنا مثل القدورى والهداية يذكر ذلك قال في الهداية لان ذلك من سنة الغسل غير انه لا يعمض ولا يستشق لان اخراج الماء من فيه متعذر وهل يتوضأ في الغسلة الاولى او الثانية او فيهما فيه خلاف للمالكية حكاها القرطبي : الثاني استحباب تقديم الميا من فى غسل الميت ويلحق به الطهارات وبه تشعر ترجمة البخارى وكذا انواع الفضائل والاحاديث فيه كثيرة وبالا استحباب قال اكثر العلماء وقال ابن حزم ولا بد من البدء بالميا من وقال ابن سيرين يبدأ بمواضع الوضوء ثم بالميا من وقال ابو قلابة يبدأ بالرأس ثم بالليحية ثم بالميا من . الثالث فيه فضل اليمين على الشمال الا ترى قوله عليه الصلاة والسلام حاكيا عن ربه «وكلتا يديه يمين» وقال تعالى (فاما من اوتى كتابه يمينه) وهم أهل الجنة *

٣٣ - * حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال اخبرني اشعث بن سليم قال سمعت ابي عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن في تمعله وترجله وطهوره وفي شأنه كليله *

فيه المطابقة للترجمة لان فيه اعجابه عليه الصلاة والسلام في شأنه كله وهو بعمومه يتناول استحباب التيامن في كل شىء في الوضوء والغسل والتغسيل وغير ذلك واما المناسبة بين الحديثين فظاهرة (بيان رجاله) وهم ستة . الاول حفص ابن عمر الحوضى البصرى ثبتت له الحجة قال احمد لا يؤخذ عليه حرف مات سنة خمس وعشرين ومائتين بالبصرة وليس في البخارى حفص بن عمر غيره وفي السنن مفرقا جماعات . الثاني شعبة بن الحجاج وقدم ذكره . الثالث اشعث بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح العين المهملة وفي آخره ثاء مثله ابن سليم بالتصغير من ثقافة شيوخ الكوفيين وهو الرابع من الرواة وهو سليم بن الاسود المحاربى بضم الميم الكوفى ابو الشعثاء وشهرته بكنيته اكثر من اسمه . الخامس مسروق بن الاجدع الكوفى ابو عائشة اسلم قبل وفاة النبي ﷺ وادرك الصدر الاول من الصحابة وكانت عائشة أم المؤمنين قد تبت مسروقا فسمى ابنته عائشة فكنى بابى عائشة وقد مر في باب علامات المنافق . السادس ام المؤمنين عائشة رضى الله عنها *

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث والاخبار والنعنة ومنها ان رواته ما بين بصرى وكوفي * ومنها ان فيه رواية الابن عن الاب * ومنها ان فيه كبيرين قرنين من اتباع التابعين وهما اشعث وشعبة * ومنها ان فيه كبيرين قرنين من كبار التابعين وهما سليم ومسرورق (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى أيضا فى الصلاة عن سليمان ابن حرب وفى اللباس عن أبى الوليد وحجاج بن المتهال وفى الاطعمة عن عبدان عن عبد الله بن المبارك خستهم عن شعبة عن أشعث بن أبى الشعثاء عن أبيه وأخرجه مسلم فى الطهارة عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة وعن يحيى بن يحيى عن أبى الاحوص عن أشعث به وأخرجه ابو داود فى اللباس عن حفص بن عمر وسلمة بن ابراهيم كلاهما عن شعبة به وأخرجه الترمذى فى آخر الصلاة عن هناد بن السرى عن أبى الاحوص به وقال حسن صحيح وفى الشمائل عن أبى موسى عن غندر عن شعبة به وأخرجه النسائى فى الطهارة وفى الزينة عن محمد بن عبد الله بن خالد بن الحارث وعن سويد بن نصر عن ابن المبارك كلاهما عن شعبة به وأخرجه ابن ماجه فى الطهارة عن هناد به وعن سفيان بن وكيع عن عمر بن عبيد عن أشعث به *

(بيان اللغات) قوله «يعجبه» من الاعجاب يقال اعجبني هذا الشيء لحسنه والعجيب الامر الذى يتعجب منه وكذلك العجائب بالضم والتخفيف وبالتشديد اكثر منه وكذلك الاعجوبة وعجبت من كذا وتعجبت منه واستعجبت بمعنى والمصدر العجب بفتح العين واما العجب بضم العين وسكون الحيم فهو اسم من أعجب فلان بنفسه فهو معجب بفتح الحيم برأيه وبنفسه واما المعجب بفتح العين وسكون الحيم فهو أصل الذنب قوله «التيمن» هو الاخذ باليمين فى الاشياء قوله «تعله» اى فى لبسه النعل وهى التى تلبس فى المشى تسمى الآن تأسومة قاله ابن الاثير وهى مؤنثة يقال نعلت وانتعلت اذا لبست النعل وانتعلت الخيل بالهمزة ومنه الحديث «ان غسان تعل خيلها» وفى روايات البخارى كلاهما «فى تعله» بفتح التاء المتناة من فوق وفتح النون وتشديد العين وهكذا ذكره الحميدى والحافظ عبد الحق فى كتابيهما الجمع بين الصحيحين وفى رواية مسلم «فى نعله» على أفراد النعل وفى بعض الروايات «نعليه» بالثنية وقال النووى وهما صحيحان ولم يرفى شيء من نسخ بلادنا غير هذين الوجهين قلت الروايات كلاهما صحيحة قوله «وترجله» اى فى تمشيته الشعر وهو تسريحه وهو أعم من أن يكون فى الرأس وفى اللحية وقال بعضهم وهو تسريحه ودنه قلت اللفظ لا يدل على الدهن فهذا التفسير من عنده ولم يفسره أهل اللغة كذلك وفى المغرب للمطرزى رجل شعره اى ارسله بالرجل وهو المشط وترجل فعل ذلك بنفسه ويقال شعر رجل ورجل وهو السبوطه والجمودة وقدر رجل رجلا ورجله هو ورجل رجل الشعر ورجل وجمعهما ارجال ورجال ذكره ابن سيده فى المحكم فانظر هل ترى شيئا فى هذه المواد يدل على الدهن والمرجل بكسر الميم المشط وكذلك المسرح بالكسر ذكره فى التريين قوله «وطهوره» قال الكرماني هو بضم الطاء ولا يجوز فتحها هنا قلت لانسلم هذا على الاطلاق لان الخليل والاصمى وابا حاتم السجستاني والازهرى وآخرين ذهبوا الى ان الطهور بالفتح فى الفعل الذى هو المصدر والماء الذى يطهر به وقال صاحب المطالع وحكى انضم فيهما والفرق المذكور نقله ابن الانبارى عن جماعة من أهل اللغة فاذا كان كذلك فقول الكرماني ولا يجوز فتحها غير صحيح على الاطلاق قوله «فى شأنه» الشأن هو الحال والخطب واصله الشأن بالهمزة الساكنة فى وسطه ولكنها سهلت بقلبها الفاء لكثرة استعماله والشأن ايضا واحد الشؤون وهى مواصل قبائل الرأس وملتحاها ومنها تحبى الدموع *

(بيان الاعراب) قوله «يعجبه» فعل ومفعول والتيمن فاعله والجملة فى محل نصب على انها خبر كان قوله «فى تعله» فى محل نصب على الحال من الضمير المنصوب الذى فى يعجبه والتقدير كان يعجبه التيمن حال كونه لابسا النعل ويجوز ان يكون من التيمن اى يعجبه التيمن حال كون التيمن فى تعله قوله «وترجله» عطف على تعله وطهوره عطف على ترجله قوله «فى شأنه» بدل من الثلاثة المذكورة قبله بدل الاشتمال والشرط فى بدل الاشتمال ان يكون المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجهما وههنا كذلك على ما لا يخفى واذا لم يكن المبدل منه مشتملا على الثانى يكون بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف

على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما والعجب من الكرماني حيث نفى كونه بدل الاشتمال لسكون الشرط ان يكون بينهما ملابسة بغير الجزئية والسكينة وهما الشرط متنفذ ثم يقول ما قولك فيه ثم يجيب بانه بدل الاشتمال وهما الملابسة موجودة ومع هذا قوله لسكون الشرط الى آخره ليس على الاطلاق لانه يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه أو حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما بدل الغلط ومن العجيب ايضا انه قال ولا يجوز ان يكون بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام ثم قال او هو بدل الغلط وقد يقع في الكلام الفصيح قليلا ولا منافاة بين الغلط والبلاغة قلت لا يقع بدل الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وانما يقع بدل البداء في كلام الشعراء للعبانة والتفنن وبدل البداء ان يذكرا المبدل منه عن قصد وتعمد ثم يتدارك بالثاني وبدل الصرف وهو يدل على غلط صريح فيما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فيسبقك لسانك الى رجل ثم تدارك الغلط فقلت حمار وبدل النسيان ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فمن هذا عرفت ان انواع بدل الغلط ثلاثة فان قلت في رواية ابي الوقت «وفي شأنه» باثبات الواو قلت على هذا يكون عطف العام على الخاص وهو ظاهر فان قلت هل يجوز ان تقدر الواو في الرواية الحالية عن الواو قلت جوزه بعض النحاة اذا قامت قرينة عليه وقال بعضهم ناقلا عن الكرماني من غير تصريح به قوله «في شأنه» بدون الواو متعلق بيمينه لابلتيمن اي يمينه في شأنه كله التيمن في تعمله الى آخره اي لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك قلت كلام الناقل والمنقول منه ساقط لانه يلزم منه ان يكون اعجاب التيمن في هذه الثلاثة مخصوصة في حالته كلها وليس كذلك بل كان يمينه التيمن في كل الاشياء في جميع الحالات ألا ترى أنه أكد الشأن بمؤكد والشأن معنى الحال والمعنى في جميع حالاته ثم قال هذا الناقل وقال الطيبي في قوله «في شأنه» بدل من قوله «في تعمله» باعادة العامل وكأنه ذكر التمثل لتعلقه بالرجل والترجل لتعلقه بالرأس والظهور لكونه مفتاح ابواب العبادة فكأنه نبه على جميع الاعضاء فيكون كبديل الكل من الكل قلت هذا لم يتأمل كلام الطيبي لان كلامه ليس على رواية البخاري وانما هو على رواية مسلم وهي «كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يحب التيمن في شأنه كماه في تعمله وترجله» لان صاحب المشكاة نقل عبارة مسلم وقال الطيبي في شرحه بهذه العبارة أقول قوله «في طهوره وترجله وتعمله» بدل من قوله «في شأنه» باعادة العامل ولعله انما بدأ فيها بذكر الظهور لانه فتح لآبواب الطاعات كلها وتنبذ كذا الترجل وهو يتعلق بالرأس وثلاث التمثل وهو مختص بالرجل ليشمل جميع الاعضاء فيكون كبديل الكل من الكل والعجب من هذا الناقل انه لما نقل كلام الطيبي على رواية مسلم ثم قال ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله «في شأنه» على قوله في تعمله الى آخره قال فيكون بدل البعض من الكل فكأنه ظن ان كلام الطيبي من الرواية التي فيها ذكر الشأن متأخرا كما هي رواية البخاري هنا ثم قال ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله «في شأنه» وهذا كما ترى فيه خبط ظاهر *

(بيان المعاني) قوله «التيمن» لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وبين تعاطي الشيء باليمين وبين التبرك وتبيين قصد اليمن ولكن القرينة دلت على ان المراد المعنى الاول قوله «في تعمله» الى آخره زاد أبو داود فيه عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة «وسواكه» وفي رواية لابي داود «كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه» وفي رواية للبخاري ايضا عن شعبة «ما استطاع» فنبه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع وفي رواية ابن حبان «كان يحب التيامن في كل شيء حتى في الترجل والاعتعال» وفي رواية ابن منده «كان يحب التيامن في الوضوء والاعتعال» قوله «كله» تأكيد لقوله «في شأنه» فان قلت ما وجه التأكيد وقد استحسب التياسر في بعض الافعال كدخول الخلاء ونحوه قلت هذا عام مخصوص بالدلالة الخارجية قال الكرماني وما من عام إلا وقد خص (الا والله بكل شيء علم) قلت ان اراد به انه يقبل التخصيص أو يحتمله فسلم وان اراد بالاطلاق فيه نظر. وقال الشيخ محي الدين هذه قاعدة مستمرة في الشرع وهي ان ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والسواك والاكتحال وتقليم الاظفار وقص الشارب وترجيل الشعر وتنفض

الابط وحلق الرأس والسلام من الصلاة وغسل أعضاء الطهارة والخروج الى الخلاء والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الاسود وغير ذلك مما هو في معناه يستحب التيامن فيه وأما ما كان بضده كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسر او بل والخف وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه ويقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصوداً وما يستحب فيه التياسر ليس من الافعال المقصودة بل هي إما تترك او ما غير مقصودة *

*(بيان استنباط الاحكام) * الاول فيه الدلالة على شرف اليمين وقد مر في معنى الحديث السابق في الثاني فيه استحباب البداءة بشق الرأس الايمن في الترجل والفعل والحلق فان قلت هو من باب الازالة فكأن ينبغي ان يبدأ باليسر قلت لا بل هو من باب التزيين والتجميل في الثالث فيه استحباب البداية في التعل والتخف كذلك * الرابع فيه استحباب البداءة باليمين في الوضوء وقال ابن المنذر أجمعوا على ان لا اعادة على من بدأ يساره في وضوئه قبل يمينه وروينا عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما انهما قالا « لا تبالي بأى شئ بدأت » زاد الدارقطني بأهريرة ونقل المرتضى الشيعي (١) عن الشافعي في القديم وجوب تقديم اليمين على اليسرى ونسب المرتضى في ذلك الى الغلط فكأنه ظن ان ذلك لازم من وجوب الترتيب عند الشافعي وقال النووي أجمع العلماء على ان تقدم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه والمراد من قوله العلماء أهل السنة لان مذهب الشيعة الوجوب وقد صحف العمراني في البيان والبنديجي في التجريد الشيعة بالشين المعجمة بالسبعة من العدد في نسبتها القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة وفي كلام الرافعي أيضا ما يوم ان احمد بن حنبل قال بوجوبه وليس كذلك لان صاحب المفتي قال لا نعلم في عدم الوجوب خلافا فان قلت روى ابوداود والترمذي باسناد جيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال « اذا ترضأت فابدأوا بيمينكم » وفي اكثر طرقه « بأيمانكم » جمع ايمن « اذا لبستم واذا توضأت » قلت الامر فيه للاستحباب وقال النووي واعلم ان الابتداء باليسار وان كان مجزئاً فهو مكروه نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الام وقال ايضا ثم اعلم ان من الاعضاء في الوضوء ما لا يستحب فيه التيامن وهو الاذنان والكفان والحدان بل يظهر ان دفعة واحدة فان تعذر ذلك كفي حق الاقطع ونحوه قدم اليمين وما روى في هذا الباب عن ابن عمر قال خير المسجد المقام ثم يمين المسجد وقال سعيد بن المسيب يصلى في الشق الايمن من المسجد وكان ابراهيم يعجبه ان يقوم عن يمين الامام وكان أنس يصلى في الشق الايمن وكذا عن الحسن وابن سيرين *

*(باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة) *

أى هذا باب في بيان التماس الوضوء اذا حانت الصلاة. والوضوء يفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به قوله « اذا حانت » أى قربت يقال حان حينه أى قرب وقته ووجه المناسبة بين البابين ما يأتي الابلجر الثقيل وهو ان المذكور في الباب السابق طلب التيامن لاجل الوضوء والفعل وههنا طلب الماء لاجل الوضوء *

*(وقالت عائشة حضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد فنزل التيمم) *

مطابقة الحديث للترجمة في قوله « فالتمس الماء » وفي قوله « فالتمس الناس الوضوء » وهذا تعليق صحيح لانه اخرجه في كتابه مسندا في مواضع شتى وهو قطعة من حديثها في قصة نزول آية التيمم ذكره في كتاب التيمم قوله « حضرت الصبح » القياس حضر الصبح لانه مذكر والتأنيث باعتبار صلاة الصبح قوله « فالتمس » بضم التاء على صيغة المجهول قوله « فنزل التيمم » أى فنزلت آية التيمم واسناد النزول الى التيمم مجاز على *

٣٤ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر فالتمس

(١) وفي نسخة بدل الشيعي السيعي بسين مهملة بعدها باء موحدة

النَّاسُ الْوَضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ تَأْتِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضُوءٍ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ قَالَ فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُغُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ *

وجه مطابقته للترجمة ما ذكرناه (بيان رجاله) وهم أربعة. قد ذكروا كلهم وهو من ربايات البخاري وأبو طلحة اسمه زيد بن سهل الأنصاري (بيان لطائف اسناده) منها أن فيه التحديث والأخبار والغنية. ومنها أن رواه ما بين تينسي ومدني وبصري فعبده الله بن يوسف شامي نزل تينسي بلدة بساحل البحر الملح بالقرب من دمياط واليوم خراب ومالك بن انس وإسحاق مدنيان وأنس بن مالك يعد من أهل البصرة. ومنها أن اسناده قريب إلى النبي عليه الصلاة والسلام (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة عن القعبي وأخرجه مسلم في الفضائل عن إسحاق بن موسى الأنصاري عن معن وعن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب وأخرجه الترمذي في المناقب عن إسحاق بن موسى عن معن وأخرجه النسائي في الطهارة عن قتيبة خستهم عنه به وقال الترمذي حديث حسن صحيح *

(بيان لغاته وأعرابه) قوله «حانت» بالحاء المهملة أي قرب وقت صلاة العصر وزاد قنادة «وهو بالزوراء» وهو سوق بالمدينة قوله «فالتمس الناس» التماس الطلب قوله «الوضوء» بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به وكذا قوله «فاتوا رسول الله ﷺ بوضوء» بالفتح قوله «ينبع» فيه ثلاث لغات ضم الباء الموحدة وكسرها وفتحها ومعناه يخرج مثل ما يخرج من العين قوله «من بين أصابعه» جمع أصبع فيه لغات إصبع بكسر الهمزة وضمها والباء مفتوحة فيهما ولك أن تتبع الضمة الضمة والكسرة الكسرة * وأما الأعراب فقوله «رأيت رسول الله ﷺ» بمعنى أبصرت فلذلك أقصر على مفعول واحد قوله «وحانت» الواو فيه للحال والتقدير والحال أنه قد حانت صلاة العصر قوله «فلم يجدوه» بالضمير المنصوب رواية الكشميني وفي رواية غيره «فلم يجدوا» بدون الضمير وهو من الوجدان بمعنى الإصابة قوله «فاتوا رسول الله ﷺ» والصحيح من الرواية «فاتى رسول الله ﷺ» بصيغة المجهول قوله «في ذلك الإناء» متعلق بقوله «فوضع» و«يده» منصوب به قوله «أن يتوضؤا» أي بأن يتوضؤا وأن مصدرية أي بالتوضي منه أي من ذلك الإناء قوله «قال» الضمير فيه يرجع إلى أنس رضي الله تعالى عنه قوله «ينبع» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي هو فيه الذي يرجع إلى الماء وهي في محل نصب على الحال وقد علم أن الجملة الفعلية إذا وقعت خالأتني بلاواو إذا كان فعلها مضارعا فان قلت لم لا يجوز أن يكون مفعولا ثانيا لرأيت قلت قد قلت لك أن رأيت هنا بمعنى أبصرت فلا تقتضي المفعولا واحدا قوله «حتى توضؤا» قال الكرمانى حتى للتدريج ومن للبيان أي توضأ الناس حتى توضأ الذين من عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم ثم نقل عن النووي أن من في من عند آخرهم بمعنى إلى وهي لغة ثم قال أقول ورود من معنى إلى شاذ قل ما يقع في فصيح الكلام قلت حتى هنا حرف ابتداء يعني حرف يبتدأ بعده جملة أي تستأنف فتكون اسمية أو فعلية والفعلية يكون فعلها ماضيا ومضارعا ومثال الاسمية قول جرير *

فما زالت القتلى تمج دماؤها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

ومثال الفعلية التي فعلها ماض (حتى عفوا) و«حتى توضؤا» ومثال الفعلية التي فعلها مضارع (حتى يقول الرسول) في قراءة نافع قوله «من» للبيان قلت أنما تكون من للبيان إذا كان فيما قبلها إبهام ولا إبهام ههنا لأن التقدير وأمر الناس أن يتوضؤا فتوضؤا حتى توضأ من عند آخرهم على أن من التي للبيان كثيرا ما يقع بعدما ومهما لا فراط إبهام مهما نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) (ومهما تأتاه من آية) ومع هذا أنكر قوم مجيء من لبيان الجنس والظاهر أن من ههنا للغاية والمعنى توضأ الناس ابتداء من أولهم حتى انتهوا إلى آخرهم على أن من تأتي على خمسة عشر وجها

والغالب عليها ان تكون للغاية حتى ادعى قوم ان سائر معانيها راجعة اليها ولم أجدي في هذه المعاني الخمسة عشر مجيء من بمعنى الى وادعى السكرماني انها لغة قوم ولم يبين ذلك ثم ادعى أنه شاذ قلت ان استعمل بمعنى الى في كون كل منهما للغاية لان من لا ابتداء للغاية الى لا انتهاء للغاية يجوز ذلك لان الحروف ينوب بعضها عن بعض والمراد بالغاية في قولهم ابتداء للغاية وانتهاء للغاية جميع المسافة اذ لا معنى لا ابتداء للغاية وانتهاء للغاية فيكون معنى الحديث حتى توضحوا وانتهوا الى آخرهم ولم يبق منهم احد والشخص هو آخرهم داخل في هذا الحكم لان السياق يقتضى العموم والمبالغة فان قلت عند ظرف خاص واسم للحضور الحسى فالعموم من اين يأتى قلت عندها تجمل لمطلق الظرفية حتى تكون بمعنى في كأنه قال حتى توضحوا الذين هم في آخرهم وانس رضى الله تعالى عنه داخل في عموم لفظ الناس ولكن الاصوليين اختلفوا في ان المخاطب بكسر الطاء داخل في عموم متعلق خطابه امرا او نهيا او خبرا أم غير داخل والجمهور على انه داخل *

(بيان المعاني) قوله «فأتوا رسول الله ﷺ بوضوء» وفي بعض الروايات «فأتى بقدر حراح» وفي بعضها «زجاج» وفي بعضها «جفنة» وفي بعضها «ميسأة» وفي بعضها «مزادة» وفي رواية ابن المبارك «فانطلق رجل من القوم فجاء بقدر من ماء يسير» وروى المهلب انه كان مقدار وضوء رجل واحد قوله «وامر الناس» وكانوا خمس عشرة ومائة وفي بعض الروايات ثمانمائة وفي بعضها ثمانين وفي بعضها سبعين قوله «ينبع من تحت اصابعه» وفي بعض الروايات «يفور من بين اصابعه» وفي بعضها «يتفجر من اصابعه كأمثال العيون» وفي بعضها «سكب ماء في ركوة» ووضع اصبعه وبسطها وغسلها في الماء وهذه المعجزة اعظم من تفجر الحجر بالماء وقال الزني نبع الماء من بين اصابعه اعظم مما اوتيهم موسى عليه الصلاة والسلام حين ضرب بعصاه الحجر في الارض لان الماء معهود أن يتفجر من الحجارة وليس بمعهود أن يتفجر من بين الاصابع وقال غيره واما من لحم ودم فلم يعمد من غيره ﷺ وقال القاضي عياض وهذه القضية رواها الثقات من العدد الكثير عن الجمل الغفير عن الكافة متصلا عن حدثها من جملة الصحابة واخبارهم ان ذلك كان في مواطن اجتماع الكثير منهم من محافل المسلمين وجمع العساكر ولم يرو واحد من الصحابة مخالفة للراوى فيما رواه ولا انكار عما ذكر عنهم انهم راوه كما رآه فسكوت الساكت منهم كقطع الناطق منهم اذ هم المتزهدون عن السكوت على الباطل والمداهنة في كذب وليس هناك رغبة ولا رهبة تمنعهم فهذا النوع كله ملحق بالقطعي من معجزاته عليه الصلاة والسلام وفيه رد على ابن بطلال حيث قال في شرحه هذا الحديث شهده جماعة كثيرة من الصحابة الا انه لم يرو الا من طريق انس رضى الله تعالى عنه وذلك والله تعالى اعلم لطول عمره ويطلب الناس العلو في السند *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه عدم وجوب طلب الماء للتطهر قبل دخول الوقت لان النبي عليه الصلاة والسلام لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز وذكر ابن بطلال ان اجماع الامة على انه ان توضحا قبل الوقت فحسن ولا يجوز التيمم عند اهل الحجاز قبل دخول الوقت واجازه العراقيون الثاني ان فيه دليلا على وجوب المواسة عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوئه . الثالث فيه دليل على ان الصلاة لا تجب الا بدخول الوقت * الرابع يستحب التماس المساء لمن كان على غير طهارة وعند دخول الوقت يجب * الخامس فيه رد على من ينكر المعجزة من الملاحدة . السادس استنبط المهلب منه ان الاملاك ترتفع عند الضرورة لانه لمساتي رسول الله عليه الصلاة والسلام بالماء لم يكن احد احق به من غيره بل كانوا فيه سواء ونوقش فيه وانما تجب المواسة عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوئه *

﴿ بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ ﴾

أى هذا باب في بيان الماء الذي يغسل به شعر بني آدم . والمناسبة بين البابين من حيث ان في الباب الاول التماس الناس الوضوء ولا يتمس للوضوء الا الماء الطاهر وفي هذا الباب غسل شعر الانسان وشعر الانسان طاهر فالماء الذي يغسل به طاهر فلم ان في كل من البابين اشتغال على حكم الماء الطاهر *

﴿ وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهَا الْخِيُوطُ وَالْحِمَالُ ﴾

هذا التعليق وصله محمد بن اسحاق الفاكهي في اخبار مكة بسند صحيح الى عطاء بن ابي رباح انه كان لا يرى بأسا بالانتفاع بشعور الناس التي تحلق بمني ولم يقف الكرماني على هذا حتى قال الظاهر ان عطاء هو ابن ابي رباح **قوله** «ان يتخذ» بفتح ان بدلا من الضمير المجرور في به كافي قوله مررت به المسكين اي لا يرى بأسا باتخاذ الحيوط من الشعروفي بعض النسخ لم يوجد لفظ به وهو ظاهر قوله الحيوط جمع خيط والجل جمع جبل والفرق بينهما بالارقة والفظ ويروى عن عطاء انه نجس الشعر وقال ابن بطلال اراد البخاري بهذه الترجمة رد قول الشافعي ان شعر الانسان اذا فارق الجسد نجس واذا وقع في الماء نجسه اذلو كان نجسا لما جاز اتخاذه خيوطا وحبالا ومذهب ابي حنيفة انه طاهر وكذا شعر الميتة والاجزاء الصلبة التي لادم فيها كالقرون والعظم والسن والخابر والظلف والخف والشعر والوبر والصوف والعصب والريش والانفحة الصلبة قاله في البدائع وكذا من الآدمي على الاصح ذكره في المحيط والتحفة وفي قاضيخان على الصحيح ليست بنجسة عندنا وقد وافقنا على صوفها ووبرها وشعرها وریشها مالك واحمد واسحاق والمزني وهو مذهب عمر بن عبد العزيز والحسن وحماد وداود في العظم ايضا وقال النووي في شرح المذهب حكى العنبري عن الحسن وعطاء والاوزاعي واليثبانها تنجس بالموت لكن تطهر بالغسل وعن القاضي ابي الطيب الشعر والصوف والوبر والعظم والقرن والظلف تحلها الحياة وتنجس بالموت هذا هو المذهب وهو الذي رواه المزني والبويطي والربيع وحرملة عن الشافعي وروى ابراهيم البكري عن المزني عن الشافعي انه رجع عن تنجيس شعر الآدمي وحكاها ايضا الماوردي عن ابن شريح عن القاسم الانماطي عن المزني عن الشافعي وحكى الربيع الحيزي عن الشافعي ان الشعر تابع للجلد يطهر بطهارته وينجس بنجاسته قال واما شعر النبي عليه الصلاة والسلام فالمذهب الصحيح القطع بطهارته وقال الاسماعيل في الشعر خلاف فان عطاء يروى عنه انه نجسه قلت يشير بذلك الى ان استدلال البخاري بما روى عن عطاء في طهارة الماء الذي يغسل به الشعر نظرم قال وراي ابن المبارك رجلا اخذ شعرة من لحية ثم جعلها في فيه فقال له مه اترد الميتة الى فيك فاما شعر رسول الله ﷺ فهو مكرم معظم خارج عن هذا قلت قول الماوردي واما شعر النبي ﷺ فالمذهب الصحيح القطع بطهارته يدل على ان لهم قولا بغير ذلك فنعوذ بالله من ذلك القول وقد اختلف بعض الشافعية وكاد ان يخرج عن دائرة الاسلام حيث قال وفي شعر النبي ﷺ وجهان وحاشا شعر النبي عليه الصلاة والسلام من ذلك وكيف قال هذا وقد قيل بطهارة فضلاته فضلا عن شعره الكريم وقد قال الماوردي انما قسم النبي عليه الصلاة والسلام شعره للتبرك ولا يتوقف التبرك على كونه طاهرا قلت هذا اشنع من ذلك وقال كثير من الشافعية نحو ذلك ثم قالوا الذي اخذ كان يسير امعفوا عنه قلت هذا اقبح من الكل وغرضهم من ذلك تمشية مذهبهم في تنجيس شعر بني آدم فلما اورد عليهم شعر النبي عليه الصلاة والسلام اولوا هذه التأويلات الفاسدة وقال بعض شراح البخاري في بوله ودمه وجهان والايق الطهارة وذكر القاضي حسين في العذرة وجهين وانكر بعضهم على الغزالي حكايتهم فيها وزعم نجاستها بالاتفاق قلت بالغزالي من هفوات حتى في تعلقات النبي عليه الصلاة والسلام وقد وردت احاديث كثيرة ان جماعة شربوا دم النبي عليه الصلاة والسلام منهم ابو طيبة الحجام و غلام من قریش حجم النبي عليه الصلاة والسلام وعبد الله بن الزبير شرب دم النبي عليه الصلاة والسلام رواه البزار والطبراني والحاكم والبيهقي وابونعيم في الحلية ويروى عن علي رضي الله تعالى عنه انه شرب دم النبي عليه الصلاة والسلام وروى ايضا ان ام ايمن شربت بول النبي ﷺ رواه الحاكم والدارقطني والطبراني وابونعيم واخرج الطبراني في الاوسط في رواية سلمى امرأة ابي رافع انها شربت بعض ماء غسل به رسول الله عليه الصلاة والسلام فقال لها حرم الله بدنك على النار وقال بعضهم الحق ان حكم النبي عليه الصلاة والسلام كحكم جميع المكلفين في الاحكام التكليفية الا فيما يخص بدليل قلت يلزم من هذا ان يكون الناس مساوين للنبي عليه الصلاة والسلام ولا يقول بذلك الا جاهل غبي واين مرتبته من مراتب الناس ولا يلزم ان يكون دليل الخصوص بالقلدائه والعقل له مدخل في تميز النبي عليه الصلاة والسلام من غيره في مثل هذه الاشياء وانا اعتقد انه لا يقاس عليه غيره وان قالوا غير ذلك فاذا نفي عنه صماء

﴿وَسُورَ الْكَافِرِينَ وَمَمَرَّ هَافِي الْمَسْجِدِ﴾

وسؤركلاب بالجر عطف على قوله الماء والتقدير وباب سؤركلاب يعنى ماحكمه وفي بعض النسخ جمعهما في موضع واحد وفي بعضها ذكروا كلاهما بقوله «ومر هاو في المسجد» وفي بعضها قاط وقصد البخارى بذلك اثبات طهارة الكلب وطهارة سؤركلاب وقال الاسماعيلى ارى ابا عبد الله عفى نحو تطهير الكلب حيا و اباخ سؤركلاما ذكره من هذه الاخبار وهى لعمرى صحيحة الان في الاستدلال بها على طهارة الكلب نظرا وسؤركلاما لهما بقاء الماء التى يبقيا الشارب وقال ثعلب هو ما بقى من الشراب وغيره وقال ابن درستويه والعامه لا تهزمه وترك الهزمة ليس بخطا ولكن الهزمة افصح وأعرف وفي الواعى السؤركلاما والبقية من الشئ وقال ابو هلال العسكري في كتاب البقايا هو ما بقى في الاناء من الشراب بعد ما شرب يقال منه اسأركلاما وهو مشروب وجاء سؤركلاما بالتشديد في المبالغة *

﴿ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِيَّائِ لَيْسَ لَهُ وَصُولٌ غَيْرُهُ يَمُوتُ ﴾ بِهِ ﴿

قول الزهري هذا واه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الاوزاعي وغيره عنه ولفظه سمعت الزهري في اناه وبلغ فيه كلب فلم يجد ماء غيره قال يتوضأ به واخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح واسم الزهري محمد بن مسلم بن شهاب قوله «ولغ» اي الكلب والقرينة تدل عليه وجاء في بعض الروايات «اذا ولغ الكلب» بذكره صريحاً وبلغ ماض من الولوج وهو من الكلاب والسباع كلها هو ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه فيه وعن ثعلب تحريكاً قليلاً او كثير اقاله المطرزي وقال مكى في شرحه فان كان غير مائع قيل لعقه ولحسه قال المطرزي فان كان الاناء فارغاً يقال لحسه فان كان فيه شيء يقال ولغ وقال ابن درستويه معنى ولغ طلع بلسانه شرب فيه اوله يشرب كان فيه ماء اوله يمكن وفي الصحاح ولغ الكلب بشر آبنا وفي شرايبنا وقال ابن خالويه ولغ يلغ ولغوا ولغنا ولغ ولغ ولغنا وولغنا وولغوا ولا يقال ولغ في شيء من جوارحه سوى لسانه وقال ابن جنى الولوج في الاصل شرب السباع بالسنتها ثم كثر فصار الشرب مطلقاً وذكر المطرزي انه يقال ولغ بكسر اللام وهي لغة غير فصيحة ومستقبله يلغ بفتح اللام وكسرها وقال ابن القطاع سكن بعضهم اللام فقال ولغ قوله «ليس له» اي لمن اراد ان يتوضأ قوله «وضوء» بفتح الواو اي الماء الذي يتوضأ به قوله «غيره» اي غير ما ولغ فيه فيجوز فيه الرفع والصب والجملة المنفية حاله وقوله «يتوضأ» جواب الشرط قوله «به» اي بالماء وفي بعض النسخ بهاء في قول الاناء بالمطهرة او الاداوة فالمعنى يتوضأ بالماء الذي فيها *

﴿ وَقَالَ سَفِيَانُ هَذَا الْفَقْهُ بِعَيْنِهِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا وَهَذَا مَاءٌ وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ يَقَوِّضُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ ﴾

سفيان هذا هو الثوري لأن الوليد بن مسلم لما روى هذا الأثر الذي رواه الزهري ذكر عقيبه بقوله فذكرت ذلك لسفيان الثوري فقال هذا والله الفقه بعينه ولولا هذا التصريح لكان المتبادر إلى الذهن أنه سفيان بن عيينة لكونه معروفاً بالرواية عن الزهري دون الثوري قوله «هذا الفقه بعينه» أراد أن الحكم بأنه يتوضأ به هو المستفاد من قوله تعالى (فلم تجدوا ماء) لأن قوله (ماء) نكرة في سياق النفي فتعم ولا تخص الإبدليل وسمى الثوري الأخذ بدلالة العموم فقهاً فإن قلت لما كان الاستدلال بالعموم فقهاً وكان مذكوراً في القرآن فلم قال وفي النفس منه شيء أي دغدغة ولم رأى التيمم بعد الوضوء به قلت ربما يكون ذلك لعدم ظهور دلالة أو لوجود معارض له إمام من القرآن أو غير ذلك فلذلك قال «يتوضأ به ويتمم» لأن الماء الذي يشك فيه كالمدموم وقال الكرماني رحمه الله ولا يخفى أن الواو بمعنى ثم إذ التيمم بعد التوضؤ قطعاً قلت لأنسلم ذلك فإن هذا الموضوع لا يشترط الترتيب بل الشرط الجمع بينهما سواء قدم الوضوء أو أخره أو قوله (فلم تجدوا ماء) هذا نص القرآن ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زيد المروزي في حكاية قول سفيان يقول الله تعالى (فإن لم تجدوا ماء) وكذا أخيه أبو نعيم في المستخرج على البخاري وقال القاسبي قد ثبت ذلك في الأحكام لاسماعيل القاضي يعني

باسناده الى سفيان قال وما أعرف من قرأ بذلك وقال بعضهم لعل الثوري رواه بالمعنى قلت لا يصح هذا أصلاً لانه قلب كلام الله تعالى والظاهر انه سهو أو وقع غلطاً *

٣٥ - ﴿ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا إِمْرَأِيلُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ قُلْتُ لَعَبِيدَةَ عِنْدَنَا مِنْ شَعَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَبْنَاهُ مِنْ قَبْلِ أَنْسٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ أَنْسٍ فَقَالَ لَا أَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةٌ مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ﴾ *

الكلام فيه من وجوه * الاول في رجاله وهم خمسة. الاول مالك بن اسماعيل ابو غسان النهدي الحافظ الحجة العابد روى عنه مسلم والاربعة بواسطة مات في سنة تسع عشرة ومائتين وليس في السكتب الستة مالك بن اسماعيل سواء. الثاني اسرائيل بن يونس وقد تقدم. الثالث عاصم بن سليمان الاحول البصري الثقة الحافظ مات سنة اثنتين واربعين ومائة. الرابع محمد بن سيرين وقد تقدم. الخامس عبيدة بفتح العين وكسر الباء الموحدة وفي آخره هاه ابن عمرو ويقال ابن قيس بن عمرو السلمي بفتح السين وسكون اللام المرادى السكوني اسلم في حياة النبي عليه الصلاة والسلام ولم يلقه وقال العجلي هو كوفي تابعي ثقة جاهلي اسلم قبل وفاة رسول الله ﷺ بسنتين وكان اعور وقال سفيان بن عيينة كان عبيدة يوازي شريحاً في العلم والقضاء وقال ابن نمير كان شريح اذا اشكل عليه الامر كتب الى عبيدة روى له الجماعة مات سنة اثنتين وسبعين وقيل ثلاث. الثاني في لطائف اسناده منها ان رواه ما بين بصري وكوفي. ومنها ان فيه التحديث والغنة والقول. ومنها ان فيه رواية التابعي عن التابعي في الثالث اخرجه الاسماعيلي وفي روايته احب الى من كل صفراء وبياض. الرابع في معناه واعرابه قوله «عندنا من شعر النبي عليه الصلاة والسلام» أي عندنا شيء من شعره. ويحتمل ان تكون من للتعبير والتقدير بعض شعر النبي عليه الصلاة والسلام فيكون بعض مبتدأ وقوله عندنا خبره ويجوز ان يكون المبتدأ محذوفاً أي عندنا شيء من شعر النبي عليه الصلاة والسلام او عندنا من شعر النبي عليه السلام شيء قوله «اصنائه من قبل انس» أي حصل لنا من جهة انس ابن مالك رضي الله عنه وقوله «او» للتشكيك قوله «لان تكون» اللام فيه لام الابتداء للتأكيد وان مصدرية وتكون ناقصة ويحتمل ان تكون تامة والتقدير كون شعرة عندى من شعر النبي عليه الصلاة والسلام احب الى من الدنيا وما فيها من متاعها * الخامس في حكم المستنبط منه وهو انه لما جاز اتحاد شعر النبي عليه الصلاة والسلام والتبرك به بطهارته ونظافته دل على ان مطلق الشعر طاهر الا ترى ان خالد بن الوليد رضي الله عنه جعل في قلنسوته من شعر رسول الله عليه السلام فكان يدخل بها في الحرب ويستنصر ببركته فسقطت عنه يوم اليمامة فاشتد عليها شدة وانكر عليه الصحابة فقال اني لم افعل ذلك لقيمة القلنسوة لكن كرهت ان تقع بايدي المشركين وفيها من شعر النبي عليه الصلاة والسلام ثم ان البخاري استدل به على ان الشعر طاهر والا لما حفظوه ولا نفي عبيدة ان تكون عنده شعرة واحدة منه واذا كان طاهراً فالماء الذي يغسل به طاهر وهو مطابق لترجمة الباب ولما وضع البخاري في الماء الذي يغسل به شعر الانسان ذكر هذا الاثر مطابقاً للترجمة ودليلاً لما ادعاه ثم ذكر حديثنا آخره فوعا على ما يأتي الآن *

٣٦ - ﴿ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَزَّازٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ ﴾ *

هذا هو الدليل الثاني لما ادعاه البخاري من طهارة الشعر وطهارة الماء الذي يغسل به المطابق لترجمة الاولى وهي قوله «طهارة الماء الذي يغسل به شعر الانسان» (بيان رجاله) وهم سبعة * الاول محمد بن عبد الرحيم صاعقة تقدم. الثاني سعيد بن سليمان الضبي البزار ابو عثمان سعدويه الحافظ الواسطي روى عنه البخاري وابوداود حجاج ستين خجة مات سنة خمس وعشرين ومائتين عن مائة سنة. الثالث عباد بتشديد الباء الموحدة هو ابن العوام الواسطي ابو سهل

مات سنة خمس وثمانين ومائة ثقة صدوق وعن احمد انه مضطرب الحديث وقال محمد بن سعد كان يتشيع فأخذه هارون فحبسه زمانا ثم خلى عنه واقام ببغداد . الرابع ابن عون بفتح العين المهمة وفي آخره نون هو عبد الله بن عون تابعى سيد قراء زمانه وقد تقدم فى باب قول النبي عليه الصلاة والسلام رب مبلغ . الخامس محمد بن سيرين وقد تكرر ذكره . السادس انس بن مالك رضى الله عنه . السابع ابوطلحة الانصارى زوج أم سليم والدة انس رضى الله عنه . واسم أبى طلحة زيد بن سهل بن الاسود التجارى شهد العقبة وبدر واحد والمشهد كلها مع رسول الله عليه الصلاة والسلام مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان .

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث والعنقة . ومنها ان رواه ما بين بغدادى وهو شيخ البخارى وواسطى وبصرى ومنها ان فيه رواية تابعى عن تابعى فالاول عبد الله بن عون وفى مسلم وللنسائى عبد الله بن عون بن امير مصر وليس فى الكتب الستة غيرهما ومع هذه اللطائف اسناده نازل لان البخارى سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان بل سمع من ابن عاصم وغيره من اصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد وهنا بينه وبينه ثلاثة انفس *

(بيان من اخرجه غيره) لم يخرج له أحد من الستة غير هذه العبارة وهذا السند وهو ايضا اخرجه هنا فى كتابه فقط واخرجه ابو عوانة فى صحيحه ولفظه «ان رسول الله ﷺ أمر الحلاق فليحلق رأسه ودفع الى أبى طلحة الشق الايمن ثم حلق الشق الآخر فأمره ان يقسمه بين الناس» ورواه مسلم من طريق ابن عينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ «لما رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الحلاق شقه الايمن فحلقه ثم دعا أباطلحة فأعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فحلقه فأعطاه أباطلحة فقال اقسامه بين الناس» وله من رواية حفص بن غياث عن هشام «انه قسم الايمن فيمن يليه» وفى لفظ «فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين واعطى الايسر ام سليم» وفى لفظ أباطلحة فان قلت فى هذه الروايات تناقض ظاهر قلت لا تناقض بل يجمع بينهما بأنه ناول أباطلحة كلا من الشقين فاما الايمن فوزعه ابوطلحة بأمره بين الناس واما الايسر فأعطاه لام سليم زوجته بأمره عليه الصلاة والسلام ايضا زاد احمد فى روايته له «لتجعله فى طيبها» .

(بيان استنباط الاحكام من الاحاديث المذكورة) الاول ان فيه الموازنة بين الاصحاب فى العطية والهبة . الثانى الموازنة لاستئثار المساواة . الثالث فى تنقيح من يتولى التفرقة على غيره . الرابع فى ان حلق الرأس سنة أو مستحبة اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام . الخامس فى ان الشعر طاهر . السادس ان فيه التبرك بشعر النبي عليه الصلاة والسلام . السابع ان فيه جواز اقتناء الشعر فان قلت من كان الحلاق لرسول الله عليه الصلاة والسلام قلت اختلفوا فيه قيل هو خراش بن امية وهو بكسر الخاء المعجمة وفى آخره شين معجمة ايضا وقيل معمر بن عبد الله وهو الصحيح وكان خراش هو الحلاق بالحديثة .

٣٧ - **حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعاً** *

لما ذكر البخارى فى هذا الباب حكى ثانياً فى سورة الكلب أتى بدليل من الحديث المرفوع وهو ايضا مطابق للترجمة (بيان رجاله) وهم خمسة كلهم ذكروا غير مرة ومالك هو ابن انس وابو الزناد بكسر الزاى المعجمة بعدها النون واسمه عبد الله بن ذكوان والاعرج اسمه عبد الرحمن بن هرمز (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث والاخبار والعنقة . ومنها ان رواه كلهم أئمة اجلاء . ومنها ان رواه ما بين تيسى ومدنى .

(بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى هنا عن عبد الله بن يوسف واخرجه مسلم فى الطهارة عن يحيى بن يحيى واخرجه ابوداود فيه ايضا عن الحارث بن مسكين عن عبد الرحمن بن القاسم واخرجه النسائى فيه ايضا عن قتيبة واخرجه ابن ماجه ايضا عن محمد بن يحيى عن روح بن عباد عن خستهم عن مالك به واخرجه مسلم ايضا من حديث الاعمش عن ابن رزق عن ابى صالح عن ابى هريرة بلفظ «اذاولغ» بدل «شرب» ومن حديث

محمد بن سيرين عن أبي هريرة «طهوراته أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً بالتراب وإذا ولغ فيه المرة غسله مرة واحدة» وأخرجه أبو داود في الطهارة عن مسدد وأخرجه الترمذي فيه عن سوار بن عبد الله العنبري كلاهما عن معتمر بن سليمان به ووقفه مسدد ورفعاه سواء وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال أبو داود ذكره الأثر موقوف وقال البيهقي مدرج *

❦ (بيان المعاني) * قوله «أذا شرب الكلب» كذا هو في الموطأ والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه «إذا ولغ» وهو المعروف في اللغة وقال الكرماني ضمن شرب معنى ولغ فعدى تعديته يقال ولغ الكلب من شرابنا كما يقال في شرابنا ويقال ولغ شرابنا أيضاً قلت الشارع أفصح الفصحاء وروى عنه «شرب» و«ولغ» لتقاربهما في المعنى ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن قلت الشرب أخص من الولوغ فلا يقوم مقامه قلت لأن سلم عدم قيام الأخص مقام الأعم لأن الخاص له دلالة على العام اللازم كلفظ الإنسان له دلالة على مفهوم الحيوان بالتضمن لأنه جزء مفهومه وكذا له دلالة على مفهوم الماشي بالقوة بالاتزام لكونه خارجاً عن معنى الإنسان لازماً له فعلى هذا يجوز أن يذكر الشرب ويراد به الولوغ وادعى ابن عبد البر أن لفظة شرب لم يروها إلا مالك وإن غيره رواء بلفظ ولغ وليس كذلك فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «أذا شرب» لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ «أذا ولغ» كذا أخرجه مسلم وغيره من طريق عنه وقد رواء عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ «أذا شرب» وروى أيضاً عن مالك بلفظ «أذا ولغ» أخرجه أبو عيسى في كتاب الطهور له عن إسماعيل بن عمر عنه ومن طريقه أورده الإمام علي وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ له من طريق أبي علي الحنفى *

❦ (بيان استنباط الأحكام) ❦ الأول فيه دلالة على نجاسة الكلب لأن الطهارة لا تكون إلا عن حدث أو نجس والأول منتف فتمين الثاني فإن قلت استدل البخاري في هذا الباب المشتغل على الحكمين على الحكم الثاني وهو سؤر الكلب بالآثر الذي رواه عن الزهري والثوري ثم استدل بهذا الحديث المرفوع فما وجه دلالة هذا على ما ادعاه والحال أن الحديث يدل على خلاف ما يقوله قلت أجاب عنه من ينصره ويتغالي فيه بأن سؤر الكلب طاهر وإن الأمر بفعل الأثناء سبباً من ولوغه أمر تعبدي فلا يدل على نجاسته قلت هذا بعيد جداً لأن دلالة ظاهر الحديث على خلاف ما ذكره على أنا ولئن سلمنا أنه يحتمل أن يكون الأمر لنجاسته ويحتمل أن يكون للتعبد ولكن رجح الأول ما رواه مسلم «طهوراته أحكم إذا ولغ الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً بالتراب» وروايته أيضاً «إذا ولغ الكلب في أنه أحكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات» ولو كان سؤره طاهراً لما أمر بارتقائه والذي قالوه نصرة للبخاري بغير ما يذكر عن المالكية فإن قلت من قال إن البخاري ذهب إلى ما نسبوه له قلت قال ابن بطال في شرحه ذكر البخاري أربعة أحاديث في الكلب وغرضه من ذلك إثبات طهارة الكلب وطهارة سؤره أقول كلام ابن بطال ليس بحجة فلم لا يجوز أن يكون غرضه بيان مذاهب الناس فبين في هذا الباب مسائلتين أولاً الماء الذي يغسل به الشعر والثانية سؤر الكلاب بل الظاهر هذا والدليل عليه أنه قال في المسألة الثانية وسؤر الكلاب واقتصر على هذه اللفظة ولم يقل وطهارة سؤر الكلاب ❦ الثاني فيه نجاسة الأثناء ولا فرق بين الكلب المأذون في اقتنائه وغيره ولا بين الكلب البدوي والحضري لعموم اللفظ وللمالكية فيه أربعة أقوال طهارته ونجاسته وطهارة سؤر المأذون في اتخاذه دون غيره والفرق بين الحضري والبدوي وقال الرافعي في شرحه الكبير وعند مالك لا يغسل في غير الولوغ لأن الكلب طاهر عنده والغسل من الولوغ تعبدي وقال الخطابي إذا ثبت أن لسانه الذي يتناول به الماء نجس علم أن سائر أجزائه في النجاسة بمنابة لسانه فأى جزء من بدنه مسه وجب تطهيره * الثالث فيه دليل على أن الماء النجس يجب تطهير الأثناء منه ❦ الرابع قال الكرماني فيه دليل على تحريم بيع الكلب إذا كان نجس الذات فصارت كسائر النجاسات قلت يجوز بيعه عند أصحابنا لأنه منتفع به حراًسة وأصلياً قال الله تعالى (وما علمتم من الجوارح

مكسبين) فان قلت نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قلت هذا كان في زمن كان النبي عليه الصلاة والسلام امر فيه بقتل الكلاب وكان الانتفاع بها يومئذ محرما ثم بعد ذلك رخص في الانتفاع بها وروى الطحاوي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما وقضى في كلب ماشية بكبش وعنه عن عطاء لا بأس بثمان الكلب فهذا قول عطاء رضي الله عنه وروى عن النبي ﷺ ان ثمن الكلب من السحت وعنه عن ابن شهاب انه اذا قتل الكلب الملعوم فانه تقوم قيمته فيغرمه الذي قتله فهذا الزهري يقول هذا وقد روى عن ابي بكر بن عبد الرحمن ان ثمن الكلب من السحت وعنه عن مغيرة عن ابراهيم قال لا بأس بثمان كلب الصيد وروى عن مالك اجازة ببيع كلب الصيد والزرع والماشية ولا خلاف عنه ان من قتل كلب صيد او ماشية فانه يجب عليه قيمته وعن عثمان رضي الله عنه انه اجاز الكلب الضاري في المهر وجعل على قاتله عشرين من الابل ذكره أبو عمر في التمهيد * الخامس استدلت به الشافعية على وجوب غسل الاناء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات ولا فرق عندهم بين ولوغه وغيره وبين بوله وروثه ودمه وعرقه ونحو ذلك ولو ولغ كلاب أو كلب واحد مرات في اناء فيه ثلاثة أوجه الصحيح يكفي للجميع سبع مرات * والثاني انه يجب لكل واحد سبع * والثالث انه يكفي لو لغات الكلب الواحد سبع ويجب لكل كلب سبع ولو وقعت نجاسة اخرى فيما ولغ فيه كفي عن الجميع سبع ولو كانت نجاسة الكلب دمه فلم تزل عينه الا بست غسلات مثلا فهل يحسب ذلك ست غسلات ام غسلة واحدة أم لا يحسب من السبع اصلا فيه ايضا ثلاثة أوجه أصحها واحدة قال الكرمانى فان قلت ظاهر لفظ الحديث يدل على انه لو كان الماء الذي في الاناء قلتن ولم تتغير أوصافه لكشرتة كان الولوغ فيه منجسا ايضا لكن الفقهاء لم يقولوا به قلت لا نسلم ان ظاهره دل عليه اذ الغالب في أوائهم انها ما كانت تسع القلتن قبل لفظ الاناء خرج عنه قلتنان وما فوقه قات اذا كان الاناء يسع القلتن او اكثر فاذا يكون حكمه والاناء لا يطلق الا على ما لا يسع فيه الا ما دون القلتن واللفظ أعم من ذلك * السادس انه ورد في هذا الحديث «سبعا» اى سبع مرات وفي رواية «سبع مرات اولاهن بالتراب» وفي رواية «اولاهن أو اخرهن» وفي رواية «سبع مرات السابعة بتراب» وفي رواية «سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب» وقال النووي واما رواية وعفروه الثامنة بالتراب فذهب الجماهير اذا المراد اغسلوه سبعا واحدة منهن بتراب مع الماء فكان التراب قائما مقام غسله فسميت ثامنة وقال بعضهم خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والخنفية اما المالكية فلم يقولوا بالترتيب اصلا مع ايجابهم السبع على المشهور عندهم واجيب عن ذلك بان الترتيب لم يقع في رواية مالك على ان الامر بالتسبيع عنده للتدب ليكون الكلب طاهرا عنده فان عورض بالرواية التي روى عنه انه نجس أحيب بان قاعدته ان الماء لا ينجس الا بالتغير فلا يجب التسبيع للنجاسة بل للتعب فان عورض بما رواه مسلم عن ابي هريرة «طهور اناء احدكم» اجيب بان الطهارة تطلق على غير ذلك كما في (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) و«السواك مطهرة للفم» فان عورض بان اللفظ الشرعي اذا دار بين الحقيقة والفعوية والشرعية حملت على الشرعية الا اذا قام دليل اجيب بان ذلك عند عدم الدليل وهنا يحتمل أن يكون من قبيل قوله عليه الصلاة والسلام «التيمن طهور المسلم» وبعض المالكية قالوا الامر بالغسل من ولوغه في الكلب المنهى عن اتخاذه دون المأذون فيه فان عورض بعدم القرينة في ذلك اجيب بان الاذن في مواضع جواز الاتخاذ قرينة وبعضهم قالوا ان ذلك مخصوص بالكلب والكلب والحكمة فيه من جهة الطلب لان الشارع اعتبر السبع في مواضع منها قوله «صبوا على من سبع قرب» ومنها قوله «من تصبح بسبع تمرات» فان عورض بان الكلب لا يقرب الماء فكيف يأمر بالغسل من ولوغه اجيب بانه لا يقرب بعد استحكام ذلك اما في ابتداءه فلا يتمتع فان عورض بمنع استلزام التخصيص بلا دليل والتعليل بالتنجيس اولى لانه في معنى المنصوص وقد ثبت عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما التصريح بان الغسل من ولوغ الكلب لانه رجس رواه محمد بن نصر المروزي باسناد صحيح ولم يصح عن احدهم الصحابة خلافاه اجيب بانه يحتمل أن يكون هذا الاطلاق مثل اطلاق الرجس على اليسر والانصاب . واما الخنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب قلت لم يقولوا بذلك لان اباهريرة رضي الله تعالى عنه الذي روى السبع روى عنه غسل الاناء مرة من ولوغ

الكلب ثلاثا فعلاوقولا مرفوعا وموقوفا من طريقين الاول اخرجه الدارقطني باسناد صحيح من حديث عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة قال «اذاولغ الكلب في الاناء قاهره ثم اغسله ثلاث مرات» قال الشيخ تقي الدين في الامام هذا اسناد صحيح . الطريق الثاني اخرجه ابن عدى في الكامل عن الحسين بن علي الكرايسي قال حدثنا اسحاق الازرق حدثنا عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «اذاولغ الكلب في اناء احدم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات» ثم اخرجه عن عمر بن شبة ايضا حدثنا اسحاق الازرق به موقوفا ولم يرفسه غير الكرايسي قلت قال البيهقي تفرد به عبد الملك من اصحاب عطاء ثم اصحاب ابي هريرة والحفاظ الثقات من اصحاب عطاء واصحاب ابي هريرة يروونه سبع مرات وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف الثقات ولخالفته أهل الحفظ والثقة في بعض رواياته تركه شعبة بن الحجاج ولم يحتج به البخاري في صحيحه قلت عبد الملك اخرج له مسلم في صحيحه وقال احمد والثوري هومن الحفاظ وعن الثوري هو ثقة فقيه متقن وقال احمد بن عبد الله ثقة ثبت في الحديث ويقال كان الثوري يسميه الميزان واما الكرايسي فقد قال ابن عدى قالنا احمد بن الحسن الكرايسي يسأل عنه والكرايسي له كتب مصنف ذكر فيها اختلاف الناس في المسائل وذكر فيها اخبارا كثيرة وكان حافظا لها ولم اجده حديثا منكرا والذي حمل عليه احمد بن حنبل فانما هومن اجل اللفظ بالقرآن فاما في الحديث فلم ار به بأسا واما الطحاوي فقال بعد ان روى الموقوف عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة فثبت بذلك نسخ السبع لان ابا هريرة هو راوى السبع والراوى اذا عمل بخلاف روايته او افتى بخلافها لا يبق حجة لان الصحابي لا يحل له ان يسمع من النبي ﷺ شيئا ويفتي او يعمل بخلافه اذ تسقط به عدالته ولا تقبل روايته وانا نحسن الظن بابي هريرة فدل على نسخ ما رواه وقد عارض هذا القائل بان الحنفية خالفوا ظاهر هذا الحديث بقوله يحتمل أن يكون افتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لاجوبها او كان نسي ما رواه ومع الاحتمال لا يثبت النسخ ورد بان هذا اساءة الظن بابي هريرة والاحتمال النائي من غير دليل لا يعتد به وادعاء الطحاوي النسخ مبرهن بما رواه باسناد عن ابن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة فقل له عن النبي ﷺ فقال كل حديث ابي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام ثم قال الطحاوي ولو وجب العمل برواية السبع ولا يحتمل منسوخا كان ما روى عن عبد الله بن مغفل في ذلك من النبي عليه الصلاة والسلام اولى مما رواه ابو هريرة لانه زاد عليه «وعفروه الثامنة بالتراب» والزائد اولى من الناقص وكان ينبغي لهذا المخالف ان يقول لا يطهر الا بان يغسل ثمان مرات الثامنة بالتراب ليأخذ بالحديثين جميعا فان ترك حديث بن مغفل فقد لزمه ما لم يخصصه في ترك السبع ومع هذا لم يأخذ بالتعغير الثابت في الصحيح مطلقا قيل انه منسوخ * فان عارض هذا القائل بما قاله البيهقي بان ابا هريرة احتفظ من روى في دهره فروايته اولى . احبب بالمنع بل رواية ابن المغفل اولى لانه احد العشرة الذين بعثهم عمر بن الخطاب قال الحسن البصري النيا يفقهون الناس وهومن اصحاب الشجرة وهو افقه من ابي هريرة والاخذ بروايته احوط ولهذا ذهب اليه الحسن البصري وحديثه هذا اخرجه ابن منده من طريق شعبة وقال اسناده مجمع على صحته ورواه مسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه وروى عن ابن هريرة «اذاولغ السنور في الاناء يغسل سبع مرات» ولم يعملوا به فكل جواب لهم عن ذلك فهو جوابنا عما زاد على الثلاث فان عارض هذا القائل بانه ثبت ان ابا هريرة افتى بالغسل سبعا ورواية من روى عنه موافقة لروايته ارجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد ومن حيث النظر . واما النظر فظاهر واما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن ابن سيرين عنه وهذا من اصح الاسانيد . واما المخالفة فن رواية عبد الملك ابن ابي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في القوة بكثير . احبب بان قوله ثبت ان ابا هريرة افتى بالغسل سبعا يحتاج الى البيان ومجرد الدعوى لا تسمع واثن ساعنا ذلك فقد يحتمل ان يكون فتواه بالسبع قبل ظهور النسخ عنده فلما ظهر افتى بالثلاث واما دعوى الرجحان فغير صحيحة لامن حيث النظر ولامن حيث قوة الاسناد لان رجال كل منهما رجال الصحيح كما بيناه عن قريب واما من حيث النظر فان العذرة اشد في النجاسة من سؤر الكلب

ولم يعتد بالسبع فيكون الولوغ من باب أولى. وان عارض هذا القائل بأنه لا يلزم من كونها اشد منه في الاستقذار ان لا تكون اشد منها في تغليظ الحكم. احيب بمنع عدم الملازمة فان تغليظ الحكم في ولوغ الكلب اما تعبدى واما محمول على من غلب على ظنه ان نجاسة الولوغ لا تترول باقل منها واما انهم نهوا عن اتخاذه فلم ينتهوا فغاظ عليهم بذلك وقال بعض اصحابنا كان الامر بالسبع عند الامر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الامر بالفعل سبعا. وان عارض هذا القائل بان الامر بالقتل كان في اوائل الهجرة والامر بالفعل متأخر جدا لانه من رواية ابي هريرة وعبد الله بن مغفل وكان اسلامهما سنة سبع. احيب بان كون الامر بقتل الكلاب في اوائل الهجرة يحتاج الى دليل قطعى ولئن سلمنا ذلك فكان يمكن ان يكون ابو هريرة قد سمع ذلك من صحابى أنه اخبره ان النبي عليه الصلاة والسلام لما نهى عن قتل الكلاب نسخ الامر بالفعل سبعا من غير تأخير فرواه ابو هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام لاعتماده على صدق المروى عنه لان الصحابة كلهم عدول وكذلك عبد الله بن المغفل وقال بعض اصحابنا علمت الشافعية بحديث ابي هريرة وتركوا العمل بحديث ابن المغفل وكان يلزمهم العمل بذلك ويوجبوا ثمانى غسلات. وعارض هذا القائل بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بحديث ابن مغفل ان يتركوا العمل بالحديث اصلا ورأسا لان اعتذار الشافعية عن ذلك ان كان متجها فذاك والا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به. واحيب بان زيادة الثقة مقبولة ولا سيما من صحابى فقيه وتركها لا وجه له فالخديتان في نفس الامر كالواحد والعمل ببعض الحديث وترك بعضه لا يجوز واعتذارهم غير متجبه لذلك المعنى ولا يلام الخنفية في ذلك لانهم علموا بالحديث النسخ وتركوا العمل بالنسخ وقال بعض الخنفية وقع الاجماع على خلافه في العمل. وعارض هذا القائل بأنه ثبت القول بذلك عن الحسن وبه قال احمد في رواية. واحيب بان مخالفة الاقل لا تمنع انعقاد الاجماع وهو مذهب كثير من الاصوليين وقالوا عن الشافعى انه قال حديث ابن مغفل لم اقف على صحته قلنا هذا ليس بعذر وقد وقف جماعة كثيرين على صحته ولا يلزم من عدم ثبوته عند الشافعى ترك العمل به عند غيره.

٣٨ * **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَذَبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرْوَاهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ ***

هذا من الاحاديث التي احتج بها البخارى على طهارة سؤر الكلب على ما يأتى في الاحكام (بيان رجاله) وهم ستة. الاول اسحق بن منصور الكوسج على ما جزم به ابو نعيم في المستخرج وقال الكلاباذى والحياتى اسحق بن منصور واسحق بن ابراهيم يرويان عن عبد الصمد وقال الكرماني اسحق هذا هو ابن ابراهيم قلت اسحق بن منصور بن بهرام الكوسج الحافظ ابو يعقوب التيمى المروزي تزيل نيسابور قال مسلم ثقة ما من احد الائمة مات في جباى الاولى سنة احدى وخمسين وما تين روى عنه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه واما اسحق بن ابراهيم بن العلاء ابو يعقوب المحصى روى عنه البخارى في الادب وقال النسائى ليس بثقة واسحق بن ابراهيم بن ابي اسرائيل ابو يعقوب المروزي روى عنه البخارى ايضا في الادب وعن يحيى ثقة واسحق بن ابراهيم البغوى لؤلؤ ابن عم احمد بن منيع روى عنه البخارى ووثقه الدارقطى وجماعة واسحق بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الامام ابو يعقوب الحنظلى النيسابورى الدارقطى المروزي الاصل المعروف بابن راهويه احد الاعلام روى عنه البخارى ومسلم وابو داود والترمذى والنسائى. الثانى عبد الصمد بن عبد الوارث تقدم. الثالث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المزنى العدوى مولى ابن عمر بن الخطاب تكلموا فيه لكنه صدوق هو من افراد البخارى عن مسلم وروى له ابو داود والترمذى والنسائى. الرابع ابوه عبد الله ابن دينار مولى ابن عمر التابى وليس في كتب الستة سواء نعم في ابن ماجه عبد الله بن دينار المحصى وليس بقوى. الخامس ابو صالح الزيات ذكوان وقد تقدم * السادس ابو هريرة رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسنده) منها ان فيه التحديث

والاخبار والسماع والنعنة . ومنها ان رواه ماين مروزي وبصري ومدني . ومنها ان فيه تابعين وهما عبد الله بن دينار وابو صالح * (بيان تعدد موضعه ومن اخرج غيره) * هذا الحديث اخرجه البخاري في عدة مواضع في الشرب والمظالم والادب واخرجه ايضا من طريق ابن سيرين « يتناكب يطيف بركة كاد يقتله العطش اذ رآته بغى فنزعت موقها فسقته ففعلها » اخرجته في ذكر بني اسرائيل واخرجه مسلم في الحيوان واخرجه ابو داود في الجهاد *

(بيان اللغات والاعراب) قوله « يأكل الثرى » بفتح التاء المثناة والراء مقصور وهو التراب الندى قاله الجوهري وصاحب الغريين وفي المحكم الثرى التراب وقيل التراب الذي اذابل بصيرطينا لازبا والجمع اثرى وفي مجمع الغرائب اصل الثرى الندى ولذلك قيل للعرق ثرى ومعنى يأكل الثرى يلحق التراب قوله « من العطش » اى من اجل العطش فان قلت يأكل الثرى ما حله من الاعراب قلت نصب اما حله من كلبا او صفة له قال الكرماني قلت لا يجوز ان يكون حالا لان الشرط ان يكون ذوا الحال معرفة وههنا نكرة ولا يجوز ايضا ان يكون مفعولا ثانيا لان الرؤية بمعنى الابصار قوله « فجعل » من افعال المقاربة وهى ما وضع لدنو الخبر رجاء وحصولا واخذافيه والضمير فيه اسمه وقوله « يغرف » جملة خبره اى طفق يغرفه (بيان المعاني) قوله « حتى ارواه » اى جعله ريان قوله « فشكر الله » والشكر هو الثناء على المحسن بما اولاه من المعروف يقال شكرته وشكرت له وباللام افصح والمراد ههنا مجرد الثناء اى فاثى الله تعالى عليه والمراد منه الجزاء اذا الشكر نوع من الجزاء اى فجزاه الله تعالى فان قلت ادخل الجنة هونفس الجزاء فامضى الثناء قلت هو من باب عطف الخاص على العام والفاء تفسيرية نحو (فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم) على ما فسر به من ان القتل كان نفس نوبتهم فان قلت هذه القصة متى وقعت قلت هذه من الوقائع التى وقعت في زمن بنى اسرائيل فلذلك قال ان رجلا ولم يسم *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه الاحسان الى كل حيوان بسقيه أو نحوه وهذا في الحيوان المحترم وهو ما لا يؤمر بقتله ولا يناقض هذا ما أمرنا بقتله او ابيح قتله فان ذلك انما شرع لمصلحة راجحة ومع ذلك فقد أمرنا باحسان القتلة * الثاني فيه حرمة الاساءة اليه واثم فاعله فانه ضد الاحسان المؤجر عليه وقد دخلت تلك المرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت * الثالث قال بعض المالكية اراد البخاري بايراد هذا الحديث طهارة سور الكلب لان الرجل ملاه خفه وسقاه به ولا شك ان سور به بقي فيه واجيب بانه ليس فيه ان الكلب شرب الماء من الخف اذ قد يجوز ان يكون غرفه به ثم صب في مكان غيره او يمكن ان يكون غسل خفه ان كان سقاه فيه وعلى تقدير ان يكون سقاه فيه لا يلزمنا هذا لان هذا كان في شربة غيرنا على ما رواه النسائي عن ابي هريرة وقال الكرماني اقول فيه دغدة اذ لا يعلم منه انه كان في زمن بعثة رسول الله ﷺ او كان قبلها وكان بعدها قبل ثبوت حكم سور الكلاب او انه لم يلبس بعد ذلك او غسله قلت لا حاجة الى هذا التردد فانه روى عن ابي هريرة انه كان في شربة غيرنا على ما ذكرنا في الرابع يفهم منه وجوب نفقة البهائم المملوكة على مالكة بالاجماع *

« وقال أحمد بن حنبل عن ابي عن يونس عن ابن شهاب * قال حدثني حمزة بن عبد الله عن ابيه قال كانت الكلاب تبول وتقبل وتذبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسكنوا يترشون شيئا من ذلك * »

هذا الذي ذكره البخاري معلقا احتج به في طهارة سور الكلب وطهارة سور به وجواز عمره في المسجد * (بيان رجالة) وهم ستة * الاول احمد بن شبيب بفتح الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة ابن سعيد التميمي البصري شيخ البخاري ولم يخرج له غيره اصله من البصرة نزل مكة مات بعد المائتين ووالده اخرج له النسائي وهو صدوق * الثاني ابو شبيب المذكور وكان من اصحاب يونس وكان يختلف في التجارة الى مصر وكتابه كتاب صحيح * الثالث يونس بن يزيد الايلي وقد تقدم * الرابع ابن شهاب محمد بن مسلم الزهري تقدم * الخامس حمزة بالخاء المهملة والزاي ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم ابو عمار القرشي العدوي المدني التابعي ثقة قليل الحديث زوى له الجماعة * السادس ابو عبد الله بن عمر *

«(بالباطن اسناده) * منها ان فيه القول والتحديث والنعنة . ومنها ان رواه ما بين بصرى وابلى ومدنى . ومنها ان فيه رواية تابعى عن تابعى (بيان من اخرجه غيره) اخرجه ابوداود حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبدالله بن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني حمزة بن عبدالله بن عمر * كُتِبَ ابيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت شابا فتى عزبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » وأخرجه الاسماعيلى حدثنا ابو يعلى حدثنا هارون بن معروف حدثنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني حمزة بلفظ « كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر » ورواه ابو نعيم عن ابي اسحق عن اسحاق بن محمد حدثنا موسى بن سعيد عن احمد بن شبيب وقال رواه البخارى بلا سماع *

«(بيان المعنى والاعراب) * قوله « كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر » وفي رواية ابى داود والاسماعيلى وابى نعيم والبيهقى ايضا « كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر » بزيادة تبول قبل « تقبل وتدبر » وستقف على معنى هذه الزيادة قوله « تقبل » جملة في محل نصب على الخبرية ان جعلت كانت ناقصة وان جعلت تامة بمعنى وجدت كان محل الجملة نصب على الحال قوله « في المسجد » حال ايضا والتقدير حال كون الاقبال والادبار في المسجد والالف واللام فيه للهداى في مسجد رسول الله ﷺ قوله « فلم يكونوا يرشون » من رش الماء وحكى ابن التين عن الداودى انه ابدل قوله « يرشون » بلفظ « يرتقبون » باسكان الراء وفتح التاء المشنة من فوق وكسر القاف بعدها باموحدة وفسر معناه بقوله « ولا يخشون » فصحف اللفظ وابعده في التفسير لان معنى الارتقاب الانتظار وامان في الخوف من نفي الارتقاب فهو تفسير ببعض لوازمه قوله « من ذلك » اى من المسجد وهو اشارة الى البعد في المرتبة اى ذلك المسجد العظيم البعيد درجته عن فهم الناس *

«(بيان استنباط الاحكام) الاول احتج به البخارى على طهارة بول الكلب كما ذكرنا عن قريب فان هذا التركيب يشعر باستمرار الاقبال والادبار ولفظ في زمان رسول الله عليه الصلاة والسلام دال على عموم جميع الازمنة اذ اسم الجنس المضاف من الالفاظ العامة وفي « فلم يكونوا يرشون » مبالغة ليس في قولك فلم يرشوا به بدون لفظ الكون كما في قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم) حيث لم يقل وما يعذبهم الله وكذا في لفظ الرش حيث اختاره على لفظ الفسل لان الرش ليس فيه جريان الماء بخلاف الفسل فانه يشترط فيه الجريان فنفي الرش يكون ابلغ من نفي الفسل ولفظ شيئا ايضا عام لانه نكرة وقعت في سياق النفي وهذا كله للمبالغة في طهارة سوره اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان لعابه يصل الى بعض اجزاء المسجد فاذا قرر الرسول عليه الصلاة والسلام ذلك ولم يأمره بغسله قط علم انه طاهر وهذا كله من ناصرى البخارى والجواب ان نقول لادلالة على ذلك والذي ذكره انما كان لان طهارة المسجد متيقنة غير مشكوك فيها واليقين لا يرفع بالظن فضلا عن الشك وعلى تقدير دلالة فدلالته لا تعارض . منطوق الحديث الناطق صريحا بايجاب الفسل حيث قال « فليفسله سبعا » واما على رواية من روى « كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر » فلا حجة فيه لمن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها وتقرير هذا ان اقبالها وادبارها في المسجد ثم لا يرش فالنفي في روايته تبول يذهب الى طهارة بولها وكان المسجد لم يكن يفلق وكانت تتردد وعساها كانت تبول الا ان علم بولها فيه لم يكن عند النبي ﷺ ولا عند اصحابه ولا عند الراوى اى موضع هو ولو كان علم الامر بما أمر في بول الاعرابى فدل ذلك ان بول ما سواه في حكم النجاسة سواء وقال الخطابي يتأول على انها كانت لا تبول في المسجد بل في مواضعها وتقبل وتدبر في المسجد عبارة اذ لا يجوز ان تترك الكلاب نبات في المسجد حتى تمتنه وتبول فيه وانما كان اقبالها وادبارها في اوقات نادرة ولم يكن على المسجد ابواب تمنع من عبورها فيه قلت انما تأول الخطابي بهذا التأويل حتى لا يكون الحديث حجة للحنفية في قولهم لان اصحابنا استدلوا به على ان الارض اذا أصابتها نجاسة فحقت بالشمس او بالهواء فذهب اثرها تطهر في حق الصلاة خلافا للشافعى واحمد وزفر والدليل على ذلك ان ابداود وضع لهذا الحديث باب طهور الارض اذا يبست وايضا قوله فلم يكونوا يرشون شيئا اذ عدم الرش يدل على جفاف الارض وطهارتها ومن اكبر موانع تأويله ان قوله « في المسجد » ليس ظرفا لقوله « تقبل وتدبر » وحده وانما هو ظرف لقوله تبول وما بعده كلها فافهم

ويقال الاوجه في هذا ان يقال كان ذلك في ابتداء الاسلام على اصل الاباحة ثم ورد الامر بتكريم المسجد وتطهيره وجعل الابواب على المساجد * الثاني ان ابن بطال قال فيه ان الكلب طاهر لان اقبالها وادبارها في الاغلب يقتضي ان تجر فيه انوفها وتلحس الماء وفتات الطعام لانه كان ميت الغريباء والوفود وكانوا يأكلون فيه وكان مسكن اهل الصفة ولو كان الكلب نجس لمتنع من دخول المسجد لاتفاق المسلمين على ان الانجاس تحجب المساجد والجواب عنه ما ذكرنا * الثالث احتج به اصحابنا على طهارة الارض بجفاف النجاسة عليها كما ذكرناه *

٣٩ - **حدثنى** * حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن ابن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل وإذا أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه قلت أرسل كلبى فأجده معه كلباً آخر قال فلا تأكل فإنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر *

اخرج البخارى هذا الحديث ليس له بهلذه في طهارة سؤر الكلب وهو مطابق لقوله «سؤر الكلب» في اول الباب * (بيان رجاله) * وهم خمسة * الاول حفص بن عمر * الثانى شعبة بن الحجاج * الثالث ابن ابي السفر بفتح السين المهمة وفتح الفاء اسمه عبدالله وابو السفر اسمه سعيد بن محمد ويقال احمد الهمداني الكوفي * الرابع الشعبي واسمه عامر كلهم ذكروا * الخامس عدي بن حاتم بن عبدالله الطائي ابو طريف بفتح الطاء الجواد بن الجواد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في سنة سبع روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستون حديثاً ذكر البخارى ومسلم منها ثلاثة وانفرد مسلم بمحدثين تزل الكوفة ومات بها زمن المختار وهو ابن عشرين ومائة سنة ويقال مات بقرقيسيا وكان اعور وقال ابو حاتم السجستاني في كتاب المعمرين قالوا عاش عدي بن حاتم مائة وثمانين سنة * (بيان لطائف اسناده) * منها ان فيه التحديث والنعنة . ومنها ان رواه ما بين بصرى وكوفي ومنها ان كلهم ائمة اجلاء *

* (بيان تعدد موضعه ومن اخرج غيره) * اخرج البخارى ايضا في البيوع والصيد والذبائح واخرجه مسلم في الصيد عن ابي بكر بن ابي شيبة واخرجه ابو داود فيه عن هناد بن السرى واخرجه ابن ماجه فيه عن علي بن المنذر * (بيان الاعراب والمعنى) * قوله «قال» اى عدى قوله «سألت النبي صلى الله عليه وسلم» جملة من الفعل والفاعل والمفعول ذكر المسؤول عنه ولم يذكر السؤال واكتفى بالجواب لانه كان يحتمل ان يكون علم اصل الاباحة ولكنه حصل عنده شك في بعض امور الصيد فاكتفى بالجواب والتقدير سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم صيد الكلاب وقد صرح البخارى به في روايته الاخرى في كتاب الصيد ويحتمل ان يكون قام عنده مانع من الاباحة التي علم اصلها وقال بعضهم حذف لفظ السؤال كفاء بدلالة الجواب قلت المحذوف ليس لفظ السؤال وانما المحذوف لفظ المسؤول كما قلنا قوله «قال فقال» فاعل قال الاولى هو عدى وفاعل فقال هو النبي صلى الله عليه وسلم قوله «كلبك المعلم» قال الكرماني المعلم هو الذي ينزجر بالزجر ويستترسل بالارسال ولا يأكل من الصيد لامرأة بل مراراً قلت كون الكلب معلماً مفوض الى رأى المعلم عند ابي حنيفة لانه يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال وعند ابي يوسف ومحمد بترك اكله ثلاث مرات وعند الشافعى بالعرف وعند مالك بالانزجار واما اشتراط التعلم فلقوله تعالى (وما علمتم من الجوارح) قوله «فقتل» اى فقتل الكلب الصيد وطوى ذكر المفعول للمعلم به قوله «فلا تأكل» اى الصيد الذى اكل منه الكلب وعلل بقوله «فانما أمسكه على نفسه» والفاء فيه لتعليل قوله «قلت» قائله عدى هو سؤال آخر *

(بيان استنباط الاحكام) الاول ان البخارى احتج بهلذه في طهارة سؤر الكلب وذلك لانه عليه الصلاة والسلام اذن لعدي رضى الله عنه في اكل مصاده الكلب ولم يقيد ذلك بفصل موضع فقه ومن ثم قال مالك كيف يؤكل صيده ويكون لعابه نجساً واجب الاسماعيل بان الحديث سيق لتعريف ان قتله ذكاته وليس فيه اثبات نجاسته ولا نفيها ولذلك لم يقل له اغسل الدم اذا خرج من جرح نابه وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون وكل اليه ذلك كما تقرر عنده من وجوب غسل

الدم ويدفع ذلك بأن المقام مقام التعريف ولو كان ذلك واجبا لينه عليه الصلاة والسلام وقال الكرمانى وجه ارتباط هذا الحديث بالترجمة على ما في بعض النسخ من لفظ «واكلها» بعد لفظ المسجد كما ذكر مالك عند قوله «وسور الكلاب وممرها في المسجد» الثاني أن في اطلاق الكلب دلالة لاباحة صيد جميع الكلاب الملعمة من الاسود وغيرها وقال احمد لا يحل صيد الكلب الاسود لانه شيطان واطلاق الحديث حجة عليه * الثالث ان التسمية شرط لقوله عليه الصلاة والسلام «فانما سميت على كلبك» اى ذكرت اسم الله تعالى على كلبك عند ارساله وعلم من ذلك انه لا بد من شروط اربعة حتى يحل الصيد في الاول الارسال * والثاني كونه معلما * والثالث الامساك على صاحبه بأن لا يأكل منه * والرابع ان يذكر اسم الله عليه عند الارسال واختلف العلماء في التسمية فذهب الشافعى الى انها سنة فلو تركها عمدا أو سهوا لم يحل الصيد والحديث حجة عليه وقالت الظاهرية التسمية واجبة فلو تركها سهوا أو عمدا لم يحل وقال ابو حنيفة لو تركها عمدا لم يحل ولو تركها سهوا لم يحل وسيجيء مزيد الكلام فيه في كتاب الذبائح في الرابع فيه اباحة الاصطياد للاكتساب والحاجة والانتفاع به بالاكل وغيره ودفع الشر والضرر واختلفوا فيمن صاد للهو والثمره فاباحه بعضهم وحرمه الاكثرون وقال مالك ان فعله لينذره فمكروه وان فعله من غير نية التذكية فحرام لانه فساد في الارض واتلاف نفس في الحامس فيه التصريح بمنع اكل ما اكل منه الكلب في السادس فيه ان مقتضى الحديث عدم الفرق بين كون المعلم بكسر اللام ممن تحل ذكاته أولا وذكر ابن حزم في المحلى عن قوم اشتراط كونه ممن تحل ذكاته وقال قوم لا يحل صيد جارح علمه من لا يحل اكل ما ذكاه وروى في ذلك آثار منها عن يحيى بن عاصم عن علي بن رضى الله تعالى عنه انه كره صيد باز المجوسى وصقروه . ومنها عن ابن الزبير عن جابر رضى الله تعالى عنه قال لا يؤكل صيد المجوسى ولا ما أصابه سهمه . ومنها عن خصيف قال قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لا تأكل ما صيد بكلب المجوسى وان سميت فانه من تعليم المجوسى قال تعالى (تعلمونها مما علمكم الله) وجاء هذا القول عن عطاء ومجاهد والنخعي ومحمد ابن على وهو قول سفيان الثورى في السابع فيه ان الارسال شرط حتى لو استرسل بنفسه يمنع من اكل صيده وقالت الشافعية ولو ارسل كلبا حيث لا صيد فاعترضه صيد فأخذه لم يحل على المشهور عندنا وقيل يحل . ثم اعلم ان الصيد حقيقة في المتوحش فلو استأنس ففيه خلاف العلماء على ما ياتي في كتاب الصيد ان شاء الله تعالى * الثامن الحديث صريح في منع ما أكل منه الكلب وفي حديث ابي ثعلبة الخشنى في سنن ابي داود باسناد حسن كله وان اكله منه الكلب قلت التوفيق بين الحديث بأن يجعل حديث ابي ثعلبة أصلا في الاباحة وان يكون النهى في حديث عدى بن حاتم على معنى التنزيه دون التحريم قاله الخطابى وقال ايضا ويحتمل ان يكون الاصل في ذلك حديث عدى ويكون النهى على التحريم الثابت فيكون المراد بقوله وان اكل منه الكلب فيما مضى من الزمان وتقدم منه لا في هذه الحالة وذلك لان من الفقهاء من ذهب الى انه اذا أكل الكلب المعلم من الصيد مرة بعد ان كان لا يأكل فانه يحرم كل صيد كان قد اصطاده فكانه قال كل منه وان كان قد أكل فيما تقدم اذا لم يكن قد اكل منه في هذه الحالة قلت هذا الذى ذكره هو قول ابي حنيفة وأول بهذا التأويل ليكون الحديث حجة عليه وليس الامر كذلك فان في الصحيحين «اذا ارسلت كلابك الملعمة وذكرت اسم الله تعالى فكل مما أمسكن عليك الا ان يأكل الكلب فلا تأكل فاني أخاف ان يكون انما أمسك على نفسه» *

﴿بابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ الْقَبْلِ وَالْدُّبْرِ﴾

اى هذا باب في بيان قول من لم ير الوضوء الا من المخرجين وهو ثنية مخرج بفتح الميم وبين ذلك بطريق عطف البيان بقوله «القبل والدبر» ويجوز أن يكون جرهما بطريق البدل والقبل يتناول الذكر والفرج وقال الكرمانى فان قات للوضوء اسباب اخر مثل النوم وغيره فكيف حصر عليهما قلت الحصر انما هو بالنظر الى اعتقاد الخصم اذ هو رد لما اعتقده والاستثناء مفرغ فعناء من لم ير الوضوء من مخرج من مخرج البدن الا من هذين المخرجين وهو رد لمن رأى ان الخارج من البدن بالقصد مثلا ناقض الوضوء فكأنه قال من لم ير الوضوء الا من المخرجين لا من مخرج آخر كالقصد كما هو اعتقاد الشافعى قلت فيه مناقشة من وجوه * الاول انه جعل مثل النوم سببا للوضوء وليس كذلك لان

النوم ونحوه سبب لانتقاض الوضوء لا للوضوء والذي يكون سببا لنفي شيء كيف يكون سببا لاثباته * الثاني قوله بالنظر الى اعتقاد الخصم ليس كذلك وإنما هو حصر بالنظر الى اعتقاد خصم الخصم والخصم لا يدعى الحصر على المخرجين * الثالث ان قوله فغناه من لم يبر الوضوء من مخرج الى آخره يرده حكم من طعن في سترته وخرج البول والعذرة تنتقض الطهارة عند الخصم ايضا فعلنا من هذا ان حكم الخارج من القبل والدبر وغيرها سواء في الحكم فلا يتفاوت ثم المناسبة بين البابين ان الباب السابق في نفي النجاسة عن شعر الانسان وعن سؤر الكلب وفي هذا الباب نفي انتقاض الوضوء من الخارج من غير المخرجين وأدنى المناسبة كافية *

﴿لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾

هذا لا يصلح ان يكون دليلا ادعاء من الحصر على الخارج من المخرجين لان عندهم ينتقض الوضوء من لمس النساء ومس الفرج فاذا الحصر باطل وقال الكرمانى الغائط المطمئن من الارض فيتناول القبل والدبر اذ هو كناية عن الخارج من السيلين مطلقا قلت تناوله القبل والدبر لا يستلزم حصر الحكم على الخارج منهما فالآية لا تدل على ذلك لان الله تعالى اخبر ان الوضوء او التيمم عند فقد الماء يجب بالخارج من السيلين وليس فيه ما يدل على الحصر فقال بعضهم هذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين قلت نحن نسلم ذلك ولكن لانسلم دعواك ايها القائل ان هذا حصر على الخارج منهما وقال ايضا (اولا مستم النساء) دليل الوضوء من ملامسة النساء قلت الملامسة كناية عن الجماع وقال ابن عباس المس واللمس والغشيان والاتيان والقربان والمباشرة الجماع لكنه عز وجل حتى كريم يعفو ويكنى فكفى باللمس عن الجماع كما كفى بالغائط عن قضاء الحاجة ومذهب على بن ابي طالب وابي موسى الاشعري وعبيدة السلماني بفتح العين المهملة وعبيدة الضبي بضم العين وعطاء وطاوس والحسن البصري والشعبي والثوري والاوزاعي ان اللبس والملامسة كناية عن الجماع وهو الذي صح عن عمر بن الخطاب ايضا على ما نقله ابو بكر بن العربي وابن الجزري فحينئذ بطل قول هذا القائل وقوله (اولا مستم النساء) دليل الوضوء بل هو دليل القبل وقال ايضا في معناه مس الذكر قلت هذا ابعد من الاول فان كانت الملامسة بمعنى الجماع كيف يكون مس الذكر مثله فيلزم من ذلك ان يجب الغسل على من مس ذكره وقوله مع صحة الحديث اى في مس الذكر قلت وان كان الحديث فيه صحيحا قلنا احاديث واخبار ترفع حكم هذا كما قررنا في موضعه في غير هذا الكتاب *

﴿وَقَالَ عَطَاءٌ فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنْ دُبُرِهِ الدُّوْدُ أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقَمَلَةِ يُعِيدُ الْوُضُوءَ﴾

عطاء هو ابن ابي رباح وهذا تعليق وصله بن ابي شيبة في مصنفه باسناد صحيح وقال حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن عطاء فذكره وقال ابن المنذر اجمعوا على انه ينقض خروج الغائط من الدبر والبول من القبل والريح من الدبر والمذي والدم الاستحاضة ينقض في قول عامة العلماء الاربعة قالوا خالفوا في الدود يخرج من الدبر فكان عطاء ابن ابي رباح والحسن وحامد بن ابي سليمان وابو مجلز والحكم وسفيان الثوري والاوزاعي وابن المبارك والشافعي واحمد واسحاق وابو ثور يرون منه الوضوء وقال قتادة ومالك لا وضوء فيه وروى ذلك عن الثخفي وقال مالك لا وضوء في الدم يخرج من الدبر انتهى ونقل الشافعية عن مالك ان النادر لا ينقض والنادر كالذي يدوم لاشهوة فان كان بها فليس بنادر وكذا نقل ابن بطال عنه فقال وعند مالك ان ما خرج من المخرجين معتادا ناقض وما خرج نادرا على وجه المرض لا ينقض الوضوء كالاستحاضة وسلس البول والمذي والحجر والدود والدم وقال ابن حزم المذي والبول والغائط من اى موضع خرجن من الدبر او الاحليل او المثانة او البطن او غير ذلك من الجسد او الفم ناقض للوضوء لمعوم امره عليه الصلاة والسلام بالوضوء منها ولم يخص موضعاً دون موضع وبه قال ابو حنيفة واصحابه والريح الخارجة من ذكر الرجل وقبل المرأة لا ينقض الوضوء عندنا هكذا ذكره الكرخي عن اصحابنا الا ان تكون المرأة مفضاة وهي التي صار مسلك بولها ووطئها واحدا او التي صار مسلك الغائط والوطء منها واحدا وعن الكرخي ان الريح

لا يخرج من الذكر وانما هو اختلاج وقيل ان كانت الريح منتنة يجب الوضوء والا فلا وفى الذخيرة والدودة الخارجة من قبل المرأة على هذه الاقوال وفى القدورى توجب الوضوء وفى الذكر لا تنقض وان خرجت الدودة من الفم او الانف او الاذن لا تنقض .

﴿وقال جابر بن عبد الله إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء﴾

هذا التعليق وصله البيهقي فى المعرفة عن ابى عبد الله الحافظ حدثنا ابو الحسن بن مائى حدثنا ابراهيم بن عبد الله حدثنا وكيع عن الاعمش عن ابى سفيان مرفوعا سئل جابر فذكره ورواه ابو شيبة قاضى واسط عن يزيد بن ابى خالد عن ابى سفيان مرفوعا واختلف عليه فى سننه والموقوف هو الصحيح ورفع ضعيف قال البيهقي وروى ناعن عبد الله ابن مسعود وابى موسى الاشعري وابى امامة الباهلى ما يدل على ذلك وهو قول الفقهاء السبعة وقال الشعبي وعطاء والزهرى وهو اجماع فيما ذكره ابن بطل وغيره وانما الخلاف هل ينقض الوضوء فذهب مالك والليث والشافعى الى انه لا ينقض وذهب النخعي والحسن الى انه ينقض الوضوء والصلاة وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثورى والاوزاعي مستدلين بالحديث الذى رواه الدارقطى عن ابى المليح عن ابيه «بينما نحن نصلى خلف رسول الله عليه الصلاة والسلام اذا قبل رجل ضرير البصر فوقع فى جفرة فقال رسول الله ﷺ «من ضحك منكم فليعد الوضوء والصلاة» ورواه ايضا من حديث انس وعمران بن حصين وابى هريرة وضعفها كلها قلت مذهب ابى حنيفة ليس كما ذكره وانما مذهبه مثل ما روى عن جابر ان الضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء والقهقهة تبطلها جميعا والتبسم لا يبطلها والضحك ما يكون مسموعا له دون حيرانه والقهقهة ما يكون مسموعا له وخيرانه والتبسم ما لا صوت فيه ولا تأثير له دون واحد منهما فان قال كيف استدلت الحنفية بالحديث الذى رواه الدارقطى وليس فيه الا الضحك دون القهقهة قلت المراد من قوله من ضحك منكم قهقهة يدل عليه ما رواه ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ «من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة» رواه ابن عدى فى الكامل من حديث بقية حدثنا ابى حدثنا عمرو بن قيس عن عطاء عن ابن عمر والا حديث يفسر بعضها بعضا فان قيل قال ابن الجوزى هذا حديث لا يصح فان بقية من عاداته التدليس قلت المدلس اذا صرح بالتحديث وكان صدوقا زالت تهمة التدليس وبقي صرح بالتحديث وهو صدوق . ولنا فى هذا الباب احد عشر حديثا عن رسول الله ﷺ منها أربعة مرسلات وسبعة مسندة فأول المراسيل حديث ابى العالية الرياحى رواه عنه عبد الرزاق عن قتادة عن ابى العالية وهو عدل ثقة «ان اعمى تردى فى بئر والنبي ﷺ يصلى باصحابه فضحك بعض من كان يصلى معه عليه الصلاة والسلام فأمر النبي عليه السلام من كان ضحك منهم ان يعيد الوضوء ويعيد الصلاة» واخرجه الدارقطى من حجة عبد الرزاق بسنده وعبد الرزاق فى فقهه من رجال الضحيح وابو العالية اسمه رفيع ابن مهران الرياحى البصرى ادرك الجاهلية واسلم بعد موت النبي عليه الصلاة والسلام بسنتين ودخل على ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وصلى خلف عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وروى عن جماعة من الصحابة ووثقه يحيى وابوزرعة وابو حاتم وروى له الجماعة وقال ابن رشد المالكي هو مرسل صحيح ولم يقل الشافعى الا بارساله والمرسل عندنا حجة وكذا عند مالك قاله ابو بكر ابن العربى وكذا عند احمد بن حنبل ذلك ابن الجوزى فى التحقيق وروى ذلك ايضا من طرق سبعة متصلة ذكرها جماعة منهم ابن الجوزى . والثانى من المراسيل مرسل الحسن البصرى رواه الدارقطى باسناده اليه وهو ايضا مرسل صحيح . والثالث مرسل النخعي رواه ابو معاوية عن الاعمش عن النخعي قال جاء رجل ضرير البصر والنبي عليه الصلاة والسلام يصلى الحديث : والرابع مرسل معبد الجبى روى عنه من طرق . واول المسانيد حديث عبد الله بن عمرو وقد ذكرناه . والثانى حديث انس بن مالك رواه الدارقطى من طرق . والثالث حديث ابى هريرة من رواية ابى امامة عن الحسن عن ابى هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال اذا قهقهه فى الصلاة أعاد الوضوء وأعاد الصلاة . رواه الدارقطى . والرابع حديث عمران بن حصين عن النبي عليه الصلاة والسلام انه

قال «من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء». والخامس حديث جابر أخرجه الدارقطني. والسادس حديث أبي المليح بن اسامة أخرجه الدارقطني أيضا. والسابع حديث رجل من الانصار «ان رسول الله عليه الصلاة والسلام كان يصلي فر رجل في بصره سوء فتردى في بئر وضحك طوائف من القوم فامر رسول الله ﷺ من كان ضحك ان يبعد الوضوء والصلاة» ورواه الدارقطني وقال بعضهم حاكيا عن ابن المنذر اجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة واختلفوا اذ وقع فيها خالف من قال بالقياس الحلي وتمسكوا بحديث لا يصح وحاشا اصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام الذين هم خير القرون ان يضحكوا اين يدي الله سبحانه خلفه رسول الله عليه الصلاة والسلام قلت هذا القائل اعني هذا الكلام المشوب بالظن على الاثمة الكبار وفساده ظاهر من وجوه. الاول كيف يجوز التمسك بالقياس مع وجود الاخبار المشتملة على مراسيل مع كونها حجة عندهم. والثاني قوله تمسكوا بحديث لا يصح وليس الامر كذلك بل تمسكوا بالاحاديث التي ذكرناها وان كان بعضهم قد ضعف منها فبكثرتها واختلاف طرقها ومتونها ورواتها تتعاضد وتتقوى على ما لا يخفى ومع هذا فان الرواة الذين فيها من الضعفاء على زعم الخصم لا يسلمه من يعمل باحاديثهم ولم يسلم احدهم التكلم فيه. والثالث قوله حاشا من اصحاب رسول الله ﷺ الى آخره ليس بحجة في ترك العمل في الاخبار المذكورة وكان يصلي خلف النبي ﷺ الصحابة وغيرهم من المتأقين والاعراب الجهال وهذا من باب حسن الظن بهم والافليس الضحك كبيرة وهم ليسوا من الصغائر بمعصومين ولا غن انكباثر على تقدير كونه كبيرة ومع هذا وقع من الاحداث في حضرة النبي ﷺ ما هو اشد من هذا وقال القائل المذكور بعد نقله كلام ابن المنذر الذي ذكرناه على أنهم لم يأخذوا بمفهوم الخبر المروي في الضحك بل خصوه بالفقه قلنا هذا الكلام من لا ذوق له من دقائق التراكيب وكيف لم يأخذوا بمفهوم الخبر المروي في الضحك ولولم يأخذوا ما قالوا الضحك يفسد الصلاة ولا خصوه بالفقه فان لفظة الفقهية ذكر صريحاً كجاء في حديث ابن عمر صريحاً وجاء ايضا لفظ القرقرة في حديث عمران بن حصين وقد ذكرناها قريبا وقد ذكرنا ان الاحاديث يفسر بعضها بعضها *

﴿وقال الحسن إن أخذ من شعره وأظفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه﴾

أى قال الحسن البصري رضى الله عنه وهذه مسألتان ذكرهما بالتعليق. التعليق الاول وهو قوله «ان اخذ من شعره او اظفاره» أخرجه سعيد بن منصور وابن المنذر باسناد صحيح موصولا وبه قال اهل الحجاز والعراق وعن ابي الهيثم والحم وحامد ومجاهد ايجاب الوضوء في ذلك وقال عطاء والشافعي والنخعي يسمه الماء وقال اصحابنا الحنفية ولو حلق رأسه بعد الوضوء او جز شاربه او قلم ظفره او قشط خفه بدم مسحه فلا إعادة عليه وقال ابن جرير وعليه الإعادة وقال ابراهيم عليه امر الماء على ذلك الموضع. والتعليق الثاني وصله ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن هشام عن يونس عنه قوله «او خلع خفيه» قيد بالخلع لانه اذا اخذ من خفيه بمعنى قشط من موضع المسح فلا وضوء عليه واما لو خلع خفيه بعد المسح عليهما ففيه اربعة اقوال. فقال مكحول والنخعي وابن ابي ليلى والزهرى والاوزاعي واحمد واسحق يستأنف الوضوء وبه قال الشافعي في القول القديم. والقول الثاني يفصل رجله مكانه فان لم يفعل استأنف الوضوء وبه قال مالك والليث. والثالث يفصلهما اذا اراد الوضوء وبه قال الثوري وابو حنيفة واصحابه والشافعي في الجديد والمزني وابو ثور. والرابع لا نفي عليه ويفصل كما هو وبه قال الحسن وقادة وروى مثله عن النخعي *

﴿وقال أبو هريرة لا وضوء إلا من حدث﴾

هذا التعليق وصله اسمعيل القاضي في الاحكام باسناد صحيح من حديث مجاهد عنه موقوفا ورواه ابو عبيد في كتاب الطهور بلفظ «لا وضوء الا من حدث او صوت اوزيح» وقال بعضهم ورواه احمد وابوداود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن ابي صالح عن ابيه عنه مرفوعا قلت الذي رواه ابو داود غير ما روى عن ابي هريرة وخلافه على ما تنق عليه الا ن وقال الكرماني «معنى لا وضوء الا من حدث» لا وضوء الا من الخارج من السيلين قلت الحدث اعم من هذا وكل واحد من الاغماء والنوم والجنون حدث وجميع الاثمة يقولون لا وضوء الا من حدث فان اعتمد الكرماني في هذا

التفسير على حديث أبي داود المرفوع فلا يساعده ذلك لأن لفظ حديث أبي داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث أو لم يحدث فاشكل عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» فالحدث هنا خاص وهو سماع الصوت أو وجدان الريح واثراً بي هريرة عام في سائر الأحداث لأن قوله من حدث لفظ عام لا يختص بحدث دون حدث

وَبُذِّكِرَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَرُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَتَزَقَّهُ الدَّمُ فَرَكَعَ وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ

الكلام فيه على أنواع. الأول أن هذا الحديث وصله ابن اسحق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه قال «خرجنا مع رسول الله ﷺ يعني في غزوة ذات الرقاع» فاصاب رجل امرأة رجل من المشركين خلفه ان انتهت حتى اهريق دمافي اصحاب محمد فخرج يتبع اثر النبي ﷺ فنزل النبي ﷺ منزلاً فقال من رجل يكلؤنا فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الانصار قال كونابقم الشعب قال فلما خرج الرجلان الى فم الشعب اضطجع المهاجري وقام الانصاري يصلي واتى الرجل فلما رأى شخصه عرف انه ريثة للقوم فرماه بسهم فوضعه فيه ونزعه حتى مضى ثلاثة اسهم ثم ركع وسجد ثم انتبه صاحبه فلما عرف انه قد نذر وابه هرب ولما رأى المهاجري ما بالانصاري من الدماء قال سبحان الله الا انبهتني اول مارمى قال كنت في سورة اقرؤها فلم احب ان اقطعها. الثاني ان هذا الحديث صحيح اخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وصححه ابن خزيمة في صحيحه واحمد في مسنده والدارقطني في سننه كلهم من طريق اسحق فان قلت اذا كان كذلك فلم لم يجزم به البخاري قلت قال الكرماني ذكره بصيغة التريض لانه غير مجزوم به بخلاف قوله قال جابر في الحديث الذي مضى هنا لان قال ونحوه تعليق بصيغة التصحيح مجزوما به قلت فيه نظر لان الحديث الذي قال فيه قال جابر لا يقاوم هذا الحديث على ما وقفت عليه وكان على قوله ينبغي ان يكون الامر بالعكس وقال بعضهم لم يجزم به لكونه مختصراً قلت هذا ابعد من تعليل الكرماني فان كون الحديث مختصراً لا يستلزم ان يذكر بصيغة التريض والصواب فيه ان يقال لاجل الاختلاف في ابن اسحق الثالث في رجاله وهم صدقة بن يسار الجزري سكن مكة قال ابن معين ثقة وقال ابو حاتم صالح روى له مسلم والنسائي وابن ماجه ايضا وعقيل بفتح العين ابن جابر الانصاري الصحابي ولم يعرف له راو عنه غير صدقة وجابر بن عبد الله بن عمرو الانصاري الرابع في لغاته ومعناه قوله «في غزوة ذات الرقاع» سميت باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل هناك فيه بياض وسواد وحمرة يقال له الرقاع فسميت به وقيل سميت به لرقاع كانت في الويتهم وقيل سميت بذلك لان اقدامهم تقبت فلفوا عليها الحرق وهذا هو الصحيح لان ابا موسى حاضر ذلك مشاهداً وقد اخبر به وكانت غزوة ذات الرقاع في سنة اربع من الهجرة وذكر البخاري انها كانت بعد خير لان ابا موسى جاء بعد خير قوله «حتى اهريق» اي اريق والهاء فيه زائدة قوله «أثر النبي عليه الصلاة والسلام» بفتح الهمزة والتاء المثلثة ويجوز بكسرها وسكون التاء قوله «من رجل» كلمة استهامية اي اي رجل يكلؤنا اي يحرسنا من كلاء يكلؤ كلاءة من باب فتح يفتح كلاءة كلاءة كلاءة فانا كلاءة وهو مكلوء وقد تخفف همزة الكلاءة وتقلب ياء فيقال كلاءية قوله «فانتدب» يقال ندب له الامر فانتدب له اي دعا له فاجاب والرجلان هما عمار بن يسار وعباد بن بشر ويقال الانصاري وهو مهاجرة بن حزم والمشهور الاول قوله «الشعب» بكسر الشين الطريق في الجبل وجمعه شعاب قوله «وقام الانصاري» وهو عباد بن بشر قوله «ريثة» بفتح الراء وكسر الباء الموحدة هو والعين والطليلة الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدو ولا يكون الاعلى جبل او شرف ينظر منه من ربا ربا من باب فتح يفتح قوله «فرماه» الضمير المرفوع يرجع الى المشرك والمنصوب الى الانصاري قوله «حتى مضى ثلاثة اسهم» اي حتى كمل ثلاثة اسهم قوله «قد نذر وابه» بفتح التون وكسر الذال المعجمة اي علموا واحسوا بمكانه قوله «الا انبهتني» كلة لا بفتح الهمزة والتخفيف بمعنى الانكار فكأنه أنكر عليه عدم انبائه ويجوز بالفتح والتشديد ويكون بمعنى هلا بمعنى اللوم والعتب على ترك الانباء قوله «كنت في سورة اقرؤها» وكانت سورة الكهف حكاه البيهقي قوله «فتزقه الدم»

في رواية البخارى بفتح الزاى وبالفاء قال الجوهري يقال تزفه الدم اذا خرج منه دم كثير حتى يصفى فهو تزف ومنزوف وقال ابن التين هكذا روينا والذي عنده اهل اللغة تزف دمه على صيغة المجهول اى سال دمه وقال ابن جنى اتزفت البئر واتزفت هي جاء مخالفا للعادة وفي المحكم اتزفت البئر تزحت وقال ابن طريف تميم تقول اتزفت وقيس تقول تزفت وتزفه الحجام ينزفه وينزفه اخرج دمه كما وتزفه الدم وان شئت قلت انزفه وحكى الفراء انزفت البئر ذهب ماؤها *

(الحامس في استنباط الاحكام منه) احتج الشافعى ومن معه بهذا الحديث ان خروج الدم وسيلانه من غير السيلين لا ينقض الوضوء فانه لو كان ناقضا للطهارة لكانت صلاة الانصارى به تفسد اول ما اصابه الرمية ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وهو محدث واحتج اصحابنا الحنفية باحاديث كثيرة اقواها وأصحها ما رواه البخارى في صحيحه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت «جاءت فاطمة بنت ابى حيش الى النبي عليه الصلاة والسلام فقالت يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا تطهر أفادع الصلاة قال لا انما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا اقيت الحيضة فدعى الصلاة واذا ادبرت فاغسلى عنك الدم قال هشام قال ابى ثم توضى لكل صلاة حتى يجيئ ذلك الوقت» لا يقال قوله «ثم توضى لكل صلاة» من كلام عروة لان الترمذى لم يجعله من كلام عروة وصححه . وأما احتجاج الشافعى ومن معه بذلك الحديث فشكل جدا لان الدم اذا سال اصاب بدنه وجلده وربما اصاب ثيابه ومن نزل عليه الدماء مع اصابته شئ من ذلك وان كان يسيرا لاتصح صلاته عندهم ولئن قالوا ان الدم كان يخرج من الجرح احة على سبيل الزرق حتى لا يصيب شيئا من ظاهر بدنه قلنا ان كان كذلك فهو امر عجيب وهو بعيد جدا وقال الخطابى لست ادرى كيف يصح الاستدلال به والدم اذا سال يصيب بدنه وربما اصاب ثيابه ومع اصابته شئ من ذلك وان كان يسيرا لاتصح صلاته وقال بعضهم ولولم يظهر الجواب عن كون الدم اصابه فالظاهر ان البخارى كان يرى ان خروج الدم في الصلاة لا يبطل بدليل ان هذا كره عقيب هذا الحديث اثر الحسن البصرى قال ما زال المسلمون يصلون في جراحتهم قلت هذا أعجب من الكل وأبعد من العقل وكيف يجوز هذا القائل نسبة جواز الصلاة مع خروج الدم فيها مع غير دليل قوى الى البخارى وأثر الحسن لا يدل على شئ من ذلك أصلا لانه لا يلزم من قوله «يصلون في جراحتهم» ان يكون الدم خارجا وقتئذ ومن له جراحة لا يترك الصلاة لاجلها بل يصلى وجراحته اما معصبة بشئ او مربوطة بحبييرة ومع ذلك لو خرج شئ من ذلك لاتفسد صلاته بمجرد الخروج ولا بد من سيلانه ووصوله الى موضع يلحقه حكم التطهير *

﴿وقال الحسن ما زال المسلمون يصلون في جراحتهم﴾

اى قال الحسن البصرى ومعناه يصلون في جراحتهم من غير سيلان الدم والدليل عليه ما رواه ابن ابى شيبة في مصنفه عن هشام عن يونس عن الحسن انه كان لا يرى الوضوء من الدم الا ما كان سائلا هذا الذى روى عن الحسن باسناد صحيح هو مذهب الحنفية وحجة لهم على الخصم فبطل بذلك قول القائل المذكور ولولم يظهر الجواب الى آخره ولم يكن المراد من اثر الحسن ما ذهب اليه فهمه بل وهمه فذلك مع علمه ووقوفه على الذى رواه ابن ابى شيبة في مصنفه المذكور تركه ولم يذكره لكونه يرد عليه ما ذهب اليه ويبطل ما اعتمد عليه وليس هذا شأن المتصفين وانما هذا ادب المعاندين المتعصين الذين يذقون الحديد البارد على السندان

﴿وقال طاووس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز ليس في الدم وضوء﴾

طاووس هو ابن كيسان اليماني الحميري احد الاعلام التابعين وخيار عباد الله الصالحين قال يحيى بن معين اسمه ذكوان وسمى طاووسا لانه كان طاووس القراء ووصل اثره ابن ابى شيبة باسناد صحيح عن عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن طاووس انه كان لا يرى في الدم السائل وضوء يفصل منه الدم ثم حبسه وهذا ليس بحجة لهم لانهم لا يرون العمل بفعل التابعي ولا هو حجة على الحنفية من وجهين . الاول انه لا يدل على ان طاووسا كان يصلى والدم سائل . والثاني وان سلمنا ذلك فالمنقول عن ابى حنيفة انه كان يقول التابعون رجال ونحن رجال يزاحموننا ونزاحمهم والمعنى ان احدا منهم اذا أدنى

اجتهاده الى شيء لا يلزمنا الاخذ به بل نجتهد كما اجتهد هو فإدى اجتهادنا اليه عملنا به وتركنا الاجتهاد * واما محمد بن علي فهو محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم اجمعين الهاشمي المدني ابو جعفر المعروف بالباقر سمى به لانه بقر العلم أي شقه بحيث عرف حقائقه وهو أحد الاعلام التابعين الاجلاء وروى هذا موصولا في فوائد الحافظ ابي بشر المعروف بسمويه من طريق الاعمش قال سألت ابا جعفر الباقر عن الرعاف فقال لو سالنهر من دم ما أعدت منه الوضوء وقال الكرمانى ويحتمل ان يكون محمد بن علي هذا محمد بن علي المشهور بابن الحنفية والظاهر الاول . واعلم ان جميع ما ذكر في هذا الباب ليس بحجة على الحنفية فان كان من اقوال الصحابة فكل واحد له تأويل ومحمل صحيح وان كان من قول التابعين فليس بحجة عليهم لما ذكرنا عن ابي حنيفة الآتي . وأما عطاء فهو ابن ابي رباح واثرة وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه قوله « واهل الحجاز » من عطف العام على الخاص لان طاوسا ومحمد بن علي وعطاء حجازيون وغير هؤلاء الثلاثة مثل سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والفقهاء السبعة من اهل المدينة ومالك والشافعي وآخرون وخالفهم ابو حنيفة واستدل بما رواه الدارقطني الا ان يكون دما سائلا وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين . قال ابو عمرو بن وهب قال الثوري والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن والاوزاعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وان كان الدم يسيرا غير خارج ولا سائل فانه لا ينقض الوضوء عند جميعهم وما علم أحدنا أوجب الوضوء من يسير الدم الا مجاهدا وحده به

﴿ وَعَصَرَ ابْنُ مُعَمَّرٍ بَثْرَةً فَنَجَرَ مِنْهَا الدَّمَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ﴾

وصله ابن ابي شيبة باسناد صحيح حدثنا عبد الوهاب حدثنا سليمان بن التيمي عن بكر قال « رأيت ابن عمر عصر بثرة في وجهه فخرج منها شيء من دم فحك به بين اصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ » « البثرة » بفتح الباء الموحدة وسكون التاء المثناة ويجوز فتحها وهو خراج صغير يقال بثر وجهه وهذا الاثر حجة للحنفية لان الدم الخارج بالعصر لا ينقض الوضوء عندهم لانه مخرج والنقض يضاف الى الخارج دون المخرج كما هو مقرر في كتبهم فان فرح احدا من الحصوم انه حجة على الحنفية فهي فرجة غير مستمرة *

﴿ وَبَزَقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ ﴾

ابن ابي اوفى اسمه عبد الله وابو اوفى اسمه علقمة بن الحارث الصحابي بن الصحابي شهيد بعة الرضوان وما بعدها من المشاهد وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين وقد كذب بصره وهو أحد من رآه ابو حنيفة من الصحابة وروى عنه ولا يلتفت الى قول المنكر المتعصب وكان عمر ابي حنيفة حينئذ سبع سنين وهو سن التمييز هذا على الصحيح ان مولدا بى حنيفة سنة ثمانين وعلى قول من قال سنة سبعين يكون عمره حينئذ سبعة عشر سنة ويستبعد جدا ان يكون صحابي مقابلا لده وفي اهلها من لا يكون رآه واصحابه اخبر بحاله وهم ثقات في أنفسهم قوله « بزق » بالزاي والسين والصاد بمعنى واحد وهذا الاثر وصله سفيان الثوري وفي جامعه عن عطاء بن السائب انه رآه يفعل ذلك ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه بسند جيد عن عبد الوهاب الثقفي عن عطاء بن السائب قال رأيت ابن ابي اوفى بزق دما وهو يصلى ثم مضى في صلاته وهذا ليس بحجة لهم علينا لان الدم الذي يخرج من الفم ان كان من جوفه فلا ينقض وضوءه وان كان من بين اسنانه فالاعتبار للغلبة بالزاق والدم ولم يتعرض الراوى لذلك فلم يبق حجة والحكم بالغلبة له اصل وروى ابن سيرين انه روى بريقا فيقول للرجل انظر هل تغير البريق فان قال تغير بريق الثانية فان كان في الثانية متغيرا فانه يتوضأ وان لم يكن في الثانية متغيرا لم يروضوا قلت الغير لا يكون الا بالغلبة به

﴿ وَقَالَ ابْنُ مُعَمَّرٍ وَالْحَسَنُ فِيمَنْ يَحْتَجُّ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ حَاجِبِهِ ﴾

عبدالله بن عمر والحسن البصري وهذان رواها ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا ابن نمير حدثنا عبدالله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «انه كان اذا احتجم غسل اثر محاجمه» وحدثنا حفص عن اشعث عن الحسن وابن سيرين «انهما كانا يقولان بغسل اثر المحاجم» ولما ذكر ابن بطلان في شرحه اثر ابن عمر والحسن قال هكذا رواه المستملي وحده باثبات الا ورواه الكشميني واكثر الرواة بغير الاثم قال ورواية المستملي هي الصواب وكذا قال الكرمانى ومقصودهم من تصحيح هذه الرواية الزام الحنفية ولا يصعد ذلك معهم لان جماعة من الصحابة رأوا فيه الغسل منهم ابن عباس وعبدالله بن عمرو وعلى بن ابي طالب وروته عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه الصلاة والسلام رواه ابن ابي شيبة بأسانيد حياض وهو مذهب مجاهد ايضا وايضا فالدم الذي يخرج من موضع الحجامة يخرج وليس بخارج والنقص يتعلق بالخارج كما ذكرنا فاذا احتجم وخرج الدم في المحجم بمص الحجام ولم يسلم ولم يلحق الى موضع يلحقه حكم التطهير فعلى الاصل المذكور لا ينتقض وضوؤه ولكن لا بد من غسل موضع الحجامة والمقصود ازالة ذلك من موضع الحجامة بأى شيء كان ولا يتعين الماء وفي المحلى في اثر ابن عمر غسله بحصاة فقط وعن الليث يجزئه ان يمسحه ويصلى ولا يفعله فهذا يدل على ان المراد ازالة ذلك قوله «محاجمه» جمع محجمة بفتح الميم مكان الحجامة وبكسر الميم اسم القارورة والمراد ههنا الاول *

٤٠ - **«حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال العبد في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث فقال رجل أعجمي ما الحدث يا أبا هريرة قال الصوت يعني الضرطة»** *

اقول ان كان البخاري اخرج هذا الحديث ههنا للرد على احد ممن هو معود بالرد عليه فغير مناسب لان حكم هذا الحديث مجمع عليه وليس فيه خلاف وان كان لاجل مطابقتها لترجمة الباب فليس كذلك ايضا لانه داخل فيمن يرى الوضوء من المخرجين وقال بعض الشراح والبخاري ساقه لاجل تفسير ابي هريرة الحدث بالضرطة وهو اجماع قلت لم يتأمل هذا ما قاله لان الباب ما عقد له ولا له مناسبة ههنا *

(بيان رجاله) وهم اربعة كلهم قد ذكروا وابن ابي ذئب محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن ابي ذئب واسمه هشام بن شعبة وسعيد بن ابي سعيد المقبري بضم الباء وفتحها وقيل بكسرها ايضا *

(بيان لطائف اسنده) منها ان فيه التحديث والنعنة . ومنها ان رواه كلهم مدينون الا آدم فانه ايضا دخل المدينة *

(بيان المعنى والاعراب) **قوله** «لا يزال العبد في صلاة» اى في ثواب صلاة **وقوله** «في صلاة» خبر لا يزال **قوله** «ما كان في مسجد» وفي رواية الكشميني «مادام في مسجد» **قوله** «ينتظر» اما خبر للفعل الناقص واما حال و«في المسجد» خبره وانما نكر الصلاة وعرف المسجد لانه قصد بالتذكير التنويع ليعلم ان المراد نوع صلاته التي ينتظرها مثلا لو كان في انتظار صلاة الظهر كان في صلاة الظهر وفي انتظار العصر كان في صلاة العصر وهلم جرا واما تعريف المسجد فظاهر لان المراد به هو المسجد الذي هو فيه وهذا الكلام فيه الاضرار بتقديره لا يزال العبد في ثواب صلاة ينتظرها مادام ينتظرها والقرينة لفظ الانتظار ولو كان يجري على ظاهره لم يكن له ان يتكلم ولا ان يأتي بما لا يجوز في الصلاة **قوله** «ما لم يحدث» اى ما لم يأت بالحدث وكلمة مصدرية زمانية والتقدير مدة دوام عدم الحدث كما في قوله تعالى (مادمت) اى مدة دوامى (حيا) فحذف الظرف وخلفته ماوصلتها **قوله** «اعجمي» نسبة الى الاعجم كذا قيل وهو الذى لا يفصح ولا يبين كلامه وان كان من العرب والعجم خلاف العرب والواحد اعجمى وقال ابن الاثير كل من لا يقدر على الكلام فهو اعجم ومستمعهم وقال الجوهري لا نقل رجل اعجمى فتنسب الى نفسه الا ان يكون اعجم واعجمى بمعنى مثل دوار ودواري قلت فهم من كلامه ان الباء في اعجمى ليست للنسبة كما قال بعضهم وانما هي للمبالغة **قوله** «فقال رجل» الى آخره مدرج من سعيد (بيان استنباط الاحكام) الاول فيه فضل انتظار الصلاة لان انتظار العبادة عبادة * الثانى فيه ان من يتعاطى اسباب

الصلاة يسمى مصليا به الثالث فيه ان هذه الفضيلة المذكورة لمن لا يحدث وقوله « ما لم يحدث » اعم من ان يكون فساء او ضراطا او غيرها من نواقض الوضوء من المجمع عليه والمختلف فيه وقال الكرماني فان قلت الحدث ليس منحصراف في الضرطة قلت المراد الضرطة ونحوها من الفساء وسائر الخارجات من السيلين وانما خصص بها لان الغالب ان الخارج منها في المسجد لا يزيد عليها قلت السؤال عام والجواب خاص وينبغي ان يطابق الجواب السؤال ولكن فهم ابوهريرة رضى الله تعالى عنه ان مقصود هذا السائل الحدث الخاص وهو الذي يقع في المسجد حالة الانتظار والعادة ان ذلك لا يكون الا الضرطة فوقع الجواب طبق السؤال والا فاسباب النقص كثيرة *

٤١- **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ***

قال بعضهم اورد البخارى هذا الحديث هنا لظهور دلالة على حصر النقص بما يخرج من السيلين قلت هذا قطعة من حديث عبد الله بن زيد وهو جواب للرجل الذي شكى الى النبي ﷺ انه يجد الشيء في الصلاة حتى يخيل اليه فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا وهو جواب مطابق للسؤال لان سؤاله عن هذا وهو في حالة الصلاة وفي حالة الصلاة لا يوجد غالبا الا ضراطا أو فساء فأجاب ﷺ بأنه لا ينصرف حتى يجد احد هذين الشيئين وليس هذا حصر النقص بما يخرج من السيلين فالقائل المذكور ان كان اراد بهذا الكلام نصرة البخارى وتوجيه وضحه هذا الحديث في هذا الباب لما ذكره فليس بشيء (بيان رجاله) وهم خمسة * الاول ابو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي هذا الذي قاله الاكثرون وفيهم هشام بن عمار ويكنى بأبي الوليد وروى ايضا عن ابن عينة ويروى عنه البخارى ايضا فيحتمل ان يكون هذا * الثاني سفيان بن عينة * الثالث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري * الرابع عباد بن تشديد الباه الموحد ابن تميم الانصارى * الخامس عمه عبد الله بن زيد المازنى رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث والمنعنة . ومنها ان رواه أئمة أجلاء . ومنها ان رواه ما بين بصرى وكوفى ومدنى (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى في الطهارة ايضا عن على بن عبد الله وابي الوليد فرقهما وفي السيوط عن ابي تميم وأخرجه مسلم في الطهارة عن ابي بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب وعمرو الناقد وأخرجه ابو داود فيه عن قتيبة ومحمد ابن احمد بن ابي خلف وأخرجه النسائي فيه عن قتيبة ومحمد بن منصور وأخرجه ابن ماجه فيه عن محمد بن صباح عشرتهم عن سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعباد بن تميم عن عمه عن عبد الله بن زيد به *

(بيان المعاني والاعراب) قوله « لا ينصرف » اى المصلى عن صلاته لان تمام الحديث « شكى الى النبي ﷺ الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا » وفي رواية « لا ينفلت » بمعنى لا ينصرف وكلمة حتى للغاية وكلمة ان مقدرة بعدها وانما ذكر شيئين وهما سماع الصوت ووجدان الرائحة حتى يتناول الاصح والاختصم وقد استوفينا الكلام فيه في باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن *

٤٢- **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُنْذِرِ أَبِي يَعْلَى الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ قَالَ عَلِيٌّ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ فِيهِ الْوُضُوءُ ***

تقدم الكلام فيه مستوفي في آخر كتاب العلم وجرير هو ابن عبد الحميد والاعمش هو سليمان بن مهران وذكر الكل فيما مضى وقال بعضهم اورد البخارى في هذا الباب هذا الحديث لدلالته على ايجاب الوضوء من المذى وهو خارج من أحد المحررين قلت هذا مجمع عليه وليس له مطابقة للترجمة فافهم *

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ *

أى روى هذا الحديث شعب بن الحجاج عن سليمان الاعمش عن منذر الى آخره وأخرجه النسائي عن محمد بن علي بن خالد عن شعب عن الاعمش به والمذاء على وزن فعال بالتشديد يعنى كثير المذى *

٤٣- **حديث** سعد بن حفص قال **حدثنا** شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد أخبره أنه سأل عثمان بن عفان رضى الله عنه قلت أرأيت إذا جامع فلم يمن قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك علياً والزبير وطلحة وأبي بن كعب رضى الله عنهم فأمرؤه بذلك * قال الكرمانى فان قلت ما وجه مناسبتها للترجمة قلت هو مناسب لجزء من الترجمة اذ هو يدل على وجوب الوضوء من الخارج من المخرج المعتاد نعم لا يدل على الجزء الآخر وهو عدم الوجوب في غيره ولا يلزم ان يدل كل حديث في الباب على كل الترجمة بل لو دل البعض على البعض بحيث لا يدل كل ما في الباب على كل الترجمة لصح التعبير بها قلت نعم لا يلزم ان يدل كل حديث في الباب الى آخره لكن الحديث منسوخ بالاجماع فلا يناسب الترجمة لان الباب معقود فيمن لم ير الوضوء الا من المخرجين وهما لا خلاف فيه *

(بيان رجاله المذكورين فيه) وهم احد عشر رجلاً الاول سعد بن حفص ابو محمد الطلحى بالمهملتين الكوفي * الثاني شيبان بن عبد الرحمن النحوى ابو معاوية * الثالث يحيى بن أبى كثير البصرى التابعى * الرابع ابو سلمة بفتح اللام عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف التابعى وكل هؤلاء تقدموا في باب كتابة العلم * الخامس عطاء بن يسار بفتح الياء آخر الحروف وبالسین المهمله المندى مرفى باب كفران العشير * السادس زيد بن خالد الجهنى المندى الصحابى تقدم في باب القصب في الموعظة * السابع عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه تقدم في باب الوضوء ثلاثا والاربعة الباقية هم الصحابة المشهورون *

(بيان لطائف اسناده) * منها ان فيه التحديث والعنفه والاحبار والسؤال والقول * ومنها ان فيه ثلاثة من التابعين اثنان من كبار التابعين وهما ابو سلمة وعطاء والثالث تابعى صغير وهو يحيى بن أبى كثير والثلاثة على نسق واحد * ومنها ان فيه صحابين يروى احدهما عن الآخر وهما زيد بن أبى خالد وعثمان بن عفان ومنها ان رواه ما بين كوفي وبصرى ومندى (بيان تمدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى هنا عن سعد بن حفص عن شيبان وأخرجه ايضا عن أبى معمر عن عبد الوارث عن حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن عطاء بن يسار عنه به زاد في حديث حسين عن يحيى قال وأخبرني ابو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره ان ابى ايوب الانصارى أخبره انه سمع ذلك من رسول الله عليه الصلاة والسلام وأخرجه مسلم في الطهارة ايضا عن زهير بن حرب وعبد بن حميد وعبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثهم عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن حسين المعلم به وذكر الزيادة التي في آخره عن عبد الوارث ابن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن جده *

(بيان المعنى والاعراب) **قوله** «قلت» بصيغة المتكلم وانما لم يقل قال كما قال انه سأل لان فيه نوع التفات وهو نوع من محاسن الكلام لان فيه اعتبارين وهما عبارتان عن أمر واحد في الاول نظر الى جانب الغيبة وفي الثانى الى جانب المتكلم **قوله** «أرأيت» معناه أخبرنى ومفعوله محذوف تقديره أرأيت انه يتوضأ **قوله** «فلم يمن» بضم الياء آخر الحروف من الامناء وعليه الرواية وفيه لغة ثانية فتح الياء وثالثة ضم الياء مع فتح الميم وتشديد النون يقال منى وامنى وفى ثلاث لغات والوسطى اشهر وافصح وبها جاء القرآن قال الله تعالى (أفأرأيت ما تمنون) **قوله** «يتوضأ» امره بالوضوء احتياطا لان الغالب خروج المذى من المجمع وان لم يشعر به قوله «كأيتوضأ للصلاة» احتريزه عن الوضوء اللغوى قوله «وفيسل ذكره» امره بذلك لتنجسه بالمذى ولا يقال الفصل مقدم على التوضى فلم أخره لاننا نقول الواو لا تدل على الترتيب بل للجمع المطلق فلو توضأ قبله يجوز ولا يتقض وضوءه قوله «سمعت» أى سمعت المذكور كله من رسول الله عليه الصلاة

والسلام قوله « فسألت عن ذلك » مقول زيد لا مقول عثمان رضي الله تعالى عنه قوله « فأمروه » الضمير المرفوع فيه راجع الى هؤلاء الصحابة الاربعة على والزبير وطلحة وابي بن كعب رضي الله تعالى عنهم والضمير المنصوب فيه راجع الى المجامع فان قلت لمعنى ذكر المجامع قلت قوله « اذا جامع » اي الرجل يدل على المجامع ضمنا من قيل قوله تعالى (اعدلوا هو اقرب للتقوى) اي العدل اقرب دل عليه اعدلوا قوله « بذلك » اي بانه يتوضؤ ويغسل ذكره *

*(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه وجوب الوضوء على من يجامع امرأته ولا ينزل * الثاني فيه وجوب غسل ذكره واختلفوا هل يجب غسل كل الذكر او غسل ما اصابه المذي فقال مالك بالاول وقال الشافعي بالثاني قلت اختلف اصحاب مالك منهم من اوجب غسل الذكر كله لظاهر الخبر ومنهم من اوجب غسل مخرج المذي وحده وعن الزهري لا يغسل الا اثنين من المذي الا ان يكون اصابه مائى وقال الاثرم وعلى هذا مذهب ابى عبد الله سمعته لا يرى في المذي الا الوضوء ولا يرى فيه الغسل وهذا قول اكثر اهل العلم وفي المعنى لابن قدامة المذي ينقض الوضوء وهو ما يخرج لزجاء متبسبا عند الشهوة فيكون على رأس الذكر واختلفت الرواية في حكمه فروى انه لا يوجب الاستنجاء والوضوء والرواية الثانية يجب غسل الذكر والاثنين مع الوضوء وقال الطحاوي لم يكن قوله عليه الصلاة والسلام « يغسل مذاكيره » لا يجاب الغسل ولكنه ليتقاص اي ليرتفع وينزوى المذي فلا يخرج والدليل عليه ما جاء في صحيح مسلم « توضأ وانضح فرجك » وهو مذهب ابى حنيفة واصحابه وبه قال الشافعي ومالك في رواية واحدة * فائدة * اعلم ان حديث علي رضي الله تعالى عنه « كنت رجلا مذاء » وهو المذكور قبل هذا الحديث وفي موضع آخر من صحيح البخاري « فكنت استحي ان اسأل رسول الله عليه الصلاة والسلام لمسكان ابنته فقال يغسل ذكره ويتوضأ » وقال ابن عباس قال علي رضي الله تعالى عنه « ارسلنا المقداد الى رسول الله عليه الصلاة والسلام فسأله عن المذي الذي يخرج من الانسان كيف يفعل فقال عليه الصلاة والسلام توضأ وانضح فرجك » وفي صحيح ابن حبان من حديث ابى عبد الرحمن عن علي « كنت رجلا مذاء فسألت النبي عليه الصلاة والسلام فقال اذا رايت الماء فاغسل ذكرك » ورواه الطبراني في الاوسط من حديث حصين بن عبد الرحمن عن حصين بن قبيصة عنه « كنت رجلا مذاء فسألت النبي ﷺ فقال » الحديث قال ابو القاسم لم يروه عن حصين الازائدة تفرد به اسماعيل بن عمرو ورواه غير اسماعيل عن ابى حصين عن حصين بن قبيصة وعند ابن ماجه عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن علي « سئل رسول الله ﷺ عن المذي » وفي مسند احمد عن عبد الله حدثني ابو محمد شيان حدثنا عبدالعزيز بن مسلم القسمل حدثنا يزيد بن ابى زياد عن عبد الرحمن عن علي « كنت رجلا مذاء فسألت النبي عليه الصلاة والسلام عن ذلك » الحديث وفيه ايضا من حديث هاني بن هاني عن علي « فامرت المقداد فسأل النبي عليه الصلاة والسلام فضحك فقال فيه الوضوء » وفي سنن الكشي كل خل يمدى وليس فيه الا الطهور وفي صحيح ابن خزيمة من حديث الدكين عن حصين عنه بلفظ فذكرت ذلك للنبي عليه الصلاة والسلام اؤذرك له وفي صحيح الحافظ ابى عوانة من حديث عبيدة عنه « يغسل اثنينه وذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة » وفي هذا رد لما ذكره ابو داود عن احمد ما قال غسل الاثنين الا هشام بن عروة في حديثه واما الاحاديث كلها فليس فيها ذوق في حديث رافع بن خديج « ان عليا امر عمارا ان يسأل النبي عليه الصلاة والسلام فقال يغسل مذاكيره » وفي صحيح ابن خزيمة اخبرنا يونس عن عبد الاعلى اخبرنا ابن وهب ان مالكا حدثه عن سالم بن ابى النضر عن سليمان بن يسار عن المقداد « انه سأل النبي عليه الصلاة والسلام عن الرجل يدنومن امرأته فلا ينزل قال اذا وجد احدكم ذلك فلينضح فرجه » زاد ابن حبان عن عطاء اخبرني عايش ابن انس قال تذاكر علي وعمار والمقداد المذي فقال علي اني رجل مذاء فسألا عن ذلك النبي عليه الصلاة والسلام قال عايش فسأله احد الرجلين عمار أو المقداد قال عطاء ومعايش فنيسته قال ابو عمر رواية يحيى عن مالك « فلينضح فرجه » وفي رواية ابن بكير والقاضي وابن وهب « فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة » وهذا هو الصحيح وبه رواه عبد الرزاق عن مالك كما رواه يحيى « ولينضح فرجه » ولو صحت رواية يحيى ومن تابعه كانت مجعلة تفسرها رواية غيره لان

لان النضح يكون في لسان العرب مرة الفسل ومرة الرش وفيه نظر لما تقدم من عند ابن ماجه وكذلك رواه ابو داود في سننه عن القعبي وذ كر الدارقطني في كتاب أحاديث الموطأ ان ابامصعب واحمد بن اسماعيل المدني وابي وهب وعبد الله بن يونس ويحيى بن بكير والشافعي وابن القاسم وعتبة بن عبد الله وابا على الحنفي واسحاق بن عيسى والقاسم ابن يزيد روه عن مالك بلفظ «فلينضح» الابن وهب فان في بعض الفاظه «فليغسل» فلو كان ابو عمر عكس قوله لكان صوابا من فعله وقال ابن حبان قد يتوهم بعض المستمعين لهذه الاخبار ان بينها تضادا وتهاترا وليس كذلك لانه يحتمل ان يكون على امر عمارا ان يسأله فسأله ثم امر المقداد ان يسأله فسأله ثم سأل هو بنفسه والدليل على صحة ما ذكرت ان متن كل خبر بخلاف متن الآخر ففي خبر عبد الرحمن «اذا رأيت الماء فاغسل ذكرك واذا رأيت الماء فاغسل» وفي خبر اياس بن خليفة عن عمار «يغسل هذا كير ويتوضأ» وليس فيه ذكرا المتى وخبر المقداد مستأنف ينبئك انه ليس بالسؤالين اللذين ذكرناهما لان فيه سؤالا عن الرجل اذا دنا من اهله فخرج منه المذي ماذا عليه فان عندى ابنته فذلك ما وصفنا على ان هذه اسئلة متباينة في مواضع مختلفة لعل موجودة وقال صاحب التلويح وقد ورد في حديث حسن الاسناد ان النبي عليه الصلاة والسلام هو السائل له ثم رواه باسناده الى ان قال على رضى الله تعالى عنه «رأى النبي عليه الصلاة والسلام وقد شحبت فقال يا على قد شحبت قلت شحبت من اغتسال الماء وانا رجل ذاه فاذا رأيت منه شيئا اغتسلت قال لا تغتسل يا على» ثم قال صاحب التلويح فيحتمل ان يكون على رضى الله عنه لما بعث من بعث رآه عليه الصلاة والسلام في غضون البعثة شاحبا وتزل على جوابه عن ذلك بمنزلة السؤال ابتداء تجوزا وفي سنن البيهقي الكبير من حديث ابن جريج عن عطاء ان عليا رضى الله تعالى عنه كان يدخل في احليله القيلة من كثرة المذي وفي حديث حسان بن عبد الرحمن الضبعي عند ابي موسى المدني في معرفة الصحابة بسند لا بأس به قال عليه الصلاة والسلام «ار اغتسلتم من المذي كان اشد عليكم من الحيض» وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني وقال لا يصح «ان رجلا قال يا رسول الله انى كلما توضأت سال فقال اذا توضأت فسال من قرنك الى قدمك فلا وضوء عليك» ☆

٤٤ ﴿حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ هُوَ ابْنُ مَنْصُورٍ قَالَ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرْسِلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَعْجَلْتُ أَوْ قُحِطَتْ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ﴾

هذا الحديث لا يناسب ترجمة الباب الا ان بعض الشراح قال اقل حال هذا الحديث حصول المذي لمن جامع ولم يمن فصدق عليه وجوب الوضوء من الخارج من احد السبيلين ولكن يعكر عليه اجماع اهل العلم وائمة الفتوى على وجوب الفسل من مجاوزة الحتان الحتان الامر الشارح بذلك وهو زيادة على ما في هذا الحديث فيجب الاخذ بها (بيان رجاله) وهم ستة الاول اسحاق بن منصور هذه رواية الاصيل وفي رواية كريمة وغيرها اسحق كذا بلا ذكر منصور وفي رواية ابي ذر حدثنا اسحق بن منه وور بن بهرام بفتح الباء الموحدة وهو المعروف بالكوسج المروزي مرفي باب فضل من علم وهو الاصح نعن عليه ابو نعيم رحمه الله في المستخرج. الثاني النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة ابن شميل بضم الشين المعجمة ابو الحسن المازني البصري تقدم في آخر باب حمل العنز في الاستنجاء. الثالث شعبة بن الحجاج. الرابع الحكم بفتح الحاء المهملة وفتح الكاف ابن عتبة تصغير عتبة الباب تقدم في باب السمر بالعلم. الخامس ابو صالح ذكوان الزيات المدني تقدم في باب امور الايمان وغيره. السادس ابو سعيد الخدري سعد بن مالك الانصاري (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث والغنة والاخبار. ومنها ان رواه ما بين مروزي وبصري وواسطي وكوفي ومدني (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) ليس له تعدد واخرجه مسلم في الطهارة ايضا عن ابي بكر بن ابي شيبة ومحمد بن المتى ومحمد بن بشار ثلاثهم عن غندر عن شعبة واخرجه ابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة وابن بشار به ☆

(بيان المعنى والاعراب) قوله «ارسل الى رجل من الانصار» ولمسلم وغيره مر على رجل فيحمل على انه مر به فارسل اليه وسمى مسلم هذا الرجل في روايته من طريق اخرى عن ابي سعيد عتبان بكسر العين المهملة وسكون التاء المتناة من فوق بعدها باء موحدة ولفظه من رواية شريك بن ابي نمر عن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه قال «خرجت مع النبي عليه الصلاة والسلام الى قباحى اذ كانا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان فخرج يجر ازاره فقال النبي ﷺ اعجلنا الرجل» فذكر الحديث بمعناه وعتبان المذكور هو ابن مالك الانصارى الخزرجى السالمى البدرى وان لم يذكره ابن اسحق فيهم وكذا نسبه تقي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ووقع في رواية في صحيح ابي عوانة انه ابن عتبة والاول اصح ورواه ابن اسحق في المغازى عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه عن جده لكنه قال فهتف برجل من اصحابه يقال له صالح فان حمل على تعدد الوقعة والاف طريق مسلم اصح وقد وقعت القصة ايضا لرافع بن خديج وغيره اخرجه احمد وغيره ولكن الاقرب في تفسير المبهم الذى في البخارى انه عتبان والله اعلم قوله «نجاه» أى الرجل المدعو قوله «ورأسه يقطر» جملة اسمية وقعت حالا من الضمير الذى في جاء ومعنى يقطر ينزل منه الماء قطرة قطرة من اثر الاغتسال واسناد القطر الى الرأس مجاز من قيل سال الوادى قوله «لعلنا» كلمة لعل هنا لا فائدة التحقيق فمعناه قد اعجلناك وقوله «فقال نعم» مقرر له ولا يمكن ان يكون لعل هنا على يابه للترجى والترجى لا يحتاج الى جواب وهنا قد اجاب الرجل بقوله نعم واعجلناك من الاعجال يقال اعجله اعجلا وعجله تعجيلا اذا استحثه ومعناه اعجلناك عن فراغ شغلك وحاجتك عن الجماع قوله «اذا اعجلت» على بناء المجهول وفي اصل ابي ذر «اذا عجلت» بفتح العين وكسر الجيم المحققة وفي رواية «اذا عجلت» بالتشديد على صيغة المجهول قوله «واقحطت» بضم القاف وكسر الحاء المهملة قال ابن الجوزى اصحاب الحديث يقولون قحطت بفتح القاف وقال لنا شيخنا عبد الله بن احمد الحوى الصواب ضم القاف وفي صحيح مسلم «اقحطت» بفتح الهمزة والحاء وفي رواية ابن بشار بضم الهمزة وكسر الحاء والروايتان صحيحتان ومعنى الاقحاط هنا عدم الاتزال في الجماع وهو استعارة من قحوط المطر وهو انحجاسه وقحوط الارض وهو عدم اخراجها النبات وحكى الفراء قحط المطر بالكسرو وفي المحكم الفتح اعلى وقحط الناس بالكسر لا غير واقحطوا وكرهها بعضهم ولا يقال قحطوا ولا قحطوا وحكى ابو حنيفة قحط القوم وفي امالى الهجرى اقحط الناس وقال التميمى وقع في الكتاب قحطت والمشهور واقحطت بالالف يقال للذى اعجل في الاتزال في الجماع ففارق ولم ينزل الماء او جامع فلم يأت الماء واقحط قال السكرماني فعلى هذا التقدير لا يكون لقوله اعجلت فائدة اللهم الا ان يقال انه من باب عطف العام على الخاص فان قلت كلمة او بمعناها هنا هل هو شك من الراوى او تنويع التحكم عن رسول الله ﷺ قلت الظاهر انه من كلامه عليه الصلاة والسلام ومراده بيان ان عدم الاتزال سواء كان بامر خارج عن ذات الشخص او كان من ذاته لا فرق بينهما في الحكم في ان الوضوء عليه فيهما قوله «فعليك الوضوء» يجوز في الوضوء الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه مبتدأ وخبره قوله «عليك» والنصب على انه مفعول عليك لانه اسم فعل نحو عليك زيدا ومعناه فان لم يرفع الوضوء

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه جواز الاخذ بالقرائن لان الصحابي لما ابطن عن الاجابة مدة الاغتسال خالف المهود منه وهو سرعة الاجابة للنبي عليه الصلاة والسلام فلما رأى عليه اثر الغسل دل على انه كان مشغولا بجماع . الثاني يستحب الدوام على الطهارة لكون النبي عليه الصلاة والسلام لم يشكر عليه تأخير اجابته وكان ذلك كان قبل ايحابها اذ الواجب لا يؤخر للمستحب . الثالث ان هذا الحكم منسوخ ولم يقل بعدم نسخه الامن روى عن هشام بن عروة والاعمش وسفيان بن عينة وداود وادعى القاضي عياض انه لا يعلم من قال به بعد خلاف الصحابة الا الاعمش وداود وقال التتوى اعلم ان الامة مجمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع وان لم يكن معه اتزال وعلى وجوبه بالاتزال وكانت جماعة من الصحابة على انه لا يجب الا بالاتزال ثم رجع بعضهم وانفقد الاجماع بعد الاخرين وفي المحلى ومن رأى ان لا غسل من الابلاج في الفرج ان لم يكن اتزال عثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود ورافع بن خديج وابو سعيد الخدرى وابى بن كعب وابو ايوب الانصارى وابن عباس والنعمان بن

بشير وزيد بن ثابت وجهمور الانصار وعطاء بن ابي رباح وابوسلمة بن عبد الرحمن وهشام بن عروة والاعمش وبعض اصحاب الظاهر. وقال ابن حزم وروى ايجاب الغسل عن عائشة أم المؤمنين وابوبكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عمر وعثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين قلت وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد واصحابهم وبعض اصحاب الظاهر والنخعي والثوري **﴿ تَابِعُهُ وَهَبٌ ﴾** أي تابع النضر بن شميل وهب بن جرير ابن حازم ووصل هذه المتابعة ابو العباس السراج في مسنده عن زياد بن ايوب *

﴿ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ غُنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ الْوُضُوءِ ﴾

قوله « قال حدثنا شعبة » وفي بعض النسخ حدثنا شعبة بدون لفظ قال وهو المراد سواء ذكر اولاً اي قال وهب حدثنا شعبة عن الحكم بن ذكوان الى آخره بمثل ما ذكر وفي رواية وهب عن شعبة اخرجها الطحاوي قال اخبرنا يزيد قال حدثنا وهب قال حدثنا شعبة عن الحكم بن ذكوان ابي صالح عن ابي سعيد الخدري الحديث **قوله** « ولم يقل » من كلام البخاري اي لم يقل غندر وهو محمد بن جعفر ويحيى بن سعيد القطان الوضوء يعني روي هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد والمتن لكن لم يقلوا فيه لفظ الوضوء بل قالوا فليك فقط بمحذف المتدأ وجاز ذلك لقيام القرينة عليه والمقدر عند القرينة كالمفوض كذا قاله الكرماني وقال بعضهم لكن لم يقلوا فيه عليك الوضوء واما يحيى فهو كما قاله قد اخرج احده في مسنده عنه ولفظه فليس عليك غسل واما غندر فقد اخرج احده ايضا في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه « فلا غسل عليك عليك الوضوء » وهكذا اخرج مسلم وابن ماجه والاسماعيلي وابونعيم من طرق عنه وكذا ذكر اكثر اصحاب شعبة كابى داود الطيالسي وغيره عنه وكان بعض مشايخ البخاري حدثه به عن يحيى وغندر معافساقله على لفظ يحيى والله اعلم. قلت اما كلام الكرماني فلا وجه له لان معنى قوله عليك فقط على ما قرره يحتمل ان يكون عليك الغسل ويحتمل ان يكون عليك الوضوء والاحتمال الاول غير صحيح لان في رواية يحيى في مسنده احمد التصريح بقوله فليس عليك غسل والاحتمال الثاني هو الصحيح لان في رواية غندر عليك الوضوء فحينئذ قوله لم يقل غندر ويحيى عن شعبة الوضوء معناه لم يذكر اللفظ عليك الوضوء وهذا كما رأيت في رواية احمد عن يحيى ليس فيها عليك الوضوء وانما لفظه فليس عليك غسل فان قلت كيف قال البخاري لم يقلوا عن شعبة الوضوء فهذا في رواية غندر ذكر عليك الوضوء قلت كأنه سمع من بعض مشايخه انه حدثه عن يحيى وغندر كليهما فاساق شيخه له على لفظ يحيى ولم يسقه على لفظ غندر فهذا ان تقرير ما قاله بعضهم ولكن فيه نظر على ما لا يخفى *

﴿ بَابُ الرَّجُلِ يُوَضِّي صَاحِبَهُ ﴾

أي هذا باب في بيان حكم من يوضئ غيره **قوله** « يوضئ » بالتشديد والهمزة في آخره من وضأ يوضئ من باب التفعيل. والمناسبة بين الباين من حيث ان كلامهما مشتمل على حكم من احكام الوضوء *

٤٥ - **﴿ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ عَدَلَ إِلَى الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ قَالَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ وَيَتَوَضَّأُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي قَالَ الْمُصَلِّي أَمَا مَكَ ﴾**

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم ستة. الأول هو محمد بن سلام كاهن في رواية كريمة وسلام بتخفيف اللام وقيل بالتشديد والاول اصح وقدم في كتاب الايمان. الثاني يزيد بن هارون احدا لعلامه في باب

التبرز في البيوت . الثالث يحيى بن سعيد الانصارى مر في كتاب الوحي . الرابع موسى بن عقبة الاسدى المدينى التابعى تقدم في اسباغ الوضوء . الخامس كريب مولى ابن عباس التابعى تقدم ايضا في اسباغ الوضوء . السادس أسامة بن زيد رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) . منها ان فيه التحديث والاخبار والغنة . ومنها ان فيه رواية ثلاثة من التابعين في نسق واحد وهم يحيى وموسى وكريب وهو من اوساط التابعين . ومنها ان رواه ما بين ييكندى وواسطى ومدينى ووقع لابن المنير في هذا الاسناد وهم فانه قال فيه ابن عباس عن اسامة بن زيد وليس من روايته ابن عباس وانما هو من رواية كريب مولى ابن عباس عن اسامة *

(بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى في الطهارة عن القعنبي وعن ابن سلام واخرجه في الحج عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن موسى بن عقبة وفي الحج ايضا عن مسدد عن حماد بن زيد عن يحيى عن موسى واخرجه مسلم في الحج عن يحيى بن يحيى عن مالك به وعن محمد بن رمح عن ليث بن سعد عن يحيى بن سعيد به وعن اسحق عن يحيى بن آدم عن زهير كلاهما عن ابراهيم بن عقبة وعن اسحق عن وكيع عن سفيان عن محمد بن عقبة كلاهما عن كريب به واخرجه ابو داود في الطهارة عن القعنبي به واخرجه النسائي فيه عن محمود بن غيلان عن وكيع عن سفيان عن ابراهيم بن عقبة به وعن احمد بن سليمان عن يزيد بن هارون به وعن قتيبة عن مالك به عن قتيبة عن حماد بن زيد عن ابراهيم بن عقبة به مختصرا *

(بيان المعنى والاعراب) قوله « لما افاض » اى لما رجع اودفع قوله « من عرفة » اى من وقوف عرفة لان عرفة اسم الزمان والدفع كان من عرفات لانه اسم المكان وقيل جاء عرفة ايضا لساكنها للمكان فعلى هذا يحتاج الى التقدير وقال الجوهري قول الناس تزلنا عرفة شبيهة بمولد وليس يعربى محض قوله « عدل الى الشعب » اى توجه اليه والشعب بكسر الشين الطريق في الجبل قوله « اصب » بضم الصاد ومفعوله محذوف والجملة خبر حملت لانه من أفعال المقاربة قوله « يتوضأ » جملة موضعها النصب على الحال وجاز وقوع الفعل المضارع المثبت حالا مع الواو وقال الزنجشبرى قوله تعالى (ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) حال وكذا (ونطمع ان يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين) ويجوز ان يقدر مبتدا « ويتوضأ » خبره والتقدير هو يتوضأ فحينئذ تكون جملة اسمية او تكون الواو للعطف قوله « قال » وفي رواية « فقال » بقاء العطف اى قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قوله « المصلى » اى مكان الصلاة امامك بفتح الميم الثانية لانه ظرف اى قدامك *

(بيان استنباط الاحكام) منها ما قاله النووي في دليل على جواز الاستعانة في الوضوء وهى على ثلاثة اقسام . احدها ان يستعين في احضار الماء فلا كراهة فيه . والثانى ان يستعين في غسل الاعضاء ويأمر الاجنبى بنفسه غسل الاعضاء فهذا مكروه الحاجة . والثالث ان يصب عليه فهذا مكروه في احد الوجهين والاولى تركه قلت فيه حرازة لان ما فعل رسول الله عليه الصلاة والسلام لا يقال فيه الاولى تركه لانه عليه الصلاة والسلام لا يتحرى الاما فله اولى ثم اذا قيل الاولى تركه كيف ينزاع في كراهته وليس حقيقة المكروه الا ذلك كذا قاله الكرمانى قلت هذا حقيقة المكروه كراهة التنزيه لا المكروه كراهة التحريم وقال ابن بطال واستدل البخارى من صب الماء عليه انه يجوز للرجل ان يوضئه غيره لانما سألزم المتوضى اغتراف الماء من الاثاب بأعضائه جازله ان يكفيه ذلك غيره بدليل صبا اسامة والاعتراف ببعض اعمال الوضوء فكذلك يجوز سائر اعماله وهذا من باب القربات التى يجوز ان يعملها الرجل عن غيره بخلاف الصلاة ولما اجمعوا انه جائز للمريض ان يوضئه غيره وييممه اذ لم يستطع ولا يجوز ان يصلى عنه اذا لم يستطع دل ان حكم الوضوء بخلاف حكم الصلاة قال وهذا الباب رد لساروى عن جماعة انهم قالوا نكروه ان يشركننا في الوضوء اخذ فان قلت البخارى لم يبين في هذه المسألة الجواز ولا عدمه قلت اذا عقد الباب أفلا يعلم منه جوازه وان لم يصرح به وقال ابن المنير قاس البخارى توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في الاعانة قلت هذا قياس بالفارق والفرق ظاهر وروى عن عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما انهما اتيا ان يستقي لهما الماء لوضوءهما وقالوا نكروه ان يشركننا في

الوضوء احد وروى ذلك عن النبي عليه الصلاة والسلام قلت الحديث هو قوله عليه الصلاة والسلام «انا لآستعين في وضوئي بأحد» قاله لعمر رضى الله عنه وقد بادر ليصب الماء على يديه قال النووي في شرح المذهب هذا حديث باطل لا اصل له وذ كره الماوردى في الحاوى بسياق آخر فقال روى ان ابا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه هم يصب الماء على يدر رسول الله عليه الصلاة والسلام «فقال أنا لا احب ان يشاركني في وضوئي أحد» وهذا الحديث لا اصل له والذي وقع على زعم الراوى كان لعمر رضى الله عنه دون ابي بكر وروى عن ابن عمر انه قال ما أبالي أعانتى رجل على طهورى او على ركوعى وسجودى وثبت عن ابن عمر خلاف ما ذكره فروى شعبة عن ابي بشر عن مجاهد انه كان يسكب على ابن عمر الماء فيغسل رجله وهذا اصح عن ابن عمر اذ راوى المنع رجل اسمه ايفع وهو مجهول والحديث عن على رضى الله عنه لا يصح لان راويه النضر بن منصور عن ابي الجنوب عنه وهما غير حجة في الدين ولا يعتد بنقلهما وقال البزار في كتاب السنن لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ الا من هذا الوجه يعنى من حديث النضر عن ابي الجنوب عقبه بن علقمة وقال عثمان بن سعيد فيما ذكره ابن عدى قلت ليحيى ما حال هذا السند فقال هو لاهالة الخطب وتما الحديث اخرجه البزار في كتاب الطهارة وابو يعلى في مسنده من طريق النضر بن منصور عن ابي الجنوب قال رأيت عليا رضى الله عنه يستقى الماء لطهوره فبادرت استقى له فقال مه يا ابا الجنوب فاني رايت رسول الله ﷺ يستقى الماء للوضوء فبادرت استقى له فقال مه يا ابا الحسن فاني رأيت رسول الله ﷺ يستقى الماء للوضوء فبادرت استقى له فقال مه يا عمر فاني لا اريد ان يعنى على وضوئى أحد» وقال الطبري صح عن ابن عباس انه صب على يدي عمر رضى الله عنه الوضوء بطريق مكة شرفها الله تعالى حين سأله عن المراتين اللتين تظاهرتا وقيل صب ابن عباس على يدي عمر اقرب للعونة من استقاء الماء ومحال ان يمنع عمر رضى الله تعالى عنه استقاء الماء ويبح صب الماء عليه للوضوء مع سماعه من النبي ﷺ الكراهة قلت لقائل ان يقول ان اسامة تبرع بالصب وكذا غيره امر منه ﷺ لهم فان قلت هل يجوز ان يستدعى الانسان الصب من غيره بامرهم قلت نعم لا روى الترمذى محسنا من حديث ابن عقيل عن الربيع قالت أتيت رسول الله ﷺ بمضأة فقال اسكبى فسكبت فذكرت وضوءه عليه الصلاة والسلام» ورواه الحاكم في المستدرک قال ولم يحتج البخارى بابن عقيل وهو مستقيم الحديث مقدم في الشرف وروى ابن ماجه بسند صحيح على شرط ابن حبان من حديث صفوان بن عسال قال «صليت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الماء في السفر والحضر في الوضوء» وعنده ايضا بسند معلل عن أم عياش وكانت أمة لرقية بنت رسول الله ﷺ قالت «كنت أوضئ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انا قائمة وهو قاعد» ومن كان يستعين على وضوءه بغيره من السلف عثمان رضى الله تعالى عنه قال الحسن رأيت يصب عليه من ابريق وفعله عبدالرحمن بن ابري والضحاك ابن مزاحم وقال ابو الضحى ولا بأس للمريض ان يوضئه الخائض وبقيت الاحكام ذكرناها في باب اسباغ الوضوء *

٤٦- * حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ وَأَنَّ مُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَّيْنِ *

ذكر البخارى هذا الحديث هنا لاجل الاستدلال على الاعانة في الوضوء (بيان رجاله) وهم سبعة * الاول عمرو بن على الفلاس أحد الحفاظ الاعلام البصريين . الثاني عبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفى البصرى . الثالث يحيى بن سعيد الانصارى التابى . الرابع سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف القرشى التابى قاضى المدينة . الخامس نافع بن

جبر بن مطعم القرشي التوفلى المدني التابى . السادس عروة بن المغيرة الثقفى الكوفى . السابع المغيرة بضم الميم تقدم فى آخر كتاب الايمان وهو باللام مثل الحارث فى أنه علم بدخله لام التعريف على سبيل الجواز لامثل النجم للشربا فان التعريف باللام لازم فيه فان قلت لماذا يدخلون اللام فى مثل المغيرة وما فائدته قلت للمح الوصفية *

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بالجمع والافراد والاخبار كذلك والسماع والغنم وراعى البخارى الفاظ الشيوخ بعينها حيث فرق بين التحديث والاخبار والسماع . ومنها ان رواه ما بين بصرى وكوفى ومدنى . ومنها ان فيه اربعة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهو من أحسن اللطائف اثنان منهم تابعيان صغيران وهما يحيى وسعد واثنان تابعيان ووسطان وهما نافع بن جبر وعروة بن المغيرة وهم من نسق واحد وفيه رواية الاقران فى موضعين الاول فى الصغيرين والثانى فى الوسطين (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى فى الطهارة أيضا عن عمرو بن خالد عن الليث عن يحيى بن سعيد وفى المغازى عن يحيى بن بكير عن الليث وفى الطهارة أيضا وفى اللباس عن أبى نعيم عن زكريا بن أبى زائدة عن الشعبي عنه به وأخرجه مسلم فى الطهارة عن قتبية ومحمد بن رباح كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد به وعن محمد بن المتبى عن عبد الوهاب الثقفى به وعن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عن زكريا بن أبى زائدة عن الشعبي عنه به مختصرا وأخرجه ابوداود فى الطهارة عن احمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس عن الزهرى نحوه ولم يذكر قصة الصلاة خلف عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه وعن مسدد عن عيسى بن يونس عن أبيه عن الشعبي به وأخرجه النسائى منه عن سليمان بن داود والحارث بن مسكين كلاهما عن ابن وهب عن مالك ويونس وعمرو بن الحارث ثلاثتهم عن الزهرى به الا ان مالكا لم يذكر عروة بن المغيرة وعن محمد بن ابراهيم عن غندر عن بشر بن الفضل عن ابن عون عن الشعبي به وهو أتم وعن قتبية به مختصرا وأخرجه ابن ماجه عن محمد بن رباح به *

(بيان المعنى والاعراب) قوله « انه كان » أى ان المغيرة كان مع رسول الله عليه الصلاة والسلام وأدى عروة كلام أبيه بعبارة نفسه والا فقتضى الحال ان يقول قال انى كنت مع رسول الله عليه الصلاة والسلام وكذا قوله « وان المغيرة » جعل والضمير فى « وانه » وفى « انه » لرسول الله عليه الصلاة والسلام قوله « جعل » أى طفق من افعال المقاربة قوله « وهو يتوضأ » جملة اسمية وقعت حالا قوله « فغسل » الفاء فيه هي الفاء التى تدخل بين المجرى والمفصل لان المفصل كان يعقب المجرى كما ذكره الزمخشري فى قوله تعالى (فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) تفصيل قوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم) فان قلت لم قال فغسل ماضيا ولم يقل بلفظ المضارع لئلا يناسب لفظ يتوضأ قلت الماضى هو الاصل وعدل فى يتوضأ الى المضارع حكاية عن الحال الماضية قوله « ومسح برأسه ومسح على الخفين » انما ذكر فى الاول حرف اللصاق لانه الاصل وفى الثانى كلمة على نظرا الى الاستعلاء كما يقال مسح الى الكعب نظرا الى الانتهاء وبحسب المقاصد تختلف صلات الافعال فان قلت لم كرر لفظ مسح ولم يكرر لفظ غسل قلت لانه يريد بذكر المسح على الخفين بيان تأسيس قاعدة شرعية فصرح استقلا بالمسح عليهما بخلاف قضية الغسل فانها مقررة بنص القرآن *

(بيان استنباط الاحكام) منها جواز الاستعانة بغيره فى الوضوء لكن من يدعى ان الكراهة مختصة بغير المشقة والاحتياج لا يتم له الاستدلال بهذا الحديث لانه كان فى السفر . الثانى فيه حكم مسح الرأس . الثالث فيه جواز المسح على الخفين وبقية الكلام بعضها مضى وبعضها يأتى فى باب المسح على الخفين . الرابع فيه من الادب خدمة الصغير للكبير ولو كان لا يأمر بذلك *

* باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره *

أى هذا باب فى بيان حكم قراءة القرآن بعد الحدث قال بعضهم أى الحدث الأصغر قلت الحدث اعم من الأصغر والكبر وقراءة القرآن بعد الأصغر تجوز دون الاكبر وكأن هذا القائل انما خصص الحدث بالأصغر نظرا الى ان البخارى تعرض هنا الى حكم قراءة القرآن بعد الحدث الأصغر دون الاكبر ولكن جرت عادته ان يبوب الباب بترجمة ثم يذكر

فيه جزء مما تشتمل عليه تلك الترجمة وههنا كذلك قوله « وغيره » قال بعضهم اى من مظان الحدث وقال الكرماني اى غير القرآن من السلام وسائر الاذكار قلت اما قول هذا القائل من مظان الحدث فليس بشيء لان عود الضمير لا يصح الا الى شيء مذكور لفظا او تقدير ابدالة القرينة اللفظية او الحالية ولم يبين ايضا ما مظان الحدث ومظنة الحدث ايضا على نوعين احدهما مثل الحدث والاخر ليس مثله فان كان مراده النوع الاول فهو داخل في قوله بعد الحدث وان كان الثاني فهو خارج عن الباب فاذا لا وجه لما قاله على ما لا يخفى واما قول الكرماني اى غير القرآن فهو الوجه ولكن قوله من السلام وسائر الاذكار لا وجه له في التمثيل لان المحدث اذا جازله قراءة القرآن فالسلام وسائر الاذكار بالطريق الاولى ان يجوزولو قال غير القرآن مثل كتابة القرآن لكان اوجه واشمل للقولى والفعل على ان تعليق البخارى قول منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي مشتمل على القسمين احدهما قراءة القرآن بعد الحدث والثاني كتابة الرسائل في حالة الحدث ثم المناسبة بين البابين ظاهرة من وجه ان في الباب الاول حكم التوضئة وفي هذا الوضوء وهذا القدر كاف فافهم *

﴿ وَقَالَ مَنْصُورٌ عَنْ اِبْرَاهِيمَ لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ وَبِكُتُبِ الرِّسَالَةِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ﴾

منصور هو ابن المعتمر السلمي الكوفي تقدم في باب من جعل لاهل العلم اياما و ابراهيم هو ابن يزيد النخعي الكوفي القنبري مر في باب ظلم دون ظلم وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور عن ابي عوانة عن منصور مثله وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال لم يبين للقراءة وقال بعضهم هذا يخالف رواية ابي عوانة قلت لا مخالفة بينهما لان قولهم لم يبين للقراءة اخبار بما هو الواقع في نفسه فلا يدل على الكراهة ولا على عدمها او نقول عن ابراهيم روايتان في رواية يكره وفي رواية لا يكره وقد روى سعيد بن منصور ايضا عن محمد بن ابان عن حماد بن ابي سليمان قال سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك فان قلت لم ذكر البخارى الاثر الذي فيه ذكر الحمام والتبويب اعم من هذا قلت لان الغالب ان اهل الحمام اصحاب الاحداث واختلوا في قراءة القرآن في الحمام فعن ابي حنيفة انه يكره وعن محمد بن الحسن انه لا يكره وبه قال مالك وقال بعضهم لانه ليس فيه دليل خاص قلت انما كره ابو حنيفة قراءة القرآن في الحمام لان حكمه حكم بيت الخلا لانه موضع النجاسة والماء المستعمل في الحمام نجس عنده وعند محمد طاهر فلذلك لم يكرها قوله « وبكاتب الرسالة » اى وبكتابة الرسالة لان الكتب مصدر دخلت عليه الباء حرف الجر وهو معطوف على قوله « لا بأس بالقراءة » والتقدير ولا بأس بكاتب الرسالة على غير وضوء وهذه في رواية كريمة وفي رواية غيرها ويكتب الرسالة على صيغة المجهول من المضارع والوجه الاول اوجه وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري ايضا عن منصور قال سألت ابراهيم اكتب الرسالة على غير وضوء قال نعم وقال بعضهم وتبين هذا ان قوله « على غير وضوء » يتعلق بالكتابة لا بالقراءة في الحمام قلت لا نسلم ذلك فان قوله « وبكاتب الرسالة » على الوجهين يتعلق على قوله « بالقراءة » وقوله « وعلى غير وضوء » يتعلق بالمعطوف والمعطوف عليه لانهما كشيء واحد وقال اصحابنا يكره للجنب او الحائض ان يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وان كانا لا يقرآن شيئا لانهما منهيان عن مس القرآن وفي الكتابة مس لانه يكتب بالقلم وهو في يده وهو صورة المس وفي المحيط لا بأس لهما بكتابة المصحف اذا كانت الصحيفة على الارض عند ابي يوسف لانه لا لمس القرآن يده وانما يكتب حرفا فحرفا وليس الحرف الواحد بقرآن وقال محمد احب الى ان لا يكتب لانه في الحكم مس للحروف وهي بكليتها قرآن ومشايخ بخارى أخذوا بقول محمد كذا في النخبة *

﴿ وَقَالَ حَمَّادٌ عَنْ اِبْرَاهِيمَ اِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ اِذَا زَارُوا فَسَلَّمَ وَالْأَفْلاَ تَسَلَّمَ ﴾

حماد هو ابن ابي سليمان فقيه الكوفة وشيخ ابي حنيفة رضى الله عنه و ابراهيم هو النخعي وهذا التعليق وصله الثوري في جامعه عنه قوله « عليهم » اى على اهل الحمام المرأة المتطهرين وقال بعضهم اى على من في الحمام والمراد الجنس قلت

الفتح عند أكثر مشايخنا ووقع عند جماعة منهم الداودي وحاتم الطرابلسي والاصيلي بضم العين والاول اظهر قال النووي هو الصحيح والوساد المتكأ قال ابن سيده وقد توسد وتوسده اياه وفي المجلد جمع الوسادة وسائد والوساد ما يتوسد عند النوم والجمع وسد وفي الصحاح الوساد والوسادة المخذة والجمع وسائد وسد وسد وزعم ابن التين ان الوساد الفراء الذي ينام عليه فكان اضطجاع ابن عباس في عرضها عند رؤسهما وارجلهما كذا قال ابو الوليد قال النووي وهذا باطل قوله «الى شن» بفتح الشين المعجمة وتشديد النون وهو وعاء الماء اذا كان من آدم فاخلق وجمعه شنان بكسر الشين المعجمة وتشديد النون قوله «باذني» بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة قوله «يقتلها» اي يدل كلها ويعر كها قوله «ثم خرج» اي من الحجرة الى المسجد فصل في الصحيح اي بالجماعة *

*(بيان المعاني والأعراب) قوله «فاضطجعت» اي وضعت الجنب على الارض وكان مقتضى الظاهر ان يقول اضطجع بصورة الماضي الغائب كما قال انه بات او قال بت كما قال فاضطجعت بصورة المتكلم فيهما ولكنه قصد بذلك التفنن في الكلام وهو نوع من أنواع الالتفات فان قلت من هو القاصد لذلك قلت كريب لانه هو الذي نقل كلام ابن عباس والظاهر ان اختلاف العبارتين من ابن عباس ومن كريب لان كريبا اخبر اولا عن ابن عباس انه بات ليلة عند ميمونة ثم اضمر لفظ قال قبل قوله «فاضطجعت» فيكون الكلام على اسلوب واحد قوله «حتى» للغاية قوله «او قبله» ظرف لقوله «استيقظ» ان قلنا ان اذا ظرفية اي حتى استيقظ وقت انتصاف الليل او قبل انتصافه وكلمة والتشكيك او يكون متعلقا بفعل مقدران قلنا ان اذا شرطية واستيقظ جزاؤها والتقدير حتى اذا استتصف الليل او كان قبل الانتصاف استيقظ قوله «فجلس يمسح النوم عن وجهه يديه» وفي بعض النسخ «فجعل يمسح النوم» ففي الوجه الاول يكون يمسح التي هي جملة من الفعل والفعل في محل النصب على الحال من الضمير الذي في فجاس وفي الوجه الثاني تكون الجملة خبر فجعل لانه من افعال المقاربة ومسح النوم من العينين من باب اطلاق اسم الحال على المحل لان المسح لا يقع الاعلى العينين والنوم لا يمسح وقال بعضهم او اثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على المسبب قلت اثر النوم من النوم لانه بقيته فكيف يكون من هذا الباب قوله «ثم قرأ العشر الآيات» باضافة العشر الى الآيات ويجوز دخول لام التعريف على العدد عند الاضافة نحو الثلاثة الاثواب وهو من باب اضافة الصفة الى الموصوف قوله «العنواثم» بالنصب لانه صفة العشر وهو جمع خاتمة اي اواخر سورة آل عمران وهو قوله تعالى (ان في خلق السموات والارض) الى آخر السورة فان قلت ذكر في هذا الحديث الذي تقدم في باب التخفيف هكذا فتوضاً من شن معلق وضوء احفيا بتذكير وصف الشن وتوصيف وضوء بالحفة وهما انث الوصف حيث قال معلقة وقال فاحسن وضوءه والمراد به الاتمام والاثان بجميع المندوبات فماوجه الجمع بينهما قلت الشن يذكر ويؤنث والتذكير باعتبار لفظه او باعتبار الادام والجلد والتأنيث باعتبار القرينة واتمام وضوء لا ينافي التخفيف لانه يجوز ان يكون أنى بجميع المندوبات مع التخفيف او هذا كان في وقت وذلك في وقت آخر قوله «فصنعت مثل ما صنع» اي قال ابن عباس فصنعت مثل ما صنع النبي ﷺ أي توضأت نحو اتماماً توضأ كما صرح به في باب التخفيف ويحتمل ان يريد به اعم من ذلك فيشمل النوم حتى انتصاف الليل ومسح العينين عن النوم وقراءة العشر الآيات والقيام الى الشن والوضوء واحسانه قوله «يقتلها» جملة وقعت حالا واما قتله اذنه اما للتنبيه عن الغفلة واما لاطهار المحبة كذا قاله الكرماني قلت لم يكن قتله اذنه الا لاجل أنه لما وقف وقف بجنبه اليسار فاخذ اذنه وعركها واداره الى يمينه قوله «فصلى ركعتين» لفظ ركعتين ست مرات فيكون المجموع اثني عشر ركعة قوله «ثم اوتر» قال الكرماني أي جاءه ركعة أخرى فردة قلت لم لا يجوز ان يكون معنى قوله او ترصلى ثلاث ركعات لانها وتر اي ضابل الوجه هذا لا يورد النبي عن البتراء وهو التنفل بركعة واحدة ثم اعلم أن قوله «فصلى ركعتين» الى قوله «ثم اوتر» تفيد وتفسر للمطلق الذي ذكر في باب التخفيف حيث قال هناك فصل ما شاء الله *

(بيان استنباط الاحكام) * الاول قال ابن بطال فيه رد على من كرم قراءة القرآن على غير طهارة لمن لم يكن جنباً وهي الحجة الشافية في ذلك لانه عليه الصلاة والسلام قرأ العشر الآيات بعد قيامه من النوم قبل الوضوء وقال الكرماني

اقول ليس ذلك حجة كافية لان قلب رسول الله عليه الصلاة والسلام لا ينام ولا ينتقض وضوؤه به وكذا رد عليه ابن المنير ثم قال واما كونه تَوْضُوعًا عَقِيبَ ذَلِكَ فَلَعَلَّهُ جَدُّ الْوُضُوءِ وَاحِدٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَتَوْضُوعًا وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُهُمْ كَلَامَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامِ ابْنِ بَطَالٍ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ قِيَامِهِ مِنَ النَّوْمِ ثُمَّ قَالَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنَ كَوْنُهُ أَحَدٌ فِي النَّوْمِ لَكِنْ لِمَا عَقِبَ ذَلِكَ بِالْوُضُوءِ كَانَ ظَاهِرًا فِي كَوْنِهِ أَحَدٌ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ نَوْمِهِ لَا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْهُ حَدَثٌ وَهُوَ نَائِمٌ نَعَمْ أَنْ وَقَعَ شَعْرُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَمَا ادَّعَوْهُ مِنَ التَّجْدِيدِ وَغَيْرِهِ الْأَصْلُ عَدَمُهُ قُلْتُ قَوْلُهُ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ نَوْمِهِ إِلَى آخِرِهِ غَيْرُ مُسْلَمٍ وَكَيْفَ يَمْنَعُ عَدَمُ الْمُلَازِمَةِ بَلْ يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ نَوْمِهِ لَا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْهُ حَدَثٌ فِي حَالَةِ النَّوْمِ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصَائِصِهِ فَيُلْزَمُ مِنْ قَوْلِ هَذَا الْقَائِلِ أَنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ نَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَوْمِ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ وَمَا ادَّعَوْهُ مِنَ التَّجْدِيدِ وَغَيْرِهِ الْأَصْلُ عَدَمُهُ قُلْتُ هَذَا عِنْدَ عَدَمِ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ وَهَهُنَا قَامَ الدَّلِيلُ بِأَنَّ وَضُوءَهُ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ الْحَدَثِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «تَامَ عَيْنَايَ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» وَحِينَئِذٍ يَكُونُ تَجْدِيدُ وَضُوءِهِ لِأَجْلِ طَلَبِ زِيَادَةِ النُّورِ حَيْثُ قَالَ الْوُضُوءُ نُورٌ عَلَى نُورٍ * الثَّانِي فِيهِ جَوَازُ الْأَضْطِجَاعِ عِنْدَ الْحَرَمِ وَأَنْ كَانَ زَوْجُهَا عِنْدَهَا * الثَّلَاثُ فِيهِ اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِرَاءَةِ آيَاتِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ الْإِنْتِبَاهِ مِنَ النَّوْمِ * الرَّابِعُ فِيهِ جَوَازُ عَرَاكِ الْأُذُنِ الصَّغِيرِ لِأَجْلِ التَّأْدِيبِ وَالْأَجْلِ الْمَحَبَّةِ * الْخَامِسُ فِيهِ اسْتِحْبَابُ مَحْيِ الْمُؤَذِّنِ إِلَى الْإِمَامِ وَأَعْلَامِهِ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ * السَّادِسُ فِيهِ تَخْفِيفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مَعَ مَرَاعَاةِ أَذَانِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي مَضَى ذِكْرُ بَعْضِهَا وَسَيَأْتِي بَعْضُهَا أَيْضًا فِي كِتَابِ الْوُتْرِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى *

﴿بَابُ مَنْ أَمَرَ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقَلِ﴾

أَيُّ هَذَا بَابٍ فِي بَيَانِ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ الْأَمِنَ الْغَشْيَ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي آخِرِهِ يَاءٌ آخِرُ الْحُرُوفِ يُقَالُ غَشِيَ عَلَيْهِ غَشْيَةً وَغَشْيَانًا فَهُوَ مَغْشَى عَلَيْهِ وَالْغَشْيُ مَرَضٌ يَعْرِضُ مِنْ طَوْلِ التَّعَبِ وَالْوُقُوفِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَغْمَاءِ لِأَنَّهُ أَخْفَمُهُ وَقَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ غَشِيَ عَلَيْهِ ذَهَبَ عَقْلُهُ وَفِي الْقُرْآنِ (كَالَّذِي يَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَاغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) قَوْلُهُ «الْمُثْقَلُ» بِضَمِّ الْمِيمِ مِنْ أَثْقَلَ يَثْقُلُ أَثْقَالًا فَهُوَ مُثْقَلٌ بِكسر الْقَافِ لِلْفَاعِلِ وَبِفَتْحِهَا لِلْمَفْعُولِ وَهُوَ ضِدُّ الْخَفِيفِ فَإِنْ قُلْتُ كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا الْحَصْرُ وَالْوُضُوءُ أَسْبَابُ آخِرِ غَيْرِ الْغَشْيِ قَاتِ إِنَّمَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا الْحَصْرِ فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ رَدُّ لِعَقْدَادِ السَّامِعِ حَقِيقَةً أَوْادِعًا فَكَانَ هُنَا مِنْ يَتَقَدَّرُ وَجُوبُ الْوُضُوءِ مِنَ الْغَشْيِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ مُثْقَلًا أَوْ غَيْرَ مُثْقَلٍ وَاشْتَرَكِيَا فِي الْحَكْمِ فَلَمَّا تَكَلَّمَ حَصَرَ عَلَى أَحَدِ النَّوعَيْنِ مِنَ الْغَشْيِ فَافْرَدَهُ بِالْحَكْمِ مِنْ بِلَالِ الشَّرْكََةِ وَمِثْلِهِ يُسَمَّى قَصْرُ الْأَفْرَادِ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقَلِ لَا مِنَ الْغَشْيِ الْغَيْرِ الْمُثْقَلِ وَلَا مِنَ الْغَشْيِ الْغَيْرِ الْمُثْقَلِ وَلَا مِنَ الْغَشْيِ الْغَيْرِ الْمُثْقَلِ لَا مِنْ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْحَدَثِ وَجَوَابُ آخِرَانِهِ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ فَلَا يَدْعِي تَقْدِيرَ الْمُسْتَقْتِ مِنْهُ مَنَابِلَهُ فَتَقْدِيرُهُ مِنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ مِنَ الْغَشْيِ الْأَمِنَ الْغَشْيَ الْمُثْقَلِ * وَالنَّاسِبَةُ بَيْنَ الْبَايِنِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ فِي الْبَابِ السَّابِقِ عَدَمَ لَزُومِ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ وَهَهُنَا عَدَمُ لَزُومِهِ عِنْدَ الْغَشْيِ الْغَيْرِ الْمُثْقَلِ *

٤٨ - ﴿حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّ رَأَيْهِ فَاطِمَةَ عَنْ جَدِّهَا أُمِّهَا بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَتْ أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَأَذَا النَّاسُ قِيَامًا يُصَلُّونَ وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّيُ فَقُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ وَقَالَتْ سُبْحَانَ اللَّهِ فَقُلْتُ آيَةٌ فَأَشَارَتْ أَيْ نَعَمْ فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّأَنِي الْغَشْيُ وَجَعَلْتُ أَصْبُ قَوْفًا رَأَيْتُ مَاءً فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمِدَ اللَّهَ وَأَتَيْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّكُمْ تَقْتُنُونَ فِي الْقُبُورِ

مَثَلُ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ لَا أَذْرِي أَى ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيَقَالُ مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقِنُ لَا أَذْرِي أَى ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْتَبَيْنَاوَا مِنَّا وَاتَّبَعْنَا فَيَقَالُ نَمْ صَالِحًا فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا وَأَمَّا الْمُدَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ لَا أَذْرِي أَى ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ لَا أَذْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ ❊

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة في قوله «حتى تجلاني الغشى» لأن لو كان مثقلا لكان انتقض الوضوء منها لانه كالأغماء حينئذ والدليل على انه لم يكن مثقلا لانها صبت الماء على رأسها ليزول الغشى وذلك يدل على ان حواسها كانت حاضرة وهو يدل على عدم انتقاض وضوئها (بيان رجاله) وهم ستة. الاول اسماعيل بن ابي اويس وقدم عن قريب. الثاني مالك بن انس. الثالث هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي. والرابع فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام. الخامس جدتها اسماء غلى وزن حمراء بنت ابي بكر الصديق رضى الله عنهم وزوجة الزبير بن العوام وفي بعض النسخ عن جدته بتذكير الضمير وكلاهما صحيحان بـلا تفاوت في المعنى لان اسماء جدة هشام وفاطمة كليهما وتقدم ذكر الثلاثة في باب من اجاب الفتيا باشارة اليد. السادس عائشة ام المؤمنين رضى الله عنها ❊

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع وبصيغة الافراد والنعنة والقول ومنها ان رواه كلهم مدينون ومنها ان فيه رواية الاقران هشام وامرأته فاطمة (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) ❊ اخرجه البخارى في خمسة مواضع في الطهارة عن اسمعيل وفي السكوف عن عبد الله بن يوسف وفي الاعتصام عن القعني ثلاثهم عن مالك وفي العلم عن موسى بن اسمعيل عن وهيب وفي الجهاد وقال محمود حدثنا ابو اسامة ثلاثهم عن هشام بن عروة به وفي السمر عن يحيى ابن سليمان عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن هشام به مختصرا واخرجه مسلم في الصلاة عن ابي كريب عن عبد الله بن عمر عن هشام بن عروة به عن ابي بكر وابي كريب كلاهما عن ابي اسامة نحوه وقدم السكلام في هذا الحديث مستوفى في كتاب العلم في باب من اجاب الفتيا باشارة اليد والرأس وكانت ترجمة الباب فيه ❊

❊ بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ ❊

أى هذا باب في بيان حكم مسح كل الرأس في الوضوء ولفظه كله موجود عندهم الا في رواية المستمل فانه ساقط. والمناسبة بين الباين ان الباب الاول مترجم بترك الوضوء من الغشى الا اذا كان مثقلا وهذا الباب يشتمل على مسح جميع الرأس وهو جزء من الوضوء ❊

❊ اقُولَ اللهُ تَعَالَى وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ❊

احتج البخارى في وجوب مسح جميع الرأس بقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) واحتجاجه بما يتم اذا كانت الباء زائدة كما ذهب اليه مالك رحمه الله تعالى ❊

❊ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا ❊

أى قال ابن المسيب رضى الله تعالى عنه ووصله ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الكريم يعني ابن مالك عن سعيد بن المسيب المرأة والرأس في مسح الرأس سواء قوله «بمنزلة الرجل» أى في وجوب مسح جميع الرأس هكذا فسر الكرماني ومع هذا يحتمل ان يكون مراده انها بمنزلة الرجل في وجوب أصل المسح حينئذ هذا الاثر لا يساعد البخارى في تبويه لمسح كل الرأس ونقل عن احمد انه قال يكفي المرأة مسح مقدم رأسها ❊

﴿وَسُئِلَ مَالِكٌ أَيُجْزَى أَنْ يَمْسَحَ بَعْضُ الرَّأْسِ فَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ﴾

ايجزى يجوز فيه الوجهان احدهما بفتح الياء من جزى اى كفى والهمزة فيه للاستفهام والثانى بضم الياء من الاجزاء وهو الاداء الكافى لسقوط التعديبه وفي بعض النسخ بعض رأسه وفي بعضها بعض الرأس والسائل عن مالك في مسح الرأس هو اسحق بن عيسى ابن الطباع بينه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه ولفظه سألت مالكا عن الرجل يمسح مقدم رأسه في وضوئه ايجزى فقال حدثني عمرو بن يحيى عن ابيه عن عبد الله بن زيد قال «مسح رسول الله ﷺ في وضوئه من ناصيته الى قفاه ثم رديده الى ناصيته فمسح رأسه كله» وقال بعضهم موضع الدلالة من الحديث والآية ان لفظ الآية مجمل لانه يحتمل ان يراد بها مسح الكل على ان الباء زائدة او مسح البعض على انها تعيضية فتبين بفعل النبي ﷺ ان المراد الاول قلت لاجمال في الآية وانما الاجمال في المقدار دون المحل لان الرأس وهو معلوم وفعله ﷺ كان بيانا للاجمال الذى في المقدار وهذا القائل لو علم معنى الاجمال لقال لفظ الآية مجمل قوله «فاحتج» اى مالك احتج بحديث عبد الله بن زيد الذى ساقه هنا على عدم الاجزاء في مسح بعض الرأس والمعنى انه لما سئل عن مسح الرأس روى هذا الحديث واحتج به على انه لا يجوز ان يقتصر ببعض الرأس *

٤٩ - ﴿حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ نَعَمْ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَوْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْرَبَ بَدَأُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ﴾ *

مطابقة الحديث للترجمة في قوله «ثم مسح رأسه» الى آخره * (بيان رجاله) * وهم ستة * الاول عبد الله يوسف التنيسى . الثانى مالك بن انس . الثالث عمرو بن يحيى بن عماره بضم العين المهملة وتخفيف الميم وقد تقدموا . الرابع ابو يحيى بن عماره بن ابي حسن واسمه تميم بن عبد بن عمرو بن قيس وابو حسن له صحبة وكذا لعماره فيما حزم به ابن عبد البر وقال ابو نعيم فيه نظر وقال الذهبي عماره بن ابي حسن الانصارى المازنى له صحبة وقيل ابو عبد رى وعقبى * الخامس الرجل السائل هو عمر بن يحيى وانما قال جد عمرو بن يحيى تجوزا لانه عم ابيه وسماه جدا لكونه في منزله وقيل ان المراد بقوله هو عبد الله بن زيد وهذا وهم لانه ليس جدا لعمرو بن يحيى لاحقيقة ولا مجازا وذكروا في الكمال في ترجمة عمرو بن يحيى انه ابن بنت عبد الله بن زيد قالوا انه غلط وقد ذكر محمد بن سعد ان ام عمرو بن يحيى هى حميدة بنت محمد بن اياس بن بكير وقال غيره هى ام التعمان بنت ابي حية والله اعلم وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل فابهم اكثرهم قال معن بن عيسى فى روايته عن عمرو عن ابيه يحيى انه سمع ابا محمد بن حسن وهو جد عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة فذكر الحديث وقال محمد بن الحسن الشيبانى عن مالك حدثنا عمرو عن ابيه يحيى انه سمع جده ابا حسن يسأل عبد الله بن زيد وكذا ساقه سحنون في المدونة وقال الشافعى فى الام عن مالك عن عمرو عن ابيه فان قلت هل يمكن ان يجمع هذا الاختلاف قلت يمكن ان يقال اجتمع عند عبد الله بن زيد بن ابي حسن الانصارى وابنه عمرو وابنه يحيى بن عماره بن ابي حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ وتولى السؤال منهم له عماره بن ابي حسن فحيث نسب اليه السؤال كان على الحقيقة ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند البخارى في باب الوضوء من التور قال حدثني عمرو بن يحيى عن ابيه قال كان عمى يعنى عمرو بن ابي حسن يكسر الوضوء فقال لعبد الله بن زيد اخبرني فذكره وحيث نسب السؤال الى ابي حسن فعلى المجاز لكونه كان الاكبر وكان حاضرا وحيث نسب السؤال ليحيى بن عماره فعلى المجاز ايضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال وكانوا كلهم متفقين على السؤال

غير ان السائل منهم كان عمرو بن أبي حسن ويوضح ذلك ما رواه ابو نعيم في المستخرج من حديث الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن عمه عمرو بن ابي حسن قالت كنت كثير الوضوء فقلت لعبد الله بن زيد الحديث السادس من الرجال عبد الله بن زيد الانصاري رضى الله تعالى عنه *

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والاختار كذلك والنعنة والقول . ومنها ان رواته كلهم مدنيون الا عبد الله بن يوسف وقد دخلها . ومنها ان فيه رواية الابن عن الاب *

(بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري في الطهارة في خمسة مواضع عن عبد الله بن يوسف هنا وعن موسى ابن اسماعيل وسليمان بن حرب كلاهما عن وهيب وعن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال وعن مسدد عن خالد بن عبد الله وعن احمد ابن يونس عن عبد العزيز بن ابي سلمة الماجشون خستهم عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه به وأخرجه مسلم في الطهارة ايضا عن محمد بن الصباح وعن القاسم بن زكريا وعن اسحق بن موسى وعن عبد الرحمن بن بشر وأخرجه الاربعة ايضا في الطهارة فابوداود عن مسدد وعن القعنبى وعن الحسن بن علي والترمذي عن اسحاق بن موسى الانصاري به مختصرا (١)

والنسائي عن عقبة بن عبد الله بن اليعمرى وعن محمد بن مسلمة والحارث بن مسكين وعن محمد بن منصور وابن ماجه عن الربيع بن سليمان وحرمة بن عيسى كلاهما عن الشافعي عن مالك وعن ابي بكر بن ابي شيبة مختصرا وعن علي بن محمد مختصرا *

(بيان اللغات والمعاني) * قوله « فافرغ على يده » اي فصب الماء على يده وفي بعض الروايات « يديه » قوله وفي رواية موسى عن وهيب فأكفأ بهمزتين وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب فكفأ بفتح الكاف وهما لغتان بمعنى يقال كفأ الاثاء واكفأه اذا اماله وقال الكسائي كفأت الاثاء كيبته واكفأته املته والمراد في الموضعين افرغ الماء من الاثاء على اليد قوله « فغسل يده مرتين » بافراد اليد في رواية مالك وثنية اليد في رواية وهيب وسليمان بن بلال عند البخاري وكذا الدراوردي عند ابي نعيم وفي رواية مالك « فغسل يده مرتين » بافراد اليد يحمل على الجنس ثم انه عند مالك مرتين وعند هؤلاء ثلاثا وكذا لخالد بن عبد الله عند مسلم فان قلت لم لا يحمل هذا على الوقعتين قلت المخرج واحد والاصل عدم التعدد قوله « ثم تمضمض واستنثر » وفي رواية الكشميني « مضمض واستنشق » ومعنى استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الانف والنثرة الخيشوم وما والاؤه وتنشق واستنشق الماء في انفه صبه فيه ويقال نثر وانثر واستنثر اذا حرك النثرة وهي طرف الانف وقال بعضهم الاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس قلت لا نسلم ذلك فقال ابن الاعرابي وابن قتيبة الاستنشاق والاستنثار واحد قوله « ثم غسل وجهه ثلاثا » اي ثلاث مرات ولم تختلف الروايات في ذلك قوله « ثم غسل يديه مرتين مرتين » كذا بتكرار مرتين ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين مرتين وفي رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد « لانه رأى النبي عليه الصلاة والسلام يتوضأ وفيه يده (٢) اليمنى ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا » فيحمل على انه وضوء آخر ليكون مخرج الحديثين غير متحد قوله « الى المرفقين » كذا رواية الاكثرين وفي رواية المستملى والحوى الى المرفق بالافراد على ارادة الجنس قوله « ثم مسح رأسه » زاد ابن الطباع لفظه كله وكذا في رواية ابن خزيمة وفي رواية خالد بن عبد الله « مسح برأسه » بزيادة الباء قوله « ثم غسل رجليه » وفي رواية وهيب الآية الى الكعنين *

*(بيان الاعراب) * قوله « أستطيع » الهمزة فيه للاستفهام قوله « ان ترينى » فكلما ان مصدرية والجملة في محل النصب على انها مفعول تستطيع والتقدير هل تستطيع الارادة اياى كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ قوله « يتوضأ » جملة في محل النصب على انها خبر كان ويجوز ان تكون تامة ويكون قوله « يتوضأ » حالا قوله « نعم » مقول القول وهو يكون جملة والتقدير نعم أستطيع ان اريك قوله « فدما بماء » الفاء للتعقيب وكذا الفاء في فافرغ وفي فغسل يديه واما كلمة ثم في ستة مواضع في الحديث بمعنى الواو وليست على معناها الاصلى وهو الامهال كذا قال ابن بطال قلت ثم في

هذه المواضع للترتيب لان ثم تستعمل لثلاثة معان التشريك فى الحكم والترتيب والمهالة مع ان فى كل واحد خلافا والمراد من الترتيب هو الترتيب فى الاخبار لا الترتيب فى الحكم مثل ما يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اى ثم اخبرك ان الذى صنعت امس اعجب قوله «بدأ بمقدم رأسه» الى قوله «منه» بيان لقوله «فأقبل بهما وأدبر» ولذلك لم تدخل الواو عليه قوله «بدأ منه» الى آخره من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه غسل اليد قبل شروعه فى الوضوء وذكرها مرتين وذكرها فى حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مرتين او ثلاثا ثم ان هذا الفصل ليس من سنن الوضوء ولا من الفروض وذهب داود وابى جرير الطبرى الى ايجاب ذلك وان الماء ينحس ان لم تكن اليد مفسولة وقال ابن القاسم غسلها عبادة وقال مالك السنة ان يغسل يديه قبل الشروع فى الوضوء مرتين كما هو فى رواية هذا الحديث قلت فيه اقوال خمسة . الاول انه سنة وهو المشهور عندنا كذا فى المحيط والمبسوط ويدل عليه انه عليه الصلاة والسلام لم يتوضأ قط الا غسل يديه وفى المنافع تقديم غسلهما الى الرسغين سنة تتوب عن الفرض كالفاحة تتوب عن الواجب وفرض القراءة . الثانى انه مستحب للشاك فى طهارة يده كذا روى عن مالك . الثالث انه واجب على المتنبه من نوم الليل دون نوم النهار قاله احمد . الرابع ان من شك هل اصابته نجاسة ام لا يجب غسلهما فى مشهور مذهب مالك . الخامس انه واجب على المتنبه من النوم مطلقا به قال داود واصحابه وفى الخواشي تقديم غسل اليدين للمستيقظ يترك بالحديث والافسيه شامل له ولغيره . الثانى فيه المضمضة والاستنشاق وهما سنتان فى الوضوء فرضان فى الفسل وبه قال الثورى وقال الشافعى سنتان فيهما وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى والزهرى وقتادة والحكم ربيعة ويحيى بن سعيد الانصارى ومالك والاوزاعى والليث وهو رواية عن عطاء واحمد وعنه انهما واجبتان فيهما وهو مذهب ابن ابي لبي وحمام واسحق . والمذهب الرابع ان الاستنشاق واجب فى الوضوء والفسل دون المضمضة وبه قال ابو ثور وابو عبيد وهو رواية عن احمد * الثالث فيه انه عليه الصلاة والسلام مضمض واستنشق ثلاثا ثلاثا غرفات وبه قال الشافعى وفى الروضة فى كفيته وجهان اصحهما يتمضمض من غرفة ثلاثا ويستنشق من اخرى ثلاثا * والثانى يست غرفات واستدل اصحابنا بحديث الترمذى رواه عن على رضى الله تعالى عنه وفيه «مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا» وقال حديث حسن صحيح فان قلت لم يحك فيه ان كل واحدة من المضامض والاستنشاقات بماء واحد بل حكى انه يتمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا قلت مضمونه ظاهرا ما ذكرناه وهو ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا وكذا روى البويطى عن الشافعى انه يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة وثلاث غرفات للاستنشاق * الرابع فيه غسل الوجه ثلاث مرات وليس فيه خلاف * الخامس فيه غسل يديه مرتين وجاء فى رواية مسلم ثلاثا فان قلت هل هذا يغسل يديه ههنا من أول الاصابع او يغسل ذراعيه قلت ذكر فى الاصل غسل ذراعيه لا غير لثمة قدم غسل اليدين الى الرسغ مرة وفى الذخيرة الاصح عندى ان يعيد غسل اليدين ظاهرها وباطنها لان الاول كان سنة افتتاح الوضوء فلا يتوب عن فرض الوضوء * السادس فيه ان المرفقين هما يدخلان فى غسل اليدين عند الجمهور خلافا للزفر ومالك فى رواية وقد روى الدارقطنى من حديث جابر «كان رسول الله ﷺ اذا توضأ ادار الماء على مرفقيه» وروى البزار والطبرانى من حديث والى بن حجر «وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق» وروى الطحاوى والطبرانى من حديث ثعلبة بن عباد العبدى عن أبيه مرفوعا «ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه» * السابع فيه مسح رأسه احتج به مالك وابن علية واحمد فى رواية على ان مسح جميع الرأس فرض ولكن اصحاب مالك اختلفوا فقال اشهب يجوز مسح الرأس وقال غيره الثلث فصاعدا وعندنا وعند الشافعى الفرض مسح بعض الرأس فقال اصحابنا ذلك البعض هو ربع الرأس واستدلوا بحديث المغيرة بن شعبه لان الكتاب مجمل فى حق المقدار فقط لان الباء فى (وامسحوا برؤوسكم) للاستصباح باعتبار اصل الوضع فاذا قرنت بال المسح يتعدى الفعل بها إلى محل المسح فيتناول جميعه كما تقول مسحت الحائط بيدي ومسحت رأس اليتيم بيدي فيتناول كله

واذا قرنت بمحل المسح يتعدى الفعل بها الى الالة فلا يقتضى الاستيعاب وانما يقتضى الصاق الالة بالحل وذلك يستوعب الكل عادة بل اكثر الالات ينزل منزلة الكل فيتأدى المسح بالصاق ثلاثة اصابع بمحل المسح ومعنى التبعيض انما يثبت بهذا الطريق لا بمعنى ان الباء للتبعيض كما قاله البعض وقد انكر بعض اهل العربية كون الباء للتبعيض وقال ابن برهان من زعم ان الباء تنفيد التبعيض فقد جاء اهل اللغة بما لا يعرفون وقد جعل الجر جاني معنى الالتصاق في الباء اصلوا وان كانت نجي لمعان كثيرة وقال ابن هشام اثبت يحيى الباء للتبعيض الاصمعي والفارسي والقبلي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (عينيا شرب بها عباد الله) قيل ومنه «وامسحوا برؤسكم» فالظاهر (١) ان الباء فيها الالتصاق وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفاً وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا برؤسكم بالماء فان قلت اليس ان في التيمم حكم المسح ثبت بقوله (فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه) ثم الاستيعاب فيه شرط قلت عرف الاستيعاب فيه اما بآشارة الكتاب وهو ان الله تعالى اقام التيمم في هذين العضوين مقام الفصل عند تعذره والاستيعاب فرض بالنص وكذا فيما قام مقامه او عرف ذلك بالسنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعثمان رضي الله تعالى عنه «يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين» واما على رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه لا يشترط الاستيعاب فلا يرد شيء فان قلت المسح فرض والمفروض مقدار الناصية ومن حكم الفرض ان يكفر جاحده وجاحد المقدار لا يكفر فكيف يكون فرضا قلت بل جاحد اصل المسح كافر لانه قطعي وجاحد المقدار لا يكفر لانه في حق المقدار ظني فان قلت ايها الخفي انك استدلت بحديث المغيرة على ان المقدار في المسح هو قدر الناصية وتركت بقية الحديث وهو المسح على العمامة قلت لو علمنا بكل الحديث يلزم به الزيادة على النص لان هذا خبر الواحد والزيادة به على الكتاب نسخ فلا يجوز واما المسح على الرأس فقد ثبت بالكتاب فلا يلزم ذلك واما مسح عليه الصلاة والسلام على العمامة فالوله البعض بان المراد به ما تحتها من قيل اطلاق اسم الحال على المحل واوله البعض بان الراوي كان بعيدا عن النبي عليه الصلاة والسلام فمسح على رأسه ولم يضع العمامة من رأسه فظن الراوي انه مسح على العمامة وقال القاضي عياض واحسن ما حمل عليه اصحابنا حديث المسح على العمامة انه عليه الصلاة والسلام لعلمه كان به مرض منعه كشف رأسه فصارت العمامة كالخيرة التي يمسح عليها للضرورة وقال بعضهم فان قيل فلمه اقتصر على مسح الناصية لعذر لانه كان في سفر وهو مظنة العذر ولهذا مسح على العمامة بعد مسح الناصية كما هو ظاهر سياق مسلم من حديث المغيرة قلنا قد روى عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء «ان رسول الله ﷺ توضع فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه» وهو مرسل لكنه اعتضد من وجه آخر موصول اخرجه ابو داود من حديث انس وفي اسناده ابو مفضل لا يعرف حاله فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة قلت قول هذا القائل من أعجب العجائب لانه يدعى ان المرسل غير حجة عند امامه ثم يدعى انه اعتضد بحديث موصول ضعيف باعترافه هو ثم يقول وحصلت القوة من الصورة المجموعة فكيف تحصل القوة من شيء ليس بحجة وشيء ضعيف فاذا كان المرسل غير حجة يكون في حكم العدم ولا يبقى الا الحديث الضعيف وحده فكيف تكون الصورة المجموعة من الثامن فيه البداءة في مسح الرأس بمقدمه وروى في هذا الباب احاديث كثيرة فعند التسائي من حديث عبد الله بن زيد «ثم مسح رأسه بيديه فاقبل بهما وادبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدا منه» وعند ابن ابي شيبة من حديث الربيع بدأ بمؤخره ثم مديديه على ناصيته وعند الطبراني «بدأ بمؤخر رأسه ثم جره الى قفاه ثم جره الى مؤخره» وعند ابي داود «بدأ بمؤخره ثم بمقدمه وباذنه كليهما» وفي لفظ «مسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحيته لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته» وفي لفظ «مسح رأسه كله وما أقبل وما أدبر وصدغيه» وعند البزار من حديث ابي بكره يرفعه «توضأ ثلاثا ثلاثا» وفيه «مسح برأسه يقبل بيده من مقدمه الى مؤخره ومن مؤخره الى مقدمه» وعند ابن نافع من حديث ابي هريرة «وضع يديه

على النصف من رأسه ثم جرها الى مقدم رأسه ثم اعادها الى المكان الذي بدا منه وجرها الى صدغيه» وعند ابي داود من حديث انس «ادخل يده من تحت العمامة فمسح برأسه» وفي كتاب ابن السكن فمسح باطن لحيته وقفاه وفي معجم البغوي وكتاب ابن ابي خيثمة مسح رأسه الى سالفته وفي كتاب النسائي عن عائشة ووصفت وضوءه عليه السلام ووضعت يدها في مقدم رأسه ثم مسحت الى مؤخره ثم مدت يديها باذنيها ثم مدت على الحدين فهذه اوجه كثيرة في اختيار المتوضي اياها شاء واختار بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد وقال بعضهم في قوله بدأ بمقدم رأسه حجة على من قال السنة ان يبدأ بمؤخر الرأس الى ان ينتهي الى مقدمه قلت لا يقال ان مثل هذا حجة عليه لانه ورد فيه الاوجه التي ذكرناها الا والذي قال السنة ان يبدأ بمؤخر الرأس اختار الوجه الذي فيه البداء بمؤخر الرأس وله ايضا ان يقول هذا الوجه حجة عليك ايها المختار في البداء بالمقدم * التاسع فيه غسل الرجلين الى الكعبين والكلام فيه كالکلام في المرفقين * العاشر فيه جريان التلطف بين الشيخ وتلميذه في قوله «انستطيع ان تريني» الى آخره * الحادي عشر فيه جواز الاستعانة في احضار الماء من غير كراهة * الثاني عشر فيه التعليم بالفعل * الثالث عشر فيه ان الاغتراف من الماء القليل لا يبصر الماء مستعملا لان في رواية وهيب وغيره ثم ادخل يده * الرابع عشر فيه استيعاب مسح الرأس ولكن سنة لا فرضا كما قررناه * الخامس عشر فيه الاقتصار في مسح الرأس على مرة واحدة *

* باب غسل الرجلين الى الكعبين *

اي هذا باب في بيان غسل الرجلين الى الكعبين في الوضوء والمناسبة بين البابين ظاهرة *

٥٠ * **حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا وهيب عن عمرو بن أبي** **حسن** **سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فذكرنا بتور** **امن ماء فتوضأ لهم وضوء** **النبي صلى الله عليه وسلم فاكفأ على يده من التور فغسل يديه ثلاثا ثم ادخل يده في التور** **فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرغرات ثم ادخل يده فغسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين الى** **المرفقين ثم ادخل يده فمسح رأسه فاقبل بهما واذبر مرة واحدة ثم غسل رجله الى الكعبين *** **مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والمناسبة بين البابين ظاهرة والابحاث المتعلقة به قد ذكرناها في الحديث السابق** **ونذكره هنا التي لم نذكر هناك فنقول موسى هو ابن اسماعيل التبوذكي مرفي كتاب الوحي وهيب هو ابن خالد الباهلي مرفي باب من اجاب الفتيا وعمر هو ابن يحيى بن عمار شيخ مالك المتقدم ذكره في الحديث السابق وعمر وابن ابي حسن بفتح الحاء وقال الكرمانى عمرو هذا جد عمرو بن يحيى فان قلت تقدم ان السائل هو جده وهذا يدل على انه اخو جده فواجه الجمع بينهما قلت لا منافاة في كونه جدا له من جهة الام عما لا ييه وقال بعضهم اغرب الكرمانى فقال عمرو بن ابي حسن جد عمرو بن يحيى من قبل امه وقد منا ان ام عمرو بن يحيى ليست بنت عمرو بن ابي حسن فلم يستقم ما قاله بالاحتمال قلت لم يغرب الكرمانى في ذلك ولا قاله بالاحتمال فان صاحب الكمال قال ذلك وقد مر الكلام فيه في الباب الذي مضى **قوله «بتور»** بفتح التاء المتأنة من فوق وسكون الواو وفي آخره راء هو الطشت وقال الجوهري انه يضرب منه وقال الدراوردي قدح وقيل يشبه الطشت وقيل مثل القدر يكون من صفر او حجارة وفي رواية عبد العزيز ابن ابي سلمة عند البخاري في باب الفصل في الخضب والصفر يضم الصاد المهملة وسكون الفاء صنف من جيد النحاس قيل انه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ويسمى ايضا الشبه بفتح الشين المدجمة والباء الموحدة **قوله «لهم»** اي لاجلهم وهم السائل واصحابه **قوله «فاكفأ»** فعل ماض من الاكفاء وقد مر في الحديث السابق **قوله «واستنشق واستنثر»** قال الكرمانى هذا دليل من قال ان الاستنشاق هو غير الاستنشاق وهو الصواب قلت قد ذكرنا فيما مضى عن ابن الاعرابي وابن قتيبة ان الاستنشاق والاستنثار واحد فان قلت فعلى هذا يكون عطف الشيء على نفسه قلت لانسم**

ذلك لان اختلاف اللفظين يجوز ذلك ويحتمل ان يكون عطف تفسير قوله «ثلاثة غرفات» قال الكرمانى يحتمل ان يراد بها انها كانت للمضمضة ثلاثا والاستنشاق ثلاثا او كانت الثلاث لها وهذا هو الظاهر قلت الظاهر هو الاول لا الثانى لانه ثبت فيما رواه الترمذى وغيره انه مضمض واستنشق ثلاثا فان قلت لا يعلم ان كل واحدة من الثلاث بغرفة قلت قد قلنا لك فيما مضى ان البويطى روى عن الشافعى انه روى عنه انه يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة وثلاث غرفات للاستنشاق وكل ما روى من خلاف هذا فهو محمول على الجواز قوله «ثم ادخل يده» يدل على انه اغترف باحدى يديه هكذا هو فى باقى الروايات وفى مسلم وغيره ولكن وقع فى رواية ابن عساكر وابى الوقت من طريق سليمان ابن بلال الآتية «ثم ادخل يديه» بالثنية وليس كذلك فى رواية أبى ذر ولا الاصيلى ولا فى شىء من الروايات خارج الصحيح قاله النووى قوله «ثم غسل يديه مرتين» المراد غسل كل يد مرتين كما تقدم من طريق مالك «ثم غسل يديه مرتين مرتين» وليس المراد توزيع المرتين على اليدين ليكون لكل يدمرة واحدة قوله «الى المرفقين» المرفق بكسر الميم وبفتح الفاء هو العظم النائم فى الذراع سمي بذلك لانه يرتفع فى الاتكاء ونحوه قوله «الى الكمين» الكعب هو العظم النائم عند ملتقى الساق والقدم قال بعضهم وحكى عن ابى حنيفة انه العظم الذى فى ظهر القدم عند عقد الشراء قلت هذا مختلق على ابى حنيفة ولم يقل به اصلا بل نقل ذلك عن محمد بن الحسن وهو ايضا غلط لان هذا التفسير فسر محمد فى حق المحرم اذا لم يجد نعلين يلبس خفين يقطعهما اسفل من الكمين بالتفسير الذى ذكره *

﴿باب استعمال فضل وضوء الناس﴾

اى هذا باب فى بيان استعمال فضل وضوء الناس فى التطهر وغيره. والوضوء بفتح الواو والمراد من فضل الوضوء يحتمل ان يكون مابقى فى الظرف بعد الفراغ من الوضوء ويحتمل ان يراد به الماء الذى يتقاطر عن اعضاء المتوضوء وهو الماء الذى يقول له الفقهاء الماء المستعمل واختلف الفقهاء فيه فمن ابى حنيفة ثلاث روايات فروى عنه ابو يوسف انه نجس مخفف وروى الحسن بن زياد انه نجس مغلظ وروى محمد بن الحسن وزفر وعافيه القاضى انه طاهر غير طهور وهو اختيار المحققين من مشايخ ماوراء النهر وفى المحيط وهو الاشهر الاقيس وقال فى المفيد وهو الصحيح وقال الاسدي جابى وعليه الفتوى وقال قاضى خان ورواية التعليل رواية شاذة غير مأخوذ بها وبه يرد على ابن حزم قوله الصحيح عن ابى حنيفة نجاسته. وقال عبد الحميد القاضى ارجو ان لا تثبت رواية النجاسة فيه عن ابى حنيفة وعند مالك طاهر وطهور وهو قول التخمى والحسن البصرى والزهرى والثورى وابى ثور وعندك افعى طاهر غير طهور وهو قوله الجديد وعند زفر ان كان مستعمله طاهرا فهو طاهر وطهور وان محدثا فهو طاهر غير طهور وقوله استعمال فضل وضوء الناس اعم من ان يستعمل للشرب او لازالة الحدث او الحث او للاختلاط بالماء المطلق فعلى قول النجاسة لا يجوز استعماله اصلا وعلى قول الطهورة يجوز استعماله فى كل شىء وعلى قول الطهارة فقط يجوز استعماله للشرب والعجين والطبخ وازالة الحث والفتوى عندنا على انه طاهر غير طهور كما ذهب اليه محمد بن الحسن. والمناسبة بين البابين من حيث ان الباب السابق فى صفة الوضوء وهذا الباب فى بيان الماء الذى يفضل من الوضوء *

﴿وأمر جرير بن عبد الله أهله أن يتوضؤوا بفضل سواك﴾

هذا الاثر غير مطابق للترجمة اصلا فان الترجمة فى استعمال فضل الماء الذى يفضل من المتوضىء والاثر هو الوضوء بفضل السواك ثم فضل السواك ان كان ما ذكره ابن التين وغيره انه هو الماء الذى ينتقع به السواك فلا مناسبة له للترجمة اصلا لانه ليس بفضل الوضوء وان كان المراد انه الماء الذى يغمس فيه المتوضىء سوا كه بعد الاستياك فكذلك لا يناسب الترجمة اصلا لانه ليس بفضل الوضوء وان كان المراد انه الماء الذى يغمس فيه المتوضىء سوا كه بعد الاستياك فكذلك لا يناسب الترجمة وقال بعضهم اراد البخارى ان هذا الصنيع لا يغير الماء فلا يمنع التطهر به قلت من له ادنى ذوق من الكلام لا يقول هذا الوجه فى تطابق الاثر للترجمة وقال ابن المنير ان قيل ترجم على استعمال فضل الوضوء ثم ذكر

حديث السواك والمجة فواجهه قلت مقصوده الرد على من زعم ان الماء المستعمل في الوضوء لا يتطهر به قلت هذا الكلام ابعده من كلام ذلك القائل فأى دليل دل على ان الماء في خبر السواك والمجة فضل الوضوء وليس فضل الوضوء الا الماء الذى بفضل من وضوء المتوضىء فان كان لفظ فضل الوضوء عربيا فهذا مناه وان كان غير عربى فلا تعلق له ههنا. وقال الكرمانى فضل السواك هو الماء الذى ينتقع فيه السواك ليتطرب وسوا كهمل الراك وهو لا يغير الماء قلت بينت لك ان هذا كلام واه وان فضل السواك لا يقال له فضل الوضوء وهذا لا ينسكه الامعان ويمكن ان يقال بالجر الثقيل ان المراد من فضل السواك هو الماء الذى في الظرف والمتوضىء يتوضأ منه وبعد فرغ من تسوكه عقيب فراغه من المضمضة يرمى السواك الملوث بالماء المستعمل فيه. ثم اخرج ر المذكور واصله ابن ابي شيبة في مصنفه والدارقطنى في سننه وغيرها من طريق قيس بن ابي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جرير يستاك ويفمس رأس سواكه في الماء ثم يقول لاهله توضأ بفضلها لا يرى به بأس

٥١ * حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ يَقُولُ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِيهِمْ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عِزَّةٌ *

هذا الحديث يطابق الترجمة اذا كان المراد من قوله يأخذون من فضل وضوئه ما سال من اعضاءه انى عليه الصلاة والسلام وان كان المراد منه الماء الذى فضل عنه في الوعاء فلا مناسبة اصلا (بيان رجاله) وهم اربعة الاول آدم بن ابي اياس تقدم به الثانى شعبه بن الحجاج كذلك به والثالث الحكم بفتح الحاء المهملة وفتح الكاف ابن عتيبة بضم العين وفتح التاء المثناة من فوق وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء الموحدة تقدم في باب السمر بالعلم والرابع ابو جحيفة بضم الحيم وفتح الحاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبالفاء واسمه وهب بن عبد الله الثقفى الكوفى تقدم في باب كتابة العلم رضى الله تعالى عنه *

(بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والسماع ومنها ان رواه ما بين عسقلانى وكوفى وواسطى ومنها ان من ربايعات البخارى ومنها ان الحكم بن عتيبة ليس له سماع من أحد من الصحابة الا بابا جحيفة وقيل روى عن ابي اوفى ايضا (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى ايضا في الصلاة عن سليمان بن حرب وفي صفة النبي عليه الصلاة والسلام عن الحسن بن منصور واخرجه مسلم في الصلاة عن محمد بن المتى ومحمد بن بشار كلاهما عن غندر وعن زهير بن حرب وعن محمد بن حاتم كلاهما عن ابن مهدي خمستهم عن شعبه عنه واخرجه النسائى في الصلاة عن محمد بن المتى ومحمد بن بشار به *

(بيان اللغات والاعراب) قوله «بالحاجرة» قال ابن سيده الهجير والهجرة والهجر والهجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهيرة وقيل عند زوال الشمس الى العصر وقيل في كل ذلك انه شدة الحروق وهجر القوم وهجر واوت هجروا ساروا في الهجرة وفي كتاب الانواء الكبير لابي حنيفة الهجرة بالصيف قبل الظهيرة بقليل او بعدها بقليل يقال اتيت بهالهجرة الاعلى وبالهجرة العليا يريد في آخر الهجرة والهجرة قبل العصر بقليل والهجرة مثله وسميت الهجرة لهرب كل شيء منها ولم اسمع بالهجرة في غير الصيف الا في قول العجاج في ثور وحش طرده الكلاب في صميم البر ولى كعباسم الحجى الزهورة * كان من آخر الهجرة * قوم هجان هم بالمقدورة

وفي الموعب أتيت بهالهجرة وعند الحاجرة وبالهجير وعند الهجير وفي المغيث الهاجرة بمعنى المهجورة لان السير بهجر فيها كما مدافق بمعنى مدفوق قاله الهروى واما قوله عليه الصلاة والسلام «والمهجر كالمهدي بدته» فالمراد التذكير الى كل صلاة وعن الخليل التهجير الى الجمعة التذكير وهي لغة حجازية قوله «فأتى بوضوء» بفتح الواو وهو الماء الذى يتوضأ به قوله

« فيتمسحون به » من باب التفعّل وهو يأتي لمعان ومعناه ههنا العمل ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجربته اى شربه جرعة بعد جرعة والمعنى ههنا كذلك لان كل واحد منهم يمسح به وجهه ويديه مرة بعد اخرى ويجوز ان يكون للتكلف لان كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه كان يتعاني لتحصيله كتشجع وتصبر **قوله** « غزاة » بالتحريك اقصر من الرمح وأطول من العصا وفيه زج كزج الرمح * (واما الاعراب) * **قوله** « يقول » في محل نصب على انه مفعول ثانٍ لسمعت على قول من يقول ان السماع يستدعى مفعولين والاظهر انه حال **قوله** « بالهاجرة » الباء فيه ظرفية بمعنى في الهاجرة **قوله** « يأخذونه » في محل نصب لانه خبر جعل الذي هو من افعال المقاربة **قوله** « غزاة » مرفوع بالابتداء وخبره مقدما **قوله** « بين يديه » والجملة حالية *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه الدلالة الظاهرة على طهارة الماء المستعمل اذا كان المراد انهم كانوا يأخذون ما سأل من اعضائه **عليه السلام** وان كان المراد انهم كانوا يأخذون ما فضل من وضوئه **عليه السلام** في الاناء فيكون المراد منه التبرك بذلك والماء طاهر فازداد طهارة ببركة وضع النبي عليه الصلاة والسلام يده المباركة فيه **عليه السلام** في الدلالة على جواز التبرك بآثار الصالحين * الثالث فيه قصر الرابعة في السفر لان الواقع كان في السفر وصرح في رواية أخرى ان خروجه صلى الله تعالى عليه وسلم هذا كان من قبة حراء من آدم بالابطح بمكة * الرابع فيه نصب الغزاة ونحوها بين يدي المصلى اذا كان في الصحراء *

وقال أبو موسى دعى النبي صلى الله عليه وسلم بقِدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ ثُمَّ قَالَ لَهُمَا اشْرَبَا مِنْهُ وَأَفْرِغَا عَلَيَّ وَجُوهَكُمَا وَنَحُورَكُمَا *

قال الاسماعيلي ليس هذا من الوضوء في شيء وانما هو مثل من استشفى بالغسل له فغسل قلت أراد بهذا الكلام انه لا مطابقة له للترجمة ولكن فيه مطابقة من حيث انه عليه الصلاة والسلام لما غسل يديه ووجهه في القدح صار الماء مستعملا ولكنه طاهر اذ لم يكن طاهرا لما امر بشربه وافرغ على الوجه والنحر وهذا الماء طاهر وطهور ايضا بلا خلاف ولكنه اذا وقع مثل هذا من غير النبي عليه الصلاة والسلام يكون الماء على حاله طاهرا ولكن لا يكون مطهرا على ما عرف *

(بيان ما فيه من الاشياء) الاول ان ابا موسى هو الاشعري واسمه عبد الله بن قيس تقدم في باب أى الاسلام أفضل **عليه السلام** الثاني ان هذا تعليق وهو طرف من حديث مطول اخرجه البخارى في المغازى واوله عن ابي موسى قال « كنت عند النبي **عليه السلام** بالجعرانة ومعه بلال رضى الله عنه فاتاه اعرابي قال الانتجزلى ما وعدتني قال ابشر » الحديث وفيه « دعا بقدح فيه ماء فغسل يديه » الحديث واخرج ايضا قطعة منه في باب الغسل والوضوء في الخضب واخرجه مسلم ايضا في فضائل النبي عليه الصلاة والسلام . الثالث القدح بفتحين هو الذي يؤكل فيه قاله ابن الاثير قلت القدح في استعمال الناس اليوم الذي يشرب فيه **قوله** « ومج فيه » اى صب ما تناولوه من الماء به في الاناء وقال ابن الاثير مج لعابه اذا قذفه وقيل لا يكون مجا حتى تباعده **قوله** « قال لهما » اى لابي موسى وبلال رضى الله تعالى عنهما وكان بلال مع ابي موسى حاضر عند النبي عليه الصلاة والسلام

قوله « وافرغا » من الافراغ **قوله** « ونحوركما » بالنون جمع نحر وهو الصدر . الرابع فيه الدلالة على طهارة الماء المستعمل على الوجه الذي ذكرناه وفيه جواز مج الريق في الماء قاله الكرماني قلت هذا في حق النبي **عليه السلام** لان لعابه اطيب من المسك ومن غيره يستقدر ولهذا كرهه العلماء والنبي عليه الصلاة والسلام مقامه اعظم وكانوا يتدافعون على نخامته ويدلكون بها وجوههم لبركتها وطيبها وخلوفه ما كان يشابه خلوف غيره وذلك لما جات الملائكة فطيب الله نكهته وخلوف فمه وجميع رائحته وقال ابن بطال فيه دليل على ان لعاب البشر ليس بنجس ولا بقية شربه وذلك يدل على ان نهيه عليه الصلاة والسلام عن النفخ في الطعام والشراب ليس على سبيل ان ما تطاير فيه من اللعاب نجس وانما هو خشية ان يتقدره الاكل منه فامر بالتأدب في ذلك وقال ايضا وحديث ابي موسى يحتمل ان يكون النبي **عليه السلام** امر بالشراب من الذي مج فيه والافراغ على الوجوه والنحور من اجل مرض او شيء اصابهما قال الكرماني لم يكن ذلك من اجل ما ذكره بل كان لمجرد التيمن

والتبرك به وهذا هو الظاهر قلت فعلى هذا لا تطابق بينهما وترجة الباب والعجب من ابن بطلال حيث يقول بالاحتمال في
الذي يدل على هذا الحديث على التبرك والتميم ظاهرا ويقول بالجزم في الذي يحتمل غيره *

٥٢ * حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي
عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ وَهُوَ الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِي إِثْرَهُمْ *

هذا الحديث لا يطابق الترجمة أصلا وإنما يدل على ممازحة الطفل بما قديصعب عليه لأن مع الماء قديصعب عليه وإن
كان قديستلذه وقد أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب العلم في باب متى يصح سماع الصغير وقد مر الكلام فيه مستوفى من
جميع الوجوه. وعلى بن عبد الله هو ابن المديني أحد الأعلام وصالح هو ابن كيسان وابن شهاب هو محمد بن مسلم الزهري
والربيع يفتح الراء قوله «من بشرهم» يتعلق «بقوله» «مج» وقوله «وهو غلام» جملة اسمية وقعت حالا وقوله «وهو الذي مج»
إلى لفظ «بشرهم» كلام لابن شهاب ذكره تعريفا أو تشريفا والضمير في بشرهم لمحمود وقومه بدلالة القرينة عليه والذي
أخبره محمود هو قوله عقلت من النبي ﷺ بحجة في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو *

* وَقَالَ عُرْوَةُ عَنْ الْمِسْوَرِ وَغَيْرِهِ يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ وَإِذَا
وَضَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ *

عروة هو ابن الزبير بن العوام تقدم. المسور بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو ابن مخزومة بفتح الميم
وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء الزهري ابن بنت عبد الرحمن بن عوف قبض رسول الله ﷺ وهو
ابن ثمان سنين وصح سماعه من رسول الله ﷺ روى له اثنان وعشرون حديثا ذكر البخاري منها ستة فإصابه حجب
من إجحار المتجنيق وهو يصلي في الحجر فمكث خمسة أيام ثم مات زمن محاصرة الحجاج مكة سنة أربع وستين والالف
واللام فيه كالالف واللام في الحارث يجوز اثباتها ويجوز تزعمها وهو في الحالتين علم قوله «يصدق كل واحد منهما
صاحبه» أي يصدق كل من المسور ومروان صاحبه لأن المراد من قوله وغيره هو مروان على ما يأتي وقد
خطب الكرماني هنا خطبا فاحشا وسأينه عن قريب إن شاء الله تعالى قوله «وغيره» يريد به مروان بن
الحكم لأن البخاري أخرج هذا التعليق في كتاب الشروط في باب الشروط في الجهاد موصولا فقال حدثني
عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر قال أخبرني الزهري قال أخبرني عروة ابن الزبير عن المسور
ابن مخزومة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قال «أخرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية» الحديث
وهو طويل جدا إلى أن قال «ثم إن عروة جعل يرمق أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام بعينه قال فوالله
ما تنتخم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فدلك بها وجهه وجلده وإذا
أمرهم ابتدروا امره وإذا تواضأ كانوا يقتلون على وضوئه وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون إليه النظر تعظيما
له» إلى آخر الحديث والمراد من قوله ثم إن عروة هو عروة بن مسعود أرسله كفار مكة إلى النبي عليه الصلاة والسلام
زمن الحديبية قوله «وإذا تواضأ» الضمير فيه يرجع إلى النبي عليه الصلاة والسلام والحاكي هو عروة بن مسعود لأنه
هو الذي شاهد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ما كانوا يفعلون بين يدي النبي عليه الصلاة والسلام وهو أيضا أخبر
بذلك لأهل مكة كما استقف على الحديث بطوله قوله «كانوا يقتلون» كذا هو في رواية أبي ذر وفي رواية الباقين «كادوا
يقتلون» قال بعضهم هو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال قلت كلاهما سواء والمراد به المبالغة في ازدحامهم على نخامة النبي
ﷺ وعلى وضوئه وأما الكرماني فإنه قال أولا فإن قلت هو رواية عن المجهول ولا اعتبار به قلت الغالب إن عروة
لا يروى إلا عن العدل لحكمه حكم المعلوم وإيضاهومذكور على سبيل التبعية ويحتمل في التابع ما لا يحتمل في غيره أقول

هذا السؤال غير وارد أصلاً لأن هذا التعليق وهو قوله وقال عروة قد أخرجه البخاري موصولاً وبين فيه أن المراد من قوله وغيره هو مروان كما ذكرناه فإذا سقط السؤال فلا يحتاج إلى الجواب وقال الكرماني ثانياً فإن قلت هذا تعليق من البخاري أم لا قلت هو عطف على مقول ابن شهاب أي قال ابن شهاب أخبرني محمود وقال عروة أقول نعم هذا تعليق وصله في كتابه كما ذكرنا وليس هو عطفاً على مقول ابن شهاب وقال ثالثاً قوله منهما أي من محمود والمصور أي محمود يصدق مسورا ومصور يصدق محموداً أقول ليس كذلك بل المعنى أن المصور يصدق مروان بن الحكم ومروان يصدق مسورا وقال زابعا ولفظ يصدق هو كلام ابن شهاب أيضاً ومقول كل واحد منهما هو لفظ وإذا توضأ أقول لفظ وإذا توضأ ليس مقول كل واحد منهما بل هو مقول عروة بن مسعود لأنه هو القائل بذلك والحاكي به عند مشركي مكة وذكر أبو الفضل بن طاهر أن هذا الحديث معلول وذلك أن المصور ومروان لم يدركا هذه القصة التي كانت بالحديبية سنة ست لأن مولدهما كان بعد الهجرة بستين وعلى ذلك اتفق المؤرخون وأما ما في صحيح مسلم عن المصور قال «سمعت النبي ﷺ يخطب الناس على هذا المنبر وأنا يومئذ محتلم» فيحتاج إلى تأويل لغوى يعني أنه كان يعقل لا الاحتلام الشرعي أوانه كان سميماً غير مهزول فيما ذكره القرطبي وقال صاحب الأفعال حلمها إذا عقل وقال غيرهم تحلم الغلام صار سميماً وهو معدود في صفار الصحابة مات سنة أربع وستين *

٥٣ * حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْجَعْفَرِ قَالَ سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَةَ أُخْتِي وَجِعَ فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضْؤِهِ ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زَرِّ الْحَجَلَةِ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة أن كان المراد من قوله «فشربت من وضوئه» الماء الذي يتقاطر من أعضائه الشريفة وإن كان المراد من فضل وضوئه فلا مطابقة ووقع للمستمل على رأس هذا الحديث لفظة باب بلا ترجمة وعندنا لا كثيرين وقع بلا فصل بينه وبين الذي قبله (بيان رجاله) وهم أربعة * الأول عبد الرحمن بن يونس أبو مسلم البغدادي المستمل أحد الحفاظ استمل لسفيان بن عيينة وغيره مات حجة سنة أربع وعشرين ومائتين * الثاني حاتم بن إسماعيل الكوفي نزل المدينة ومات بها سنة ست وثمانين ومائة في خلافة هارون * الثالث الجعد بفتح الجيم وسكون العين المهملة ابن عبد الرحمن بن أوس المدني الكندي والمشهور أنه يقال له الجعد بالتصغير * الرابع السائب اسم فاعل من السبب بالمهملة وبالياء آخر الحروف بعدها الباء الموحدة ابن يزيد من الزيادة الكندي قال حجاج بن أبي مع رسول الله ﷺ حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين روى له خمسة أحاديث والبخاري أخرجهما كما توفي بالمدينة سنة إحدى وتسعين *

* (بيان لطائف أسناده) * منها أن فيه التحديث بصيغة الجمع والنعنة والسماع ومنها أن رواه ما بين بغدادى وكوفي ومدنى ومنها أن الرواية فيه من صفار الصحابة رضى الله عنهم * (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) * أخرجه البخاري أيضاً في صفة النبي ﷺ عن محمد بن عبيد الله وفي الطب عن إبراهيم بن حمزة وفي الدعوات عن قتيبة وهناد عن عبد الرحمن أربعتهم عن حاتم بن إسماعيل وفي صفة النبي ﷺ عن إسحاق بن إبراهيم عن الفضل بن موسى وأخرجه مسلم في صفة رسول الله ﷺ عن قتيبة ومحمد بن عباد كلاهما عن حاتم بن إسماعيل به وأخرجه الترمذي في المناقب عن قتيبة به وقال حسن غريب من هذا الوجه وأخرجه النسائي في الطب عن قتيبة به *

(بيان اللغات) قوله «ذهبت به» والفرق بينه وبين أذهبه أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهباً ومعنى ذهب به استصحبه ومضى به معه قوله «وقع» بفتح الواو وكسر القاف وبالتنوين وفي رواية الكشميهني وأبى ذر الهروي وقع بفتح القاف على لفظ الماضي وفي رواية كريمة «وجع» بفتح الواو وكسر الجيم وعليه الأكثرون ومعنى وقع بكسر القاف أصابه وجع في قدميه

وزعم ابن سيده انه يقال وقع الرجل والفرس وقع فهو وقع اذا حنى من الحجارة والشوط وقد وقع الحجر وحافر وقع
وقعته الحجارة فقصد منه ثم استعير للمشتكى المريض بينه قولا وجع والعرب تسمى كل مرض وجعا وفي الجامع وقع
الرجل فوق وقع اذا حنى من مشيه على الحجارة وقيل هو ان يشتكى لحم رجله من الحفا وقال ابن بطال وقع معناه انه وقع في
المرض وقال الجوهري وقع اى سقط والوقع ايضا الحفا قوله «فشربت من وضوئه» بفتح الواو قوله «الى خاتم النبوة»
بكسر التاء اى فاعل الختم وهو الاتمام والبلوغ الى الآخر وفتح التاء بمعنى الطابع ومعناه الشيء الذى هو دليل على انه لاني
بعده وقال القاضي البضاوى خاتم النبوة اثرين كفيه نعت به في الكتب المتقدمة وكان علامة يعلم بها انه النبي الموعود وصيانة
لنبوته عن تطرق القدح اليها صيانة للشيء المستوثق بالختم قوله «مثل زرة الحجلة» الزر بكسر الزاى وتشديد الراء
والحجلة بفتح الحاء والجيم واحدة الجحال وهو بيوت تزين بالثياب والستور والاثرة لها عرى وازرار وقال ابن الاثير
الحجلة بالتحريك بيت كالفحة يستبر بالثياب ويكون له ازرار كبار ويجمع على جحال وقيل المراد بالحجلة الطير وهى التى
تسمى القبجة وتسمى الانثى الحجلة والذكر يعقوب وزر هياضها يؤيد هذا ان في حديث آخر «مثل بيضة الحمامة» وعن
محمد بن عبد الله شيخ البخارى الحجلة من حجل الفرس الذى بين عينيه وفي بعض نسخ المغاربة الحجلة بضم الحاء المهملة
وسكون الجيم قال الكرماني وقد روى ايضا بتقديم الراء على الزاى ويكون المراد منه البيض يقال ارزت الجراة بفتح الراء
وتشديد الزاى اذا كست ذنبها في الارض فباضت * وجاءت في روايات كثيرة ففي رواية مسلم عن جابر بن سمرة
«ورأيت الخاتم عند كفيه مثل بيضة الحمامة يشبه جسده» وفي رواية احمد من حديث عبد الله بن سرجس «ورأيت خاتم
النبوة في نفخ كفه اليسرى كأنه جمع فيه خيلان سود كأنها النأكيل» وفي رواية احمد ايضا من حديث ابى رمة التيمى
قال «خرجت مع ابى حتى أتيت رسول الله ﷺ فرأيت برأسه ردع جناحه ورأيت على كفه مثل التفاحة فقال ابى انى
طيبب الا بطها لك قال طيبها الذى خافها» وفي صحيح الحاكم «شعر مجتمع» وفي كتاب البيهقي «مثل السلعة» وفي
الشمائل «بضعة ناشزة» وفي حديث عمرو بن اخطب «كشئ يحنم به» وفي تاريخ ابن عساكر «مثل البندقة» وفي
الترمذى «كالتفاحة» وفي الروض كأنهم المحجم الغائص على اللحم وفي تاريخ ابن ابى خيثمة شامة خضراء محتفزة في اللحم
وفيه ايضا شامة سوداء تضرب الى الصفرة حولها شعرات متراكبات كأنها عرف الفرس وفي تاريخ القضاى ثلاث مجتمعات
وفي كتاب المولد لابن عابد كان نورا يتلأأ وفي سيرة ابن ابى عاصم عذرة كعذرة الحمامة قال ابو ايوب يعنى فرطمة
الحمامة وفي تاريخ نيسابور مثل البندقة من لحم مكتوب فيه باللحم (محمد رسول الله) وعن عائشة رضى الله تعالى عنها
كينة صغيرة تضرب الى الدهمة وكانت مما يلي القفا قالت فلمسته حين توفى فوجدته قد رفع وقيل كربة العنز اسنده ابو
عمر عن عباد بن عمرو وذكر الحافظ ابن دحية فى كتابه التنوير كان الخاتم الذى بين كفى رسول الله عليه الصلاة والسلام
كأنه بيضة حمامة مكتوب فى باطنها (الله وحده) وفي ظاهرها (توجه حيث شئت فانك منصور) ثم قال هذا حديث غريب
استكره قال وقيل كان من نور فان قلت هل كان خاتم النبوة بعد ميلاده او ولد وهو معه قلت قيل ولد وهو معه
وعن ابن عائد فى مغازيه بسنده الى شداد بن أوس فذكر حديث الرضاع وشق الصدر وفيه وأقبل الثالث يعنى
الملك وفي يده خاتم له شمع فوضه بين كفيه وتديبه ووجد برده زمانا وفى الدلائل لابی نعيم ان النبي عليه
الصلاة والسلام لما ولد ذكرت امه ان الملك غمس فى الماء الذى انبعث ثلاث غمسات ثم أخرج صرة من حرير
ايض فاذا فيها خاتم فضرب على كفيه كالبيضة المكنونة تضي كالزهرة فان قلت أين كان موضعه قلت قدروى انه
بين كفيه وقيل كان على نفخ كفه اليسرى لانه يقال انه الموضع الذى يدخل منه الشيطان الى باطن
الانسان فكان هذا عصمة له عليه الصلاة والسلام من الشيطان وذكر ابو عمر ان ميمون بن مهران ذكر عن عمر بن
عبد العزيز رضى الله عنه ان رجلا سأل ربه ان يريه موضع الشيطان منه فرأى جسده مهيى يرى داخله من خارجه ورأى
الشيطان فى صورة ضفدع عند نفخ كفه حذاء قلبه خرطوم كخرطوم البعوضة وقد ادخله فى منكبها الايسر الى قلبه

يوسوس اليه فاذا ذكر الله تعالى العبد خنس ثم الحكمة في الخاتم على وجه الاعتبار ان قلبه عليه الصلاة والسلام لما ملئ بحكمة وإيماناً كافياً الصحيح ختم عليه كما يحتمل على الوعاء المملوء مسكاً و درافلم يجد عدوه سبيلاً اليه من أجل ذلك الختم لان الشئ المحتم محروس وكذا تدبير الله عز وجل في هذه الدنيا اذا وجد الشئ بمختمه زال الشك وانقطع الخصام فيما بين الآدميين فلذلك ختم رب العالمين في قلبه ختما تظامن له القلب وبقى النور فيه ونفذت قوة القلب الى الصلب فظهرت بين الكتفين كالبيضة ومن أجل ذلك برز بالصدق على أهل الموقف فصارت له الشفاعة من بين الرسل بالمقام المحمود لان ثناء الصدق هو الذي استحقه اذ خصه به بالم منحصر به أحد غيره من الانبياء وغيرهم بحقيقته قول الله العظيم (وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم) قال ابو سعيد الخدرى وقد صدق هو محمد عليه السلام شفيعكم يوم القيامة وكذا قال الحسن وقادة وزيد بن اسلم وقول الرسول ﷺ فيما ذكره مسلم من حديث ابي بن كعب رضى الله تعالى عنه واجرته الثالثة ليوم ترغبانى فيه الخالق كما هم حتى ابراهيم عليه الصلاة والسلام وقال القاضى عياض هذا الخاتم هو اثر شق الملكين بين كتفيه وقال النووى هذا باطل لان شق الملكين انما كان في صدره *

(مشكلات ما وقع في هذا الباب) قوله «في نفخ كتفه اليسرى» بضم النون وفتحها وكسر الغين المعجمة وفي آخره ضاد معجمة قال ابن الاثير النفخ والنفض والتاغض اعلى الكتف وقيل هو العظم الرقيق الذى على طرفه قوله «كأنه جمع» بضم الجيم وسكون الميم معناه مثل جمع الكف وهو ان تجمع الاصابع وتضمها ومنه يقال ضربه بجمع كفه والخيلاء بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال قوله «التآليل» جمع ثؤلول وهو الحبة التى تظهر في الجلد كالحصاة فادونها قوله «ردع خاء» بفتح الراء وسكون الدال وفي آخره عين مهملة اى اطخ خناه والحاء بالكسر والتشديد وبالمد المعروف والحاء اخض منه قوله «الأبظها» من البط وهو شق الدمى والحراج قوله «بضعة ناشزة» البضعة بفتح الباء الموحدة القطعة من اللحم وناشزة بالنون والشين والزى المعجمتين اى مرتفعة عن الجسم قوله «محتفرة» اى غائصة واصله من حفر الارض *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه بركة الاسترقاء . الثانى فيه الدلالة على مسح رأس الصغير وكان مولد السائب الذى مسح رسول الله ﷺ رأسه في السنة الثانية من الهجرة وشهد حجة الوداع وخرج مع الصبيان الى ثنية الوداع يتلقى النبي ﷺ مقدم من تبوك . الثالث فيه الدلالة على طهارة الماء المستعمل ان كان المراد من قول السائب بن يزيد فشربت من وضوئه هو الماء الذى يتقاطر من اعضائه الشريفة وقال بعضهم هذه الاحاديث يعنى التى في هذا الباب ترد عليه اى على ابي حنيفة لان التجسس لا يتبرك به قلت قصد هذا القائل التشنيع على ابي حنيفة بهذا الرد البعيد لانه ليس فى الاحاديث المذكورة ما يدل صريحاً على ان المراد من فضل وضوئه هو الماء الذى يتقاطر من اعضائه الشريفة وكذا في قوله «كانوا يقتلون على وضوئه» وكذا في قول السائب «فشربت من وضوئه» ولئن سلمنا ان المراد هو الماء الذى يتقاطر من اعضائه الشريفة فابو حنيفة ينكر هذا ويقول بنجاسة ذلك حاشاه منه وكيف يقول ذلك وهو يقول بطهارة بوله وسائر فضلاته ومع هذا قد قلنا لم يصح عن ابي حنيفة بتجسس الماء المستعمل وفتوى الحنفية عليه فانقطع شغب هذا المعاند وقال ابن المنذر وفي اجماع اهل العلم على ان البلل الباقي على اعضاء المتوضىء وما قطر منه على ثيابه دليل قوى على طهارة الماء المستعمل قلت المثل * حفظت شيئاً وغابت عنك اشياء * والماء الباقي على اعضاء المتوضىء لا خلاف لاحد في طهارته لان من يقول بدم طهارته انما يقول بالانفصال عن العضو بل عند بعضهم بالانفصال والاستقرار في مكان واما الماء الذى قطر منه على ثيابه فانما سقط حكمه للضرورة لتعذر الاحتراز عنه *

(بابُ مَنْ مَضَمَّ وَاسْتَشَقَّ مِنْ غَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ)

اى هذا باب في بيان حكم المضمضة والاستنشاق من غرفة واحدة كما فعله عبد الله بن زيد والمناسبة بين البابين من حيث ان كلامهما من تعلقات الوضوء فالاول في الوضوء بالفتح والثانى في الوضوء بالضم *

٥٤ ﴿ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ بُحَيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ غَسَلَ أَوْ مَضَمَضَ وَاسْتَشَقَّ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَا أَقْبَلَ وَمَا أَدْبَرَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا وَضَوْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة * الاول مسدد بفتح الدال المسددة وقد تقدم في اول كتاب الايمان * الثانى خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن الواسطى ابوالهيثم الطحان يحكى انه تصدق بزنة بدنه فضة ثلاث مرات مات سنة تسع وستين ومائة * الثالث عمرو بن يحيى رضى الله تعالى عنه ابن عمارة المازنى الانصارى تقدم قريبا * الرابع ابوه يحيى تقيم ايضا * الخامس عبدالله بن زيد الانصارى (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والنعنة ومنها ان رواه ما بين بصرى وواسطى ومدني ومنها ان فيه فعل الصحابي ثم اسناده الى النبي ﷺ (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * قد ذكرنا عن قريب ان البخارى قد اخرج حديث عبدالله بن زيد في خمسة مواضع واخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بن عبدالله بسنده هذا من غير شك ولفظه «ثم ادخل يده فستخرجهما فمضمض واستششق» واخرجه ايضا الاسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد كذلك * ﴿ بيان لغاته ومعناه ﴾ قوله «افرغ» اى صب الماء من الاناء على يديه قوله «ثم غسل» اى فنه قوله «أو مضمض» شك من الراوى قال الكرماني الظاهر ان الشك من يحيى وقال بعضهم الظاهر ان الشك من مسدد شيخ البخارى ثم قال واغرب الكرماني فقال الظاهر ان الشك فيه من التابى قلت كل منهما محتمل وكونه من الظاهر من اين بلا قرينة قوله «من كفة» كذا في رواية ابى ذر وفي رواية الاكثرين «من كف» بلا هاء وفي بعض النسخ «من غرفة واحدة» وقال ابن بطلال من كفة اى من حفنة واحدة فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى ولا يعرف في كلام العرب الحاق هاء التانيث في الكف وقال ابن التين اشتق بذلك من اسم الكف وسمى الشئ باسم ما كان فيه وقال صاحب المطالع هي بالضم والفتح مثل غرفة وغرفة اى ملاء كفه من ماء وقال بعضهم ومحصل ذلك ان المراد من قوله «كفة» فعلة في انها تأنيث الكف قلت هذا محصل غير حاصل فكيف يكون كفة تأنيث كف والكف مؤنث والاقرب الى الصواب ما ذكره ابن التين قوله «فغسل يديه الى المرفقين» ولا يكون ذلك الا بعد غسل الوجه ولم يذكر غسل الوجه وقال الكرماني فان قلت اين ذكر غسل الوجه قلت هو من باب اختصار الحديث وذكر ما هو المقصود وهو الذى ترجم له الباب مع زيادة بيان ما اختلف فيه من التثنية في المضمضة والاستنشاق وادخال المرفق في اليد وتثنية غسل اليد ومسح ما اقبل وادبر من الرأس وغسل الرجل منتها الى الكعب واما غسل الوجه فأمره ظاهر لا احتياج له الى البيان فالتشبيه في «هكذا وضوه رسول الله ﷺ» ليس من جميع الوجوه بل في حكم المضمضة والاستنشاق قلت هذا جواب ليس فيه طائل وتصرف غير موجه لان هذا في باب التعليم لغيره صفة الوضوء فيشهد بذلك قوله «هكذا وضوه رسول الله ﷺ» وبؤيد ذلك ما جاء في حديثه الآخر عن عمرو بن يحيى المازنى عن ابيه ان رجلا قال لعبدالله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى «أستطيع ان تربى كيف كان رسول الله يتوضأ» الحديث وقد مر عن قريب وكل ما روى عن عبدالله بن زيد في هذا الباب حديث واحد وقد ذكر فيه غسل الوجه وكذا ثبت ذلك في رواية مسلم وغيره فاذا كان هذا في باب التعليم فكيف يجوز له ترك فرض من فروض الوضوء وذكر شئ من الزوائد والظاهر انه سقط من الراوى كما انه شك في قوله «ثم غسل أو مضمض» وقول الكرماني واما غسل الوجه فأمره ظاهر غير ظاهر وكونه ظاهرا عند عبدالله بن زيد لا يستلزم ان يكون ظاهرا عند السائل عنه ولو كان ظاهرا لما سأله وقوله

ذكر ما هو المقصود أى ذكر البخارى ما هو المقصود وهو الذى ترجم له الباب قلت كان ينبغي أن يقتصر على المضمضة والاستنشاق فقط كما هو عادته في تقطيع الحديث لاجل التراجم فيترك اختصارا ذكر فرض من الفروض القطعية ويذكر زوائد لا تطابق الترجمة وقال الكرمانى وقد يجاب أيضا بأن المفعول المحذوف هو الوجه أى ثم غسل وجهه وحذف لظهوره فأو بمعنى الواو في قوله «او مضمض» ومن كفة واحدة يتعلق بمضمض واستنشاق فقط قلت هذا أقرب إلى الصواب لانه لا يقال في الفم في الوضوء الامضمض وان كان يطلق عليه الغسل

(بيان استنباط الاحكام) قد تقدم وانما مراد البخارى ههنا بيان ان المضمضة والاستنشاق من غرفة واحدة وهذا احد الوجوه الخمسة المتقدمة وليس هذا حجة على من يرى خلاف هذا الوجه لان الكل نقل عنه عليه السلام بيانا للجواز

﴿باب مسح الرأس مرة﴾

أى هذا باب في بيان مسح الرأس مرة واحدة والمناسبة بين البابين ظاهرة

٥٥ - ﴿حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ بُحَيٍّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ شَهِدْتُ عَمْرُو بْنَ أَبِي حَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ لَهُمْ (فَكَفَّاهُ عَلَى يَدَيْهِ فغَسَلَهُمَا ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ) فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غَرَاقٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَذْبَرَهُمَا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فغَسَلَ رِجْلَيْهِ ﴾

قوله «باب مسح الرأس مرة» هكذا هو في رواية الأكثرين وفي رواية الاصيل «باب مسح الرأس مسحة» ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وهي في قوله «فمسح برأسه» أى مرة واحدة والدليل عليه شيان احدهما انه نص على الثلاث وعلى مرتين في غيره . والثاني انه صرح بالمرة في حديث موسى عن وهيب كما يذكره الآن وقد تقدم الكلام فيه فيما مضى قوله «وهيب» هو ابن خالد قوله «قدعا بتور من ماء» كذا في رواية الأكثرين وفي رواية الكشميهنى «قدعا بماء» لم يذكر التور قوله «فكفاه» أى اماله وفي رواية الاصيل «فكفاه» بزيادة همزة في اوله وهذه كلها مضت في باب غسل الرجلين الى السكبين والتفاوت بينهما انه كرر لفظ مرتين ههنا وزاد الباء في مسح برأسه ولفظ «ثم ادخل يده في الاناء» ونقص لفظ مرة واحدة منه ولفظ الى السكبين وقال الكرمانى فان قلت هل فرق بين تكرار لفظ مرتين وعدمه غير التأكيد قلت هذا نص في غسل كل يدمرتين وذلك ظاهر فيه

﴿وحديث موسى قال حدثنا وهيب قال مسح رأسه مرة﴾

موسى هو ابن اسماعيل التبوذكى ووهب هو ابن خالد وتقدمت طريق موسى هذا في باب غسل الرجلين الى السكبين وذكر فيها انه مسح الرأس مرة واحدة وقال ابن بطال قال الشافعى المسنون ثلاث مسحات والحجة عليه ان المسنون يحتاج الى شرع وحديث عثمان رضى الله عنه وان كان فيه توضأ ثلاثا ثلاثا وفيه انه مسح برأسه مرة وهو قول الشافعى وقال الكرمانى الشرع الذى قال الشافعى فى مستونية الثلاث ما روى ابوداود فى سننه انه عليه الصلاة والسلام مسح ثلاثا والقياس على سائر الاعضاء قلت روى ابوداود حديثا هارون بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا اسراييل عن عامر عن شقيق بن حمزة عن شقيق بن سلمة قال «رأيت عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه غسل ذراعيه ثلاثا ومسح رأسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا» قلت المذكور من حديث الجماعة هو مسح الرأس مرة واحدة ولهذا قال ابوداود فى سننه احاديث عثمان الصالح تدل على ان مسح الرأس مرة فانهم ذكروا الوضوء ثلاثا

وقالوا فيها مسح رأسه ولم يذكروا عددا كذا ذكروا في غيره ووصف عبد الله بن زيد وضوء النبي ﷺ وقال مسح برأسه مرة واحدة متفق عليه وحديث علي رضي الله تعالى عنه وفيه «مسح رأسه مرة واحدة» وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وكذا وصف عبد الله بن أبي أوفى وابن عباس وسلعة بن الأكوع والربيع كلهم قالوا ومسح برأسه مرة واحدة ولم يصح في أحاديثهم شيء مصرح في تكرار المسح وقال البيهقي قد روى من أوجه غريبة عن عثمان ذكر التكرار في مسح الرأس إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة وإن كان بعض أصحابنا يحتاج بها فإن قلت قد روى الدارقطني في سننه عن محمد بن محمود الواسطي عن شعيب بن أيوب عن أبي يحيى الجعفي عن أبي حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه «أنه توضأ» الحديث وفيه «ومسح برأسه ثلاثا» ثم قال هكذا رواه أبو حنيفة عن علقمة بن خالد وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات عن خالد بن علقمة فقالوا فيه ومسح رأسه مرة واحدة ومع خلافه إياهم قال إن السنة في الوضوء مسح الرأس مرة واحدة قلت الزيادة عن الثقة مقبولة ولا سيما من مثل أبي حنيفة رضي الله عنه وأما قوله فقد خالف في حكم المسح غير صحيح لأن تكرار المسح مسنون عند أبي حنيفة أيضا صرح بذلك صاحب الهداية ولكن بماء واحد وقول الكرماني والقياس على سائر الأعضاء ربان المسح مبنى على التخفيف بخلاف التسليم ولو شرع التكرار لصار صورة المفصول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزيا واجيب بأن الحفة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك ورد بالحديث المشهور الذي رواه ابن خزيمة وصححه وغيره أيضا من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال قال النبي عليه الصلاة والسلام بعد أن فرغ «من زاد على هذا فقد أساء وظلم» فإن في رواية سعيد بن منصور التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحمل ما روى من الأحاديث في تثليث المسح أن صححت على إرادة الاستيعاب بالمسح لأنها مسحات مستقلة لجميع الرأس جمعا بين هذه الأدلة القائل بهذا الرد هو بعضهم ممن تصدى لشرح البخاري وفيه نظر لأن الثلاث نص فيه والاستيعاب بالمسح لا يتوقف على العدد والصواب أن يقال الحديث الذي فيه المسح ثلاثا لا يقاوم الأحاديث التي فيها المسح مرة واحدة ولذلك قال الترمذي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم وقال أبو عمر ابن عبد البر كلهم يقول مسح الرأس مسحة واحدة فإن قلت هذا الذي ذكرته يرد على أبي حنيفة قلت لا يرد أصلا فإنه رأى التثليث سنة لكونه رواه ولكنه شرط أن يكون بماء واحد وهذا خلاف ما قاله الشافعي رحمه الله ومع هذا المذهب الأفراد لا التثليث لما ذكرنا

باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة

أي هذا باب في بيان حكم وضوء الرجل مع امرأته في إتياء واحد والوضوء في الموضعين بضم الواو في الأول وفي الثاني بالفتح لأن المراد من الأول الفعل ومن الثاني الماء الذي يتوضأ به قوله «وفضل» بالجر عطفًا على قوله «وضوء الرجل» وفي بعض النسخ «باب وضوء الرجل مع المرأة» وهو أعم من أن تكون امرأته أو غيرها *

﴿وَتَوَضَّأَ عُمَرُ بِالْحَمِيمِ مِنْ بَيْتِ نَصْرَانِيَّةٍ﴾

هذا اللفظ المعلق ليس له مطابقة للترجمة أصلا وهذا ظاهر كآثرى وقال بعضهم ومناسبة للترجمة من جهة الغالب أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل فإشار البخاري إلى الرد على من منع المرأة أن تطهر بفضل الرجل لأن الظاهر أن امرأة عمر رضي الله عنه كانت تغتسل بفضلها أو معه فناسب قوله وضوء الرجل مع امرأته من إتياء واحد قلت من له ذوق وأدراك يقول هذا الكلام بعيد فإداه من قوله أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل في كل الأشياء أوفى بعضها فإن كان الأول فلا نسلم ذلك وإن كان الثاني فيجب التعمين وقوله لأن الظاهر إلى آخره أي ظاهر دل على هذا وهل هذا الأحسن وتعمين وقال الكرماني فإن قلت ما وجه مناسبة للترجمة قلت غرض البخاري في هذا الكتاب ليس منحصرا

في ذكر متون الاحاديث بل يريد الافادة اعم من ذلك ولهذا يذكر آثار الصحابة رضى الله تعالى عنهم وفتاوى السلف
واقوال العلماء ومعاني اللغات وغيرها فقصده ههنا بيان التوضي بالماء الذي مسته النار وتسخن بها بلا كراهة دفعا لما قال
مجاهد قلت هذا اعجب من الاول واغرب وكيف يطابق هذا الكلام وقد وضع ابوابا مترجمة ولا بد من رعاية
تطابق بين تلك الابواب وبين الآثار التي يذكرها فيها والا يبعد من التخاليف وكونه يذكر فتاوى السلف واقوال
العلماء ومعاني اللغات لا يدل على ترك المناسبات والمطابقات وهذه الاشياء ايضا اذا ذكرت بلامناسبة يكون الترتيب مخطئا
فلو ذكر شخص مسألة في الطلاق مثلا في كتاب الطهارة او مسألة من كتاب الطهارة في كتاب العتاق مثلا لنسب اليه
التخيط ثم هذا الاثر الاول وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما باسناد صحيح بلفظ ان عمر رضى الله عنه كان
يتوضأ بالحميم ثم يغتسل منه ورواه ابن ابي شيبة والدارقطني بلفظ « كان يسخن له ماء في حميم ثم يغتسل منه » قال الدارقطني
اسناده صحيح **قوله « بالحميم »** بفتح الحاء المهملة وهو الماء المسخن وقال ابن بطال قال الطبري هو الماء السخن فيعمل
بمعنى مفعول ومنه سمي الحمام حماما لاسخانه من دخله والحمام محمول مسخونه جسده وقال ابن المنذر اجمع اهل الحجاز
واهل العراق جميعا على الوضوء بالماء المسخن غير مجاهد فانه كرهه رواه عنه ليث بن ابي سليم وذكر الرافعي في كتابه ان
الصحابة تطهروا بالماء المسخن بين يدي رسول الله ﷺ ولم ينكر عليهم هذا الخبر وقال المحب الطبري لم أره في غير
الرافعي قلت قد وقع ذلك لبعض الصحابة فيمارواه الطبراني في الكبير والحسن بن سفيان في مسنده وابونعيم في المعرفة
والمشهور عن طريق الاساع بن شريك قال « كنت ارحل ناقة رسول الله ﷺ فاصابتني جنباة في ليلة باردة واراد
رسول الله ﷺ الرحلة فكرهت ان ارحل ناقة رسول الله ﷺ وانا جنب وخشيت ان اغتسل بالماء البارد فاموت
او امرض فامرت رجلا من الانصار يرحلها ووضعت احجارا فاسخنت به ماء فاغتسلت ثم لحقت رسول الله ﷺ
فذكرت ذلك له فانزل الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى) الى (غفورا) وفي سنده الهيثم بن زريق
الراوي له عن ابيه عن الاساع مجهولان والعلاء بن الفضل راويه عن الهيثم وفيه ضعف وقديل انه تفرد به وقد روى
ذلك عن جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما ذكره البخاري ومنهم سلمة بن الاكوع انه كان يسخن الماء
يتوضأ به رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح ومنهم ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال « انا نتوضأ بالحميم وقد اُغلى على
النار » رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن محمد بن بشر عن محمد بن عمرو حدثنا سلمة قال قال ابن عباس ومنهم ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر كان يتوضأ بالحميم **قوله « ومن بيت
نصرانية »** وهو الاثر الثاني وهو عطف على قوله « بالحميم » اي وتوضأ عمر من بيت نصرانية ووقع في رواية كريمة بحذف الواو
من قوله « ومن بيت » وهذا غير صحيح لانهما أثران مستقلان فالاول ذكرناه والثاني الذي علقه البخاري ووصله الشافعي
وعبد الرزاق وغيرهما عن سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن ابيه « ان عمر توضأ من ماء نصرانية في جرن نصرانية » وهذا
لفظ الشافعي وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رواه خلاد بن اسلم عن سفيان بسنده فقال « ماء نصراني » بالتذكير والمحافظة
ما رواه الشافعي « نصرانية » بالتأنيث وفي الام للشافعي من جرة نصرانية بالهاء في آخرها وفي المذهب لابي اسحق جر
نصراني وقال صحيح وذكر ابن فارس في حلية العلماء هذا الاثر عرقوب البعير يجعل وعاء العلماء فان قلت ما وجه تطابق هذا
الاثر لترجمة قلت قال الكرمانى بناء على حذف واو العطف من قوله « ومن بيت نصرانية » ومعتقدا انه اثر واحد لما كان
هذا الاخير الذي هو مناسب لترجمة الباب من فعل عمر رضى الله عنه ذكر الامر الاول ايضا وان لم يكن مناسباً لهما لا اشتراكهما
في كونهما من فعله فكثير اللفائدة واختصارا في الكتاب ويحتمل ان يكون هذا قصة واحدة اي توضأ من بيت النصرانية
بالماء الحميم ويكون المقصود ذكر استعمال سور المرأة النصرانية وذكر الحميم انما هو لبيان الواقع فتكون مناسبة لترجمة
ظاهرة قلت هذا من عدم اطلاعه في كتب القوم فظن انه اثر واحد وقد عرفتهما أثران مستقلان ثم ادعى ان الامر الاخير
مناسب لترجمة فهيات ان يكون مناسباً لان الباب في وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة فأى واحد من هذين
مناسب لهذا وأى واحد من هذين يدل على ذلك اما توضؤ عمر بالحميم فلا يدل على شيء من ذلك ظاهرا وأما توضؤ عمر

من بيت نصرانية فهل يدل على أن وضوءه كان من فضل هذه النصرانية فلا يدل ولا يستلزم ذلك فمن ادعى ذلك فعليه البيان بالبرهان وقال بعضهم الثاني مناسب لقوله وفضل وضوء المرأة لأن عمر رضى الله عنه توسأ بمائها وفيه دليل على جواز التطهر بفضله وضوء المرأة المسلمة لأنها لا تكون أسوأ حالاً من النصرانية قلت الترجمة فضل وضوء المرأة والنصرانية هل لها فضل وضوء حتى يكون التطابق بينه وبين الترجمة فقوله من بيت نصرانية لا يدل على أن الماء كان من فضل استعمال النصرانية ولأن الماء كان لها فان قلت في رواية الشافعي من ماء نصرانية في جرن نصرانية قلت نعم ولكن لا يدل على أنه كان من فضل استعمالها والذي يدل عليه هذا الأثر جواز استعمال مياههم ولكن يكره استعمالوا انهم ووثابهم سواء فيه اهل الكتاب وغيرهم وقال الشافعية واوانهم المستعملة في الماء اخف كراهة فان يتقن طهارة واوانهم ووثابهم فلا كراهة اذا في استعمالها قالوا ولا نعلم فيها خلافاً واذا تطهر من اناء كافرو لم يتقن طهارته ولا نجاسته فان كان من قوم لا يتدينون باستعمالها صحت طهارته قطعاً وان كان من قوم يتدينون باستعمالها فوجهان اصحهما الصحة والثاني المنع ومن كان لا يرى بأساً به الاوزاعي والثوري وابو حنيفة والشافعي واصحابهما وقال ابن المنذر ولا أعلم احداً كرهه الا احمد واسحق قلت وتبعمها اهل الظاهر واختلف قول مالك في هذا ففي المسدونة لا يتوضأ بسور النصراني ولا بماء ادخل يده فيه وفي الغبية اجازة مرة وكرهه اخرى وقال الشافعي في الام لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه مالم يعلم فيه نجاسة وقال ابن المنذر انفراد ابراهيم النخعي بكراهة فضل المرأة ان كانت جنباً

٥٦ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤْنَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا** *

مطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة لأنه لا يدل على الترجمة صريحاً لأن المذكور فيها شيان والحديث ليس فيه الاثنى واحد وقال الكرماني يدل على الاول صريحاً وعلى الثاني التزاماً فان قلت هذا لا يدل على أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون من اناء واحد قلت قال الدارقطني وروى هذا الحديث محمد بن النعمان عن مالك بلفظ «من الميضأة» وفي رواية الفعبي وابن وهب عنه «كانوا يتوضؤون زمن النبي عليه الصلاة والسلام في الاناء الواحد» وأخرجه أبو داود أيضاً من حديث ايوب عن نافع عن ابن عمر قال «كنا نتوضأ نحن والنساء من اناء واحد على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام ندلى فيه أيدينا» ولا شك ان الاحاديث يفسر بعضها بعضها (بيان رجاله) وهم اربعة كلهم تقدموا وعبد الله هو التميمي (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والاختار بصيغة الجمع والغنة والقول . ومنها ان رواه ما بين تيمسي ومدني . ومنها ان هذا السند من سلسلة الذهب وعن البخاري اصح اسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر *

(بيان المعاني) قال بعضهم ظاهر «كان الرجال» التعميم لكن اللام للجنس لا للاستغراق قلت اخذ هذا من كلام الكرماني حيث قال فان قلت تقرر في علم الاصول ان الجمع المحلى بالالف واللام للاستغراق فما حكمه هنا قلت قالوا بعمومه الا اذا دل الدليل على الخصوص وههنا القرينة العادية مخصصة بالبعض قلت الجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول للمجموع اذا عرف باللام يكون مجازاً عن الجنس مثلاً اذا قلت فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض يكون للجنس للقطع بأن ليس القصد الى عهد او استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء ولا يشتري العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد الا ان ينوي العموم فلا يحنث قط لانه نوى حقيقة كلامه ثم هذا الجنس بمنزلة التكررة يخص في الانبات كما اذا حلف ان يركب الخيل يحصل البربر كوب واحد ثم قول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما «كان الرجال والنساء» اثبات فيقع على الاقل بقرينة العادة وان كان يحتمل الكل فان قلت لا يصلح التمسك به لان قوله «جميعاً» ينافي وقوعه على الاقل قلت معناه مجتمعين فلا اجتماع راجع الى حالة كونهم يتوضؤون لا الى كون الرجال والنساء مطلقاً فافهم فانه موضع دقيق ثم قال الكرماني فان قلت لا يصح التمسك به لان فعل البعض ليس بحجة قلت التمسك ليس بالاجماع بل بتقرير الرسول عليه الصلاة والسلام اقول حاصل السؤال انه لا يصح التمسك بما روى عن ابن عمر من قوله «كان الرجال والنساء

يتوضؤون في زمن النبي عليه الصلاة والسلام» لانه قد قلت ان المراد البعض لقيام القرينة عليه بذلك واجتماع الكل متعذر فلا يكون حجة لعدم الاجماع عليه وحاصل الجواب ان التمسك ليس بطريق الاجتماع بل بان الرسول عليه الصلاة والسلام قررهم على ذلك ولم ينكر عليهم فيكون ذلك حجة للجواز وقد ذكر اهل الاصول ان قول الصحابي كان الناس يفعلون ونحو ذلك حجة في العمل لا سيما اذا قيد الصحابي ذلك بزمن النبي عليه الصلاة والسلام ثم قال الكرماني لم لا يكون من باب الاجماع السكوتي وهو حجة عند اكثر قلت لا يتصور الاجماع الا بعد وفاة رسول الله عليه الصلاة والسلام *

*(بيان استنباط الاحكام) * الاول فيه ان الصحابي اذا أسند الفعل الى زمن رسول الله ﷺ يكون حكمه الرفع عند الجمهور خلافا لقوم وقال بعضهم يستفاد منه ان البخاري يرى ذلك قلت لا نسلم ذلك لان البخاري وضع هذا المروي عن ابن عمر ليان جواز وضوء الرجال والنساء جميعا من اثناء واحد ومع هذا لا يطابق هذا ترجمة الباب بحسب الظاهر كما قررناه ثم الثاني فيه دليل على جواز توضي الرجل والمرأة من اثناء واحد واما فضل المرأة فيجوز عند الشافعي الوضوء به ايضا للرجل سواء خلت به او لا قال البغوي وغيره فلا كراهة فيه للاحاديث الصحيحة فيه وبهذا قال مالك وابوخليفة وجمهور العلماء وقال احمد وداود لا يجوز اذا خلت به وروى هذا عن عبد الله بن سرجس والحسن البصري وروى عن احمد كنهنا وعن ابن المسيب والحسن كراهة فضلها مطلقا وحكى ابو عمر فيها خمسة مذاهب *

احدها انه لا بأس ان يقتسل الرجل بفضلها ما لم تكن جنباً او حائضاً . والثاني يكره ان يتوضأ بفضلها وعكسه . والثالث كراهة فضلها لهو الرخصة في عكسه . والرابع لا بأس بشروعها معا ولا ضرر في فضلها وهو قول احمد . والخامس لا بأس بفضل كل منهما شرعا جميعا او خلا كل واحد منهما به وعليه فقهاء الامصار اما اغتسال الرجال والنساء من اثناء واحد فقد نقل الطحاوي والقرطبي والنووي الاتفاق على جواز ذلك وقال بعضهم وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن ابي هريرة انه كان ينهى عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم قلت في نظره نظر لانهم قالوا بالاتفاق دون الاجماع فهذا القائل لم يعرف الفرق بين الاتفاق والاجماع على انه روى جواز ذلك عن تسعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وهم على بن ابي طالب وابن عباس وحابر وانس وابو هريرة وعائشة وام سلمة وام هانئ وميمونة فحديث على رضى الله عنه عن احمد قال « كان رسول الله ﷺ واهله يغتسلون من اثناء واحد » وحديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير من حديث عكرمة عنه « ان رسول الله ﷺ وعائشة اغتسلا من اثناء واحد من جنبته وتوضأ جميعا للصلاة » وحديث جابر رضى الله عنه عند ابن ابي شيبة في مصنفه قال « كان رسول الله ﷺ وازواجه يغتسلون من اثناء واحد » وحديث انس عند البخاري عن ابي الوليد عن شعبة عن عبد الله بن جبير عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال « كان رسول الله ﷺ يغتسل هو والمراة من نساءه من الاثناء الواحد » وروى الطحاوي نحوه عن ابي بكره القاضي وحديث ابي هريرة رضى الله عنه عند البزار في مسنده قال « كان رسول الله ﷺ واهله او بعض اهله يغتسلون من اثناء واحد » وحديث عائشة رضى الله تعالى عنها عند الطحاوي والبيهقي قالت « كنت اغتسل انا ورسول الله ﷺ من اثناء واحد فبدأ قبلي » وحديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها عند ابن ماجه والطحاوي قالت « كنت اغتسل انا ورسول الله عليه الصلاة والسلام من اثناء واحد » واخرجه البخاري باتم منه وحديث ام هانئ رضى الله عنها عند النسائي « ان النبي ﷺ اغتسل هو وميمونة من اثناء واحد في قصعة فيها أثر العجين » وحديث ميمونة عند الترمذي باسناد الى ابن عباس قال حدثني ميمونة قالت « كنت اغتسل انا ورسول الله ﷺ من اثناء واحد من جنبته » وقال هذا حديث حسن صحيح فهذه الاحاديث كلها حجة على من يكره ان يتوضأ الرجل بفضل المرأة او تتوضأ المرأة بفضل الرجل وبقي الكلام في ابتداء احدهما قبل الاخر وجاه حديث بعض ازواج النبي ﷺ « اغتسلت من جنبته فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها وابتدأ يغتسل فقالت له يا رسول الله اني كنت جنباً فقال ﷺ ان الماء لا ينجب » وجاء ايضا حديث ام حبيبة الجهنية عند ابن ماجه والطحاوي قالت « ربما اختلفت يدي ويد رسول الله ﷺ في الوضوء من اثناء واحد » وهذا في حق الوضوء قال الطحاوي هذا يدل على ان احدهما كان يأخذ من الماء بعد صاحبه فان قلت روى عن عبد الله بن سرجس قال « نهى رسول الله ﷺ ان يغتسل الرجل بفضل

المرأة والمرأة بفضل الرجل ولكن بشرطان جميعا « واخرجه الطحاوى والدار قطنى وروى ايضا من حديث الحكم انفقارى قال «نهى رسول الله ﷺ ان يتوضأ الرجل بفضل المرأة او بسؤر المرأة لا يدري ابو حجاب ايهما قال » وابو حجاب هو الذى روى عن الحكم واسم ابي حجاب سودة بن عاصم الغزى واخرجه ابو داود والترمذى وابن ماجه والطحاوى وروى ايضا عن حميد بن عبد الرحمن « قال كنت لقيت من صحب النبي ﷺ كما صحبه ابو هريرة اربع سنين قال «نهى رسول الله ﷺ » فذكر مثله اخرجه الطحاوى والبيهقى في المعرفة قلت نقل عن الامام احمد ان الاحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة قال لكن صح من الصحابة المنع فيما اذا خلعت به ولكن يعارض هذا ما روى بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة الذين ذكرناهم واشهر الاحاديث عند المانعين حديث عبد الله ابن سرجس وحديث حكم انفقارى * واما حديث عبد الله بن سرجس فانه روى مرفوعا وموقوفا. وقال البيهقى الموقوف اولى بالصواب وقد قال البخارى اخطأ من رفعه قلت الحكم للرافع لانه زادوا الراوى قديقى بالشئ ثم يرويه مرة اخرى ويجعل الموقوف فتوى فلا يعارض المرفوع وصححه ابن حزم مرفوعا من حديث عبد العزيز بن المختار الذى في مسنده والشيخان اخرجه ووثقه ابن معين وابو حاتم وابوزرعة فلا يضره وقفه وتوقف ابن القطان في تصحيحه لانه لم يره الا في كتاب الدارقطنى وشيخ الدارقطنى فيه لا يعرف حاله قلت شيخه فيه عبد الله بن محمد بن سعد المقبرى ولورآه عند ابن ماجه او عند الطحاوى لما توقف لان ابن ماجه رواه عن محمد بن يحيى عن المعلى بن اسد والطحاوى رواه عن محمد بن خزيمه وهما مشهوران * واما حديث الحكم انفقارى فقالت جماعة من اهل الحديث ان هذا الحديث لا يصح و اشار الخطائى ايضا الى عدم صحته وقال ابن منده لا يثبت من جهة السند قلت لما اخرجه الترمذى قال هذا حديث حسن ورجحه ابن ماجه على حديث عبد الله بن سرجس وصححه ابن حبان وابو محمد الفارمى والقول قول من صححه لامن ضعفه لانه مسند ظاهر السلامة من تضعف وانقطاع وقال ابن قدامة الحديث رواه احمد واحتج به وتضعيف البخارى له بعد ذلك لا يقبل لاحتمال ان يكون وقع له من غير طريق صحيح ويرد بهذا ايضا قول النووى اتفق الحفاظ على تضعيفه الثالث من الاحكام ان ظاهر الحديث يدل على جواز تناول الرجال والنساء الماء في حالة واحدة وحكى ابن التين عن قوم ان الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعا من اناه واحد هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة قلت ان الزيادة في الحديث وهو قوله «من اناه واحد» يرد عليهم وكانهم استبعدوا اجتماع الرجال والنساء الاجنبيات واجاب ابن التين عن ذلك بما حكاه عن سحنون ان معناه كان الرجال يتوضئون ويذهبون ثم تأتى النساء فيتوضئن قلت هذا خلاف الذى يدل عليه جميعا ومع هذا جاء صريحا وحده الاناء في صحيح ابن خزيمه في هذا الحديث من طريق معتمر عن عيسى بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما « انه ابصر النبي ﷺ واصحابه يتطهرون والنساء معهم من اناه واحد كلهم يتطهرون منه » قيل ولنا ان نقول ما كان مانعا من ذلك قبل نزول آية الحجاب واما بعده فيختص بالزوجات والمحارم وفيه نظر والله تعالى اعلم *

بابُ صَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْتَمَى عَلَيْهِ

أى هذا باب في بيان صب النبي عليه الصلاة والسلام وضوءه بفتح الواو وهو الماء الذى توضأ به على من اغتمى عليه يقال اغتمى عليه بضم الهمزة فهو مغتمى عليه وغمى بضم الغين وتخفيف الميم فهو مغتمى عليه بصيغة المفعول لان اصله مغموى على وزن مفعول اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون فقلبت ياء ثم ادغمت الياء في الياء فصار مغتمى بضم الميم الثانية وتشديد الياء ثم ابدلت من ضمة الميم كسرة لاجل الياء فصار مغتمى والاعغام والغشى بمعنى واحد قاله الكرماني وليس كذلك فان الغشى مرض يحصل من طول التعب وهو اخف من الاعغام والفرق بينه وبين الجنون والنوم ان العقل يكون في الاعغام مغلوبا وفي الجنون يكون مسلوبا وفي النوم يكون مستورا والمناسبة بين البابين من حيث ان في كل واحد منهما نوعا من الوضوء *

٥٧ ﴿حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ فَنَوَضًا وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَعَقَلْتُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَنِ الْمِيرَاثُ إِنَّمَا يَرِئُنِي كَلَالَةٌ فَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم أربعة: الأول أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك تقدم في كتاب الإيمان. الثاني شعبه بن الحجاج وقد تكرر ذكره. الثالث محمد بن المنكدر التيمي القرشي التابعي المشهور الجامع بين العلم والزهد وكان المنكدر خال عائشة رضي الله تعالى عنها فشكى إليها الحاجة فقالت له أول شيء يأتيني ابث به إليك فجاءها عشرة آلاف درهم فبعثت بها إليه فاسترى منها جارية فولدت له محمداً مامناً لها بكاء مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. الرابع جابر بن عبد الله الصحابي الكبير تقدم في كتاب الوحي.

(بيان لطائف اسناده) منها أن فيه التحديث بصيغة الجمع والعنقة والسماع. ومنها أن رواه ما بين بصري وكوفي ومدني. ومنها أنهم كلهم أئمة اجلاء (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري هنا عن أبي الوليد وفي الطب عن محمد بن بشار عن غندر وفي الفرائض عن عبد الله بن عثمان عن عبد الله بن المبارك وأخرجه مسلم في الفرائض عن محمد بن حاتم عن بهز بن أسد وعن اسحق بن إبراهيم عن النضر بن شميل وأبي عامر العقدي وعن محمد بن المتي عن وهب بن جرير وأخرجه النسائي فيه وفي الطهارة وفي التفسير وفي الطب عن محمد بن عبد الأعلى عن خالد بن الحارث ثمانية عنه به. (بيان اللغات والمعنى والاعراب) قوله «يقول» جملة وقت حالاً وكذا قوله «يودني» وكذا قوله «وأنامريض لا أعقل» أي لا أفهم وحذف مفعوله أم لا تميم أي لا أعقل شيئاً أولجمله كالفعل لازم قوله «من وضوئه» بفتح الواو معناه من الماء الذي توضع فيه أو بما في منه وأخرج في الاعتصام عن علي بن عبد الله ثم صوب وضوئه على ولا يبي داود «فتوضأ وصبه على» قوله «إن الميراث» اللام فيه عوض عن ياء التكلم أي إن ميراثي ويؤيده ما أخرجه في الاعتصام أنه قال «كيف اصنع في مالي» وفي رواية «ماتاً مرني أن اصنع في مالي» وفي أخرى «كيف اقضي في مالي» وفي أخرى «أنما ترثي سبع أخوات» وفي أخرى فنزلت (يوصيكم الله في أولادكم) قوله «كلالة» فيها أقوال أحدها ما عدا الوالد والولد وفيه حديث صحيح من طريق البراء بن عازب وقيل ما عدا الولد خاصة وقيل الأخوة للام وقيل بنو الهم ومن أشبههم وقيل العصباء كلهم وإن بعدوا ثم قيل للورثة وقيل للميت وقيل لهما وقيل للعالم الموروث وقال الجوهري الكل الذي لا ولده ولا والديقال كل الرجل بكل كلالة وقال الزنجشري تطلق الكلالة على ثلاثة على من لم يخلف ولداً ولا والداً وعلى من ليس بولد ولا والداً من المخلفين وعلى القرا بتمن غير حبة الولد والوالد قوله «فنزلت آية الفرائض» وهي قوله تعالى (يستفونك قل الله يفتيكم في الكلالة) إلى آخر السورة وقيل هي آية الموارث مطلقاً. والفرائض جمع فريضة والمراد هنا الحصص المقدرة في كتاب الله للورثة.

(بيان استنباط الأحكام) الأول قال ابن بطال فيه دليل على طهورية الماء الذي يتوضأ به لأنه لو لم يكن طاهراً لما صبه عليه قلت ليس فيه دليل لأنه يحتمل أنه صلب من الباقي في الإناث. الثاني فيه رقية الصالحين للماء ومباشرتهم إياه وذلك بما يرجي بركته. الثالث فيه دليل على أن بركة يد رسول الله ﷺ تزيد كل علة الرابع فيه أن ما يقر أعلى الماء ما ينفع. الخامس فيه فضيلة عيادة الضعفاء. السادس فيه فضيلة عيادة الأكبر الأصغر.

﴿بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمَخْضَبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ﴾

أي هذا باب في بيان حكم الغسل والوضوء في المخبض بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة وفي آخره باموحدة قال ابن سيدة المخبض شبه الاجانة وقال صاحب المنتهى هو المكنى وقال أبو هلال العسكري في كتاب التلخيص أنه يغسل فيه وفي مجمع الترائب هو اجانة تغسل فيه الثياب ويقال له المكنى قوله «والقدح» واحد القدح التي للشرب

وقال ابن الاثير القدح الذى يؤكل فيه واكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فيه قوله «والخشب» بفتح الخاء المعجمة جمع خشبة وكذلك الخشب بضمين وبسكون الشين ايضا ومراده الاناء الخشب وكذلك الاناء الحجارة وذلك لان الاوانى تكون من الخشب والحجر وساثر جواهر الارض كالحديد والفضة والقدر والفضة فقوله «والخشب» يتناول ساثر الاخشاب وقوله «والحجارة» يتناول ساثر الاحجار من التى لها قيمة والتى لا قيمة لها والحجارة جمع حجر وهو جمع نادر كالحجارة جمع جمل وكذلك حجار بدون الهاء وهما جمع كثرة وجمع القلة احجار فان قلت ما وجه عطف الخشب والحجارة على الخضب والقدح قلت من باب عطف التفسير لان الخضب والقدح قديكونان من الخشب وقديكونان من الحجارة وقد صرح في الحديث المذكور في هذا الباب بمخضب من حجارة كما يأتى عن قريب والدليل على صحة ذلك ما قد وقع في بعض النسخ الصحيحة في الخضب والقدح الخشب والحجارة بدون حرف العطف وقال بعضهم وعطف الخشب والحجارة على الخضب والقدح ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه قلت قصارى فهم هذا القائل انه ليس من عطف العام على الخاص ثم اضرب عنه الى بيان العموم والخصوص من وجه بين هذه الاشياء ولم يبين وجه العطف ما هو وقد وقع في بعض النسخ بعد قوله «والحجارة» «والتور» بفتح التاء المثناة من فوق قال الجوهرى هو اناه يشرب فيه زاد المطر زى صغير وفي الغيث لابي موسى هو اناه يشبه اجانة من صفر او حجارة يتوضأ فيه ويؤكل وقال ابن قرقول هو مثل قدح من الحجارة وقد مر الكلام فيه عن قريب والمناسبة بين هذا الباب والابواب التى قبله ظاهرة لان الكل فيما يتعلق بالوضوء

٥٨- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ** حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ وَبَقِيَ قَوْمٌ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ فَصَفَّرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ كَفَّهُ فَوَضَّاءَ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ قُلْنَا كَمْ كُنْتُمْ قَالَ ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً * *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة في قوله «بمخضب من حجارة» الى آخره (بيان رجاله) وهم اربعة * الاول عبد الله بن منير بضم الميم وكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره راه ووقع في رواية الاصيلي ابن المنير بالالف واللام قلت يجوز كلاهما كما عرف في موضعه وقد يلتبس هذا باب المنير الذى له كلام في تراجم البخارى وفي غيرها وهو بضم الميم وفتح النون وتفيد الياء آخر الحروف وهو متأخر عن ذلك بزهاء اربع مائة سنة وهو ابو العباس احمد بن ابي المعالى محمد كان قاضى اسكندرية وخطيبها وعبد الله بن منير الحافظ الزاهد السهمي المروزي مات سنة احدى واربعين ومائتين * الثاني عبد الله بن بكر ابو وهب البصري تزل بغداد وتوفي بها في خلافة المأمون سنة ثمان ومائتين * الثالث حميد بالتصغير ابن ابي حميد الطويل مات وهو قائم بصلى وقد تقدم في باب خوف المؤمن ان يحبط عمله * الرابع انس بن مالك رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والسماع والنعنة ومنها ان رواه ماين مروزي وبصري (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى ايضا في علامات النبوة عن يزيد بن هارون وأخرجه مسلم ولفظه كان النبي ﷺ وأصحابه بالزوراء والزوراء بالمدينة عند السوق والمسجد عاب قدح فيه ماء فوضع كفه فيه فجعل ينبع من بين أصابعه فتوضأ جميع أصحابه قال قلت كم كانوا يا أبا حمزة قال كانوا زهاء الثلاثمائة * وأخرجه الاسماعيلي وغيره *

(بيان المعانى والاعراب) قوله «حضرت الصلاة» هي صلاة العصر قوله «من كان» في محل الرفع لانه فاعل قام قوله «الى أهله» يتعلق بقوله «فقام» وذلك القيام كان لقصد تحصيل الماء والتوضؤ به قوله «وبقي قوم» اى عند رسول الله ﷺ ما غابوا عن مجلسه ولم يكونوا على الوضوء ايضا وانما توضؤا من الخضب الذى اتى به رسول الله ﷺ قوله «فأتى» بضم الهمزة على صيغة المجهول قوله «من حجارة» كلمة من البيان قوله «فصفر الخضب» اى لم يسع بسط

الكف فيه لصغره وقد علم من ذلك أن الخضب يكون من حجارة وغيرها ويكون صغيراً أو كبيراً قوله «أن يسط» أي لأن يسط وكلمة أن مصدرية أي لسط الكف فيه قوله «فتوضأ القوم» أي القوم الذين بقوا عند النبي ﷺ من ذلك الخضب الصغير قوله «قلنا» وفي بعض النسخ «فقلنا» وفي بعضها قلت وهو من كلام حميد الطويل الراوي عن أنس رضي الله تعالى عنه قوله «لم كنتم» يميزكم مخدوف تقديره لم كنتم وكذلك يميز ثمانين منصوب لأنه خبر للكون المقدر تقديره كثمانين نفساً وزيادة على الثمانين *

(بيان استنباط الأحكام) الأول فيه دلالة على معجزة كبيرة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم * الثاني فيه التهيء للوضوء عند حضور الصلاة الثالث فيه أن الأواني كلها سواء كانت من الخشب أو من جواهر الأرض طاهرة فلا كراهة في استعمالها وذكر أبو عبيد في كتاب الطهور عن ابن سيرين كانت الخلفاء يتوضؤون في الطشت وعن الحسن رأيت عثمان يصب عليه من ابريق يعني نحاساً قال أبو عبيد وعلى هذا أمر الناس في الرخصة والتوسعة في الوضوء في آنية النحاس وأشباهها من الجواهر إلا ما روى عن ابن عمر من الكراهة قلت ذكر ابن أبي شيبة عن يحيى بن سليم عن ابن جريج قال قال معاوية كرهت أن أتوضأ في النحاس وفي كتاب الأشراف رخص كثير من أهل العلم في ذلك وبه قال الثوري وابن المبارك والشافعي وأبو ثور وما علمت أني رأيت أحداً كره الوضوء في آنية الصفر والنحاس والرصاص وشبهها والأشياء على الإباحة وليس يحرم ما هو موقوف على ابن عمر وقال ابن بطال وقد وجدت عن ابن عمر أنه توضأ فيه وهذه الرواية أشبه للصواب وكان الشافعي وإسحاق وأبو ثور يكرهون الوضوء في آنية الذهب والفضة يقولون لو توضأ فيه متوضي أجزاء وقد أساء وعن أبي حنيفة رضي الله عنه كان يكره الأكل والشرب في آنية الفضة وكان لا يرى بأساً بالمفضض وكان لا يرى بالوضوء منه بأساً قلت أبو حنيفة كان يكره الأكل في آنية الذهب أيضاً والمراد من الكراهة كراهة التحريم وفي سنن أبي داود بسند ضعيف عن عائشة رضي الله تعالى عنها «كنت اغتسل أنا ورسول الله عليه الصلاة والسلام في تور من شبه» وفي مسند أحمد بسند صحيح عن زينب بنت جحش «أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ من مخضب من صفر» الصفر بضم الصاد هو النحاس الحيد قال أبو عبيدة كسر الصاد فيه لغة ولم يجزه غيره ويقال له الشبه أيضاً بفتحين لأنه يشبه الذهب *

٥٩ - **حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى**

أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا يقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه * مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة . الأول محمد بن العلاء بالمهملة وبالمدة . الثاني أبو أسامة حماد ابن أسامة . الثالث يزيد بن أسامة الباه الموحدة وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى وأسم أبي بردة الحارث ويقال عامر ويقال اسمه كنية وأبو موسى اسمه عبد الله بن قيس الأشعري وهذا الإسناد بعينه تقدم في باب فضل من علم وعلم . ولا تفاوت بينهما إلا في لفظ حماد فإنه ذكر هنا بالكنية وثمة بالاسم (بيان لطائف أسنده) منها أن فيه التحديث بصيغة الجمع والعنقة . ومنها أن رواه كلهم كوفيون . ومنها أن فيه ثلاثة مكيون *

(بيان المعنى والأعراب) **قوله «مج فيه»** أي صب فيه ومنه مج لعابه إذا قذفه **قوله «فيه ماء»** جملة اسمية في موضع الجر لأنها صفة لقدح **قوله «فغسل يديه»** الفاء للعطف على دعاها بالمهملة ومعنى دعا طلب **قوله «وجهه»** بالنصب عطف على **قوله «يديه»** و**قوله «ومج»** عطف على «غسل» (بيان استنباط الأحكام) الأول قال الكرمانى هذا الحديث يدل على الغسل في القدح بفتح الغين لا على الغسل بضم الغين ولا على الوضوء . الثاني قال الداودي فيه جواز الوضوء بهاء قد مج فيه . الثالث فيه دلالة على جواز الشرب منه وكذا الأفرغ منه على الوجوه والنحو لان تمام الحديث أخرجه البخاري معلقاً عن أبي موسى في باب استعمال فضل وضوء الناس وقد ذكرنا بقية الكلام هناك *

٦٠- ﴿حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ فَنَوَضًا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَوَسَّحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) * وهم خمسة. الاول احمد بن يونس نسب الى جده تقدم في باب من قال الايمان هو العمل الصالح * الثاني عبدالعزيز بن عبدالله بن ابي سلمة بفتح اللام الما جشون بفتح الحيم مر في باب السؤال والفتيا عند رمى الجمار. الثالث عمرو بن يحيى. الرابع ابو يحيى بن عمارة. الخامس عبدالله بن زيد وقد تقدموا في باب غسل الرجلين * (بيان لطائف اسناده) * منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والنعنة. ومنها ان رواه ما بين كوفي ومدني. ومنها ان فيه اثنين واما احمد بن يونس وعبد العزيز وكلاهما منسوبان الى جدهما واسم اب كل منهما عبدالله وكنية كل منهما ابو عبدالله وكل منهما ثقة حافظ فقيه * (بيان المعنى والحكم) * قوله «انا رسول الله عليه الصلاة والسلام» رواية الكشميني وابي الوقت ورواية غيرها «اني رسول الله عليه الصلاة والسلام» قوله «في تور» صفة لقوله «ماء» وعمله النصب وكلمة من في «من صفر» للبيان وتفسير التور قد مر عن قريب قوله «فغسل وجهه» تفسير لقوله «فتوضأ» وفيه حذف تقديره فمضمض واستنشق كادلت عليه الروايات الاخرى والخروج متحد وقوله «في تور من صفر» زيادة عبدالعزيز قال الكرماني فان قامت لم يذكر في الترجمة لفظ التور وكان المناسب ان يذكر هذا الحديث في الباب الذي بعده قلت لعل ايراد في هذا الباب من جهة ان ذلك التور كان على شكل القدح او من جملة انه حجر لان الصفر من انواع الاحجار اقول رأيت في نسخة صحيحة بخط المصنف والتور بعد قوله «والحشب والحجارة» *

٦١- ﴿حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَرْوَاجُهُ فِي أَنْ يُعْرَضَ فِي بَيْتِي فَذِنَ لَهُ فُخِّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطَّ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَاخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ أَتَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ قُلْتُ لَا قَالَ هُوَ عَلِيٌّ وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ هَرَيْقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحَلَّلْ أَوْ كَيْتَهُنَّ لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ وَأُجْلِسَ فِي مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْقَرَبِ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) * وهم خمسة. الاول ابو اليمان بفتح الياء آخر الحروف واسمه الحكم ابن نافع. الثاني شعيب بن ابي حمزة دينار ابو بشر الحمصي. الثالث محمد بن مسلم الزهري * الرابع عبيد الله بن عبد الله بتصغير الابن وتكثير الالاب والكل تقدموا في كتاب الوحي * الخامس عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنهم اجمعين * (بيان لطائف اسناده) * منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والاخبار وبصفة الافراد والقول * ومنها ان رواه ما بين حمصي ومدني * ومنها ان فيه راويين جليين الزهري وعبيد الله * (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخاري هذا الحديث في سبع مواضع هنا وفي الصلاة في موضعين وفي حد المريض يشهد الجماعة وانما جعل الامام ليؤتم به مختصرا وفي الهبة والخمس واجز المغازي وفي باب ميرضه عليه الصلاة والسلام وفي الطب واخرجه مسلم

في الصلاة عن عبد بن حميد ومحمد بن رافع واخرجه النسائي في عشرة النساء وفي الوفاة عن محمد بن منصور وفي الوفاة ايضا عن سويد بن نصر عن ابن المبارك به ولم يذكر ابن عباس واخرجه الترمذي في الجائز عن ابن اسماعيل عن سفيان به *

• (بيان اللغات والاعراب) قوله «لما نقل» بضم القاف يقال ثقل الشيء ثقلا مثال صغر صغرا فهو ثقیل وقال ابو نصر اصبح فلان ناقلا اذا ثقله المرض والثقل ضد الحفة والمعنى هنا اشتد مرضه وفسره قولها بعده واشتد به وجهه واما الثقل بفتح التاء وسكون القاف فهو مصدر ثقل بفتح القاف الشيء في الوزن يشقله ثقلا من باب نصر ينصر اذا وزنه وكذلك ثقلت الشاة اذا رفعتها للنظر ما ثقلها من خفتها وقال بعضهم وفي القاموس ثقل كفرح بمعنى بكسر القاف فهو ثاقل وثقيل اشتد مرضه قلت هذا يحتاج الى نسبة الى احدهم ائمة اللغة المعتمد عليهم قوله «في ان يمرض» على صيغة المجهول من التريض يقال مريضه تمرضا اذا اُقيمت عليه في مرضه يعني خدمته فيه ويحتمل ان يكون التشديد فيه للسلب والازالة كما تقول قدرت البعير اذا ازلت قراده والمعنى هنا ازلت مرضه بالخدمة قوله «فأذن» بتشديد النون لانه جماعة النساء أى اذنت زوجات النبي عليه الصلاة والسلام ان يمرض في بيتها قوله «تخطر جلاء» بضم الخاء المعجمة ورجاء فاعله اى يؤثر برجله على الارض كأنها تحط خطا وفي بعض النسخ تحط بصيغة المجهول قوله «قال عبيد الله» هو الراوى له عن عائشة رضى الله تعالى عنها وهو بالاسناد المذكور بغير واو العطف قوله «وكانت» معطوف ايضا بالاسناد المذكور وعباس هو ابن عبد المطلب عم النبي ﷺ قوله «فأخبرت» اى بقول عائشة رضى الله عنها قوله «بعد ما دخل بيته» وفي بعض النسخ «بيتها» واضيف اليها مجازا بملاسة السكتى فيه قوله «هريقوا على» كذا في رواية الاكثرين بدون الهمزة في اوله وفي رواية الاصل «أهريقوا» بزيادة الهمزة وفي بعض النسخ «اريقوا» كما علم ان في هذه المادة ثلاث لغات في الاول هراق الماء يهرقه هراقاى صب وأصله اراق يريق اراقا من باب الافعال وأصل اراق يريق على وزن افعل نقلت حركة الياء الى ما قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها بعد النقل فصار اراق واصل يريق يأريق على وزن يؤفعل مثل يكرم اصله يؤكرم حذف الهمزة منه اتباعا لحذفها في المتكلم لاجتماع الهمزتين فيه وهو ثقيل * اللغة الثانية اهرق الماء يهرقه اهرقا على وزن افعل افعالا قال سيويه قد أبدلوا من الهمزة الهاء ثم لزممت فصارت كأنها من نفس الكلمة حذفت الالف بعد الهاء وترك الهاء عوضا عن حذفهم العين لان اصل اهرق اريق * اللغة الثالثة اهرق يهرق اهرقا فهو مهريق والشئ مهراق ومهراق ايضا بالتحريك وهذا شاذ ونظيره اسطاع يستطيع اسطياعا بفتح الالف في الماضي وضم الياء في المضارع وهو لغة في اطاع يطيع فجعلوا السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل فكذلك حكم الهاء وقد خبط بعضهم خطا في هذا الموضع لعدم وقفهم على قواعد علم الصرف قوله «من سبع قرب» جمع قربة وهى ما يستقى به وهو جمع الكثرة وجمع القلة قربات بسكون الراء وفتحها وكسرهما قوله «أو كيتن» الاوكية جمع وكاه وهو الذى يشد به رأس القربة قوله «اعهد» بفتح الهاء اى اوصى من باب علم يعلم يقال عهدت اليه اى اوصيته قوله «واجلس» على صيغة المجهول اى النبي ﷺ وفي بعض الروايات «فاجلس» بالفاء والمحضب مر تفسيره عن قريب وزاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة انه كان من نحاس قوله «ثم طفنا نصب عليه» بكسر الفاء وفتحها حكاك الاختش والكسر افصح وهو من افعال المقاربة ومعناه جعلنا نصب الماء على رأس النبي ﷺ قوله «تلك» اى القرب السبع وفي بعض الروايات «تلك القرب» وهو في محل النصب لانه مفعول نصب قوله «حتى طفق» اى حتى جعل النبي ﷺ يشير اليه في طفق معنى الاستمرار والمواصلة قوله «ان قد فعلتن» اى بأن فعلتين ما امرتكن به من اهرق الماء من القرب الموصوفة وفعلتن بضم التاء وتشديد النون وهو جمع المؤنث المخاطب قوله «ثم خرج الى الناس» اى خرج من بيت عائشة رضى الله عنها وزاد البخارى فيه من طريق عقيل عن الزهرى «فصلى بهم وخطبهم» على ما يأتى ان شاء الله تعالى *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه الدلالة على وجوب القسم على النبي ﷺ والا لم يحتج الى الاستئذان غنه من ثم

وجوبه على غيره بالطريق الاولى . الثاني فيه لبعض الضرات ان تهب نوبتها للضرة الاخرى . الثالث فيه استحباب الوصية . الرابع فيه جواز الاجلاس في الخضب ونحوه لاجل صب الماء عليه سواء كان من خشب او حجر او نحاس وقد روى عن ابن عمر كراهة الوضوء في النحاس وقد ذكرناه وقد روى عنه انه قال انا أتوضأ بالنحاس وما يكره منه شيء الا رائحته فقط وقيل الكراهة فيه لان الماء يتغير فيه وروى ان الملائكة تكره ريح النحاس وقيل يحتمل ان تكون الكراهة فيه لانه مستخرج من معادن الارض شبيه بالنهب والفضة والصواب جواز استعماله بما ذكرنا من رواية ابن خزيمة وفي رسول الله ﷺ الاسوة الحسنة والحجة البالغة . الخامس فيه اراق الماء على المريض بنية التداوى وقصد الشفاء . السادس فيه دلالة على فضل عائشة رضي الله تعالى عنها لتمريض النبي ﷺ في بيته . السابع فيه اشارة الى جواز الرقي والتداوى للعليل ويكره ذلك لمن ليس به علة . الثامن فيه ان النبي ﷺ كان يشتد به المرض لعظم الله اجره بذلك وفي الحديث الاخر « انى اوعك كما يوعك رجلان منكم » . التاسع فيه جواز الاخذ بالاشارة . العاشر فيه ان المريض تسكن نفسه لبعض أهله دون بعض (الاسئلة والاجوبة) الاول ما كانت الحكمة في طلب النبي ﷺ الماء في مرضه اجيب بان المريض اذا صب عليه الماء البارد ثابت اليه قوته لكن في مرض يقتضى ذلك والنبي ﷺ علم ذلك فلذلك طلب الماء ولذلك بعد استعمال الماء قام وخرج الى الناس . الثاني ما الحكمة في تعيين العدد بالسبعة في القرب اجيب بانه يحتمل ان يكون ذلك من ناحية التبرك وفي عدد السبع بركة لان له دخولا كثيرا في كثير من امور الشريعة ولان الله تعالى خلق كثيرا من مخلوقاته سبعا قلت نهاية العدد عشرة والمائة تتركب من العشرات والالوف من المئات والسبعة من وسط العشرة وخير الامور اوساطها وهى وتر والله تعالى يحب الوتر بخلاف السادس والثامن وأما التاسع فليس من الوسط وان كان وترا . الثالث ما الحكمة في تعيين القرب اجيب بان الماء يكون فيها محفوظا وفي معناها ما يشاكلها مما يحفظ فيه الماء ولهذا جاء في رواية الطبراني في هذا الحديث من آبار شتى . الرابع ما الحكمة في شرطه عليه الصلاة والسلام في القرب عدم حل او كيتهن اجيب بان اولى الماء اطهره واصفاه لان الايدي لم تخالطه ولم تندس بعد والقرب انما توكى وتحل على ذكر الله تعالى فاشتراط ان يكون صب الماء عليه من الاسقية التي لم تحمل ليكون قد جمع بركة الذكر في شدها وحلها معا . الخامس ما الحكمة في ان عائشة رضي الله عنها قالت « ورجل آخر » ولم تعينه مع انه كان هو على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اجيب بانه كان في قلبها منه ما يحصل في قلوب البشر مما يكون سببا في الاعراض عن ذكر اسمه وجاء في رواية « بين الفضل ابن عباس » وفي اخرى « بين رجلين احدهما اسامة » وطريق الجمع انهم كانوا يتناوبون الاخذ بيده الكريمة تارة هذا وتارة هذا وكان العباس اكثرهم أخذاً بيده الكريمة لانه كان ادومهم لها اكراما له واختصاصا به وعلى واسامة والفضل يتناوبون اليد الاخرى فعلى هذا يجاب بانها صرحت بالعباس وابهمت الاخر لكونهم ثلاثة وهما هذا الجواب احسن من الاول . السادس قال الكرمانى اين ذكر الخشب في هذه الاحاديث التي في هذا الباب ثم اجاب بقوله لعل القدح كان من الخشب .

باب الوضوء من التور

اى هذا باب في بيان حكم الوضوء من التور وقد مر تفسير التور مستوفي ووقع في حديث شريك عن انس في المعراج فاتى بطشت من ذهب فيه تور من ذهب فدل هذا ان التور غير الطشت وذلك يقتضى ان يكون التور ابريقا ونحوه لان الطشت لا بد له من ذلك والمناسبة بين البابين ظاهرة *

٦٢ - **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ بَحْجَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ** كَانَ عَمِّي يُكْثِرُ مِنَ الْوُضُوءِ قَالَ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنِي كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَكَفَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاعْتَرَفَ بِهَا فَغَسَلَ وَجْهَهُ

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ
فَادْبَرَ بِهِ وَأَقْبَلَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ * *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة . الاول خالد بن مخلد بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح اللام
القطواني البجلي مرفي اول كتاب العلم . الثاني سليمان بن بلال ابو محمد مرفي اول كتاب الايمان . الثالث عمرو بن
يحيى * الرابع يحيى بن عماره * الخامس عم يحيى هو عمرو بن ابي حسن كاتقدم وبقية الكلام فيه وفيما يتعلق بالحديث
مرفي باب مسح الرأس كله ولنذكر هنا ما لم نذكره هناك قوله « ثلاث مرات » وفي رواية « ثلاث مرار » فان قلت حكم
العدد في ثلاثة الى عشرة ان يضاف الى جمع القلة فلم اضيف الى جمع الذثرة مع وجود القلة وهو مرات قلت هما تعاوضان
فيستعمل كل منهما مكان الآخر كقوله تعالى (ثلاثة قروء) قوله « ثم ادخل يده في التور فمضمض » فيه حذف تقديره
ثم اخرجها فمضمض وقد صرح به مسلم في روايته قوله « واستنثر » قد مر تفسير الاستنثار هناك فان قلت لم يذكر
الاستنشاق قلت الاستنثار مستلزم للاستنشاق لانه اخراج الماء من الانف هكذا قاله الكرماني قات لا يتأتى هذا على
قول من يقول الاستنثار والاستنشاق واحد فعلى قول هذا يكون هذا من باب الاكتفاء او الاعتماد على الرواية
الاخرى قوله « من غرفة واحدة » حال من الضمير الذي في « مضمض » والمعنى مضمض ثلاث مرات واستنثر ثلاث
مرات حال كونه مغترفا بغرفة واحدة وهو احد الوجوه الخمسة للشافعية وقال بعضهم قوله « من غرفة واحدة » يتعلق
بقوله « فمضمض واستنثر » والمعنى جمع بينهما بثلاث مرات من غرفة واحدة كل مرة بغرفة فلت يكون الجميع ثلاث
غرفات والتركيب لا يدل على هذا وهو يصرح بغرفة واحدة نعم جافى حديث عبد الله بن زيد بثلاث غرفات وفي رواية
ابي داود ومسلم « فمضمض واستنشق من كف واحدة يفعل ذلك ثلاثا » يعنى يفعل المضمضة والاستنشاق كل مرة
منها بغرفة فتكون المضمض الثلاث والاستنشاقات الثلاث بثلاث غرفات وهو احد الوجوه للشافعية وهو الاصح
عندهم قوله « ففصل وجهه ثلاث مرات » لفظ ثلاث مرات متعلق بالفعلين اى اغترف ثلاثا ففصل ثلاثا وهو على سبيل
تنازع العاملين وذلك لان الفصل ثلاثا لا يمكن باعتراف واحد قوله « فادبر يديه واقبل » احتج به الحسن بن حى على
ان البداءة بمؤخر الرأس والجواب ان الواو لا تدل على الترتيب وقد سبقت الرواية بتقديم الاقبال حيث قال « فاقبل يده
وادبر بها » وانما اختلف فعل رسول الله ﷺ في التأخير والتقديم ليرى امته السعة في ذلك والتيسير لهم قوله
« فقال » اى عبدالله بن زيد *

٦٣- **« حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ نَائِثٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا
بَانَاءَ مِنْ مَاءٍ فَأَتَى بِقَدَحٍ رَحْرَاحٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ قَالَ أَنَسٌ فَجَعَلَتْ أَنْظَرُ
لِىَ الْمَاءِ يَذْبَعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ قَالَ أَنَسٌ فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مِنْهُ مَا بَيْنَ السَّبْعَيْنِ إِلَى الثَّمَانِينَ * »**

مطابقته للترجمة غير ظاهرة لان الترجمة باب الوضوء من التور اللهم الا اذا أطلق اسم التور على القدح (بيان رجاله)
وهم اربعة * الاول مسدد بن مسرهد . الثاني حماد بن زيد تقدم كلاهما فان قلت فام لا يجوز ان يكون حماد هذا هو حماد
ابن سلمة قلت لان مسدد لم يسمع من حماد بن سلمة . الثالث ثابت البناني بضم الباء الموحدة وبالتونين مر في باب القراءة
والعرض . الرابع انس بن مالك رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والنفعة
ومنها ان رواه كلهم بصريون . ومنها انهم كلهم ائمة اجلاء (بيان من اخرجه غيره) اخرجه مسلم في فضائل النبي
ﷺ عن ابي الربيع الزهراني *

(بيان المعنى) * قوله « رحراح » بفتح الراء وبالحاءين المهملتين اى واسع ويقال رحرح ايضا بحذف الالف
وقال الخطابي الرحراح الاناء الواسع الفم القريب القعر ومثله لايسع الماء الكثير فهو اذل على المعجزة وروى
ابن خزيمة هذا الحديث عن احمد بن عتبة عن حماد بن زيد فقال بدل رحراح زجاج بزأى مضمومة وخمين

وبوب عليه الوضوء من آنية الزجاج وفي مسنده عن ابن عباس ان المقوقس اهدى للنبي ﷺ قدحاً من زجاج لكن في اسناده مقال قوله «فيه شيء من ماء» اى قليل من ماء لان التثوين للتقليل ومن للتبعض قوله «ينبع» يجوز فيه فتح الباء الموحدة وضمها وكسرها قوله «فخرت» من الحزر بتقديم الزاى على الراء وهو الخرص والتقدير قوله «من توضعاً» في محل نصب على المفعولية قوله «ما بين السبعين الى الثمانين» حال من قوله «من وتقدم» من رواية حميد انهم كانوا ثمانين وزيادة والجمع بينهما ان انسا لم يكن يضبط العدة بل كان يتحقق انها تنيف على السبعين ويشك هل بلغت المقد الثامن أو جاوزته كذا قال بعضهم وقال الكرمانى ورد ايضا عن جابر ثمة «كنا خمسة عشر ومائة» وهذه قضايا متعددة في مواطن مختلفة واحوال متغايرة وهذا اوجه من ذلك ويستفاد من هذا بلاغة معجزته ﷺ وهو ابلغ من تفجير الماء من الحجر لموسى عليه الصلاة والسلام لان في طبع الحجارة ان يخرج منها الماء الغدق الكثير وليس ذلك في طباع اعضاء بنى آدم *

﴿ باب الوضوء بالمد ﴾

أى هذا باب في بيان الوضوء بالمد بضم الميم وتشديد الدال والمد اختلّفوا فيه فقل المد رطل وثلاث بالعراق وبه يقول الشافعى وفتحاء الحجاز وقيل هو رطلان وبه يقول ابو حنيفة وفتحاء العراق وقال بعضهم وخالف بعض الحنفية فقال المد رطلان قلت مذهب ابى حنيفة ان المد رطلان وهذا القائل لم يبين الخالف من هو وما خالف ابو حنيفة اصلاً لانه يستدل في ذلك بما رواه جابر قال «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضؤ بالمد رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية ارطال» اخرجه ابن عدى وبما رواه عن انس قال «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضؤ بمد رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية ارطال» اخرجه الدارقطى *

٦٤- ﴿ حدّثنا أبو نعيم قال حدّثنا مسعر قال حدّثنا ابن جبر قال سمعت أنساً يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد ﴾ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم أربعة * الاول ابو نعيم بضم النون هو الفضل ابن دكين تقدم في باب فضل من استبرأ لدينه في كتاب الايمان * الثالث مسعر بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح العين المهملة ابن كدام بكسر الكاف وبالดาล المهملة وقال ابو نعيم كان مسعر شككا في حديثه وقال شعبة كان يسمى مسعر المصحف لصدقه وقال ابراهيم بن سعد كان شعبة وسفيان اذا اختلفا في شيء قال اذهب بنا الى الميزان مسعر مات سنة خمس وخمسين ومائة * الثالث ابن جبر يفتح الحيم وسكون الباء الموحدة والمراد به سبط جبر لانه عبد الله بن عبد الله جبر بن عتيك تقدم في باب علامة الايمان حب الانصار ومن قال بالتصغير فقد صحف لان ابن جبر وهو ابن سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب وقد روى هذا الحديث الاسماعيلى من طريق ابى نعيم شيخ البخارى قال حدثنا مسعر قال حدثني شيخ من الانصار يقال له ابن جبر ويقال له جابر ابن عتيك * الرابع انس بن مالك رضى الله عنه (بيان لطائف اسناده) * منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والسماع ومنها ان فيه كوفيان ابو نعيم ومسعر وبصريان ابن جبر وانس * ومنها ان فيه من ينسب الى جده *

٦٥ (بيان اللغات والمعنى) * قوله «انسا» بالتثوين لانه منصرف وقع مفعولا قال الكرمانى في بعضها انس بدون الالف وجوز حذف الالف منه في الكتابة للتخفيف قلت لا بد من التثوين وان كانت الالف لا تكتب قوله «يغسل» اى يغسل جسده قوله «او يغتسل» شك من الراوى وقال الكرمانى الشك من ابن جبر انه ذكر لفظ النبي عليه الصلاة والسلام اوله يذكر وفي أنه قال يغسل او يغتسل من باب الافتعال والفرق بين الغسل والاعتسال مثل الفرق بين الكسب والاكتساب وقال غيره والشك فيه من البخارى او من ابى نعيم لما حدث به فقد رواه الاسماعيلى من طريق ابى نعيم ولم يشك فقال يغتسل قلت الظاهر ان هذا من النسخ لان الاسماعيلى لم يروه بالشك فنسبته الى البخارى الى اولى شيخه الى ابن جبر ترجيح بلا مرجح فلم لا ينسب الى مسعر قوله «بالصاع» قال الجوهرى الصاع هو الذى يكال به وهو اربعة امداد

الى خمسة امداد وقال ابن سيدة الصاع ميكال لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤنث وجمعه اصوع واصواع وصيعان وصواع كالصاع وقال ابن الاثير الصاع ميكال يسع اربعة امداد والمد مختلف فيه وفي الجامع تصغيره صوبع فيمن ذكر وصوبعة فيمن أنث وجمع التذكير اصواع واصوع وفي التذكير واصوع وفي التأنيث وفي الجمهرة اصوع في ادنى العدد وقال ابن بربري في تلخيص اغلاط الفقهاء الصواب في جمع صاع اصوع وقال ابن قرقول جاء في اكثر الروايات أصع قلت اصل الصاع صوع قلت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه ثلاث لغات صاع وصوع على الاصل وصواع والجمع اصوع وان شئت ابدلت من الواو المضمومة همزة قوله « ويتوضؤ » بالمد وهو ربيع الصاع ويجمع على امداد ومدود ومداد ويأتي الخلاف فيه الآن وقد مر بعضه عن قريب

(بيان استنباط الحكم) يستنبط منه حكمان الأول انه عليه الصلاة والسلام كان يغتسل بالصاع فيقتصر عليه وربما يزيد عليه الى خمسة امداد فدل ذلك ان ماء الغسل غير مقدربل يكفي فيه القليل والكثير اذا اسبغ وعم ولهذا قال الشافعي وقدير في الفقيه بالقليل يكفي ويعرق الاخرق فلا يكفي ولكن المستحب ان لا ينقص في الغسل والوضوء عما ذكر في الحديث وقال بعضهم فكأن اسلم يطلع على أنه صلى الله عليه وسلم لم يستعمل في الغسل أكثر من ذلك لانه جعلها النهاية وسيأتي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها انها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وهو الفرق وروى مسلم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ايضاً انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اناء يسع ثلاثة امداد قلت أنس رضي الله عنه لم يجعل ما ذكره نهاية لا يتجاوز عنها ولا ينقص عنها وانما حكى ما شاهده والحال تختلف بقدر اختلاف الحاجة وحديث الفرق لا يدل على ان عائشة رضي الله تعالى عنها والنبي صلى الله عليه وسلم كانا يغتسلان بجميع ما في الفرق وغاية ما في الباب أنه يدل انهما يغتسلان من اناء واحد يسمى فرقا وكونهما يغتسلان منه لا يستلزم استعمال جميع ما فيه من الماء وكذلك الكلام في ثلاثة امداد وقال هذا القائل ايضاً وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من ان الكنية وكذا من قال به من الخفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصاع قلت لا رد فيه على من قال به من الخفية لانه لم يقل ذلك بطريق الوجوب كما قال ابن شعبان بطريق الوجوب فانه قال لا يحزى اقل من ذلك وامام من قال به من الخفية فهو محمد بن الحسن فانه روى عنه انه قال ان الغتسل لا يمكن ان يعم جسده بأقل من مد وهذا يختلف باختلاف اجساد الاشخاص ولهذا جعل الشيخ عز الدين بن عبد السلام للفتوى هو الغتسل ثلاث احوال في احدها ان يكون معتدل الخلق كاعتدال خلقه عليه الصلاة والسلام فيقتدى به في اجتناب النقص عن المد والصاع في الثانية ان يكون ضئيلاً ونحيف الخلق بحيث لا يعادل جسده جسده صلى الله تعالى عليه وسلم فيستحب له ان يستعمل من الماء ما يكون نسبته الى جسده كنسبة المد والصاع الى جسده صلى الله تعالى عليه وسلم في الثالثة ان يكون متفاحش الخلق طويلاً وعرضاً وعظم البطن وثخانة الاعضاء فيستحب ان لا ينقص عن مقدار يكون النسبة الى بدنه كنسبة المد والصاع الى بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اعلم ان الروايات مختلفة في هذا الباب ففي رواية ابي داود من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها « ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » ومن حديث جابر كذلك ومن حديث ام عمار « ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فأثنى اناء فيه ماء قدر ثلثي المد » وفي روايته عن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ باناء يسع رطلين ويغتسل بالصاع » وفي رواية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في مستدركه من حديث عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بثلاثي مد من ماء فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه » وقال الحاكماً هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الثوري حديث أم عمار حسن وفي رواية مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها « كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة امداد » وفي رواية « من اناء واحد تختلف ايدينا فيه » وفي رواية « فدعت باناء قدر الصاع فاغتسلت فيه » وفي اخرى « كانت تغتسل بخمسة مكايك وتوضأ بمكوك » وفي اخرى « تغسله صلى الله عليه وسلم بالصاع وتوضئه بالمد » وفي اخرى « يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع الى خمسة امداد » وفي رواية البخاري « بنحو من صاع » وفي لفظ « من قدح يقال له الفرق » وعند النسائي في كتاب التمييز « نحو ثمانية ارطال » وفي مسند احمد بن منيع « حزرته ثمانية او تسعة او عشرة ارطال »

وعند ابن ماجه بسند ضعيف عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن ابيه عن جده قال رسول الله ﷺ «يجزى من الوضوء مد ومن الغسل صاع» وكذا رواه الطبرانى في الاوسط من حديث ابن عباس وعند ابى نعيم في معرفة الصحابة من حديث أم سعد بنت زيد بن ثابت ترفعه «الوضوء بمد والغسل صاع» وقال الشافعى واحمد ليس معنى الحديث على التوقيت انه لا يجوز اكثر منه ولا اقل بل هو قدر ما يكتفى وقال النووى قال الشافعى وغيره من العلماء الجمع بين هذه الروايات انها كانت اغتسالات في احوال وجد فيها اكثر مما استعمله وأقله فدل على انه لاحد في قدماء الطهارة يجب استيفاؤه قلت الاجماع قائم على ذلك فالقلة والكثرة باعتبار الاشخاص والاحوال فافهم * والفرق بفتح الفاء والراء وقال ابو زيد بفتح الراء وسكونها وقال النووى الفتح افسح وزعم الباجى انه الصواب وليس كما قال بل هما لغتان وقال ابن الاثير الفرق بالتحريك يسع ستة عشر رطلا وهو ثلاثة اصوع وقيل الفرق خمسة أقساط وكل قسط نصف صاع واما الفرق بالسكون فاثنا عشر رطلا وقال ابو داود سمعت احمد بن حنبل يقول الفرق ستة عشر رطلا والمكوك انه يسع المد معروف عندهم وقال ابن الاثير المكوك المد وقيل الصاع والاول أشبه لانه جاء في الحديث مفسرا بالمد وقال ايضا المكوك اسم للمكيال ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد ويجمع على مكاي بابدال الياء بالكاف الاخيرة ويجمع ايضا على مكايك ثم الحكم الثانى انه ﷺ كان يتوضأ بالمد وهو رطلان عند ابى حنيفة وعند الشافعى رطل وثلاث بالعراقى وقد ذكرناه واما الصاع فعند ابى يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل عراقية وبه قال مالك والشافعى واحمد وقال ابو حنيفة ومحمد الصاع ثمانية ارطال وحجة ابى يوسف ما رواه الطحاوى عنه قال قال قدمت المدينة واخرج الى من أنق به صاعا وقال هذا صاع النبى ﷺ فوجدته خمسة ارطال وثلاث قال الطحاوى وسمعت ابن عمر ان يقول الذى اخرج لابي يوسف هو مالك وقال عثمان بن سعيد الدارمى سمعت على بن المدنى يقول عبرت صاع النبى ﷺ فوجدته خمسة ارطال وثلاث رطل واحتج ابو حنيفة ومحمد بحديث جابر وانس رضى الله عنهما وقد ذكرناه في اول الباب *

﴿بابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ﴾

اي هذا باب في بيان حكم المسح على الخفين والمناسبة بين البابين ظاهرة لان كل واحد منهما في حكم من احكام الوضوء *
٦٥- ﴿حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْقَاصِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعِدْتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ﴾ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم سبعة. الاول اصبع بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة وفي آخره غين معجمة ابو عبدالله بن الفرّج بالحيم الثقة القرشى المصرى مات سنة ست وعشرين ومائتين كان متضلعا بالفقه والنظر. الثانى عبدالله بن وهب القرشى المصرى ولم يكن في المصريين أحدا أكثر حديثا منه واصبح كان وراقاله مرفى باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين. الثالث عمر وبوالوا ابن الحارث ابوامية المؤدب الانصارى المصرى القارى الفقيه مات بمصر سنة ثمان واربعين ومائة. الرابع ابو النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة سالم بن ابى امية القرشى المدنى مولى عمر بن عبدالله التيمى وكتبه مات سنة تسع وعشرين ومائة. الخامس ابو سلمة بفتح اللام عبدالله بن عبد الرحمن بن عوف القرشى الفقيه المدنى مرفى في كتاب الوحي. السادس عبد الله بن عمر بن الخطاب. السابع سعد بن ابى وقاص مرفى باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة *

(بيان لطائف اسناده) فيها ان فيه الحديث بصيغة الجرم وبصيغة الافراد والغنة. ومنها ان فيه ثلاثة من رواة مصر يون وهم اصبح وابن وهب وعمر ووثلاثة مديون وهم ابو النضر وابو سلمة وابن عمر. ومنها ان فيه رواية تالبي عن تالبي ابو النصر عن ابي سلمة ومنها ان فيه رواية صحابي عن صحابي ومنها ان معظم الرواة قرشيون فقهاء اعلام ومنها ان هذا من مسند سعد بن مسحب الظاهر وكذا جعله اصحاب الاطراف ويحتمل ان يكون من مسند عمر ايضا وقال الدارقطني رواه ابو ايوب الافريقي عن ابي النضر عن ابي سلمة عن ابن عمر عن عمر وسعد عن النبي ﷺ ثم قال الدارقطني والصواب قول عمرو بن الحارث عن ابي النضر عن ابي سلمة عن ابن عمر عن سعد (بيان من اخرجه غيره) لم يخرج البخاري الا ههنا وهو من افراذه لم يخرج مسلم في المسح الا لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واخرجه النسائي ايضا في الطهارة عن سليمان بن داود والحارث بن مسكين كلاهما عن ابن وهب به

(بيان المعنى والاعراب) قوله «وان عبد الله بن عمر» عطف على قوله «عن عبد الله بن عمر» فيكون موصولا ان حمل على ان اباسلمة سمع ذلك من عبد الله والافأبو سلمة لم يدرك القصة وعن ذلك قال الكرمانى وهذا ما تعلق من البخاري واما كلام ابي سلمة والظاهر هو الثاني قوله «عن ذلك» أى عن مسح رسول الله ﷺ على الخفين قوله «شيثا» نكرة عام لان الواقع في سياق الشرط كالواقع في سياق النفي في افادة العموم وقوله «حدثك» جملة من الفعل والمفعول وقوله «سعد» بالرفع فاعله قوله «فلا تسأل عنه» أى عن الشيء الذى حدثه سعد قوله «غيره» أى غير سعد وذلك لقوة وثوقه بنقله

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه جواز المسح على الخفين ولا ينكره الا لمتدع الضال وقالت الخوارج لا يجوز وقال صاحب البدائع المسح على الخفين جائز عند عامة الفقهاء وعامة الصحابة الا شيئا روى عن ابن عباس أنه لا يجوز وهو قول الرافضة ثم قال وروى عن الحسن البصري أنه قال ادركت سبعين بدريا من الصحابة كلهم يرى المسح على الخفين ولهذا رآه ابو حنيفة من شرائط أهل السنة والجماعة فقال نحن نفضل الشيخين ونحب الخنتين ونرى المسح على الخفين ولا نحرّم نبذ الجريفي المثلث وروى عنه أنه قال ما قلت بالمسح حتى جاءني مثل ضوء النهار فكان الجحود ردا على كبار الصحابة رضى الله تعالى عنهم ونسبته اياهم الى الخطأ فكان بدعة ولهذا قال الكرخي اخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين والامة لم تختلف ان رسول الله ﷺ مسح وقال البيهقي وانما جاء كراهة ذلك عن علي وابن عباس وعائشة رضى الله تعالى عنهم. فالرواية عن علي سبق الكتاب بالمسح على الخفين فلم يرو ذلك عنه باسناد موصول يثبت مثله. واما عائشة فثبت عنها انها احالت بعلم ذلك على علي رضى الله تعالى عنه واما ابن عباس فانما كرهه حين لم يثبت مسح النبي ﷺ تعالى بعد نزول المائدة فلما ثبت رجع اليه وقال يجوز فاني في كتاب الموضوعات انكار عائشة غير ثابت عنها وقال الكاشاني واما الرواية عن ابن عباس فلم تصح لان مداره على عكرمة وروى انه لما بلغ عطاء قال كذب عكرمة وروى عن عطاء انه قال كان ابن عباس يخالف الناس في المسح على الخفين فلم يمت حتى تابعهم وفي المعنى لابن قدامة قال احمد ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون حديثا عن اصحاب رسول الله ﷺ ما رفعوا الى رسول الله ﷺ وما لم يرفعوا وروى عنه انه قال المسح افضل يعني من الفسل لان النبي ﷺ واصحابه انما طلبوا الفضل وهذا مذهب الشعبي والحكم واسحق وفي هداية الخفية الاخبار فيه مستفيضة حتى ان من لم يره كان مبتدعا لכן من رآه ثم لم يمسح اخذ بالزيمة وكان مأجورا وحكي القرطبي مثل هذا عن مالك انه قال عندهوته وعن مالك فيه اقوال. احدها انه لا يجوز المسح اصلا. الثاني انه يجوز ويكره. الثالث وهو الاشهر يجوز ابدا بغير توقيت. الرابع انه يجوز بتوقيت. الخامس يجوز للمسافر دون الحاضر. السادس عكسه وقال اسحق والحكم وحماد المسح افضل من غسل الرجلين وهو قول الشافعي واحدى الروايتين عن احمد وقال ابن المنذر هما سواء وهو رواية عن احمد وقال اصحاب الشافعي الفسل افضل من المسح بشرط ان لا يترك المسح رغبة عن السنة ولا يشك في جوازه وقال ابن عبد البر لا علم أحد من الفقهاء روى عنه انكار المسح الا مالكا والروايات الصحاح عنه بخلاف ذلك قلت فيه نظر لما في مصنف ابن ابي شيبة من ان مجاهدا وسعيد بن جبيرة وعكرمة كرهوه وكذا حكى ابو الحسن النسابة عن محمد بن علي بن الحسين وابي اسحق السبيعي وقيس بن الربيع وحكا القاضى ابو الطيب عن

ابى بكر بن ابي داود والحوارج والروافض وقال الميموني عن احمد فيه سبعة وثلاثون صحابيا وفي رواية الحسن بن محمد عنه اربعون وكذا قاله البزار في مسنده وقال ابن ابي حاتم احدثوا ربعون صحابيا وفي الاثراف عن الحسن حدثني به سبعون صحابيا وقال ابو عمر بن عبد البر مسح على الخفين سائر أهل بدر والحديبية وغيرهم من المهاجرين والانصار وسائر الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين وقد اشترنا الى رواية ست وخمسين من الصحابة في المسح في شرحنا لمعاني الآثار للطحاوى فمن اراد الوقوف عليه فليرجع اليه. الثاني فيه تعظيم لسعد بن ابي وقاص رضى الله تعالى عنه في الثالث فيه ان الصحابي القديم الصحبة قديخى عليه من الامور الجليلة في الشرع ما يطلع عليه غيره لان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انكرا المسح على الخفين مع قدم صحبته وكثرة روايته. الرابع فيه ان خبر الواحد اذا حلف بالقرائن يفيد اليقين وقد تكاثرت الروايات بالطرق المتعددة من الصحابة الذين كانوا لا يفارقون النبي ﷺ في الحضر ولا في السفر فخرى ذلك مجرى التواتر وحديث المغيرة كان في غزوة تبوك فسقط به قول من يقول آية الوضوء مدينة والمسح منسوخ بها لانه متقدم ادغزوة تبوك آخر غزوة كائنة لرسول الله ﷺ والمائدة نزلت قبلها وبما يدل على ان المسح غير منسوخ حديث جرير رضى الله تعالى عنه انه رأى النبي ﷺ مسح على الخفين وهو اسلم بعد المائدة وكان القوم يعجبهم ذلك وايضا فان حديث المغيرة في المسح كان في السفر فيعجبهم استعمال جرير له في الحضر وقال النووي لما كان اسلام جرير متأخرا علمنا ان حديثه يعمل به وهو ميبين ان المراد بآية المائدة غير صاحب الخف فتكون السنة مخصصة للآية. الخامس فيه دليل على انهم كانوا يرون نسخ السنة بالقرآن قاله الخطابي *

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ أَنَّ أَبَا سَامَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ فَقَالَ عُمَرُ

لِعَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ *

موسى بن عقبة بضم العين وسكون القاف التابعى صاحب المغازى مات سنة احدى واربعين ومائة وفيه ثلاثة من التابعين وهم موسى وابو النضر سالم وابو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف وهم على الولاة مديون وهذا تعليق وصله الاسماعيلى والنسائى وغيرها فالاسماعيلى عن ابي يعلى حدثنا ابراهيم بن الحجاج حدثنا وهيب عن موسى بن عقبة عن عروة ابن الزبير ان سعدا وابن عمر اختلفا في المسح على الخفين فلما اجتمعا عند عمر قال سعد لابن عمر سل اباك عما أنكرت على فسأله فقال عمر نعم وان ذهبت الى الغائط قال موسى واخبرنى سالم ابو النضر عن ابي سلمة بنحو من هذا عن سعد وابن عمر وعمر وقال عمر لابنه كانه يلومه اذا حدث سعد عن النبي عليه الصلاة والسلام فلا تبغ وراء حديثه شيئا والنسائى عن سليمان بن داود والحارث بن مسكين عن ابن وهب وعن قتيبة عن اسماعيل بن جعفر عن موسى ورواه ابو نعيم من حديث وهيب بن خالد عن موسى وقال الاسماعيلى ورواية عروة وابي سلمة عن سعد وابن عمر في حياة عمر مرسله وقال الترمذى عن البخارى حديث ابي سلمة عن ابن عمر في المسح صحيح قال وسألت البخارى عن حديث ابن عمر في المسح مرفوعا فلم يعوفه وقال الميموني سألت احمد عنه فقال ليس بصحيح ابن عمر ينكر على سعد المسح قلت انما أنكر عليه مسحه في الحضر كما هو مبين في بعض الروايات واما السفر فقد كان ابن عمر يعلمه ورواه عن النبي ﷺ فيما رواه ابن ابي خيثمة في تاريخه الكبير وابن ابي شيبة في مصنفه من رواية طاصم عن سالم عنه « رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين بالماء في السفر » * واعلم ان خبر ان فى قوله « ان سعدا » محذوف تقديره ان سعدا حدثنا باسمه ان رسول الله ﷺ مسح على الخفين وقوله « فقال » بالفاء عطف على ذلك المقدر وقوله « نحوه » منصوب بانه مقلد لقول اى نحوه اذا حدثك سعد عن النبي ﷺ فلا تسأل عنه غيره *

٦٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بأداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين * *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة * (بيان رجاله) * وهم سبعة هم الاول عمرو بن الواد ابن خالد بن فروخ بالفاء المفتوحة وضم الراء المشددة وفي آخره خاء معجمة ابو الحسن الحراني ونسبته الى حران بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وبعد الالف نون قال الكرماني موضع الجزيرة بين العراق والشام قلت ليس كما قاله بل هي مدينة قديمة بين دجلة والفرات كانت تعدل ديار مصر واليوم خراب وقيل هي مولد ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ويوسف واخوته عليهم الصلاة والسلام وقال ابن الكلبي لما خرج نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة بناها وقيل انما بناها ران خال يعقوب عليه الصلاة والسلام فأبدلت العرب الهاء حاء فقالوا حران . الثاني الليث بن سعد المصري . الثالث يحيى بن سعيد الانصاري تقدما في كتاب الوحي . الرابع سعد بسكون العين ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . الخامس نافع بن جبير بن مطعم . السادس عروة بن المغيرة بن شعبة . السابع ابو المغيرة بن شعبة * *

* (بيان لطائف اسناده) * الاول ان فيه التحديث بصيغة الجمع والغننة الكثيرة . والثاني ان رواه ما بين حراني ومصرى ومدني . والثالث فيه اربعة من التابعين على الولاة وهم يحيى وسعد ونافع وعروة * (بيان تعدد موضعه ومن اخرج غير غيره) * أخرجه البخاري في مواضع في الطهارة عن عمرو بن علي عن عبد الوهاب الثقفي وعن عمرو ابن خالد عن الليث كلاهما عن يحيى بن سعيد وفي المغازي عن يحيى بن بكير عن الليث عن عبد العزيز بن أبي سلمة كلاهما عن سعد بن ابراهيم عن نافع بن جبير بن مطعم عنه به وفي الطهارة ايضا وفي اللباس عن ابي نعيم عن زكريا بن ابي زائدة عن الشعبي عنه به وأخرجه مسلم في الطهارة عن قتيبة وفي الصلاة عن محمد بن رافع وزاد فيه قصة الصلاة خلف عبد الرحمن بن عوف وأخرجه ابو داود في الطهارة عن احمد بن صالح ولم يذكر قصة الصلاة وعن مسدد عن عيسى بن يونس وأخرجه النسائي فيه عن سليمان بن داود والحارث بن مسكين وعن قتيبة مختصرا وعن عبد الله بن سعد ابن ابراهيم وأخرجه ابن ماجه فيه عن محمد بن رافع * *

* (بيان المعاني) * قوله «انه خرج لحاجته» وفي الباب الذي بعده انه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من بعض رواته ولسالك واحمد وأبي داود من طريق عباد بن زيد عن عروة بن المغيرة انه كان في غزوة تبوك بلاتردد وان ذلك كان عند صلاة الفجر قوله «فاتبعه المغيرة» من الاتباع بتشديد التاء من باب الافتعال ويرى فاتبعه من الاتباع بالتخفيف من باب الافعال وفي رواية للبخاري من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو الذي امره ان يتبعه بالأداة وزاد «حتى نوارى غنى ففضى حاجته ثم اقبل فتوضأ» وعند احمد من طريق اخرى عن المغيرة ان الماء الذي توضأ به اخذه المغيرة من اعرابية صبه له من قرية كانت جلد ميتة وان النبي ﷺ قال سلها ان كانت دبغتها فوطهور ماؤها قالت اني والله دبغتها قوله «بأداة» بكسر الهمزة اي بقطعة قوله «فتوضأ» وفي رواية البخاري في الجهاد زيادة وهي «وعليه جبة شامية» وفي رواية أبي داود «من صوف من حجاب الروم» والبخاري في روايته التي مضت في باب الرجل يوضئ صاحبه «فغسل وجهه ويديه» ونهل الكرماني عن هذه الرواية فقال فان قلت المفهوم من قوله «فتوضأ ومسح» انه غسل رجله ومسح خفيه لان التوضؤ لا يطلق الا على غسل تمام اعضاء الوضوء ثم قال قلت المراد به ههنا غسل غير الرجلين بقرينة عطف مسح الخفين عليه للاجماع على عدم وجوب الجمع بين الغسل والمسح اقول وفي رواية للبخاري في الجهاد «انه تمضمض واستنشق وغسل وجهه» زاد احمد في مسنده «ثلاث مرات فذهب بخرجه يديه من كفيه فكانا ضيقين فاخرجهما من تحت الجبة» ولمسلم من وجه آخر «والقي الجبة على منكبيه» ولا احمد «فغسل يده النبي ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات» والبخاري في رواية اخرى «ومسح برأسه» وفي رواية لمسلم «ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين» ولو تأمل الكرماني هذه الروايات لما التجأ الى هذا السؤال والجواب * *

*(بيان استنباط الاحكام) * الاول فيه مشروعية المسح على الخفين . الثاني فيه جواز الاستعانة كافر في بابه الثالث فيه الانتفاع بجلود الميتات اذا كانت مدبوغة . الرابع فيه الانتفاع بتياب الكفار حتى يتحقق نجاستها لانه عليه الصلاة والسلام لبس الحية الرومية واستدل به القرطبي على ان الصوف لا يتنجس بالموت لان الحية كانت شامية وكان الشام اذا ذاك دار كفر وما كول أهلها الميتات : الخامس فيه الرد على من زعم ان المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لانها نزلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعدها بلا خلاف . السادس فيه التشمير في السفر ولبس الثياب الضيقة فيها لكونها اعون على ذلك * السابع فيه قبول خبر الواحد في الاحكام ولو كانت امرأة سواء كان ذلك فيما تم به البلوى ام لا لانه عليه الصلاة والسلام قبل خبر الاعرابية . الثامن فيه استحباب التواري عن اعين الناس عند قضاء الحاجة والابعاد عنهم . التاسع فيه جواز خدمة السادات بغير اذنهم . العاشر فيه استحباب الدوام على الطهارة لانه عليه السلام امر المفيرة ان يتبعه بالماء لاجل الوضوء . الحادى عشر فيه ان الافتصار على غسل معظم المفروض غسله لا يجوز لاخر اجابه عليه السلام يديه من تحت الحية ولم يكتف بما بقى *

٦٧- **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَسُّحُ عَلَى الْخَفَيْنِ ***

مطابقته للترجمة ظاهرة . (بيان رجاله) * وهم ستة . الاول ابو نعيم هو الفضل بن دكين . الثاني شيبان بن عبد الرحمن النحوى . الثالث يحيى بن ابى كثير التابعى . الرابع ابو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف تقدموا في باب كتابة العلم . الخامس جعفر بن عمرو بن امية الضمرى بالضاد المعجمة المفتوحة اخو عبد الملك بن مروان من الرضاة من كبار التابعين مات سنة خمس وتسعين . السادس عمرو بن امية شهد بدرًا واحدا مع المشركين واسلم حين انصرف المشركون عن احد وكان من رجال العرب نجدة وجراءة روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرون حديثا للبخارى منها حديثان مات بالمدينة سنة ستين . (بيان لطائف اسناده) . منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع . والغنة والاختار . ومنها ان فيه ثلاثة من التابعين وهم يحيى وابو سلمة وجعفر . ومنها ان رواه ما بين كوفي وبصري ومدنى . (بيان من اخرجه غيره) . اخرجه النسائي في الطهارة عن عباس الغبرى عن عبد الرحمن بن مهدي عن حرب بن شداد واخرجه ابن ماجه فيه عن ابى بكر بن أبى شيبة عن محمد بن مصعب عن الازاعى به . (بيان الحكم) وهو مشروعية المسح على الخفين *

*** وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبَانُ عَنْ يَحْيَى ***

اي تابع شيبان بن عبد الرحمن المذكور حرب بن شداد فقوله «حرب» مرفوع لانه فاعل تابعه والضمير المنصوب فيه يرجع الى شيبان وقد وصله النسائي عن عباس الغبرى عن عبد الرحمن عن حرب عن يحيى بن ابى كثير عن ابى سلمة قوله «وابان» عطف على حرب وهو ابان بن يزيد الطار وحديثه وصله الطبراني فى معجمه الكبير عن محمد ابن يحيى بن المنذر القزاز حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا ابان بن يزيد عن يحيى فذكره . ثم اعلم ان ابان عنده من صرفه الالف فيه اصلية ووزنه فعال ومن منعه عكسه فقال الهزرة زائدة والالف بدل من الياء لان اصله يين *

٦٨- **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَسُّحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَيْهِ ***

مطابقته للترجمة ظاهرة . (بيان رجاله) وهم سبعة . الاول عبدان بفتح المهملة وسكون الباء الموحدة لقب عبد الله بن عثمان التستكى الحافظ . الثاني عبد الله بن المبارك الروزى شيخ الاسلام تقدم فى كتاب الوحي . الثالث الازاعى وهو عبد الرحمن تقدم فى كتاب العلم فى باب الخروج فى طلب العلم . الرابع يحيى بن ابى كثير . الخامس ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . السادس جعفر بن عمرو . السابع ابو عمرو بن امية . (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والاختار بصيغة الجمع والغنة ومنها ان رواه ما بين مروزي وشامي ومدنى *

(بيان المغني) قوله «على عمامته وخفيه» هكذا رواه الاوزاعي وهو مشهور عنه واسقط بعض الرواة عنه جعفر من الاسناد وهو خطأ قاله ابو حاتم الرازي وقال الاصيلي ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الاوزاعي لان شيان رواه عن يحيى ولم يذكرها وتابعه حرب وابان والثلاثة خالفوا الاوزاعي لان شيان رواه عن يحيى فوجب تغليب الجماعة على الواحد أقول على تقدير تفرد الاوزاعي بذكر العمامة لا يستلزم ذلك تحطشه لانه زيادة من ثقة غير منافية لرواية غيره فتقبل *

(بيان الحكم) وهو شيان . احدهما المسح على العمامة . والاخر على الحفين اما الاول فاختلف العلماء فيه فذهب الامام احمد الى جواز الاقتصار على العمامة بشرط الاعتماد بعد كمال الطهارة ككافي المسح على الحفين واحتج المانعون بقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) ومن مسح على العمامة لم يمسح على رأسه واجمعوا على انه لا يجوز مسح الوجه في التيمم على حائل دونه فكذلك الرأس وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن المحتمل قال ابن المنذر ومن مسح على العمامة ابوبكر الصديق رضي الله تعالى عنه وبه قال عمرو وأنس وابو امامة وروى عن سعد بن مالك وابي الدرداء وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول والاوزاعي وابو ثور وقال عروة والنخعي والشعبي والقاسم ومالك والشافعي واصحاب الرأي لا يجوز المسح عليها وفي المغني ومن شرائط جواز المسح على العمامة شيان احدهما ان تكون تحت الحنك سواء ارخى لها ذآبة أم لا قاله القاضي ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة اذا وقع عليها الاسم وقيل انما يجوز المسح على العمامة التي ليس لها حنك لان النبي ﷺ امر بالتلحي ونهى عن الاقتطاع قال ابو عبيد الاقتطاع ان لا يكون تحت الحنك منها شيء وروى ان عمر رضي الله تعالى عنه رأى رجلا ليس تحت حنكه من عمامته شيء فحنكه بكور منها وقال ماهذه الفاسقية . الشرط الثاني ان تكون سائرة لجميع الرأس الا ما جرت العادة بكشفه كقدم الرأس والاذنين ويستحب ان يمسح على ما ظهر من الرأس مع المسح على العمامة نص عليه احمد ولا يجوز المسح على القلنسوة وقال ابن المنذر لانهم احدثوا بالمسح على القلنسوة الا انما مسح على قلنسوته وفي جواز المسح للمرأة على الخمار روايتان احدهما يجوز والثانية لا يجوز قال نافع وحماد بن ابى سليمان والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز ولا يجوز المسح على الوقاية قولاً واحداً ولا نعلم فيه خلافاً لانه لا يشق نزعا . واما الحكم الثاني للحديث فقد مر الكلام فيه مستوفى *

﴿وَتَابِعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخَفِيَّتِهِ﴾
اي تابع الاوزاعي معمر بن راشد فقوله «معمر» بالرفع فاعل لقوله «تابعه» والضمير المنصوب فيه للاوزاعي وهذه المتابعة مرسله وليس فيها ذكر العمامة تاروي عنه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى عن ابى سلمة عن عمرو وقال «رأيت النبي ﷺ يمسح على خفيه» هكذا وقع في مصنف عبد الرزاق ولم يذكر العمامة وابو سلمة لم يسمع من عمرو وانما سمع من ابيه جعفر فلا حاجة فيها قاله الكرماني قلت وقع في كتاب الطهارة لابن منذر من طريق معمر وفيه اثبات ذكر العمامة وقال بعضهم سماع ابى سلمة من عمرو ممكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وابو سلمة مدني وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو قلت كونه مدنيا وسماعه من خلق ماتوا قبله لا يستلزم سماعه من عمرو وبالاختمال لا يثبت ذلك *

﴿بَابُ إِذَا أُدْخِلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ﴾

قوله «باب» اذا قطع عما بعده لا يكون معر بالان الاعراب لا يكون الا في جزء المركب واذا اضيف الى ما بعده بتأويل باب في بيان ادخال الرجل رجله في خفيه وهما طاهرتان أي والحال ان رجله طاهرتان عن الحدث بان يكون الباب معر با على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب في بيان ادخال الرجل الى آخره . والمناسبة بين البابين ظاهرة لان كلا منهما في حكم المسح على الحفين *

٦٩- **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا عَنْ عَامِرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَاهْوَيْتُ لَا نَزْعَ خَفِيَّ فَقَانِي أَدْخَلَتْهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ***

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة. الاول ابو نعيم الفضل بن دكين. الثاني ذكرى بن ابى زائدة الكوفي. الثالث عامر بن شراحيل الشعبي التابعي قال ادركت خمسمائة صحابي واكثر يقولون على وطلحة والزبير في الجنة تقدم هو وزكريا في باب فضل من استبرأ دينه. الرابع عروة بن المغيرة. الخامس المغيرة بن شعبة رضى الله تعالى عنه * (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والغنة. ومنها ان رواه كلهم كوفيون. ومنها ان فيه رواية التابى. بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره قدم عن قريب (بيان اللغات والاعراب) قوله «في سفر» هو سفرة غزوة تبوك كما ورد مينا في رواية اخرى في الصحيح وكانت في رجب سنة تسع قوله «فاهويت» أى مددت يدي ويقال أى اشرت اليه قال الجوهري يقال اهوى اليه يديه لياخذه قال الاصمعي اهويت بالشئ اذا اومأت به وقال التميمي اهويت أى قصدت الهوى من القيام الى القعود وقيل الاهواء الامالة قوله «لا نزع» بكسر الزاى من باب ضرب يضرب فان قلت فيه حرف الحلق وما فيه حرف من حروف الحلق يكون من باب فعل يفعل بالفتح فيهما قلت ليس الامر كذلك وانما اذا وجد فعل يفعل بالفتح فيهما فالشرط فيه ان يكون فيه حرف من حروف الحلق وانما اذا كانت كلمة فيها حرف حلق لا يلزم ان تكون من باب فعل يفعل بالفتح فيهما قوله «خفيه» أى خفي رسول الله ﷺ قوله «دعهما» أى دع الخفين فقوله «دع» امر معناه اترك وهو من الافعال التى اتمات وما ضيا قوله «فانى ادخلتهما» أى الرجليين قوله «طاهرتين» أى من الحدث وهو منصوب على الحال وهذا رواية الاكثرين وفي رواية الكشي «بني وهما طاهرتان» وهي جملة اسمية حالية وفي رواية ابى داود «فانى ادخلت القديمين الخفين وهما طاهرتان» ولا حميدى في مسنده «قلت يا رسول الله امسح احدنا على خفيه قال نعم اذا ادخلتهما وهما طاهرتان» ولا بن خزيمة من حديث صفوان بن غسان «امرنا رسول الله ﷺ ان نمسح على الخفين اذا نحن ادخلناهما على طهر ثلاثا اذا سافرنا ويوما ليلة اذا أقننا قوله «فمسح عليهما» أى على الخفين وفيه اضا مر تقديره فاحدث فمسح عليهما لان وقت جواز المسح بعد الحدث والوضوء ولا يجوز قبله لانه على طهارة *

(بيان استنباط الاحكام) * الاول فيه جواز المسح على الخفين وبيان مشروعيته. الثاني احتجت به الشافعية على ان شرط جواز المسح لبسهما على طهارة كاملة قبل لبس الخف لان الحديث جعل الطهارة قبل لبس الخف شرط الجواز للمسح والمعلق بشرط لا يصح الا بوجود ذلك الشرط وقال بعضهم قال صاحب الهداية من الخفية شرط اباحة المسح لبسهما على طهارة كاملة قال والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس انتهى فقال والحديث حجة عليه وذكر ما ذكرناه الآن عن الشافعية قلت نقول اولاما قاله صاحب الهداية ثم ترد على هذا القائل ما قاله. اما عبارة صاحب الهداية فهي قوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اتم الطهارة ثم احدث بغيره المسح وهذا لان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع وهو وقت الحدث حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا. واما بيان الرد على هذا القائل بان الحديث المذكور ليس بحجة على صاحب الهداية فهو اننا نقول اولان اشتراط اللبس على طهارة كاملة لا خلاف فيه لاحد وانما الخلاف في أنه هل يشترط الكمال عند اللبس او عند الحدث فعندنا عند الحدث وعند الشافعي عند اللبس وتظهر ثمرته فيما اذا غسل رجله اولاً ولبس خفيه ثم اتم الوضوء قبل ان يحدث ثم احدث جازله المسح عندنا خلافا له وكذا لو توضأ قرب لكن غسل احدى رجله ولبس الخف ثم غسل الاخرى ولبس الخف الآخر يجوز عندنا خلافا له ثم قوله المعلق بشرط لا يصح الا بوجود ذلك الشرط سلمناه ولكن لان سلم انه ﷺ شرط كمال الطهارة وقت اللبس لانه لا يفهم من نص الحديث غاية ما في الباب أنه اخبرانه لبسهما وقدماه كانتا طاهرتين فاخذنا من هذا اشتراط الطهارة لاجل جواز المسح سواء كانت الطهارة حاصلة وقت اللبس او وقت

الحدث وتقيده بوقت اللبس امر زائد لا يفهم من العبارة فإذا تقرر هذا على هذا لم يكن الحديث حجة على صاحب الهداية بل هو حجة له حيث اشترط الطهارة لاجل جواز المسح وحجة عليه حيث يأخذ منه ما ليس يدل على مدعاه وقال الطحاوي معنى قوله صلى الله عليه وسلم ادخلهما طاهرتين يجوز ان يقال غسلتهما وان لم يكن لكل الطهارة صلى ركعتين قبل ان يتم صلاته ويحتمل ان يريد طاهرتان من جنابة او خبث ولو قلت دخلنا البلد ونحن ركبنا يشترط ان يكون كل واحد راكبا عند دخوله ولا يشترط اقترانهم في الدخول فتكون كل واحدة من رجله عند ادخالها الحنف طاهرة اذا لم يدخلهما الحنفين معا وهما طاهرتان لان ادخالهما معا غير متصور عادة وان اراد ادخال كل واحدة الحنف وهي طاهرة بعد الاخرى فقد وجد المدعى ومع هذا فان هذه المسألة مبنية على ان الترتيب شرط عند الشافعي وليس بشرط عندنا وقال هذا القائل ايضا ولا بن خزيمة من حديث صفوان بن عسال «امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نمسح على الحنفين اذا نحن ادخلناهما على طهر ثلثا اذا سافرنا ويوما وليلة اذا اقمنا» قال ابن خزيمة ذكرته للعزني فقال لي حدث به اصحابنا فانه اقوى حجة للشافعي قلت فان كان مراده من قوله فانه من اقوى حجة كون مدة المسح للمسافر ثلاثة ايام وللقيم يوما وليلة فسلم ونحن نقول به وان كان مراده اشتراط الطهارة وقت اللبس فلا نسلم ذلك لانه لا يفهم ذلك من نص الحديث على ما ذكرناه الا نوقال ايضا وحديث صفوان وان كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس قلت بعد ان مسح حديث صفوان عند جماعة من المحدثين لا يلزم ان يكون على شرط البخاري وقوله موافق له في الدلالة الى آخره غير مسلم في كون الطهارة عند اللبس نعم موافق له في مطلق اشتراط الطهارة لا غير فان ادعى هذا القائل انه يدل على كونها عند اللبس فعليه البيان بأي نوع من انواع الدلالة . الثالث من الاحكام في خدمة العالم وللخادم ان يقصد الى ما يعرف من خدمته دون ان يأمر بها . الرابع فيه امكان الفهم عن الاشارة ورد الجواب بالعلم على ما يفهم من الاشارة لان المغيرة اهوى لينزع الحنفين ففهم عنه صلى الله عليه وسلم ما اراد فاجاب بانه يجزئه المسح . الخامس فيه ان من لبس خفيه على غير طهارة انه لا يمسح عليهما بالاخلاق

﴿ باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ﴾

اي هذا باب حكم من لم يتوضأ من أكل لحم الشاة قيد بلحم الشاة ليندرج ما هو مثله او ما هو دونها في حكمها قوله «والسويق» بالسين والصاد لغة فيه لمكان المضارعة والجمع اسوقة وسمى بذلك لانساقه في الحلق والقطعة من السويق سويقة وعن ابي حنيفة الجذبة السويق لان الحنطة جذت له يقال جذدت الحنطة للسويق وقال ابو حاتم اذا ارادوا ان يعملوا الفريصة وهي ضرب من السويق ضربوا من الزرع ما يريدون حين يستفرك ثم يسهمونه وتسهمه ان يستخن على المقل حتى ييبس وان شاؤا جعلوا معه على المقل الفودنج وهو اطيب الاطعمة وعاب رجل السويق بحضرة اعرابي فقال لاتعبه فانه عدة المسافر وطعام العجлан وغذاء المبتكر وبلغه المريض وهويسر فؤاد الحزين ويرد من نفس المحرور وحيد في التسمين ومنعوت في الطب وقفارة لخلق البلغم وملتوته يصفى الدم وان شئت كان شرابا وان شئت كان طعاما وان شئت ثريدا وان شئت خبيصا . وثرت السويق صيب عليه ما هم لتيته وفي مجمع الفرائب ثرى يثرى ثرية اذابل التراب وانما بل السويق لما كان لحقه من اليبس والقدم وهوشى يتخذ من الشعير او القمح يدق فيكون شبه الدقيق اذا احتيج الى اكله خلط بماء أو لبن أو رب او نحوهم وقال قوم الكمك قال السفاقسي قال بعضهم كان ملتوتا بمن وقال الداودي هو دقيق الشعير والملت القلوي ورد قول من قال ان السويق هو الكمك قول الشاعر

يا حبذا الكمك بلحم مثرود وخشكنان مع سويق مقنود

وقال ابن التين ليس في حديثي الباب ذكر السويق وقال بعضهم اجيب بانه دخل من باب أولى لانه اذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعد منه من السويق أولى ولعله اشار بذلك الى الحديث في الباب الذي بعد قلت وان سلطنا ما قاله

فتخصيص السويق بالذكر لماذا وقوله ولعله الى آخره ابعد من الجواب الاول لانه عقد على السويق بابا فلا يذكر الا في بابه وذكره إياه ههنا لطائل تحته لانه لا يفيد شيئا زائدا . وجه المناسبة بين البابين ظاهر لان اكثر هذه الابواب في احكام الوضوء *

*** وَأَكْلُ آبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمْ يَتَوَضَّأَا ***

ليس في رواية ابى ذر لحما وانما روى اكل ابوبكر وعمر وعثمان فلم يتوضؤا ووجد ذلك في رواية الكشميهنى والاولى اعم لان فيها حذف المفعول وهو يتناول كل كل مامسته النار لحما او غيره . وكذا وصل هذا التعليق الطبراني في مسند الشاميين باسناد حسن من طريق سليمان بن غامر قال « رأيت ابابكر وعمر وعثمان اكلوا ما مست النار ولم يتوضؤا » وروى ابن ابى شيبة عن هيثم اخبرنا على بن زيد حدثنا محمد بن المنكدر قال « اكلت مع رسول الله ﷺ ومع ابى بكر وعمر وعثمان خبزنا ولحما فصلوا ولم يتوضؤا » ورواه الترمذى عن ابن ابى عمر عن ابن عينة حدثنا ابن عقيل فذكره مطولا ورواه ابن حبان عن عبد الله بن محمد حدثنا اسحاق بن ابراهيم حدثنا ابو علقمة عبد الله بن محمد بن ابى فروة حدثني محمد بن المنكدر عنه ورواه ابن خزيمة حدثنا موسى بن سهل حدثنا على بن عباس حدثنا شعيب بن ابى حمزة عن ابن المنكدر وروى الطحاوى عن ابى بكره قال حدثنا ابو داود قال حدثنا رباح بن ابى معروف عن عطاه عن جابر قال « اكلنا مع ابى بكر رضى الله تعالى عنه خبزا ولحما ثم صلى ولم يتوضأ » واخرجه الطحاوى من عشر طرق وروى ايضا عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم نحوه قوله « فلم يتوضؤا » غرضه منه بيان الاجماع السكوتى

٧٠ - *** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ كَنْفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ***
مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة . كلهم ذكروا . ومن لطائف اسناده التحديث بصيغة الجمع والاخبار بصيغة الجمع والغضنة (بيان من اخرجه غيره) اخرجه مسلم وابوداود جميعا في الطهارة عن القنبي عن مالك (بيان المعنى) قوله « اكل كنف شاة » اى اكل لحمه وفي لفظ للبخارى في الاطعمة « ترق » اى اكل ما على الترق بفتح العين المهملة وسكون الراء وهو العظم ويقال له العراق بالضم ايضا وفي لفظ « انتشل عرقا من قدر » وعند مسلم « انما كل عرقا ولحما ثم صلى ولم يتوضأ ولم يمس ماء » ورواه ابو اسحاق السراج في مسنده زيادة « ولم يغمض » وفي مسند احمد « اتبس من كنف » وعند ابن ماجه « ثم مسح يده بمسح كان تحته » وفي المصنف « اكل من عظم او ترق من ضلع » وفي سنن ابى داود « قرأ بته يسيل على لحيته امشاج من دم دما ثم قام الى الصلاة » وفي مسند القاضى اسماعيل بن اسحاق كان ذلك في بيت ضباعة بنت الحارث بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي ﷺ *

(بيان الحكم) وهو اكل مامسته النار لا يوجب الوضوء وهو قول الثورى والاوزاعى وابى حنيفة ومالك واحمد واسحق وابى ثور واهل الشام واهل الكوفة والحسن بن الحسن واليث بن سعد وابو عبيد وداود بن على وابى جرير الطبرى الا ان احمد يرى الوضوء من لحم الجزور فقط وقال ابن المنذر وكان ابوبكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وعامر ابن ربيعة وابو امامة وابى بن كعب وابو الدرداء لا يرون الوضوء مما مست النار وقال الحسن البصرى والزهرى وابو قلابة وابو مجلز وعمر بن عبد العزيز يجب الوضوء مما غيرت النار وهو قول زيد بن ثابت وابى طلحة وابى موسى وابى هريرة وانس وعائشة تمام المؤمنين وام حبيبة ام المؤمنين وابى ايوب * واحتجوا باحاديث كثيرة * منها حديث ابى طلحة صاحب رسول الله ﷺ « عن رسول الله ﷺ انه اكل ثورا قط فتوضأ منه قال عمرو الثور القطعة » رواه الطحاوى باسناد صحيح والطبراني في الكبير * ومنها حديث زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ قال « توضؤوا مما غيرت النار » رواه الطحاوى والنسائى والطبراني في الكبير * ومنها حديث ام حبيبة قالت « ان رسول الله ﷺ قال

توضوا ممامست النار» رواء الطحاوى باسناد صحيح واحمد في مسنده وابوداود والنسائي * ومنها حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ «توضوا بما غيرت النار ولومن ثور اقاط» رواء الطحاوى باسناد صحيح واخرجه الطبراني في الكبير واحمد في مسنده واخرجه الترمذى والسراج في مسنده * ومنها حديث سهل بن الحنفية قال قال رسول الله ﷺ «من أكل لحاف ليتوضأ» رواء الطحاوى باسناد حسن * واحتجت الجماعة الاولى باحدث منها حديث ابن عباس وحديث عمرو بن أمية وغيرهما واحاديث هؤلاء منسوخة بما روى عن جابر رضى الله تعالى عنه قال «كان آخر الامر من رسول الله ﷺ هو ترك الوضوء ممامست النار» اخرجه الطحاوى وابوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه وقالوا ايضا يجوز ان يكون المراد من الوضوء في الاحاديث الاول غسل اليد لا وضوء الصلاة فان قلت روى توضأ وروى لم يتوضأ قلت هو ذاتي بين الامرين فحديث جابر بين ان المراد الوضوء الذي هو غسل اليد به

٧١- * حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمِّةٍ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفَيْ شَاةٍ فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السَّكِينِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ * *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم ستة * الاول يحيى بن بكير هو يحيى بن عبد الله بن بكير المصري * الثاني الليث بن سعد المصري * الثالث عقيل بضم العين بن خالد الابن المصري سبقوا في كتاب الوحي * الرابع محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى * الخامس جعفر بن عمرو بن أمية * السادس ابو عمرو بن أمية (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والنعنة والاخبار * ومنها ان ثلاثة من رواة مصريون والثلاثة الباقية مدنيون * وما بان فيهم امامين كبيرين (ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) اخرجه البخارى ايضا في الصلاة عن عبدالعزيز بن عبد الله وفي الجهاد كذلك وفي الاطعمة عن ابى اليان وفيها عن محمد بن مقاتل ايضا واخرجه مسلم في الطهارة عن محمد بن الصباح وعن احمد بن عيسى واخرجه الترمذى في الاطعمة عن محمود بن غيلان واخرجه النسائي في الوليمة عن احمد بن محمد واخرجه ابن ماجه في الطهارة عن عبد الرحمن بن ابراهيم بن دحيم * *

* (بيان المعنى وغيره) * قوله يحتز * بالحاء المهملة وبالألف أى يقطع يقال احتزاه أى قطعه وزاد البخارى في الاطعمة من طريق معمر عن الزهرى «يأكل منها» وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهرى «يأكل ذراعا يحتز منها» وفي أخرى «يحتز من كتف يأكل منها» قوله «من كتف شاة» قال ابن سيدة الكتف العظيم بما فيه وهى اثنى والجمع اكناف يقال كتف بفتح الكاف وكسر التاء وكتف بكسر الكاف وسكون التاء وقيل هى عظم عريض خلف المنكب وهى تكون الناس وغيرهم والكتف من الابل والحيل والبعال والحمر وغيرها ما فوق العضد وقيل الكتفان اعلى اليدين والجمع اكناف قال سيويه لم يجاوزوا به هذا البناء وحكى اللحيانى في جمعه كتف قوله «فألقي السكين» زاد في الاطعمة عن ابى اليان عن شعيب عن الزهرى «فألقاها» والسكين على وزن فاعل كسرى بذكر ويؤنث. وحكى الكسائى سكينه ولعله سمى به لانه يسكن حركة المذبح به * *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه دلالة على ان اكل مامست النار لا يوجب الوضوء وقد ذكرناه * الثانى فيه جواز قطع اللحم بالسكين فان قلت ورد النهى عن ذلك في سنن ابى داود قلت حديث ضعيف فاذا ثبت خص بعدم الحاجة الداعية الى ذلك لما فيه من التشبه بالا عاجم واهل الترف * الثالث فيه جواز دعاء الائمة الى الصلاة وكان الداعى في الحديث بلا لارضى الله عنه * الرابع فيه قبول الشهادة على النفى اذا كان النفى محصورا مثل هذا اعنى قوله «ولم يتوضأ» * *

* بَابُ مَنْ مَضَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ *

أى هذا باب في بيان حكم من مضض من السويق ولم يتوضأ وفي رواية «لم يتوضأ» يجوز وجهان احدهما اثبات

الهمزة الساكنة علامة للجزم والاخر حذفها تقول لم يتوض كاتقول لم يحش بحذف الالف والاول هو الاشهر وقال بعض الشارحين يجوز في «لم يتوضأ» روايتان قلت لا يقال في مثل هذا روايتان بل يقال وجهان اولتان او طريقان أو نحو ذلك

٧٢- **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ** مَوْلَى ابْنِ حَارِثَةَ أَنَّ سُوَيْدَةَ ابْنَ النُّعْمَانِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصُّهْبَاءِ وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ فَصَلَّى الْمَصْرَ ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ فَأَمَرَهُ فَنَزِي فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلْنَا ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة الثلاثة الاول تكرر ذكرهم ويحيى بن سعيد الانصارى وبشير بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة ابن يسار بفتح الياء آخر الحروف كان شيخا كبيرا فقيها ادرك عامة الصحابة وسويد بضم السين المهملة وفتح الواو وسكون الياء آخر الحروف ابن النعمان بضم النون الانصارى الاوسى المدني من اصحاب بيعة الرضوان روى له سبعة احاديث للبخارى منها حديث واحد وهو هذا الحديث (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والاخبار كذلك والنعنة. ومنها ان رواه كلهم مديون الاشيوخ البخارى ومنها ان فيه رواية التابى عن التابى كلاهما من اكابرة التابعين. ومنها ان رواه كلهم ائمة اجلاء فقهاء كبار (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى في سبعة مواضع من الكتاب في الطهارة في موضعين في احدها عن عبد الله بن يوسف وفي الآخر عن خالد بن مخلد وأخرجه في المغازى عن القعنبى عن مالك وعن محمد بن بشار وفي الجهاد عن محمد بن المتى وفي موضعين في الاطعمة احدهما عن علي بن عبد الله وعن سليمان بن حرب وأخرجه للنسائي في الطهارة عن قتيبة عن الليث وفي الولية عن محمد بن بشار وأخرجه ابن ماجه فيه ايضا عن ابي بكر ابن ابي شيبة (بيان اللغات والاعراب) قوله «عام خير» عام منصوب على الظرفية وخير بلدة معروفة بينهما وبين المدينة نحو أربع مراحل وقال ابو عبيد ثمانية برد وسميت باسم رجل من العماليق نزلها وكان اسمه خير بن قانية بن مهلائل وكان عثمان رضى الله تعالى عنه مصرها وهي غير منصرف للعلمية والتأنيث فتحبا رسول الله عليه الصلاة والسلام وقال عياض اختلفوا في فتحها ففيل فتحت غنة وقيل صلحا وقيل جلا اهلها عنها بغير قتال وقيل بعضها صلحا وبعضها غنة وبعضها جلاء اهلها بغير قتال قوله «بالصهبا» بالمد موضع على روضة من خير كذا روى في الاطعمة وقال البكرى على بريد على لفظ تأنيث اصعب قوله «وهي أدنى خير» اى اسفلها وطرفها جهة المدينة قوله «فصلى المصر» الفاء فيه محض المعطف وليست لاجزاء اذ قوله اذا ليست جزائية بل هي ظرفية قوله «بالازواد» جمع زاد وهو طعام يتخذ للسفر قوله «فامر به» اى بالسويق قوله «فترى» بضم التاء المثناة على صيغة المجهول من الماضى من التثنية وانه بل وقدم مضاء عن قريب مستوفى قوله «فأكل رسول الله عليه الصلاة والسلام» اى من قوله «واكلنا» زاد في رواية سليمان «وشربنا» وفي الجهاد من رواية عبد الوهاب «فأكلنا وشربنا» قوله «فمضمض» اى قبل الدخول في الصلاة فان قلت ما فائدة المضمضة منه ولا دم له قلت يحتمل منه شئ في أثناء الأسنان وجوانب الفم فيشفله تتبعه عن أحوال الصلاة (بيان استنباط الاحكام) الاول ان فيه استحباب المضمضة بعد الطعام للمعنى الذى ذكرناه آنفا وقال بعضهم استدلل به البخارى على جواز صلاتين فاكثر بوضوء واحد قلت البخارى لم يضع الباب لذلك وان كان يفهم منه ذلك الثانى فيه دلالة على عدم وجوب الوضوء مما مسته النار وقال الخطائى فيه دليل على ان الوضوء مما مسته النار منسوخ لانه متقدم وخير كانت سنة سبع وقال بعضهم لادلالة فيه لان ابا هريرة حضر بعد فتح خير قلت لا يستبعد ذلك لان ابا هريرة بما يروى حديثا عن صحابى كان ذلك قبل ان يسلم فيسند الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان

الصحابة كلهم عدول . الثالث فيه دلالة على جمع الرفقاء على الزاد في السفر لان الجماعة رحمة وفيهم البركة . الرابع استدل به الملب على ان للامام ان يأخذ المحتكرين باخراج الطعام عند قتله ليديموه من اهل الحاجة . الخامس فيه الدلالة على ان على الامام ان ينظر لاهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من مالا زادله *

٧٣ * حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عِنْدَهَا كَتِفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ *

كان ينبغي ان يذكر هذا الحديث في الباب الذي قبله لمطابقة الترجمة ولامطابقته للترجمة في هذا الباب وكذا سأل الكرمانى بقوله فان قلت هذا الحديث لا يتعلق بالترجمة ثم اجاب بقوله قلت الباب الاول من هذين البابين هو اصل الترجمة لكن لما كان في الحديث الثالث حكم آخر سوى عدم التوضى وهو المضمضة ادر ج بين احاديثه بابا آخر مترجما بذلك الحكم تنبيها على الفائدة التى في ذلك الحديث الزائدة على الاصل أو هو من قلم الناسخين لان النسخة التى عليها خط الفريرى هذا الحديث منها في الباب الاول وليس في هذا الباب الا الحديث الاول منهما وهو ظاهر اقول هذا بلا شك من النساخ الجيلة لان غالب من يستنسخ هذا الكتاب يستعمل ناسخا حسن الخط جدا وغالب من يكون خطه حسنا لا يخلو عن الجهل ولو كتب كل فن اهله قل الغلط والتصحيح وهذا ظاهر لا يخفى *

(بيان رجاله) وهم ستة اصبح وعبدالله بن وهب وعمرو بن الحارث تقدموا قريبا وبكبر بضم الباء الموحدة مصفرا ابن عبد الله الاشج المذنبى التابعى وكريب مصفرا تقدما وميمونة ام المؤمنين تقدمت في باب السمر بالعلم (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والاختار بصيغة الافراد والعنقة ومنها ان النصف الاول نصريون والنصف الثانى مدنيون ومنها ان فيه اسمين مصفرين وهما تابيعان (بيان من اخرجه غيره) اخرجه مسلم فى الطهارة عن احمد بن عيسى عن ابن وهب (بيان المعنى والحكم) قوله «كفا» اى كتف لحم . وفيه عدم الوضوء عندا كل اللحم اى لحم كان

* باب هَلْ يُمَضَّمُ مِنَ اللَّبَنِ *

باب بالسكون غير معرب لان الاعراب يقتضى التركيب فان قدر شئ قبله نحو هذا باب يكون معربا على انه خبر مبتدأ محذوف قوله «يمضض» على صيغة المجهول من المضارع وفى بعض النسخ «هل يتمضض» وكلمة هل للاستفهام على سبيل الاستفسار *

٧٤ * حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَقُتَيْبَةُ قَالََا حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضَّمَهُ وَقَالَ إِنَّ لَهُ دَسْمًا *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم سبعة تقدم ذكرهم وبكبر بضم الباء وعقيل بضم العين وابن شهاب محمد بن مسلم الزهرى وعبدالله بن عبيدالله بتصغير الابن وتكبير الاب وعتبة بضم العين وسكون التاء المنشأة من فوق (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والعنقة ومنها ان فيه شيخين للبخارى وهما ابن بكير وقتيبة بن سعيد كلاهما يرويان عن الليث بن سعد وهذا أحد الاحاديث التى اخرجها الائمة الستة غير ابن ماجه عن شيخ واحد وهو قتيبة ومنها ان رواه ما بين مصرى وهو يحيى بن عبدالله بن بكير والليث وعقيل وبلخى وهو قتيبة ومدنى وهو ابن شهاب وعبيدالله (بيان من اخرجه غيره) اخرجه مسلم وابوداود والترمذى والنسائى فى الطهارة عن قتيبة به واخرجه مسلم ايضا عن زهير بن حرب وعن حرملة بن يحيى وعن احمد بن عيسى واخرجه ابن ماجه فيه عن دحيم

عن الوليد بن مسلم عن الازاعي به *

(بيان المعنى والحكم) قوله «دسما» منصوب لانه اسم ان وقدم عليه خبره والدم يفتحين الشيء الذى يظهر على اللبن من الدهن وقال الزحشرى هو من دسم المطر الارض اذا لم يبلغ ان يبسل الثرى والدم يضم الدال وسكون السين الشيء القليل * واما الحكم ففيه دلالة على استحباب تنظيف الفم من أثر اللبن ونحوه * ويستنبط منه ايضا استحباب تنظيف اليدين *

﴿ تَابِعُ يُونُسُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ﴾

اى تابع عقيل يونس بن يزيد وقوله «يونس» فاعل «تابع» والضمير يرجع الى عقيل رضى الله تعالى عنه لانه هو الذى يرويه عن محمد بن مسلم الزهرى ووصله مسلم عن جرمة عن ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب به قوله «وصالح بن كيسان» اى تابع عقيل ايضا صالح بن كيسان ووصله أبو العباس السراج في مسنده وتابعه ايضا الازاعي اخرجه البخارى في الاطعمة عن ابي عاصم عنه بلفظ حديث الباب ورواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الازاعي فذكره بصيغة الامر «مضمضوا من اللبن» الحديث وكذا رواه الطبرانى من طريق اخرى عن الليث بالاسناد المذكور واخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله واسناد كل منهما حسن وفي التهذيب لابن جرير الطبرى هذا خبر عندنا صحيح وان كان عند غيرنا فيه نظر لاضطراب ناقله في سنده فن قائل عن الزهرى عن ابن عباس من غير ادخال عيد الله بينهما ومن قائل عن الزهرى عن عبيد الله ان النبي عليه الصلاة والسلام من غير ذكر ابن عباس وبعد فليس في مضمضته عليه الصلاة والسلام وجوب مضمضة ولا وضوء على من شربه اذا كانت أفعاله غير لازمة العمل بها لامته اذا لم تكن بياناً عن حكم فرض في التنزيل وقال صاحب التلويح وفيه نظر من حيث أن ابن ماجه رواه عن عبد الرحمن بن ابراهيم حدثنا الوليد بن مسلم الحديث ذكرناه الا ان وفي حديث موسى بن يعقوب عنده ايضا وهو بسند صحيح قال حدثني ابو عبيدة بن عبد الله بن زعفة عن ابيه عن أم سلمة مرفوعا «اذا شربتم اللبن فمضمضوا فان له دسما» وعنده ايضا من حديث عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جدّه ان رسول الله ﷺ قال «مضمضوا من اللبن فان له دسما» وعند ابن ابي حاتم في كتاب الملل من حديث انس «هاتوا ماء فمضمض به» وفي حديث جابر رضى الله عنه من عند ابن شاهين «فمضمض من دسمة» وقال الشيخ ابو جعفر البغدادى الذى رواه ابو داود بسند لا بأس به عن عثمان بن ابي شيبة عن زيد بن حباب عن مطيع بن راشد عن توبة العنبرى سمع انس بن مالك ان رسول الله ﷺ «شرب لبنا فلم يعضض ولم يتوضأ صلى» يدل على نسخ المضمضة وقال صاحب التلويح يחדش فيه ما رواه احمد بن منيع في مسنده بسند صحيح حدثنا اسماعيل حدثنا ايوب عن ابن سيرين عن انس رضى الله تعالى عنه «انه كان يعضض من اللبن ثلاثا» فلو كان منسوخا لافعله بعد التبي عليه الصلاة والسلام قلت لا يلزم من فعله هذا الصواب في هذا ان الاحاديث التى فيها الامر بالمضمضة امر استحباب لا وجوب والدليل على ذلك ما رواه ابو داود المذكور آنفا وما رواه الشافعى رحمه الله تعالى باسناد حسن عن انس «ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شرب لبنا فام يعضض ولم يتوضأ» فان قلت ادعى ابن شاهين ان حديث انس ناسخ لحديث ابن عباس قلت لم يقل به احد ومن قال فيه بالوجوب حتى يحتاج الى دعوى النسخ *

﴿ بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ ﴾

اى هذا باب في بيان الوضوء من النوم هل يجب او يستحب والمناسبة بين هذا الباب وبين الباب الذى قبله من حيث ان كلامهما مشتمل على حكم من احكام الوضوء *

﴿ وَمَنْ لَمْ يَرَ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعْسَتَيْنِ أَوْ الْخَافَةِ وَضُوءًا ﴾

هذا عطف على ما قبله والتقدير وباب من لم ير من النعسة الى آخره والنعسة على وزن فعلة مرة من النعس من باب نعس بفتح العين ينعس بضمها من باب نصر ينصر ومن قال نعس بضم العين فقد أخطأ وفي الموعب وبعض بني عامر يقول ينعس بفتح العين يقال نعس ينس نسا ونعسا فهو ناعس ونعسان وامرأة نعسي وقال ابن السكيت وتغلب لا يقال نعسان وحكي الزجاج عن الفراء انه قال قد سمعت نعسان من اعرابي من غزوة قال ولكن لا اشتبهه وعن صاحب العين انه قال وسمعتناهم يقولون نعسان ونعسي حملوه على وسنان ووسنى وفي المحكم النعاس النوم وقيل نقلته وامرأة نعسانة وناعسة ونعوس وفي الصحاح والمجمل النعاس الوسن وقال كراع وسنان اى ناعس والسنة بكسر السين اصلها وسنة مثل عدة اصلها وعدة حذف الواو تبعاً لحذفها في مضارعه ونقلت فتحها الى عين الفعل وزنها علة **قوله** « والنعستين » تنبيه نعسة **قوله** « او الخفقة » عطف على قوله « النعسة » وهو ايضا على وزن فعلة مرة من الخفق يقال خفق الرجل بفتح الفاء يخفق خفقاً اذا حرك رأسه وهو ناعس وفي الفريدين معنى تخفق رؤسهم تسقط اذ قاتهم على صدورهم وقال ابن الاثير خفق اذا نعس والحقوا الاضطراب وخفق الليل اذا ذهب وقال ابن التين الخفقة النعسة وانما كرر لاختلاف اللفظ وقال بعضهم الظاهر انه من ذكر الخاص بعد العام قلت على قول ابن التين بين النعس والخفقة مساواة وعلى قول بعضهم عموم وخصوص بمعنى ان كل خفقة نعسة وليس كل نعسة خفقة ويدل عليه ما قال اهل اللغة خفق رأسه اذا حركها وهو ناعس وقال ابو زيد خفق برأسه من النعاس اماله ومنه قول الهروي في الفريدين تخفق رؤسهم كما ذكرناه وفيه الخفق مع النعاس وقوله هذا من حديث اخرجه محمد بن نصر في قيام الليل باسناد صحيح عن انس رضى الله تعالى عنه « كان اصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فينمسون حتى تخفق رؤسهم ثم يقومون الى الصلاة » وقال بعضهم ظاهر كلام البخارى النعاس يسمى نوما والمشهور التفرقة بينهما ان من فترت حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس وان زاد على ذلك فهو نائم ومن علامات النوم الرؤيا طالت او قصرت قلت لا نسلم ان ظاهر كلام البخارى يدل على عدم التفرقة فانه عطف قوله « ومن لم ير من النعسة » الى آخره على **قوله** « النوم والنعس » في قوله « باب النوم » والتحقيق في هذا المقام ان معنا ثلاثة اشياء النوم والنعسة والخفقة اما النوم فن قال ان نفس النوم حدث يقول بوجوب الوضوء من النعاس ومن قال ان نفس النوم ليس بحدث لا يقول بوجوب الوضوء على الناعس واما الخفقة فقد روى عن ابن عباس انه قال وجب الوضوء على كل نائم الا من خفق خفقة فالبخارى اشار الى هذه الثلاثة فاشار الى النوم بقوله « باب النوم » والنوم فيه تفصيل كما نذكره عن قريب واشار بقوله « النعسة والنعستين » الى القول بعدم وجوب الوضوء في النعسة والنعستين ويفهم من هذا ان النعسة اذا زادت على النعستين وجب الوضوء لانه يكون حينئذ نائماً مستغرقاً واشار الى من يقول بعدم وجوب الوضوء على من يخفق خفقة واحدة كما روى عن ابن عباس بقوله « او الخفقة » ويفهم من هذا ان الخفقة اذا زادت على الواحدة يجب الوضوء ولهذا قيد ابن عباس الخفقة بالواحدة واما النوم ففيه اقوال * الاول ان النوم لا ينقض الوضوء بحال وهو محكي عن ابي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وابى مجاز وحيد بن عبد الرحمن والاعرج وقال ابن حزم واليه ذهب الاوزاعي وهو قول صحيح عن جماعة من الصحابة وغيرهم منهم ابن عمر ومكحول وعبيدة السلماني * الثاني النوم ينقض الوضوء على كل حال وهو مذهب الحسن والمزنى وابى عبد الله القاسم بن سلام واسحق بن راهويه قال ابن المنذر وهو قول غريب عن الشافعي قوله اقول قد روى معناه عن ابن عباس وانس وابى هريرة وقال ابن حزم النوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قل او كثر قاعدا او قائما في صلاة او غيرها او زاكما او ساجدا او متكئا او مضطجعا اي قن من حواله انه لم يحدث او لم يوقوا به الثالث كثير النوم ينقض وقليله لا ينقض بكل حال قال ابن المنذر وهو قول الزهري وربيعة والاوزاعي ومالك واحمد في احدى الروايتين وعند الترمذى وقال بعضهم اذا نام حتى غلب على عقله وجب عليه الوضوء وبه يقول اسحق في الرابع اذا نام على هيئة من هيات المصلى كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوءه سواء كان في الصلاة او لم يكن فان نام مضطجعا او مستلقيا على قفاه انتقض وهو قول ابى حنيفة وداود وقول غريب للشافعي وقاله ايضا حماد بن ابى سليمان

وسفيان * الخامس لا ينقض الا نوم الراكع وهو قول عن احمد ذكره ابن التين في السادس لا ينقض الا نوم الساجد روى ايضا عن احمد * السابع من نام ساجدا في مصلاه فليس عليه وضوء وان نام ساجدا في غير صلاة توشأ وان تعمد النوم في الصلاة فعليه الوضوء وهو قول ابن المبارك في الثامن لا ينقض النوم الوضوء في الصلاة وينقض خارج الصلاة وهو قول الشافعي في التاسع اذا نام جالسا ممكنة مقعده من الارض لم ينقض سواء قل او كثر وسواء كان في الصلاة او خارجها وهذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وقال ابو بكر بن العربي تتبع علماؤنا مسائل اليوم المتعلقة بالا حاديث الجامعة لتعارضها فوجدوها احد عشر حالا ماشيا وقائما ومستندا وراكعا وقاعدا متربعا ومحتبيا ومتكئا وراكبا وساجدا ومضطجعا ومستقرا وهذا في حقا فاما سيدنا رسول الله ﷺ فمن خصائصه انه لا ينقض وضوؤه بالنوم مضطجعا ولا غير مضطجع *

٧٥ * **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا نَفَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَنْسِبُ نَفْسَهُ ***

مطابقة هذا الحديث والذي بعده لترجمة تفهم من معنى الحديث فان النبي ﷺ لما اوجب قطع الصلاة وامر بالرقاد دل ذلك على انه كان مستغرقا في النوم فانه علل ذلك بقوله «فان احذكم» الخ وفهم من ذلك انه اذا كان النعاس اقل من ذلك ولم يغلب عليه فانه معفو عنه ولا وضوء فيه و اشار البخاري الى ذلك بقوله «ومن لم ير من النعسة» الخ ولا غلبة في النعسة والنعسين فاذا زادت يغلب عليه النوم فينقض وضوؤه كما ذكرنا وكذلك لا غلبة في الخفقة الواحدة لما اشرنا اليه عن قريب وقال ابن المنير فان قلت كيف مخرج الترجمة من الحديث ومضمونها ان لا يتوشأ من النعاس الخفيف ومضمون الحديث النهي عن الصلاة مع النعاس قلت اما ان يكون البخاري تلقاها من مفهوم تعليل النهي عن الصلاة حينئذ بذهاب العقل المؤدى الى ان ينعكس الامر «يريد ان يدعو فيسب نفسه» فانه دل انه ان لم يبلغ هذا المبلغ صلى به واما ان يكون تلقاها من كونه اذا بدأ به النعاس وهو في النافلة اقتصر على اتمامها هو فيه ولم يستأنف اخرى فتدبره على ما كان فيه يدل على ان النعاس اليسير لا ينافي الطهارة وليس بصريح في الحديث بل يحتمل قطع الصلاة التي هو فيها ويحتمل النهي عن استئناف شيء آخر والاول اظهر *

(بيان رجاله) وهم خمسة ذكروا كلهم غير مرة وهشام هو ابن عروة يروى عن ابيه عروة بن الزبير بن العوام عن عائشة رضى الله عنها وفي رواية الاصيلي صرح بذكر عروة والرواة كلهم مدينون غير شيخ البخاري (بيان من اخرجه غيره) اخرجه مسلم ايضا في الصلاة عن قتيبة عن مالك واخرجه ابو داود فيه عن القتيبي عن مالك *

(بيان المعنى والاعراب) قوله «وهو يصلي» جملة اسمية وقعت حالا قوله «فليرقد» اي فليتم والنسائي من طريق ابوب عن هشام «فليصرف» والمراد به الخروج من الصلاة بالتسليم فان قلت فقد جاء في حديث ابن عباس في نومه في بيت ميمونة رضى الله عنها «فجعل اذا غفيت يأخذ بشمعي اذني» ولم يأمره بالنوم قلت لانه جاء تلك الليلة ليتعلم منه ففعل ذلك ليكون اثبت له فان قلت الشرط هو سبب للجزاء فهمنا النعاس سبب للنوم او للامر بالنوم قلت مثله محتمل للامرين كما يقال في نحو اضربه تاديبا لان التاديب مفعول له اما للامر بالضرب واما للتأمر به والظاهر الاول قوله «وهو ناعس» جملة اسمية وقعت حالا فان قلت ما الفائدة في تغيير الاسلوب حيث قال ثم هو يصلي بلفظ الفعل وهما وهو ناعس بلفظ اسم الفاعل قلت ليدل على انه لا يكفي تجدد ادنى نعاس وتقضي في الحال بل لا بد من ثبوته بحيث يفضى الى عدم درايته بما يقول وعدم علمه بما يقرأ فان قلت هل فرق بين نعاس وهو يصلي وهو ناعس قلت الفرق الذي بين ضرب قائما وقام ضاربا وهو احتمال القيام بدون الضرب في الاول واحتمال الضرب بدون القيام في الثاني وانما اختار ذلك ثمة وهذا هنا لان الحال قيد وفضلة والاصل في الكلام هو ماله القيد ففي الاول لاشك ان النعاس هو علة الامر بالرقاد لا الصلاة فهو

المقصود الاصل في التركيب وفي الثاني الصلاة علة للاستغفار اذ تقدير الكلام فان احذكم اذا صلى وهو ناس يستغفر وقوله «لا يدري» وقع موقع الجزاء اذا كانت كلمة اذا شرطية وان لم تكن شرطية يكون خبر الان فافهم قوله «له يستغفر» اي يريد الاستغفار «فيسب» يعني يدعو على نفسه وصرح به النسائي في رواية من طريق ايوب عن هشام وفي بعض النسخ «يسب» بدون الفاء فان قلت ما الفرق بينهما قلت بدون الفاء تكون الجملة حالا وبالفاء عطف على «يستغفر» ويجوز في «يسب» الرفع والنصب اما الرفع فباختبار عطف الفعل على الفعل واما النصب فباختبار انه جواب لكلمة لعل التي للترجي فانها مثل ليت فان قلت كيف يصح هنا معنى الترجي قلت الترجي فيه عائد الى المصلي لا الى المتكلم به اي لا يدري امستغفر ام ساب مترجيا للاستغفار فهو في الواقع يصدق ذلك او استعمل بمعنى التمكن بين الاستغفار والسب لان الترجي بين حصول المرجو وعدمه فعناء لا يدري ايستغفر ام يسب وهو ممكن منهما على السوية

(بيان استنباط الاحكام) الاول ان فيه الامر بقطع الصلاة عند غلبة النوم عليه وان وضوءه ينتقض حينئذ * الثاني ان الناس اذا كان اقل من ذلك يعني عنه فلا ينتقض وضوءه وقد اجمعوا على ان النوم القليل لا ينقض الوضوء وخالف فيه المزني فقال ينتقض قليله وكثيره لما ذكرنا وقال المهلب وابن بطلال وابن التين وغيرهم ان المزني خرق الاجماع قلت هذا تحامل منهم عليه لان الذي قاله نقل عن بعض الصحابة والتابعين وقد ذكرناه عن قريب ان شاء الله تعالى * الثالث فيه الاخذ بالاحتياط لانه علل بأمر محتمل الرابع فيه الدعاء في الصلاة من غير تعيين بشيء من الادعية * الخامس فيه الحث على الخشوع وحضور القلب في العبادة وذلك لان الناس لا يحضر قلبه والخشوع انما يكون بحضور القلب

٧٦ * **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا نَسَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْهَمْ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ ***

وجه المطابقة للترجمة قد ذكرناه (بيان رجاله) وهم خمسة * الاول ابو معمر بفتح الميم هو عبد الله بن عمرو المشهور بالمقعد تقدم ذكره في باب قول النبي عليه الصلاة والسلام «اللهم علمه الكتاب» * الثاني عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التنوري تقدم في الباب المذكور * الثالث ايوب السخيتاني سبق ذكره في باب حلاوة الايمان * الرابع ابو قلابة بكسر القاف وتخفيف اللام واسمه عبد الله بن زيد الحرمي سبق ذكره في الباب المذكور * الخامس انس بن مالك رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والفعلة. ومنها ان رواه كلهم بصريون. ومنها ان فيه رواية للتابعي عن التابعي وها ايوب وابو قلابة رحمهما الله تعالى (بيان من أخرجه غيره) أخرجه النسائي أيضا في الطهارة عن يعقوب بن ابراهيم عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن ايوب *

(بيان المعنى والاعراب) * قوله «اذانفس احذكم» ليس في بعض النسخ لفظ احذكم بل الموجود اذا نفس فقط اي اذا نفس المصلي وحذف فاعله للعلم به بقرينة ذكر الصلاة وقد جاء في رواية الاسماعيلي «اذانفس احذكم» وفي مسند محمد بن نصر من طريق وهيب عن ايوب «فلينصرف» قوله «فلينم» قال المهلب انما هذا في صلاة الليل لان الفريضة ليست في اوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قوله «في الصلاة» وفي بعض النسخ ليس فيه ذكر الصلاة قوله «حتى يعلم» بالنصب لا غير وقال الكرماني قيل معنى «فلينم» فليتجوز في الصلاة ويتمها وينام قوله «ما يقرأ» كلمة موصولة والعائد المفعول محذوف والتقدير ما يقرأه ويحتمل ان تكون استفهامية وقال الاسماعيلي في هذا الحديث اضطراب لان حماد بن زيد رواه فوقه وقال فيه قرى على كتاب عن ابي قلابة فعرفته ورواه عبد الوهاب الثقفي عن ايوب فلم يذكر انسا واجيب بأن هذا لا يوجب الاضطراب لان رواية عبد الوارث ارجح بموافقة وهيب والطفاوى له عن ايوب وقوله «قرى على» لا يدل على انه لم يسمعه من ابي قلابة بل يحمل على انه عرف انه فيما سمعه من ابي قلابة

(بيان استنباط الاحكام) * الاول ان فيه الامر بقطع الصلاة عند غلبة النوم. الثاني ان قليل النوم موقوف ذكرنا

في الحديث السابق لان ذلك يوضح معنى هذا. الثالث فيه الحث على الخضوع والخشوع وذلك بطريق الالتزام

باب الوضوء من غير حدث

اي هذا باب في بيان حكم الوضوء من غير حدث والمراد به وضوء المتوضىء يعني يكون على طهارة ثم يتطهر ثانيا من غير حدث بينهما والمناسبتين البابين ظاهرة لكون كل منهما من تعلقات الوضوء

٧٧ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ قَالَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ قُلْتُ كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ قَالَ يُجْزِيءُ أَحَدَنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُحْدِثْ**

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) ومستمى. وللحديث اسنادان احدهما عن محمد بن يوسف القريابي مر في باب لا يمكك ذكره يمينه عن سفیان الثوري تقدم في باب علامة المناق عن عمرو وبالأوابن عامر الانصاري الثقة الصالح روى له الجماعة عن انس بن مالك والاخر عن مسدد بن مسرهد تكرر ذكره عن يحيى القطان مر ذكره وهذا تحويل من اسناد الى اسناد آخر وفي بعض النسخ بعد قوله سمعت انسا صورة ح وهو اشارة الى التحويل او الى الخائل او الى صح الى الحديث وقد مر تحقيقه (بيان لطائف اسناده) منها ان في الاسناد الاول التحديث بصيغة الجمع والغنة والسمع. وفي الثاني التحديث بصيغة الجمع والتحديث بصيغة الافراد والغنة. ومنها ان في الاسناد الاول بين البخاري وبين سفیان رجل وفي الثاني بينهما رجلان. ومنها ان في الاسناد الثاني صرح بسمع سفیان عن عمرو حيث قال حدثني عمرو وفي الاول قال عن عمرو وسفیان من المدلسين والمدلس لا يحتج بغنته الا ان يثبت سماعه من طريق آخر. ومنها ان رواه ما بين قريابي وكوفي وبصري. ومنها ان الاسناد الاول عال والثاني نازل وذلك يكون سفیان الثوري اتى بالحديث عن عمرو واما قلنا انه هو الثوري لانا لم نجد لسفیان بن عيينة عن عمرو رواية

(بيان من اخرجه غيره) اخرجه الترمذي في الطهارة عن ابن بشار عن يحيى وعبد الرحمن كلاهما عن سفیان به وقال صحيح واخرجه النسائي فيه عن محمد بن عبد الاعلى عن خالد عن شعبة عنه بمعناه واخرجه ابن ماجه فيه عن سويد ابن سعيد عن شريك بن نوحه واخرجه الترمذي من حديث سلمة بن الفضل عن محمد بن اسحاق عن حميد عن انس «ان النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة طاهر اكان او غير طاهر قال قلت لانس كيف كنتم تصنعون» الحديث وقال حديث حميد عن انس غريب من هذا الوجه والمشهور عند اهل العلم حديث عمرو وفي العلل قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال لا ادري ما سلمة هذا ولم يعرف محمد هذا من حديث حميد

(بيان المعنى والاعراب) **قوله** «كان النبي ﷺ يتوضأ» هذه العبارة تدل على انه كان عادة له **قوله** «عند كل صلاة» اراد بها الصلاة المفروضة من الاوقات الخمسة **قوله** «قلت كيف كنتم تصنعون» الحديث القائل عمرو بن عامر والخطاب للصحابه رضي الله عنهم وكلمة كيف يسأل بها عن الحال **قوله** «يجزىء» بضم الياء آخر الحروف اي يكفي من اجزائي الشيء اي كفايتي وفي رواية الاسماعيلي يكتفي وقاعله الوضوء بالرفع **قوله** «احدنا» منصوب لانه مفعول يجزىء (بيان استنباط الاحكام) الاول اختلفوا في هذا الباب فذهب طائفة من الظاهرية والشيعية الى وجوب الوضوء لكل صلاة في حق المقيمين دون المسافرين واحتجوا في ذلك بحديث بريدة ابن الحصيب «ان النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات الخمس بوضوء واحد» اخرجه الطحاوي وابن ابى شيبة وابو يعلى واخرجه مسلم وابوداود عنه قال «صلى رسول الله ﷺ يوم فتح مكة خمس صلوات بوضوء واحد»

الحديث وذهبت طائفة إلى أن الوضوء واجب لكل صلاة مطلقاً من غير حدث وروى ذلك عن ابن عمر وأبي موسى وجابر ابن عبد الله وعبيدة السلماني وأبي العالية وسعيد بن المسيب وإبراهيم والحسن وحكي ابن حزم في كتاب الإجماع هذا المذهب عن عمرو بن عبيد قال وروى نافع عن إبراهيم النخعي أنه لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ومذهب أكثر العلماء من الإمامة الأربعة وأكثر أصحاب الحديث وغيرهم أن الوضوء لا يجب إلا من حدث وقالوا إلا أن آية الوضوء نزلت في إيجاب الوضوء من الحدث عند القيام إلى الصلاة لأن معنى قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة) إذا اردتم القيام إلى الصلاة وأنتم محدثون واستدل الدارمي على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم «لا وضوء إلا من حدث» وحكي الشافعي عن لقمة عن أهل العلم أن التقدير إذا قمتم من النوم فإن قلت ظاهر الآية يقتضي التكرار لأن الحكم المذكور وهو قوله «فاغسلوا» معلق بالشرط وهو «إذا قمتم إلى الصلاة» فيقتضي تكرار الحكم عند تكرار الشرط كما هو القاعدة عندهم قلت المسألة تختلف فيها والأكثرون على أنه لا يقتضي لفظاً وقال الزمخشري رحمه الله تعالى فإن قلت ظاهر الآية يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة محدث وغير محدث فواجهه قلت يحتمل أن يكون الأمر للوجوب فيكون الخطاب للمحدثين خاصة وأن يكون للندب فإن قلت هل يجوز أن يكون الأمر شاملاً للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الإيجاب ولهؤلاء على وجه الندب قلت لا لأن تناول الكلمة الواحدة لمخنيين مختلفين من باب الالفاظ والتعمية وقال الطحاوي رحمه الله تعالى قديح جواز أن يكون وضوءه عليه الصلاة والسلام بكل صلاة على ما روى بريدة كان ذلك على التماس الفضل لأعلى الوجوب والدليل على ذلك ما رواه الطحاوي وابن أبي شيبة من حديث أبي عطيف الهذلي قال «صليت مع عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما الظهر فأنصرف في مجلس في داره فأنصرفت معه حتى إذا نودي بالعصر دعا بوضوء فتوضأ فقلت له أي شيء هذا يا أبا عبد الرحمن الوضوء عند كل صلاة فقال وقد فطنت لهذا مني ليست بسنة أن كان لكافياً وضوئي لصلاة الصبح وصلواتي كلها ما لم أجد حدث ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ على طهر كتب الله له بذلك عشر حسنات ففني ذلك رغبت يا ابن أخي» وقال الطحاوي وقد روى عن أنس بن مالك ما يدل على ما ذكرنا يعني الكفاءة المصلي بوضوء واحد لصلوات كثيرة ما لم يحدث وذلك لأنه قد علم حكم ما ذكرنا من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد ذلك فرضاً بل كان ذلك لاصابة الفضل والالما كان وسعه ولا غيره أن يخالفوه وقال الطحاوي أيضاً يجوز أن يكون ذلك فرضاً ولا ثم نسخ ثم استدلل على ذلك بحديث أسماء ابنة زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر حدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة فهذا دل على النسخ وفي رواية ابن خزيمة في صحيحه فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء إلا من حدث ويقال في الجواب يحتمل أن يكون ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن شاهين لم يبلغنا أن أحداً من الصحابة والتابعين كانوا يعتمدون الوضوء لكل صلاة إلا ابن عمر وفيه نظر لأنه روى ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين كان الخلفاء يتوضؤون لكل صلاة وفي لفظ كان أبو بكر وعمر وعثمان يتوضؤون لكل صلاة وقال بعضهم يمكن حل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب وفي حق غيرهم للندب قلت هذا لا يصح لما ذكرنا عن قريب أنه على هذا يكون من باب الالفاظ فلا يجوز * الثاني من الأحكام فيه دلالة على فضيلة الوضوء لكل صلاة وحدها * الثالث يجوز الكفاءة بوضوء واحد ما لم يحدث * الرابع فيه دلالة على وجوب الوضوء عند الحدث لمن يريد الصلاة *

٧٨ * حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَّارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سُؤَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ خَيْبَرٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْمَصْبِيَاءِ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأَطْعِمَةِ فَلَمْ يُوْتْ إِلَّا بِالسُّوْيِقِ فَأَكْنَأَ وَشَرِبْنَا ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضَى

ثُمَّ صَلَّى لَنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

هذا الحديث قد تقدم في باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ عن قريب وتكلمنا هناك بما يتعلق به وهنا ذكره ثانياً لفوائد منها أن هناك روى عن عبد الله بن يوسف بالتحديث عن مالك بالأخبار عن يحيى بن سعيد بالصفة وهنا روى عن خالد بن مخلد بالتحديث بصفة الجمع عن سليمان بن بلال بالتحديث بصفة الجمع عن يحيى بن سعيد بالتحديث بصفة الأفراد صريحاً منه ومن شيخه بالأخبار بصفة الأفراد وعن شيخ شيخه بالأخبار بصفة الجمع * ومنها أن هناك قال عن بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن سويد بن النعمان أخبره بالأخبار بصفة الأفراد وهنا أخبرني بشير بن يسار قال أخبرنا سويد بن النعمان بصفة الجمع وهناك أنه خرج مع رسول الله ﷺ وهنا خرجنا مع رسول الله ﷺ وهناك عام خير حتى إذا كانوا بالصباح وهي أدنى خير وهناك إذا كنا بالصباح ولم يقل وهي أدنى خير وهناك فصلى العصر وهنا صلى لنا رسول الله ﷺ العصر وهناك ثم دعا بالازواد وهنا فلما صلى دعا بالطعمة وهناك بعد قوله فلم يؤت إلا بالسويق فأمر به فترى فاكل رسول ﷺ واكنا وهذا فلم يؤت إلا بالسويق فاكلنا وشربنا وهناك ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ وهنا فمضمض ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ * واعلم أنه ليس للبخارى حديث لسويد بن النعمان إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كذا ذكرناه وهو أنصاري حارثي شديدة الرضوان وذكر ابن سعد أنه شهد قبل ذلك أحداً وما بعدها والله أعلم *

باب

باب بالسكون لأن الأعراب لا يكون إلا بالقد والتوكيد الهم إذا قدر شئ فيكون حينئذ معرباً نحو ما تقول هذا باب لأنه حينئذ يكون خبر مبتدأ أو قال بعضهم باب بالتوين وهو غلط والمناسبة بين البابين من حيث أن في الباب الأول ذكر الوضوء من غير حدث وله فضل كبير إذا كان المتوضئ محترزاً عن إصابة البول بدنه أو ثوبه وفي هذا الباب يذكر الوعيد في حق من لا يحترز منه

﴿ مِنَ الْكِبَايَرِ أَنْ لَا يَسْتَرَمِنْ بَوْلَهُ ﴾

كلمة أن مصدرية في محل الرفع على الابتداء وقوله «من الكبائر» مقدماً خبره والتقدير ترك استئثار الرجل من بوله من الكبائر وهو جمع كبيرة وهي الفعلة القبيحة من الذنوب المنهى عنها شرعاً العظيم أمرها كالقتل والزنا والفرار من الزحف وغير ذلك وهي من الصفات الغالبة يعني صار اسماً لهذه الفعلة القبيحة وفي الأصل هي صفة والتقدير الفعلة الكبيرة . واختلفوا في الكبائر فقيل سبع وهو ما رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «اجتنبوا السبع الموبقات فقيل يا رسول الله وما هن قال الأشراك بالله وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق والسحر والربا وكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات» وقيل الكبائر تسع وروى الحاكم في حديث طويل «والكبائر تسع» فذكر السبعة المذكورة وزاد عليها «عقوق الوالدين المسالمين واستحلال البيت الحرام» وقيل الكبيرة كل معصية وقيل كل ذنب قرن بنار أو لعنة أو غضب أو عذاب وقال رجل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما الكبائر سبع فقال هي إلى سبعمائة قلت الكبيرة أمر نسي فكل ذنب فوقه ذنب فهو بالنسبة إليه صغيرة وبالنسبة إلى ما تحته كبيرة

٧٩ ﴿ حَدَّثَنَا عُمَانُ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَحَاطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ ثُمَّ قَالَ بَلَى كَانَ أَحَدُهُمَا

لَا يَسْتَبْرَأُ مِنْ بَوْلِهِ وَكَانَ الْآخِرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَسَا أَوْ إِلَى أَنْ يَنْبَسَا ۞

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لا تخفى (بيان رجاله) وهم خمسة . الاول عثمان بن ابي شيبة الكوفي . الثاني جبرير بن عبد الحميد . الثالث منصور بن المعتمر الثلاثة تقدموا في باب من جعل لاهل العلم اياما . الرابع مجاهد بن جبر بفتح الجيم وسيكون الباء الموحدة الامام في التفسير تقدم في اول كتاب الايمان . الخامس عبد الله بن عباس (بيان لطائف اسناده) . منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع والنعنة . ومنها ان رواه ما بين كوفي ورازي ومكي . ومنها ان هذا الحديث رواه الاعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس فادخل بينه وبين ابن عباس طاوسا لما ياتي عن قريب ان البخاري اخرج بهكذا واخراج البخاري بهذين الوجهين يقتضي ان كليهما صحيح عنده فيحمل على ان مجاهدا سمعه من طاوس عن ابن عباس وسمعه ايضا من ابن عباس بلا واسطة او العكس ويؤيد ذلك ان في سياق مجاهد عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقتين معا وقال الترمذي رواية الاعمش اصح وقال الترمذي في العلل سألت محمدا ايها اصح فقال رواية الاعمش اصح فان قيل اذا كان حديث الاعمش اصح فلم يخرج به وخرج الذي غير صحيح قيل له كلاهما صحيح فحديث الاعمش اصح فالاصح يستلزم الصحيح على ما لا يخفى ويؤيده ان شعبه بن الحجاج رواه عن الاعمش كما رواه منصور ولم يذكر طاوسا به

(بيان تعدد موضعه ومن اخرج به غيره) اخرج به الاثمة الستة وغيرهم والبخاري اخرج به في مواضع هنا عن عثمان وفي الطهارة ايضا عن محمد بن المتى في موضعين وفي الجنائز عن يحيى بن يحيى وفي الادب عن يحيى وعن محمد بن سلام وفي الجنائز ايضا عن قتيبة وفي الحج عن علي واخرجه مسلم في الطهارة عن ابي سعيد الاشج وابي كريب واسحق ابن ابراهيم ثلاثتهم عن وكيع به وعن احمد بن يوسف واخرجه ابو داود وفيه عن زهير بن حرب وهناد بن السري كلاهما عن وكيع به واخرجه الترمذي فيه عن قتيبة وهناد وابي كريب ثلاثتهم عن وكيع به واخرجه النسائي فيه وفي التفسير عن هناد عن وكيع به وفي الجنائز عن هناد عن معاوية به واخرجه ابن ماجه في الطهارة عن ابي بكر بن ابي شيبة عن ابي معاوية ووكيع به ۞

(بيان لغاته) قوله «بحائط» أي بستان اذا كان عليه جدار ويجمع على حيطان وحوائط واصله حاوط بالواو قلبت الواو اياه لانه من الحوط وهو الحفظ والحراسة والبستان اذا عمل حواليه جدران يحفظ من الداخل ولا يسمى البستان حائطا الا اذا كان عليه جدران فان قلت اخرج البخاري هذا في الادب ولفظه «خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة» وهنا «مر النبي ﷺ بحائط» وبينهما تناف قلنا معناه ان الحائط الذي خرج منه غير الحائط الذي مر به وفي افراد الدارقطني من حديث جابر ان الحائط كانت لام مبشر الانصارية قوله «او مكة» الشك من جرير بن عبد الحميد واخرجه البخاري في الادب «من حيطان المدينة» بالجزم من غير شك ويؤيده رواية الدارقطني لان حائط أم مبشر كان بالمدينة وانما عرف المدينة ولم يعرف مكة لان مكة علم فلا تحتاج الى التعريف ومدينة اسم جنس فعرفت بالالف واللام ليكون معهودا عن مدينة النبي ﷺ قوله «بعذبان في قبورهما» وفي رواية الاعمش «مر بقبرين» وزاد ابن ماجه في روايته «بقبرين جديدين فقال انهما يعذبان» فان قلت المذهب ما في القبرين فكيف اسند العذاب الى القبرين قلت هذا من باب ذكر المحل وارادة الحال قال بعضهم يحتمل ان يكون الضمير عائدا على غير المذكور لان سياق الكلام يدل عليه قلت هذا ليس بشيء لان الذي يرجع اليه الضمير موجود وهو القبران ولولم يكن موجودا لكان لكلامه وجه والوجه ما ذكرناه فافهم قوله «لا يستبرأ» هكذا في اكثر الروايات بفتح التاء المتأخرة من فوق وكسر الثانية من السيرة ومعناه لا يسترجسده ولا ثوبه من مماسة البول وفي رواية ابن عساكر «لا يستبرئ» بالباء الموحدة

الساکنة بعد التاء المتأنة من فوق المفتوحة من الاستبراه وهو طلب البراءة وفي رواية مسلم وأبى داود في حديث الاعمش «لا يستتر» بتاء مشاة من فوق مفتوحة ونون ساكنة وزاى مكسورة بعدها هاء من التزه وهو الابداء وروى «لا يستتر» بتاء مشاة من فوق مفتوحة ونون ساكنة وثاء ماثلة مكسورة من الاستنثار وهو طلب التثرى نثر البول عن المجل وروى «لا يستتر» بتائين متائين من فوق بعد النون الساكنة من التثر وهو جذب فيه قوة وحفوة وفي الحديث «اذابال احدكم فليستتر» قوله «بالنيمة» هي نقل كلام الناس وقال النووى هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهو من اقبح القبائح وقال السكرمانى هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء لانهم يقولون السكيرة هي الموجبة للحد ولا حد على الماشى بالنيمة الا ان يقال الاستمرار المستفاد منه يجعله كسرة لان الاصرار على الصغيرة حكمه حكم الكسيرة او لا يريد بالكسيرة معناها الاصطلاحى وقال بعضهم وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جيفهم لكن كلام الراافى يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف السكيرة وجهين احدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول اميل والثاني اوفق لما ذكره عند تفصيل السكائر قلت لا وجه لتعقيبه على السكرمانى لانه لم يميز قول الجميع عن قول البعض حتى يعترض على قوله على قاعدة الفقهاء على ان الذنب المستمر عليه صاحبه وان كان صغيرة فهو كبيرة في الحكم وفيه وعيد لقوله «للاصغيرة مع الاصرار» قوله «ثم دعا بجريدة» وفي رواية الاعمش «بصيب رطب» وهو يفتح العين وكسر السين المهملة على وزن فعل نحو كرم وهي الجريدة التى لم ينبت فيها خوص وان نبت فهي السفة وعلم من هذا ان الجريدة هي الفصن من النخل بدون الورق قوله «فوضع» وفي رواية الاعمش وهي تأتى «فغرز» فالغرز يستلزم الوضع بدون العكس قوله «فقيله» وفي رواية «قالوا» اى الصحابة ولم يعلم القائل من هو قوله «مالم ييسا» يفتح الباء الموحدة من ييس من باب علم يعلم وفيه لغة ييس ييس بالكسر فيهما وهي شاذة وهكذا روى في كثير من الروايات وفي رواية الكشمينى «الا ان ييسا» بحرف الاستثناء وفي رواية المستملى «الى ان ييسا» بكلمة الى التى للغاية ويجوز فيه التأنيث والتذكير اما التأنيث فباختصار رجوع الضمير فيه الى الكسرتين واما التذكير فباختصار رجوعه الى العودين لان الكسرتين هما العودان والكسرتان بكسر الكافية ثنية كسرة وهي القطعة من الشيء المكسور وقدتين من رواية الاعمش انها كانت نصفاً وفي رواية جرير عنه باثنتين وقال النووى الباء الزائدة للتأكيده وهو منصوب على الحال

١٢ (بيان الاعراب) * قوله «يعذبان» جملة وقعت حالا «من انسانين» وكذا قوله «في قبورها» اى حال كونهما يعذبان وهما في قبريهما وانما قال «في قبورها» مع ان لهما قبرين لان في مثل هذا استعمال التثنية قليل والجمع اجود كما في قوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) والاصل فيه ان المضاف الى المتى اذا كان جزءاً ماضيف اليه يجوز فيه التثنية والجمع ولكن الجمع اجود نحو اكلت راسى شاتين وان كان غير جزئه فالأكثر محييه بافظ التثنية نحو سل الزيدان سيفيهما وان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله «في قبورها» وقد تجمع التثنية والجمع كما في قوله ظهر اهما مثل ظهور الترسين * قوله «لعله ان يخفف عنهما» شبه لعل بعسى فأتى بأن في خبره وقال المالكى الرواية ان يخفف عنها على التوحيد والتأنيث وهو ضمير النفس فيجوز اعادة الضميرين في لعله وعنهما الى الميت باعتبار كونه انساناً او كونه نفساً ويجوز ان يكون الضمير في لعله ضمير الشأن وفي عنها النفس وجاز تفسير الشأن بأن وصلتها مع انها في تقدير مصدر لانها في حكم جملة لا شتهلها على مستند ومستند اليه ولذلك سدت مسددة على حسب وعسى في قوله تعالى (أم حسبتم ان تدخلوا الجنة) (وعسى ان تكرهوا شيئاً) ويجوز في قول الاخفش ان تكون ان زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء ومن كونها جارتين ومن تفسير ضمير الشأن بأن وصلتها قول عمر رضى الله تعالى عنه فما هو الا ان سمعت ابا بكر تلاها فعقرت حتى مات قلبنى رجلاى وقال الطيبى لعل الظاهر ان يكون الضمير منهما يفسره ما بعده كما في قوله تعالى (ان هي الا حياتنا الدنيا) وقال الزمخشري رحمه الله تعالى هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا ما يتلوه من بيانه واصله ان لاجية الاحياء الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها ومنه هي النفس تتحمل ما حملت والرواية بتثنية الضمير في عنهما لا يستدعى الاهداء التأويل قوله «مالم ييسا» كلمة ما هنا مصدرية زمانية واصله مدة دوامها الى زمن اليبس *

(بيان المعاني) قوله «أوبكة» شك من الراوى وقد ذكرناه عن قريب قوله «انسانين» اى بشرين قال الجوهرى الانسان البشر الواحد انسى وانسى بالتحريك والجمع أناسى وان شئت جعلته انسانا ثم جمعه أناسى فتكون الياء عوضا عن النون وقال قوم اصل الانسان انسيان على اعلان فحذفت الياء استخفا لكثرة ما يجري على السنتهم وإذا صغروها ودوها وقال ابن عباس إنما سمي انسانا لانه عهد اليه فنى ويقال من الانسان خلاف الوحشة ويقال للمرأة ايضا انسان ولا يقال انسانة والعامة تقوله قوله «يعذبان في قبورها» وقد ورد في حديث ابي بكر من تاريخ البخارى بسند جيد «مر النبی ﷺ بقبرين فقال انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما فيعذب في البول واما الآخر فيعذب في الفية» وفي حديث ابي هريرة من صحيح ابن حبان «مر عليه الصلاة والسلام بقبر فوقف عليه وقال اثنوني بجريدين فجعل احدهما عند رأسه والاخرى عند رجله وقال لعله يخفف عنه بعض عذاب القبر» وهو عند ابي موسى بلفظ «قبرين رجل لا يتطهر من البول وامرأة تمشى بالثيعة» وعند ابن ابي شيبة من حديث يعلى بن شابة «مر النبی ﷺ بقبر يعذب صاحبه فقال ان هذا القبر يعذب صاحبه في غير كبير» وذكره البرقي في تاريخه قال «قبرين احدهما يا كل لحوم الناس ويفتاهم وكان هذا لا يتقى بوله» وفي تاريخ مجمل من حديث الاعمش عن ابي سفيان عن جابر «دخل رسول الله ﷺ حائطا لام مبشر فاذا بقبرين فدعا بجريدة رطبة فشقها ثم وضع واحدة على احد القبرين والاخرى على الآخر ثم قال لا يرفعان عنهما حتى يحفا اما احدهما فكان يمشى بالثيعة والاخر كان لا يتنزه من البول» وفي حديث انس «مر النبی ﷺ بقبرين من بنى النجار يعذبان في الثيعة والبول فاخذ سعة رطبة فشقها وجعل على ذا نصفا وعلى ذا نصفا وقال لا يزال يخفف عنهما العذاب مادامتا رطبتين» وفي كتاب ابن الجوزى «مر برجل يعذب في الفية وباخر يعذب في البول» وورد في عذاب القبر احاديث كثيرة عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم . منها حديث عباد بن الصامت بسند لا بأس به عند الزار . ومنها حديث ابي سعيد وزيد بن ثابت عند مسلم . ومنها حديث شرحبيل بن حسنة . ومنها حديث ابي موسى الاشعري عند ابي داود . ومنها حديث ابي امامة وابى رافع ذكرهما ابو موسى المدينى في كتاب الترغيب والترهيب . ومنها حديث ميمونة ذكره ابن مندة في كتاب الطهارة . ومنها حديث عثمان رضى الله تعالى عنه عند اللالكائي قوله «وما يعذبان في كبير» اى بكبير تركه عليهما الا انه كبير من حيث المعصية وقيل يحمل كبير على اكر تقديره ليس هو اكبر الذنوب اذ الكبائر متفاوتة وقال القاضى عياض انه غير كبير عند كلفه تعالى (وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم) وذلك ان عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة وفي شرح السنة معنى «ما يعذبان في كبير» انهما لا يعذبان في امر كان يكبر ويشق عليهما الاحتراز منه اذ لا مشقة في الاستئثار عند البول وترك الثيعة ولم يردانها غير كبير في امر الدين وقال المازرى الذنوب تنقسم الى ما يشق تركه طبعيا كاللاذ المحرمة والى ما ينفر منه طبعيا كترك السموم والى ما لا يشق تركه طبعيا كالنية والبول قوله «لعله ان يخفف عنهما» اى لعله يخفف ذلك من ناحية التبرك باثر النى عليه الصلاة والسلام ودعائه بالتخفيف عنهما فكان جعل مدة بقاء الدواة فيهما حدا لما وقعت له المسألة من تخفيف العذاب عنهما وليس ذلك من اجل ان في الرطب معنى ليس في اليابس قاله الخطابى وقال النووى قال العلماء هو محمول على انه ﷺ سأل الشفاعة لهما فاجيب شفاعته بالتخفيف عنهما الى ان يبسا وقيل يحتمل انه ﷺ يدعو لهما تلك المدة وقيل لكونهما يسبحان مادامتا رطبتين وليس لليابس تسبيح قالوا في قوله تعالى (وان من شئ الا يسبح بحمده) معناه وان من شئ حتى ثم حياة كل شئ بحسبه حياة الحشبة مالم تبس وحياة الحجر مالم يقطع وذهب المحققون الى انه على عمومته ثم اختلفوا هل يسبح حقيقة ام فيه دلالة على الصانع فيكون مسيحا بمنزها بصورة حاله واهل التحقيق على انه يسبح حقيقة واذا كان العقل لا يحيل جعل التمييز فيها وجه النص به وجب المصير اليه واستحب العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث لانه اذا كان يرجى التخفيف لتسبيح الجريد فتلاوة القرآن اولى فان قلت ما الحكمة في كونهما مادام رطبتين يمنعان العذاب بعد دعوى العموم في تسبيح كل شئ قلت يمكن ان يكون معرفة هذا كعرفة عدد الزبانية في انه تعالى هو المختص بهما قوله

«ثم قال بلى» معناه اى انه لكبير وقد صرح بذلك في رواية اخرى للبخارى من طريق عبيدة بن حميد عن منصور فقال وما يعذبان في كبير وانه لكبير وهذا من زيادات رواية منصور على الاعمش ومسلم ثم يذكر الروايتين وقال الكرمانى فان قلت لفظ بلى مختص بايجاب النفي فمعناه بلى انهم يعذبان في كبير فاوجه التوفيق بينه وبين ما يعذبان في كبير قلت قال ابن بطلان «وما يعذبان بكبير» يعنى عندكم وهو كبير يعنى عند الله تعالى وقد ذكرناه وقال عبد الملك البونى في معنى قوله «وانه لكبير» يحتمل ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ظن ان ذلك غير كبير فاوحى الله تعالى اليه في الحال بانه كبير وفيه نظر

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه ان عذاب القبر حق يجب الايمان به والتسليم له وعلى ذلك اهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة ولكن ذكر القاضى عبد الجبار رئيس المعتزلة في كتاب الطبقات تأليفه ان قيل مذهبكم اداكم الى انكار عذاب القبر وهذا قد اطبقت عليه الامة قيل ان هذا الامر انما انكره ولا ضرار بن عمرو لما كان من اصحاب واصل ظنوا ان ذلك مما انكرته المعتزلة وليس الامر كذلك بل المعتزلة رجالان احدهما يجوز ذلك كما وردت به الاخبار والثاني يقطع بذلك واكثر شيوخنا يقطعون بذلك وانما ينكرون قول جماعة من الجهلة انهم يعذبون وهم موتى ودليل العقل يمنع من ذلك وينجوه ذكره ابو عبيد الله المرزبانى في كتاب الطبقات تأليفه وقال القرطبى ان الملحدة ومن يذهب مذهب الفلاسفة انكروا ايضا والايمان به واجب لازم حسب ما اخبر به الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم وان الله يحيى العبد ويرد الحياة والعقل وهذا نطق به الاخبار وهو مذهب اهل السنة والجماعة وكذلك يكمل العقل للصغار ليعلموا منزلتهم وسعادتهم وقد جاء ان القبر ينضم عليه كالكبير وصار ابو الهذيل وبشر الى ان من خرج عن سمة الايمان فانه يعذب بين النفختين وانما المسألة انما تقع في تلك الاوقات واثبت البلخي والجائى وابنه عذاب القبر ولكنهم نفوه عن المؤمنين واثبتوه للكافرين والفاسقين وقال بعضهم عذاب القبر جائز وانه يجرى على الموتى من غير دروهم الى الجسد وان الميت يجوز ان يتألم ويحس وهذا مذهب جماعة من الكرامية وقال بعض المعتزلة ان الله تعالى يعذب الموتى في قبورهم ويحدث الآلام وهم لا يشعرون فاذا حشر واوجدوا تلك الآلام كالسكران والمغشى عليه ان ضربوا لم يجدوا الما فاذا عاد عقلم اليهم ووجدوا تلك الآلام واما باقى المعتزلة مثل ضرار بن عمرو وبشر المريسى ويحيى بن كامل وغيرهم فانهم انكروا عذاب القبر اصلا وهذه الاقوال كلها فاسدة ترددها الاحاديث الثابتة والى الانكار ايضا ذهب الخوارج وبعض المرجئة ثم المذهب عند اهل السنة الجسد بعينه او بعضه بعد اعادة الروح الى جسده او الى جزئه وخالف في ذلك محمد بن جرير وطائفة فقالوا لا يشترط اعادة الروح وهذا ايضا فاسد والثانى فيه نجاسة الابوال مطلقا قليلا وكثيرا وهو مذهب عامة الفقهاء وسهل بن القاسم بن محمد ومحمد بن على والشعبي وصار ابو حنيفة وصاحبا الى العفو عن قدر الدرهم الكبير اعتبارا للعشقة وقياسا على المحرجين وقال الثورى كانوا يرضون في القليل من البول ورض الكوفيون في مثل رؤس الابر من البول وفي الجواهر للمالكية ان البول والعذرة من بنى آدم الآكلين الطعام نجسان وطهران من كل حيوان مباح الاكل ومكروهان من المكروه كله وقيل بل نجسان وعامة الفقهاء لم يخففوا في شئ من الدم الا في اليسير من دم الحيض واختلف اصحاب مالك في مقدار اليسير فقل قدر الدرهم الكبير والثالث قال الخطابي فيه دليل على استحباب تلاوة الكتاب العزيز على القبور لانه اذا كان يرجى عن الميت التخفيف بتسبيح الشجر فتلاوة القرآن العظيم اعظم رجاء وبركة قلت اختلف الناس في هذه المسألة فذهب ابو حنيفة واحمد رضى الله تعالى عنهما الى وصول ثواب قراءة القرآن الى الميت لما روى ابو بكر النجار في كتاب السنن عن على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه ان النبي ﷺ قال «من مر بين المقابر فقرأ قل هو الله أحد اخذ عشر مرة ثم وهب أجرها للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات» وفي سننه ايضا عن انس يرفعه «من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ» وعن ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه قال رسول الله ﷺ من زار قبر والديه او احدهما فقرأ أعنده او عندهما يس غفر له» وروى ابو حفص بن شاهين عن انس قال قال رسول الله ﷺ «من قال الحمد لله رب العالمين رب السموات ورب الارض رب العالمين وله الكبرياء في السموات والارض وهو العزيز الحكيم لله الحمد رب السموات ورب الارض رب العالمين وله

العظمة في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم هو الملك رب السموات ورب الأرض ورب العالمين وله النور في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم مرة واحدة ثم قال اللهم اجعل ثوابها لوالدي لم يبق لوالدي حق إلا أداء اليهما» وقال النووي المشهور من مذهب الشافعي وجماعة أن قراءة القرآن لا تصل إلى الميت والأخبار المذكورة حجة عليهم ولكن اجمع العلماء على أن الدعاء ينفعهم ويصلهم ثوابه لقوله تعالى (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان) وغير ذلك من الآيات وبالأحاديث المشهورة منها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «اللهم اغفر لاهل بقبع الفرق» ومنها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم «اللهم اغفر لحينا وميتنا» وغير ذلك فإن قلت هل يبلغ ثواب الصوم أو الصدقة أو العتق قلت روى أبو بكر التيجاني في كتاب السنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أنه سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله إن العاص بن وائل كان نذري في الجاهلية أن ينجر مائة بدنة وإن هشام بن العاص نجر حصته خمسين أفيجزى عنه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن أباك لو كان أقرب بالتوحيد فصمت عنه أو تصدقت عنه أو اعتقت عنه بلغه ذلك» وروى الدارقطني «قال رجل يا رسول الله كيف أبرأوى بعد موتها فقال إن من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك وأن تصدق عنهما مع صدقتك» وفي كتاب القاضي الإمام أبي الحسين بن الفراء عن أنس رضي الله تعالى عنه «أنه سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله إذا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعولهم فهل يصل ذلك إليهم قال نعم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدى إليه» وعن سعد «أنه قال يا رسول الله إن أبي مات أفاعتق عنه قال نعم» وعن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين «أن الحسن والحسين رضي الله عنهما كانا يعتقان عن علي رضي الله تعالى عنه» وفي الصحيح «قال رجل يا رسول الله إن أمي توفيت أبلغها أن أتصدق عنها قال نعم» فإن قلت قال الله تعالى (وإن ليس للإنسان إلا ما سعى) وهو يدل على عدم وصول ثواب القرآن لليت. قلت اختلف العلماء في هذه الآية على ثمانية أقوال. أحدها أنها منسوخة بقوله تعالى (والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم) أدخل الآية بالجنة بصلاح الأبناء قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما. الثاني أنها خاصة بقوم إبراهيم وموسى عليهما السلام وأما هذه الأمة فليهم ما سعى وما سعى لهم غيرهم قاله عكرمة. الثالث المراد بالإنسان هنا الكافر قاله الربيع بن أنس. الرابع ليس للإنسان إلا ما سعى من طريق العدل فإما من باب الفضل فإثرا أن يزيد الله تعالى ما شاء قاله الحسين بن فضل. الخامس أن معنى ما سعى ما نوى قاله أبو بكر الوراق. السادس ليس للكافر من الخير إلا ما عمله في الدنيا فيثاب عليه في الدنيا حتى لا يبقى له في الآخرة شيء ذكره الثعلبي. السابع أن اللام في الإنسان بمعنى على تقديره ليس على الإنسان إلا ما سعى. الثامن أنه ليس له إلا ما سعى غير أن الأسباب مختلفة فتارة يكون سعيه في تحصيل الشيء بنفسه وتارة يكون سعيه في تحصيل شيء مثل سعيه في تحصيل قراءة ولد يترحم عليه وصديق يستغفر له وتارة يسعي في خدمة الدين والعبادة فيكتسب محبة أهل الدين فيكون ذلك سعيه حصل بسعيه حكاه أبو الفرج عن شيخه ابن الزغواني في الرابع فيه وجوب الاستتجار أنه المراد بعدم الاستتار من البول فلا يحمل بينه وبينه حجاب من ماء أو حجر ويبعد أن يكون المراد الاستتار عن العين وقال ابن بطال معناه ولا يستقر جسده ولا ثوبه من محاسة البول ولما عذب على استخفافه بفعله وبالتحرز عنه دل على أن ترك البول في مخرجه ولم يغسله أنه حقيق بالتعذيب وقال البغوي فيه وجوب الاستتار عند قضاء الحاجة عن العين الناس عند القضاء قلت هذا رد على من قال ويبعد أن يكون المراد الاستتار عن العين ولكن كلاهما واجب على ما لا يخفى والتحقيق في هذا الكلام أن معنى رواية الاستتار إذا حمل على حقيقته يلزم منه أن يكون سبب العذاب مجرد كشف العورة وفي الحديث ما يدل على أن للبول خصوصية في عذاب القبر يدل عليه ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا «أكثر عذاب القبر من البول» فإذا كان كذلك تعين أن يكون معنى الاستتار على الوجه الذي ذكرناه ليتفق الفاظ الحديث على معنى واحد ولا تختلف ويؤيد ذلك رواية أبي بكر عند أحمد وابن ماجه «أما أحدها فيعذب في البول» ومثله عند الطبراني عن أنس وكلمة في التعليل أي يعذب أحدها بسبب البول. الخامس فيه حرمة النيمة وهذا بالاجماع وقد دمر الكلام فيه عن قريب *

(الاسئلة والاجوبة) منها ان هذا الحديث رواه ابن عباس في تقدير كون هذا في مكة على ما دل عليها السند كيف يتصور هذا وكان ابن عباس عند هجرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مكة ابن ثلاث سنين فكيف ضبط ما وقع بمكة الجواب من ثلاثة اوجه الاول انه يحتمل وقوع هذه القضية بعد مراحمة النبي ﷺ الى مكة سنة الفتح اوسنة الحج الثاني انه يحتمل انه سمع من النبي ﷺ ذلك . الثالث انه يكون ما رواه من مراسيل الصحابة كذا قيل قلت له وجه رابع وهو ان يكون ابن عباس سمع ذلك من صحابي فاسقط ذكره من بينه وبين النبي ﷺ ونظائره كثيرة وهو في الحقيقة داخل في الوجه الثالث ومنها ان في هذا الحديث «ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين» يعني اتي بها فكسرها وفي حديث جابر رضي الله تعالى عنه رواه مسلم (١) انه الذي قطع الغصنين فل هذه قضية واحدة ام قضيتان الجواب انهما قضيتان والمخبرة بينهما من اوجه بها الاول ان هذه كانت في المدينة وكان مع النبي ﷺ جماعة وقضية جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فتبعه جابر وحده . الثاني ان في هذه القضية انه عليه الصلاة والسلام غرس الجريدة بعد ان شقها نصفين كفي رواية الاعمش الا تية في الباب الذي بعده وفي حديث جابر امر عليه الصلاة والسلام جابر اقطع غصنين من شجرتين كان النبي ﷺ استريحهما عند قضاء حاجته ثم امر جابر افاقي غصنين عن يمينه وعن يساره حيث كان النبي ﷺ جالسا وان جابرا سألته عن ذلك فقال اني مررت بقبرين يعذبان فاجيت بشفاعتي ان يرفع عنهما مادام الفصان رطبين . الثالث لم يذكر في قصة جابر ما كان السبب في عذابهما . الرابع لم يذكر فيه كلة الترجي فدل ذلك كله على انهما قضيتان مختلفتان بل روى ابن حبان في صحيحه عن ابي هريرة «انه ﷺ مر بقبر فوقف عليه فقال اتوني بجريدتين فخل احدهما عند راسه والاخرى عند رجليه» فهذا بظااهره يدل على ان هذه قضية ثالثة فاسقط بهذا كلام من ادعى ان القضية واحدة كما مال اليه النووي والقرطبي . ومنها ان ما كانت الحكمة في عدم بيان اسمي المقبورين ولا احدهما الجواب انه يحتمل انه ﷺ لم يبين ذلك قصد السر عليها خوفا من الافتضاح وهو عمل مستحسن ولا سيما من حضرة النبي ﷺ الذي شأنه الرحمة والرفقة على عباد الله تعالى ويحتمل ان يكون قدينه ليحترز غيره من مباشرة ما باشر صاحب القبرين ولكن الراوي ابهمه عمدا لما ذكرنا فان قلت قد ذكر القرطبي عن بعضهم ان احدهما كان سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه قلت هذا قول فاسد لا يلتفت اليه وما يدل على فساده ان النبي ﷺ حضر جنازته كائنت في الصحيح وسماه النبي ﷺ سيدا حيث قال لاصحابه «قوموا الى سيدكم» وقال ان حكمه وافق حكم الله تعالى وقال ان عرش الرحمن اهتز لوته وغير ذلك من مناقبه العظيمة رضي الله عنه وقد حضر النبي ﷺ دفن المقبورين دل عليه حديث ابي امامة رضي الله عنه رواه احمد ولفظه «انه ﷺ قال لهم من دفنتم اليوم ههنا» ولم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام ما ذكره القرطبي عن البعض فدل ذلك على بطلانه في هذه القضية . ومنها ان هذين المقبورين هل كانا مسلمين او كافرين الجواب ان العلماء اختلفوا فيه فقل كانا كافرين وبه جزم ابو حنيفة في كتابه الترهيب والترهيب واحتج في ذلك بما رواه من حديث ابن الهيثم عن اسامة بن زيد عن ابي الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه قال «مر النبي ﷺ على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية فسمي بهما يعذبان في البول والنيمة» قال هذا حديث حسن وان كان اسناده ليس بالقوي لانهم لو كانوا مسلمين لما كان لشفاعتهم ﷺ لهم الى ان يبسا معنى ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستجز من عطفه ولطفه ﷺ حرمانهما من ذلك فشفع لهما الى المدة المذكورة ولما رواه الطبراني في الاوسط «مر النبي ﷺ على قبور نسلهم من بني النجار هلكا في الجاهلية فسمي بهما يعذبان في النيمة» قال لم يروه عن اسامة الابن لئمة وقيل كانا مسلمين وجزم به بعضهم لانهم لو كانوا كافرين لم يدع عليه الصلاة والسلام لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما وبقوى هذا ما في بعض طرق حديث ابن عباس رضي الله عنه تعالى عنهما «مر بقبرين من قبور الانصار جديدين» فان تعددت الطرق وهو الاقرب لاختلاف الالفاظ فلا بأس وان لم تعدد فهو بالمعنى اذ بنو النجار من الانصار وهو لقب اسلامي لقبوا به لنصرهم النبي ﷺ ولم يعرفها مسمى في الجاهلية ويقويه ايضا في رواية مسلم «فاجيت بشفاعتي» والشفاعة لا تكون الا للمؤمن وما في رواية احمد المذكورة «فقال من دفنتم اليوم ههنا» فهذا ايضا

(١) وفي بعض النسخ مانعه وفي حديث ابي بكره رضي الله عنه رواه احمد والطبراني انه الخ والله اعلم *

يدل على انهما كانا مسلمين لان البقيع مقبرة المسلمين والخطاب لهم فان قلت لم يجوز ان يكونا كافرين كما ذهب اليه ابو موسى وكان دعاء النبي ﷺ لهم من خصائصه كما في قصة ابي طالب قلت لو كان ذلك من خصائصه ﷺ لينة على انا نقول ان هذه القضية متعددة كما ذكرنا فيجوز تعدد حال المقبورين فان قلت ذكر البول والنميمة ينافي ذلك لان الكافروا ن عذب على احكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على الكفر بالاخلاف قلت لم يبين في حديث جابر المذكور سبب العذاب ماهو ولا ذكر فيه الترحي لرفع العذاب كما في حديث غيره وظهر من ذلك صحته ما ذكرنا من تعدد الحال ورد بعضهم احتجاج ابي موسى بالحديث المذكور بانه ضعيف كما اعترف به وقد رواه احمد باسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه ذكر سبب التعذيب فهو من تخليط ابن لهيعة قلت هذا من تخليط هذا القائل لان ابا موسى لم يصرح بانه ضعيف بل قال هذا حديث حسن وان كان اسناده ليس بقوى ولم يعلم هذا القائل الفرق بين الحسن والضعيف لان بعضهم عد الحسن من الصحيح لاقسيمه ولذلك يقال للحديث الواحد انه حسن صحيح وقال الترمذي الحسن ما ليس في اسناده من يتهم بالكذب وعبد الله بن لهيعة المصري لا يتهم بالكذب عاى ان طائفة منهم قد صححوا حديثه ووثقوه منهم احمد رضى الله عنه . ومنها انه قيل هل للجريد معنى يخصه في الغرز على القبر لتخفيف العذاب الجواب انه لا معنى يخصه بل المقصود ان يكون ما فيه رطوبة من أى شجر كان ولهذا انكر الخطابي ومن تبعه وضع الجريد اليابس وكذلك ما يفعله اكثر الناس من وضع ما فيه رطوبة من الرياحين والبقول ونحوها على القبور ليس بشيء وانما السنة الغرز (١) فان قلت في الحديث المذكور فوضع على كل قبر منهما كسرة قلت في رواية الاعمش «فغرز» فينبغي ان يغرز لان الوضع يوجد فيه الغرز بخلاف الوضع فافهم . ومنها انه قيل ان النبي ﷺ علل غرزها على القبر بأمر معين من العذاب ونحن لانهم ذلك مطلقا الجواب انه لا يلزم من كوننا لانعلم ان يعذب ام لان ترك ذلك الا ترى انا ندعو للميت بالرحمة ولا نعلم انه يرحم ام لا . ومنها انه هل لاحد ان يأمر بذلك لاحدام الشرط ان يباشره بيده الجواب انه لا يلزم ذلك والدليل عليه ان بريدة بن الحبيب رضى الله عنه اوصى ان يوضع على قبره جريدتان كما يأتي في هذا الكتاب وقال بعضهم ليس في السياق ما يقطع على انه باشر الوضع بيده الكريمة ﷺ بل يحتمل ان يكون امر به قلت هذا كلامواه جدا وكيف يقول ذلك وقد صرح في الحديث «ثم دعا بجريدين فكسرها فوضع على كل قبر منهما كسرة» وهذا صريح في أنه وضعه بيده الكريمة ودعوى احتمال الامر لغيره به بعيدة وهذه دعوى احتمال محيى غلام زيد في قولك جاء زيد ومثل هذا الاحتمال لا يعتد به *

﴿ باب ما جاء في غسل البول ﴾

أى هذا باب في بيان ما جاء من الحديث في حكم غسل البول . وجه المناسبة بين البابين من حيث ان المذكور في الباب السابق البول الذى كان سببا لعذاب صاحبه في قبره وهذا الباب في بيان غسل ذلك البول والالف واللام فيه للبعد الخارجى وأشار به البخارى الى ان المراد من البول هو بول الناس لاجل اضافة البول اليه في الحديث السابق لاجمع الابوال على ما يأتى تعليقه الدال على ذلك فلاجل هذا قال ابن بطال لاحجة فيه ان حمله على جميع الابوال ليحتج به في نجاسة بول سائر الحيوانات وفي كلامه رد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة الابوال كلها وليس كذلك بل الابوال غير ابوال الناس على نوعين احدهما نجسة مثل بول الناس يلحق به لعدم الفارق ولا آخر طاهرة عندهم يقول بطهارتها ولم ادلة اخرى في ذلك *

﴿ وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر كان لا يستتر من بوله ولم يذكر سوى بول الناس ﴾
هذا تعليق من البخارى واسناده في الباب السابق وقد قلنا انه أراد به الاشارة الى ان المراد من البول المذكور هو بول الناس لا سائر الابوال فذلك قال ولم يذكر سوى بول الناس وهو من كلامه به على ما ذكرناه وقال الكرماني

(١) وقد ذهب صاحب المدخل الى ان هذا الفعل خاص بالنبي ﷺ فلا يشرع لغيره ذلك واتى بادلة فانظروا اذا حبست ذلك

اللام في قوله «لصاحب القبر» بمعنى لاجل وقال بعضهم أي عن صاحب القبر قلت عجيء اللام بمعنى عن ذكره ابن الحاجب واحتج عليه بقوله تعالى (وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه) وغيره لم يقل به بل قالوا ان اللام فيه لام التعليل فعلى هذا الذي ذكره الكرماني هو الاصول ويجوز ان تكون اللام هنا بمعنى عند كما في قولهم كتبه خمس خلون *
 ٨٠ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي مَرْوَانَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْنَتْهُ مَاءٌ فَيَغْتَسِلُ بِهِ ***

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لا تخفى (بيان رجاله) * وهم خمسة * الاول يعقوب بن ابراهيم الدورقي تقدم في باب حب الرسول من الايمان * الثاني اسماعيل بن ابراهيم هو ابن علي وليس هو أخا يعقوب وقد مر ذكره في الباب المذكور * الثالث روح بن القاسم التميمي الغنوي من ثقات البصريين ويكنى بأبي القاسم وبأبي غياث بالغين المعجمة وبالثاء المثلثة وروح بفتح الراء وسكون الواو وبالحاء المهملة وهو المشهور ونقل ابن التين انه قرئ بضم الراء وليس بصحيح وقيل هو بالفتح لانعلم فيه خلافا * الرابع عطاء بن ابي ميمونة البصري مولى انس بن معاذ تقدم في باب الاستنجاء بالماء * الخامس انس بن مالك رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع وصيغة الافراد * ومنها ان فيه الاخبار ومنها ان فيه العنقة ومنها ان رواه ما بين بغدادى وبصرى *
 (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى هنا في الطهارة عن يعقوب كما ذكر وفي الطهارة ايضا وعن ابي الوليد وسليمان بن حرب وعن بندار عن غندر وفي الصلاة عن محمد بن حاتم عن زبيد عن اسود بن عامر شاذان اربعتهم عن شعبة واخرجه مسلم في الطهارة عن ابي بكر عن وكيع وغندر وعن ابي موسى محمد بن المتي عن غندر كلاهما عن شعبة وعن زهير بن حرب وابي كريب كلاهما عن اسماعيل بن علي به وعن يحيى بن يحيى عن خالد بن عبد الله الواسطي عن خالد هو الحذاء عنه به واخرجه ابو داود في الطهارة عن وهب بن بريقه عن خالد الواسطي به واخرجه النسائي فيه عن اسحق بن ابراهيم عن النضر بن شميل عن شعبة به *

(بيان لغاته واعرابه) **قوله** «اذ تبرز» على وزن تفعل بتشديد العين وتبرز الرجل اذا خرج الى البراز بفتح الباء الموحدة للحاجة والبراز اسم للفضاء الواسع فكنوا به عن قضاء الغائط كما كنوا بالخلاء لانهم كانوا يتبرزون في الامكنة الخالية من الناس قال الخطابي المحدثون يروونه بالكسر وهو خطأ لانه بالكسر مصدر من المبالغة في الحرب وقال الجوهري بخلافه وهذا لفظه البراز المبالغة في الحرب والبراز ايضا كناية عن نقل الغذاء وهو الغائط ثم قال والبراز بالفتح الفضاء الواسع **قوله** «لحاجته» اي لاجلها ويجوز ان تكون اللام بمعنى عند قضاء حاجته **قوله** «فيغسل به» اي فيغسل ذكره بالماء وحذف المفعول لظهوره اول الاستنجاء عن ذكره كما قالت عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى تنى العورة ويفسّل بفتح الياء آخر الحروف وسكون الغين المعجمة وكسر السين هذه رواية العامة وفي رواية ابي ذر «فتغسل به» من باب تفعل بالتشديد يقال تغسل تغسل تغسل تغسلا وهذا الباب للتكلف والتشديد في الامر ويروى «فيغسل به» من باب الافتعال وهذا الباب انما هو للاعتمال لنفسه يقال سوى لنفسه ولغيره واستوى لنفسه وكسب لاهله ولعياله واكتسب لنفسه *

(بيان استنباط الاحكام) * الاول ان فيه استحباب التباعد من الناس لقضاء الحاجة * الثاني ان فيه الاستئذان عن اعيان الناس * الثالث ان فيه جواز استخدام الصغار * الرابع ان فيه جواز الاستنجاء بالماء واستنجابه ورجحانه على الاقتصار على الحجر وقد اختلف الناس في هذه المسألة فالذي عليه الجمهور من السلف والخلف ان الفضل ان يجمع بين الماء والحجر فان اقتصر اقتصر على ايهما شاء لكن الماء افضل لاصالته في التقية وقد قيل ان الحجر افضل وقال ابن حبيب المالكي لا يجوز الحجر الا لمن عدم الماء ويستنبط منه حكم آخر وهو استحباب خدمة الصالحين واهل الفضل والتبرك بذلك *

* باب *

لذا وقع في رواية ابى ذر وقد ذكرنا انه على هذه الصورة غير معرب بل حكمه حكم تعداد الاسماء لان الاعراب انما يكون بعد العقود والتركيب فاذا قلنا هذا باب او باب في حكم كذا يكون معربا ومن قال باب بالتوين من غير وصل بشئ فقد غلط به

٨١ - **« حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ فَفَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَدْبَسَا »**

هذا الحديث في نفس الامر هو الحديث الذي ترجم له البخارى بقوله «باب من الكبائر ان لا يستتر من بوله» لان مخرجيهما واحد غير ان الاختلاف في السند وبعض المتن لان هناك عن مجاهد عن ابن عباس وههنا عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس وقد قلنا هناك ان اخراج البخارى بهذين الطريقتين صحيح عنده لانه يحتمل ان مجاهدا سمعه تارة عن ابن عباس وتارة عن طاوس عن ابن عباس فاذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى طلب ترجمة هذا الحديث لهذا الباب على تقدير وجود لفظة باب لان وجه الترجمة ومطابقة الحديث لها قد ذكر هناك فان قلت بينهما باب آخر وهو قوله «باب ما جاء في غسل البول» قلت هذا تابع للباب الاول لانه في بيان حكم من احكامه وليس للتابع استقلال في شأنه فعلى هذا قول الكرماني فان قلت كيف دلالة على الترجمة قلت من جهة اثبات العذاب على ترك استتار جسده من البول وعدم غسله غير سديد مستغنى عنه لانه ان اعتبر فيما قاله لفظة باب مفردا فليس فيه ترجمة وان لم يعتبر ذلك فيكون الحديث في باب ما جاء في غسل البول وليس له مناسبة ظاهرا والتحقيق ما ذكرته فافهم *

(بيان رجاله) وهم ستة * الاول محمد بن المتى بضم الميم وفتح التاء المثلثة وتشديد النون البصري المعروف بالزمن تقدم في باب حلاوة الايمان . الثاني محمد بن خازم بالحاء والزاي المعجمتين ابو معاوية الضريري عمى وعمره اربع سنين وقد تقدم في باب المسلم من سلم المسلمون من يده . الثالث الاعمش وهو سليمان بن مهران الكوفي التامى تقدم في باب ظلم دون ظلم . الرابع مجاهد بن جبر . الخامس طاوس بن كيسان تقدم في باب من لم ير الوضوء الامن المخرجين . السادس عبد الله ابن عباس (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع ثلاث مرات وفيه الغنة ثلاث مرات وفيه ان رواه ما بين بصري وكوفي ومكي ويماني (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى ههنا عن محمد بن المتى وفي مواضع اخر ذكرناها في باب من الكبائر ان لا يستتر من بوله واخرجه بقية الجماعة ايضا ذكرناها هناك * وأما ذكر لغته واعرابه واستنباط الاحكام منه فقد مرت مستوفاة وقوله «ففرز» وفي رواية وكيع في الادب «ففرس» وهما بمعنى واحد وبين الزاي والسين تناوب وكان غرضه عليه الصلاة والسلام عند رأس القبر قاله سعد الدين الحارثي وقال انه ثبت باسناد صحيح قال بعضهم كانه يشير الى حديث ابى هريرة الذي رواه ابن جبان في صحيحه وقد ذكرناه قلت فيه «لجعل احدهما عند رأسه والاخرى عند رجله» قوله «لم فعلت هذا» وليس لفظة هذا في رواية المستملى والسرخسى *

« قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ »

اي قال محمد بن المتى وحديثنا وكيع بن الجراح وهو معطوف على قوله «حدثنا محمد بن خازم» ووقع للاصلي هكذا بواو المعطف ولذلك ظن بعضهم انه معلق وقد وصله ابو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المتى هذا عن وكيع ومحمد بن خازم عن الاعمش والنكتة في هذا الاسناد الذي افرده التقوية للاسناد الاول ولهذا صرح بلفظ سمعت لان

الاعمش مدلس وغنة المدلس لا تعتبر الا اذا علم سماعه فأراد التصريح بالسماع اذ الاسناد الاول معنعن فان قلت قال في الاول حدثنا محمد بن المتى وقال ههنا قال ابن المتى هل بينهما فرق قلت بلى اشار به الى ان قال احط درجة من حدث كما يقول في بعض المواضع في اسناد واحد حدثني بالافراد وحدثنا بالجمع فان قلت مجاهد في هذه الطريقة يروى عن طاوس او عن ابن عباس قلت الظاهر انه يروى عن طاوس عن ابن عباس لانه قال مثله ومثل الشيء غيره *

﴿ باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الاعرابي حتى فرغ من بؤله في المسجد ﴾ *

اي هذا باب في بيان ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الاعرابي الذي قدم المدينة ودخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وبالفيه فلم يتعرض اليه احد باشارة النبي صلى الله عليه وسلم حتى فرغ من بؤله كما يأتي كل ذلك مفسرا ان شاء الله تعالى فقله « والناس » بالجر عطف على لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لانه مجرور بالاضافة والتقدير وترك الناس ومجوز الناس بالرفع عطفا على المحل لان لفظ الترك مصدر مضاف الى فاعله والاعرابي نسبة الى الاعراب لانه لا واحد لهم وهم سكان البادية والعربي نسبة الى العرب وهم اهل الامصار وليس الاعراب جمعا للعرب وقد ذكرنا الكلام فيه مستقصى فيما تقدم والالف واللام في الاعرابي وفي المسجد للعهد الذهني وعن قريب يأتي من الاعرابي مع الخلاف فيه . وجه المناسبة بين هذا الباب والباب الذي قبله هو اشتغال كل منهما على ان حكم البول ازالته فذكر في الباب السابق الفصل وفي هذا الباب صب الماء عليه وحكمه حكم الفصل *

٨٢ - حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا همام قال أخبرنا اسحاق عن أنس بن مالك أن النبي

صلى الله عليه وسلم رأى أعرابياً يقول في المسجد فقال دَعُوهُ حَتَّى إِذَا فَرَغَ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ ﴿ ﴾ مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ﴿ (بيان رجاله) ﴾ وهم أربعة هم الاول موسى بن اسماعيل التبوذكي البصري مر في كتاب الوحي ثم الثاني همام بن يحيى بن دينار العوذى بفتح العين المهملة وسكون الواو وبالنال المعجمة كان ثقة ثبتا في كل المشايخ مات سنة ثلاث وستين ومائة ﴿ الثالث اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة بن سهل الانصاري تقدم في باب من قعد حيث ينتهي به المجلس . الرابع أنس بن مالك .

﴿ (بيان لطائف اسناده) ﴾ فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاث مواضع وفيه الغنة في موضع واحد وفيه ان رواه ما بين بصري ومدني ﴿ (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) ﴾ اخرجه البخاري ههنا واخرجه مسلم ايضا في الطهارة عن زهير بن حرب عن عمرو بن يونس عن عكرمة بن عمار اليماني عن اسحق عن أنس واخرجه البخاري ايضا عن يحيى بن سعيد قال سمعت انساً رضي الله تعالى عنه كما سألني عن قريب واخرجه مسلم في الطهارة عن ابي موسى عن يحيى القطان وعن يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن عبد العزيز بن عمر واخرجه الترمذي ايضا عن سعيد ابن عبد الرحمن الخزومي عن سفيان بن عيينة وفات المزي هذا في الاطراف واخرجه النسائي عن سويد بن نصر وعن قتيبة واخرجه البخاري ايضا عن ابي هريرة في الطهارة ههنا كما يأتي عن قريب واخرجه ايضا في الادب عن ابي اليمان عن شعيب عن الزهري عنه به واخرجه النسائي في الطهارة عن دحيم عن عمرو بن عبد الواحد عن الاوزاعي عن الزهري به نحوه واخرجه ابوداود من حديث الزهري عن سعيد عن ابي هريرة « ان اعرابيا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فصلى ركعتين ثم قال اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا احدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام لقد تحجرت واسما ثم يلبث أن بال في ناحية المسجد فأسرع الناس اليه فنهام النبي صلى الله عليه وسلم وقال انما بعتهم مبسر بن ولم تبعتوا معسر بن صبوا عليه سجلا من ماء أو قال ذنوبا من ماء » واخرجه الترمذي في آخر الطهارة والنسائي ايضا في الطهارة ولم يذكر قصة البول واخرجه ابن ماجه من حديث ابي سلمة عن عبد الرحمن عن ابي هريرة ومن حديث علي ابن مسهر عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة « دخل اعرابي المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقال اللهم اغفر لي

اغفر لي ولحمد» الحديث واخرج ابو داود وهذه القصة ايضا من حديث عبد الله بن معقل بن مقرن قال «صلى اعرابي مع النبي ﷺ قال فيه وقال يعني النبي ﷺ «خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء» ثم قال ابو داود وهو مرسل ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ وقال الخطابي هذا الحديث ذكره ابو داود وضعفه وقال مرسل قلت لم يقل ابو داود هذا ضعيف وانما قال مرسل وهو مرسل من طريقين احدهما رواه ابو داود والآخر ما رواه عبد الرزاق في مصنفه وقد روى هذا الحديث من طريقين مسندين ايضا أحدهما عن سمعان بن مالك عن ابي واثل عن عبد الله قال «جاء اعرابي فبال في المسجد فأمر النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم بمكانه فاحتفر وصب عليه دلو من ماء» أخرجه الدارقطني في سننه والثاني أخرجه الدارقطني ايضا عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن أنس «أن اعرابيا بال في المسجد فقال عليه الصلاة والسلام احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوبا من ماء»

• (بيان لغته) • قوله «فصبه» الصب السكب يقال صببت الماء فانصب أي سكبته فانسكب والماء ينصب من الخيل أي ينحدر ويقال ماصب وهو كقولك ماسكب ويروى فصب بدون الضمير المفعول وفي رواية البخاري على ما يأتي «فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه» وفي رواية مسلم «فأمر رجلا من القوم فجاء بدلو فسنه عليه» بالسين المهملة ويروى بالمعجمة وهو رواية الطحاوي ايضا والفرق بينهما أن السن بالمهملة الصب المتصل وبالمعجمة الصب المنقطع قاله ابن الأثير والذنوب بفتح الدال المدجمة الدلو العظيمة وقيل لا يسمى ذنوبا الا اذا كان فيها ماء قوله «أهريقوا» اصله «أريقوا» من الاراقة فالهاء زائدة ويروى «هريقوا» فتكون الهاء بدلان الهمزة • (بيان اعرابه) • قوله «رأى» بمعنى أبصر و«اعرابيا» مفعوله وقوله «يبول» جملة في محل نصب على انها صفة لاعرابيا والتقدير ابصر اعرابيا باثلا وقال الكرمانى ويبول اما صفة واما حال قلت لا يقع الحال عن التكررة الا اذا كان مقدما على ذى الحال كما عرف في موضعه

• (بيان معناه) • قوله «دعوه» أي اتركوه وهو امر بصيغة الجمع من بدع تقول دع دعوا بضم العين والعرب امانت ما ضيه الاما جاء في قراءة شاذة في قوله تعالى (ماودعك ربك) بالتخفيف وفي رواية مسلم «لا ترموه ودعوه» وهو بتقديم الزاى على الراء المهملة يعني لا تقطعوا عليه بوله يقال ازرم الدمع والدم انقطعوا وازرمته انا والضمير المنصوب فيه يرجع الى الاعرابي وعن عبد الله بن نافع المدني ان هذا الاعرابي كان الاقرب ع بن حابس حكاة ابو بكر التارخي واخرج ابو موسى المدني هذا الحديث في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال اطلع ذوالخويصرة البائي وكان رجلا جافيا فذكر الحديث تاما بمعناه وزيادة ولكنه مرسل وفي اسناده ايضا بهم ولكن فهم منه ان الاعرابي المذكور هو ذوالخويصرة البائي ولا يبعد ذلك منه بخلافه وقلة ادبه قوله «حتى اذا فرغ من كلام أنس رضى الله تعالى عنه» أي حتى اذا فرغ من بوله وكلة حتى للغاية والمعنى فتركوه الى ان فرغ من بوله قوله «دعاه» أي دعا النبي ﷺ أي طاب ماء وفي رواية اخرى للبخاري الآتية عن قريب «فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فهريق عليه» وفي رواية مسلم «فأمر رجلا من القوم فجاء بدلو فسنه عليه» وفي رواية النسائي «فلما فرغ دعابدلو فصب عليه» وفي رواية ابن ماجه «دعابدلو ماء فصب عليه» وفي رواية له «ثم أمر بسجل من ماء فافرغ على بوله» وفي رواية ابن صاعد عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن أنس فقال رسول الله ﷺ «احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوبا من ماء» وفي رواية لابى داود عن عبد الله بن معقل بن مقرن «خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء»

• (بيان استنباط الاحكام) • من هذا الحديث من جميع الفاظه والروايات المختلفة فيه وهو على وجوه . الاول استنبط الشافعي منه على ان الارض اذا اصابها نجاسة وصب عليها الماء تطهر وقال النووي ولا يشترط حفرها وقال الرافعي اذا اصابت الارض نجاسة فصب عليها من الماء ما يغمرها وتستهلك فيها النجاسة تطهرت بعد نزول الماء وقبله فيه وجهان . ان قلنا ان الغسالة طاهرة والعصر لا يجب فنعم وان قلنا انها نجسة والعصر واجب فلا وعلى هذا فلا يتوقف

الحكم بالطهارة على الجفاف بل يكفي ان يفاض الماء كالثوب المعصر فلا يشترط فيه الجفاف والتصوب كالمصر وفيه وجه ان يكون الماء المصبوب سبعة اضعاف البول ووجه آخر يجب ان يصب على بول الواحد ذنوب وعلى بول الاثنين ذنوبان وعلى هذا ابدا انتهى وقال احماتا اذا اصابت الارض نجاسة رطبة فان كانت الارض رخوة صب عليها الماء حتى يتسفل فيها واذا لم يبق على وجهها شيء من النجاسة وتسفل الماء يحكم بطهارتها ولا يعتبر فيه العدد وانما هو على اجتباؤه وما هو في غالب ظنه انها طهرت ويقوم التسفل في الارض مقام المعصر فيها لا يحتمل المعصر وعلى قياس ظاهر الرواية يصب عليها الماء ثلاث مرات ويتسفل في كل مرة وان كانت الارض صلبة فان كانت صعودا يحفر في اسفلها حفيرة ويصب الماء عليها ثلاث مرات ويتسفل الى الحفيرة ثم تكبس الحفيرة وان كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء لا يفضل لعدم الفائدة في التسفل بل تحفروا عن ابي حنيفة لا تطهر الارض حتى تحفر الى الموضع الذي وصلت اليه النداءة وينقل التراب ودليلا على الحفر الحدينان اللذان اخرجهما الدارقطني أحدهما عن عبد الله والاخر عن انس وقد ذكرناهما عن قريب وقد ذكرنا ايضا ما قاله الخطابي وذكرنا جوابه ايضا وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن طاوس قال «بال اعرابي في المسجد فارادوا ان يضربوه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احفروا مكانه واطرحوا عليه دلو من ماء فلعنوا ويسروا ولا تسروا» والقياس ايضا يقتضي هذا الحكم لان الغسالة نجسة فلا تطهر الارض ما لم تحفر وينقل التراب فان قلت قد تركتم الحديث الصحيح واستدلتم بالحديث الضعيف والمرسل قلت قد عملنا بالصحيح فيما اذا كانت الارض صلبة وعملنا بالضعيف على زعمكم لا على زعمنا فيما اذا كانت الارض رخوة والعمل بالكل اولى من العمل ببعض واهمال البعض واما المرسل فهو معمول به عندنا والذي يترك العمل بالمرسلات يترك العمل بالكثير الاحاديث وفي اصطلاح المحدثين ان مرسلين صحيحين اذا عارض احدينا صحيحا مسندا كان العمل بالمرسلين اولى فكيف مع عدم المعارضة * الثاني استدلت به بعض الشافعية على ان الماء متعين في ازالة النجاسة ومنعوا غيره من الماء من المائعات المزيلة وهذا استدلال فاسد لان ذكر الماء هنا لا يدل على نفي غيره لان الواجب هو الازالة والماء مزيل بطبعه فيقاس عليه كل ما كان مزिला لوجود الجامع على ان هذا الاستدلال يشبه مفهوم مخالفة وهو ليس بحجة ثم الثالث استدلت به جماعة من الشافعية وغيرهم ان غسالة النجاسة الواقعة على الارض طاهرة وذلك لان الماء المصبوب لا بد ان يتدافع عند وقوعه على الارض ويصل الى محل لم يصبه البول بما يجاوره فلو لا ان الغسالة طاهرة لكان الصب ناشرا للنجاسة وذلك خلاف مقصود التطهير وسواء كانت النجاسة على الارض او غيرها لكن الحنابلة فرقوا بين الارض وغيرها ويقال انه رواية واحدة عند الشافعية ان كانت على الارض وان كانت غيرها فوجهان قلت روى عن ابي حنيفة انها بعد صب الماء عليها لا تطهر حتى تدلك وتنشف بصوف او خرقة وفعل ذلك ثلاث مرات وان لم يفعل ذلك لكن صب عليها ماء كثيرا حتى عرف انه ازال النجاسة ولم يوجد فيه لون ولا ريح ثم ترك حتى نشفت كانت طاهرة * الرابع استدلت به بعض الشافعية ان المعصر في الثوب المفسول من النجاسة لا يجب وهذا استدلال فاسد وقياس بالفارق لان الثوب ينعصر بالمعصر بخلاف الارض * الخامس استدلت به البعض ان الارض اذا اصابته نجاسة نجفت بالشمس او بالهواء لا تطهر وهو محكي عن ابي قلابة ايضا وهذا ايضا فاسد لان ذكر الماء في الحديث لوجوب المبادرة الى تطهير المسجد وتركه الى الجفاف تأخير لهذا الواجب واذا تردد الحال بين الامرين لا يكون دليلا على احدهما بعينه * السادس فيه دليل على وجوب صيانة المساجد وتنزيهاها عن الاقدار والنجاسات الا ترى الى تمام الحديث في رواية مسلم «ثم ان رسول الله ﷺ دعاه» اى الاعرابي «فقال له ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول ولا القذر وانما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن» * السابع فيه دليل على ان المساجد لا يجوز فيها الا ذكر الله والصلاة وقراءة القرآن بقوله «وانما هي لذكر الله» من قصر الموصوف على الصفة ولفظ الذكر عام يتناول قراءة القرآن وقراءة العلم ووعظ الناس والصلاة ايضا عام فيتناول المكتوبة والتأفلة ولكن التأفلة في المنزل افضل ثم غير هذه الاشياء ككلام الدنيا والضحك واللث فيه بغيرية الاعتكاف مشتغلا بامر من أمور الدنيا ينبغي ان لا يباح وهو قول بعض الشافعية والصحيح ان الجلوس فيه لعبادة او قراءة علم او درس او سماع موعظة او انتظار صلاة او نحو ذلك مستحب ويثاب على ذلك وان لم يكن

لشيء من ذلك كان مباحا وتركه أولى * وأما النوم فيه فقد نص الشافعي في الام انه يجوز وقال ابن المنذر رخص في النوم في المسجد ابن المسيب والحسن وعطاء والشافعي وقال ابن عباس لا تتخذوه مرقدا وروى عنه انه قال ان كان ينام فيه لصلاة فلا بأس وقال الاوزاعي يكره النوم في المسجد وقال مالك لا بأس بذلك للغرباء ولا أرى ذلك للحاضر وقال احمد ان كان مسافرا او شبهه فلا بأس وان اتخذ مقيلا او ميئنا فلا وهو قول اسحاق وقال اليعمرى وحجة من اجاز نوم على بن ابي طالب وابن عمر رضى الله تعالى عنهم واهل الصفة والمرأة صاحبة الوشاح والعربية وثمالة بن اثال وصفوا بن امية وهي اخبار صحاح مشهورة * وأما الوضوء فيه فقال ابن المنذر اباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد الا ان يتوضأ في مكان يله ويتأذى الناس به فانه مكروه وقال ابن بطال هذا منقول عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس والتخني وابن القاسم صاحب مالك وذكر عن ابن سيرين وسحنون انهما كرهاه تنزيها للمسجد وقال بعض اصحابنا ان كان فيه موضع معدل للوضوء فلا بأس والا فلا وفي شرح الترمذى لليعمرى اذا اقتصد في المسجد فان كان في غير الاناء فحرام وان كان في الاناء فمكروه وان بال في المسجد في اناه فوجهان احدهما انه حرام والثاني انه مكروه ويجوز الاستلقاء في المسجد ومد الرجل وتشبيك الاصابع للاحاديث الثابتة في ذلك من الثامن في المبادرة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر . التاسع في مبادرة الصحابة الى الانكار بحضرة النبي ﷺ من غير مراجعة له فان قلت ليس هذا من باب التقديم بين يدي الله تعالى ورسوله ﷺ قلت لا لان ذلك مقرر عندهم في الشرع من مقتضى الانكار فأمر الشارع متقدم على ما وقع منهم في ذلك وان لم يكن في هذه الواقعة الخاصة اذن فدل على انه لا يشترط الاذن الخاص ويكتفى بالاذن العام . العاشر في دفع اعظم المفسدين باحتمال ايسرها وتحصيل اعظم المصلحتين بترك ايسرها فان البول فيه مفسدة وقطعه على البائل مفسدة اعظم منها فدفع اعظمها بأيسر المفسدين وتنزيه المسجد عنه مصلحة وترك البائل الى الفراغ مصلحة أعظم منها فحصل اعظم المصلحتين بترك ايسرها . الحادى عشر فيه مراعاة التيسير على الجاهل والتأمل للقلوب . الثاني عشر في المبادرة الى ازالة المفسد عند زوال المانع لان الاعرابى حين فرغ امر بصب الماء . الثالث عشر في رواية الترمذى « اهريقوا عليه سجلا من ماء او دلوا من ماء » اعتبار الاداء باللفظ وان كان الجمهور على عدم اشتراطه وان المعنى كاف ويحمل او ههنا على الشك ولا معنى للتبويب ولا للتخير ولا للعطف فلو كان الراوى يرى جواز الرواية بالمعنى لا قصر على احدها فلما تردد في التفرقة بين الدلو والسجل وهما بمعنى علم ان ذلك التردد لموافقة اللفظ قاله الحافظ القشبرى ولقائل ان يقول انما يتم هذا ان لو اتحد المعنى في السجل والدلو لغة لكنه غير متحد فليسجل الدلو الضخمة المملوءة ولا يقال لها فارغة سجل *

* باب صب الماء على البول في المسجد *

اى هذا باب في بيان حكم صب الماء على بول البائل في مسجد من مساجد الله تعالى واذا جعلنا الالف واللام فيه للعهد يكون المعنى في مسجد النبي ﷺ ويكون حكاية عن ذلك وعلى الاول الحكم عام سواء كان في مسجد النبي او غيره والمناسبة بين البابين ظاهرة لا تخفى وليس لذكر الباب زيادة فائدة وبدونه يحصل المقصود *

٨٣ - * حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال قام أعرابي فبال في المسجد فتناولته الناس فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم دعوه وهريقوا على بوله سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء فأنما به شتم مبسر بن ولم تبشوا مبسر بن *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة. الاول ابو اليان بفتح الياء آخر الحروف وتخفيف الميم هو الحكم بن نافع وقد تقدم في كتاب الوحي. الثاني شعيب بن ابي حمزة المحصى. الثالث محمد بن مسلم الزهرى * الرابع عبيد الله الى آخره. الخامس ابو هريرة والكل تقدموا (بيان لطائف استاده) فيه التحديث بصيغة الجمع وفيه الاخبار بصيغة الجمع وبصيغة المفرد وفيه الغنم وفيه ان رواته ما بين حصى ومدنى وبصرى وفيه اخبرنى عبيد الله عند اكثر الرواة عن الزهرى وروى سفيان بن عيينة عن سعيد بن المسيب بدل عبيد الله وتابعه سفيان بن حسين قال طاهران الروايتين صحيحتان (واما بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) فقد ذكرناه في الباب السابق وكذلك بيان لغاته واعرابه *

(بيان معانيه) قوله «قام اعرابى» زاد ابن عيينة عند الترمذى وغيره في اوله «انه صلى ثم قال اللهم ارحمنى ومحمدى ولا ترحم معنا احدا فقال له النبي عليه الصلاة والسلام لقد تحجرت واسعا فلم يلبث ان بال في المسجد» وستأتى هذه الزيادة عند المصنف في الادب من طريق الزهرى عن ابي سلمة عن ابي هريرة واخرج هذا الحديث الجماعة ما خلا مسلما وفي لفظ ابن ماجه «احتضرت واسعا» واخرج ابن ماجه حديث واثة بن الاسقع ايضا ولفظه «لقد حصرت واسعا وبلك او ويحك» قوله «لقد تحجرت» أى ضيق ما وسعه الله وخصت به نفسك دون غيرك ويروى احتجرت بمعناه ومادته حاء مهملة ثم جيم ثم راء وقوله «احتضرت» بالمهملتين من الحصر وهو الحبس والمنع قوله «فبال في المسجد» أى مسجد النبي عليه الصلاة والسلام قوله «فتناول الناس» أى تناولوه بالسنتهم وفي رواية للبخارى تأتى «فثار اليه الناس» وله في رواية عن انس «فقاموا اليه» وفي رواية انس ايضا في هذا الباب «فزجره الناس» واخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ البخارى وفيه «فصاح الناس به» وكذا للنسائى من طريق ابن المبارك ومسلم من طريق اسحق عن انس «فقال الصحابة مه مه» قوله «مه» كلمة بنيت على السكون وهو اسم يسمى به الفعل ومعناه اكفف لانه زجر فان وصلت نونته فقلت مة مة ومه الثانى تأكيد كما تقول صه صه وفي رواية الدارقطنى «فر عليه الناس فأقاموه فقال ﷺ دعوه عسى ان يكون من اهل الجنة فصبوا على بوله الماء» قوله «وهريقوا» في رواية للبخارى في الادب «واهريقوا» وقد ذكرنا ان اصل اهريقوا اريقوا قوله «اوذنوبنا من ماء» قال الكرماني لفظ من زائدة وذيدت تأكيدا وكلمة او يمتثل ان تكون من كلام رسول الله ﷺ فتكون للتخبر وان تكون من الرواى فتكون للتريد فقلت ليس الامر كذلك وقد قلنا الصواب فيه عن قريب قوله «ميسرين» حال فان قلت المبعوث هو رسول الله ﷺ فكيف هذا قلت لما كان مخاطبون مقتدين به ومهتدين بهداء ﷺ كانوا مبعوثين ايضا فجمع اللفظ باعتبار ذلك والحاصل أنه على طريقة المجاز لانهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته اطلق عليهم ذلك اولانهم لما كانوا مأمورين من قبله بالتبليغ فكانهم مبعوثون من جهته قوله «ولم تبشوا ميسرين» ما فائدته وقد حصل المراد من قوله «بشتم» الى آخره قلت هذا تأكيد بعد تأكيد دلالة على ان الامر مبنى على اليسر قطعا *

﴿ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْدَا ﴾

عبدان بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة وهو لقب عبد الله التمكى وعبد الله هو ابن المبارك الامام قدما في كتاب الوحي. ويحيى بن سعيد الانصارى تقدم ايضا واخرج البيهقي هذا الحديث من طريق عبدان هذا ولفظه «جاء اعرابى الى رسول الله ﷺ فلما قضى حاجته قام الى ناحية المسجد فبال فصاح به الناس فكفهم عنه ثم قال صباوا عليه دلوا من ماء »

٨٤ - ﴿ رَوَاهُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ قَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ فَزَجَرَهُ النَّاسُ فَتَهَاظَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَضَى

بَوْلُهُ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَنْبٍ مِنْ مَاءٍ فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ * * *

قد تقدم ان لفظة الحاء علامة التحويل من اسناد الى اسناد وقوله «وحدثنا» بواو العطف على قوله «حدثنا عبدان» ورواية كريمة بلاواو ومخلد بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح اللام وسليمان بن بلال وكلاهما قدما في باب طرح الامام المسألة قوله «من طائفة المسجد» اى قطعة من ارض المسجد قوله «فهريق» بضم الهاء وكسر الراء على صيغة المجهول ومعناه اريق وهذه رواية ابي ذر وفي رواية الباقرين «فاهريق عليه» بزيادة الهمزة في اوله وقال ابن التين هذا انما يصح على ما قاله سيبويه لانه فعل ماض وهاؤه ساكنة واما على الاصل فلا تجتمع الهمزة والهاء في الماضى قال وروينا بفتح الهاء ولا علم لذلك وحجها. وفوائد هذا الحديث قدمرت وقال بعضهم وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة لان الجفاف بالريح او الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو قلت هذا استدلال فاسد لان ذكر الماء لا ينفي غيره وقد استوفينا الكلام فيه في الباب السابق وكذا قوله وفيه ان الارض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافا للاخنية فاسد لانا ذكرنا فيما مضى عن قريب انه ورد الامر بالحفر في حديثين مستدين وخديثين مرسلين والمراسيل حجة عندهم * *

بابُ بَوْلِ الصَّبْيَانِ

أى هذا باب في بيان حكم بول الصبيان وهو بكسر الصاد جمع صبي قال الجوهري الصبي الغلام والجمع صبية وصبيان وهو من الواوى وفي المخصص ذكر ابن سيده عن ثابت يكون صبيان مادام رضيعا وفي المنتخب للسكران اول ما يولد الولد يقال له وليد وطفل وصبي وقال ابن دريد صبي وصبيان وصبوان وهذه اضعفها وقال ابن السكيت صبية وصبوة وفي المحكم صبية وصبية وصبوان وصبوان وقال بعضهم الصبيان بكسر الصاد ويجوز ضمها جمع صبي قلت في الضم لا يقال الاصبوان بالواو وقد وهم هذا القائل حيث لم يعلم الفرق بين المادة الواوية والمادة اليائية واصل صبيان بالكسر صبوان لان المادة واوية فقلت الواويه لانكسار ما قبلها ووجه المناسبة بين البابين ظاهر لا يخفى * *

٨٥ - * * * حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ أُنْتِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى نَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَاتَّبَعَهُ بِإِيَّاهُ * * *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة والكل قد تقدموا وعبد الله هو التميمي وعروة هو ابن الزبير بن العوام رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع والاخبار بصيغة الجمع وفيه العنونة في ثلاث مواضع * *

* (بيان من اخرجه غيره) * اخرجه النسائي في الطهارة عن قتبية عن مالك * (بيان لفته ومعناه) * قوله «بصبي» قد مر تفسير الصبي الا ان ذكر الدارقطني من حديث الحجاج بن ارطاة ان هذا الصبي هو عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهما «وانها قالت فاخذته اخذا عنيفا فقال ﷺ انه لم يأكل الطعام فلا يضربوله» وفي لفظ «فانه لم يطعمه الطعام فلم يقذربوله» وقد قيل انه الحسن وقيل انه الحسين وقال بعضهم يظهر لى ان المراد به ابن ام قيس المذكور بعده قلت هذا ليس بظاهر اصلا والظاهر أحد الأقوال الثلاثة واطهرها ما ذكره الدارقطني قوله «فاتبعه اياه» اى فاتبع رسول الله ﷺ البول الذى على الثوب الماء وذلك بصبه عليه وفي رواية مسلم زاد «ولم يفسله» ولا ابن المنذر من طريق الثورى عن هشام «فصب عليه الماء» وفي رواية الطحاوى من طريق زائدة التقى عن هشام «فنضحه عليه» * *

* (بيان استنباط الاحكام) * منها ان الشافعية احتجوا بهذا على ان بول الصبي يكتفى فيه باتباع الماء اياه ولا

يحتاج الى الفصل لظاهر رواية مسلم ولم يفعله وعن هذا قال بعضهم بطهارة بوله وقال النووي الخلاف في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبي ولا خلاف في نجاسته وقد نقل بعض اصحابنا اجماع العلماء على نجاسة بول الصبي وانه لم يخالف فيه الا داود واما ما حكاه ابو الحسن بن بطال ثم القاضي عياض عن الشافعي وغيره أنهم قالوا بول الصبي طاهر وينضج فخبايته باطلة قطعاً قلت هذا انكار من غير برهان ولم ينقل هذا عن الشافعي وحده بل نقل عن مالك ايضا ان بول الصغير الذي لا يطعم طاهر وكذا نقل عن الاوزاعي وداود الظاهري ثم قال النووي وكيفية طهارة بول الصبي والجارية على ثلاثة مذاهب وفيها ثلاثة اوجه لاصحابنا الصحيح المشهور المختار انه يكفي التوضيح في بول الصبي ولا يكفي في بول الجارية بل لابد من غسله كثيره من النجاسات . والثاني انه يكفي التوضيح فيهما . والثالث لا يكفي التوضيح فيهما وهما شاذان ضعيفان وعن قال بالفرق على بن ابي طالب وعطاء بن ابي رباح والحسن البصري واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن وهب من اصحاب مالك رضى الله تعالى عنهم اجمعين وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قلت علم من ذلك ان الصحيح من مذهب الشافعي هو التفريق بين حكم بول الصبي وبول الصبية قبل ان يأكل الطعام وانه يدل على ان بول الصبي طاهر وبول الصبية نجس وبه قال احمد واسحق وابو ثور واحتجوا على ذلك باحاديث . منها حديث عائشة رضى الله تعالى عنها المذكور لان اتباع الماء البول هو التوضيح دون الغسل ولهذا صرح في رواية مسلم « ولم يفعله » وعدم الغسل دل على طهارة بول الصبي . ومنها حديث على رضى الله تعالى عنه عن النبي ﷺ انه قال في الرضيع « يغسل بول الجارية وينضح بول الغلام » أخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه . ومنها حديث لبابة بنت الحارث اخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ قالت « كان الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهما في حجر رسول الله ﷺ فبال عليه فقلت البس ثوبا واعطني ازارك حتى اغسله قال انما يغسل من بول الانثى وينضح من بول الذكر » أخرجه ابو داود وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه والكبيري في سننه والبيهقي ايضا في سننه من وجوه كثيرة والطحاوي ايضا من وجهين ومنها حديث ام قيس على ما يأتى عن قريب ان شاء الله . ومنها حديث زينب بنت جحش رضى الله تعالى عنها أخرجه الطبراني في الكبير مطولا وفيه « انه يصب من الغلام ويغسل من الجارية » وفي اسناده ليث بن ابي سليم وهو ضعيف . ومنها حديث ابي السمع اخبره ابو داود والنسائي وابن ماجه قال « كنت اخدم النبي ﷺ الحديث وفيه « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » وابو السمع بفتح السين المهملة وسكون الميم وفي آخره حاء مهملة ولا يعرف له اسم ولا يعرف له غير هذا الحديث كذا قاله ابو زرعة الرازي وقيل اسمه ايد . ومنها حديث عبد الله بن عمرو أخرجه الطبراني في الاوسط عنه « ان النبي ﷺ اتى بصبي فبال عليه فنضجه واتى بجارية فبال عليه فغسله » . ومنها حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني عنه قال « اصاب النبي ﷺ او جلده بول صبي وهو صغير فصب عليه من الماء بقدر البول » . ومنها حديث انس بن مالك أخرجه الطبراني في الكبير مطولا وفيه « يصب على بول الغلام ويغسل بول الجارية » وفي اسناده نافع بن هرمز واجمعوا على ضعفه . ومنها حديث ابي امامة أخرجه ايضا في الكبير « ان رسول الله ﷺ اتى بالحسين فجعل يقبله فبال عليه فذهبوا ليتناولوه فقال ذروه فتركه حتى فرغ من بوله » وفي اسناده عمرو بن معدان واجمعوا على ضعفه . ومنها حديث ام سلمة رضى الله عنها عنده ايضا في الاوسط الحسن او الحسين بال على بطن النبي ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام « لا تترموا ابني اولادكم جلوه فتركوه حتى قضى بوله فدايماء قضيه عليه » . ومنها حديث ام كرز أخرجه ابن ماجه عنها ان رسول الله ﷺ قال « بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل » ومذهب ابي حنيفة واصحابه ومالك انه لا يفرق بين بول الصغير والصغيرة في نجاسته وجعلوها سواء في وجوب غسله منها وهو مذهب ابراهيم النخعي وسعيد ابن المسيب والحسن بن حي والثوري واجابوا عن ذلك بان التوضيح هو صب الماء لان العرب تسمى ذلك نضحا وقديد كرويراد به الغسل وكذلك الرش يذ كرويراد به الغسل اما الاول فيدل عليه ما رواه ابو داود وغيره « عن المقداد بن الاسود ان علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه امره ان يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل اذا دنا من اهله فخرج منه المذي ماذا عليه قال علي فان

عندي ابنته وانا استحي ان اسأله قال المقداد فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال اذا وجد احدكم ذلك فلينضح فرجه
وليتوضأ وضوءه للصلاة ثم الذي يدل على انه اريد بالنضح ههنا غسل مارواه مسلم وغيره عن علي رضي الله تعالى عنه
قال «كنت رجلا مذاء فاستحييت ان اسأل رسول الله ﷺ فكان ابنته فامرت المقداد بن الاسود فسأله فقال يغسل
ذكره ويتوضأ» والقصة واحدة والراوى عن رسول الله ﷺ واحد وما يدل على ان النضح يذكر ويراد به الغسل
مارواه الترمذى وغيره عن سهل بن خيف قال «كنت النى من المذى شدة وكنت اكثر منه الغسل فسألت رسول الله
ﷺ فقال انما يحزبك من ذلك الوضوء قلت يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبى منه فقال يكفيك ان تأخذ كفا
من ماء فتنضح به من ثوبك حيث يرى انه اصابه» وانه اراد بالنضح ههنا الغسل به واما الثانى وهو ان الرش يذكر
ويراد به الغسل فقد صرح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لما حكى وضوء رسول الله ﷺ اخذ غرفة من ماء
فرش على رجله اليمنى حتى غسلها واراد بالرش ههنا صب الماء قليلا قليلا وهو الغسل بعينه وما يدل على ان النضح والرش
يذكران ويراد بهما الغسل قوله عليه الصلاة والسلام في حديث اساءه رضى الله تعالى عنها «تحت ثم نقرمه بالماء ثم تنضجه
ثم تصلى فيه» مناه تنسله هذا في رواية الصحيحين وفي رواية الترمذى «حتيه ثم اقرضيه ثم رشيه وصلى فيه» اراد اغسله
قاله بغوى فلما ثبت ان النضح والرش يذكران ويراد بهما الغسل وجب حمل ما جاء في هذا الباب من النضح والرش
على الغسل بمعنى اسالة الماء عليه من غير عرك لانه متى صب الماء عليه قليلا قليلا حتى تقاطر وسال حصل الغسل لان
الغسل هو الاسالة فافهم فان قلت قد صرح في رواية مسلم وغيره «فاتبعه بوله ولم يغسله» فكيف يحمل النضح والرش
على الغسل قلت معناه ولم يغسله بالعرك لا يغسل الثياب اذا اصابها النجاسة ونحن نقول به قال النووي واما حقيقة النضح
ههنا فقد اختلف اصحابنا فيها فذهب الشيخ ابو محمد الجوينى والقاضى حسين والغوى الى ان معناه ان الشيء الذى
اصابه البول يغمى بالماء كسائر النجاسات بحيث لو عصره لانصر وذهب امام الحرمين والمحققون الى ان النضح ان يغمى ويكثر
بالماء مكثرة لا يبلغ جريان الماء وتقاطره بخلاف المكثرة في غيره فانه يشترط فيها ان يكون بحيث يجرى بعض الماء
ويتقاطر من المحل وان لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار ثم ان النضح انما يحزىء مادام الصبي يقتصر به على
الرضاع اما اذا اكل الطعام على جهة التغذية فانه يجب الغسل بالاخلاق وسنقول معنى النضح بما قاله اهل اللغة في الحديث
الآتى ولا فرق بين النضح والغسل فيما قاله الغوى والجوينى وقال ابن دقيق العيد اتبعوا في ذلك القياس اراد ان
الخفية اتبعوا في هذه المسألة القياس يعنى تركوا الاحاديث الصحيحة وذهبوا الى القياس وقالوا المراد من قولها أى من
قول ام قيس ولم يغسله أى غسلا مبالغا فيه وهو خلاف الظاهر ويبيده ماورد في الاحاديث الاخر التى فيها التفرقة
بينهما اوجه منها ما هو ركيك واغوى ذلك ما قيل ان النفوس اعلق بالذكور منها بالاناث يعنى فصلت الرخصة في الذكور
لكثرة المشقة قلت نقل عن بعضهم للغمز على الخفية ولكن هذا لا يشفى غلتهم فقله اتبعوا في ذلك القياس غير صحيح لانهم
ما اتبعوا في ذلك الا الاحاديث التى احتج خصمهم بها ولكن على غير الوجه الذى ذكروا وقد كرناه الا ان محررا
على انه قد روى عن بعض المتقدمين من التابعين ما يدل على ان ابوالكلها سواء في النجاسة وانه لا فرق بين بول الذكر
والاثنى فنها مارواه الطحاوى وقال حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد عن قتادة عن سعيد بن المسيب
انه قال الرش بالرش والصب بالصب من ابوالكلها حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد عن حميد
عن الحسن انه قال بول الجارية يغسل غسلا وبول الغلام يتبع بالماء فلا يرى ان سعيدا قد سوى بين حكم ابوالكلها من
الصبيان وغيرهم فجعل ما كان منه رشيا يطهر بالرش وما كان منه صبا يطهر بالصب ليس لان بعضها عنده طاهر وبعضها غير
طاهر ولكنها كلها عنده نجسة وفرق بين التطهير من نجاستها عنده بضيق مخرجها وسعته انتهى كلام الطحاوى ومعنى قوله
وفرق الى آخره ان مخرج البول من الصبي ضيق فيرش البول ومن الجارية واسع فيصب البول صبا فيقال الرش بالرش
والصب بالصب * ومنها ان فيه التدب الى حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالصغار وغيرهم * ومنها استحباب
حمل الاطفال الى اهل الفضل للتبرك بهم وسواء في هذا الاستحباب المولود حال ولادته او بعد ما *

٨٦ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ أَنَّهَا أَتَتْ بَابَ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حِجْرِهِ فَبَالَ عَلَى نُؤْبِهِ فَدَعَا بِإِثْمَاءَ فَنَضَّحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ ***

مطابقته للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة تقدموا كلهم وابن شهاب محمد بن مسلم الزهرى وام قيس بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف ومحسن بكسر الميم وسكون الحاء المهمة وفتح الصاد المهمة وفي آخره نون وهي اخت عكاشة ابن محسن اسلمت بمكة قديما وبايعت النبي ﷺ وهاجرت الى مدينة النبي ﷺ روى لها اربعة وعشرون حديثا في الصحيحين منها اثنان وهى من النعمرات وقال ابن عبد البر اسمها جذامة بالحيم والذال المعجمة وقال السهيلي اسمها آمنة وذكرها الحافظ النهي في تجريد الصحابة في الكنى ولم يذكر لها اسما (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصفة الجمع في موضع والاخبار بصفة الجمع في موضع والفتنة في ثلاث مواضع ورواته مابين تيسى ومدنى (بيان من اخرجه غيره) اخرجه البخارى هنا فقط واخرجه بقية الجماعة فسلم في الطب عن ابن ابي عمر وفيه وفي الطهارة عن يحيى بن يحيى وابى بكر بن ابى شيبة وعمر بن الناقدا وابى خيثمة زهير بن حرب خمستهم عن سفيان بن عيينة وفي الطهارة أيضا عن محمد ابن رمح عن الليث بن سعد وعن حرمة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس ثلاثتهم عن الزهرى به وخرجه ابو داود في الطهارة عن القعنبي عن مالك به والترمذى فيه عن قتيبة واحمد بن منيع كلاهما عن سفيان بن عيينة به والنسائي فيه عن قتيبة عن مالك وابن ماجه عن ابى بكر بن ابى شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن سفيان به

* (بيان لفته واعرابه) * **قوله «ابن لها»** الابن لا يطلق الاعلى الذكر بخلاف الولد **قوله «صغير»** هو ضد الكبير ولكن المراد منه الرضيع لانه فسر به بقوله «لم يأكل الطعام» فاذا اكل يسمى فطما وغلاما ايضا الى سبع سنين وقال الزمخشري الغلام هو الصغير الى حد الالتحاء وقال بعضهم من اهل اللغة مادام الولد في بطن امه فهو جنين فاذا ولدته يسمى صبيا مادام رضيعا فاذا فطم يسمى غلاما الى سبع سنين فمن هذا عرفت ان الصغير يطلق الى حد الالتحاء من حين يولد فلذلك قيد في الحديث بقوله «لم يأكل الطعام» والطعام في اللغة ما يؤكل وربما خص الطعام بالبر وفي حديث ابى سعيد «كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من طعام او صاعا من شعير» والطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم بالضم الطعام وقد طعم بطعم طعاما اذا اكل وذائق مثل غنم يغتم غنما فهو غانم قال تعالى (فاذا طعتم فانتشروا) وقال تعالى (ومن لم يطعمه فانه منى) اى من لم يذقه قاله الجوهرى وقال الزمخشري ايضا ومن لم يطعمه ومن لم يذقه من طعام الشئ اذا ذاقه ومنه طعم الشئ علما ذقه قال ابن شنت لم اطعم نقاخا ولا برادى الا ترى كيف عطف عليه البرد وهو النوم قلت اول البيت ابن وان شئت حرمت النساء سواكم والنقاخ نضم النون وبالقاف والحاء المعجمة الماء العذب وقال بعضهم وقد اخذه من كلام النووى المراد من الطعام ما عدا اللبن الذى يرضعه والتمر الذى يحك به والعسل الذى يلصقه للمداواة وغيرها قلت لا يحتاج الى هذه التقديرات لان المراد من **قوله «لم يأكل الطعام»** لم يقدر على مضغ الطعام ولا على دفعه الى باطنه لانه رضيع لا يقدر على ذلك اما اللبن فانه مشروب غير ما كول فلا يحتاج الى استثنائه لانه لم يدخل فى **قوله «لم يأكل الطعام»** حتى يستثنى منه وما التمر الذى يحك به أو العسل الذى يلصقه فليس باختياره بل بغض من فاعله قصدا للتبرك او للمداواة ايضا لاستثنائهما فعلم بما ذكرنا ان المراد من **قوله «لم يأكل الطعام»** اى قصدا واستقلال او تقويا فهذا شأن الصغير الرضيع وقد علمت من هذا ان الذى نقله القائل المذكور من النووى ومن نكت التنبيه صادر من غير روية ولا تحقيق وكذلك لا يحتاج الى سؤال الكرماني وجوابه هنا بقوله فان قلت اللبن طعام فهل يخص الطعام بغير اللبن ام لا قلت الطعام هو ما يؤكل واللبن مشروب لا مأكل ولا يخص **قوله «فاجلسه رسول الله ﷺ الى عليه وسلم»** الضمير المنصوب فيه يرجع الى الابن

قال بعضهم اى وضعه ان قلنا انه كان كما ولد ويحتمل ان يكون الجلوس حصل منه على العادة ان قلنا انه كان فى سن من يجبو قلت ليس المعنى كذلك لان الجلوس يكون عن نوم او اضطجاع واذا كان قائما كانت الحال التى يخالفها القعود والمعنى ههنا اقامه عن مضجعه لان الظاهر ان ام قيس اتت به وهو فى قاطه مضطجع فاجلسه النبى صلى الله عليه وسلم اى اقام فى حجره وان كانت اتت به وهو فى يدها بان كان عمره مقدار سنة او جاوزها قليلا والحال انه رضيع يكون المعنى تناوله منها وأجلسه فى حجره وهو يمسكه لعدم مسكته لان اصل تركيب هذه المادة يدل على ارتفاع فى النقى والحجر بكسر الحاء وفتحها وسكن ز الحيم لغتان مشهورتان **قوله** «قال على ثوبه» الظاهر ان الضمير فى ثوبه يرجع الى البى عليه السلام وقد قيل انه يرجع الى الابن اى بال الابن على ثوب نفسه وهو فى حجره عليه السلام فنضح عليه الماء خوفا ان يكون طار على ثوبه منه شئ قلت هذا ما يؤيد قول الحنفية وقد نسب هذا القول الى ابن شعبان **قوله** «فنضحه» قد بذكرنا ان النضح هو الرش وقال ابن سيده نضح الماء عليه ينضحه نضجا اذا ضرب به شئ فاصابه منه رشاس ونضح عليه المساء رش وقال ابن الاعرابى النضح ما كان على اعتماد والنضح ما كان على غير اعتماد وقيل لها لغتان بمعنى وكله رش قلت الاول بالحاء المهملة والثانى بالحاء المعجمة وفى الواعى لابي محمد والصاحح لابي نصر والمجمل لابن فارس والجره لابن دريد وابن القطوبه وابن القطاع وابن طريف فى الافعال والفار ابى فى ديوان الادب وكراع فى المنتخب وغيرهم النضح الرش وقد استقصينا الكلام به فى الحديث السابق مستقصى **قوله** «ولم يغسله» ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب «فلم يزد على ان نضح بالماء» وله من طريق ابن عينة عن ابن شهاب فرشه وقال بعضهم ولا تخالف بين الروايتين بين نضح ورش لان المراد به ان الابتداء كان بالرش وهو يتنقيط الماء فأتى الى النضح وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم فى حديث عائشة من طريق جرير عن هشام «فدعا بماء فصبه عليه» ولا بى عوانة «فصبه على البول يتبعه اياه» قلت عدم التخالف بين الروايتين ليس من الوجه الذى ذكره بل باعتبار ان النضح والرش بمعنى كما ذكرنا عن الكتب المذكورة والوجه الذى ذكره ليس بوجه على ما لا يخفى واما رواية مسلم فانها تثبت ان النضح بمعنى الصب لان الاحاديث المذكورة فى هذا الباب باختلاف الفاظها تنتهى الى معنى واحد دفعا للتضاد الا ترى ان ام الفضل لبابة بنت الحارث قد روى عنها حديثان أحدهما فيه النضح والثانى فيه الصب فحمل النضح على الصب دفعا للتضاد وعملا بالحديثين على ان الاحاديث الواردة فى حكم واحد باختلاف الفاظها يفسر بعضها بعضها من الدليل على ان النضح هو صب الماء والغسل من غير عرك قول العرب غسلى السماء وانما يقولون ذلك عند انصباب المطر عليهم وكذلك يقال غسلى التراب اذا انصب عليه فان قلت يعكر على هذا قوله فنضحه ولم يغسله قلت قد مر جوابه فى تفسير الحديث السابق على ان الاصل ادعى ان قوله «ولم يغسله» من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند قوله فنضحه قال وكذلك رواه معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن ابى شيبه قال فرشه ولم يزد على ذلك (واما الاعراب) فقوله «لها» جملة فى محل الجبر لانها صفة لابن وكذلك **قوله** «صغير» بالجر صفة لابن وكذلك **قوله** «لم يأكل الطعام» وقوله «الى رسول الله عليه السلام» كلة الى تتعلق بقوله «انت» والفاءات الاربعة للعطف بين الكلام بمعنى التعقيب **(بيان استنباط الاحكام)** منها حكم بول الغلام الرضيع وقد مر الكلام فيه مستقصى ومنها الرفق بالصغار والشفقة عليهم الا ترى ان سيد الاولين والاخرين كيف كان يأخذهم فى حجره ويتلطف بهم حتى ان منهم من يبول على ثوبه فلا يؤثر فيه ذلك ولا يتغير ولهذا كان يخفف الصلاة عند سماعه بكاء الصبي وأمه وراه وروى عنه أنه قال من لم يرحم صغيرنا فلايس منا • ومنها حمل الاطفال الى اهل الفضل والصلاح ليدعوا لهم سواء كان عقيب الولادة أو بعدها وقال بعضهم حمل الاطفال حال الولادة قلت حملهم حال الولادة غير متصور فهذا كلام صادر عن غير ترو وايضا قال هذا القائل فى هذا الحديث من الفوائد كذا وكذا وعد منها تحنيك المولود وليس فى الحديث ما يدل على ذلك صريحا وان كان جاء هذا فى أحاديث اخر لان ظاهر الحديث يدل على ان ام قيس اتت به الى النبى عليه السلام لاجل التبرك ولدائه لان من

دعا له هذا النبي الكريم بسعد في الدنيا والآخرة وإن كان فيه احتمال التحنيك

﴿ باب البول قائماً وقاعداً ﴾

أي هذا باب في بيان حكم البول حال كونه قائماً وحال كونه قاعداً قيل دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى لأنه إذا جاز قائماً قاعداً أجوز وأجاب بعضهم بقوله ومحمّل أن يكون إشارته إلى حديث عبد الرحمن بن حنبل أنه أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه «بال رسول الله ﷺ» جالساً فقلنا انظر واليه يؤول كتاب البول المرأة قلت قوله دلالة الحديث إلى آخره غير مسلم لأن أحاديث الباب كلها في البول قائماً وجواز البول قائماً حكم من الأحكام الشرعية فكيف يقاس عليه جواز البول قاعداً بطريق العقل والاحسن أن يقال لما ورد في هذا الباب جواز البول قائماً وجوز قاعداً بأحاديث كثيرة أورد البخاري أحاديث الفصل الأول فقط وفي الترجمة أشار إلى الفصلين أما كنفاء لشبهة الفصل الثاني وعمل أكثر الناس عليه وأما إشارة إلى أنه وقف على أحاديث الفصلين ولكنه اقتصر على أحاديث الفصل الأول لكونها على شرطه وجه المناسبة بين البابين ظاهرة لأن كلامهما في أحكام البول وكذلك بينه وبين الباب الذي يأتي والذي يأتي بعده أيضاً والجاء أن هنا تسعة أبواب كلها في أحكام البول والمناسبة بينها ظاهرة لا تخفى

٨٧ - ﴿ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ أَمَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبُاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِماً ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجِثَّهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لا يقال الترجمة أعم لانا ذكرنا فيما مضى ما يكفي في رده (بيان رجاله) وهم خمسة تقدموا كلهم وآدم هو ابن أبي اياس والاعمش هو سليمان بن مهران وأبو وائل هو شقيق الكوفي وحذيفة هو ابن اليمان (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الضعفة في ثلاثة مواضع ورواته ما بين خراساني وكوفي وفيه عن أبي وائل ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الاعمش أنه سمع أبا وائل ولاحد عن يحيى القطان عن الاعمش حدثني أبو وائل *

(بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري هنا عن آدم عن شعبة وأخرجه أيضاً في الطهارة عن سليمان ابن حرب مختصراً كما هنا وفي الطهارة أيضاً عن محمد بن عرعة كلاهما عن شعبة وعن عثمان بن أبي شيبة عن جرير وأول حديث محمد بن عرعة كان أبو موسى يشدد على البول على ما سيأتي عن قريب وأخرجه مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى عن أبي خزيمة زهير بن معاوية عن الاعمش به وفيه ذكر المسح وعن يحيى بن يحيى عن جرير بن نحو حديث محمد بن عرعة وأخرجه ابوداود وفيه عن حفص بن عمرو ومسلم ابن ابراهيم كلاهما عن شعبة وعن مسدد عن أبي عوانة وأخرجه الترمذي فيه عن هناد عن وكيع عن الاعمش به وأخرجه النسائي فيه عن اسحق بن ابراهيم عن يحيى بن يونس وعن المؤمل بن هشام عن ابن علي عن شعبة كلاهما عن الاعمش به وعن ابن بشار عن غندر عن شعبة عن منصور به وعن سليمان بن عبد الله الغيلاني عن بهز عن شعبة عن الاعمش ومنصور به وليس فيه ذكر المسح الا في حديث عيسى بن يونس وفي حديث بهز وأخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك وهشيم وويع ثلاثهم عن الاعمش به من غير ذكر المسح *

(بيان لغته وأعرابه) قوله «سباطة قوم» السباطة على وزن فعالة بالضم وهو الموضع الذي يرمى فيه التراب بالافنية مرفعاً وقيل السباطة الكناسة نفسها وكانت بالمدينة ذكره محمد بن طلحة بن مصرف عن الاعمش قوله «قائماً» نصب على الحال من الضمير الذي في «قبال» (بيان المعنى) * اضافة السباطة الى القوم اضافة اختصاص لملك لانها كانت بقضاء دورهم للناس كلهم قاضيف اليهم لقربها منهم ولهذا بال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليها وبهذا يندفع اشكال من قال ان البول يوهن الجدار وفيه ضرر فكيف هذا من النبي عليه الصلاة والسلام وقد يقال انما بال فوق

السبابة لافي أصل الجدار وقد صرح به في رواية ابي عوانة في صحيحه وقيل يحتمل ان يكون علم اذنهم في الجدار بالتصريح أو غيره اولكونه مما صامح الناس به أولعلمه عليه السلام بايثارهم اياه بذلك يجوز له التصرف في مال امته دون غيره ولانه اولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم قلت هذا كله على تقدير ان تكون السبابة ملكا لاحد أو لجماعة معينين وقال الكرماني وأظهر الوجوه أنهم كانوا يؤثرون ذلك ولا يكرهونه بل يفرحون به ومن كان هذا حاله جاز البول في ارضه والا كل من طعمه قلت هذا ايضا على تقدير ان تكون السبابة ملكا لقوم فان قلت كان من عادته عليه السلام التباعد في المذهب وقدرى ابوداود عن المعيرة بن شعبة « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب المذهب أبعد والمذهب بالفتح الموضع الذي يتعوط فيه واخرجه بقية الاربعة ايضا قلت يحتمل انه عليه السلام كان مشغولا في ذلك الوقت بأمور المسلمين والنظر في مصالحهم فلعله طال عليه الامر فأتى السبابة حين لم يمكنه التباعد وانه لو أبعد لكان تضرر فان قلت روى ابوداود من حديث ابي موسى الاشعري انه قال « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فأراد ان يبول فأتى دمثا في أصل جدار فبال » الحديث فهذا يخالف ما ذكرنا فيما مضى عن قريب قلت يجوز ان يكون الجدار ههنا عايدا غير مملوك لاحد او يكون قعوده مترخيا عن جرمه فلا يصيبه البول قوله « ثم دعا بماء » زاد مسلم وغيره من طرق الاعمش « فتسحيت فقال ادنه فدنوت حتى قت عند عقبه » وفي رواية احمد عن يحيى القطان « أتى سبابة قوم فتباعدت منه فأدناني حتى صرت قريبا من عقبه فبال قائما ودعا بماء فتوضأ به ومسح على خفيه » *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه جواز البول قائما فاعدا اجوز لانه امكن وقد اختلف العلماء في هذا فاباحه قوم وقال ابن المنذر ثبت ان عمر وابنه وزيد بن ثابت وسهل بن سعد انهم بالواقيما واباحه سعيد بن المسيب وعروة ومحمد بن سيرين وزيد بن الاصم وعبيدة السلماني والنخعي والحكم والشعي واحمد وآخرون وقال مالك ان كان في مكان لا يتطير عليه منه شيء فلا بأس به والافكره وقالت عامة العلماء البول قائما مكره الا لعذر وهي كراهة تنزيه لا تحريم وكذلك روى البول قائما عن أنس وعلى بن ابي طالب وابي هريرة رضى الله عنهم وكرهه ابن مسعود وابراهيم بن سعد وكان ابراهيم لا يميز شهادة من بال قائما وقال ابن المنذر البول جالسا احب الى وقائما مباح وكل ذلك ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قلت رويت احاديث ظاهرها يعارض حديث الباب * منها حديث المقداد عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها « من حدثك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقه انا رأيت يبول قائما » اخرجه البستي في صحيحه ورواه الترمذي وقال حديث عائشة احسن شيء في هذا الباب واصح واخرج ابو عوانة الاسفرائيني في صحيحه بلفظ « ما بال قائما منذ انزل عليه القرآن » * ومنها حديث بريدة رواء البزار بسند صحيح حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد بن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث من الجفاء ان يبول الرجل قائما » الحديث وقال لا أعلم رواءه عن ابن بريدة الاسعدي بن عبد الله وقال الترمذي وحديث بريدة في هذا غير محفوظ وقول الترمذي يرد به * ومنها حديث عمر رضى الله تعالى عنه وأخرجه اليهقي من حديث ابن جريج اخبرنا عبد الكريم بن ابي الخارق عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر رضى الله تعالى عنه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول قائما فقال لا تبلى قائما قال فابلت قائما بعد » * ومنها حديث جابر رضى الله تعالى عنه أخرجه البيهقي ايضا من حديث عدي بن الفضل عن علي بن الحكم عن ابي نضرة عن جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبول الرجل قائما » قلت اما الجواب عن حديث عائشة انه مستند الى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت واما في غير البيوت فلا تطلع هي عليه وقد حفظه حذيفة رضى الله عنه وهو من كبار الصحابة وايضا يمكن ان يكون قول عائشة « ما بال قائما » يعني في منزله ولا اطلاع لها على ما في الخارج فان قلت قال ابو عوانة في صحيحه وابن شاهين ان حديث حذيفة منسوخ بحديث عائشة رضى الله عنها قلت الصواب أنه لا يقال انه منسوخ لان كلام عائشة وحذيفة اخبر بما شاهداه فدل على ان البول قائما وقاعدا يجوز ولكن كرهه العلماء قائما لوجود احاديث النهي وان كان اكثرها غير ثابت واما حديث بريدة في هذا غير محفوظ ولكن فيه نظر لان البزار اخرجه بسند صحيح كما ذكرنا واما

حديث عمر فقال الترمذي فحديث ضعيف لان ابن جريج رواه عن عبد الكريم بن الحارث ابو امية وهو ضعيف وقال الترمذي انما رفعه عبد الكريم وقد ضعفه ابوب وتكلم فيه وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر ما بليت قائما منذ اسلمت هذا اصح من حديث عبد الكريم واما حديث جابر في رواة عدي بن الفضل وهو ضعيف فان قلت قال ابو القاسم عبد الله بن احمد بن محمود البلخي في كتابه المسمى ببول الاخبار ومعرفة الرجال حديث حذيفة يعني هذا حديث فاحش منكر لانراه الامن قبل بعض الزنادقة قلت هذا كلام سوء لا يساوى سماعه وهو في غاية الصحة فان قلت روى عن ابن ماجه من طريق شعبة ان عاصم روى له عن ابي وائل عن المغيرة « ان رسول الله ﷺ اتى سباطة قوم فبال قائما » قال عاصم وهذا الاعاش يرويه عن ابي وائل عن حذيفة قلت قال الترمذي حديث ابي وائل عن حذيفة اصح يعني من حديثه عن المغيرة وايضا لا يبعد ان يكون ابو وائل رواه عن رجلين وائرجلان شاهد ذلك من فعله ﷺ وان ابو وائل ادى الحديثين عنهما فسمعه منه جماعة فادى كل ماسمع ودليله ان غيرها حتى ذلك عنه ﷺ ايضا منهم سهل بن سعد رضى الله عنه وحديثه في صحيح ابن خزيمة وابو هريرة رضى الله تعالى عنه واخرج حديثه الحاكم ثم البيهقي عن حماد بن غسان الجعفي حدثنا معن عن مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه « ان النبي ﷺ بال قائما من جرح كان بما بضه » وقال الذهبي هذا منكر وضعفه الدارقطني والبيهقي وابن عساكر في كتابه مجموع الرغائب في ذكر احاديث مالك الفسرائب * ثم ان العلماء تكلموا في سبب بوله صلى الله تعالى عليه وسلم قائما فقال الشافعي لما سأل حفص الفرد عن الفائدة في بوله قائما السرب تستشفى لوجع الصلب بالبول قائما فنرى انه كان به اذ ذلك قلت يوضح ذلك حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه المذكور آنفا * والمأبض جمع مأبض يسكون الهمزة بعدها بامه واحدة ثم ضاد معجمة وهو باطن الركبة وقال القاضي عياض انما فعله لشغله بامور المسلمين فلعله طال عليه المجلس حتى حصره البول ولم يمكن التباعد كعادته واراد السباطة لدهنها واقام حذيفة يستره عن الناس وقال المازري في العلم فعل ذلك لانها حالة يؤمن فيها خروج الحدث من السبل الاخر بخلاف القعود ومنه قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه البول قائما احصن الدبر وقال بعضهم لانه ﷺ لم يجد مكانا للقعود فاضطر الى القيام لكون الطرف الذي يليه السباطة عليها مرتفعوا وقال المنذرى لعله كانت في السباطة نجاسات رطبة وهى رخوة فخشى ان يتطاير عليه قيل فيه نظر لان القائم اجدر بهذه الحشية من القاعد وقال الطحاوى لكون ذلك سهلا ينحدر فيه البول فلا يرتد على البائل وقال بعضهم انه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز في هذه المرة وكانت عادته المستمرة البول قاعدا . الحكم الثاني فيه جواز البول بالقرب من الديار . الثالث فيه دليل على ان مدافعة البول ومصابرته مكروهة لما فيه من الضرر * الرابع فيه جواز طلب البائل من صاحبه الماء للوضوء * الخامس في خدمة المفضل للفاضل والله سبحانه وتعالى اعلم *.

باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط *

أى هذا باب في بيان حكم بول الرجل عند صاحبه وبيان حكم تستره بالحائط فالالف واللام في البول بدل من المضاف اليه وهو كما قدرنا فالضمير في صاحبه يرجع الى المضاف اليه المقدر وهو الرجل البائل والمناسبة بين البابين ظاهرة *

٨٨ - **حدثنا عثمان بن أبي شيبة** قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال رأيتني أنا والنبي صلى الله عليه وسلم نتماشى فأتى سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فبال قالت بذت منه فآشار إلى فجثته فقامت عند عقه حتى فرغ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وهي في الموضعين (بيان رجاله) وهم خمسة وقد تقدموا بهذا الترتيب في باب من جعل لاهل العلم اياما وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتز وابو وائل شقيق وحذيفة ابن اليمان رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في الموضعين والعنفة في ثلاثه مواضع ورواته مابين كوفي ورازي.

وتعدد موضعه ومن اخرجه غيره قد مر بيانها في الباب السابق

﴿بيان لغته﴾ * قوله «حائط» أى جدار ويحى بمعنى البستان في غير هذا الموضع واصله واوى من الحوط قوله «فانتبذت» أى ترحيت ومادته نون وباء موحدة وذال معجمة وقال الجوهرى جلس فلان نبذة بفتح النون وضمها أى ناحية وانتبذ فلان أى ذهب ناحيته وقال الخطابي فانتبذت منه أى ترحيت عنه حتى كنت منه على نبذة قوله «عقبه» بفتح العين وكسر القاف وهو مؤخر القدم وهي مؤنثة وعقب الرجل ايضا ولده وولد ولده وفيها لقنان كسر القاف وسكونها وهي ايضا مؤنثة ﴿بيان اعرابه﴾ قوله «رايتى» بضم الراء المثناة من فوق ومعناه رايت نفسى وهذا التقدير يندفع سؤال من يقول كيف جازان يكون الفاعل والمفعول عبارة عن شئ واحد وهذا التركيب جائز في افعال القلوب لانه من خصائصها ولا يجوز في غيرها قوله «انا» للتأكيد لصحة عطف لفظ التبي على الضمير المنصوب على المفعولية والتقدير رايت نفسى ورايت النبي ﷺ وقال السكرمانى بنصب النبي لانه عطف على المفعول لاعلى الفاعل وعليه الرواية قلت ويجوز رفع النبي ايضا لصحة المعنى عليه ولكن ان صحت رواية النصب يقتصر عليها قوله «تتأشى» جملة في محل النصب على الحال تقديره ورايت نفسى والنبي حال كوننا متأشيين قوله «فاشار» أى اشار النبي ﷺ الى بعدان بعدت منه ولكن لم ابعد منه بحيث لا يراه وفي رواية مسلم ادنه وقال بعضهم رواية البخارى هذه بينت ان رواية مسلم ادنه كان بالاشارة لا باللفظ قلت يرد عليه رواية الطبرانى من حديث عصمة بن مالك قال «خرج علينا رسول الله ﷺ في بعض سكك المدينة فانتهى الى سباطة قوم فقال يا حذيفة استرنى» الحديث فهذا صريح بان اعلامه كان باللفظ ويمكن ان يجمع بين الروايتين بان يكون عليه الصلاة والسلام اشار اولييده او برأسه ثم قال استرنى وقال هذا القائل ايضا وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول قلت هذا الكلام من غير رواية اذا اشارته عليه الصلاة والسلام الى حذيفة وقوله «استرنى» لم يكن الا قبل شروعه في البول فكيف يظن من ذلك ما قاله حتى بنى ذلك ويستنبط منه من الاحكام ما استنبط من الحديث السابق وفيه ايضا جواز طلب البائل من صاحبه القرب منه ليستريحه وفيه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا اراد قضاء حاجة الانسان توارى عن اعين الناس بما يستريحه من حائط او نحوه وقال ابن بطال من السنة ان يقرب من البائل اذا كان قائما هذا اذا امن ان يرى منه عورة واما اذا كان قاعدا فالسنة البعد منه وانما انتبذ حذيفة منه لثلا يسمع شيئا مما جرى في الحدث فلما بال عليه الصلاة والسلام قائما وامن عليه الصلاة والسلام ما خشيته حذيفة امره بالقرب منه وقال السكرمانى وانما بعد منه وعينه تراه لانه كان يحرسه اى يحرس النبي عليه الصلاة والسلام قلت هذا انما يتأتى قبل نزول قوله تعالى (والله يمسك من الناس) لانه ﷺ كان يحرسه جماعة من الصحابة قبل نزول هذه الآية فلما نزلت ترك ﷺ الحرس

﴿بابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَّاطَةِ قَوْمٍ﴾

أى هذا باب في بيان حكم البول عند سباطة جماعة من الناس وهذا الباب والبابان اللذان قبله حديث حذيفة رضى الله عنه غير ان كلامها عن شيخ وترجم لكل واحد منها بترجمة تناسب معنى من معانى الحديث المذكور والمناسبة بينها ظاهرة لا تطلب

٨٩ - ﴿حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ وَيَقُولُ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ فَقَالَ حَذِيفَةُ لَيْتَهُ أَمْسَكَ أَنْتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا﴾

مطابقته للترجمة ظاهرة قيل اتيان حديث واحد من شخص واحد في ثلاثة ابواب ليس له زيادة فائدة قلت فائدته تنادى باعلى صوته ولكن قاصر الفهم بمعزل من هذه الفائدة ﴿بيان رجاله﴾ وهم ستة كلهم قد تقدموا وتقدم ذكر ابي

موسى الاشعري في باب اى الاسلام افضل واسمه عبدالله بن قيس وابو وائل شقيق (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الغنعة في موضعين ورواته ما بين شامى ومصرى وكوفى . وتعددموضعه ومن اخرجه غيره قد تقدم في باب البول قائما

(بيان لغته واعرابه) **قوله** «يشدد» جملة في محل نصب على انه خبر كان ومعناه كان محتاطا عظيما في الاحتراز عن رشاشاته حتى كان يبول في القارورة خوفا ان يصيبه من رشاشاته شئ . واخرج ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه انه سمع ابا موسى ورأى رجلا يبول قائما قال ويحك أفلا قاعدا ثم ذكر قصة بنى اسرائيل وبنو اسرائيل بنو يعقوب عليه الصلاة والسلام واسرائيل لقبه **قوله** «كان اذا أصاب ثوب احدهم» الضمير في كان ضمير الشأن والجملة الشرطية خبره وبهذا لا يرد سؤال الكرماني بقوله فان قلت بنو جمع فلم افرد ضمير كان الراجع اليه وبنو اسرائيل اصله بنون لاسرائيل فلما اضيف الى اسرائيل سقطت نون الجمع فان قلت ما وجه تلقيب يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم الخليل عليهم السلام باسم اسرائيل قلت كان يعقوب وعيسو اخوين كانا في بطن امهما معا فلما جاء وقت وضعهما اقتتلا في بطنها لاجل الخروج او لا فقال عيسو والله لئن خرجت قبلى لا تعرض في بطن امى لاقتلها فتأخر يعقوب وخرج عيسو قبله فسمى عيسو لانه عصى وسمى يعقوب لانه خرج آخذا بعقب عيسو وكان يعقوب أكبرها في البطن وكان أحبها الى امه وكان عيسو أحبها الى ابيه وكان صاحب صيد فلما كبر ابوها اسحاق وعمى قال لعيسو يا بني اطمئني لحم صيد أدع لك بدعاء كان ابي دعا لى به وكان اشعر وكان يعقوب اجرد فخرج عيسو الى الصيد وقالت امه ليعقوب خذ شاة واشوها والبس جلد لها وقدمها الى ابيك وقل له انا ابنك عيسو ففعل نفسه اسحاق فقال المس مس عيسو والريح ريح يعقوب فقالت امه ابنك عيسو فادع له فأكل منها ودعا له بأن الله يجعل في ذريته الانبياء والملوك ثم جاء عيسو بالصيد فقال اسحاق يا بني قد سبقك اخوك فغضب وقال والله لا تقتله فقال اسحاق يا بني قد بقيت دعوة فدعا له بأن تكون ذريته عدد التراب ولا يملكهم احد وقالت ام يعقوب الحق بخالك فكمن عنده خشية ان يقتله عيسو فانطلق يعقوب الى خاله لابان وكان يبايل وقيل بجران فكان يسير بالليل ويكن بالهار فلذلك سمي اسرائيل فاخذ من السرى والليل قاله السدى . وقال غيره معناه عبدالله لان ايل اسم من اسماء الله تعالى بالسريانية كما يقال جبرائيل وميكائيل **قوله** «اذا أصاب» اى البول وثوب احدهم بالنصب مفعولاه ووقع في رواية مسلم «اذا أصاب جلد احدهم» وقال القرطبي مراده بالجلد واحد الجلود التى كانوا يلبسونها وحمله بعضهم على ظاهره وزعم انه من الاصر الذى حملوه ويؤيده رواية ابى داود حيث قال حدثنا سدد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد قال حدثنا الاعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حنيفة قال انطلقت انا وعمرو بن العاصى الى النبي ﷺ فخرج ومعه دورقة ثم استتر بها ثم بال فقلنا انظروا اليه يبول كما تبول المرأة فسمع ذلك فقال المتعلموا مالتى صاحب بنى اسرائيل كانوا اذا أصابهم البول قطعوا ما اصابه البول منهم فنهاهم فعذب في قبره قال منصور عن ابى وائل عن ابى موسى جلد احدهم وقال عاصم عن ابى وائل عن ابى موسى جسد احدهم **قوله** «انظروا اليه يبول كما تبول المرأة» وهذا القول منهما وقع من غير قصد او وقع بطريق التعجب او بطريق الاستفسار عن هذا الفعل فلذلك قال عليه الصلاة والسلام بقوله «المتعلموا» الخ ولم يقولوا هذا القول بطريق الاستهزاء والاستخفاف لان الصحابة براء من هذا الكلام واراد بصاحب بنى اسرائيل موسى عليه الصلاة والسلام فان قلت كيف يترتب **قوله** «فعذب» على **قوله** «فنهاهم» قلت فيه حذف تقديره فنهاهم عن اصابة البول ولم ينتهوا فعذب الله تعالى والفاه في فعذب فاه السببية نحو قوله تعالى (فوكزه موسى فقضى عليه) **قوله** «قرضه» بالقاف اى قطعه وفي رواية الاصيلي «قرضه بالمقراض» وهذه الرواية ترد قول من يقول المراد بالقرض الغسل بالماء **قوله** «ليتة امسك» قول حذيفة اى ليت ابا موسى امسك نفسه عن هذا التشديد او لسانه عن هذا القول او كليهما عن كليهما ومقصوده ان هذا التشديد خلاف السنة فان النبي عليه الصلاة والسلام بال قائما ولا شك في كون القائم معرضا للرشاش ولم يلفت عليه الصلاة والسلام الى هذا الاحتمال ولم يتكلف البول في القارورة وقال ابن بطلال وهو حجة لمن رخص في يسير البول لان المهمود ممن بال قائما ان

بتطابر اليه مثل رؤس الابر وفيه يسر وسماحة على هذه الامة حيث لم يوجب القرض كما اوجب على بنى اسرائيل واختافوا في مقدار رؤس الابر من البول فقال مالك يغسلها استجابا وتنزها والشافعي يغسلها وجوبا وابو حنيفة سهل فيها كافي يسير كل النجاسات وقال الثوري كانوا يرخصون في القليل من البول *

﴿بابُ غَسْلِ الدَّمِ﴾

اي هذا باب في بيان حكم غسل الدم بفتح العين واراد به دم الحيض والمناسبة بين البابين ظاهرة لان كلا منهما في بيان ازالة النجاسة ففي الاول عن البول وفي الثاني عن الدم وكلاهما في النجاسة سواء *

٩٠ - ﴿حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ جَاءَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ﴾ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة . محمد بن المثنى بفتح النون وهو المعروف بالزمن ويحيى هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة بن الزبير وقد تقدموا في باب احب الدين الى الله ادومه وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وزوجة هشام المذكور تروى عن جدتها أسماء بنت ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه المعروفة بذات النطاقين تقدمنا في باب من اجاب الفتيا باشارة (بيان لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وبصيغة الافراد في موضع وفيه العنقة في موضعين وفيه رواية الاثنى عن الاثنى ورواته ما بين شامي ومصرى (١) *

(بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري هنا وفي البيوع ايضا عن عبد الله بن يوسف عن مالك وفي الصلاة عن ابي موسى عن يحيى وأخرجه مسلم في الطهارة عن ابي بكر بن ابي شيبة عن وكيع وعن محمد ابن حاتم عن يحيى وعن ابي كريب عن عبد الله بن نعيم وعن ابي الطاهر بن السرح وعن ابن وهب عن يحيى بن عبد الله ابن سالم ومالك وعمرو بن الحارث وأخرجه ابو داود في الطهارة عن القسبي عن مالك وعن مسدد عن حماد بن زيد وعيسى بن يونس وعن موسى بن اسماعيل عن حماد بن سامة وأخرجه الترمذي فيه عن محمد بن يحيى عن سفيان عن عشرين عن هشام بن عروة به وأخرجه النسائي فيه عن يحيى بن حبيب عن حماد بن زيد به وأخرجه ابن ماجه فيه عن ابي بكر ابن ابي شيبة عن ابي خالد الاحمر عن هشام بن عروة به *

(بيان لفته واعرابه) قوله «تحت» من تحت الشيء عن الثوب وغيره يحتمل حناجره وقشره فانحت وتحت وفي المنتهى الحث حثك الورق من الشجر والمني والدم ونحوهما من الثوب وغيره وهو دون النحت وعند ابن طريف تحت الشيء نفذه وقيل معناه تحكه وكذا وقع في رواية ابن خزيمة قوله «تقرصه» قال في المغرب الحث القرص باليد والقرص بأطراف الأصابع وفي المحكم القرص التخميش والغمز بالأصبع والقرص المقطع المأخوذ من شيئين وقد قرصه وقرصه وفي الجامع كل مقطع مقرض وفي الصحاح أقرصه بماء أي اغسله بأطراف أصابعك ويروى قرصه بالتشديد وقال ابو عبيد أي قطعيه وقال في مجمع الثرائب هو المبلغ في اذهاب الاثر عن الثوب وقال عياض رويناه بفتح التاء المثناة من فوق وسكون القاف وضم الراء وبضم التاء وفتح القاف وكسر الراء المشددة قال وهو ذلك بأطراف الأصابع مع صب الماء عليه حتى يذهب اثره قوله «وتنضحه» أي تغسله قاله الخطابي وقال القرطبي المراد به الرش وهو من باب ففتح يفتح بفتح عين الفعل فيهما وقال الكرماني تنضحه بكسر الضاد وكذا قال بعلطاي في شرحه وهو غلط قوله «احدانا» مبتدأ وقوله «تحيض» خبره قوله «كيف تصنع» يتعلق بقوله «أرأيت» *

(بيان معانيه) **قوله** «جاءت امرأة» وقع في رواية الشافعي رحمه الله تعالى عنه عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث ان اسماء هي السائلة وانكر النووي هذا وضعف هذه الرواية ولا وجه لانكاره لانه لا يبعد ان يهمل الراوى اسم نفسه وقد وقع مثل هذا في حديث ابي سعيد رضى الله عنه في قصة الرقية بفاتحة الكتاب **قوله** «ارأيت» اى اخبرنى قاله الزمخشري وفيه تجوز لاطلاق الرؤية وارادة الاخبار لان الرؤية سبب الاخبار وجعل الاستفهام بمعنى الامر بجامع الطلب **قوله** «تحيض في الثوب» اى يصل دم الحيض الى الثوب هكذا فسر الكرماني قلت المعنى تحيض حال كونها في الثوب ومن ضرورة ذلك وصول الدم الى الثوب وللبخارى من طريق مالك عن هشام اذا اصاب ثوبها الدم من الحيض وفي رواية ابي داود عن اسماء «سمعت امرأة تسأل النبي عليه الصلاة والسلام كيف تصنع احدانا بشوبها اذا رأت الطهر اتصلي فيه قال تنظر فان رأت فيه دما فلتقرصه بشئ من ماء وتضعه مالم تر وتصل (١) فيه» وعند مسلم «المرأة تصيب ثوبها من دم الحيضة» وعند الترمذي «اقرصه بماء ثم رشه» وعند ابن خزيمة «كيف تصنع بثيابها التي كانت تلبس فقال ان رأت فيها شيئا فلتحكه ثم لتقرصه بشئ من ماء وتضعه في سائر الثوب بماء وتصل فيه» وفي لفظ «ان رأيت فيه دما فحكيه» وفي لفظ «رشه وصلى فيه» وفي لفظ «ثم تضعه وتصل فيه» وعند ابي نعيم «لتحته ثم لتقرصه ثم لتضعه ثم لتصل فيه» وفي حديث مجاهد عن عائشة عند البخارى «ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تحيض فيه فاذا اصابه شئ من دم قالت بريقها فمعهته بظفرها» اى عركته واختلف في سماع مجاهد عن عائشة فأذكره ابن حبان ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد وشعبة وآخرون واثبت به البخارى وعلى بن المدينى ومسلم وآخرون وعند البخارى من حديث القاسم عنها «ثم تقرص الدم من ثوبها عند طهرها فتغسله وتضعه على سائر» ثم تصلى فيه» وفي حديث ام قيس بنت محسن عند ابن خزيمة وابن حبان «اغسله بالماء والسدر وحكيه ولو بصلع» زاد ابن حبان **قوله** وَاللَّهِ «اغسله بالماء» امر فرض وذكر الصدر والحك بالصلع امر ندب وارشاد وقال ابن القطان هو حديث في غاية الصحة وعاب على ابي احمد قوله الاحاديث الصحاح ليس فيها ذكر الصلع والسدر وعند ابي احمد العسكري «حكيه بصلع واتبعه بماء وسدر» وعند احمد من حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه «ان خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد وانا احيض فيه قال فاذا طهرت فاغسلي موضع حيضك ثم صلى فيه قالت يا رسول الله ارى لم يخرج اثره قال يكيفك الماء ولا يضر كثره» ولما ذكره ابن ابي خزيمة في تاريخه الكبير جعله من مسند خولة وكذلك الطبرانى وفي سنن ابي داود عن امرأة من غفار «ان رسول الله ﷺ لما رأى ثيابها من الدم قال اصلحي من نفسك ثم خذى اياه من ماء واطرحي فيه ملحا ثم اغسلي ما اصاب حقيبة الرجل من الدم ثم عودى لمركبك» وعند الدارمى بسند فيه ضعف عن ام سلمة رضى الله عنها «ان احدا من تسبقها القطرة من الدم فقال ﷺ اذا اصاب احدا كن ذلك فلتقصه بريقها» وعند ابن خزيمة وقيل لها كيف كتن تصنعن بثيابك اذا طمئن على عهد النبي ﷺ قالت ان كنا لنطمئ في ثيابنا او في دروعنا فما نغسل منه الا اثر ما اصابه الدم **قوله** «تحت» الضمير المنصوب فيه وفي **قوله** «ثم تقرصه» يرجع الى الثوب وفي **قوله** «تضعه» يرجع الى الماء وقد ذكرنا عن قريب ان الخطابي قال تضعه اى تغسله وقال القرطبي المراد به الرش لان غسل الدم استفيد من **قوله** تقرصه بالماء واما النضح فهو لما شك فيه من الثوب وقال بعضهم فعلى هذا الضمير في **قوله** «تضعه» يعود على الثوب بخلاف تحته فانه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو على خلاف الاصل قلت لانسلم ذلك لان لفظ الدم غير مذكور صريحا والاصل في عود الضمير ان يكون الى شئ صريح والمذكور هنا صريحا الثوب والماء فالضمير ان الاولان يرجعان الى الثوب لانه المذكور قبلهما والضمير الثالث يرجع الى الماء لانه المذكور قبله وهذا هو الاصل ثم قال هذا القائل ايضا ثم ان الرش على المشكوك فيه لا يفيد شيئا لانه ان كان طاهرا فلا حاجة اليه وان كان متنجسا لم يتطهر بذلك فالاحسن ما قاله الخطابي قلت الذى قاله القرطبي هو الاحسن لانه يلزم التكرار من قول الخطابي بلا فائدة لانا ذكرنا ان الحث هو الفرق والقرص هو الدلك باطراف الاصابع مع صب الماء عليه حتى يذهب اثره لما نقلناه عن القاضي عياض

(١) وفي نسخة ما لم ترد ان تصلى الخ *

فهم الغسل من لفظة القرص فاذا قلنا الرش بمعنى الغسل يلزم التكرار ثم قوله ثم ان الرش الى آخره كلام من غير روية لان الرش ههنا لازالة الشك المتعدد في الحائط كما جاء في رش المتوضىء الماء على سراويله بعد فراغه من الوضوء وليس معناه على الوجه الذي ذكرناه فافهم

(بيان استنباط الاحكام) منها ما قاله الخطابي ان فيه دليلا على ان النجاسات انما تزول بالماء دون غيره من المائعات لان جميع النجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها اجماعا وكذلك استدلل به البيهقي في سننه على اصحابنا في وجوب الطهارة بالماء دون غيره من المائعات الطاهرة قلت هذا خرج مخرج الغالب لا مخرج الشرط كقوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) والمعنى في ذلك ان الماء أكثر وجودا من غيره او نقول تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه او نقول انه مفهوم لقب ولا يقول به امامنا ومنها انه يدل على وجوب غسل النجاسات من الثياب وقال ابن بطال حديث اسماء اصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب ثم قال وهذا الحديث محمول عندهم على الدم الكثير لان الله تعالى شرط في نجاسته ان يكون مسفوحا وهو كناية عن الكثير الجارى الا ان الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه من الدم فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دون الدرهم في الفرق بين قليله وكثيره وقال مالك قليل الدم معفو وغسل قليل سائر النجاسات وروى عن ابن وهب ان قليل دم الحيض ككثيره وكسائر الانجاس بخلاف سائر الدماء والحجة في ان اليسير من دم الحيض كالكثير قوله صلى الله عليه وسلم لاسماء «حتيه ثم افرصيه» حيث لم يفرق بين قليله وكثيره ولا سألها عن مقداره ولم يحد فيه مقدار الدرهم ولا دونه قلت حديث عائشة ما كان لاحدنا الا ثوب واحد فيه تحيض فان اصابه شيء من دم بلبسه بريقها ثم قصعته بريقها رواه ابو داود واخرجه البخاري ايضا ولفظه «قالت بريقها فصعته» يدل على الفرق بين القليل والكثير وقال البيهقي هذا في الدم اليسير الذي يكون معفوا عنه واما الكثير منه فصح عنها اى عن عائشة انها كانت تغسله فهذا حجة عليهم في عدم الفرق بين القليل والكثير من النجاسة وعلى الشافعي ايضا في قوله «ان يسير الدم يغسل كسائر الانجاس الا دم البراغيث فانه لا يمكن التحرز عنه» وقد روى عن ابي هريرة رضى الله عنه انه لا يرى بالقطرة والقطرتين بأسا في الصلاة وعصر ابن عمر رضى الله تعالى عنهما برة فخرج منها دم فمسحه بيده وصلى فالشافعية ليسوا باكثر احتياطا من ابي هريرة وابن عمر ولا اكثر رواية عنهما حتى خالفوها حيث لم يفرقوا بين القليل والكثير على ان قليل الدم موضع ضرورة لان الانسان لا يخلو في غالب حاله من شرة او دمل او برغوث فعفى عنه ولهذا حرم الله المسفوح منه فدل ان غيره ليس بمحرم واما تقدير اصحابنا القليل بقدر الدرهم فلما ذكره صاحب الاسرار عن على وابن مسعود انهما قدرا النجاسة بالدرهم وكفى بهما حجة في الاقتداء وروى عن عمر رضى الله تعالى عنه ايضا انه قدره بظفره وفي المحيط وكان ظفره قريبا من كفنا فدل على ان مادون الدرهم لا يمنع وقال في المحيط ايضا الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف وفي صلاة الاصل الدرهم الكبير المتقال يعنى يبلغ مثقالا وعند السرخسي يعتبر بدرهم زمانه واما الحديث الذى رواه الدارقطني في سننه عن روج بن غطيف عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «تعاد الصلاة من قدر درهم من الدم» وفي لفظ «اذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب واعيدت الصلاة» وان اصحابنا لم يحتجوا به لانه حديث منكر بل قال البخاري انه باطل فان قلت النص وهو قوله (وثيابك فطهر) لم يفصل بين القليل والكثير فلا يعفى القليل قلت القليل غير مراد منه بالاجماع بدليل عفو موضع الاستنجاء فتعين الكثير وقد قدر الكثير بالآثار ومنها ان فيه الدلالة على ان الدم نجس بالاجماع * ومنها ان فيه الدلالة على ان العدد ليس بشرط في ازالة النجاسة بل المراد الانقاء * ومنها انها اذا لم تر في ثوبها شيئا من الدم ترش عليه ماء وتصلى فيه *

٩١ - **حديث** محمد قال حدثنا ابو مة اوية قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت جاءت فاطمة ابنة ابي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة

اُسْتَحَاضُ فَلَا أُطَهِّرُ أَفَادْعُ الصَّلَاةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضُكَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلَّيْ قَالَ وَقَالَ أَبِي ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ * *

هذا الحديث أيضاً مطابق للترجمة (بيان رجاله) وهم ستة * الاول محمد بن سلام بتخفيف اللام اليكندى تقدم في باب قول النبي ﷺ «انا اعلمكم بالله» وقد وقع في اكثر النسخ عند الاكثرين حدثنا محمد غير منسوب ولا اصلي حدثنا محمد بن سلام ولا يذر حدثنا محمد هو ابن سلام * الثاني ابو معاوية الضرير محمد بن خازم بالمعجمتين وقد تقدم عن قريب * الثالث هشام بن عروة بن الزبير وقد مر ايضاً غير مرة في الرابع ابو عروة كذلك * الخامس عائشة الصديقة بنت الصديق في السادس فاطمة بنت ابي حيش بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة القرشية الاسديّة واسم ابي حيش قيس بن المطلب وقال بعضهم قيس بن عبد المطلب قال بعض الشارحين وقع في اكثر نسخ مسلم عبد المطلب وهو غلط قلت هذا هو الصواب وكذا قال الذهبي في تجريد الصحابة قيس بن المطلب بن اسد وهو المطلب بن اسد وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً •

(بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الاخبار بصيغة الجمع في موضع وفيه الغنصقة في موضعين وفيه ذكر ابي معاوية هنا بالكنية وفي باب غسل البول بالاسم رعاية للفظ الشيوخ وفيه حكاية الصحابة عن سؤال الصحابة عن رسول الله ﷺ وفيه ان البخاري روى ههنا عن محمد غير منسوب عند الاكثرين كما ذكرنا وصرح به في النكاح بقوله حدثنا محمد بن سلام حدثنا ابو معاوية وذكر الكلابة ان البخاري روى عن محمد بن المتي عن ابي معاوية وعن محمد بن سلام عن ابي معاوية ورواه ابو نعيم الاصبهاني من طريق اسحاق بن ابراهيم عن ابي معاوية وذكر ان البخاري رواه عن محمد بن المتي عن ابي معاوية (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى والترمذي عن هناد بن السري والنسائي عن اسحاق بن ابراهيم ثلاثتهم عن ابي معاوية به وقال الترمذي حديث حسن صحيح واخرجه ابو داود عن احمد بن يونس وعبد الله بن محمد النفيلى قال حدثنا زهير قال حدثنا هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها واخرجه ايضا من مسند فاطمة المذكور *

(بيان لفته) قوله «استحاض» بضم الهمزة وسكون السين وفتح التاء قال الجوهري استحاضت المرأة أي استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة وفي الشرع الحيض عبارة عن الدم الخارج من الرحم وهو موضع الجماع والولادة لا تعقب ولادة مقدر في وقت معلوم وقال الكرخي الحيض دم نصير المرأة بالغة بابتداء خروجه والاستحاضة اسم لما نقص من اقل الحيض أو زاد على أكثره فان قلت ما وجه بناء الفعل للفاعل في الحيض وللمفعول في الاستحاضة فقلت استحاضت قلت لما كان الأول معتادا معروفا ونسب اليها والثاني لما كان نادرا غير معروف الوقت وكان منسوباً الى الشيطان كما وردت فيها ركضة من الشيطان بنى لما لم يسم فاعله فان قلت ماهذه السين فيه قلت يجوز ان تكون للتحويل كما في استحجر الطين وهنا ايضا تحول دم الحيض الى غير دمه وهو دم الاستحاضة فافهم قوله «عرق» بكسر العين وسكون الراء وهو المسمى بالعاذل بالعين المهملة والذال المعجمة وحكي اهاها قوله «وليس يحيض» لان الحيض يخرج من قعر الرحم كما ذكرنا قوله «حيضتك» بفتح الحاء وكسر ها وهو بالفتح المرة وبالكسر اسم للدم والحرقة التي تستقر بها المرأة والحالة وقال الخطابي المحدثون يقولون بالفتح وهو خطأ والصواب الكسر لان المراد بها الحالة وردت في القاضى وغيره وقالوا الاظهر الفتح لان المراد اذا اقبل الحيض قوله «واذا ادبرت» من الادبار وهو انقطاع الحيض

(بيان اعرابه ومعناه) قوله «انى امرأة» قد علم ان كلمة ان لا تستعمل الا عند انكار المخاطب للقول والتردد فيه وما كان لرسول الله ﷺ انكار لاستحاضتها ولا تردد فيها فوجه استعمالها ههنا يكون لتحقيق نفس القضية اذ كانت بعيدة الوقوع نادرة الوجود فلذلك اكدت قولها بكلمة ان قوله «افادع» اى افأترك وقال الكرماني فان قلت الهمزة

تقتضى عدم المسبوقية بالغير والفاء تقتضى المسبوقية به فكيف يجتمعان قلت هو عطف على مقدر اى اى يكون لى حكم الحائض قاعد الصلاة او الهمزة بمقحمة او توسطها جائز بين المعطوفين اذا كان عطف الجملة على الجملة لعدم انسحاب ذكر الاول على الثانى او الهمزة باقية على صرافة الاستفهامية لانها للتقرير هنا فلا يقتضى الصدارة انتهى كلامه قلت هذا سؤال عن استمرار حكم الحائض في حالة دوام الدم وازالته وهو كلام من تقرر عنده ان الحائض ممنوعة من الصلاة قوله «لا» اى لاتدعى الصلاة قوله «ذلك» بكسر الكاف قوله «عرق» اى دم عرق لان الخارج ليس بعرق قوله «فاذا أقبلت» اى الحيضة فدعى الصلاة اى اتركها واذا ادبرت اى اذا انقطعت فان قلت ما علامة ادبار الحيض وانقطاعه والحصول في الطهر قلت اما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه واصحابه الزمان والعادة هو الفاصل بينهما فاذا اضلت عاداتها تحرت وان لم يكن لها ظن اخذت بالاقول واما عند الشافعى واصحابه اختلاف الالوان هو الفاصل فالاسود اقوى من الاحمر والاحمر اقوى من الاشقر والاشقر اقوى من الاصفر والاصفر اقوى من الاكدر اذا جملا حيضا فتكون حائضا في ايام القوى مستحاضة في ايام الضعف والتمييز عنده بثلاثة شروط احدها ان لا يزيد القوى على خمسة عشر يوما والثانى ان لا ينقص عن يوم وليلة ليكن جعله حيضا والثالث ان لا ينقص الضعف عن خمسة عشر يوما ليكن جعله طهرا بين الحيضتين وبه قال مالك واحمد وقال الثورى علامة انقطاع الحيض والحصول في الطهر ان ينقطع خروج الدم والصفرة والكدرة سواء خرجت رطوبة بيضاء ولم يخرج شىء اصلا وقال البيهقى وابن الصباغ الترية رطوبة خفيفة لا صفرة فيها ولا كدرة تكون على القطنة اثر لا لون وهذا يكون بعد انقطاع الحيض قلت الترية بفتح المثناة من فوق وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن الاثير الترية بالتشديد ما تراه المرأة بعد الحيض والاغسال منه من كدرة او صفرة وقيل هو البياض تراه عند الطهر وقيل هي الحرقفة التى تعرف بها المرأة حيضا من طهرها والتاء فيها زائدة لانه من الرؤية والاصل فيها الهمز لكنهم تركوه وشددوا الياء فصارت اللفظة كأنها فعلية وبعضهم يشدد الراء والياء قوله «فاغسلى عنك الدم ثم صلى» ظاهره مشكل لانه لم يذكر الغسل ولا بد بعد انقضاء الحيض من الغسل واجيب عنه بان الغسل وان لم يذكر في هذه الرواية فقد ذكر في رواية اخرى صحيحة قال فيها فاغتسلى والحديث يفسر بعضه بعضا وجواب آخر هو بان يحمل الادبار على انقضاء ايام الحيض والاغسال وقوله «واغسلى عنك الدم» محمول على دم يأتى بعد الغسل والاول وجه واضح واما قول بعضهم فاغسلى عنك الدم وصلى اى فاغتسلى بغير موجه اصلا قوله «قال وقال ابى» اى قال هشام بن عروة قال ابى وهو عروة ابن الزبير قوله «ثم توضئ لكل صلاة» جملة مقول القول وادعى قوم ان قوله «ثم توضئ» من كلام عروة موقوفا عليه وقال الكرماني فان قلت لفظ «توضئ» الخ مرفوع الى رسول الله ﷺ او هو موقوف على الصحابي قلت السياق يقتضى الرفع وقال بعضهم لو كان هذا كلام عروة لقال ثم توضأ بصيغة الاخبار فلما اتى به بصيغة الامر شاكل الامر الذى في المرفوع وهو قوله «فاغسلى» قلت كلام كل من الكرماني وهذا القائل احتمال فلا يقع به القطع ولا يلزم من مشاكلة الصيغتين الرفع *

(بيان استنباط الاحكام) الاول فيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافقتها الرجال فيما يتعلق بامر من امور الدين * الثانى فيه جواز استماع صوت المرأة عند الحاجة الشرعية * الثالث فيمنهى للمستحاضة عن الصلاة في زمن الحيض وهو نهى تحريم يقتضى فساد الصلاة هنا باجماع المسلمين ويستوى فيها الفرض والتفل لظاهر الحديث ويتبعها الطواف وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة وسجدة الشكر * الرابع فيه دليل على نجاسة الدم * الخامس فيه ان الصلاة تجب بمجرد انقطاع دم الحيض واعلم انها اذا مضى زمن حيضها وجب عليها ان تنسفل في الحال لاول صلاة تدركها ولا يجوز لها بعد ذلك ان تترك صلاة او صوما ويكون حكمها حكم الطاهرات فلا تستظهر بشىء اصلا وبه قال الشافعى وعن مالك ثلاث روايات الاولى تستظهر ثلاثة ايام وما بعد ذلك استحاضة * والثانية تترك الصلاة الى انتهاء خمسة عشر يوما وهي اكثر مدة الحيض عنده والثالثة كذهبتنا * السادس استدل بعض اصحابنا في ايجاب الوضوء من خروج الدم من غير السيلين لانه

عليه السلام على نقض الطهارة بخروج الدم من العرق وكل دم يبرز من البدن فانما يبرز من عرق لان العرق هو مجارى الدم من الجسد وقال الخطابي وليس معنى الحديث ما ذهب اليه هؤلاء ولا مراد الرسول عليه السلام من ذلك ما توهموه وانما اراد ان هذه العلة انما حدثت بها من تصدع العرق وتصدع العرق علة معروفة عند الاطباء يحدث ذلك عند غلبة الدم فتصدع العروق اذا امتلأت تلك الاوعية قلت ليس معنى الحديث ما ذهب اليه الخطابي لانه قيد اطلاق الحديث وخصص عمومه من غير محص وهو ترجيح بلا مرجح وهو باطل * السابع قوله « لكل صلاة » فيه خلاف بين الشافعية والحنفية وهو ان المستحاضة ومن يمناها من اصحاب الاعتذار هل يتوضؤون لكل صلاة او لكل وقت صلاة وهو المذكور في كتب الفقه *

﴿ بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرْكِهِ وَغَسْلُ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ ﴾

اي هذا باب في بيان حكم غسل المني عند كونه رطبا وبيان حكم فركه عند كونه يابسا والفرك هو الدلك حتى يذهب اثره والمني بتشديد الياء ماء خاثر ايضا يتولد منه الولد وينكسر به الذكر ورائحته رائحة الطلع قوله « وغسل ما يصيب » أى وفي بيان غسل ما يصيب الثوب او الجسد من المرأة عند مخالطتها ياها وهذه الترجمة مشتملة على ثلاثة احكام ولم يذكر في هذا الباب الا حكم غسل المني وذكر الحكم الثالث في اواخر كتاب الفسل من حديث عثمان رضى الله تعالى عنه وقال بعضهم لم يخرج البخارى حديث الفرك بل اكتفى بالاشارة اليه في الترجمة على عادته لانه ورد من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ايضا قلت هذا اعتذار بارد لان الطريقة انما اذا ترجم الباب بشيء ينبغى ان يذكره وقوله بل اكتفى بالاشارة اليه كلام واه لان المقصود من الترجمة معرفة حديثها والا فجرد ذكر الترجمة لا يفيد شيئا والحديث الذي في هذا الباب لا يدل على الفرك ولا على غسل ما يصيب من المرأة واعتذر الكرمانى عنه بقوله واكتفى بايراد بعض الحديث وكثيرا يقول مثل ذلك او كان في قصده ان يضيف اليه ما يتعلق به ولم يتفق له او لم يجد رواته بشرطه قلت كل هذا لا يجدى ولكن حبك للشيء يعنى ويضم ثم ان بعضهم ذكر في اول هذا الباب كلاما لا يذكره من له بصيرة وروية وفيه رد لما ذهب اليه الحنفية ومع هذا اخذ كلامه هذا من كلام الخطابي مع تغيير وهو انه قال وليس بين حديث الفسل وحديث الفرك تعارض لان الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بان يحمل الفسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعى واحد واصحاب الحديث وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بان يحمل الفسل على ما كان رطبا والفرك على ما كان يابسا وهذه طريقة والاولى ارجح لان فيها العمل بالخبر والقياس معالانه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرك قلت من هو الذى ادعى تعارضا بين الحديثين المذكورين حتى يحتاج الى التوفيق ولا نسلم التعارض بينهما اصلا بل حديث الفسل يدل على نجاسة المني بدلالة غسله وكان هذا هو القياس ايضا في يابسه ولكن خص بحديث الفرك وقوله بان يحمل الفسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب كلام واه وهو كلام من لا يدري مراتب الامر الوارد من الشرع فاعلى مراتب الامر الوجوب وادناها الاباحة وهنالاوجه للثاني لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه على ثوبه ابدا وكذلك الصحابة من بعده ومواظبه عليه السلام على فعل شيء من غير ترك في الجملة يدل على الوجوب بلانزع فيه وايضا الاصل في الكلام الكمال فاذا اطلق اللفظ ينصرف الى الكمال اللهم الا ان ينصرف ذلك بقريئة تقوم فتدل عليه حينئذ وهو نحو كلام اهل الأصول ان الامر المطلق اى المجرد عن القرائن يدل على الوجوب ثم قوله والطريقة الاولى ارجح الخ غير راجح فضلا ان يكون ارجح بل هو غير صحيح لانه قال فيها العمل بالخبر وليس كذلك لان من يقول بطهارة المني يكون غير عامل بالخبر لان الخبر يدل على نجاسته قلنا وكذلك قوله فيها العمل بالقياس غير صحيح لان القياس وجوب غسله مطلقا ولكن خص بحديث الفرك لما ذكرنا فان قلت ما لا يجب غسل يابسه لا يجب غسل رطبه كالحطاط قلت لا نسلم ان القياس صحيح لان الحطاط لا يتعلق بخروجه حدث ما أصلا والمني موجب لأكبر الحديثين وهو الجنبانة فان قلت سقوط الفسل في يابسه يدل

على الطهارة قلت لانسلم ذلك كما في موضع الاستنجاء وقوله كالدم وغيره الى آخره قياس فاسد لانه لم يأت نص
بجواز الفرق في الدم ونحوه وانما جاء في يابس المتى على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فان قلت قال
الله تعالى (وهو الذي خلق من الماء بشرا) سماه ماء وهو في الحقيقة ليس بماء فدل على أنه أراد به التشبيه في
الحكم ومن حكم الماء ان يكون طاهراً قلت ان تسميته ماء لاندل على طهارته فان الله تعالى سمي منى الدواب ماء بقوله
(والله خلق كل دابة من ماء) فلا يدل ذلك على طهارة ماء الحيوان فان قلت انه اصل الانبياء والاولياء فيجب ان يكون
طاهراً قلت هو اصل الاعداء أيضاً كعمرو وفرعون وهامان وغيرهم على انا نقول العلة اقرب الى الانسان من المتى وهو
ايضاً اصل الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومع هذا لا يقال انها طاهرة وقال هذا القائل ايضاً وترد الطريقة الثانية ايضاً
ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة رضى الله تعالى عنها كان يسلم المتى من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي
فيه وتحت من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه فانه يتضمن ترك الغسل في الحالتين قلت ترد الطريقة الثانية بهذا غير صحيح وليس فيه
دليل على طهارته وقد يجوز ان يكون كان عليه الصلاة والسلام يفعل بذلك فيطهر الثوب والحال ان المتى في نفسه نجس
كما قد روى فيما اصاب النمل من الاذى وهو ما رواه ابو داود من حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي
ﷺ « اذا وطى الاذى بنجسه فطهورهما التراب » ورواه الطحاوى ايضاً ولفظه « اذا وطى احدكم الاذى بنجسه
او نعله فطهورهما التراب » وقال الطحاوى فكان ذلك التراب يجزىء من غسلهما وليس في ذلك دليل على طهارة
الاذى في نفسه فكذلك ما روى في المتى فان قلت في سنده محمد بن كثير الصنعاني وقد تكلموا فيه قلت وثقه ابن حبان
وروى حديثه في صحيحه واخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وقال النووي في الخلاصة
ورواه ابو داود باسناد صحيح ولا يلتفت الى قول ابن القطان وهذا حديث رواه ابو داود من طريق لا يظن بها الصحة
ورواه ابو داود ايضاً من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها بمعناه وروى ايضاً نحوه من حديث ابي سعيد الخدري رضى الله
تعالى عنه واخرجه ابن حبان ايضاً والمراد من الاذى النجاسة وقال هذا القائل ايضاً وأما مالك فلم يعرف الفرق والعمل
عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات قلت لا يلزم من عدم معرفة الفرق ان يكون المتى طاهراً عنده فان عنده
المتى نجس كما هو عندنا وذكر في الجواهر للمالكية المتى نجس واصله دم وهو يمر في ممر البول فاختلف في سبب
التنجيس هل هو رده الى اصله او مروره في مجرى البول وقال هذا القائل ايضاً وقال بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق
ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود ايضاً بما في احدى روايات مسلم من حديثها ايضاً « لقد رأيتني
افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه » وهذا التعقيب بالقاء ينفي احتمال تحلل الغسل بين الفرق
والصلاة واصرح منه رواية ابن خزيمة انها كانت تحكه من ثوبه وهو يصلي قلت اراد بقوله وقال بعضهم الحافظ اباجعفر
الطحاوى فانه قال في معاني الآثار حدثنا ابن مرزوق قال حدثنا بشر بن عمر قال حدثنا شعبه عن الحكم عن همام بن
الحارث انه كان نازلاً على عائشة رضى الله تعالى عنها فاحتم فرأته جارية لعائشة وهو يغسل اثر الخبابة من ثوبه او يغسل
ثوبه فاخبرت بذلك عائشة فقالت عائشة لقد رأيتني وما أزيد على ان افركه من ثوب رسول الله ﷺ واخرج الطحاوى
هذا من اربعة عشر طريقاً واخرجه مسلم ايضاً ثم قال فذهب ذاهبون الى ان المتى طاهر وانه لا يفسد الماء وان وقع فيه
وان حكمه في ذلك حكم النخامة واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وأراد بهؤلاء الذاهبين الشافعي واحمد واستحق
وداود ثم قال وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا بل هو نجس واراد بالآخرين الاوزاعي والثوري واباحنيفة واصحابه
ومالك والليث بن سعد والحسن بن حي وهو رواية عن احمد ثم قال الطحاوى وقالوا لا حاجة لكم في هذه الآثار
لانها انما جاءت في ذكر ثياب ينام فيها ولم يأت في ثياب يصلي فيها وقد رأينا ان الثياب النجسة بالغائط والبول والدم لا بأس
بالنوم فيها ولا تجوز الصلاة فيها فقد يجوز ان يكون المتى كذلك وانما يكون هذا الحديث حجة علينا لو كنا نقول لا يصلح
النوم في الثوب النجس فأما اذا كنا نبيح ذلك ونوافق ما رويتم عن النبي ﷺ في ذلك ونقول من بعد لا يصلح الصلاة
في ذلك فلم نخالف شيئاً مما روى في ذلك عن النبي ﷺ وقد جاءت عن عائشة فيما كانت تفعل بثوب رسول الله

ﷺ الذى كان يصلى فيه اذا اصابه المتى حدثنا يونس قال حدثنا يحيى بن حسان قال حدثنا عبد الله بن المبارك وبشر بن
الفضل عن عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت « كنت اغسل المتى من ثوب رسول
الله ﷺ فيخرج الى الصلاة وأن بقع الماء لنى ثوبه » واسناده صحيح على شرط مسلم واخرجه الجماعة ايضا على
ما يأتى بيانه ان شاء الله تعالى قال الطحاوى فهكذا كانت تفعل عائشة بثوب النبي ﷺ الذى كان يصلى فيه تغسل
المتى منه وتفركه من ثوبه الذى كان لا يصلى فيه ثم ان هذا القائل استدل في رده على الطحاوى فيما ذكرناه بأن قال وهذا
التعقيب بالفاء يبنى الخ وهذا استدلال فاسد لان كون الفاء للتعقيب لا يبنى احتمال تخلل الغسل بين الفرك والصلاة
لان اهل العربية قالوا ان التعقيب فى كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل
وهو مدة متطاولة فيجوز على هذا ان يكون معنى قول عائشة لقد رأيتى افركه من ثوب رسول الله ﷺ ارادت به
ثوب النوم ثم تغسله فيصلى فيه ويجوز ان تكون الفاء بمعنى ثم كما في قوله تعالى (ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) فالفاآت فيها بمعنى ثم لتراخى معطوفاتها فاذا ثبت جواز التراخى في
المعطوف يجوز ان يتخلل بين المعطوف والمعطوف عليه مدة يجوز وقوع الغسل في تلك المدة وبؤيد ما ذكرنا ما رواه
البرار في مسنده والطحاوى في معانى الآثار عن عائشة قالت كنت افرك المتى من ثوب رسول الله ﷺ ثم يصلى
فيه قوله وصرح منه رواية ابن خزيمة الخ لا يساعده ايضا فيما ادعاه لان قوله وهو يصلى جملة اسمية وقعت حالا متظرة
لان عائشة رضى الله تعالى عنها ما كانت تحك المتى من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم حال كونه في الصلاة فاذا كان كذلك
يحتمل تخلل الغسل بين الفرك والصلاة

٩٢- **حدثنا عبد الله بن المبارك** قال أخبرنا عمرو بن ميمون الجزرى عن
سليمان بن يسار عن عائشة قالت كنت اغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم
فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه

لم يطابق الحديث الترجمة الا في غسل المتى فقط وقد ذكرناه (بيان رجاله) وهم خمسة عبدان بفتح العين
وسكون الباء الموحدة تقدم في باب الوحي وعبد الله بن المبارك كذلك وقال الكرماني وعبد الله اى ابن المبارك فكأنه
وقع في نسخه التي ينقل عنها عبد الله منسوب الى الاب بالتفسير من البخارى فلذلك قال اى ابن المبارك ثم قال وقاله على
سبيل التعريف اشعارا بأنه لفظه لالفة نسخته وعمرو بن ميمون الجزرى منسوب الى الجزيرة وكان ميمون بن مهران
والدمعرو نزلهما فنسب اليها ولده وقال بعضهم ووقع في رواية الكشميين وحده الجوزى بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط
منه قلت الظاهر ان الغلط من الناقل او الكاتب فدور رأس الزاي ونقط الراء فصار الجوزى وقد يقع من الناقلين والكتاب
الجهلة اكثر من هذا وأفحش * والرابع سليمان بن يسار ضد اليمين مولى ميمونة أم المؤمنين فقيه المدينة العابد الحجة
توفي عام سبعة ومائة * والخامس عائشة الصديقة (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع
واحد والاختار بصيغة الجمع في موضعين وفيه النعنة في موضعين وفيه رواه ما بين مروزي ورقى ومدنى فعبدان وابن
المبارك مروزيان وعبدان لقب واسمه عبد الله بن عثمان وقد ذكرناه غير مرة

(بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) اخرجه البخارى هنا عن عبدان وعن قتيبة وعن مسدد وعن موسى
ابن اسماعيل وعن عمرو بن خالد كما يأتى ذكر الجميع هنا واخرجه مسلم في الطهارة ايضا عن ابي بكر بن ابي شيبة وعن ابي
كامل وعن ابي كريب ويحيى بن ابي زائدة اربعتهم عن عمرو بن ميمون به واخرجه ابو داود فيه عن الثفلي عن زهير به
وعن محمد بن عبيد البصرى عن سليم بن أحصد عن عمرو بن ميمون به واخرجه الترمذى فيه عن احمد بن منيع عن ابي
معاوية عن عمرو بن ميمون نحوه وقال حسن صحيح واخرجه النسائي فيه عن سويد بن نصر عن ابن المبارك به

واخرجه ابن ماجه فيه عن ابي بكر بن ابي شيبة عن عبدة بن سليمان عن عمرو بن ميمون قال سألت سليمان بن يسار فذكره *
 (بيان لغته وما يستنبط منه) قوله « أغسل الجنابة » قال الكرمانى الجنابة معنى لا عين فكيف يغسل
 قلت المضاف محذوف أى اثر الجنابة أو وجهه أو هي مجاز عنه ويقال المراد من الجنابة التى من باب تسمية الشيء باسم سببه
 وإن وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها قلت يجوز أن تكون عائشة رضى الله عنها أطلقت على التى اسم الجنابة حينئذ
 لا حاجة الى التقدير بالحذف أو بالمجاز قوله « وإن بقع الماء » بضم الباء الموحدة وفتح القاف وبالعين المهملة جمع
 بقعة كالنطف والنطفة والبقعة في الاصل قطعة من الارض يخالف لونها لون يلبها وفي بعض النسخ بفتح الباء الموحدة
 وسكون القاف جمع بقعة كتمرة وتمر مما يفرق بين الجنس والواحد منه بالتاء وقال التميمي يريد بالبقعة الاثر قال اهل
 اللغة البقع اختلاف اللوئين يقال غراب ابقع وقال ابن بطال البقع يقع المني وطبعه قلت هذا ليس بشيء لان في الحديث
 صرح « وأن بقع الماء » ووقع عند ابن ماجه وأنا ارى اثر الغسل فيه يعنى لم يحذف * ومن احكام هذا الحديث انه حجة للخفية
 في قولهم ان المني نجس لقول عائشة كنت اغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وقولها كنت يدل على تكرار
 هذا الفعل منها فهذا أدل دليل على نجاسة المني وقال الكرمانى فالحديث حجة لمن قال بنجاسة المني قلت لا حجة له لاحتمال
 ان يكون غسله بسبب ان عمره كان نجساً أو بسبب اختلاطه برطوبة فرجها على مذهب من قال بنجاسة رطوبة
 فرجها انتهى قلت بلى له حجة وتعليله بهذا لدعواه لا يفيد شيئاً لان المشرحين من الاطباء الاقدمين قالوا ان مستقر
 المني في غير مستقر البول وكذلك مخرجها واما نجاسة رطوبة فرج المرأة ففيها خلاف عندهم * ومن احكامه خدمة
 المرأة لزوجها في غسل ثيابه ونحو ذلك خصوصاً اذا كان من امر يتعلق بها وهو من حسن العشرة وجميل الصلابة * ومنها
 نقل احوال المقسدى به وان كان يستحي من ذكرها عادة * ومنها خروج المصلى الى المسجد بشوبه الذى
 غسل منه المني قبل جفافه *

٩٣ - حديث اقية قال حدثنا يزيد قال حدثنا عمرو بن عثمان عن سليمان بن يسار قال سمعت عائشة ح وحديثنا
 مسدد قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال سألت
 عائشة عن المني يصب الثوب فقالت كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج
 الى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء *

اخر ج البخارى هذا الحديث عن خمسة انفس ثلاثة منهم في هذا الباب وهم عبدان وقتيبة ومسدد واثنان منهم
 في الباب الذى يليه وهما موسى بن اسماعيل وعمرو بن خالد وقد ذكرنا ايضاً من اخرجه غيره ورجاله ههنا
 سبعة قتيبة بن سعيد وقد تقدم في باب السلام من الاسلام * والثاني يزيد من الزيادة وذكره البخارى غير منسوب
 مجرداً واختلف فيه قليل هو يزيد بن زريع وقيل يزيد بن هارون وكلاهما روى عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية الفربرى
 ابن حماد بن شاذان كذا حديثنا يزيد غير منسوب ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن الفربرى حديثنا يزيد يعنى
 ابن زريع وكذا أشار اليه الكلاباذى ورجح الشيخ قطب الدين الحلبي في شرحه انه ابن هارون قال لانه لم يوجد من
 رواية ابن زريع ووجد من رواية ابن هارون وقال بعضهم لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود وقد جزم ابو مسعود
 بأنه رواه فدل على وجدانه قلت ليس كذلك فان ابوسعود ما جزم به وإنما قال يقال هو ابن هارون لا ابن زريع ورواه
 الاسماعيلى من طريق الدورقي واحمد بن منيع ويوسف بن موسى قالوا حديثنا يزيد بن هارون ورواه ابو نعيم من حديث
 الحارث بن ابي أسامة اخبرنا يزيد بن هارون ورواه ابو نصر السجزي في فوائده من طريق ابراهيم بن محمد التميمي
 حديثنا يزيد بن هارون قال ابو نصر اخرجه البخارى عن قتيبة عن يزيد بن هارون وقال الجياني حديثنا ابو عمر النمرى
 حديثنا محمد بن عبد الملك حديثنا ابن الاعرابي اخبرنا محمد بن عبد الملك حديثنا يزيد بن هارون اخبرنا عمرو وانتهى ورجح هذا
 القائل كلامه في كون يزيد هذا ابن زريع لا ابن هارون بشيئين لا ينهض كلامهما * وأولها بقوله وقد خرجه الاسماعيلى

وغيره من حديث يزيد بن هارون بلفظ مخالف للسياق الذى أورده البخارى وهذا من مرجحات كونه ابن زريع قلت هذا الذى قاله حجة عليه ورد لسانه لان مخالفة لفظ من روى هذا الحديث لسياق البخارى ليست مرجحة لكون يزيد هذا هو ابن زريع مع صراحة ذكر ابن هارون في الروايات المذكورة به والثاني قال وقتيبة معروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هارون قلت هذا ايضا حجة عليه ومردود عليه لان كون قتيبة معروفا بالرواية عن يزيد بن زريع لا ينافي روايته عن يزيد بن هارون بعد ان ثبت ان قتيبة روى عنهما جميعا ولقد غره في هذا ما قاله المزى الصحيح انه يزيد بن زريع فان قتيبة مشهور بالرواية عن ابن زريع دون ابن هارون انتهى قالوا فيه نظروا وجهه ما ذكرنا وكان قصد هذا القائل توهية كلام الشيخ قطب الدين والدليل عليه ذكره اياه بما ذكره ولا يخفى ذلك على من له فطنة **قوله** «حدثنا عمرو عن سليمان» كذا وقع عمرو غير منسوب عندنا لا كثيرا ووقع عندنا بذر يعنى ابن ميمون وهو عمرو بن ميمون بن مهران وقد تقدم **قوله** «حدثنا عبد الواحد» هو عبد الواحد بن زياد البصرى وفي طبقته عبد الواحد بن زيد البصرى ولم يخرج له البخارى شيئا *

(بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في ستة مواضع وفيه العنقة في موضعين وفيه في الاسناد الاول سمعت وفي الثاني سألت اشارة الى الرد على من زعم ان سليمان بن يسار لم يسمع عائشة رضى الله تعالى عنهما منهم احمد بن حنبل والبخاري وقد صرح البخارى بسماعه منها وكذا هو في صحيح مسلم قلت في سمعت وسألت لطيفة اخرى لم تأت صوبها الشراح وهي ان كل واحدة من هاتين اللفظتين لا تستلزم الاخرى لان السماع لا يستلزم السؤال والسؤال لا يستلزم السماع فلذلك ذكرهما في الاسنادين ليدل على صحة السؤال وصحة السماع فافهم وفيه ان رواه ما بين بصرى وواسطى ومدنى وفيه وقعت صورة اشارة الى التحويل من اسناد قبل ذكر متن الحديث الى اسناد آخر له وفيه في الاسناد الثاني وقع قال حدثنا عمرو يعنى بن ميمون و اشار به الى ان شيخه لم ينسبه وهذا تفسير له من تلقاء نفسه فان قلت الاختلاف المذكور في يزيد هل هو يزيد ابن زريع او يزيد ابن هارون التباس وهو يقدر في الحديث قلت لان ايا كان فهو عدل ضابط بشرط البخارى وانما كان يقدر لو كان احدهما على غير شرطه *

(بيان اعرابه ومعناه) **قوله** «عن المتى» أى عن حكم المتى هل يشرع غسله ام لا قال بعضهم فصل الجواب بانها كانت تغسله وليس في ذلك ما يقتضى ايجابه قلت قد ذكرت فيما مضى ان قوله كنت يدل على تكرار الغسل منها وهو علامة الوجوب مع ورود الامر فيه بالغسل والامر المجرد عن القرائن يدل على الوجوب وهذا القائل يريد تمشية مذهبه من غير دليل نقلى ولا عقلى **قوله** «فيخرج الى الصلاة» اى يخرج من الحجرة الى المسجد للصلاة **قوله** «بقع الماء» قد مر تفسير البقع وهو مرفوع على جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال ما ذلك الاثر فاجاب بقع الماء اى هو بقع الماء وفي الحقيقة يكون خبر المبتدأ محذوف وقال بعضهم هو يدل وليس بشئ ويجوز النصب فيه على الاختصاص اى اعنى بقع الماء به

﴿ باب إذا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ ﴾

أى هذا باب في بيان حكم غسل المتى او غيره ولم يذهب أثره ومراده ان الاثر اذا كان باقيا لا يضره وقال بعضهم الاثر اثر الشيء المنفصول وفيه نظر لان على قوله يكون الباقي اثر المتى ونحوه وهذا يضره بل المراد الاثر المرنى للماء للنفى ولفظ حديث الباب يدل على هذا وهو قوله واثار الغسل في ثوبه بقع الماء قوله «او غيرها» اى غير الجنابة نحو دم الحيض ولم يذكر في الباب حديثا يدل على هذه الترجمة وقال بعضهم وذكر في الباب حديث الجنابة والحق غيرهما قياسا و اشار بذلك الى ما رواه ابو داود وغيره من حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه «ان خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لى الاثوب واحد وانا احيض فكيف اصنع قال اذا طهرت فاغسله قال لم يخرج الدم قال يكفيك الماء ولا يضر كثره» انتهى قلت البخارى يذكر مسألة ثم يقس عليها غيرها او يسرد حديثا في باب مترجم بالا على الترجمة ولا فائدة في ذكر ترجمة بدون ذكر حديث موافق لها مشتمل عليها ولم نعرف ما مراده من هذا القياس هل هو لغوى او اصطلاحى شرعى او منطقي وما هذا الاقياس

فاسدوايضاً من ابن عرفنا انه اشار بهذا الى مارواه ابو داود ومن ابن عرفنا انه وقف على هذا ولم يقف ولكن كل ذلك تخمين بتخيل قوله « فلم يذهب اثره » الفاء فيه للعطف للجزاء لقوله « اذا غسل » لان جزاءه محذوف تقديره صح صلاته او نحو ذلك والضمير في اثره يرجع الى كل واحد من غسل الجنابة وغيرها وقال الكرماني فلم يذهب اثره اي اثر الغسل وقال بعضهم واعاد الضمير مذكراً على المعنى اي فلم يذهب اثر التي المغسول قلت كلام الكرماني اوجه لان المعنى على ان بقاء اثر الغسل لا يضر لابقاء المغسول اللهم الا اذا عسر ازالة اثر المغسول فلا يضر حينئذ للخرج وهو مدفوع شرعاً وقال الكرماني في بعض النسخ اثرها اي اثر الجنابة قلت ان سحت هذه النسخة فلا حاجة الى التأويل المذكور ولكن تفسيره بقوله اي اثر الجنابة يرجع الى تفسير القائل المذكور وفساده ظاهر

٩٤ - **حدثنا موسى بن إسماعيل المنقري قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون قال سألت سليمان بن يسار في الثوب تصيبه الجنابة قال قالت عائشة كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل فيه بقع الماء** *

مطابقة الحديث لاحدى الترجعتين وهي اولها ظاهرة والمنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف نسبة الى بنى منقر بطن من ميم وهو ابو سلمة التبوذكي وعبد الواحد هو ابن زياد المذكور عن قريب قوله « سمعت سليمان بن يسار » هكذا هو عند الاكثرين وفي رواية الكشميهني « سألت سليمان بن يسار » قوله « في الثوب » معناه على رواية سمعت أى سمعت سليمان يقول في حكم الثوب الذى تصيبه الجنابة وعلى رواية سألت المعنى قلت لسليمان ما تقول في الثوب الذى تصيبه الجنابة وعلى هذه الرواية يجوز ان تكون كلمة في بمعنى من كافي قوله . وهل يعمن من كان في العصر الحالى * قوله « كنت اغسله » أى كنت اغسل اثر الجنابة قاله الكرماني قلت ليس معناه كذا لان معناه كنت اغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ وليس المعنى اغسل اثر المني فعلى هذا تذكر الضمير يكون باعتبار معنى الجنابة لان معناها المني ههنا وباقي الكلام فيه قد مر فيما قبله *

٩٥ - **حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا زهير قال حدثنا عمرو بن ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أراه فيه بقعة أو بقعاً** *

عمرو بن خالد يفتح العين وليس في شيوخ البخارى عمرو بن خالد بضم العين قوله « زهير » هو ابن معاوية قوله « عمرو بن ميمون بن مهران » بكسر الميم غير منصرف ولم يذكر جد عمرو في هذا الحديث الذى رواه عن عائشة من خمسة اوجه الا في هذا الوجه وفي هذا الوجه نكتة اخرى وهي ان فيه الاخبار عن سليمان عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تغسل على سبيل الغيبة وفي الاوجه الاربع المتقدمة الاخبار عنها على سبيل التكلم عنها قوله « من ثوب رسول الله ﷺ » وفي بعض النسخ « من ثوب النبي ﷺ » قوله « ثم أراه » من رؤية العين اي ابصره والضمير المنصوب فيه يرجع الى الثوب وفي بعض النسخ « ثم أرى » بدون الضمير فعلى هذا مفعول أرى محذوف على ما يحىء الا ان فان قلت كيف التام هذا بما قبله لان ما قبله اخبار عن سليمان وقوله ثم اراه نقل عن عائشة رضى الله عنها قلت فيه محذوف تقديره قالت ثم اراه وهذا اوجه من كلام الكرماني ان اول الكلام نقل بالمعنى عن لفظ عائشة وآخره نقل للفظها بعينه قوله « فيه » اي في الثوب هذا على تقدير ان يكون أرى بدون الضمير المنصوب والتقدير ثم ارى في الثوب بقعة فيكون انتصاب بقعة على المفعولية واما على تقدير اراه بالضمير المنصوب فرجعه يكون الاثر الذى يدل عليه قوله « تغسل المني من ثوب النبي ﷺ » اي ارى اثر الغسل في الثوب بقعة قوله « او بقاءه » الظاهر انه من كلام عائشة ويحتمل ان يكون شكاً من سليمان او من احد الرواة والله تعالى اعلم *

﴿بابُ أُبُولِ الْإِبِلِ وَالِدُّوَابِّ وَالنَّعْمِ وَمَرَابِضِهَا﴾

أى هذا باب في بيان حكم ابوال ابل الى آخره انما جمع ابوال لانه ليس المراد ذكر حكم بول الابل فقط بل المراد بيان حكم بول الابل وبول الدواب وبول النعم ولكن ليس في الباب الا ذكر بول الابل فقط ولا واحد للابل من لفظها وهي مؤنثة لان اسماء الجموع اتى لا واحدا لها من لفظها اذا كانت لغير آدميين فالتأنيث لها لازم وقد تسكن الباء فيه للتخفيف والجمع آبال . والدواب جمع دابة وهي في اللغة اسم لما يدب على وجه الارض فيتناول سائر الحيوانات وفي العرف اسم لذى الاربع خاصة وقال الكرماني المراد ههنا معناه العري وهو ذوات الحوافر يعنى الخيل والبغال والحمير قلت ليس معناه العري في منحصر في هذه بل يطلق على كل ذى اربع والبخارى لم يذكر في هذا الباب الا حديثين احدهما يفهم منه حكم بول الابل والاخر يفهم منه جواز الصلاة في مرابض النعم فعلى هذا ذكر لفظة الدواب لا فائدة فيه وقال بعضهم ويحتمل ان يكون من عطف العام على الخاص قلت هو كذلك فائ شى ذكر الاحتمال فيه وفيه عطف الخاص على العام ايضا وهو عطف النعم على الدواب **قوله** «ومرابضها» بالجر عطف على قوله «والنعم» وهو جمع مرابض بفتح الميم وكسر الباء الموحدة من ربيض بالمكان يربض من باب ضرب يضرب اذا صق به واقام ملازماله والمرابض المكان الذى يربض فيه والمرابض للنعم كالمعاطن للابل وربوض النعم كبروق الجمل وقال بعضهم المرابض بكسر الميم وفتح الموحدة قلت هو غلط صريح ليس لقائله مس بالعلوم الادبية والضمير في مرابضها يرجع الى النعم وقال بعضهم الضمير يعود على اقرب مذكور قلت هذا قريب مما قلنا فان قلت ما وجه مناسبة هذا الباب بما قبله قلت يجوز ان يكون من حيث ان كلا منهما يشتمل على شىء وهو نجس في نفسه على قول من يقول بنجاسة التى ونجاسة بول الابل وعلى قول من يقول بطهارتهما يكون وجه المناسبة بينهما في كونهما على السواء في الطهارة

﴿ووصلنى أبو موسى رضي الله عنه في دار البريد والسريين والبرية إلى جنبه فقال ههنا ثم سوا﴾

هذا الاثر وصله ابو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة له قال حدثنا الاعمش عن مالك بن الحارث هو البلسي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا ابو موسى في دار البريد وهناك سريين الدواب والبرية على الباب فقالوا لوصليت على الباب فذكره وهذا تفسير لما ذكره البخارى معلقا وأخرجه ابن ابى شيبة ايضا في مصنفه فقال ثنا وكيع ثنا الاعمش عن مالك بن الحارث عن أبيه قال كنا مع ابي موسى في دار البريد فحضرت الصلاة فصلى بنا على روث وتبين فقلنا لا نصلى ههنا والبرية الى جنبك فقال البرية وههنا سواء وقال ابن حزم وروينا من طريق شعبة وسفيان كلاهما عن الاعمش عن مالك بن الحارث عن أبيه قال صلى بنا ابو موسى على مكان فيه سريين وهذا لفظ سفيان وقال شعبة روث الدواب قال وروينا من طريق غيرها والصحراء امامه وقال ههنا وهناك سواء ابو موسى الاشعري اسمه عبد الله بن قيس تقدم في باب اى الاسلام افضل **قوله** «في دار البريد» وهي دار ينزلها من يأتي برسالة السلطان والمراد من دار البريد ههنا موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه اذا حضروا من الخلفاء الى الامراء وكان ابو موسى رضى الله تعالى عنه اميرا على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان رضى الله عنهما وكان الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية الى جنبها والبريد بفتح الباء الموحدة المرتب والرسول واثنا عشر ميلا **قوله** الجوهري **قوله** «والسريين» بكسر السين المهملة وسكون الراء هو الزبل وحكى فيه ابن سيده فتح اوله وهو فارسي معرب ويقال له السريين بالحيم وهو في الاصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف **قوله** «والبرية» بتشديد الباء آخر الحروف الصحراء قال صاحب المحكم هي منسوبة الى البر والجمع البرارى **قوله** «جنبه» الجنب والجانب والجنبه الناحية ويقال قعدت الى جنب فلان والى جانب فلان بمعنى **قوله** «وتم» بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم وهو اسم يشار به الى المكان البعيد نحو (وازلناهم الآخرين) وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولا لا رأيت في **قوله** تعالى (واذا رأيت ثم رأيت) **قوله** «سواء» يعنى في صحة الصلاة ثم اعلم ان قوله والسريين يجوز ان يكون معطوفا على الدار وعلى البريد قال الكرماني ويروى بالرفع ولم يذكر وجهه قلت وجهه ان يكون مبتدأ وقوله والبرية بالرفع عطف عليه

وقوله الى جنبه خبره ويكون محل الجملة النصب على الحال وعلى تقدير جر السارقين يكون ارتفاع البرية على الابتداء وما بعده خبره والجملة حال ايضا وفاعل قال ابو موسى رضى الله تعالى عنه قوله «ههنا» اسم موضع ومحل رفع على الابتداء وثم عطف عليه وخبره قوله سواء يعنى انهما متساويان في صحة الصلاة قال ابن بطال قوله ابوالايل والدواب وافق البخارى فيه أهل الظاهر وقاس بول ما يكون مأكولا لجمه على بول الابل ولذلك قال وصلى ابو موسى في دار البريد والسارقين ليدل على طهارة ارواث الدواب وابوالها ولا حاجة له فيها لانه يمكن ان يكون صلى على ثوب بسطه فيه او في مكان يابس لا يلقى به نجاسة وقد قال عامة الفقهاء ان من بسط على موضع نجس بسطا وصلى فيه ان صلاته جائزة ولو صلى على السارقين بغير بساط لكان مذهبه ولم تجز مخالفة الجماعة به وقال بعضهم نصره للبخارى وردا على ابن بطال واجيب بان الاصل عدمه وقد رواه سفيان الثوري في جامعه عن الاعمش بسنده ولفظه صلى بنا ابو موسى على مكان فيه سارقين وهذا ظاهر في انه بغير حائل قلت الظاهر انه كان بجائل لان شأنه يقتضى ان يحترز عن الصلاة على عين السارقين ثم قال هذا القائل وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره ان الصلاة على الطنفسة محدث اسناده صحيح قلت ارا هذا تأييدا ما قاله ولكنه لا يجدي لان كون الصلاة على الطنفسة محدثة لا يستلزم ان يكون على الحصر ونحوه كذلك فيحتمل ان يكون ابو موسى قد صلى في دار البريد والسارقين على حصر ونحوه وهو الظاهر على أن الطنفسة بكسر الطاء وفتحها بساط له دخل رقيق ولم يكونوا يستعملونها في حالة الصلاة كاستعمال المترفين اياها فكونها كذلك في الصدر الاول واكتفوا بالدون من السجاجة وتواضعوا بل كان اكثرهم يصلى على الحصر بل كان الافضل عندهم الصلاة على التراب تواضعا ومسكنة

٩٦ - **« حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقِيَامِ وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أُبُورِهَا وَأَلْبَانِهَا فَانْظَلَقُوا فَلَمَّا صَحَّوْا قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَأْذَنُوا النَّعَمَ فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِئَ بِهِمْ فَأَمَرَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَالْقَوَا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ »**

مطابقة الحديث للترجمة في بول الابل فقط والمذكور فيها اربعة اشياء (بيان رجاله) وهم خمسة كلهم قد ذكروا فسلیمان بن حرب في باب من كره ان يعود في الكفر وحماذ في باب المعاصي من أمر الجاهلية وايوب السخيتاني التابعي في باب حلاوة الايمان وابو قلابه بكسر القاف عبدالله كذلك وكلهم اعلام ائمة بصريون (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد والباقي عن عنة في اربعة مواضع وفيه رواية التابعي عن التابعي وفيه ان الرواة بصريون (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى في ثمانية مواضع هنا عن سليمان بن حرب وفي المحاريرين عن قتيبة وفي الجهاد عن معلى بن اسد وفي المحاريرين عن موسى بن اسماعيل وعن علي بن عبدالله ومحمد بن الصلت وفي التفسير عن علي بن عبدالله وفي المغازي عن محمد بن عبدالرحيم وفي الدييات عن قتيبة وأخرجه مسلم في الحدود عن هارون بن عبدالله بن سليمان بن حرب وعن الحسن بن احمد وعن عبدالله بن عبدالرحمن وعن ابي بكر بن ابي شيبة ومحمد بن الصباح وعن محمد بن المتى وعن احمد بن عثمان النوفلي وأخرجه ابوداود في الطهارة عن سليمان بن حرب وعن موسى بن اسماعيل وعن محمد بن الصباح وعن عمرو بن عثمان وعن محمد بن قدامة وأخرجه النسائي في المحاربة عن احمد بن سليمان وعن عمرو بن عثمان وعن اسحاق بن منصور وعن اسماعيل بن مسعود واعاد حديث عمرو بن عثمان في التفسير وفي رواية مسلم ادخل بين ايوب وابي قلابه ابارجاء مولى ابي قلابه وذكر النارقطي ان رواية حماد بن زيد انما هي عن ايوب عن ابي رجاء عن ابي قلابه وقال سقوط ابي رجاء وثبوته صواب ويشبه أن يكون ايوب سماع من

ابن قلابة عن انس قصة العرنيين مجردة وسمع من ابي رجاء عن ابي قلابة حديثه مع عمر بن عبدالعزيز في القسامة وفي آخرها قصة العرنيين فحفظ عنه حماد بن زيد اثنان عن ابي رجاء عن ابي قلابة وحفظ الاخرون عن ابي قلابة عن انس قصة العرنيين حسب *

(بيان لغاته) قوله «من عكل» بضم العين المهملة وسكون الكاف وفي آخره لام وعكل خمس قبائل وذلك ان عوف بن عبد مناف ولد قيسا فولد قيس واثلا وعوانة فولد وائل عوف وعلبة فولد عوف بن وائل الحارث وجشم وسعدا وعليا وقيسا وامهم بنت ذى اللحية لانه كان مطا ئلا لحيتهم فحسنتهم امة سوداء يقال لها عكل كذا قاله الكلبي وغيره ويقال عكل امرأة حسنت ولد عوف بن اياس بن قيس بن عوف بن عبدمناة ابن ادد بن طابخة وزعم السمعاني انهم بطن من غنم ورد ذلك عليه ابو الحسن الجزري بان عكل امرأة من حمير يقال لها بنت ذى اللحية تزوجها عوف بن قيس بن وائل بن عوف بن عبدمناة بن ادد فولدت له سعدا وجشم وعلياء ثم هلكت الحميرية فحسنت عكل ولها وهم من جملة الرباب تحالفوا على بني تميم قوله «او عرينة» بضم العين وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وفتح النون وعرينة بن نذير بن قيس بن عكر بن امار بن القوث بن طي بن ادد وزعم اليشكري ان عرينة بن عزيز بن نذير قوله «فاجتووا المدينة» أى اصابهم الجوى بالعجم وهو داء الجوف اذا تطاول ويقال الاجتواء كراهية المقام يقال اجتويت البلد اذا كرهتها وان كانت موافقة لك في بدنك واستولبتها اذ لم توافقك في بدنك وان احببها قوله «بلقاح» بكسر اللام وهى الابل الواحدة لقوح وهى الحلوب مثل قلو وس قلاص قال ابو عمرو اذا نتجت فبى لقوح شهرين او ثلاثة ثم هى لبون بعد ذلك قوله «فاستاقوا النعم» استاقوا من الاستياق وهو السوق والنعم بفتح النون واحدا الانعام وهى المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل قوله «في آثارهم» الاكثر جمع اثرب كسر الهززة وسكون التاء المثلثة يقال خرجت في أثره اذا خرجت وراءه قوله «وسمرت» بضم السين وتخفيف الميم وتشديد ها ومعنى سمرت اعينهم كحلت بمسامير عمما وفي رواية سملت باللام موضع الراية يقال سملت عينه بصيغة المجهول ثلاثيا اذا فقت بمجديدة عمما وقيل هبما معنى واحد قوله «في الحرة» بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وهى الارض ذات الحجارة السود ويجمع على حر وحرار وحرار وحرزين وحرين وهو من الجوع التادرة كسين وقلين في جمع نبة وقلة والمراد من الحرة هذه حرة بظاهر مدينة الرسول ﷺ بها حجارة سود كثيرة وكانت بها الوقعة المشهورة ايام يزيد بن معاوية قوله «يستسقون» من الاستسقاء وهى طلب السقي وطلب السقياء ايضا وهو المطر *

(بيان اعرابه) قوله «فاجتووا المدينة» الفاء فيه للعطف قوله «وان يشربوا» عطف على لقاح وكلة ان مصدرية والتقدير فامرهم بالشرب من البنا قوله «قتلوا» جواب لما قوله «فبعث» أى رسول الله ﷺ ومفعوله محذوف أى الطلب كاجاء في رواية الاوزاعى قوله «فقطع ايديهم» اسناد الفعل الى النبي ﷺ مجاز والدليل عليه ما جاء في رواية اخرى «فامر بقطع ايديهم» والايندى جمع يد فاما ان يراد بها اقل الجمع الذى هو اثنان عند بعض العلماء لان لكل منهم يدين واما ان يراد بالتوزيع قوله «والقوا» بصيغة المجهول من الالتقاء قوله «يستسقون» جملة وقعت حالا (بيان المعاني) قوله «قدم انس» أى على رسول الله ﷺ فامرهم بلقاح أى فامرهم ان يلحقوا بها قوله «فلما محوا» فيه حذف تقديره فشر بوا من البنا واولها فلما صحو قوله «فلما ارتفع النهار» فيه حذف ايضا تقديره فادركوا في ذلك اليوم فاخذوا فلما ارتفع جى منهم أى الى النبي ﷺ وهم اسارى قوله «ولا يسقون» بضم الياء وفتح القاف تيمنا (بيان اختلاف الفاظه) قوله عن انس زاد الاميل ابن مالك قوله «قدم انس» بالهززة المضمومة عند الاكثرين وعند الاصيل والكشميهنى والسرخسي «ناس» بلا هززة وفي رواية البخارى في الديات من طريق ابي رجاء عن ابي قلابة «قدم انس على رسول الله ﷺ» وقوله «من عكل او عرينة» الشك فيه من حماد قاله بعضهم وقال الكرماني ولفظ او ترديد من انس رضى الله تعالى عنه وقال الداودى هوشك من الراوى والذى قاله من حماد لا يدرى أى شئ موجه تعيينه بذلك والبخارى في المحاريين عن قتيبة عن حماد «ان رهطامن عكل او قال من عرينة» وله في الجهاد عن وهيب

عن ايوب «ان رهطاً من عكل» ولم يشك وكذا في البخاريين عن يحيى بن ابي كثير وفي الدييات عن ابي رجاء كلاهما عن ابي قلابه وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ان ناساً من عربة ولم يشك ايضاً وكذلك المسلم من رواية ابي عوانة معاوية بن قرة عن أنس وفي المغازي عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة «ان ناساً من عكل وعربة» بالواو العاطفة قيل هو الصواب والدليل عليه ما وقع في رواية ابي عوانة والطبراني من حديث قتادة عن أنس قال «كانوا اربعة من عربة وثلاثة من عكل» قلت هذا يخالف ما عند البخاري في الجهاد من طريق وهيب عن ايوب وفي الدييات من طريق حجاج الصواف عن ابي رجاء كلاهما عن ابي قلابه عن أنس «ان رهطاً من عكل ثمانية» وجه ذلك انه صرح بان الثمانية من عكل ولم يذكر عربة قلت يمكن التوفيق بان احداً من الرواة طوى ذكر عربة لانه روى عن أنس تارة من عكل او عريضة وتارة من عربة بدون ذكر عكل وتارة من عكل وعربة كما بينا فان قلت في رواية ابي عوانة والطبري «كانوا سبعة» وفي رواية البخاري ثمانية فهذا يخالف قلت لا مخالفة اصلاً لاحتمال ان يكون الثامن من غير القيلتين وكان من اتباعهم قوله «فاجتو المدينة» وفي رواية «استوخوها» وللبخاري من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة «فقالوا يا بني الله اننا كنا اهل ضرع ولم نكن اهل ريف» وله في الطب من رواية ثابت عن أنس «ان ناساً كان بهم سقم قالوا يا رسول الله اروننا واطعمنا فلما صحوا قالوا ان المدينة وخمة» وفي رواية ابي عوانة من رواية غيلان عن أنس «كان بهم هزال شديد» وعنده من رواية ابن سعد عن «مصرف الوانهم» بعد ان صحت اجسادهم فهو من حمى المدينة كما عند احمد من رواية حميد عن أنس قوله «فامرهم بلباق» وللبخاري في رواية همام عن قتادة «فامرهم ان يلحقوا براعيه» وله عن قتيبة عن حماد «فامرهم بلباق» بزيادة اللام ووجه ان تكون اللام زائدة اولاً للاختصاص وليست للتتمليك وعند ابي عوانة من رواية معاوية بن قرة التي اخرج مسند اسناده انهم بدؤا بطلب الخروج الى اللقاح «فقالوا يا رسول الله قد وقع هذا الوجع فلو اذنت لنا فخرجنا الى الابل» وللبخاري من رواية وهيب عن ايوب «انهم قالوا يا رسول الله ابغنا رسلاى اطلب لنا قال ما جسد لكم الا ان تلحقوا بالنود» وفي رواية ابي رجاء «هذه نعم لنا نخرج فاخرجوا فيها» وله في البخاريين عن موسى عن وهيب بسنده فقال «الا ان تلحقوا بابل رسول الله ﷺ» وله فيه من رواية الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير بسنده «فامرهم ان يأتوا بابل الصدقة» وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة فان قلت كيف التوفيق بين هذه الاحاديث قلت طريقه انه ﷺ كانت له ابل من نصيبه من المغنم وكان يشرب لبنها وكانت ترعى مع ابل الصدقة فاخبره مرة عن ابله ومرة عن ابل الصدقة لاجتماعهم في موضع واحد وقال بعضهم واجمع بينهما ان ابل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة وصادف بعث النبي ﷺ بلباقه الى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج الى الصحراء لشرب البان الابل فامرهم ان يخرجوا معه فخرجوا معه الى الابل ففعلوا ما فعلوا قوله «وان يشربوا» وفي رواية للبخاري عن ابي رجاء «فاخرجوا فاشربوا من البانها وابوا لها» بصيغة الامر وفي رواية شعبة عن قتادة «فرخص لهم ان يأتوا الصدقة فيشربوا» قوله «فلما صحوا» وفي رواية ابي رجاء «فانطلقوا فشرابوا من البانها وابوا لها فلما صحوا» وفي رواية وهيب «وسموا» وفي رواية الاسماعيلى من رواية ثابت «ورجعت اليهم الوانهم» قوله «فجاء الخبر» وفي رواية وهيب عن ايوب الصريح بالخاء المعجمة وهو على وزن فاعيل بمعنى فاعل اي صرخ بالاعلام بما وقع منهم وهذا الصارخ هو احد الراعيين كما ثبت في صحيح ابي عوانة من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقد اخرج مسلم اسناده ولفظه «فقتلوا احد الراعيين وخيلاء الآخر وقد جزع فقال قد قتلوا صاحبي ونهبوا بالابل» قوله «فذهب في آثارهم» زاد في رواية الاوزاعي الطلح وفي حديث سلمة بن الاكوع «خيلاً من المسلمين اميرهم كرز بن جابر الفهري» وكذا ذكره ابن اسحق والاكثرون وكرز بضم الكاف وسكون الراء وفي آخره زاي معجمة وللنسائي من رواية الاوزاعي «فبعث في طلبهم قافة» وهو جمع قائف ولمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس «انهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلاً وبعث معهم قانفا يقتنى آثارهم» قوله «قطع ايديهم» كذا هو للاكثرين وفي رواية الاصيلي والمستملى والسرخسي «فامر بقطع ايديهم» وقال الداودي يعني قطع يدي كل واحد ورجليه وهذا يرده رواية الترمذي من خلاف وكذا ذكر الاسماعيلى عن الفريابي عن الاوزاعي بسنده وللبخاري من رواية الاوزاعي ايضاً قوله

«وسمرت» لم تختلف روايات البخارى كلها بالراء ووقع لمسلم من رواية عبد العزيز «وسملت» بالتخفيف واللام
وللبخارى من رواية وهيب عن ايوب ومن رواية الاوزاعى عن يحيى كلاهما عن ابي قلابه «ثم امر بمسامير فاحيت
فكحلهم بها» ولا يخالف ذلك رواية المستمل لانه فقا العين بأى شىء كان قوله «يستسقون فلا يسقون» زاد وهيب
والاوزاعى حتى ماتوا وفي رواية سعيد «بعضون الحجارة» وفي رواية ابى رجاء ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا» وفي
الطب في رواية ثابت قال انس «فرأيت رجلا منهم يكدم الارض بلسانه حتى يموت» ولا بى عوانته من هذا الوجه بعض
الارض ليجبردها مما يجدم من الحرو الشدة» وزعم الواقدى انهم صلبوا ولم يثبت ذلك فى الروايات الصحيحة •
(بيان مافيه من تفسير المبهم وغير ذلك) قوله «قدم انس من عكل او عرينه» وفي رواية ابى عوانة والطبرى باسنادها
الى انس قال «كانوا اربعة من عرينه وثمانية من عكل» وفي طبقات ابن سعد رسل رسول الله ﷺ في اثرهم كرز بن
جابر الفهرى ومعه عشرون فارسا وكان العرينون ثمانية وكانت اللقاح ترعى بذى الحدر ناحية بقباقرى بن نيمر على ستة
اميال من المدينة فلما غدوا على اللقاح ادركهم يسار مولى رسول الله ﷺ ومعه نفر فقاتلهم ففقطعوا ايده ورجله وغرزوا
الشوك في لسانه وعينه حتى مات ففعل بهم النبي ﷺ كذلك واتزل عليه (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا) الآية فلم يسلم بعد ذلك عينا انتهى وكان يسار نوبيا اصابه رسول الله ﷺ في غزوة
محارب فلما رآه يحسن الصلاة اعتقه وقال ابن عتبة كان امير السرية سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وحمل يسار ميتا فدفن
بقبا وزعم الرشاطى انهم من غير عرينه التى في قضاة وفي مصنف عبد الرزاق كانوا من بنى فزارة وفي كتاب ابن الطلاع
انهم كانوا من بنى سليم وفيه نظر لان هاتين القيلتين لا يجتمعان مع العرينين وفي مسند الشاميين للطبرانى عن انس كانوا
سبعة اربعة من عرينه وثلاثة من عكل فليل العرينين لان اكثرهم كان من عرينه وذكر ناعن الطبرى نحوه ثم ان قدمه كان
فيما ذكره ابن اسحق من المغازى في جمادى الآخرة سنة ست وذكره البخارى بعد الحديبية وكانت في ذى القعدة منها
وذكر الواقدى انها كانت في شوال منها وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما وذكر الواقدى ان السرية كانت عشرين ولم
يقل من الانصار وسمى منهم جماعة من المهاجرين منهم بريد بن الحصيب وسلمة بن الاكوع الاسلميان وجندب ورافع
ابن اميكيت الجنيان وابوزر وابورهم الفغاريان وبلال ابن الحارث وعبد الله بن عمرو بن عوف الزنيان وقال بعضهم الواقدى
لا يحتاج به اذا انفرد فكيف اذا خالف قلت مال الواقدى وهو امام وثقه جماعة منهم احمد والمعجب من هذا القائل انه يقع
فيه وهو احمد شايع امامه وقال الطبرى باسناد الى جرير بن عبد الله البجلي رضى الله تعالى عنه قال قدم قوم من عرينه حفاة
فلما صحوا واشتدوا قتلوا رعاة اللقاح ثم خرجوا باللقاح فبعثى رسول الله ﷺ فلما ادركناهم بعد ما اثر فوا على
بلادهم فذكره الى ان قال فجعلوا يقولون الماء الماء ورسول الله ﷺ يقول النار النار انتهى قلت هذا مشكل لان قصة
العرنيين كانت في شوال سنة ست كما ذكرنا واما سلام جرير كان في السنة العاشرة وهذا قول الاكثرين الا ان الطبرانى وابن
قانع قالوا اسلم قديما فان صح ما قلناه فلا اشكال وذكر ابن سعد ان عدد اللقاح كان خمس عشرة وانهم نحرروا منها
واحدة يقال لها الحناية

(بيان استنباط الاحكام) منها ان مال الكا استدل بهذا الحديث على طهارة بول ما يؤكل لحمه وبه قال احمد ومحمد بن الحسن
والاصطخري والرويانى الشافعيان وهو قول الشعبي وعطاء والنخعي والزهري وابن سيرين والحكم والثوري وقال
ابوداود بن علي بن بول كل حيوان ونحوه وان كان لا يؤكل لحمه طاهر غير بول الآدمى وقال ابو حنيفة والشافعى وابو يوسف
وابو ثور وآخرون كثيرون الابوال كلها نجسة الا ما عفى عنه واجابوا عنه بان ما في حديث العرينين قد كان للضرورة فليس
فيه دليل على انه يباح في غير حال الضرورة لان ثمة اشياء ابيحت في الضرورات ولم تنح في غيرها كما في لبس الحرير
فانه حرام على الرجال وقد ابيح لبسه في الحرب اوللحكمة اوللشدة البرد اذا لم يجد غيره وله امثال كثيرة في الشرع
والجواب المقنع في ذلك انه عليه الصلاة والسلام عرف بطريق الوحى شفاهم والاستشفاء بالحرام جائز عند التيقن

بمحصول الشفاء كتناول الميتة في الخمصة والحمر عند العطش واساعة اللقمة وانما لا يباح ما لا يستيقن حصول الشفاء به وقال ابن حزم صح يقينا ان رسول الله ﷺ انما امرهم بذلك على سبيل التداوى من السقم الذي كان اصابهم وانهم صحت اجسامهم بذلك والتداوى منزلة ضرورة وقد قال عز وجل (الاما اضطررتم اليه) فاضطر المرء اليه فهو غير محرم عليه من المأكل والمشرب وقال شمس الائمة حديث انس رضى الله تعالى عنه قد رواه قتادة عنه انه رخص لهم في شرب اللبن الابل ولم يذكر الابل وانما ذكره في رواية حميد الطويل عنه والحديث حكاية حال فاذا دار بين ان يكون حجة او لا يكون حجة سقط الاحتجاج به ثم نقول خصهم رسول الله ﷺ بذلك لانه عرف من طريق الوحي ان شفاءهم فيه ولا يوجد مثله في زماننا وهو كما خص الزبير رضى الله تعالى عنه بلبس الحرير لحكمة كانت به واللقم فانه كان كثير القمل اولانهم كانوا كفارا في علم الله تعالى ورسوله عليه السلام علم من طريق الوحي انهم يموتون على الردة ولا يبعد ان يكون شفاء الكافر بالنجس انتهى فان قلت هل لا بوال الابل تأثير في الاستشفاء حتى امرهم ﷺ بذلك قلت قد كانت ابله ﷺ ترعى الشيوخ والقيصوم وابوال الابل التي ترعى ذلك والبانها تدخل في علاج نوع من انواع الاستشفاء فاذا كان كذلك كان الامر في هذا انه عليه الصلاة والسلام عرف من طريق الوحي كون هذه للشفاء وعرف ايضا مرضهم الذي تربله هذه الابل فامرهم لذلك ولا يوجد هذا في زماننا حتى اذا فرضنا ان احدا عرف مرض شخص بقوة العلم وعرف انه لا يزيله الا بتناول المحرم يباح له حينئذ ان يتناوله كما يباح شرب الحمر عند العطش الشديد وتناول الميتة عند الخمصة وايضا التمسك بموم قوله ﷺ « استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه » اولى لانه ظاهر في تناول جميع الابل فيجب اجتنابها لهذا الوعيد والحديث رواه ابو هريرة وصححه ابن خزيمة وغيره مرفوعا ومن الاحكام نظر الامام في مصالح قدوم القبائل والغرباء اليه وامره لهم بما يناسب حالهم واصلاح ابدانهم * ومنها جواز التطيب وطب كل جسد بما اعتاده ولهذا افرد البخاري بابا لهذا الحديث وترجم عليه الدواء بابوال الابل والبانها * ومنها ثبوت احكام الحاربة في الصحراء فانه ﷺ بعث في طلبهم لما بلغه فعلهم بالرعاة واختلف العلماء في ثبوت احكامها في الامصار فنفاه ابو حنيفة وابنته مالك والشافعي ومنها شرعية المائلة في القصاص * ومنها جواز عقوبة المحاربين وهو موافق لقوله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية وهل كلة اوفيهما للتخير او للتبويب قولان * ومنها قتل المرتد من غير استتابة وفي كونها واجبة او مستحبة خلاف مشهور وقيل هو لا محاربه او المرتد اذا حارب لا يستتاب لانه يجب قتله فلامنى للاستتابة *

(الاسئلة والاجوبة) . الاول لو كانت ابدال الابل محرمة الشرب لما جاز التداوى بها لما روى ابو داود عن حديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها « ان الله تعالى لم يجعل شفاء امي فيما حرم عليها » واحيب بانه محمول على حالة الاختيار واما حالة الاضطرار فلا يكون حراما كالمتة للضرر كما ذكرنا وقال ابن حزم هذا حديث باطل لان في سنده سليمان الشيباني وهو مجهول قلت اخرجه ابن حبان في صحيحه وصححه قال حدثنا احمد بن المتي قال اخبرنا أبو خيثمة قال حدثنا جرير عن الشيباني عن حسان بن المحارق قال « قالت ام سلمة رضى الله تعالى عنها اشتكت ابنة لى فنبذت لها في كوز فدخل النبي ﷺ وهو يغلى فقال ما هذا فقلت اشتكت ابنتي فنبذت لها هذا فقال عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام » وقول ابن حزم ان في سنده سلمان وهم وانما هو سليمان بزيادة الياء آخر الحروف وهو احد الثقات اخرجه عنه البخاري ومسلم في صحيحهما فان قلت يرد عليه قوله عليه الصلاة والسلام في الحمر انها ليست بدواء وانها داء في جواب من سأل عن التداوى بها قلت هذا روى عن سويد بن طارق « انه سأل رسول الله ﷺ عن الحمر فنهاه ثم سأل عنها فقال يابى الله انهادوا فقال لا ولكنها داء واجاب ابن حزم عن ذلك فقال لا حجة فيه لان في سنده سمالك بن حرب وهو يقبل اتقنين شهد عليه بذلك شعبة وغيره ولو صح لم يكن فيه حجة لان فيه ان الحمر ليس بدواء ولا خلاف بيننا في انها ليس بدواء فلا يحل تناولها وقد اجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالحمر وليتحقق بها غيرهما من المسكرات قلت فيه نظر لان دعوى

الخصوصية بلا دليل لا تسمع والجواب القاطع ان هذا محمول على حالة الاختيار كما ذكرنا فان قلت روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما « كانت السكاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا » وروى عن جابر والبراء رضى الله تعالى عنهما مرفوعا « ما اكل لحمه فلا بأس بيوله » وحديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه الا ترى ذكره في باب اذا التقي على ظهر المصل قدر او حيفة لم تفسد عليه صلاته والحديث الصحيح الذي ورد في غزوة تبوك « فكان الرجل ينحر بعيره فيعصر فرثه فيشربه ويجعل ما بقي على كبده » قلت اما حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فغير مسند لانه ليس فيه انه عليه الصلاة والسلام علم بذلك واما حديث جابر والبراء فرواه الدارقطني وضعفه واما حديث ابن مسعود فلانه كان بمكة قبل ورود الحكم بتحريم التجو والدم وقال ابن حزم هو منسوخ بلا شك واما حديث غزوة تبوك فقد قيل انه كان للتداوى وقال ابن خزيمة لو كان الفرت اذا عصره نجسا لم يجز للمرء ان يجعله على كبده ثم السؤال الثاني ما وجه تعذيبهم بالنار وهو تسمير أعينهم بمسامير محمية كما ذكرنا وقد نهى النبي ﷺ عن التعذيب بالنار الجواب انه كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة والنهي عن المثلة فهو منسوخ وقيل ليس بمنسوخ وانما فعل النبي ﷺ بما فعل قصاصا لانهم فعلوا بالبيعة مثل ذلك وقدرناه مسلم في بعض طرقه ولم يذكره البخاري قال المهلب انما لم يذكره لانه ليس من شرطه ويقال فلذلك بوب البخاري في كتابه وقال باب اذا حرق المشرك هل يحرق ووجهه انه ﷺ لما سمل أعينهم وهو تحريق بالنار استدلل به انه لما جاز تحريق أعينهم بالنار ولو كانوا لم يحرقوا أعين الرعاة انه أولى بالجواز بتحريق المشرك اذا احرق المسلم وقال ابن الميزر وكان البخاري جمع بين حديث « لا تعذبوا بمذاب الله » وبين هذا بحمل الاول على غير سبب والثاني على مقابلة السيئة بمثلها من الجهة العامة وان لم يكن من نوعها الخاص والا فاف في هذا الحديث ان العربيين فعلوا ذلك بالرعاة وقيل النبي عن المثلة نهى تنزيه لانه نهى تحريم * السؤال الثالث ان الاجماع قام على أن من وجب عليه القتل فاستسقى الماء انه لا يمنع منه لئلا يجتمع عليه عذابان . الجواب انه انما لم يسقوا هناك معاقبة لجنايتهم ولانه صلى الله عليه وسلم دعا عليهم فقال عطش الله من عطش آل محمد الليلة أخرجه النسائي فاجاب الله دعاءه وكان ذلك بسبب انهم منعوا في تلك الليلة ارسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراح به النبي ﷺ من لقاحه في كل ليلة كما ذكره ابن سعد ولانهم ارادوا فلا حرمة لهم وقال القاضي عياض لم يقع نهى من النبي ﷺ عن سقيهم وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم اطعم على ذلك وسكوتهم كاف في ثبوت الحكم وقال النووي المحارب لا حرمة له في سقي الماء ولا في غيره ويدل عليه ان من ليس معه ماء الاطهارته ليس له ان يسقيه المرتد ويقيم بل يستعمله ولومات المرتد عطشا وقال الخطابي انما فعل بهم النبي ﷺ ذلك لانه اراد بهم الموت بذلك وفيه نظر لا يخفى وقيل ان الحكمة في تعذيبهم لكونهم كفروا بنعمة سقى البان الابل التي حصل لهم بها الشفاء من الجزع والوخم وفيه ضعف *

﴿ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾

ابو قلابة عبد الله وقوله هذا ان كان داخلا في قول ايوب بأن يكون مقولا له يكون داخلا تحت الاسناد وان كان مقول البخاري يكون تعليقا منه وقال بعضهم وهذا قاله ابو قلابة استنباطا ثم قال وليس موقوفا على ابي قلابة كما توهمه بعضهم قلت كلامه متناقض لا يخفى قوله « سرقوا » انما اطلق عليهم سراقا لان اخذهم اللقاح سرقة لكونه من حرز بالحفاظ قوله « وحاربوا الله ورسوله » واطلق عليهم محاربين لما ثبت عند أحمد من رواية حميد عن انس رضى الله تعالى عنه في اصل الحديث وهربوا محاربين *

٩٧ - ﴿ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو النَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ فِي مَرَّأِيضِ النَّفْسِ ﴾

هذا احد حديثي الباب وهو مطابق لآخر الترجمة (بيان رجاله) وهم اربعة آدم بن ابي اياس وشعبة بن

الحجاج تقدم في كتاب الايمان وابو التياح بفتح التاء المثناة من فوق وتشديد الياء آخر الحروف وفي آخره حاء مهملة واسمه يزيد تقدم في باب ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتخولم (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الاخبار بصيغة الجمع في موضع وفيه الغنعة في موضع وفيه ان رواه ما بين خراساني وكوفي وبصري * (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري هنا عن آدم وفي الصلاة عن سليمان بن حرب وأخرجه مسلم في الصلاة مختصرا كما ههنا عن عبيد الله بن معاذ عن ابيه وعن يحيى بن حبيب وأخرجه الترمذي فيه عن محمد بن بشار عن يحيى القطان وعن آدم في المغازي عن عبيد الله بن معاذ عن ابيه وعن أبي بكر عن عبيد بن سعيد وعن محمد ابن الوليد عن غندر خستهم عن شعبة عنه به وأخرجه النسائي في العلم عن بندار به (بيان لفته) قد مر في اول الباب وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه العلم على اباحة الصلاة في مريض الغنم الا الشافعي فانه قال لا أكره الصلاة في مريض الغنم اذا كان سليما من أمارها وأبوها ومن روى عنه اجازة ذلك وفعله ابن عمر وجابر وابو ذر والزبير والحسن وابن سيرين والنخعي وعطاء وقال ابن بطل حديث الباب حجة على الشافعي رضي الله عنه لان الحديث ليس فيه تخصيص موضع من آخر ومعلوم ان مريضها لا تسلم من البعر والبول فدل على الاباحة وعلى طهارة البول والبعر فدل على استدل به من يقول بطهارة بول المأ كول لحمه وروثه وقالوا لان المراض لا تخلو عن ذلك فدل على انهم كانوا يباشرونها في صلواتهم فلا تكون نجسة واجاب مخالفوهم باحتمال وجود الحائل ورد عليهم بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الارض ورد عليهم بانه شهادة على النفي وايضا فقد ثبت في الصحيحين عن انس ان النبي ﷺ صلى على حصير في دارهم وضح عن عائشة رضي الله تعالى عنها انه عليه السلام كان يصلي على الحجرة وقال ابن حزم هذا الحديث يعني حديث الباب منسوخ لان فيه ان ذلك كان قبل ان يبنى المسجد فاقتضى انه في اول الهجرة ورد عليه بما صح عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم « امرهم ببناء المساجد في الدور وان تطيب وتنظف » رواه ابو داود واحمد وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيره ولا يبي داود نحوه من حديث سمرة وزاد وان تطهرها قال وهذا بعد بناء المسجد وما دام من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع ويرد هذا اذنه عليه السلام في الصلاة في مريض الغنم وفي صحيح ابن حبان عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجدوا الا مريض الغنم واعطان الابل فصلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل قال الطوسي والترمذي حسن صحيح وفي تاريخ نيسابور من حديث ابي حبان عن ابي زرعة عنه مرفوعا « الغنم من دواب الجنة فامسحوا رغامها وصلوا في مريضها » وعند البزار في مسنده « احسنوا اليها واميطوا عنها الاذى » وفي حديث عبد الله بن المغفل « صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين » قال البيهقي كذا رواه جماعة وقال بعضهم كنا نؤمر ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظ « اذا ادركتكم الصلاة وانتم في مراح الغنم فصلوا فيها فانها سكية وبركة واذا ادركتكم الصلاة وانتم في اعطان الابل فاخرجوا منها فانها جن خلقت من الجن الا ترى انها اذا نفرت كيف تشمخ بانها » وفي مسند عبد الله بن وهب البصري عن سعيد بن أبي ايوب عن رجل حدثه عن ابن المغفل « نبى النبي عليه الصلاة والسلام ان يصلي في معاطن الابل وامر ان يصلي في مراح البقر والغنم » وعند ابن ماجه بسند صحيح من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن ابيه عن جده مرفوعا « لا يصلي في اعطان الابل ولا يصلي في مراح الغنم » وعند ابي القاسم بسند لا بأس به عن عتبة بن عامر « صلوا في مريض الغنم » وكذا رواه ابن عمر واسيد بن حصير وعند ابن خزيمة من حديث البراء « سئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فانها بركة » وقال ابن المنذر يجوز الصلاة ايضا في مراح البقر لعنوم قوله عليه الصلاة والسلام « انما ادركتكم الصلاة فصل » وهو قول عطاء ومالك قلت ذهل ابن المنذر عن حديث عبد الله بن وهب الذي ذكرناه آنفا حتى استدلل بذلك فلو وقف عليه لاستدل به والله تعالى اعلم *

﴿ بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النِّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ ﴾

أى هذا باب في بيان حكم وقوع النجاسة في السمن والماء فكلمة ماصدرية وكلمة من بيانية وقال بعضهم باب ما يقع الخ
اى هل ينتجس الماء الا اذا تغير دون غيره قلت لاحاجة الى هذا التفسير فكأنه لما خفى عليه
المعنى الذى ذكرناه قدر ما قدره فان قلت ما وجه المناسبة بين هذا الباب والباب الذى قبله قلت من حيث ان في الباب
السابق ذكر بول مايؤكل لحمه والبول في نفسه نجس وكذلك في هذا الباب ذكر الفأرة التى هى نجس وذكر الدم كذلك
والاشارة الى احكامهما على ما جاء من السلف ومن الحديث *

﴿ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ لَا بَأْسَ بِالْمَاءِ مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ ﴾

الزهرى هو محمد بن مسلم بن شهاب الفقيه المدني نزيل الشام ثم الكلام فيه على انواع * الاول ان هذا تعليق من
البخارى ولكنه موصول عند عبد الله بن وهب في مسنده حدثنا يونس عن ابن شهاب انه قال كل ما فضل بما يصيبه من
الاذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فلا بأس ان يتوضأ به وورد في هذا المعنى حديث عن ابي امامة الباهلى
قال قال رسول الله ﷺ «ان الماء لا ينتجس شئ» الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه» رواه ابن ماجه حدثنا محمود
ابن خالد والعباس بن الوليد البمشقيان قال حدثنا مروان بن محمد حدثنا رشدين اخبرنا معاوية بن صالح عن راشد
ابن سعد عن ابي امامة رضى الله عنه وقال الدارقطنى انما يصح هذا من قول راشد بن سعد ولم يرفعه غير رشدين
قلت وفيه نظر لان ابا احمد بن عدى رواه في الكامل من طريق احمد بن عمر عن حفص بن عمر حدثنا ثور بن يزيد
عن راشد بن سعد عن ابي امامة فرفعه وقال لم يروه عن ثور الا حفص قلت وفيه نظر ايضا لان البيهقى رواه من حديث
ابى الوليد عن الساماني عن عطية بن بقة بن الوليد عن ابيه عن ثور وقال البيهقى والحديث غير قوى الا اننا نعلم في نجاسة
الماء اذا تغير بالنجاسة خلافا *

النوع الثانى في معناه قوله «لا بأس» اى لا حرج في استعمال ماء مطلقا لم يغيره طعم او ريح اولون وقوله «لم يغيره»
جملة من الفعل والمفعول وقوله «طعم» بالرفع فاعله وحاصل المعنى كل ماء طاهر في نفسه ولا ينتجس باصابة اذى اى
النجاسة الا اذا تغير احد الاشياء الثلاثة منه وهى الطعم والريح واللون فان قات الطعم او الريح او اللون هو المغير يفتح
الياء آخر الحروف المشددة لا المغير على صيغة الفاعل والمغير بالكسر هو الشئ الذى يخالطه فكيف يجعل الطعم
او الريح او اللون مغيرا على صيغة الفاعل على ما وقع في رواية البخارى واما الذى فى عبارة عبد الله بن وهب فهو على
الاصل قلت المغير فى الحقيقة هو الماء ولكن تغييره لما كان لم يعلم الا من جهة الطعم او الريح او اللون فكأنه صار هو
المغير وهو من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب وقال الكرماني لا بأس اى لا ينتجس الماء بوصول النجس اليه قليلا
او كثيرا بل لا بد من تغير احد الاوصاف الثلاثة فى تنجسه والمراد من لفظ ما لم يغيره طعمه ما لم يتغير طعمه فنقول
لا يخلو اما ان يراد بالطعم ان ذكر فى لفظ الزهرى طعم الماء او طعم الشئ الذى ينتجس فعلى الاول معناه ما لم يغير الماء عن
حاله التى خلق عليها طعمه وتغيره طعمه لا بد ان يكون بشئ نجس اذا بحث فيه وعلى الثانى معناه ما لم يغير الماء طعم
النجس ويلزم منه تغير طعم الماء اذ لا شك ان الطعم هو المغير للطعم واللون واللون والريح للريح اذ الغالب ان الشئ
يؤثر فى الملاقى بالنسبة وجعل الشئ متضفا بوصف نفسه ولهذا يقال لا يستخن الا الحار ولا يبرد الا البارد فكأنه قال
ما لم يغير طعم الماء طعم الملاقى النجس او لا بأس معناه لا يزول طهوريته ما لم يغيره طعم من الطعوم الطاهرة او النجسة
نعم ان كان المغير طعما نجسا ينتجسه وان كان طاهرا يزول طهوريته لا طهارته فى الجملة فى اللفظ تعقيد انتهى قلت
تفسيره هكذا هو عين التعقيد لانه فسر قوله «لا بأس» بمعنيين احدهما بقوله «اى لا ينتجس» الى آخره والاخر
بقوله «لا يزول طهوريته» وكلا المعنيين لا يساعدهما اللفظ بل هو خارج عنه وقوله «المغير للطعم هو الطعم» غير سديد

لان المغير للطعم غير الطعم وهو الشيء الملاق له وكذلك اللون والريح وكذلك قوله «والمراد» من لفظ مالم يغيره طعمه مالم يتغير طعمه غير موجه لانه تفسير للفعل المتعدى بالفعل اللازم من غير وجه وكذلك ترد يده بقوله لا يخلو اما ان يراد بالطعم المذكور الى آخره غير موجه لان الضمير المنسوب في لم يغيره يرجع الى الماء فيكون المعنى على هذا لا بأس بالماء مالم يغيره طعم الماء وطعم الماء ذاتي فكيف يغير ذات الماء وانما يغيره طعم الشيء الملاق والفرق بين الطعمين ظاهر

(النوع الثالث في استنباط الحكم منه) استنبط منه ان مذهب الزهري في الماء الذي يخالطه شيء نجس الاعتبار بتغيره بذلك من غير فرق بين القليل والكثير وهو مذهب جماعة من العلماء وشيخ ابو عبيد في كتاب الطهور على من ذهب الى هذا بانه يلزم منه ان من يال في ابريق ولم يغير للماء وصفا انه يجوز له التطهر به وهو مستشنع قال بعضهم ولهذا نص قول التفريق بالقلتين قلت كيف ينصر هذا بحديث القلتين وقد قال ابن العربي مداره على علته او مضطرب في الرواية او موقوف وحسبك ان الشافعي رواه عن الوليد بن كثير وهو باضى واختلفت روايته فقيل قلتين وقيل قلتين او ثلاثا وروى اربعون قلة وروى اربعون فرقا ووقف على ابي هريرة وعبد الله بن عمرو قال اليعمرى حكم ابن منده بصحته على شرط مسلم من جهة الرواة ولكنه اعرض عن جهة الرواية بكثرة الاختلاف فيها والاضطراب ولعل مسلما تركه لذلك قلت وكذلك لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في اسناده وقال ابو عمر في التمهيد ما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت في الاثر لانه قد تكلم فيه جماعة من أهل العلم بالقليل وقال الدبوسي في كتاب الاسرار هو خبر ضعيف ومنهم من لم يقبله لان الصحابة والتابعين لم يعملوا به وقال ابن بطال ومذهب الزهري هو قول الحسن والنخعي والاوزاعي ومذهب أهل المدينة وهي رواية أبي مصعب عن مالك وروى عنه ابن القاسم ان قليل الماء ينجس بقليل النجاسة وان لم يظهر فيه وهو قول الشافعي وروى هذا المعنى عن عبد الله بن عباس وابن مسعود وسعيد بن المسيب على اختلاف عنه وسعيد بن جبير وهو قول الليث وابن صالح بن حي وداود بن علي ومن تبعه وهو مذهب أهل البصرة وقد قال بعض اصحابنا هو الصحيح في النظر وثابت بالاثار من ذلك صب الماء على بول الاعرابي وحديث بشر بضاعة وحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الماء لا ينجسه شيء ومذهب اصحابنا الماء اما جار او را كند قليل او كثير فالجاري اذا وقعت فيه النجاسة وكانت غير مرئية كالبول والخر ونحوها فانه لا ينجس مالم يتغير لونه او طعمه او ريحه وان كانت مرئية كالحيفة ونحوها فانه لا ينجس فان كان يجري عليها جميع الماء لا يجوز التوضؤ به من اسفلها وان كان يجري اكثرها عليها فكذلك اعتبارا للغالب وان كان اقله يجري عليها يجوز التوضؤ به من اسفلها وان كان يجري عليها النصف دون النصف فالقياس جواز التوضؤ وفي الاستحسان لا يجوز احتياطا والراكد اختلفوا فيه فقالت الظاهرية لا ينجس اصلا وقالت عامة العلماء ان كان الماء قليلا ينجس وان كثيرا لا ينجس لكنهم اختلفوا في الحد الفاصل بينهما فثبتنا بالخلوص فان كان يخلص بعضه الى بعض فهو قليل والافهوكثير واختلف اصحابنا في تفسير الخلوص بعد ان اتفقوا انه يعتبر الخلوص بالتحريك وهو ان يكون بحال لو حرك طرف منه يتحرك الطرف الآخر فهو ما يخلص والافهوكثير مما لا يخلص واختلفوا في جهة التحريك فمن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يعتبر التحريك بالاعتسال من غير عنف وعن محمد انه يعتبر بالوضوء وروى انه باليد من غير اغتسال ولا وضوء واما اعتبارهم في تفسير الخلوص فمن ابي حنيفة الكبير انه اعتبره بالصنع وعن ابي نصر محمد بن سلام انه اعتبره بالتكدير وعن ابي سليمان الجوزجاني انه اعتبره بالساحة فقال ان كان عشرة في عشر فهو ما لا يخلص وان كان دونه فهو مما يخلص وعن ابن المبارك انه اعتبره بال عشرة اولا ثم بخمسة عشر واليه ذهب ابو مطيع البلخي فقال ان كان خمسة عشر في خمسة عشر ارجو ان يجوز وان كان عشرين في عشرين لا احد في قلبي شيئا وعن محمد انه قدره بمسجده وكان ثمانيا في ثمان وبه اخذ محمد بن سلمة وقيل كان مسجده عشرة في عشر وقيل كان داخله ثمانيا في ثمان وخارجه عشرة في عشر وعن الكرخي لاعتباره للتقدير وانما اعتبره والتحرى فلو كان أكثر رأيه ان النجاسة خاصت الى الموضع

الذي يتوضأ منه لا يجوز وان كان أكثر رايه انها لم تصل اليه يجوز وقد استقصينا الكلام فيه في شرحنا لمعاني الآثار
للطحاوي رحمه الله تعالى * **وقال حماد لا بأس بریش الميتة** *

حماد على وزن فعال بالتشديد هو الامام ابن ابي سليمان شيخ الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه تقدم في باب قراءة القرآن بعد الحدث **قوله** « لا بأس » أي لأخرج بریش الميتة يعني ليس بنجس ولا ينجس الماء الذي وقع فيه سواء كان ريش الماء كحل أو غيره وهذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه حدثنا معمر عن حماد بن أبي سليمان انه قال لا بأس بصوف الميتة ولكن يغسل ولا بأس بریش الميتة وهذا مذهب أبي حنيفة أيضا واصحابه

وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره أدركت ناسا من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به بأسا *

الزهري هو محمد بن مسلم **قوله** « وغيره » أي غير الفيل مما لا يؤكل وقال الكرماني **قوله** « غيره » يشمل أن يريد به ما هو من جنسه من الذي لا تؤثر الذكاة فيه أي ما لا يؤكل كل لحمه وان يريد اعلم من ذلك قلت هذا الذي ذكره يمشي على مذهب الشافعي وعندنا جميع اجزاء الميتة التي لادم فيها كالقرن والسن والظلف والحافر والخف والوبر والصوف طاهر وفي العصب روايتان وذهب عمر بن عبد العزيز والحسن البصري ومالك واحمد واسحق والمزني وابن المنذر الى ان الشعر والصوف والوبر والريش طاهرة لا تنجس بالموت كذهبنا والمظلم والقرن والظلف والسن نجسة وقال الشافعي السكك نجس الا الشعر فان فيه خلافا ضعيفا وفي العظم اضعف منه واما الفيل ففيه خلاف بين اصحابنا فعند محمد بن نجس العين حتى لا يجوز بيع عظمه ولا يظهر جلده بالدباغ ولا بالذكاة وعند ابي حنيفة وابي يوسف هو كسائر السباع فيجوز الانتفاع بعظمه وجلده بالدباغ **قوله** « ادركت ناسا » التنوين فيه للتكثير أي ناسا كثيرين **قوله** « يمتشطون بها » أي بعظام الموتى يعني يجعلون منها مشطا ويستعملونه فهذا يدل على طهارته وهو مذهب ابي حنيفة أيضا **قوله** « ويدهنون فيها » أي في عظام الموتى يعني يجعلون منها ما يحيط فيه الدهن ونحوه واصل يدخنون يتدهنون لانه من باب الافتعال فقلت التاء دالا وادغمت الدال في الدال وقال بعضهم يجوز ضم اوله واسكان الدال قلت فعل هذا يكون من باب الادھان فلا يناسب ما قبله الا اذا جاءت فيه رواية بذلك وذلك لان معناه بالتشديد هم يدخنون انفسهم واذا كان من باب الافعال يكون المعنى هم يدخنون غيرهم فلا يمنع من ذلك الا انه موقوف على الرواية ونقل بعض الشراح عن الشافعي فيه ثلاثة اوجه اثنان منها ما ذكرناها الآن والوجه الثالث هو بتشديد الدال وتشديد الهاء أيضا قلت لا يمنع من ذلك من حيث قاعدة التصريف ولكن رعاية السماع اولى مع رعاية التماسية بين المعطوف والمعطوف عليه **قوله** « لا يرون به بأسا » أي حرجا فلو كان نجسا لما استعملوه امتشاطا وادھانا وعلم منه انه اذا وقع منه شيء في الماء لا يفسده وقال ابن بطال ريش الميتة وعظم الفيلة ونحوها طاهر عند ابي حنيفة كأنه تعلق بحديث ابن عباس الموقوف انما حرم من الميتة ما يؤكل منها وهو اللحم فاما الجلد والسن والعظم والشعر والصوف فهو حلال قال يحيى بن معين تفرد به ابو بكر الهذلي عن الزهري وهو ليس بشيء وقال البيهقي وقد روى عبد الجبار بن مسلم وهو ضعيف عن الزهري شيئا في معناه وحديث ام سلمة مرفوعا « لا بأس بمسك الميتة اذا دبح ولا بشعرها اذا غسل بالماء » انما رواه يوسف بن ابي السفر وهو متروك وقال ابن بطال عظم الفيلة ونحوه نجس عند مالك والشافعي كلاهما احتجا بما روى الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه كان يكره ان يدهن في مدهن من عظام الفيل وفي المصنف وكرهه عمر ابن عبد العزيز وعطاء وطاوس وقال ابن المواز نهى مالك عن الانتفاع بعظم الميتة والفيل ولم يطلق تحريرا لان عروة وابن شهاب وربيعة اجازوا الامتشاط بها وقال ابن حبيب اجاز الليث وابن الماجشون وابن وهب ومطرف

واصبح الامتشاط بها والادهان فيها . وقال مالك اذا ذكى الفيل فعضمه طاهر والشافعي يقول الذكاة لا تعمل في السباع وقال الليث وابن وهب ان غلى العظم في ماء سخن وطبخ جاز الادهان منه والامتشاط قلت حديث ابن عباس الذي تعلق به ابو حنيفة أخرجه الدارقطني وقال ابو بكر الهذلي ضعيف وذكر في الامام ان غير الهذلي ايضا رواه وحديث ام سلمة ايضا رواه الدارقطني وقال يوسف بن ابى السفر متروك قلنا لا يؤثر فيه ما قال الا بعد بيان جهته والجرح المبهم غير مقبول عند الحذاق من الاصوليين وهو كان كاتب الاوزاعي *

﴿ وقال ابن سيرين وابراهيم لا بأس بتجارة العاج ﴾

ابن سيرين هو محمد تقدم في باب اتباع الجنائز من الايمان وابراهيم هو النخعي تقدم في باب ظلم دون ظلم في كتاب الايمان . اما التعليق عن ابن سيرين فذكره عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن همام عن ابن سيرين انه كان لا يرى بالتجارة بالعاج بأساً وأما التعليق عن ابراهيم فلم يذكره السرخسي في روايته ولا اكثر الرواة عن الفريرى والعاج بتخفيف الحميم جمع عاجة قال الجوهرى العاج عظم الفيل وكذا قال في العباب ثم قال والعاج ايضا الذبل وهو ظهر السلحفاة البحرية يتخذ منه السوار والحاتم وغيرها قال جرير

ترى العيس الحولى خبر يابكر عها * لها مسكا من غير عاج ولا ذبل (١)

فهذا يدل على ان العاج غير الذبل وفي المحكم والعاج أنياب الفيلة ولا يسمى غير انياب عاجا وقد أنكر الخليل ان يسمى عاجا سوى أنياب الفيلة وذكر غيره ان الذبل يسمى عاجا وكذا قاله الخطابي وأنكر واعليه والذبل بفتح الذال المعجمة وسكون الباء الموحدة قال الازهرى الذبل القرون فاذا كان من عاج فهو مسك وعاج ووقف واذا كان من ذبل فهو مسك لا غير وفي العباب الذبل ظهر السلحفاة البحرية كما ذكرنا الآن وقال بعضهم قال القالى العرب تسمى كل عظم عاجا فان ثبت هذا فلا حجة في الاثر المذكور على طهارة عظم الفيل قلت مع وجود النقل عن الخليل لا يعتبر بنقل القالى مع ما ذكرنا من الدليل على طهارة عظم الميتة مطلقا *

٩٨ - ﴿ حدثنا اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة سقطت في سمن فقال ألقوها وما حولها فأطرحوه وكلوا سمنكم ﴾ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم ستة اسماعيل هو ابن ابى اويس تقدم في باب تفاضل اهل الايمان وعبيد الله هو سبط عتبة بن مسعود وهو في قصة هرقل ومالك هو ابن انس وابن شهاب هو محمد بن مسلم الزهرى وميمونة ام المؤمنين بنت الحارث خالة ابن عباس رضى الله تعالى عنهم تقدمت في باب السمر بالعلم (بيان لطائف اسناده) منها ان فيه التحديث بصيغة الجمع وبصفة الافراد وفيه النعنة في أربعة مواضع وفيه ان رواه مديون وفيه القول في موضع واحد وفيه رواية الصحابي عن الصحابة *

(بيان ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى ايضا في الذبائح عن عبد العزيز بن عبد الله عن مالك به وعن الحميدى عن سفيان عن الزهرى به وهو من افراده عن مسلم وأخرجه ابو داود في الاطعمة عن مسدد عن سفيان به وعن احمد بن صالح والحسن بن على كلاهما عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن بزويه عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبي ﷺ بمعناه وأخرجه الترمذى فيه عن سعيد بن عبد الرحمن وابى عثمان

(١) هكذا البيت في نسختين وما في اللسان ترى العيس الحولى جونا بكوعها * لها مسكا من غير عاج ولا ذبل يصف امرأة راعية

وهو الحسين بن حريث كلاهما عن سفيان به وقال حسن صحيح واخرجه النسائي في الذبايح عن قتيبة عن سفيان به وعن يعقوب بن ابراهيم ومحمد بن يحيى بن عبد الله النيسابورى كلاهما عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك به وعن خشيش بن اصرم عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن بزويه ان معمر اذ ذكر عن الزهري به *

(ذكر لغاته ومعناه) قوله « فأرة » بهزة ساكنة وجمعها فأر بالهمز أيضا قوله « سقطت في سمن » وفي رواية البخارى ايضا في الذبايح من رواية ابن عينة عن ابن شهاب « فانت » وزاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك « في سمن جامد » قوله « القوها » اى الفأرة اى ارموها وما حولها اى وما حول الفأرة من السمن ويعلم من هذه الرواية ان السمن كان جامدا كما صرح به في الرواية الاخرى لان المائع لا حول له اذ الكل حوله *

(بيان ذكر استنباط الحكم) يستنبط منه ان السمن الجامد اذا وقعت فيه فأرة أو نحوها تطرح الفأرة ويؤخذ ما حولها من السمن ويرمى به ولكن اذا تحقق ان شيئا منها لم يصل الى شيء خارج عما حولها والباقي يؤكل ويقاس على هذا نحو العسل واللبس اذا كان جامدا واما المائع فقد اختلفوا فيه فذهب الجمهور الى انه ينجس كله قليلا كان او كثيرا وقد شذ قوم فجعلوا المائع كله كالماء ولا يعتبر ذلك وسلك داود بن علي في ذلك مسلكهم الا في السمن الجامد والذائب فانه تبع ظاهر هذا الحديث وخالف معناه في العسل والحل وسائر المائعات فجعلها كلها في لحوق النجاسة اياها بما ظهر فيها فشذ أيضا ويلزمه ان لا يتعدى الفأرة كالا يتعدى السمن قال ابو عمر واختلف العلماء في الاستصباح به بعد اجماعهم على نجاسته فقالت طائفة من العلماء لا يستصبح به ولا ينتفع بشيء منه ومن قال ذلك الحسن بن صالح واحمد بن حنبل محتجين بالرواية المذكورة وان كان مائعا فلا تقربوه وبعموم النهى عن الميتة في الكتاب العزيز وقال الآخرون يجوز الاستصباح به والانتفاع بكل شيء الا الاكل والبيع وهو قول مالك والشافعى وأصحابهما والثورى اما لا كل فجمع على تحريمه الا الشذوذ الذى ذكرناه واما الاستصباح فروى عن علي وابن عمر انهما اجازا ذلك ومن حجهتم في تحريم بيعه قوله صلى الله عليه وسلم « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكلوا مما تمنهان الله اذا حرم كل شيء حرم ثمنه » وقال آخرون ينتفع به ويجوز بيعه ولا يؤكل ومن قال ذلك ابو حنيفة واصحابه والليث بن سعد وقد روى عن ابي موسى الاشعري والناشم وسالم محتجين بالرواية الاخرى وان كان مائعا فاستصبحوا به وانتفعوا بالبيع من باب الانتفاع واما قوله في حديث عبد الرزاق وان كان مائعا فلا تقربوه فيحتمل ان يراد به الاكل وقد أجرى صلى الله عليه وسلم التحريم في شحوم الميتة من كل وجه ومنع الانتفاع بها وقد اباح في السمن يقع فيه الميتة الانتفاع به فدل على جواز وجوه الانتفاع بشيء منها غير الاكل ومن جهة النظر ان شحوم الميتة محرمة العين والذات واما الزيت ونحوه يقع فيه الميتة فانما ينجس بالمجاورة وما ينجس بالمجاورة فبيعه جائز كالشوب تصيبه النجاسة من الدم وغيره واما قوله ان الله تعالى « اذا حرم اكل شيء حرم ثمنه » فانما خرج على لحوم الميتة التى حرم اكلها ولم يبيح الانتفاع بشيء منها وكذلك الحرام واجاز عبد الله بن نافع غسل الزيت وشبهه تقع فيه الميتة وروى عن مالك ايضا وصفته ان يعد الى ثلاث اوانى او اكثر فيجعل الزيت النجس في واحدة منها حتى يكون نصفها او نحوه ثم يصب عليه اناء حتى يمتلئ ثم يؤخذ الزيت من علاء الماء ثم يجعل في آخر ويعمل به كذلك ثم في آخر وهو قول ليس لقائله سالف ولا تسكن اليه النفس قلت هذا مما لا ينصرف بالعصر وفيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد فقال ابو يوسف يطهر مما لا ينصرف بالعصر بغسله ثلاثا وتجفيفه في كل مرة وذلك كالخطة والحزفة الجديدة والحصير والسكين المموه بالماء النجس واللحم المغلى بالماء النجس فالطريق فيه ان تغسل الخطة ثلاثا وتجفف في كل مرة وكذلك الحصير ويغسل الحزف حتى لا يبقى له بعد ذلك طعم ولا لون ولا رائحة ويموه السكين بالماء الطاهر ثلاث مرات ويطبخ اللحم ثلاث مرات ويجفف في كل مرة ويردمن الطبخ واما العسل واللبن ونحوها اذا مات فيها الفأرة او نحوها يجعل في الاناء ويصب فيه الماء ويطبخ حتى يعود الى ما كان وهكذا يفعل ثلاثا وقال محمد لا ينصرف بالعصر اذا تنجس لا يطهر ابدا وقد روى عن عطاء قول تفرد به روى عبد الرزاق عن ابن جريج عنه قال ذكروا انه يدهن به

السفن ولا يمس ذلك ولكن يؤخذ بعد وقت يدهن به غير السفن قال لا أعلم قلت وابن يدهن به من السفن قال ظهورها ولا يدهن بطونها قلت فلا بد أن يمس قال يغسل يديه من مسه وقد روى عن جابر المنع من الدهن به وعن سخون أن موتها في الزيت الكثير غير ضار وليس الزيت كالماء وعن عبد الملك إذا وقعت فأرة أو دجاجة في زيت أو بشر فإن لم يتغير طعمه ولا ريحه أزيل ذلك منه ولم يتنجس وإن ماتت فيه تنجس وإن كثر ووقع في كلام ابن العربي أن الفأرة عند مالك طاهرة خلافا لابي حنيفة والشافعي ولا أعلم عندنا خلافا في طهارتها في حال حياتها *

٩٩ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ عَنْ فَأَرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ خَذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ** *

هذا هو الطريق الثاني لحديث ميمونة رضى الله تعالى عنها وقد تقدم الكلام فيه مستوفى وعلى هو ابن عبد الله المديني تقدم في باب الفهم في العلم ومعنى بفتح الميم وسكون العين المهملة وفي آخره نون بن عيسى أبو يحيى القزاز بالقاف والزايين المنقوطين اولهما مشددة المديني كان له غلمان حاكّة وهو يشتري القز ويلقى اليهم وكان يتوسد عتبة مالك قرأ الموطأ على مالك للرشد وبنيه وكان مالك لا يجيب المراقبين حتى يكون هو سائله مات سنة ثمان وتسعين ومائة هـ وفيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع والغنة في اربعة مواضع وفي الطريق الاول ان رسول الله ﷺ سئل وفي هذه الطريق ان النبي ﷺ سئل عن فأرة وقال بعضهم السائل عن ذلك هي ميمونة ووقع في رواية يحيى القطان وجورية عن مالك في هذا الحديث ان ميمونة استفتت رواء الدارقطني وغيره قلت في رواية البخاري من طريقين تصريح بان السائل غير ميمونة مع انه يحتمل ان لا يكون غيرها ولكن لا يمكن الجزم بأنها هي السائلة كما جزم به هذا القائل **قوله «خذوها»** أي الفأرة «وما حولها» أي وما حول الفأرة وقد قلنا انه يدل على ان السمن كان جامدا **قوله «فاطرحوه»** الضمير المنصوب فيه يرجع الى المأخوذ الذي دل عليه **قوله «خذوها»** والمأخوذ هو الفأرة وما حولها ويرمى بالمأخوذ ويؤكل الباقي كادلت عليه الرواية الاولى فان قلت من اين يعلم من هذه الرواية جواز اكل الباقي قلت لان الطرح لاجل عدم جواز مأكوليته ويفهم منه جواز مأكولية الباقي بدليل الرواية الاخرى *

قال معنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ مَالَا أَحْصِيهِ يَقُولُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ * اشار البخاري بهذا الكلام الى ان الصحيح في هذا عن ابن عباس عن ميمونة وان كانت هذه الطريقة انزل من الطريقة الاولى وذلك لان في اسناد هذا الحديث اختلافا كثيرا بينه الدارقطني حيث روى تارة باسقاط ميمونة من حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ وهذه رواية الازاعي عن الزهري وكذلك رواه الشافعي عن مالك من غير ذكر ميمونة وكذا في رواية القعني عن مالك وتارة باسقاط ابن عباس كالم يذكر في رواية ابن وهب عن ابن عباس ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كيجي ابن بكير وابو مصعب ورواه عبد الملك بن الماجشون عن مالك عن الزهري عن عبد الله عن ابن مسعود وقال عبد الجبار عن الزهري عن سالم عن ابيه ورواه عبد الملك ورواه ابو داود من حديث عبد الرزاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ولفظه «سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن قال اذا كان جامدا فالقوها وان كان مائعا فلا تقربوه» وقال ابو عمر هذا اضطراب شديد من مالك في سند هذا الحديث وقال الاسماعيلي هذا الحديث معلول وفي رواية سئل الزهري عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد او غير جامد فقال بلغنا ان رسول الله ﷺ امر بفأرة ماتت في سمن فامر بما قرب منها فطرح ثم اكل ولما كان الامر كذلك بين البخاري ان الرواية التي فيها ابن عباس عن ميمونة هي الاصح الاترى ان معن بن عيسى يقول حدثنا مالك يعني بهذا الحديث مالا احصيه يعني مرارا كثيرة لا يضبطها اكثرتها يقول عن ابن عباس عن ميمونة وقال الكرماني قال من هو كلام

ابن المدينى فهو داخل تحت الاسناد ويحتمل وان كان احتمالا بعيدا ان يكون تعليقا من البخارى قال بعضهم هو متصل وابعد من قال انه معلق قلت احتمال التعليق غير بعيد ولا يخفى ذلك

١٠٠ - **حدثنا أحمد بن محمد** قال أخبرنا عبد الله بن المبارك قال أخبرنا ميمون عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله يكون يوم القيامة كهيئتها إذ طعنت تفجر دما اللون لون الدم والعرف عرف المسك

ذكروا في مطابقة هذا الحديث للترجمة اوجها كلها بعيدة . منها ما قاله الكرمانى وجهه مناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة المسك فان اصله دم انمقد وفضلة نجسة من الغزال فيقتضى ان يكون نجسا كسائر الدماء وكسائر الفضلات فاراد البخارى ان يبين طهارته بمدح الرسول ﷺ له كما بين طهارة عظم الفيل بالاثر فظهرت المناسبة غاية الظهور وان استشكله القوم غاية الاستشكل انتهى قلت لم تظهر المناسبة بهذا الوجه اصلا وظهورها غاية الظهور بعيدا واستشكل القوم باق ولهذا قال الاسماعيلى ايراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب لا وجه له لانه لا مدخل له في طهارة الدم ولا نجاسته وانما ورد في فضل المطعون في سبيل الله تعالى قال بعضهم واجيب بان مقصود المصنف ايراده تأكيدا لمذهبه في ان الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة مالم يتغير وذلك لان تبدل الصفة يؤثر في الموصوف فكما ان تغير صفة الدم بالرائحة الى طيب المسك اخرجه من النجاسة الى الطهارة فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة الى صفة النجاسة فاذا لم يوجد التغير لم توجد النجاسة قلت هذا القائل اخذ هذا من كلام الكرمانى فانه نقله في شرحه عن بعضهم ثم قال هذا القائل وتعقب بان الغرض اثبات انحصار التنجس بالتغير وما ذكر يدل على ان التنجس يحصل بالتغير وهو باق لانه لا يحصل الا به وهو موضع النزاع انتهى قلت هذا ايضا كلام الكرمانى ولكنه سبكه في صورة غير ظاهرة وقول الكرمانى هكذا فنقول للبخارى لا يلزم من وجود الشيء عند الشيء ان لا يوجد عند عدمه لجواز مقتضى آخر ولا يلزم من كونه خرج بالتغير الى النجاسة ان لا يخرج الا به لاحتمال وصف آخر يخرج به عن الطهارة بمجرد الملاقات انتهى حاصل هذا انه وارد على قولهم ان مقصود البخارى من ايراد هذا الحديث تأكيد مذهبه في ان الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة . ومنها ما قاله ابن بطال انما ذكر البخارى هذا الحديث في باب نجاسة الماء لانه لم يجد حديثا صحيح السند في الماء فاستدل على حكم المائع بحكم الدم المائع وهو المعنى الجامع بينهما انتهى قلت هذا ايضا وجه غير حسن لا يخفى . ومنها ما قاله ابن رشد وهو ان مراده ان انتقال الدم الى الرائحة الطيبة هو الذى نقله من حالة الدم الى حالة المدح فحصل من هذا تعليل وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون فيسبب منه انه متى تغير احد الاوصاف الثلاثة بصلاح او فساد تبعه الوصفان الباقيان انتهى قلت هذا ظاهر الفساد لانه يلزم منه انه اذا وصف واحد بالنجاسة ان لا يؤثر حتى يوجد الوصفان الاخران وليس كذلك فان هذا لم ينقل الا عن ربيعة وليس صحيح . ومنها ما قاله ابن المنير لما تغيرت صفته الى صفة طاهرة بطل حكم النجاسة فيه . ومنها ما قاله القشيري المراعاة في الماء بتغير لونه دون رائحته لان النبي ﷺ سمي الخارج من جرح الشهيد دما وان كان ريحه ريح المسك ولم يقل مسكا وغلب اسم المسك لكونه على رائحته فكذلك الماء مالم يتغير طعمه وكل هؤلاء خارجون عن الدائرة ولم يذكر احد منهم وجها يحيط باظهار ايراد هذا الحديث في هذا الباب لان هذا الحديث في بيان فضل الشهيد على ان الحكم المذكور فيه من امور الآخرة والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من امور الدنيا وكيف يلتزم هذا بذلك ورعاية المناسبة في مثل هذه الاشياء بأدنى وجه يلهج فيه كافي والتكلفات بالوجوه البعيدة غير مستلحة ويمكن ان يقال وجه المناسبة في هذا انه لما كان مبنى الامر في الماء التغير بوقوع النجاسة وانه يخرج عن كونه صالحا للاستعمال لتغير صفته التي خلق عليها وورده نظيرا بتغير دم الشهيد فان مطلق الدم نجس ولكنه تغير بواسطة الشهادة في سبيل الله ولهذا لا يغسل عنه دمه ليظهر شرفه يوم القيامة لاهل الموقف بانتقال صفته المذمومة

الى الصفة المحموده حيث صار انتشاره كرائحة المسك فافهم فان هذا المقدار كاف *

(بيان رجاله) * وهم خمسة الاول اختلفوا فيه انه احمد بن محمد بن ابي موسى المروزي المعروف بمردويه هكذا قاله الحاكم ابو عبدالله والكلاباذي والامام ابو نصر حامد بن محمود بن علي الفزاري في كتابه مختصر البخاري وذكر الدارقطني انه احمد بن محمد بن عدى عرف بشيويه وقال ابو احمد بن عدى ابن احمد بن محمد عن عبد الله بن معمر لا يعرف ومردويه مات سنة خمس وثلاثين ومائتين واخرج له الترمذي والنسائي وقال لا بأس به وشيويه مات سنة تسع وعشرين او ثلاثين ومائة وروى عنه ابو داود ثم الثاني عبدالله بن المبارك * الثالث معمر بفتح الميم وسكون العين المهملة وبالياء ابن راشد تقدم في كتاب الوحي هو وابن المبارك . الرابع همام على وزن فعال بالتشديد ابن المنبه بكسر الباء الموحدة بعد النون المفتوحة تقدم في باب حسن اسلام المراء . الخامس ابو هريرة رضى الله تعالى عنه *

(بيان لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع والاخبار كذلك في موضعين والنعنة في موضعين وفيه ان رواه ما بين مروزي وبصري ومديني * (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخاري ايضا في الجهاد واخرجه مسلم ايضا في الجهاد واخرجه ابن عساكر مضعفا عن ابي امامة يرفعه «والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبيل الله والله تعالى اعلم بمن يكلم» فذكره وفي لفظ «ما وقعت قطرة احب الى الله من قطرة دم في سبيل الله او قطرة دم في سواد الليل لا يراها الا الله تعالى» *

(بيان لغاته ومعناه) * قوله «كلم» بفتح الكاف وسكون اللام قال الكرمانى اى جراحة وليس كذلك بل الكلم الجرح من كلمه يكلمه كلما اذا جرحه من باب ضرب يضرب والجمع كلوم وكلام ورجل كلیم ومكلموم اى مجروح ومنه اشتقاق الكلام من الاسم والفعل والحرف قوله «يكلمه المسلم» بضم الياء وسكون الكاف وفتح اللام اى يكلم به يحذف الجار واوصل الجرور الى الفعل والمسلم مرفوع لانه مفعول مالم يسم فاعله قوله «في سبيل الله» قيد يخرج به اذا كلم الرجل في غير سبيل الله وفي رواية البخاري في الجهاد من طريق الاعرج عن ابي هريرة «والله تعالى اعلم بمن يكلم في سبيله» قوله «كهيئتها» اى كهيئتها الكلمة وانث الضمير باعتبار الكلمة وقال الكرمانى وتبعه بعضهم تأنيث الضمير باعتبار ارادة الجراحة قلت ليس كذلك بل باعتبار الكلمة لان الكلم والكلمة مصدران والجراحة اسم لا يجر به عن المصدر مع ان بعضهم قال ويوضحه رواية القاسبي عن ابي زيد المروزي عن الفربري كل كلمة يكلمها وكذا هو في رواية ابن عساكر قلت هذا يوضح ما قلت لاما قاله فافهم قوله «اذ طعنت» اى حين طعنت وفي بعض النسخ وجميع نسخ مسلم «اذ طعنت» بلفظ اذ افع الا قال الكرمانى فان قلت اذا الاستقبال ولا يصح المعنى عليه قلت هو هنا الجرح الظرفية اذ هو بمعنى اذ وقد يتماقبان او هو لاستحضار صورة الطعن اذا الاستحضار يكون بصريح لفظ المضارع كما في قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا) يكون ايضا بما في معنى المضارع كما نحن فيه وقال الكرمانى ايضا ما وجه التأنيث في طعنت والمطعون هو المسلم قلت اصله طعن بها وقد حذف الجار ثم اوصل الضمير الجرور الى الفعل وصار المتفصل متصلا قلت هذا تعسف بل التأنيث فيها باعتبار الكلمة كما في هيئتها لانها هي المطعونة في الحقيقة والذي يكلم انما يسمى مطعونا باعتبار الكلمة والطعنة قوله «تفجر» بتشديد الجيم لان اصله تتفجر فحذفت احدى التاءين كما في قوله (نارا نطلق) اصله تطلق وقال الكرمانى تفجر بضم الجيم من الثلاثي وفتح الجيم المشددة وحذفت التاء الاولى منه من التفعّل قلت اشار بهذا الى جواز الوجهين فيه ولكنه مبنى على محي الرواية بهما قوله «واللون» وفي بعض النسخ اللون بدون الواو واللون من المبصرات وهو اظهر المحسوسات حقيقة ووجودا فذلك استغنى عن تعريفه وابانه بالدليل ومن القدماء من زعم انه لاحقيقة للالوان اصلا ومنهم من ظن ان اللون الحقيقي ليس الا السواد والياض وما عداهما انما يحصل من تركيبهما ومنهم من زعم ان الالوان الحقيقية خمسة السواد والياض والحمر والخضرة والصفرة وجعل البواقي مركبة منها والدم اصله دم وبالتحريك وانما قالوا ادمى يدمى لاجل الكسرة التي قبل الياء كما قالوا رضى يرضى من الرضوان وقال سيويه اصله دمي بالتحريك وان جاء جمعا مخالفا لنظائره والذاهب منه الياء والدليل عليها قولهم في ثنيت دميان وبعض العرب يقول في ثنيت دميان قوله

«عرف المسك» بكسر الميم وهو معرب مشك بالشين المعجمة وضم الميم ويروى عرف مسك منكرا وكذلك الدم يروى منكرا **قوله «والعرف»** بفتح العين المهملة وسكون الراء وفى آخره فاء وهى الرائحة الطيبة والمنتنة ايضا **«(بيان استنباط القوائد)»** منها ان الحكمة فى كون دم الشهيد يأتى يوم القيامة على هيئته انه يشهد لصاحبه بفضلته وعلى ظالمه بفعله **«(ومنها)»** كونه على رائحة المسك اظهارا لفضيلته لاهل المحشر ولهذا لا يغسل دمه ولا هو يغسل خلافا لسعيد بن المسيب والحسن **«(ومنها)»** الدلالة على فضل الجراحه فى سيل الله **«(ومنها)»** ان قوله عرف المسك لا يستلزم ان يكون مسكا حقيقة بل يجعله الله شيئا يشبه هذا ولا يكون دما يستلزم ان يكون دما نجسا حقيقة ويجوز ان يحوله الله الى مسك حقيقة لقدرته على كل شئ كانه يحول اعمال بنى آدم من الحسنات والسيئات الى جسد ليوزن فى الميزان الذى ينصبه يوم القيامة والله اعلم **«(ومنها)»**

﴿باب البول فى الماء الدائم﴾

اى هذا باب فى بيان حكم البول فى الماء الراكد وهو الذى لا يجرى وفى رواية الاصيلى باب لا تبولوا فى الماء الراكد وفى بعض النسخ باب الماء الدائم وفى بعضها باب البول فى الماء الدائم الذى لا يجرى وتفسير الدائم هو الذى لا يجرى وذكر قوله بمد ذلك الذى لا يجرى يكون تأكيد المعناه وصفة موضحة له وقيل للاحتراز عن راكد لا يجرى بعضه كالبرك ونحوها قلت فيها تعسف والالف واللام فى الماء اما لبيان حقيقة الجنس او للعهد الذهنى وهو الماء الذى يريد المكلف التوضأ به والاغتسال منه فان قلت ما وجه المناسبة بين البابين قلت ظاهر لان الباب السابق فى بيان السمن والماء الذى يقع فيه النجاسة وهذا ايضا فى بيان الماء الراكد الذى يبول فيه الرجل فيتقاربان فى الحكم ولم اجد ممن اعنى بشرح هذا الكتاب ان يذكر وجوه المناسبات بين الابواب والكتب الا نادرا **«(ومنها)»**

١٠١ - **«(حدثنا)»** أبو اليان قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول نحن الآخرون السابقون. وبإسناده قال لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه **«(ومنها)»**

هذان حديثان مستقلان ومطابقة الحديث الثانى للترجمة ظاهرة واما الحكمة فى تقديم الحديث الاول فقد اختلفوا فيها فقال ابن بطلال يحتمل ان يكون ابو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ وما بعده فى نسق واحد فحدث بهما جميعا ويحتمل ان يكون همام فعل ذلك لانه سمعهما من ابى هريرة والافليس فى الحديث مناسبة للترجمة قيل فى الاحتمال الاول نظر لتعذره ولانه ما بلغنا ان النبي ﷺ حفظ عنه احد فى مجلس واحد مقدار هذه النسخة صحيحا الا ان يكون من الوصايا الغير الصحيحة ولا يقرب من الصحيح وقال ابن المنير ما حصله ان هماما راويه روى جملة احاديث عن ابى هريرة استفحتها له ابو هريرة بحديث نحن الآخرون فصار همام كالحديث عن ابى هريرة ذكر الجملة من اولها وتبعه البخارى فى ذلك وكذلك فى مواضع اخرى من كتابه فى كتاب الجهاد والمغازى والايمان والتذوق وقصص الانبياء عليهم الصلوة والسلام والاعتصام ذكر فى اوائلها كلها نحن الآخرون السابقون وقال ابن المنير هو حديث واحد فاذا كان واحدا تكون المطابقة فى آخر الحديث وفيه نظر لانه لو كان واحدا لما فصله البخارى بقوله وبإسناده وايضا فقوله نحن الآخرون السابقون طرف من حديث مشهور فى ذكر يوم الجمعة ولو راعى البخارى ما ادعاه لساق المتن بتأمله ويقال الحكمة فى هذا ان حديث نحن الآخرون السابقون اول حديث فى صحيفة همام عن ابى هريرة وكان همام اذا روى الصحيفة استفتح بذكره ثم سرد الاحاديث فوافقه البخارى ههنا ويقال الحكمة فيه ان من عادة المحدثين ذكر الحديث جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة ولا يكون ما فيه مقصودا بالاستدلال وانما جاء تبعه الموضع الدليل وفيه نظر لا يخفى وقال الكرماني

قال بعض علماء العصر ان قيل ما مناسبة صدر الحديث لاخره قلنا وجهه ان هذه الامة آخر من يدفن من الامم واول من يخرج منها لان الارض لهم وعاء الوعاء آخر ما يوضع فيه واول ما يخرج منه فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول واول ما يصادف اعضاء المتطهر منه فينبغي ان يجتنب ذلك ولا يفعله قلت فيه جبر الثقيل ولا يشفي الليل *

(بيان رجاله) وهم خمسة . الاول ابو اليان بفتح الياء آخر الحروف وتحفيف الميم هو الحكم بن نافع . الثاني شعيب ابن ابي حمزة كلاهما قدما في قصة هرقل : الثالث ابو الزناد بكسر الزاي وتحفيف النون عبدالله بن ذكوان . الرابع الاعرج وهو عبد الرحمن بن هرمز والاعرج صفة تقدمافي باب حب الرسول من الايمان . الخامس ابو هريرة

(بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع وبصفة الافراد في موضع وفيه الاخبار بصيغة الجمع في موضعين وفيه السماع في موضعين وفيه ان رواه ما بين حمص ومدني وفيه في بعض النسخ اخبرنا ابو الزناد ان الاعرج وفي بعضها حدثنا ابو الزناد ان عبد الرحمن بن هرمز الاعرج وفيه كاترى ان شعيبا روى عن ابي الزناد عن الاعرج ووافقه سفيان بن عيينة فيارواه الشافعي عنه عن ابي الزناد وكذا اخرجه الاسماعيلي ورواه اكثر اصحاب ابن عينة عنه عن ابي الزناد عن عمرو بن موسى بن ابي عثمان عن ابيه عن ابي هريرة ومن هذا الوجه اخرجه النسائي وكذا اخرجه من طريق الثوري عن ابي الزناد والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه والطريقان صحيحان ولا يابى الزناد فيه شيخان ولفظهما في سياق المتن مختلف فيه واخرجه الطحاوي من عشر طرق . الاول حدثنا صالح بن عبد الرحمن ابن عمرو بن الحارث الانصاري وعلى بن شيبه بن الصلت البغدادي قال حدثنا عبدالله بن يزيد المقرئ قال سمعت ابن عون يحدث عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال نهى اونهى ان يبول الرجل في الماء الدائم والراكد ثم يتوضأ منه او يغتسل فيه . الطريق الثاني حدثنا علي بن سعيد بن نوح البغدادي قال حدثنا عبدالله بن بكر السهمي قال حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن رسول الله ﷺ قال «لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه» واخرجه مسلم بنحوه . الطريق الثالث حدثنا يونس بن عبد الاعلى قال اخبرني انس بن عياض الليثي عن الحارث بن ابي ذباب وهو رجل من الازد عن عطاء بن ميناء عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال «لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه أو يشرب» واخرجه البيهقي بنحوه اسنادا ومثنا . الطريق الرابع حدثنا يونس قال اخبرني عبدالله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحارث ان بكير بن عبدالله ابن الاشج حدثه ان ابا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ «لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقال كيف نفعل يا ابا هريرة فقال يتناولونه تناولا» واخرجه ابن حبان في صحيحه نحوه عن عبدالله بن مسلم عن حرملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب الى آخره . الطريق الخامس حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا سعيد بن الحكم ابن ابي مريم قال اخبرني عبد الرحمن بن ابي الزناد قال حدثني ابي عن موسى بن ابي عثمان عن ابيه عن ابي هريرة عن رسول الله ﷺ قال «لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه» ولم يعرف اسم ابي موسى المذكور وتركه الترمذي والنسائي . الطريق السادس والسابع حدثنا حسن بن نصر البغدادي قال حدثنا محمد بن يوسف الفرابي قال حدثنا سفيان ح وحدثنا فخر قال حدثنا ابو نعيم قال سفيان عن ابي الزناد فذكر باسناده مثله الطريق الثامن حدثنا الربيع بن سليمان المراءى المؤذن قال حدثنا اسد بن موسى قال حدثنا عبدالله بن لهيعة قال حدثنا عبد الرحمن الاعرج قال سمعت ابا هريرة يقول عن رسول الله ﷺ قال «لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يتحرك ثم يغتسل منه» . الطريق التاسع حدثنا الربيع بن سليمان الحيزي قال حدثنا ابو زرعة وهبة الله بن راشد قال اخبرنا حيوة بن شريح قال سمعت ابن عجلان يحدث عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله ﷺ قال «لا يبولن احدكم في الماء الراكد ولا يغتسل فيه» . الطريق العاشر حدثنا ابراهيم بن منذر المصري قال حدثني ادريس بن يحيى قال حدثنا عبدالله بن عباس عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي ﷺ مثله غير انه قال «ولا يغتسل فيه جنب» *

(بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى كثرى عن الاعرج عن ابى هريرة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة وأخرجه الترمذى عن همام بن منبه عن ابى هريرة وأخرجه ابن ماجه عن ابن عجلان عن ابيه عن ابى هريرة وأخرجه مسلم ايضا من حديث جابر عن رسول الله ﷺ انه « نهى ان يبال فى المساء الراكد » وأخرجه الطحاوى ايضا وابن ماجه والطبرانى فى الاوسط وأخرجه ابن ماجه ايضا من حديث نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « لا يبولن احدكم فى الماء النافع » ❦ (بيان لغته ومعناه) قوله « نحن الآخرون » بكسر الحاء جمع الآخر بمعنى المتأخر يذكرفى مقابلة الاول وبفتحها جمع الآخرا فعل التفضيل وهذا المعنى اعم من الاول والرواية بالكسر فقط ومعناه نحن المتأخرون فى الدنيا المتقدمون فى يوم القيامة قوله « وبأسناده » الضمير يرجع الى الحديث اى حدثنا ابو اليمان بالاسناد المذكور قوله « لا يبولن » بفتح اللام وبنون التأكيد الثقيلة وفى رواية ابن ماجه « لا يبول » بغير نون التأكيد قوله « فى المساء الدائم » من دام الشيء يدوم ويدام قال الشاعر ❦

يا ملى لا غرو ولا ملاما ❦ فى الحب ان الحب لن يداما

ودياما ودواما وديمومة قاله ابن سيده واصله من الاستدارة وذلك ان اصحاب الهندسة يقولون ان الماء اذا كان بمكان فانه يكون مستديرا فى الشكل ويقال الدائم الثابت الواقف الذى لا يجرى وقوله الذى لا يجرى ايضا لمعناه وتأكيد له ويقال الدائم الراكد جاء فى بعض الروايات وفى تاريخ نيسابور الماء الراكد الدائم ويقال احتز بقله الذى لا يجرى عن راكد يجرى بمضه كالبرك وقيل احتز به عن المساء الدائر لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المسمى قوله « ثم يغتسل » يجوز فيه الالوجه الثلاثة الجزم عطف على « لا يبولن » لانه مجزوم الموضع بالالتى للنهى ولكنه بنى على الفتح لتوكيده بالنون والرفع على تقدير ثم هو يغتسل فيه والنصب على اضرار ان واعطاه ثم حكم واوالجمع ونظيره فى الالوجه الثلاثة قوله تعالى (ثم يدرك الموت) فانه قرىء بالجزم وهو الذى قرأته السبعة وبالرفع والنصب على الشذوذ وقال النووى لا يجوز النصب لانه يقتضى ان المنهى عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا لم يقله احد بل البول فيه منهى عنه سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام لا ولا يقتضى الجمع اذ لا يريد بتشبيه ثم بالواو المشابهة من جميع الوجوه بل جواز النصب بعده فقط سلمنا لكن لا يضر اذ كون الجمع منها يعلم من هنا وكون الافراد منيما من دليل آخر كافى قوله تعالى (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) على تقدير النصب قوله « فيه » اى فى الماء الدائم الذى لا يجرى وتفرد البخارى بلفظ فيه هنا وفى رواية ابن عينة عن ابى الزناد « ثم يغتسل منه » كما فى رواية غيره منه بكلمة من وكل واحد من اللفظين فيدحكما بالنص وحكما بالاستنباط ❦

(بيان استنباط الاحكام) الاول احتج به اصحابنا ان الماء الذى لا يبلغ الغدير العظيم اذا وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلا كان او كثيرا وعلى ان القلتين تحمل النجاسة لان الحديث مطلق فباطلا فية يتناول القليل والكثير والقلتين والاكثر منهما ولو قلنا ان القلتين لا تحمل النجاسة لم يكن للنهى فائدة على ان هذا اصح من حديث القلتين وقال ابن قدامة ودليلنا حديث القلتين وحديث بشر بضاعة وهذا نص فى خلاف ما ذهب اليه الحنفية وقال ايضا بشر بضاعة لا تبلغ الى الحد الذى يمنع التجسس عندهم قلت لا تسلم ان هذين الحديثين نص فى خلاف مذهبنا اما حديث القلتين فلانه وان كان بعضهم محمحه فانه مضطرب سنداً ومتناو القلة فى نفسها محبولة والعمل بالصحيح المتفق عليه اقوى واقرب واما حديث بشر بضاعة فانا نعمل به فان ماها كان جاريا وقوله وبشر بضاعة لا تبلغ الى آخره غير صحيح لان البيهقى روى عن الشافعى ان بشر بضاعة كانت كثيرة الماء واسعة وكان يطرح فيها من الانجاس ما لا يغير لاهلونا ولا ربحا ولا طعما فان قالوا حديثكم عام فى كل ماء وحديثنا خاص فيما يبلغ القلتين وتقديم الخاص على العام متعين كيف وحديثكم لا بد من تخصيصه فانكم واقسمونا على تخصيص الماء الكثير الذى يزيد على عشرة

أذرع وإذا لم يكن بدمه من التخصيص فالتخصيص بالحديث أولى من التخصيص بالرأى من غير أصل يرجع إليه ولا دليل يعتمد عليه قلنا لا نسلم أن تقديم الخاص على العام متعين بل الظاهر من مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ترجيح العام على الخاص في العمل به كافي حديثكم حريم بشر الناضح فإنه رجح قوله عليه السلام «من حفر بشر أفله مما حوّلها» أربعون ذراعاً على الخاص الوارد في بشر الناضح أنه ستون ذراعاً ورجح قوله عليه السلام «ما أخرجت الأرض فيه العشر» على الخاص الوارد بقوله «ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة» ونسخ الخاص بالعام وقولهم التخصيص بالحديث أولى من التخصيص بالرأى قلنا هذا إنما يكون إذا كان الحديث المخصص غير مخالف للاجماع وحديث القلتين خبر آحاد ورد مخالف للاجماع الصحابة في رد. يئانه أن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم افتيا في زنجى وقع في بشر زمزم بنزع الماء كله ولم يظهر أثره في الماء وكان الماء أكثر من قلتين وذلك بمحض من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليهما أحد منهم فكان اجماعاً وخبر الواحد إذا ورد مخالف للاجماع يرد به عليه أن علي بن المدينى قال لا يثبت هذا الحديث عن النبي عليه السلام وكفى به قدوة في هذا الباب وقال أبو داود لا يكاد يصح لواحد من الفريقين حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في تقدير الماء وقال صاحب البدائع ولهذا رجع أصحابنا في التقدير إلى الدلائل الحسية دون الدلائل السمعية ثم الثاني استدله أبو يوسف على نجاسة الماء المستعمل فإنه قرن بين الغسل فيه والبول فيه أما البول فيه فينجسه فكذلك الغسل فيه وفي دلالة القرآن بين الشدين على استوائهما في الحكم خلاف بين العلماء فالمدكور عن أبي يوسف والمزنى ذلك وخالفهما غيرهما وقال بعضهم واستدل به بعض الحنفية على تنجس الماء المستعمل لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال وقد نهى عنهما معا وهو التحريم فدل على أن النجاسة فيهما ثابتة ورد بانها دلالة قرآن وهي ضعيفة قلت هذا عجب منه فإنه إذا كانت دلالة الاقرار صحيحة عنده فبقوله وهي ضعيفة يرد على قائله على أن مذهب أكثر أصحاب امامه مثل مذهب بعض الحنفية ثم قال هذا القائل وعلى تقدير تسليمها قد يلزم التسوية فيكون النهى عن البول ثلاثين نجسه وعن الاغتسال فيه ثلاثين نجسه الطهورية قلت هذا عجب من الأول لأنه تحكم حيث لا يفهم هذه التسوية من نظم الكلام والذي أخرج به في نجاسة الماء المستعمل يقول بالتسوية من نظم الكلام ثم الثالث أن النووي زعم أن النهى المذكور فيه للتحريم في بعض المياه والكراهة في بعضها فإن كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول فيه لمفهوم الحديث ولكن الأولى اجتنابه وإن كان قليلاً جارياً فقد قال جماعة من أصحابنا بكرهه والمختار أنه يحرم لأنه يقدره وينجسه على المشهور من مذهب الشافعى وإن كان كثيراً راكداً فقال أصحابنا بكرهه ولا يحرم ولو قليل يحرم لم يكن بعيداً وما راكداً القليل فقد أطلق جماعة من أصحابنا أنه مكروه والصواب المختار أنه حرام والتعوط فيه كالبول فيه وأصح وكذا إذا بال في إناء ثم صبه في الماء قلت زعم النووي أنه من باب استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين وفيه من الخلاف ما هو معروف عند أهل الأصول الرابع أن هذا الحديث عام فلا بد من تخصيصه اتفاقاً بالماء المتبرج الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر لما قلنا أو بحديث القلتين كما ذهب إليه الشافعى أو بالعمومات الدالة على طهورية الماء ما لم تتغير أحد أوصافه الثلاثة كما ذهب إليه مالك رحمه الله وقال بعضهم الفصل بالقتلين أقوى لصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوى من الحنفية بذلك لكنه اعذر عن القول به بأن القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ولم يثبت في الحديث تقديرهما فيكون مجتمعا فلا يعمل به وقواء ابن دقيق العيد قلت هذا القائل ادعى ثم أبطل دعواه بما ذكره فلا يحتاج إلى رد كلامه بشيء آخر ثم الخامس فيه دليل على تحريم الغسل والوضوء بالماء المتنجس ثم السادس فيه التأديب بالالتزم عن البول في الماء الراكد وقد أخذنا والظاهرى بظاهر هذا الحديث وقال النهى مختص بالبول والغائط ليس كأبول ومختص ببول نفسه وجاز لغير البائل أن يتوضأ بما بال فيه غيره وجاز أيضاً للبائل إذا بال في إناء ثم صبه في الماء أو بالقرب الماء ثم جرى إليه وهذا من أقبح ما نقل عنه السماع أن المذكور فيه الغسل من التنجس فيلحق به الاغتسال من الخائض والنفساء وكذلك يلحق به اغتسال الجمعة والاغتسال من غسل الميت عند من يوجبها فإن قلت هل يلحق به الغسل المسنون أم لا قلت من اقتصر على اللفظ فلا إلحاق عنده كأهل الظاهر وأما من يعمل بالقياس فنزعم أن العلة

الاستعمال فالاحاق صحيح ومن زعم ان العلة رفع الحدث فلا الحاق عنده فاعتبر بالخلاف الذي بين ابى يوسف ومحمد في كون الماء مستعملا الثامن فيه دليل على نجاسة البول

﴿ باب إذا أتى على ظهر المصلي قدر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته ﴾

اي هذا باب في بيان حكم من أتى على ظهره نجاسة وهو في الصلاة وقوله «لم تفسد عليه صلاته» جواب اذا والقدر بفتح الذال المعجمة ضد النظافة يقال قدرت الشيء بالكسر اذا كرهته والجيفة جثة الميت المريحة وجه المناسبة بين البابين من حيث ان الباب الاول يشتمل على حكم وصول النجاسة الى الماء وهذا الباب يشتمل على حكم وصولها الى المصلي وهو في الصلاة وهذا المقدار يتلمح به في وجه الترتيب وان كان حكمهما مختلفا فان في الباب الاول وصول البول الى الماء الراكد ينجسه كما ذكرناه فيه مستقصى بما قالت العلماء فيه وفي هذا الباب وصول النجاسة الى المصلي لا تفسد صلاته على ما زعم البخاري فانه وضع هذا الباب لهذا المعنى ولهذا صرح بقوله «لم تفسد عليه صلاته» وهذا يمتشى على مذهب من يرى عدم اشتراط ازالة النجاسة لصحة الصلاة او على مذهب من يقول ان من حدث له في صلاة ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته وقال بعضهم قوله لم تفسد محله ما اذا لم يعلم بذلك وتماذى ويحتمل الصحة مطلقا على قول من يذهب الى ان اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب الى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ وانه ميل المصنف انتهى قلت من اين علم ميل المصنف الى القول الثاني وقد وضع هذا الباب وترجم بعدم الفساد مطلقا ولم يقيد بشيء مما ذكره هذا القائل على انه قد اكد ما ذهب اليه من الاطلاق بما روى عن عبدالله بن عمر وسعيد بن المسيب وعامر الشعبي رضى الله تعالى عنهم على ان فيه نظرا على ما نذكره عن قريب ان شاء الله تعالى وقال هذا القائل ايضا وعليه يخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد ان سالت منه الدماء برمي من رماه قلت هذا الصحابي في حديث جابر رضى الله تعالى عنه رواه أبو داود في سننه قال «خرجنا مع رسول الله ﷺ» يعني في غزوة ذات الرقاع الحديث وفيه «فنزّل النبي عليه الصلاة والسلام منزلا وقال من رجل يكلؤنا فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الانصار قال كونابهم الشعب قال فلما خرج الرجلان الى فم الشعب اضطجع المهاجري وقام الانصاري يصلي وأتى رجل فلما رأى شخصه عرفه فانه ربيته للقوم فرماه بسهم له فوضعه فيه ونزعه حتى قضى ثلاثة اسهم ثم رجع وسجد» الحديث وتخرج هذا القائل صنيع هذا الصحابي على ما ذكره غير صحيح لان هذا فعل واحد من الصحابة ولعله كان ذهل عنه او كان غير عالم بحكمه والتحقيق فيه ان الدم حين خرج اصاب بدنه وثوبه فكان ينبغي ان يخرج من الصلاة ولم يخرج فلما لم يدل مضيه في الصلاة على جواز الصلاة مع النجاسة كذلك لا يدل مضيه فيها على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء

﴿ وكان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دما وهو يصلي وضعه ومضى في صلاته ﴾

هذا الاثر لا يطابق الترجمة لان فيها ما اذا اصاب المصلي نجاسة وهو في الصلاة لا تفسد صلاته والاثر يدل على ان ابن عمر اذا رأى في ثوبه دما وهو في الصلاة وضع ثوبه يعني القاء ومضى في صلاته فهذا صريح على انه لا يرى جواز الصلاة مع اصابة النجاسة في ثوبه والدليل على صحة ما قلنا ما رواه ابن ابي شيبة عن طريق برد بن سنان عن نافع عنه انه كان اذا كان في الصلاة فرأى في ثوبه دما فاستطاع ان يضعه وضعه وان لم يستطع خرج فغسله ثم جاءه يني على ما كان صلى وقال بعضهم وهو يقتضى انه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام قلت لا يقتضى هذا اصلا وانما يدل على انه كان لا يرى جواز الصلاة مع وجود النجاسة مع المصلي مطلقا وهذا حجة قوية لابي يوسف فيما ذهب اليه من ان المصلي اذا كان انتضح عليه البول اكثر من قدر الدرهم ينصرف ويفسل ويبنى على صلاته وكنك اذا ضرب رأسه او صدمه شيء فسال منه الدم

﴿وقال ابن المسيب والشعبي إذا صلى في ثوبه دم أو جنابة أو لم يغتسل القبلة أو تيمم وصلى ثم أدرك الماء في وقته لا يعيد﴾

وقع للاكثرين وقال ابن المسيب ووقع للمستملئ والسرخسي وكان ابن المسيب يدل قال فان قلت فعل هذا ينبغي ان يثنى الضمير لان المذكور اثنان وهما ابن المسيب والشعبي قلت اراد كل واحد منهما فان ابن المسيب هو سعيد والشعبي هو عامر وهذا الاثرانما يطابق الترجمة اذا عمل بظاهره على الاطلاق اما اذا قيل المراد من قوله دم اقل من قدر الدرهم عند من يرى ذلك او شيء يسير عند من ذهب الى ان اليسير عفو فلا يطابق الترجمة على ما لا يخفى وكذلك الجنابة لا تطابق عند من يراه طاهرا والمراد من الجنابة اثرها وهو المني اوفيه اطلاق الجنابة على المني من قيل ذكر المسبب وارادة السبب قوله «اولغير القبلة» اي اوصلى لغير القبلة على اجتهاده ثم تبين الخطأ قوله «او تيمم» اي عند عدم الماء وكل هذه قيود لا بد منها على ما لا يخفى قوله «ولا يعيد» اي الصلاة وذكرا بن بطال عن ابن مسعود وابن عمر وسالم وعطاء والنخعي ومجاهد والزهرى وطاوس انه اذا صلى في ثوب نجس ثم علم به بعد الصلاة لا اعادته عليه وهو قول الاوزاعي واسحاق وابي ثور وعن ربيعة ومالك يعيد في الوقت وعن الشافعي يعيد ابدا وبه قال احمد رحمه الله تعالى *

١٠٢- ﴿حدثنا عبدان قال أخبرني ابي عن شعبة عن ابي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا ح قال وحدثني أحمد بن عثمان قال حدثنا شريح بن مسلمة قال حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدثني عمرو بن ميمون أن عبد الله بن مسعود حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس إذ قال بعضهم لبعض أيكم يجيئ بسلا جزور بني فلان فيضمه على ظهر محمد إذا سجد فانبعث أشقى القوم فجاء به فنظر حتى إذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره بين كتفيه وأنا أنظر لا أغني شيئا لو كان لي منعة قال فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقريش ثلاث مرات فشق عليهم إذ دعا عليهم قال وكانوا يرون أن الدعوة في ذلك البلد مستجابة ثم سمى اللهم عليك بأبي جهل وعليك بعتبة ابن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعد السابغ فلم تحفظه قال فوالذي نفسي بيده لقد رأيت الذين عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صرعى في القليب قليب بدر﴾ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لان ظاهره يدل على ما ذهب اليه ولكن عنه اجوبة تأتي فيه بعون الله وتوفيقه * (بيان رجاله) وهم عشرة انفس. الاول عبدان بن عثمان بن حيلة وقد تقدم عن قريب في باب غسل المني وفركه. الثاني ابو عثمان بن حيلة بفتح الحيم والباء الموحدة. الثالث شعبة بن الحجاج وقد تقدم مرارا. الرابع ابو اسحاق السبيعي اسمه عمرو بن عبد الله الكوفي التابعي تقدم ذكره في باب الصلاة من الايمان والسيعة بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة. الخامس عمرو بن ميمون ابو عبد الله الكوفي الاودى بفتح الهمة وبالذال المهملة ادرك زمن النبي ﷺ ولم يلقه وحج مائة حجة وعمره وادى صدقة الى عمال رسول الله ﷺ وهو الذي رأى قرودة زنت في

الجاهلية فاجتمعت القردة فرجموها مات سنة خمس وسبعين . السادس احمد بن عثمان بن حكيم بفتح الحاء وكسر الكاف
الادوى الكوفي مات سنة ستين ومائتين . السابع شريح بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وفي
آخره هاء مهملة ابن مسعدة بفتح الميم واللام وسكون السين المهملة الكوفي التوحى بأتاء المثناة من فوق والتون المشددة
وبالحاء المهملة ويقال بالحاء المعجمة مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين كذا ضبطه الكرماني والتوح بالنون المشددة
وقال الجوهري في مادة نوح وتوخ وهي حى من اليمين ولا تشدد النون . الثامن ابراهيم بن يوسف بن اسحاق
ابن ابى اسحاق السبيعي مات سنة ثمان وتسعين ومائة * التاسع ابوه يوسف المذكور * العاشر عبد الله بن
مسعود رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) وهنا اسنادان . في الاول التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد
والاخبار بصيغة الافراد والمعنة في اربعة مواضع وفي الثانى التحديث بصيغة الافراد في ثلاثة مواضع وبصيغة الجمع في
موضوعين والمعنة في موضوعين وفيه ان رواه كوفيون غير عبدان وايه قاتهما مروزيان . ومن لطائف اسناده انه
قرن رواية عبدان برواية احمد بن عثمان مع ان اللفظ لرواية احمد تقوية لروايته برواية عبدان لان في ابراهيم بن
يوسف مقالا فقال عياش عن ابن معين ليس بشيء وقال النسائي ليس بالقوى وقال الجوزجاني ضعيف وقال
ابو حاتم يكتب حديثه . ومن لطائفه ان رواية احمد صرحت بالتحديث لابي اسحاق عن عمرو بن ميمون ولعمرو بن
ميمون عن عبد الله بن مسعود . ومنها ان روايته عن ابن عبد الله المذكور في رواية عبدان هو عبد الله بن مسعود .
ومنها ان المذكور في رواية عبدان رسول الله ﷺ وفي رواية احمد النبى ﷺ

(بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى هنا وفي الجزية عن عبدان عن اييه وفي مبعث النبى
ﷺ عن محمد بن بشار وههنا ايضا عن احمد بن عثمان وفي الصلاة عن احمد بن اسحاق وفي الجهاد عن عبد الله
ابن ابى شيبة وفي المغازى عن عمرو بن خالد مختصرا واخرجه مسلم في المغازى عن ابى بكر عبد الله بن ابى شيبة به وعن محمد
ابن المتى ومحمد بن بشار وعن سلمة بن شبيب مختصرا وعن عبد الله بن عمر بن ابان واخرجه النسائي في الطهارة عن
احمد بن عثمان بن حكيم عن خالد بن مخلد وفي السير عن احمد بن سليمان وعن اسماعيل بن مسعود وهذا الحديث
لا يروى الا باسناد ابى اسحاق المذكور

* (بيان لغاته) * قوله « سلاجزور بنى فلان » سلا بفتح السين المهملة والقصر هي الجدة التي يكون فيها الولد والجمع
اسلا وخض الاصمى السلا بالمشية وفي الناس بالمشيمة وفي الحكم السلا يكون للناس والحيل والابل وقال الجوهري هي
جلدة رقيقة ان نزعت عن وجه الفصيل سالمة يولدوا الا قتاته وكذلك اذا انقطع السلا في البطن والفس سلا منقلبة عن
ياه ويقويه ما حكاه ابو عبيد من ان بعضهم قال سلت الشاة اذا نزع سلاها . والجزور بفتح الحيم وضم الزاى من الابل
يقع على الذكرو والانثى وهي تؤنث والجمع الجزر تقول جزرت الجزور اجزرها بالضم واجتزرتها اذا نحرتها وقال بعضهم
الجزور من الابل ما يجزر اى يقطع قلت لا يدري من اى موضع نقله قوله « فانبت » اى اسرع وهو مطاوع بعت
يقال بعته فانبت بمعنى ارسله فانبت قوله « منعة » بفتح النون وحكى اسكانها قال النووى وهو شاذ ضعيف قلت يرد
عليه ما ذكره في كتاب المحكم المنعة والمنعة والمنعة وقال يعقوب في الالفاظ منعة ومنعة وقال القزاز فلان في منعة من قومه
ومنعة اى عز . وفي كتاب ابن القوطية وابن طريف منع الحصن منعا ومنعة لم يرم وفي الفريسيين فلان في منعة اى في تمنع
على من رامه وفلان في منعة اى في قوم يمنعونهم من الاعداء قوله « صرعى » جمع صريع كجرحى جمع جريح قوله
« في القليب » بفتح القاف وكسر اللام وهو البر قبل ان يطوى يذكروا ويؤنث وقال ابو عبيد هي البر العادية
القديمة وجمع القلة اقلية والكثرة قلب *

(بيان اختلاف الفاظه) قوله « بينا رسول الله ﷺ ساجد » بقيته من رواية عبدان المذكورة « وحوله ناس من
قريش من المشركين » ثم ساق الحديث مختصرا قوله « ان عبد الله » وفي رواية الكشميهنى « عن عبد الله » قوله « فيضعه »

زاد في رواية اسماعيل « فيعمد الى قرثها ودمها وسلاها ثم يعمله حتى يسجد » **قوله** « فانبث اشق القوم » وفي رواية الكشميني والسر خسي « اشق قوم » بالتكرير ولا خلاف في ان افضل التفضيل اذا فارق كلمة من أنه يعرف باللام او بالاضافة فان قلت اى فرق في المعنى في اضافته الى المعرفة والتكرير قلت بالتعريف والتخصيص ظاهر وايضا التكرير لها شيوع معناه اشق قوم اى قوم كان من الاقوام يعنى اشق كل قوم من اقوام الدنيا فمبالغة ليست في المعرفة وقال بعضهم والمقام يقتضى الاول يعنى اشق تقوم بالتعريف لان الشقاء ههنا بالنسبة الى اولئك الاقوام فقط قلت التكرير اولى لما قلنا من المبالغة لانه يدخل ههنا دخولا ثانيا بعد الاول وهذا اقاويل ما درك هذه النكتة وقدروى الطيالى في مسنده هذا الحديث من طريق شعبة نحو رواية يوسف المذكورة وقال فيه « فجاء عقبة بن أبى معيط فقفذه على ظهره » **قوله** « لاغنى » من الاغناء كذا هو في رواية الاكثرين وفي رواية الكشميني والمستمل « لا غير » **قوله** « فخلوا بضحكون » وفي رواية « حتى مال بعضهم على بعض من الضحك » **قوله** « فاطمة بنت رسول الله ﷺ » زاد اسرا ئيل « وهي جويرية فاقبلت تسعى وثبت النبي عليه الصلاة والسلام ساجدا » **قوله** « فطرحته » بالضمير المنصوب في رواية الاكثرين وفي رواية الكشميني « فطرحته » بحذف الضمير وزاد اسرا ئيل « واقبلت عليهم تسبهم » وزاد البزار « فلم يردوا عليها شيئا » **قوله** « فرفع رأسه » زاد البزار من رواية زيد بن ابي انيسة عن اسحاق « فحمد الله واتى عليه ثم قال اما بعد اللهم » قال البزار فترد بقوله « اما بعد » **قوله** « ثم قال » كذا بكلمة ثم وهو يشعر بمهمة بين الرفع والدعاء وفي رواية الاجلح عند البزار « فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده » **قوله** « فلما قضى صلاته قال اللهم » ولمسلم والنسائي نحوه والظاهر من ذلك ان دعاءه وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبل القبلة كما ثبت من رواية زهير عن ابي اسحاق عند البخارى ومسلم **قوله** « ثلاث مرات » كرهه اسرا ئيل في رواية لفظا لاعداد وزاد مسلم في رواية زكريا « وكان اذا دعاء ثلاثا واذا سأل سأل ثلاثا » **قوله** « فشق ذلك عليهم » ولمسلم من رواية زكريا « فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته » **قوله** « وكانوا يرون » بفتح الياء ويروى بالضم **قوله** « في ذلك البلد » وهو مكة ووقع في مستخرج ابي نعيم من الوجه الذى اخرجه البخارى في الثالثة بدل قوله « في ذلك البلد » **قوله** « بابى جهل » وفي رواية اسرا ئيل « بعمر وبن هشام » وهو اسم ابي جهل قوله « والوليد بن عتبة » بضم العين وسكون التاء المشاة من فوق ثم بياء موحدة ولم تختلف الروايات فيه انه كذا الا انه وقع في رواية مسلم من رواية زكريا بالقاف بدل التاء وهو وهم به عليه ابن سفيان الراوى عن مسلم وقد اخرجه الاسماعيلي من طريق شيخ مسام على الصواب قوله « وامية بن خلف » وفي رواية شعبة او ابي بن خلف شك شعبة والصحيح امية لان المقتول بدير هو امية باطباق اصحاب المغازى عليه واخوه ابي بن خلف قتل بأحد قوله « فلم نحفظه » بنون المتكلم ويروى بالياء آخر الحروف قوله « قال فوالذى نفسى بيده » اى قال ابن مسعود ذلك وفي رواية مسلم « والذى بعث محمدا بالحق » وفي رواية النسائي « والذى اتزل عليه الكتاب » وفي بعض النسخ « والذى نفسى بيده » **قوله** « صرعى في القليب » ورواية اسرا ئيل من الزيادة « لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم سجدوا الى القليب قليب بدر »

(بيان اعرابه) **قوله** « بينا رسول الله ﷺ » اصله بين والالف زيدت لاشباع الفتحة وهو مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه اذ قال بعضهم الذى يجيى في الحديث بعد التحويل الى الاسناد الثاني قوله « رسول الله ﷺ » مبتدأ وخبره قوله « ساجد » قوله « وابو جهل » مبتدأ واصحاب له عطف عليه وقوله « جلوس » خبره والجملة نصب على الحال ومتعلق له محذوف اى اصحاب كائنون له اى لابي جهل ويجوز ان يكون جلوس خبر اصحاب وخبر ابي جهل محذوف كقول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف

والتقدير نحن راضون بما عندنا قوله « رأيت الذين » عطف محذوف أى عدهم ويروى الذى مفردا ويجوز ذلك كما في قوله تعالى (وخضتم كالذى خاضوا) اى كالذين قوله « صرعى » مفعول ثان لقوله « رأيت » قوله « قليب بدر » بالجر بدل من قوله « في القليب » ويجوز فيه الرفع والنصب من جهة العربية اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو

قلب بدر واما النصب فلي تقدير اغنى قلب بدر

(بيان المعاني) وابو جهل واحباب له هم السبعة المدعو عليهم بينه البزار من طريق الاجلح عن ابي اسحاق قوله «اذ قال بعضهم» هو ابو جهل ساء مسلم من رواية زكريا وزاد فيه «وقد نخرت جزور بالامس» وجاء في رواية أخرى «بيننا رسول الله ﷺ قائم يصلي في ظل الكعبة وجمع من قريش في مجالسهم اذ قال قائل منهم الانتظروا الى هذا المرائي» قوله «اشقى القوم» هو عقبة بن ابي معيط ومعيط بضم الميم وفتح العين المهملة وقال الداودي انه ابو جهل فقوله «وانا انظر» اى قال عبد الله وانا شاهد تلك الحالة قوله «لا اغنى» اى في كف شرهم ومعنى لا غير اى شيئا من فعلهم قوله «فجعلوا يضحكون» اى استهزاء قائلهم الله قوله «ويحيل» بالخاء المهملة يعنى ينسب فعل ذلك بعضهم الى بعض من قولك احلت الغريم اذا جعلت له ان يتقاضى المال من غيرك وجاء احوال ايضا يعنى وثب وفي الحديث «ان اهل خير احوالوا الى الحصن» اى وثبوا وفي رواية مسلم من رواية زكريا «ويميل» بالميم اى من كثرة الضحك وفي كتاب الصلاة في باب المرأة تطرح على المصلى شيئا من الاذى ولفظه «حتى مال بعضهم على بعض» قوله «فاطمة» هى بنت رسول الله ﷺ انكحها رسول الله ﷺ على بن ابي طالب بعد وفاة أحد وسنها يومئذ خمس عشرة سنة وخمسة اشهر روى لها عن رسول الله ﷺ ثمانية عشر حديثا وفي الصحيحين لها حديث واحد روت عنها عائشة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها توفيت بعد رسول الله ﷺ بستة اشهر بالمدينة وقيل بمائة يوم وقيل غير ذلك وغسلها على رضى الله تعالى عنه وصلى عليها ودفنت ليلا وفضاؤها لا تحصى وكفى لها شرفا كونها بضعة من رسول الله ﷺ قوله «بقريش» اى يهلك قريش فان قلت كيف جاز الدعاء على كل قريش وبعضهم كانوا يومئذ مسلمين كالصديق وغيره قلت لا عموم للفظ ولئن سلمنا فهو مخصوص بالكفار منهم بل بعض الكفار وهم ابو جهل واصحابه بقرينة القصة قوله «مستجابة» اى مجابة يقال استجاب واجاب ببنى واحد وما كان اعتقادهم اجابة الدعوة من جهة رسول الله ﷺ بل من جهة المكان قوله «ثم سمى» اى رسول الله ﷺ بتفصيل ما اراد بذلك الجملة قوله «بابي جهل» واسمه عمرو بن هشام بن المغيرة كانت قريش تكنيه ابا الحكم وكناه رسول الله ﷺ ابا جهل ولهذا قال الشاعر

الناس كنوه ابا حكم * والله كناه ابا جهل

ويقال كان يكنى ابا الوليد وكان يعرف بابن الحنظلية وكان احوال وفي الخبر كان ما بونا ويقال انه اخذ من قول عقبة بن ربيعة سيعلم مصعراستهم انتفخ سحره وفي الوشاح لابن دريد هو اول من حزر رأسه ومارآه رسول الله ﷺ قال هذا فرعون هذه الامة قوله «وعد السابيع» فاعل عد رسول الله ﷺ او عبد الله بن مسعود وفاعل فلم نحفظه عبد الله او عمرو بن ميمون قاله الكرمانى وقال بعضهم قلت فلا ادري من اين تهيأ له الجزم بذلك مع ان في رواية الثوري عند مسلم ما يدل على ان فاعل عد عمرو بن ميمون انتهى قلت الكرمانى لم يجزم بذلك بل ذكره بالشك فكيف ينكر عليه بلاوجه واما السابيع الذى لم يذكر هنا فهو مذكور عند البخارى في موضع آخر وهو عمارة بن الوليد بن المغيرة وكذا ذكره البرقاني وغيره وقال صاحب التلويح وهو مشكل لان عمارة هذا ذكر ابن اسحاق وغيره له قصة طويلة مع النجاشي اذ تعرض لامراته فامر النجاشي ساحرا فنفخ في احليل عمارة من سحره عقوبة له فتوحش وصار مع البهائم الى ان مات في خلافة عمر رضى الله تعالى عنه في ارض الحبشة قال بعضهم والجواب ان كلام ابن مسعود في انه رآهم صرعى في القلب محمول على الاكثر انتهى قلت هذا الجواب اخذه هذا القائل من الكرمانى فانه قال واوجب بان المراد رأى اكثرهم بدليل ان ابن معيط لم يقتل بدر بل حل منها اسيرا فقتله النبي ﷺ بعد انصرافه من بدر على ثلاثة اميال مما يلي المدينة قلت بموضع يسمى عرق الطيبة وهو من الروحاء على ثلاثة اميال من المدينة وقيل انه قال لرسول الله ﷺ انتقلني من بين سائر قريش قال نعم ثم قال بينا انا بفناء الكعبة وانا ساجد خلف المقام اذاخذ بمنكبى فلف ثوبه على عنقى فخنتى خنقا شديدا ثم جاء مرة اخرى يسلا جزور بنى فلان وكان عقبة من المستهزئين ايضا وذكر محمد بن حبيب انه من زنادقة قريش واسم ابي معيط ابان بن ابي عمرو والذى دعا عليهم النبي ﷺ سبعة انفس كذا ذكر واوهم ابو جهل وعقبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وامية بن

خلف وعقبة بن ابي معيط وعمار بن الوليد بن المغيرة * اما ابو جهل فقتله معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عفراء ذكره في الصحيحين * ومر عليه ابن مسعود وهو صريع واحتز رأسه وأتى به رسول الله ﷺ فقال هذا رأس عدو الله ونفله رسول الله ﷺ سيفه وقال رسول الله ﷺ الحمد لله الذي اخذك يا عدو الله هذا كان فرعون هذه الامة ورأس ائمة الكفر * وفي رواية البيهقي «فخر رسول الله ﷺ ساجدا» * واما عقبة ابن ربيعة فقتله حمزة رضي الله عنه وقيل اشترك حمزة وعلى رضي الله تعالى عنهما في قتله * واما شيبه بن ربيعة بن عبد شمس اخو عقبة بن ربيعة فقتله حمزة ايضا * واما الوليد بن عتبة بالناء المشاة من فوق فقتله عبيدة بن الحارث وقيل على وقيل حمزة وقيل اشتركا في قتله * واما امية بن خلف بن صفوان بن امية فقد اختلف اهل السير في قتله فذكر موسى بن عقبة قتله رجل من الانصار من بني مازن وقال ابن اسحاق ان معاذ بن عفراء وخارجة بن زيد وحبيب بن اساف اشتركوا في قتله وادعى ابن الجوزي انه ﷺ قتله وفي السير من حديث عبد الرحمن بن عوف ان بلال رضي الله تعالى عنه خرج اليه ومعه نفر من الانصار فقتلوه وكان بدنيا فلما قتل اتفخ فالتقوا عليه التراب حتى غييه ثم جر الى القلب فتقطع قبل وصوله اليه وكان من المستهزئين وفيه نزل قوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة) وهو الذي كان يذهب بلالا في مكة * واما عقبة بن ابي معيط فقتله على رضي الله تعالى عنه وقيل عاصم بن ثابت والاصح ان النبي ﷺ قتله بعرق الظبية كما ذكرناه عن قريب * واما عمار بن الوليد فقد ذكرنا امره مع النجاشي ومات زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ارض الحبشة *

(بيان استنباط الفوائد والاحكام) . منها تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار وما ازداد عند المسلمين الا تعظيما عظيما * ومنها معرفة الكفار بصدق النبي ﷺ لخوفهم من دعائه ولكن لاجل شقائهم الا زل حملهم الحسد والعناد على ترك الانقياد له * ومنها حاله ﷺ عن آذاه ففي رواية الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث ان ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال لم اره دعا عليهم الا يومئذ وما استحقوا الدعاء حينئذ لما اقدموا عليه من التهم به حال عبادته لربه تعالى * ومنها استحباب الدعاء ثلاثا * ومنها جواز الدعاء على الظالم وقال بعضهم محله ما اذا كان كافرا فاما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ومنها ان المباشرة اقوى من السبب وآكد وذلك لانه ﷺ قال في عقبة اشقى القوم مع انه كان فيهم ابو جهل وهو اشد منه كفرا ولكن كان عقبة مباشرا على ما ربيانه * ومنها ان البخاري استدلل به على ان من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تمادى واجاب الخطابي عن هذا بان اكثر العلماء ذهبوا الى ان السلا نحس وتأولوا معنى الحديث على انه ﷺ لم يكن بعد اذ ذاك بتحريمه كالحجر كانوا يلبسون الصلاة وهي تصيب ثيابهم وابدانهم قبل نزول التحريم فلما حرمت لم تجز الصلاة فيها واعترض عليه ابن بطال بانه لاشك انها كانت بعد نزول قوله تعالى (وثيابك فطهر) لانها اول ما نزل عليه ﷺ من القرآن قبل كل صلاة ورد عليه بان الفرت ورطوبة البدن طاهران والسلا من ذلك وقال النووي هذا ضعيف لان روث ما يؤكل لحمه ليس بطاهر ثم انه يتضمن النجاسة من حيث انه لا ينفك من الدم في العادة ولانه ذبيحة عبدة الاوثان فهو نجس والجواب انه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمر في سجوده استصحابا للطهارة وما يدري هل كانت هذه الصلاة فريضة فتجب اعادتها على الصحيح او غيرها فلا تجب وان وجبت الاعادة فالوقت موسع لها فلعله اعادوا وعرض عليه بانه لو اعاد لنقل ولم ينقل قلت لا يلزم من عدم النقل عدم الاعادة في نفس الامر فان قلت كيف كان لا يعلم بما وضع على ظهره فان فاطمة رضي الله تعالى عنها ذهبت به قبل ان يرفع رأسه قلت لا يلزم من ازالة فاطمة اياه عن ظهره احساسه ﷺ بذلك لانه كان اذا دخل في الصلاة استغرق باشتغاله بالله تعالى ولئن سلمنا احساسه به فقد يحتمل انه لم يتحقق نجاسته والدليل عليه ان شأنه اعظم من ان يمضي في صلاته وبه نجاسة وقد يقال ان الفرت والدم كانا داخل السلا وجلده الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرصصة واعترض عليه بانه كان ذبيحة وتقي لجميع اجزائها نجسة لانها ميتة واجيب عن ذلك بانه كان قبل التعب بتحريم ذبائهم واعترض عليه بانه يحتاج الى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال قلت الاحتمال الناشئ عن دليل كاف ولا شك ان تماديه ﷺ في هذه الحالة تريفة تدل على انه كان قبل تحريم ذبائهم لانه ﷺ لا يقر على امر غير مشروع ولا يقر غيره عليه لان

حاله اجل من ذلك واعظم * ومنه ان اشبه المالكى احتج به على ان ازالة النجاسة ليست بواجبة قال القرطبي والدلائل القطعية توجب ازالته عن ثوب المصلى وبدنه والمكان الذى يصلّى فيه يرد عليه وقال القرطبي ومنهم من فرق بين ابتداء الصلاة بالنجاسة فقال لا يجوز وبين طروها على المصلى في نفس الصلاة فيطرحها عنه وتصح صلاته والمشهور من مذهب مالك قطع طروها للصلاة اذا لم يمكن طرحها بناء على ان ازالته واجبة *

(الاسئلة والاجوبة). منها ما قيل انه كم كان عدد الذين القوا في القليب واجيب بان قتادة روى عن انس عن ابي طلحة قال لما كان يوم بدر وظهر عليهم رسول الله ﷺ امر بضعة وعشرين رجلا. وفي رواية باربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش فالقوا في طوى من اطواء بدرية ومنها ما قيل ان القاءهم في البئر دفن لهم والحربى لا يجب دفنه بل يترك في الصحراء وهم كانوا حربا واجيب بان القاءهم في البئر كان تحقيرا لهم ولثلاث تأذى الناس برائحهم ولم يكن ذلك دفنا فان قلت في سنن الدارقطى ان من سنه ﷺ في مغازبه اذا مر بحيفة انسان امر بدفنه ولا يسأل عنه مؤمنا كان او كافرا قلت انما كان لا يسأل لانه كان يعلم بالوحى بانه ان كان مؤمنا كان مستحق الدفن لكرامته وان كان كافرا فلا يتأذى الناس برائحته على ان المراد بدفنه ليس دفنا شرعا بل صب التراب عليه للعواراة * ومنها ما قيل ان صب التراب عليهم كان يقطع رائحهم قلت كان القاؤهم في البئر ايسر عليهم في ذلك الوقت مع زيادة التحقير لهم لما ذكرنا به ومنها ما قيل كيف كان الناس ينتفعون بمائها واجيب بانه لم يكن فيه ماء وكانت عادية مهجورة ويقال وافق انه كان حفرها رجل من بني النار اسمه بدر من قريش بن مخلد بن النضر بن كنانة الذى سميت قريش به على احد الاقوال فكان قالوا مقدما لهم والله تعالى اعلم به

باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب

ان قلنا ان باب البصاق مبتدأ محتاج الى خبر فيكون تقديره باب البصاق في الثوب لا يضر المصلى وان قلنا هو خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره هذا باب في بيان حكم البصاق في الثوب هل يضر ام لا والبصاق بضم الباء على وزن فعال ما يسيل من الفم وفيه ثلاث لغات بالصاد والزاي والسين واعلاها الزاي واصله السين قوله «والمخاط» عطف على البصاق وهو بضم الميم ما يسيل من الانف قوله «ونحوه» بالجر عطف على ما قبله فان قلت كان ينبغي ان يقال ونحوها لان المذكور شيان قلت تقديره ونحو كل منهما وقوله في الثوب يتعلق بمحذوف اى الكائن او كائنا فان قلت ما المراد من قوله ونحوه قلت العرق وعرق كل حيوان يعتبر بسوره الذى يخرج بلعابه ويستقي منه الحمار على ما عرف في الفقه فان قلت ما وجه المناسبة بين هذا الباب وبين الباب الذى قبله قلت وجهها ظاهر على وضع البخارى لانه وضع الباب الذى قبله فيما اذا اتى على ظهر المصلى قذر ورأى به عدم بطلان الصلاة في مثل هذه الصورة وحكم هذا الباب كذلك ولا خلاف فيه وقال بعضهم ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة انه لا يفسد الماء قلت هذا حكم الباب في البصاق الذى يصيب الثوب وذكره عقيب الباب الذى قبله من هذه الجهة ولا ذكر للماء في البابين نعم اذا كان حكم البصاق لا يفسد الثوب يكون كذلك لا يفسد الماء به

وقال عروة عن المسور ومروان خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن حديبية فذكر الحديث وما تنخم النبي صلى الله عليه وسلم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده *

مطابقة هذا التعليق للترجمة ظاهرة وهو قطعة من حديث طويل ساقه البخارى بطوله في صلح الحديبية والشروط في الجهاد عن عبد الله بن محمد بن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عروة به وقد علق منه قطعة في باب استعمال فضل وضوء

الناس (بيان رجاله) وهم ثلاثة. الاول عروة بن الزبير التابى فقيه المدينة تقدم في كتاب الوحي. الثاني المسور بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو وبالراء ابن مخزومة بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء الصحابي تقدم في باب استعمال وضوء الناس. الثالث مروان بن الحكم بفتح الحاء المهملة وفتح الكاف الاموى ولد على عهد رسول الله ﷺ ولم يسمع النبي ﷺ لانه خرج الى الطائف طفلا لا يعقل حين نفي النبي عليه الصلاة والسلام اباه الحكم اليها وكان مع ابيه بها حتى استخلف عثمان رضى الله تعالى عنه فردها الى المدينة وكان اسلام الحكم يوم فتح مكة وطرده رسول الله ﷺ الى الطائف لانه كان يفشى سره مات في خلافة عثمان ولما توفي معاوية بن يزيد بن معاوية بايع بعض الناس الشام مروان بالخلافة ومات بدمشق سنة خمس وستين فان قلت مروان لم يسمع رسول الله ﷺ ولا كان بالحديبية وكيف روايته قلت رواية المسور هي الاصل لكن ضم اليه رواية مروان للتقوية والتأكيد *

(ذكر لغاته) قوله « زمن حديبية » بضم الحاء المهملة وفتح الدال وسكون الياء آخر الحروف الاولى وكسر الباء الموحدة وفتح الياء الثانية كذا قاله الشافعى وبشديد الياء عند اكثر المحدين وقال ابن المدينى اهل المدينة يثقلونها واهل العراق يخففونها قلت هي تصغير حذباء لان حديبية قرية سميت بشجرة هناك وهي حذباء وكانت الصحابة رضى الله تعالى عنهم يابعدوا رسول الله ﷺ تحت هذه الشجرة وهي تسمى بعة الرضوان وقيل هي قرية سميت ببئر هناك وعلى كلا التقديرين الصواب التخفيف وهي على نحو مرحلة من مكة قوله « وما تتخمن النبي ﷺ نخامة » قوله « تتخمن » فعل ماض من باب التفضل يقال تتخمن الرجل اذا دفع بشئ من صدره وانفذه قاله في الحكم وثلاثه تخم نخما ونخما وفي الصحاح وفي المجمل النخامة بالفم التخاعة وفي المعث والمغرب ما يخرج من الحيشوم وزعم النووى انها تخرج من الفم بخلاف التخاعة فانها تخرج من الحلق وقال بعض الفقهاء النخامة هي الخارج من الصدر والبلغم هو النازل من الدماغ وبعضهم عكسوا قوله « الا وقعت » اى ما تتخمن في حال من الاحوال الا في حال وقوعها في الكف وهو اما عطف على خرج واما على الحديث ثم اما ان يراد انه ما تتخمن زمن الحديبية الا وقعت في كف رجل واما ان يراد انه ما تتخمن قط الا وقعت فلا يختص بزمن الحديبية قال الكرمانى والاول هو الظاهر قلت الثاني هو الاظهر وقال الكرمانى فان قلت ما وجه ذكر حديث الحديبية هنا قلت اما لان امر التخنم وقع في الحديث واما لان الراوى ساق الحديثين سوقا واحدا وذكرها معا وكثيرا ما يفعله المحدثون كما تقدم في حديث نحن الآخرون السابقون قلت لم يقطع الكرمانى على الموضوع الذى ساق البخارى فيه الحديث فلذلك ردد في جواب السؤال فلو كان اطلع عليه لم يتردد *

(بيان استنباط الاحكام) منها الاستدلال على طهارة البصاق والمخاط قال ابن بطال وهو امر مجمع عليه لانهم فيه خلافا اما راوى سلمان انه جعله غير طاهر وان الحسن بن حى كرهه في الثوب وعن الازواعى انه كرهه ان يدخل سواكه في وضوئه وذكر ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه عن ابراهيم التخمى انه ليس بطهور وقال ابن حزم صح عن سلمان الفاريسى وابراهيم التخمى ان اللعاب نجس اذا فارق الفم وقال بعض الشراح وما ثبت عن الشارع من خلافهم فهو المتبع والحجة البالغة فلا معنى لقول من خالف وقدم امر الشارع المصلى ان يبرز عن شماله او تحت قدميه وبرزق الشارع في طرف رداءه ثم رده بعضه على بعض وقال او تفعل هكذا وهذا ظاهر في طهارته لانه لا يجوز ان يقوم المصلى على نجاسة ولا ان يصلى وفي ثوبه نجاسة قلت اما بصاق النبي ﷺ فهو اطيب من كل طيب واطهر من كل طاهر واما بصاق غيره فينبغى ان يكون بالتفصيل وهو ان البزاق طاهر اذا كان من فم طاهر واما اذا كان من فم من يشرب الخمر فينبغى ان يكون نجسا في حالة شربه لان سوره في ذلك الوقت نجس فكذلك بصاقه وكذا اذا كان من فم من فم فيه جراحة او دمل يخرج منه دم او قيح وقال اصحابنا الدم المساوى للريق ينقض الوضوء استحسانا كالغالب بخلاف الناقص ولو كان لون الريق احمر ينقض وان كان اصفر لا ينقض ثم اذا حكم بطهارة البزاق على الوجه الذى ذكرناه يعلم منه انه اذا وقع شيء منه في الماء لا ينجسه ويجوز الوضوء منه وكذا اذا وقع في الطعام لا يفسده غير ان بعض الطباع يستقدر ذلك فلا يخلو عن الكراهة ومن الاستنباط من

هذا الحديث التبرك بيزاق النبي ﷺ توقيرا له وتعظيما *

١٠٣ - **حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن حميد عن أنس قال بَرَقَ النبي صلى الله عليه وسلم في ثوبه قال أبو عبد الله طوله ابن أبي مرزيم قال أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد قال سمعت أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ***

مطابقه للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم سبعة * الاول محمد بن يوسف الفريابي بكسر الفاء وسكون الراء وبالياء آخر الحروف قبل الالف وبالياء الموحدة في آخره تقدم مرارته الثاني سفيان الثوري كإصرح به الدارقطني فانه لما ذكر رواية هذا الحديث قال رواه سفيان بن سعيد عن حميد ولم يذكر سفيان بن عينة والفريابي كثير الملازمة لسفيان الثوري ولما ذكر الحياتي وغيره ما رواه محمد بن يوسف اليكندي عن ابن عينة لم يذكر وهذا الحديث منها وابن عينة مقل في حميد حتى ان البخاري لم يخرج له الا حديثا واحدا وهو حديث النواة في الصداق وكذا ذكره الشيخ قطب الدين الحلبي في شرحه * الثالث حميد يضم الحاء المشهور بالطويل فان قلت لم يقال ان حميدا هذا هو حميد بن هلال لانه في طبقة حميد الطويل قلت لان السفيانيين لم يروا عن حميد بن هلال شيئا * الرابع أبو عبد الله هو البخاري نفسه * الخامس سعيد بن الحكم بن محمد بن ابي مرزيم المصري أحد شيوخ البخاري وله موطن رواه عن مالك وهو ثقة مات سنة أربع وعشرين ومائتين * السادس يحيى بن أيوب القافقي المصري مولى عمر بن الحكم بن مروان أبو الباس مات سنة ثمان وستين ومائة وفيه لين وقال أبو حاتم لا يحتج به وقال النسائي ليس بالقوي * السابع أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه *

(بيان لطائف أسناده) فيه الحديث بصيغة الجمع في موضعين وبصيغة الافراد في موضع وفيه الاخبار بصيغة الجمع في موضع واحد وفيه العنقة في موضعين وفيه التصريح بسماع حميد عن أنس خلافا لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة انه قال حديث حميد عن أنس في البزاق انما سمعته عن ثابت عن ابي نضرة فظهر من تصريح سماعه انه لم يدلس فيه وقال يحيى القطان ولم يقل شيئا لان هذا قد رواه قتادة عن أنس وقال الدارقطني والقول عندنا قول حماد بن سلمة لان الذي رواه عن قتادة عن أنس غير هذا وهو انه **ﷺ** قال «البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» وفيه ان رواه ما بين مكى وبصرى ومصرى *

(بيان معناه) **قوله** «بَرَقَ النبي ﷺ في ثوبه» أي ثوب رسول الله ﷺ وهو الظاهر وقال السكراني ويحتمل عود الضمير الى أنس رضي الله تعالى عنه وهو بعيد قلت وجه بعده وان كان فيه احتمال ما رواه أبو نعيم في مستخرجه وهو هذا الحديث من طريق الفريابي وزاد في آخره وهو في الصلاة **قوله** «طوله» أي طول هذا الحديث شيخه سعيد بن الحكم بن ابي مرزيم يعني ذكره مطولا في باب حك البزاق باليمن المسجد وسيأتي ان شاء الله تعالى **قوله** «سمعت أنسا عن النبي ﷺ» يعني مثل الحديث المذكور وهو مفعوله الثاني حذف العلم به *

باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا بالمسكر

أي هذا باب فيه لا يجوز الوضوء الخ أي بيان عدم الجواز بالنبيذ **قوله** «ولا بالمسكر» أي ولا يجوز ايضا بالمسكر قال بعضهم هو من عطف العام على الخاص قلت انما يكون ذلك اذا كان المراد بالنبيذ ما لم يصل الى حد الاسكار واما اذا وصل فلا يكون من هذا الباب وتخصيص النبيذ بالذكر من بين المسكرات لانه محل الخلاف في جواز التوضي به قال ابن سيده النبيذ طرحك الشيء وكل طرح نبذ والنبيذ الشيء المتبذ والنبيذ ما نبذته من عصير ونحوه وقد نبذ وانتبذ ونبذوا الانتباز المعالج في الصحاح وكتاب الشرح لابن درستويه العامة تقول انبذت انتهى وذكره اللحياني في نوادره ومن حمض الحامض انبذت لغة ولكنها قليلة وذكرها ايضا تلعب في كتاب فعلت وافعلت وفي الجامع للقرآزا كثر الناس يقولون نبذت النبيذ بغير الالف وحكى الفراء عن الدوسي قال وكان ثقة انبذت النبيذ ولا اسمعها انا من العرب قلت النبيذ فاعيل بمعنى مفعول وهو المصاء الذي ينتبذ فيه تمرات لتخرج حلاوتها الى الماء وفي النهاية لابن الاثير النبيذ ما يعمل من الاشربة

من التمر والزبيب والعسل والخنطة والشعير وغير ذلك يقال نبذت الشعير والغضب اذا اترلت عليه الماء ليصير نبيذا فصرف من مفعول الى فعيل وانتبذته اتخذته نبيذا سواء كان مسكرا او غير مسكر وهو من باب فعل يفعل بالفتح في الماضى والكسر في المضارع كضرب يضرب ذكره صاحب الدستور في هذا الباب وفي العباب وانبذت التينذلة عامية ونبذت الشيء تنيذا شدة للعناية فان قلت ما وجه المناسبة بين البابين قلت ليست بينهما مناسبة خاصة لكن من حيث ان كلا منهما يشتمل على حكم يرجع الى حال المكلف من الصحة والفساد ﴿وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ﴾

الحسن هو البصرى وابو العالية رفيع بن مهران الرياحى بكسر الراء وبالياء آخر الحروف المخففة وكسر الحاء المهملة وقد تقدم في اول كتاب العلم ورفع بضم الراء وفتح الفاء واما الذى علقه عن الحسن فرواه ابن ابي شيبة حدثنا وكيع عن سفيان عن سمع الحسن يقول «لا يتوضأ بنبذ ولا بلين» ورواه عبد الرزاق في مصنفه حدثنا الثورى عن اسماعيل بن مسلم المسكى عن الحسن قال «لا يتوضأ بلين ولا بنبذ» وروى ابو عبيد من طريق اخرى عن الحسن انه لا بأس به فعلى هذا كراهته عنده كراهة تنزيه فينبذ لا يساعدا الترجمة واما الذى علقه عن ابى العالية فروى الدارقطى فى سننه بسند جيد عن ابى خلدة فقال قلت لابى العالية رجل ليس عنده ماء وعنده نبيذ أيفتسل به من الجنابة قال لا وقال ابن ابي شيبة حدثنا مروان بن معاوية عن ابى خلدة عن ابى العالية انه كره ان يفتسل بالنبيذ وكذا رواه ابو عبيد عن ابى خلدة وفى رواية فكرهه قلت الظاهر ان هذا ايضا كراهة تنزيه

﴿وَقَالَ عَطَاءُ التَّمِيمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالْنبَذِ وَالْبَلَنِ﴾

عطاء هو ابن ابي رباح وهذا يدل على ان عطاء يميز استعمال التبيذ في الوضوء ولكن التيمم احب اليه منه فعلى هذا هو ايضا لا يساعدا الترجمة وروى ابو داود من طريق ابن جريج عن عطاء انه كره الوضوء بالنبيذ والبلين وقال ان التيمم اعجب الى منه قلت اما التوضؤ بالبلين فلا يخلو اما ان يكون بنفس الين او بماء خالطه بلين فالاول لا يجوز بالاجماع واما الثانى فيجوز عندنا خلافا للشافعى واما الوضوء بالنبيذ فهو جائز عند ابى حنيفة ولكن بشرط ان يكون حلوا رقيقا يسيل على الاعضاء كلاما ما اشتد منها صار حراما لا يجوز التوضؤ به وان غيرته النار فادام حلوا فهو على الخلاف ولا يجوز التوضؤ بما سواه من الانبذة جريا على قضية القياس وقال ابن بطال اختلفوا في الوضوء بالنبيذ فقال مالك والشافعى واحمد لا يجوز الوضوء به ومطبوخه مع عدم الماء وجوده ثمرا كان او غيره فان كان مع ذلك مشددا فهو نجس لا يجوز شربه ولا الوضوء به وقال ابو حنيفة لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء فاذا عدم فيجوز بمطبوخ التمر خاصة وقال الحسن جاز الوضوء بالنبيذ وقال الاوزاعى جاز بسائر الانبذة انتهى وفي المغنى لابن قدامة وروى عن على رضى الله تعالى عنه انه كان لا يرى بأسا بالوضوء بنبيذ التمر وبه قال الحسن والاوزاعى وقال عكرمة النبيذ وضوء من لم يجد الماء وقال اسحاق النبيذ اخلو احب الى من التيمم وجمعهما احب الى وعن ابى حنيفة كقول عكرمة وقيل عنه يجوز الوضوء بنبيذ التمر اذا طبخ واشتد عند عدم الماء في السفر لحديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه . وفي احكام القرآن لابي بكر الرازى عن ابى حنيفة في ذلك ثلاث روايات * احداها يتوضأ به ويشترط فيه التيمم ولا يتيمم وهذه هي المشهورة وقال قاضيان هو قوله الاول وبه قال زفر . والثانية يتيمم ولا يتوضأ رواها عنه نوح ابن ابي مريم واسد بن عمرو والحسن بن زياد قال قاضيان وهو الصحيح عنه والذى رجع اليها وبها قال ابو يوسف واكثر العلماء واختار الطحاوى هذا به والثالثة روى عنه الجمع بينهما وهذا قول محمد وقال صاحب المحيط صفة هذا النبيذ ان يلقى في المساء تمرات حتى يأخذ الماء حلاوتها ولا يشد ولا يسكر فان اشتد حرم شربه فكيف الوضوء وان كان مطبوخا فالصحيح انه لا يتوضأ به وقال فى الفيسد اذا التى فيه تمرات فحلا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق فيجوز الوضوء به بخلاف بين اصحابنا ولا يجوز الاغتسال به هذا خلاف ما قاله فى المبسوط انه يجوز الاغتسال به وقال الكرخى المطبوخ ادنى طيبة يجوز الوضوء به الا عند محمد وقال الدباس لا يجوز وفي

البدائع واختلف المشايخ في جواز الاغتسال بنبيذ التمر على اصل ابى حنيفة فقال بعضهم لا يجوز لان الجواز عرف بالنص وانه ورد بالتوضوء دون الاغتسال فيقتصر على مورد النص وقال بعضهم يجوز لاستوائهما في المعنى ثم لابد من تفسير النبيذ الذي فيه الخلاف وهو ان يلقى في المسامنى من التمر لتخرج حلاوتها الى الماء وهكذا ذكر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه في تفسير النبيذ الذى توضأ به النبي ﷺ فقال تمرات القيتا في الماء لان من عادة العرب انهما تطرح التمر في الماء ليحلوا فنادام رقيقا حلوا او قارصا توضأ به عند ابى حنيفة وان كان غليظا كالرب لا يجوز التوضؤ به وكذا اذا كان رقيقا لكنه غلا واشتد وقذف بالزبد لانه صار مسكرا ومسكرا حرام فلا يجوز التوضؤ به لان النبيذ الذى توضأ به رسول الله ﷺ كان رقيقا حلوا فلا يلحق به الغليظ والنبيذ اذا كان نيا او كان مطبوخا ذى طبخة فنادام قارصا او حلوا فهو على الخلاف وان غلا واشتد وقذف بالزبد فلا وذكر القدورى في شرحه مختصر الكرخى الاختلاف فيه بين الكرخى وابى طاهر الدباس على قول الكرخى يجوز وعلى قول ابى طاهر لا يجوز ثم الذين جوزوا التوضؤ به احتجوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي ﷺ ليلة الجن «ماذا في ادواتك قال نبيذ قال تمر طيبة وماه مطهور» رواه ابو داود والترمذى وزاد «فتوضأ به وصل الفجر» وقال بعضهم وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه قلت انما ضعفوه لان في رواته ابازيد وهو رجل مجهول لا يعرف له رواية غير هذا الحديث قاله الترمذى وقال ابن العربي في شرح الترمذى ابو زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان وابو روق وهذا يخرج عن حد الجاهالة واما اسمه فلم يعرف فيجوز ان يكون الترمذى ارادانه مجهول الاسم على انه روى هذا الحديث اربعة عشر رجلا عن ابن مسعود كما رواه ابو زيد * الاول ابو رافع عند الطحاوى والحاكم * الثاني رباح ابو على عند الطبرانى في الاوسط * الثالث عبد الله بن عمر عند ابى موسى الاصبهاني في كتاب الصحابة * الرابع عمرو البكالى عند ابى احمد في الكنى بسند صحيح * الخامس ابو عبيدة ابن عبد الله * السادس ابو الاحوص وحديثهما عند محمد بن عيسى المدائني فان قلت قال البيهقي محمد بن عيسى المدائني واهي الحديث والحديث باطل قلت قال البرقاني فيه ثقة لا بأس به وقال اللالكائي صالح ليس يدفع عن السماع * السابع عبد الله بن مسلمة عند الحافظ ابى الحسن بن المظفر في كتاب غرائب شعبة * الثامن قابوس بن طيخان عن ابيه عند ابن المظفر ايضا بسند لا بأس به * التاسع عبد الله بن عمرو بن غيلان الثقفي عند الاسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن ابى كثير عن يحيى عنه * العاشر عبد الله بن عباس عند ابن ماجه والطحاوى * الحادى عشر ابو وائل شقيق بن سلمه عند الدارقطني * الثاني عشر ابن عبد الله رواه ابو عبيدة بن عبد الله عن طلحة بن عبد الله عن ابيه ان اياه حدثه * الثالث عشر ابو عثمان ابن سنه عند ابى حفص بن شاهين في كتاب التاسخ والنسوخ من طريق جيدة وخارجها الحاكم في مستدركه * الرابع عشر ابو عثمان الهدي عند الدورقي في مسنده بطريق لا بأس بها فان قلت صح عن عبد الله انه قال لم اكن مع النبي ﷺ ليلة الجن قلت يجوز ان يكون محبة في بعض الليل واستوقفه في الباقي ثم عاد اليه فصح انه لم يكن معه عند الجن لانفس الخروج وقد قيل ان ليلة الجن كانت مرتين ففي أول مرة خرج اليهم لم يكن مع النبي ﷺ ابن مسعود ولا غيره كاهو ظاهر حديث مسلم ثم بعد ذلك خرج اليهم وهو معه ليلة اخرى كما روى ابو حاتم في تفسيره في اول سورة الجن من حديث ابن جريح قال قال ابن عبد العزيز بن عمر اما الجن الذين لقوه بنخله فجن نينوى واما الجن الذين لقوه بمكة فجن نصيبين وقال بعضهم على تقدير محبة اى صحة حديث ابن مسعود انه منسوخ لان ذلك كان بمكة وتزول قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فقيموا) انما كان بالمدينة بلا خلاف قلت هذا القائل نقل هذا عن ابن القصار من المالكية وابن حزم من كبار الظاهرية والعجب منه انه مع علمه ان هذا مردود نقل هذا وسكت عليه وجه الرد ما ذكره الطبرانى في الكبير والدارقطني ان جبريل عليه السلام نزل على رسول الله ﷺ بأعلى مكة فهمز له ببقه فانبع الماء وعلمه الوضوء وقال السهلي الوضوء مكى ولكنه مدنى التلاوة وانما قالت عائشة رضى الله تعالى عنها آية التيمم ولم تقل آية الوضوء لان الوضوء كان مفروضا قبل غير أنه لم يكن قرآنا يتلى حتى نزلت آية التيمم وحكى عياض عن ابى الجهم ان الوضوء كان سنة حتى نزل فيه القرآن بالمدينة *

١٠٤- ﴿حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ﴾ *

مطابقة هذا الحديث لآثره بالجر الثقيل وكان موضعه كتاب الاشربة وجه ذلك ان الشراب اذا كان مسكرا يكون شربه حراما فكذلك لا يجوز التوضؤ به وقال الكرماني لخروجه عن اسم الماء في اللغة والشرعة وكذلك النبيذ غير المسكر أيضا هو في معنى المسكر من جهة انه لا يقع عليه اسم الماء ولو جاز ان يسمى النبيذ ماء لان فيه ماء جاز ان يسمى الخل ماء لان فيه ماء انتهى قلت كون النبيذ الغير مسكر في معنى المسكر غير صحيح لان النبيذ الذي لا يسكر اذا كان رقيقا وقد قيئت فيه تيمرات لتخرج حالوتها الى الماء ليس في معنى المسكر اصلا ولا يلزم ان يكون النبيذ الذي كان مع ابن مسعود في معنى النبيذ المسكر ولم يقل به أحد ولا يلزم من عدم جواز تسمية الخل ماء عدم جواز تسمية النبيذ الذي ذكره ابن مسعود ماء الا ترى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كيف قال «تمر طيبة وماء طهور» حين سأل ابن مسعود ما في اداوتك قال نبيذ وقد اطلق عليه الماء ووصفه بالطهوية فكيف نهل الكرماني عن هذا حتى قال ما قاله ترويجا لما ذهب اليه والحق احق ان يتبع الاداوة بكسر الهمزة اناه صغير يتخذ من جلد الماء كالسطيحة ونحوها وجمعها اداوى ثم قال الكرماني وقال ابو عبيدة امام اللغة النبيذ لا يكون طاهرا لان الله تعالى شرط الطهور بالماء والصعيد ولم يجعل لهما ثلثا والنبيذ ليس منهما قلت الكلام مع ابي عبيدة لانه ان اراد به مطلق النبيذ فغير مسلم لان فيه مصادمة الحديث النبوي وان اراد به النبيذ الخاص وهو الغليظ المسكر فحق ايضا نقول بما قاله *

(بيان رجاله) وهم خمسة * الاول على بن عبد الله المدني وقد تقدم غير مرة * الثاني سفیان بن عيينة وقد تقدم غير مرة * الثالث محمد بن مسلم الزهري * الرابع ابو سلمة بفتح اللام عبدالله بن عبد الرحمن بن عوف وقد تقدم في كتاب الوحي * الخامس عائشة الصديقة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها * (بيان لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاث مواضع وفيه العنفة في موضعين * وفيه رواة ما بين مديني ومدني ومكي وفيه رواية التابعي عن التابعي * (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخاري ههنا عن علي عن سفیان وفي الاشربة عن عبدالله ابن يوسف عن مالك وعن ابي اليمان عن شعيب ثلاثتهم عن الزهري به واخرجه مسلم في الاشربة عن يحيى بن يحيى عن مالك به وعن يحيى بن يحيى وابي بكر بن ابي شيبة وعمر والناقد وزهير بن حرب وسعيد بن منصور وخمسهم عن سفیان به وعن حرمة بن يحيى عن ابي وهب عن يونس وعن حسن الحلواني وعبد بن حميد كلاهما عن يعقوب وعن اسحق ابن ابراهيم وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر ثلاثتهم عن الزهري به وفي حديث معمر «كل شراب مسكر حرام» . واخرجه ابو داود وفيه عن القعني عن مالك به وعن يزيد بن عبدربه . واخرجه الترمذي عن اسحق بن موسى عن معمر عن مالك به وعن يزيد بن عبدربه . واخرجه الترمذي عن اسحق بن موسى عن معمر عن مالك به . واخرجه النسائي عن سويد بن نصر عن ابن المبارك وعن قتيبة بن سعيد كلاهما عن مالك به وعن ابن قتيبة عن سفیان به وعن علي بن ميمون عن بشر بن السري عن عبد الرزاق به وفيه وفي الوليمة عن سويد بن نصر عن عبدالله بن المبارك عن معمر به واخرجه بن ماجه في الاشربة عن ابي بكر بن ابي شيبة عن سفیان به *

* (بيان معناه وحكمه) * قوله «كل شراب» اي كل واحد من أفراد الشراب المسكر حرام وذلك لان كلمة كل اذا اضيفت الى التكررة تقتضي عموم الافراد واذا اضيفت الى المعرفة تقتضي عموم الاجزاء وقال بعضهم قوله «كل شراب اسكر» اي كان من شأنه الاسكار سواء حصل بشربه الاسكار ام لا قلت ليس معناه كذا لان الشارع اخبر بجرمة الشراب عند اتصافه بالاسكار ولا يدل ذلك على انه يحرم اذا كان يسكر في المستقبل ثم نقل عن الخطابي فقال قال الخطابي فيه دليل على ان قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان لانها صيغة عموم اشير بها الى جنس الشراب الذي يكون منه السكر فهو كما قال كل طعام اشبع فهو حلال فانه يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الاشباع وان لم يحصل الشبع به لبعض قلت قوله قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان لا يعنى في كل شراب انما ذلك في الخمر لما روي عن ابن عباس

رضى الله تعالى عنهما موقوفوا مرفوعا «انما حرمت الخمر وبينها والمسكر من كل شراب» فهذا يدل على ان الخمر حرام قليلها وكثيرها اسكرت اولا وعلى ان غيرها من الاشربة انما يحرم عند الاسكار وهذا ظاهر فان قلت ورد عنه عليه السلام «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام» قلت طعن فيه يحيى بن معين ولئن سلم فالاصح انه موقوف على ابن عمر ولهذا رواه مسلم بالظن فقال لا أعلمه الامر فوعا ولئن سلم فنعناه كل ما اسكر كثيره فحكمه حكم الخمر *

﴿بابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ﴾

اي هذا باب في بيان غسل المرأة الدم عن وجهه فقوله «اباها» منصوب لانه مفعول المصدر اعنى غسل المرأة والمصدر مضاف الى فاعله قوله «الدم» منصوب بدله من اباها بدل الاشتمال ويجوز ان يكون منصوبا بالاختصاص تقديره أعنى الدم وفي رواية ابن عساكر باب غسل المرأة الدم عن وجه ابيا وهذا هو الاجود قوله «عن وجهه» وفي رواية الكشميني «من وجهه» والمعنى في رواية عن امان ان يكون بمعنى من وامان يتضمن الغسل معنى الازالة ويحى عن معنى من وقع في كلام الله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات) وههنا سؤالان الاول في وجه المناسبة بين البابين * والثاني في وجه ادخال هذا الباب في كتاب الوضوء قلت اما الاول فيمكن ان يقال ان كلا منهما يشتمل على حكم شرعي وهما الاول ففيه ان استعمال النيد لا يجوز * واما الثاني فلان ترك النجاسة على البدن لا يجوز فهما متساويان في عدم الجواز وهذا المقدار كاف واما الجواب عن الثاني فهو ان النسخة ان كانت كتاب الطهارة بدل كتاب الوضوء فلا خفاء فيه وان كان كتاب الوضوء فالمراد منه امانه اللغوى فانه مأخوذ من الوضوء وهي الحسن والنظافة فيتناول حينئذ رفع الحث ايضا واما معناه الاصطلاحى فيكون ذكر الطهارة عن الحث في هذا الكتاب بالتبعية لطهارة الحدث والمناسبة بينهما كونهما من شرائط الصلاة ومن باب النظافة وغير ذلك فهذا حاصل ما ذكره الكرماني ولكن أحسن فيه وان كان لا يخلو عن بعض التعسف *

﴿وقال أبو العالية: امسحوا على رجلي فأما مريضة﴾

مطابقة هذا الاثر للترجمة من حيث انها متضمنة جواز الاستعانة في الوضوء وازالة النجاسة وابو العالية هو رفيع بن مهران الرياحي وقد تقدم عن قريب وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال «دخلنا على ابي العالية وهو وجع فوضوؤه فلما بقيت غسل احدى رجليه قال امسحوا على هذه فانها مريضة وكانت بهاجرة» ورواه ابن ابي شبة وقال بعضهم وزاد ابن ابي شبة انها كانت معصوبة قلت ليس رواية ابن ابي شبة هكذا وانما المذكور في مصنفه حدثنا ابو معاوية عن عاصم وداود عن ابي العالية انه اشكى رجليه فغصبها وتوضأ ومسح عليها وقال انها مريضة. وهذا غير الذى ذكره البخارى على ما لا يخفى والله تعالى اعلم *

١٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ وَسَأَلَهُ النَّاسُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي كَانَ عَلَيَّ يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ فَأَخَذَ حَصِيرٌ فَأَحْرَقَ فَحَشَى بِهِ جُرْحَهُ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة * (بيان رجاله) * وهم اربعة. الاول محمد هو ابن سلام اليكندي وكذا جاء في بعض النسخ وقال ابو على الجبائي له ينسبه احد من الرواة وهو غندى ابن سلام وبذلك جزم ابو نعيم في المستخرج ووقع في رواية ابن عساكر حدثنا محمد بن يحيى ابن سلام ورواه ابن ماجه عن محمد بن الصباح وهشام بن عمار عن سفيان به ورواه الاسمعلي ايضا عن محمد بن الصباح عن سفيان به * الثاني سفيان بن عيينة * الثالث ابو حازم بالحاء المهملة والزاى المكسورة سلمة بن دينار المدني الاعرج الزاهد الحزومي مات سنة خمس وثلاثين ومائة. الرابع سهل ابن سعد

الساعدي الانصارى أبو العباس وكان يسمى حزنا فسماه النبي صلى الله تعالى وسلم سهاروى له عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مائة حديث وثمان وثلاثون حديثا ذكر البخارى تسعة وثلاثين مات سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والغنة في موضع واحد وفيه السماع والاسناد رباعى والرواة مائة مكي ومدنى (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخارى هنا عن محمد وفي الجهاد عن علي ابن عبد الله وفي النكاح عن قتيبة واخرجه مسلم في المغازى عن ابي بكر ابن ابي شيبة وزهير بن حرب واسحق بن ابراهيم وابن ابي عمر واخرجه الترمذى في الطب عن ابن ابي عمر واخرجه ابن ماجه فيه عن محمد بن الصباح وهشام بن عمار تسعتم عنه به ومعنى حديثهم واحد وقال الترمذى حسن صحيح *

* (ذكر لفته واعرابه ومعناه) **قوله** «الساعدي» بتشديد الباء المنصوبة لانه صفة سهل وهو منصوب لانه مفعول سماع **قوله** «وسأله الناس» وفي بعض النسخ «وسألوه الناس» على لغة أكلوني البراغيث وهذه جملة من الفعل والفاعل والمفعول ومحلهما النصب على الحال **قوله** «ما بيني وبينه احد» يعنى عند السؤال عنه قال الكرمانى هى جملة معترضة لا عمل لها من الاعراب قلت الجملة المعترضة هى التى تقع بين الكلامين وليس لها تعلق باحدهما وقد تقع في آخر الكلام ويجوز ان تكون جملة جالية ايضا ويكون محلها من الاعراب النصب ولكن وقعت بلا واو وذو الحال امام مفعول سأل فيكونان حالين متداخلتين وامام مفعول سماع فيكونان مترادفتين **قوله** «بأى شئ» الباء فيه تعلق بقوله «وسأله» وكلمة اى للاستفهام قوله «دوى» بضم الدال وكسر الواو صيغة المجهول من المداواة وقال بعضهم حذفوا احدى الواوين في الكتابة قلت بالواوين في اكثر النسخ وفي بعضها باو واحدة فحذف منها احدى الواوين كما حذف من داود وطاوس في الخط قوله «اعلم» مرفوع لانه صفة احد ويجوز ان يكون منصوبا على الحال وغرضه من هذا التركيب انه اعلم الناس بهذه القضية لان موته تأخر وكان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما صرح به البخارى في النكاح في روايته عن قتيبة عن سفيان ومثل هذا التركيب لا يستعمل بحسب العرف الا عند انتفاء المساوى وهذا ظاهر وبهذا يسقط سؤال من قال لا يلزم منه منافاة مساوات غيره له فيه قوله «فاخذ» على صيغة المجهول وكذلك قوله «فاحرق نخسي» وفي رواية البخارى في الطب «فلما رأت فاطمة رضى الله تعالى عنها الدم تزيد على الماء كثرة عمدت الى حصى فاحرقها والصقتها على الجرح فرقى الدم» وهذه الواقعة كانت بأحد وزعم ابن سعد عن عتبة بن ابي وقاص «شج النبي عليه الصلاة والسلام في وجهه واصاب رباعيته فكان سالم مولى ابي حذيفة يغسل عن النبي ﷺ الدم والنبي عليه السلام يقول كيف يفلح قوم صنعوا هذا فيهم فآثر الله تبارك وتعالى (ليس لك من الامر شئ) الآية وزعم السهيلي ان عبد الله بن قية هو الذى جرح وجهه ﷺ *

(بيان استنباط الاحكام منه) قال ابن بطلان فيه دليل على جواز مباشرة المرأة باها وذوى محارمها ومداواة امراضهم وكذلك قال ابو العالية امسحوا على رجلي فانها مريضة ولم يخص بعضهم دون بعض بل عهم جميعا . وفيه اباحة التداوى لان النبي ﷺ داوى جرحه . وفيه جواز المداواة بالحصى المحرق لانه يقطع الدم . وفيه اباحة الاستعانة في المداواة وقال النووى وفيه وقوع الابتلاء والاسقام بالانبياء عليهم الصلاة والسلام لئلا يزلوا جزيل الاجر ولتعرف امهم وغيرهم ما اصابهم ويأنسوا به وليعلموا انهم من البشر يصيبهم محن الدنيا ويطرؤ على اجسامهم ما يطرؤ على اجسام البشر ليتيقنوا انهم مخلوقون مريبون ولا يفتنون بما ظهر على ايديهم من المعجزات كما فتنت النصارى . وفيه ان المداواة لاتنافي التوكل . وفيه سؤال من لا يعلم عن امر خفى عليه

باب السواك

اي هذا باب في بيان احكام السواك قال ابن سيده السواك يذكر ويؤنث والسواك كلسواك والجمع سواك وقال ابو حنيفة رماهمز فقل سواك وانشد الخليل لعبد الرحمن بن حسان رضى الله تعالى عنهما * اغر التنايا احمر اللثا * سواك الاسحل * بالهمز يقال سالك الشئ سواك ذلك وسالك فبالعود واستاك مشتق منه وفي الجامع السواك والسواك ما يبدلك

به الانسان من العود والتذكير اكثر وهو نفس العود الذى يستاك به واصله المثنى الضعيف يقال جاءت الغنم والابل تستاك
 هز الأى لا تحرك رؤسها وفي الصحاح يجمع على سوك مثل كتاب وكتب ويقال ساك فمه واذا لم يذكر الغنم يقال استاك
 وهنا سؤالان . الاول ماوجه المناسبة بين هذا الباب والباب الذى قبله . والثانى ماوجه ذكره بين الابواب المذكورة .
 هنا . الجواب عن الاول ان كلاهما يشتمل على الازالة غير ان الباب الاول يشتمل على ازالة الدم وهذا الباب يشتمل
 على ازالة الرائحة الفم وهذا القدر كاف . وعن الثانى ظاهر وهو ان الابواب كلها في احكام الوضوء وازالة التجاسات ونحوها
 وباب السواك من احكام الوضوء عند الاكرين ﴿ وقال ابن عباس بِتَّ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَنْتُ ﴾
 هذا التعليق ليس في رواية المستمل وهو قطعة من حديث طويل في قصة ميت عبد الله بن عباس عند خالته ميمونة ام
 المؤمنين رضى الله تعالى عنها ليشاهد صلاة النبي ﷺ بالليل وصله البخارى من طرق وتقدم بمضه وبأتى الباقي ان
 شاء الله تعالى . قوله « فاستن » من الاستن وهو الاستياك وهو ذلك الانسان وحكما بما يجلوها مأخوذ من السن وهو
 امرار الشئ الذى فيه خشونة على شئ آخر ومنه المسن الذى يشحذ به الحديد ونحوه وقال ابن الاثير الاستن
 استعمال السواك افتعال من الانسان وهو الامرار على شئ . *

١٠٦ - ﴿ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ
 أَبِيهِ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسِوَاكٍ يَدِهِ يَقُولُ اَعْ اَعْ وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ
 كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ ﴾ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة * الاول ابو النعمان بضم النون محمد بن الفضل المشهور
 بعارم تقدم في آخر كتاب الايمان * الثانى حماد بن زيد تقدم في باب المعاصى من أمر الجاهلية * الثالث غيلان بفتح الغين
 المعجمة وسكون الياء آخر الحروف ابن جرير بفتح الجيم وبالراء المكسورة المكررة المعولى بسكون العين المهملة وفتح
 الواو واما الميم فقال النسائى بفتحها منسوب الى بطن من الازد وقال ابن الاثير بكسرهما مائة وتسع وعشرين ومائة *
 الرابع ابو بردة بضم الباء الموحدة واسمه عامر * الخامس ابو موسى الاشعري ابن عبد الله بن قيس وقد تقدم ذكرها
 في باب اى الاسلام افضل *

(بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والنعنة في ثلاثه مواضع وفيه ان رواه ما بين بصرى
 وكوفي وابورد الكوفي القاضى بكوفة وقيل اسمه الحارث (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) اخرجه البخارى
 هنا وقوله « اعا » من افراد البخارى واخرجه مسلم في الطهارة عن يحيى بن حبيب وابوداود وفيه عن مسدد وابى الربيع
 والنسائى فيه عن احمد بن عتبة خمسه عن حماد بن زيد .

(بيان لفته واعرابه) وتفسير الاستن قدم قوله « اعا » بضم الهمزة وبالعين المهملة كذا في رواية ابى ذر وذكر
 ابن التين أن غيره رواه بفتح الهمزة ورواه النسائى وابن خزيمة عن احمد بن عتبة عن حماد بتقدير العين على الهمزة وكذا
 اخرجه البيهقي من طريق اسماعيل القاضى عن عازم شيخ البخارى فيه وعن ابى داود « أه أه » بضم الهمزة وقيل
 بفتحها والهاء ساكنة وعند ابن خزيمة « عا » وفي صحيح الجوزقى « اح اح » بكسر الهمزة وبالحاء المهملة وفي مسند احمد
 « واضع طرف السواك على لسانه يستن الى فوق » فوصفه حماد « كان يرفع لسانه » ووصفه غيلان « كان يستن طولاً » وكلها
 عبارة عن ابلاغ السواك الى اقصى الخلق واع في الاصل حكاية الصوت وفي بعض النسخ بالعين المعجمة قاله الكرماني
 قوله « يتهوع » اى يتقيأ وهو من باب الفعل الذى للتكلف يقال هاع يهوع اذا قام من غير تكلف فاذا تكلف يقال تهوع
 وفي الموعب هاع الرجل يهوع هوعا وهوعا جاء القى من غير تكلف وانشد

ما هاع عمرو حين ادخل حلقة * يا صاح ريش حمامة بل قاه

والذي يخرج من الخلق يسمى هواة وهو عت مالكة اذا استخرجته من حلقك وعن اسماعيل الهوعاء مثل عشرة
من التروع وعن قطرب الهيعوعة من الهواع وقال ابن سيده الهيعوعة من بنات الواو ولا يتوجه اللهم الا ان يكون محذوفا
قوله «يستن» جملة في محل نصب على انها مفعول ثان لو جدته ووجد من افعال القلوب لان معناه قائم بالقلب ويأتى وجد
بمعى اصاب ايضا فان جعل وجدته من هذا المعنى تكون الجملة منصوبة على الحال من الضمير المنصوب الذي في وجدته **قوله**
«بيده» الباء فيه تعلق بمحذوف تقديره بسواك كائن بيده ونحو ذلك **قوله** «يقول» جملة من الفعل والفاعل في محل
النصب على الحال وقوله «اع اع» في محل نصب على انه مفعول القول وقوله «السواك في فيه» اى في فيه ومحل هذه الجملة
النصب على الحال به

(بيان استنباط الحكم) وهو انه يدل على ان السواك سنة مؤكدة لمواظبه عليه السلام عليه ليل والنهار اقام الاجماع على
كونه مندوبا حتى قال الاوزاعي هو شرط الوضوء وقد جاء احاديث كثيرة تدل على مواظبه عليه السلام عليه ولكن اكثرها
فيه كلام واقوى ما يدل على المواظبة واصحه محافظته عليه السلام له حتى عند وفاته كما جاء في البخارى من حديث عائشة رضى
الله تعالى عنها قالت «دخل عبد الرحمن بن ابى بكر رضى الله عنهما على النبي عليه السلام وانا مسندته الى صدرى ومع
عبد الرحمن سواك رطب يستن به فأمده رسول الله عليه السلام بصره فاخذت السواك فقصمته وطيبته ثم دفعتها الى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم فاستن» الحديث وقد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم انه من سنة الوضوء وقال آخرون انه من سنة
الصلاة وقال آخرون انه من سنة الدين وهو الاقوى نقل ذلك عن ابى حنيفة وفي الهداية ان الصحيح استحبابه وكذا هو
عند الشافعى وقال ابن حزم هو سنة ولو امكن لكل صلاة لكان افضل وهو يوم الجمعة فرض لازم وحكى ابو حامد
الاسفرائينى والماوردى عن أهل الظاهر وجوبه وعن اسحاق انه واجب ان تركه عمدا بطلت صلاته وزعم النووي
ان هذا لم يصح عن اسحاق وكيفيته عندنا ان يستاك عرضا لا طولا عند مضضة الوضوء واخرج ابونعيم من حديث عائشة
قالت «كان عليه السلام يستاك عرضا لا طولا» وفي المعنى يستاك على اسنانه ولسانه ولا تقدير فيه يستاك انى ان يطمئن
قلبه بزوال النكبة واصفرار السن ويأخذ السواك باليمنى والمستحب فيه ثلاث مياه ويكون في غلظ الخصر وطول
الشبر والمستحب ان يستاك بعود من اراك ويابس قندى بل ماء ويكون لينا خمر ما وفي المحيط الطلك للمرأة يقوم مقام
السواك واذا لم يجد السواك يعالج باصبعه وفي حديث انس رواه البيهقى انه عليه السلام قال يجزىء من السواك الاصابع
وضمفه وفضائله كثيرة وقد ذكرنا في شرحنا لمعاني الآثار للطحاوى ما ورد فيه عن اكثر من خمسين صحابيا *

١٠٧ - **«حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وأبى عن حذيفة**
قال كان النبي عليه السلام إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك» *

هذا ايضا مطابق للترجمة (بيان رجاله) وهم خمسة . عثمان بن ابي شيبة اخو ابى بكر بن ابي شيبة وجرير بن
عبد الحميد ومنصور بن المعتمر وابو اائل شقيق الحضرمي تقدموا في باب من جمل لاهل العلم اياما وحذيفة بن اليمان
صاحب سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه
الغننة في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه كلهم كوفيون (بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى ههنا
عن عثمان وفي الصلاة عن محمد بن كثير وفي صلاة الليل عن حفص بن عمرو واخرجه مسلم في الطهارة عن ابى بكر بن
ابى شيبة وعن اسحاق بن ابراهيم وعن ابن نمير عن ابيه وابى معاوية كلاهما عن الانعش وعن ابى موسى محمد بن المتى
وبندار كلاهما عن ابن مهدي عن سفيان واخرجه ابو داود وفيه عن محمد بن كثير به واخرجه النسائي فيه عن اسحاق
ابن ابراهيم وقتيبة كلاهما عن جرير به وفي الصلاة عن عمرو بن على ومحمد بن المتى كلاهما عن ابن مهدي به وعن محمد
ابن عبد الاعلى وعن محمد بن سعيد وعن احمد بن سليمان واخرجه ابن ماجه في الطهارة عن محمد بن عبد الله بن نمير
به وعن على بن محمد عن وكيع *

(بيان لقته) **قوله** «يشوص» بالشين المعجمة والصاد المهملة قال ابن سيده شاص الشى شوصا غسله وشاص فاه

بالسواك شوصا غسله وقيل امره على اسنانه من سفل الى علو وقيل هو ان يطعن به فيها وقد شاصه شوصا وشوصانا وشاص الشيء شوصا دلكه وشاص الشيء زعزه وفي الجامع كل شيء غسلته فقد شصته وقال ابو عبيد شصته نقيته وفي التريين كل شيء غسلته فقد شصته ومسته وقال ابن عبد البر هو الحك وقال الخطابي الشوص ذلك الاسنان عرضا وقيل الشوص غسل الشيء في لين وورق ووما يستبسط من هذا ما قال ابن دقيق العيد فيه استحباب السواك عند القيام من النوم لان النوم مقتض لتغير القهلا يتصاعدا ليه من انجرة المعدة والسواك آلة تنظيفة فيستحب عند مقتضاه وقال ظاهر قوله «من الليل» عام في كل حالة ويحتمل ان يخص بما اذا قام الى الصلاة انتهى ويدل على هذا الاحتمال رواية البخارى في الصلاة بلفظ «اذا قام للمهجد» ولمسلم نحوه وحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما يشهدله

﴿باب دفع السواك الى الاكبر﴾

أى هذا باب في بيان دفع السواك الى الاكبر والمناسبة بين البابين ظاهرة

١٠٨- ﴿وقال عفان حدثنا صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أراني أتسوك بسواك فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر فناولت السواك الأصغر منهما فقيل لي كبر فدفعته إلى الأكبر منهما قال أبو عبد الله اختصره نعيم عن ابن المبارك عن أسامة عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما﴾

اخرج البخارى هذا الحديث بالرواية ولكن وصله غيره منهم ابو عوانة في صحيحه عن محمد بن اسحاق الصغانى وغيره عن عفان واخرجه ايضا ابو نعيم الاصبهانى عن ابى احمد حدثنا موسى بن العباس الجوينى حدثنا محمد بن يحيى حدثنا عفان وحدثنا ابو اسحاق حدثنا عبد الله بن قحطبة حدثنا نصر بن على حدثنا ابى قالا حدثنا صخر بن جويرية وقال مسلم في صحيحه حدثنا نصر بن على عن ابيه عن صخر والاسماعيلي من طريق وهب بن جرير وسعيد بن حرب قالا حدثنا صخر بن جويرية فذكره

(بيان رجاله) وهم ثمانية . الاول عفان بن مسلم الصفار البصرى الانصارى ابو عثمان سئل عن القرآن زمن الحنة فأبى ان يقول القرآن مخلوق وكان من حكام الجرح والتعديل جعل له عشرة آلاف دينار على ان يقف عن تعديل رجل ولا يقول عدل او غير عدل قالوا قف فيه ولا تقل شيئا فقال لا بطل حقا من الحقوق ولم يأخذها مات ببغداد سنة عشرين ومائتين . الثانى صخر بن جويرية تصغير الجارية بالجمع البصرى ابو نافع التميمى الثقة . الثالث نافع مولى ابن عمر القرشى العدوى تقدم في آخر كتاب العلم . الرابع عبد الله بن عمر بن الخطاب . الخامس ابو عبد الله هو البخارى نفسه . السادس نعيم بضم النون بن حماد المروزي الخزاعى الاور سكن مصر قال احمد كنا نسميه الفارض كان من اعلم الناس بالفرائض وسئل عن القرآن فلم يجب بما ارادوه منه فجنس بسامرا حتى مات فى السجن سنة ثمان وعشرين ومائتين زمن خلافة ابى اسحق بن هارون الرشيد . السابع عبد الله بن المبارك تقدم فى كتاب الوحي . الثامن اسامة بن زيد اللبى بالثلثة المدينى وقد تكلم فيه ولذا ذكره البخارى رحمه الله استشهاده مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين . (بيان لطائف الاسانيد) . فى الاسناد الاول التحديث بصيغة الجمع فى موضع واحد وفيه العنقة فى موضعين وفى الثانى العنقة فى اربع مواضع وفيه ان رواه ما بين مروزي وبصرى ومدينى

﴿ذكر معناه﴾ قوله «أراني» بفتح الهمزة أى أرى نفسى فالفاعل والمفعول عبارتان عن مبر واحد وهذا من خصائص افعال القلوب قال الكرماني وفى بعض النسخ بضم الهمزة فمعناه أظن نفسى وقال بعضهم ووهم من ضمها قلت ليس بوهم والبارتان تستعملان وفى رواية المستعلى «رأيت» بتقديم الزاء والاول اشهر وفى رواية مسلم من طريق على ابن نصر الجهضمى عن صخر «اراني فى المنام» وفى رواية الاسمعى «رأيت فى المنام» فعلى هذا فهو من الرؤيا

قوله «ف قيل لي» القائل له جبريل عليه السلام قوله «كبر» اى قدم الاكبر فى السن قوله «قال ابو عبد الله» اى البخارى قوله «اختصره نعيم» اى اختصر المتن نعيم ومعنى الاختصار ههنا انه ذكر محصل الحديث وحذف بعض مقدماته ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني فى الاوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ «امرني جبريل عليه السلام ان اكبر» وروى الامام على عن القاسم بن زكريا حدثنا الحسن بن عيسى حدثنا ابن المبارك انبأنا اسامة وحدثنا الحسن حدثنا حبان انبأنا ابن المبارك فذكره وفيه قال «ان جبريل عليه السلام امرني ان ادفع الى اكبرهم» واخرجه احمد والبيهقي بلفظ «رأيت رسول الله ﷺ يستن فاعطاه اكبر القوم ثم قال ان جبريل عليه السلام امرني ان اكبره» فان قلت هذا يقتضى ان تكون القضية وقعت فى اليقظة وتلك الرواية صريحة انها كانت فى المنام فكيف التوفيق قلت التوفيق بينهما ان رواية اليقظة لما وقعت اخبرهم النبي ﷺ بما رآه فى النوم فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ آخرون وما يشهد له ما رواه ابو داود حدثنا محمد بن عيسى حدثنا غنصة بن عبد الواحد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يستن وعنده رجلان احدهما اكبر من الآخر فاوحى اليه فى فضل السواك ان اكبر اعطاه السواك اكبرهما» واسناده صحيح (بيان استنباط الاحكام) * فيه تقديم حق الاكبر من جماعة الحضور وتبديته على من هو اصغر منه وهو السنة ايضا فى السلام والتحية والشراب والطيب ونحو ذلك من الامور وفى هذا المعنى تقديم ذى السن بالركوب وشبهه من الارفاق . وفيه ان استعمال سواك الغير غير مكروه الا ان السنة فيه ان يغسله ثم يستعمله . وفيه ما يدل على فضيلة السواك وقال المهاب تقديم ذى السن اولى فى كل شىء ما لم يترتب القوم فى الجلوس فاذا ترتبوا فالسنة تقديم ذى الايمن فالايمن *

بابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ

أى هذا باب فى بيان فضل من بات على الوضوء وبات من البيتوتة يقال بات بات بيت وبات بات بيتوتة وبات يفعل كذا اذا فعله ليلا كما يقال ظل يفعل كذا اذا فعله بالنهار وجه المناسبة بين البابين من حيث اشتغال كل منهما على بيان اكتساب فضيلة واجر واما ادخاله هذا الباب فى الابواب المتقدمة فظاهر لانه من تعلقات الوضوء قوله «على الوضوء» بالالف واللام فى روايه ابى ذر وفى رواية غيره «على وضوء» بدون الالف واللام *

١٠٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ** قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ قَالَ لِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَوَضُأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْيَمَنِ ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مَكَ إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ قَالَ فَرَدَدَتْهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا بَلَفْتُ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ قُلْتُ وَرَسُولِكَ قَالَ لَا وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) * وعم ستة الاول محمد بن مقاتل بضم الميم ابو الحسن المروزى تقدم فى باب ما يد كرفى المناولة . الثانى عبد الله بن المبارك . الثالث سفيان الثورى وقيل يحتمل سفيان بن عيينة ايضا لان عبد الله يروى عنهما وهما يرويان عن منصور لكن الظاهر انه الثورى لانهم قالوا اثبت الناس فى منصور هو سفيان الثورى . الرابع منصور بن المعتمر . الخامس سعيد بن عبيدة بضم العين مصغر عبدة بن حمزة بالزاي الكوفي كان يرى رأى الخوارج ثم تركه وهو ختن ابى عبد الرحمن السلمى مات فى ولاية ابن هبيرة على الكوفة وليس فى الكتب الستة سعد بن عبيدة سواه السادس البراء بن عازب رضى الله تعالى عنه مر فى باب الصلاة من الايمان *

((بيان لطائف اسناده)). فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد والتحديث بصيغة الاخبار بصورة الجمع في موضعين والنعنة في ثلاثة مواضع. وفيه ان رواه ما بين مروزي وكوفي وخالف ابراهيم بن طهمان اصحاب منصور فادخل بين منصور وسعد الحكم بن عتيبة وانفرد القريابي بادخال الاعمشين الثوري ومنصور ((بيان تعدد موضعه ومن اخرجه غيره)) اخرجه البخارى هنا عن محمد بن مقاتل واخرجه في الدعوات عن مسدد. واخرجه مسلم في الدعاء عن عثمان بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم وعن ابن المثنى وعن بنسدار واخرجه ابو داود في الادب عن مسدد وعن محمد بن عبد الملك. واخرجه الترمذى في الدعوات عن سفيان بن وكيع واخرجه النسائي في اليوم والليلة عن بندار وعن محمد بن عبد الاعلى وعن محمد بن رافع وعن عمرو بن على وعن قتيبة وعن محمد بن اسحق الصنعاني *

((بيان لغاته)) **قوله** «اذا آتيت مضجك» بفتح الجيم من ضجع بضجع من باب منع بمنع ويروى مضجك اصله مضجعك من باب الافتعال لكن قلبت التاء طاء والمعنى اذا اردت ان تأتى مضجك فتوضاً كافي قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) اى اذا اردت القراءة **قوله** «وجهت وجهي اليك» اى استسلمت كذا فسر وه وليس بوجه والوجه ان يفسر اسلمت ذاتي اليك منقاد لك طائفة لحكمك لان المراد من الوجه الذات **قوله** «وفوضت» من التفويض وهو التسليم **قوله** «والجأت ظهري اليك» اى اسندت يقال لجأت اليه لجأ بالتحريك وملجأ والتجأت اليه بمعنى والموضع ايضا لجأ وملجأ والجأت الى الشيء اضطرته اليه والمعنى هنا تولكت عليك واعتمدت في امرى كما يعتمد الانسان بظهره الى ما يسند **قوله** «رغبة» اى طمعا في ثوابك **قوله** «ورهة» اى خوفاً من عقابك **قوله** «لاملجأ» بالهمزة وبحوز التخفيف **قوله** «ولا منجا» مقصور من نجى ينجو والمنجا مفعول منه ويجوز همزه للازدواج **قوله** على الفطرة «اى على دين الاسلام وقد تكون الفطرة بمعنى الحلقة كقوله تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها) وبمعنى السنة كقوله صلى الله عليه وسلم «خمس من الفطرة» وقال الطبري اى مت على الدين القويم ملة ابراهيم عليه السلام فان ابراهيم عليه السلام اسلم واستسلم وقال (اسلمت لرب العالمين) (وجاء به بقلب سليم) *

((ذكر معانيه)) قوله «فتوضاً» وقد روى الشيخان هذا الحديث من طرق عن البراء بن عازب وليس فيها ذكر الوضوء الا في هذه الرواية وكذا قال الترمذى قوله «اسلمت وجهي اليك» وجاء في رواية اخرى «اسلمت نفسي اليك» والوجه والنفس ههنا بمعنى الذات وقال ابن الجوزى يحتمل ان يراد به الوجه حقيقة ويحتمل ان يراد به القصد فكانه يقول قصدتك في طلب سلامتي وقال القرطبي قيل ان معنى الوجه القصد والعمل الصالح وكذلك جاء في رواية «اسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي اليك» فجمع بينهما فدل على تفايرها ومعنى اسلمت سلمت واستسلمت اى سلمتها لك اذ لا قدرة لى ولا تدبير بجلب نفع ولا دفع ضرر فامرهم فوض اليك تفعل بهما ما تريد واستسلمت لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه : قوله «وفوضت امرى اليك» اى رددت امرى اليك وبرئت من الحول والقوة الا بك فاكفنى همه وتولنى صلاحه وقال الطبري رحمه الله في هذا النظم غرائب وعجائب لا يعرفها الا النقاد من أهل البيان قوله «اسلمت نفسي» اشارة الى ان جوارحه منقاد لله تعالى في أوامره ونواهيه وقوله «وجهت وجهي» اى ان ذاته وحقيقته له مخصصة بريئة من النفاق وقوله «وفوضت امرى اليك» اشارة الى ان اموره الخارجة والداخلية مفوضة اليه لامدبر لها غيره وقوله «ألجأت ظهري اليك» بعد قوله «وفوضت امرى» اشارة الى ان تفويضه اموره التي يفقر اليهاؤها معاشه وعليها مدار امره يلتجئ اليه بما يضره ويؤذيه من الاسباب الداخلة والخارجة قوله «آخر ما نكلم» بحذف احدى التائين وفي رواية الكشمهيني «من آخر ما يتكلم» قوله «فرددتها» اى رددت هذه الكلمات لاحفظهن قوله «قال لا» اى لا تقل ورسولك بل قل ونيك الذي ارسلت وذكروا في هذا اوجها * منها انه امره ان يجمع بين صفيه وهما الرسول والنبي صريحاً وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة * ومنها ان الفاظ الاذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ زيادة تبين ليس في

الاخر وان كان يرادفه في الظاهر به ومنها انه لعله اوحى اليه بهذا اللفظ فرأى ان يقف عنده * ومنها ان ذكره احترازاً عن ارسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة عليهم السلام لانهم رسل الانبياء به ومنها انه يحتمل ان يكون رده دفعا للتكرار لانه قال في الاول «ونبيك الذي ارسلت» ومنها ان النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر لانه انبأ عن الله تعالى اى اخبر وقيل انه مشتق من النبوة وهو الشيء المرتفع ورد النبي ﷺ على البراء حين قال «ونبيك الذي ارسلت» بما رد عليه ليختلف اللفظان ويجمع البنائين معنى الارتفاع والارسال ويكون تعديداً للنعمة في الحالتين وتعظيماً للمنة على الوجهين وقال بعضهم ولان لفظ النبي امدح من لفظ الرسول قلت هذا غير موجه لان لفظ النبي كيف يكون امدح وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول امدح لانه يستلزم النبوة به

(بيان اعرابه) قوله «فتوضاً» الفاء فيه جواب قوله «رغبة ورهبة» منصوبان على المفعول له على طريقة اللف والنشر اى فوضت امورى اليك رغبة والجات ظهري عن المكارم والشدائد اليك رهبة منك لانه لا ملجأ ولا منجا منك الا اليك ويجوز ان يكون انتصابهما على الحال بمعنى راغباً وراهباً فان قلت كيف يتصور ان يكون راغباً وراهباً في حالة واحدة لانهما شيان متنافيان قلت فيه حذف تقديره راغباً اليك وراهباً منك فان قلت اذا كان التقدير راهباً منك كيف استعمل بكلمة الى والرهبة لا تستعمل الا بكلمة من قلت اليك متعلق برغبة واعطى للرهبة حكمها والعرب تفعل ذلك كثيراً كقول بعضهم *

ورأت بعلك في الوغى به متقلداً سيفاً وريحاً

والرمح لا يتقلد وكقول الآخر به علقته اتينا وماء بارداً به والماء لا يعلف قوله «لا ملجأ ولا منجا» اعرابها مثل اعراب عصي وفي هذا التركيب خمسة اوجه لانه مثل لاحول ولا قوة الا بالله والفرق بين نصبه وفتح بالتوين وعند التوين تسقط الالف ثم انهما ان كانا مصدرين يتنازعا في منك وان كانا مكانين فلا اذا سم المكان لا يعمل وتقديره لا ملجأ منك الى احد الا اليك ولا منجا الا اليك قوله «أمنت بكتابك» اى صدقت انه كتابك وقوله «الذي انزلت» بصفته وضمير المفعول محذوف والمراد بالكتاب القرآن وانما خصص الكتاب بالصفة لتناوله جميع الكتب المنزلة فان قيل أين العموم هنا حتى يجيىء التخصيص قلت المفرد المضاف يفيد العموم لان المعرفة بالاضافة كالمعرف باللام يحتمل الجنس والاستغراق والعهد فلفظ الكتاب المضاف هنا يحتمل لجميع الكتب ولجنس الكتب ول بعضها كالقرآن قالوا وجميع المعارف كذلك وقد قال الزمخشري رحمه الله تعالى في قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم) في اول البقرة يجوز ان يكون للعهد وان يراد بهم ناس بأعيانهم كابى جهل وابى لهب والوليد بن المغيرة واضراهم وان يكون للجنس مثلاً ولا منهم كل من صمم على كفره انتهى قلت التحقيق ان الجمع المعرفة تعريف الجنس معناه جماعة الاحاد وهى اعم من ان يكون جميع الاحاد او بعضها فهو اذا اطلق احتمل العموم والاستغراق واحتمل الخصوص والحمل على واحد منهما يتوقف على القرينة كما فى المشترك هذا ما ذهب اليه الزمخشري وصاحب المفتاح ومن تبعهما وهو خلاف ما ذهب اليه ائمة الاصول *

به (بيان استنباط الاحكام) به منها ما قاله الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى وهو قول ابن سيرين وغيره وكان يذهب هذا المذهب ابو العباس النحوى ويقول مامن لفظة من الالفاظ المتناظرة في كلامهم الا وبينها وبين صاحبها فرق وان دق ولطف كقوله بلى ونعم قلت هذا الباب فيه خلاف بين الحديثين وقد عرف في موضعه ولكن لا حجة في هذا للمازنيين لانه يحتمل الاوجه التى ذكرناها بخلاف غيره * ومنها ما قاله ابن بطال فيه ان الوضوء عند النوم مندوب اليه مرغوب فيه وكذلك الدعاء لانه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد ختم عمله بالوضوء والدعاء الذى هو من افضل الاعمال ثم ان هذا الوضوء مستحب وان كان متوضئاً كفاه ذلك الوضوء لان المقصود النوم على طهارة مخافة ان يموت في ليلته ويكون اصدق لرؤياه وابعده من تلعب الشيطان به في منامه *

ومنها النوم على الشق الايمن لان النسي عليه الصلاة والسلام كان يحب التيامن ولانه اسرع الى الانتباه وقال
الكرمانى واقول والى انحدار الطعام كما هو مذكور في الكتب الطيبة قلت الذى ذكره الاطباء خلاف هذا فانهم
قالوا النوم على الايسر روح للبدن واقرب الى انهضام الطعام ولكن اتباع السنة احق واولى * ومنها ذكر الله تعالى
لتكون خاتمة عمله ذلك اللهم احتم لنا بالخير *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الغسل

اى هذا كتاب في بيان احكام الغسل هو بضم الفين لانه اسم للاغتسال وهو اسالة الماء وامراره على الجسم ويفتح
الفين مصدر وفي المحكم غسل الشئ يغسله غسلا وغسلا وهذا لم يفرق بين الفتح والضم وجعل كلاهما مصدرا وغيره
يقول بالفتح مصدر وبالضم اسم وبالكسر اسم لما يجعل مع الماء كالاثنان ونحوه ووقع في رواية الاصيلي باب
الغسل وهذا اوجه لان الكتاب يجمع الانواع والغسل نوع واحد من انواع الطهارة وان كان في نفسه يتعدد
وكذا حذفت البسملة في رواية الاصيلي وفي رواية غيره البسملة ثم كتاب الغسل . ثم انه لما فرغ من بيان الطهارة
الصغرى بانواعها شرع في بيان الطهارة الكبرى بانواعها وتقديم الصغرى ظاهر لكثرة دورانها بخلاف الكبرى *
* وقول الله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ
مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صِدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ
مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ
تَشْكُرُونَ . وقوله جل ذكره يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا
مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ
أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ
وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا * *

افتتح كتاب الغسل بالآيتين الكرمتين اشعارا بان وجوب الغسل على الجنب بنص القرآن قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا)
اى اغسلوا ابدانكم على وجه المبالغة والجنب يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث لانه اسم
جرى مجرى المصدر الذى هو الاجنب يقال اجنب اجنبا والجنب الاسم وهو فى اللغة البعد وسمى
الانسان جنبا لانه نهى ان يقرب من مواضع الصلاة مالم يتطهر ويجمع على اجناب وجنين وقوله (فاطهروا)
القاعدة تقتضى ان يكون اصله تطهروا فلما قصدوا الادغام قلبت التاء طاء فادغم فى الطاء واجتلبت همزة
الوصل ومعناه طهروا ابدانكم قلت اصله من باب التفعّل ليدل على التكلف والاعتمال وكذلك باب الافتعال
يدل عليه نحو اطهر اصله من طهر يطهر فنقل طهر الى باب الافتعال فصار اطهر على وزن افتعل فقلت
التاء طاء وادغمت الطاء فى الطاء وفيه من التكلف ما ليس فى طهروا تمام الآية (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد
منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) وفيها من الاحكام ما استنبط منها الفقهاء
على ما عرف في موضعه والآية الثانية فى سورة النساء (يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من الغائط أو لامستم
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله كان عفوا غفورا) قوله « ولا جنبا

الاعرابى سيل حتى تغتسلوا» يدل على فرضية الاغتسال من الجنبه فقال بعضهم قدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة وهي ان لفظة (فاطهروا) التي في المائدة فيها اجمال ولفظة (حتى تغتسلوا) التي في النساء فيها تصريح بالاغتسال ويان للتطهر المذكور قلت لا اجمال في (فاطهروا) لان معنى (فاطهروا) اغسلوا ابدانكم كما ذكرنا وتطهر البدن هو الاغتسال فلا اجمال لالفة ولا اصطلاحا على ما لا يخفى *

﴿ باب الوضوء قبل الغسل ﴾

أى هذا باب في بيان حكم الوضوء قبل ان يشرع في الاغتسال هل هو واجب او مستحب ام سنة وقال بعضهم باب الوضوء قبل الغسل اى استحبابه قال الشافعى في الام فرض الله تعالى الغسل مطلقا لم يذ كرفيه شيئا يبدأ به قبل شيء فكيفما جاء به المغتسل اجزأه اذا أتى بغسل جميع بدنه انتهى قلت ان كان النص مطلقا ولم يذ كرفيه شيئا يبدأ به فعائشة رضى الله تعالى عنها ذكرت عن النبي ﷺ انه كان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة قبل غسله فيكون سنة غير واجب اما كونه سنة فلمصلحة ﷺ واما كونه غير واجب فلانه يدخل في الغسل كالحائض اذا اجنبت يكفها غسل واحد ومنهم من اوجبه اذا كان محدثا قبل الجنبه وقال داود يجب الوضوء والغسل في الجنبه المجردة بان اتى الغلام والهيمة اولف ذكره بخرقة فازل وفي احد قولى الشافعى يلزمه الوضوء في الجنبه مع الحدث وفي قوله الآخر يقتصر على الغسل لكن يلزم ان ينوى الحدث والجنبه وفي قول يكنى نية الغسل ومنهم من اوجب الوضوء بعد الغسل وانكره على وابن مسعود رضى الله عنهما وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل» رواه مسلم والاربعة •

١ - ﴿ حدثننا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أُصُولَ شَعْرِهِ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدَيْهِ ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله ولطائف اسناده) فرجاله خمسة كلهم قد ذكروا في كتاب الوحي وعبد الله هو التيسى وابوه هشام هو عروة بن الزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهم وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضع والاخبار كذلك في موضع واحد وفيه العنقة في ثلاث مواضع وفيه التيسى والكوفي • والحديث أخرجه النسائي ايضا مثله في الطهارة واخرجه مسلم من حديث ابى معاوية عن هشام فذكره وفي آخره «ثم غسل رجله» قال ورواه جماعة عن هشام ولبس في حديثهم غسل الرجلين وعند مسلم «فيفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه» وعند ابن خزيمة «يصب من الاناء على يده اليمنى فيفرغ عليها فيغسلها ثم يصب على شماله فيغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة ونحن نحثو على رأسنا ثلاث حثيات او قالت ثلاث غرقات» وفي الموطأ وسئلت عن غسل المرأة فقالت لتحفن على رأسها ثلاث حثيات ولتضعف رأسها بيدها يفتي تضمه وتجمعه وتغمزه بيدها لتدخله الماء وعند البزار «كان يخلل رأسه مرتين في غسل الجنبه» وعند ابى داود من حديث رجل من سألته عنها «ان النبي ﷺ كان يغسل رأسه بالخطمي وهو جنب يجترى بذلك ولا يصب عليه الماء» وفي لفظ «حتى اذا رأى انه قد اصاب البشرة او انتق البشرة افرغ على رأسه ثلاثا واذا فضلت فضلة صبها عليه» وعند الطوسى مصححا «ثم يشرب شعره الماء ثم يحث على رأسه ثلاث حثيات» وفي لفظ «ثم غسل مرافقه وافاض عليه الماء فاذا انقأها اهوى الى حائط ثم يستقبل الوضوء ثم يفيض الماء على رأسه» وفي لفظ «ان شئتم لارينكم اثر يده في الحائط حيث كان يغتسل من الجنبه» وعند ابن ماجه «كان يفيض على كفيه ثلاث مرات ثم يدخلها الاناء ثم يغسل رأسه ثلاث مرات واما نحن فنغسل رؤوسنا خمس مرات من اجل الصفر * (ذكر لغاته واعرابه

ومعانيه **قوله** «كان اذا اغتسل» أي كان اذا اراد ان يغتسل وكلمة من في قوله «من الجنابة» سببية بمعنى لاجل الجنابة فان قلت لم ذكر في ثلاث مواضع بلفظ الماضي وهي قوله «بدأ» و«فغسل» و«ثم ثوضاً» وذكر البواقي بلفظ المضارع وهي قوله «يدخل» و«فيخلل» و«يصب ويفيض» قلت التسمية فيه ان اذا اذ كانت شرطية فالماضي بمعنى المستقبل والكل مستقبل معنى واما الاختلاف في اللفظ فللاشتار بالفرق بما هو خارج من الغسل وما ليس كذلك وان كانت ظرفية فما جاء ماضياً فهو على اصله وعُدل عن الاصل الى المضارع لاستحضار صورته للسامعين **قوله** «بدأ فغسل يديه» هذا الغسل يحتمل وجهين الاول ان يكون لاجل التنظيف مما به يكره الثاني ان يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ويشهد له ما في رواية ابن عيينة في هذا الحديث عن هشام «قبل ان يدخلها في الاناء» **قوله** «كايتوضأ للصلاة» احتريزه عن الوضوء الغفوي الذي هو غسل اليدين فقط فان قلت روى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يمسح رأسه في هذا الوضوء وهو خلاف ما في الحديث قلت الصحيح في المذهب انه يمسحها نص عليه في المبسوط لانه اتم للغسل **قوله** «فيخلل بها» أي باصابعه التي ادخلها في الماء **قوله** «اصول الشعر» وفي رواية الكشميني اصول شعره أي شعر رأسه وتدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام «يخلل بها شق رأسه الايمن فيتبعها اصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الايسر» كذلك رواه البيهقي **قوله** «ثلاث غرف» بضم الغين المعجمة جمع غرفة الضم ايضاً وهي قدر ما يغرف من الماء بالكف وفي بعض النسخ غرفات والاول رواية الكشميني وهذا هو الاصح لان يميز الثلاثة ينبغي ان يكون من جموع القلة ولكن وجه ذكر الغرف ان جمع الكثرة يقوم مقام جمع القلة وبالعكس وعند الكوفيين فعل بضم الفاء وكسر هاء من باب جموع القلة قوله تعالى (فاتوا بعبثهم سرور) وقوله تعالى (ثمانية حجج) **قوله** «ثم يفيض» أي يسيل من الافاضة وهي الاسالة **قوله** «على جلده كله» هذا التأكيد بلفظ الكل يدل على انه عمم جميع جسده بالغسل (بيان استنباط الاحكام) منها ان قوله «كان ﷺ» يدل على الملازمة والتكرار فدل ذلك على استحباب غسل يديه قبل الشروع في الوضوء والغسل الا اذا كان عليها شيء مما يجب ازالته فحينئذ يكون واجباً * ومنها ان تقديم الوضوء قبل الغسل سنة وقد ذكرنا الخلاف فيه عن قريب * ومنها ان ظاهر قوله ﷺ «كايتوضأ للصلاة» يدل على أنه لا يؤخر غسل رجليه وهو الاصح من قول الشافعي والقول الثاني انه يؤخر عملاً بظاهر حديث ميمونة رضي الله تعالى عنها كما يأتي ان شاء الله تعالى وله قول ثالث ان كان الموضع نظيفاً فلا يؤخر وان كان وسخاً او الماء قليلاً اخر جماعين الاحاديث وعند اصحابنا ان كان في مستقع الماء يؤخر والا فلا وهو مذهب مالك ايضاً * ومنها التخليل في شعر الرأس والحية لظاهر قوله «فيخلل اصول الشعر» وهو واجب عند اصحابنا هنا وسنة في الوضوء وعند الشافعية واجب في قول وسنة في قول وقيل واجب في الرأس وفي الحية قولان للمالكية فروى ابن القاسم عدم الوجوب وروى اشهب الوجوب ونقل ابن بطال في باب تخليل الشعر الاجماع على تخليل شعر الرأس وقاسوا الحية عليها * ومنها انه يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه كما هو في الحديث وعن الشافعية استحباب ذلك في الرأس وباقي الجسد مثله وقال المسوردي والقرطبي من المالكية لا يستحب التثليث في الغسل وقال القرطبي لا يفهم من هذه الثلاث انه غسل رأسه ثلاث مرات لان التكرار في الغسل غير مشروع لما في ذلك من المشقة وانما كان ذلك العدد لانه بدأ بجانب رأسه الايمن ثم الايسر ثم على وسط رأسه كما جاء في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت «كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه» رواه البخاري وابوداود على ما يجي * ومنها ان قولها «ثم يفيض الماء على جلده كله» لا يفهم منه ذلك وهو مستحب عندنا وعند الشافعي وعند احمد وبعض المالكية وخالف مالك والمزني فذهبا الى وجوبه بالقياس على الوضوء وقال ابن بطال وهذا لا يزم قلت ليس بلازم اذ لا نسلم وجوب ذلك في الوضوء ومنها جواز ادخال الاصابع في الماء *

٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رَجْلَيْهِ وَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى ثُمَّ أَفَاضَ

عليه الماء ثم نَحَى رِجْلَيْهِ فَنَسَلَهُمَا هَذِهِ غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ ❦

هذا الثاني من حديثي الترجمة (ذكر رجاله) وهم سبعة ❦ محمد بن يوسف اليكندي وسفيان الثوري وسليمان الأعمش ابن مهران تقدموا مرارا وسالم بن أبي الجعد بفتح الجيم وسكون العين المهمة مرفي باب التسمية ❦ والخامس كريب بضم الكاف تقدم في باب التخفيف في الوضوء ❦ والسادس عبد الله بن عباس ❦ والسابع ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ وخالة ابن عباس ❦

(ذكر لطائف أسنده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الضعفة في خمسة مواضع وفيه سفيان غير منسوب قالت جماعة من الثراح وغيرهم انه سفيان الثوري وقال الكرمانى سفيان بن عيينة وقال الحافظ المزى في كتابه الاطراف حديث في غسل النبي عليه الصلاة والسلام من الجنبية منهم من طوله ومنهم من اختصره ثم وضع صورة (ح) بالاحمر بمعنى اخرجه البخارى في الطهارة عن محمد بن يوسف وعن عبدان عن عبد الله بن المبارك كلاهما عن سفيان الثوري وعن الحميدى عن سفيان بن عيينة فهذا دل على ان سفيان في رواية محمد بن يوسف الذي هنا هو الثوري ولما ابن عيينة فروايت عن عبدان عن ابن المبارك ولم يميز الكرمانى ذلك فخلط واخرج البخارى هذا الحديث ايضا عن موسى ابن اسماعيل ومحمد بن محبوب كلاهما عن عبد الواحد عن موسى عن ابي عوانة وعن عمر بن حفص بن غياث عن ابيه وعن يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى وعن عبدان عن ابي حمزة سبعتهم عن الاعمش عن سالم بن ابي الجعد عن كريب عن ابن عباس به ❦ ومن لطائف هذا الاسناد ان فيه رواية التابعي عن التابعي على الوالوفيه بحايان ❦ (ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) ❦ قدم الآن ان البخارى اخرجه في مواضع عشرة او نحوها واخرجه مسلم في الطهارة ايضا عن محمد بن الصباح واسحق بن ابراهيم وابى بكر بن ابي شيبة وابى كريب وابى سعيد الاشج خستهم عن وكيع وعن يحيى بن يحيى وابى كريب كلاهما عن ابي معاوية وعن ابي بكر بن ابي شيبة عن عبد الله بن ادريس وعن علي ابن حجر وعن عيسى بن يونس وعن اسحق بن ابراهيم عن موسى القارى عن زائدة خستهم عن الاعمش به واخرجه ابوداود عن عبد الله بن داود عن الاعمش به واخرجه الترمذى عن هناد عن وكيع به واخرجه النسائى فيه عن علي بن حجر به وعن يوسف بن عيسى به وعن محمد بن العلاء عن ابي معاوية به وعن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن يوسف به وعن اسحق بن ابراهيم عن جريرو عن قتيبة عن عبيدة بن حميد كلاهما عن الاعمش به واخرجه ابن ماجه عن علي بن محمد وابى بكر بن ابي شيبة كلاهما عن وكيع بقصة نفص المساء وترك التشيف ❦

(ذكر بيان ما فيه) مما يذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قوله «غير رجليه» فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الفسل وبه احتج اصحابنا على ان المغسل اذا توضأ أو لا يؤخر رجليه لكن اكثر اصحابنا حملوه على انها ان كانتا في مجتمع الماء توضأ ويؤخرها وان لم تكونا فيه لا يؤخرها وكل ما جاء من الروايات التي فيها تأخير الرجلين صريحا محمول على ما قلنا وهذا هو التوفيق بين الروايات التي في بعضها تأخير الرجلين صريحا لا مثل ما قلنا بعضهم يمكن الجمع بان تحمل رواية عائشة على المجاز وما على حالة اخرى قلت هذا خطأ لان المجاز لا يصار اليه الا عند الضرورة وما الداعي لها في رواية عائشة حتى يحمل كلامها على المجاز وما الصواب الذي يرجع اليه الا ما قلنا وقال الكرمانى غير رجليه فان قلت ما التوفيق بينه وبين رواية عائشة قلت زيادة الثقة مقبولة فيحمل المطلق على المقيد فرواية عائشة محمولة على ان المراد بوضوء الصلاة اكثره وهو ما سوى الرجلين قلت قد ذكرنا الآن ما يرد ما ذكره ثم قال الكرمانى ويحتمل ان يقال انها كانا في وقتين مختلفين فلا منافاة بينهما قلت هذا في الحقيقة حاصل ما ذكرنا عن قريب عند قولنا لكن اكثر اصحابنا الخ قوله «وغسل فرجه» أي ذكره فدل هذا على صحة اطلاق الفرج على الذكر قال الكرمانى فان قلت غسل الفرج مقدم على التوضى فلم اخره قلت لا يجب التقديم اذ الواو ليس للترتيب اوانه للحال انتهى قلت كيف يقول لا يجب التقديم وهذا ليس بشئ وقوله اذ الواو ليس للترتيب حجة عليه لانهم يدعون ان الواو في الاصل للترتيب ولم يقل به احد ممن يعتمد عليه وقوله اوانه للحال غير سديد ولا موجه لانه كيف يتوضأ في حالة غسل فرجه وقال بعضهم فيه تقديم وتأخير لان غسل الفرج كان قبل الوضوء اذ الواو لا تقتضي الترتيب انتهى قلت

هذا تعسف وهو ايضا حجة عليه مع ان ما ذكره خلاف الاصل والصواب ان الواو للجمع في اصل الوضع والمعنى انه جمع بين الوضوء وغسل الفرج وهو وان كان لا يقتضى تقديم احدهما على الاخر على التعيين فقد بين ذلك فيما رواه البخارى من طريق ابن المبارك عن الثورى فذكر اولا غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده على الخائط ثم الوضوء غير رجليه وذكره ثم الدالة على الترتيب في جميع ذلك والاحاديث يفسر بعضها بعضها قوله «وما اصابه من الاذى» أى المستقذر الطاهر وقال بعضهم قوله «وما اصابه من الاذى» ليس بظاهر في التجاسة قلت هذا مكابرة فيما قاله قوله «هذا غسله» هكذا في رواية الكشميني وهى على الاصل وعند غيره «هذه غسله» بالتأنيث فيكون اشارة الى الافعال المذكورة اى الافعال المذكورة صفة غسله **وسئل** بضم الفين (وعالم يذكر في حديث عائشة) وذكر في حديث ميمونة رضى الله تعالى عنها من الزيادة تأخير الرجلين الى الفراغ من الاغتسال وقد ذكرناه عن قريب وفيه التعرض لغسل الفرج وفيه غسل ما اصابه من الاذى وما ذكره البخارى من حديث ميمونة على ما يأتى «ثم ضرب بشماله الارض فدل كما دل كما شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه» وفي آخره «ثم أتى بالتمديد فرده» وفي رواية «وجعل يقول بالماء هكذا ينفذه» وفي لفظ «ثم غسل فرجه ثم مال يده الى الارض فمسحها بالتراب ثم غسلها» وفي لفظ «وضعت له غسلا فسترته بثوب» وفي لفظ «فأ كفا يمينه على شماله مرتين او ثلاثا» وفي لفظ «ثم افرغ يمينه على شماله فغسل مذاكيره» وفيه «ثم غسل رأسه ثلاثا» وفي لفظ «فلما فرغ من غسله غسل رجليه» وفي لفظ «فغسل كفيه مرتين او ثلاثا» وعند مسلم «فغسل فرجه وما اصابه ثم مسح يده بالخائط او الارض» وفي صحيح الاسماعيل «مسح يده بالجدار وحين قضى غسله غسل رجليه» وفي لفظ «فلما فرغ من غسل فرجه ذلك يده بالخائط ثم غسلها فلما فرغ من غسلها غسل قدميه» قال الاسماعيل «وقدين زائدة ان قوله «من الجنابة» ليس من قول ميمونة ولا ابن عباس انما هو عن سالم وعند ابن خزيمة «ثم افرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه فأتى بتمديد فأبى ان يقبله» وعند ابى على الطوسى في كتاب الاحكام مصححا «فأتيت به بثوب فقال يده هكذا» وعند الدارقطى «ثم غسل سائر جسده قبل كفيه» وعند ابى محمد الدارمى «فاعطيته ملحفة فأبى» قال ابو محمد هذا احب الى من حديث عائشة وعند ابن ماجه «فأكفا الاياه بشماله على يمينه فغسل كفيه ثلاثا ثم افاض على فرجه ثم ذلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثا وذراعيه ثلاثا ثم افاض على سائر جسده ثم تتحنى فغسل رجليه» وفي هذه الروايات استجاب الافراغ باليمين على الشمال للغتر من الماء وفيها مشروعية المضمة والاستشاق في غسل الجنابة وقال بعضهم وتمسك الخفية للقول بوجوبهما وتعقب بان الفعل المجرد لا يدل على الوجوب الا اذا كان بيانا لمحمل يتعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك قلت ليس الامر هنا كذلك لانهم انما اوجبوها في الغسل بالنص لقوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) أى طهروا ابدانكم وهذا يشمل الانف والفم وقد حققناه فيما مضى. وفيها استجاب مسح اليد بالتراب في الخائط او فى الارض وقال بعضهم وابدمن استدله على نجاسة المني او على نجاسة رطوبة الفرج قلت هذا القائل هو الذى أبعد لان من استدله بنجاسة المني او على نجاسة رطوبة الفرج ما اكتفى بهذا في احتجاجة وقد ذكرناه فيما مضى مستقصى. وفيها استجاب التستر في الفسل ولو كان في البيت. وفيها جواز الاستغانة باحضار ماء الغسل والوضوء. وفيها خدمة الزوجات للزوج وفيها الصب باليمين على الشمال. وفيها كراهة التنشيف بالتمديد ونحوه. وقال النووى اختلف اصحابنا فيه على خمسة اوجه اشهرها ان المستحب تركه وقيل مكروه وقيل مباح وقيل مستحب وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء ويقال لاحقة في الحديث لكم اهة التنشيف لاحتمال ان اباه **وسئل** من اخذ ما يتشيف به لامر آخر يتعلق بالحرقة او لكونه كان مستجلا او غير ذلك وقال المهلب يحتمل تركه التوب لابقا متركه بلل الماء والتواضع اولشى رآه في الثوب من حرير او وسخ وقد وقع عند احمد والاسماعيل من رواية ابى عوانة في هذا الحديث عن الاعمش قال فذكرت ذلك لابراهيم النخعي فقال لا بأس بالتمديد وانما رده مخافة ان يصير عادة وقال التيمي في شرحه لهذا الحديث فيه دليل على انه كان يتشيف ولو لا ذلك لم يأت بالتمديد وقال ابن دقيق العيد ينفذه الماء بيده يدل على ان لا كراهة في التنشيف لان كلاهما ازالة قلت ليس فيه دليل على ذلك لان التنشيف من عادة المتكبرين ورد **وسئل** التوب لاجل التواضع مخالفة لهم. وقد ورد احاديث في هذا الباب

منها حديث أم هانئ عند الشيخين «قام رسول الله ﷺ إلى غسله فسترت عليه فاطمة ثم أخذ ثوبه فالتحف به» هذا ظاهر في التشفيف . ومنها حديث قيس بن سعد رواه أبو داود (أنا النبي ﷺ فوضغاله ماء فاغتسل ثم أتينا بمحفة ورسية فاشتمل بها فكانني أنظر إلى أثر الورس عليه) وصححه ابن حزم . ومنها حديث الوضين بن عطار رواه ابن ماجه عن محفوظ بن علقمة عن سلمان (ان النبي ﷺ توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه) وهذا ضعيف عند جماعة . ومنها حديث عائشة (كانت للنبي ﷺ خرقة يتنشف بها بعد الوضوء) رواه الترمذي وضعفه وصححه الحاكم . ومنها حديث معاذ رضى الله تعالى عنه (كان النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه) رواه الترمذي وضعفه . ومنها حديث أبي بكر (كانت للنبي ﷺ خرقة يتنشف بها بعد الوضوء) رواه البيهقي وقال أسنده غير قوى . ومنها حديث انس مثله واعله . ومنها حديث أبي مریم ایاس بن جعفر عن فلان رجل من الصحابة (ان النبي ﷺ كان له منديل او خرقة يمسح بها وجهه اذا توضأ) رواه النسائي في السكنى بسند صحيح . ومنها حديث منيب ابن مدرك المكي الأزدي قال (رأيت جارية تحمل وضوءاً ومنديلاً فأخذ ﷺ الماء فتوضأ ومسح بالمنديل وجهه) أسنده الامام مغلطاي في شرحه وقال ابن المنذر اخذ المنديل بعد الوضوء عثمان والحسن بن علي وانس وبشير بن ابي مسعود ورخص فيه الحسن وابن سيرين وعلقمة والاسود ومسروق والضحاك وكان مالك والثوري واحمد واسحاق واصحاب الرأي لا يرون به بأساً وكرهه عبد الرحمن بن ابي ليلى والنخعي وابن المسيب ومجاهد وابو العالية وقال بعضهم استدل به على طهارة الماء المتقاطر من اعضاء المتطهر خلافاً لغلغل من الحنفية فقال بن جاسته قلت هذا القائل هو الذي اتى بالغلو حيث لم يدرك حقيقة مذهب الحنفية لان الذي عليه الفتوى في مذهبه ان الماء المستعمل طاهر حتى يجوز شربه واستعماله في البيع والعجين والذي ذهب الى نجاسته لم يقل بأنه نجس في حالة التقاطر وانما يكون ذلك اذا سال من اعضاء المتطهر واجتمع في مكان *

﴿ بابُ غُسلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ ﴾

أى هذا باب في بيان حكم غسل الرجل مع امرأته من اناه واحد وجه المناسبة بين ابواب هذا الكتاب اغنى كتاب الفسل ظاهر لان كلها فيما يتعلق بالفسل وما يتعلق بالجنب *

٣ - ﴿ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيْنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرَقُ ﴾ مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة * (ورجاله) * خمسة وقد ذكروا وابن ابي ذئب بكسر الدال المعجمة هو محمد بن عبد الرحمن القرشي والزهرى هو ابن مسلم وعروة بن الزبير بن العوام . وفيه التحديث بعسفة الجمع في موضعين والغنة في ثلاثة مواضع والحديث اخرجه مسلم والنسائي ايضا قال اخبرنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا سفيان قال حدثني منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت «كنت اغتسل انا ورسول الله عليه الصلاة والسلام من اناه واحد» *

(بيان لغاته وأعرابه) قوله «من قدح» بفتحين واحداً لا قدح الى الشرب والقدح بكسر القاف وسكون الدال السهم قبل ان يراش ويركب نضله قوله «الفرق» بفتح القاف وفتح الراء قاله القتيبي وغيره وقال النووى هو الافصح وقال ابن التين يتسكن الراء وحكى ذلك عن ابي زيد وابن دريد وغيرهما من اهل اللغة وعن ثعلب الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح وقال ابن الاثير الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالسكان مائة وعشرون رطلاً وفي رواية مسلم قال سفيان يعنى ابن عينة الفرق ثلاثة أصع وقال النووى وعليه الجماهير وقيل صاعان وقال الجوهري الفرق مكيال معروف بالمدينة هو ستة عشر رطلاً وقال أبو زيد الانصاري اسكان الراء جائز وهو لغة فيه . وهو مقدار ثلاثة اصوع ستة عشر رطلاً عند اهل الحجاز . ثم الاعراب فقال الطيبي في شرح المشكاة قولها «كنت اغتسل انا والنبي ﷺ» ابن الزمير لم يطف عليه المظهر فان قلت كيف يستقيم العطف اذ لا يقال اغتسل والنبي ﷺ قلت هو على

تغليب المتكلم على الغائب كما غلب المحاطب على الغائب فى قوله تعالى (اسكن أنت وزوجك الجنة) عطف زوجك على أنت فان قلت الفائدة فى تغليب اسكن هى ان آدم كان اصلا فى سكنى الجنة وحواء عليها السلام تابعة له فى الفائدة فيما نحن فيه قلت الايدان بان النساء محل الشهوات وحاملات للاغتسال فكفى اصلا فيه (فان قلت) لم لا يجوز أن يكون التقدير اغتسل انا ورسول الله ﷺ من اناه مشترك بينى وبينه فيادرنى ويغتسل ببعضه ويترك مابقى فاغتسل انا منه (قلت) يخالفه الحديث الآخر وهو انه ﷺ نهى أن يغتسل المرأة بفضل الرجل انتهى وعكسه ايضا على ما تقدم فيما مضى وقد نقل الكرماني فى شرحه ما قاله الطبرى ونقله بعضهم ايضا مختصرا من غير ايضاح قوله « من اناه واحد من قدح » كلة من الاولى ابتدائية والثانية بيانية قال الكرماني الاولى ان يكون قدح بدلا من اناه بتكرار حرف الجر فى البدل انتهى ونقله بعضهم فى شرحه وقال يحتمل أن يكون قدح بدلا من اناه قلت لا يقال فى مثل ذلك يحتمل لان الوجهين اللذين ذكرهما الكرماني جائزان قطعاً غاية ما فى الباب يرجح احدهما بالاولوية كما نبه عليه ثم هذا الاناء المذكور كان من شبه ينل عليه مارواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه ولفظه « تور من شبه » بفتح الشين المعجمة وفتح الباء الموحدة وهو نوع من النحاس يقال كوز شبه وشبه بمعنى *

(بيان استنباط الاحكام) فيه جواز اغتسال الرجل والمرأة من اناه واحد وكذلك الوضوء وهذا بالاجماع وفيه تطهر المرأة بفضل الرجل واما العكس فجاز عند الجمهور سواء خلت المرأة بالماء او لم تخل وذهب الامام احمد الى انها اذا خلت بالماء واستعملت لا يجوز للرجل استعمال فضلها (فان قلت) ذكر ابن ابي شيبة عن ابي هريرة انه كان ينهى ان يغتسل الرجل والمرأة من اناه واحد (قلت) غاب عنه الحديث المذكور والسنة قاضية عليه (فان قلت) ورد له رسول الله ﷺ ان يغتسل الرجل بفضل المرأة (قلت) قال الخطابى اهل المعرفة بالحديث لم يرفعوا طرق اسانيد هذا الحديث ولو ثبت فهو منسوخ وقد استقصينا الكلام فى باب وضوء الرجل والمرأة من اناه واحد * وفيه طهارة فضل الجنب والحائض قال الدراوردي وفيه جواز نظر الرجل الى عورة امرأته وعكسه ويؤيده مارواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى انه سئل عن الرجل ينظر الى فرج امرأته فقال سالت عطاء فقال سالت عائشة فذكرت هذا الحديث *

﴿ بابُ الفسلِّ بالصَّاعِ ونحوه ﴾

اى هذا باب فى بيان حكم الفسل بالماء قدر ملء الصاع لان الصاع اسم للخشبة فلا يتصور الفسل به قوله « ونحوه » اى ونحو الصاع من الاوانى التى يسع فيها ما يسع فى الصاع قال الجوهري الصاع الذى يكال به وهو اربعة امداد والجمع اصوع وان شئت ابدلت من الواو المضمومة همزة والصواع لثة فيه ويقال هواناه يشرب فيه وقال ابن الاثير الصاع ميكال يسع اربعة امداد والمد مختلف فيه فقيل هورطل وثلاث بالعراق وبه قال الشافعى وفقهاء الحجاز وقيل هو رطلان وبه اخذ ابو حنيفة وفقهاء العراق فيكون الصاع خمسة ارطال وثلثا او ثمانية ارطال وقال عياض جمع الصاع اصوع وأصع لكن الجارى على العربية اصوع لا غير والواحد صاع وصواع وصوع ويقال اصوع بالهمزة وهو ميكال لاهل المدينة معروف يسع اربعة امداد بعد النبي ﷺ وقال ابو عمر قال الخليل الصاع طاس يشرب فيه وفي المطالع يجمع على اصوع وصيعان وقال بعضهم قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم ان الصاع ثمانية ارطال وتسمكوا بما روى مجاهد عن عائشة رضى الله عنها انه حرز المساء ثمانية ارطال والصحيح الاول فان الحرز لا يعارض به التحديد انتهى قلت هذه العبارة تدل على ان هذا القائل لم يعرف انه مذهب الامام ابي حنيفة اذ لو عرف لم يأت بهذه العبارة ولم ينفرد بهذا بل ذهب اليه ايضا ابراهيم النخعي والحجاج بن ارطاة والحكم بن عتيبة واحمد بن حنبل ورواية وتسمكوا فى هذا بما اخرجهم الطحاوى باسناد صحيح قال حدثنا ابن ابي عمير قال حدثنا محمد بن شجاع وسليمان بن بكار واحمد بن منصور الزبائدي قالوا حدثنا يعلى بن عبيد عن موسى الجهني عن مجاهد قال « دخلنا على عائشة رضى الله تعالى عنها فاستسقى بعضنا فأتى بمس قالت عائشة كان النبي ﷺ يغتسل بماء هذا قال مجاهد فخرزته فيها احرز ثمانية ارطال تسمى ارطال

عشرة ارطال» وابن أبي عمران هو احمد بن موسى بن عيسى الفقيه البغدادي تزيل مصر وثقه ابن بونس ومحمد بن شجاع البغدادي ابو عبد الله الثلجي بالثناء المثلثة فلاجل التكلم فيه ذكر معه شيخين آخرين أحدهما سليمان بن بكار ابو الربيع المصري والآخر احمد بن منصور الزياتي شيخ ابن منجه وابو عوانة الاسفرائي قال الدارقطني ثقة ويعلى بن عبيد الايادي روى له الجماعة وموسى بن عبد الله الجهني الكوفي روى له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والحديث أخرجه النسائي ايضا قال حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن موسى الجهني قال « أتى مجاهد بقدر فقال حرزته ثمانية ارطال فقال حدثني عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله ﷺ كان يغتسل بمثل هذا» ثم قال المتمسكون به مجاهد لم يشك في ثمانية وانما شك فيما فوقهما فثبت الثمانية بهذا الحديث واتنى ما فوقهما (قلت) الدليل على عدم شك مجاهد في الثمانية رواية النسائي ثم قول هذا القائل والصحيح الاول غير صحيح لان الاول فيه ذكر الفرق وهو كما ترى فيه اقوال فكيف يقول الحرز لا يعارض به التحديد ففي أي موضع التحديد المأمين واما حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فالذكر في الفرق الذي كان يغتسل منه النبي عليه الصلاة والسلام ولم يذكر مقدار الماء الذي كان يكون فيه هل هو ملؤه او اقل من ذلك .

٤ - **« حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنِي شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَنْصَلٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا أَخُوهَا عَنْ غَسْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوِ مِنْ صَاعٍ فَأَغْتَسَلَتْ وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا وَيَدَيْنَا وَيَبْنَيْنَا حِجَابٌ »**

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (يبين رجاله) وهم سبعة . الاول عبد الله بن محمد الجعفي المسندي بضم الميم تقدم في باب الايمان . الثاني عبد الصمد بن عبد الوارث التنويري مرفي كتاب العلم في باب من اعاد الحديث ثلاثا . الثالث شعبة بن الحجاج تكرر ذكره . الرابع ابو بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن ابي وقاص وهو مشهور بالكنية وقيل اسمه عبد الله . الخامس ابو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف مرفي باب الوحي وهو ابن اخت عائشة من الرضاة ارضعته ام كلثوم بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنه فعائشة خالته . السادس اخو عائشة من الرضاة كما جاء مصرحا به في صحيح مسلم واسمه فيما قيل عبد الله بن يزيد قاله النووي وقال مسلم في الطبقات عبد الله بن يزيد رضيع عائشة وقال الداودي في شرحه انه اخو عبد الرحمن قيل انه وهم منه وقيل هو اخوها لامها وهو الطفيل بن عبد الله قيل هو غير صحيح والدليل على فساد هذين القولين ما رواه مسلم من طريق معاذ والنسائي من طريق خالد بن الحارث وابو عوانة من طريق يزيد ابن هارون كلهم عن شعبة في هذا الحديث انه اخوها من الرضاة ثم الذي ادعى انه عبد الله بن يزيد استدل بما رواه مسلم في الجنائز عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة فذكر حديثا غير هذا قلت لا يلزم من هذا ان يكون هو عبد الله بن يزيد لان لها اخر من الرضاة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة رضي الله تعالى عنها روى عنها ايضا والظاهر انه لم يتعين والاقرب انه عبد الرحمن ولا يلزم من رواية مسلم وغيره ان يتعين عبد الله بن يزيد لان الذي سأله عن غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتعين ان يكون هو الذي روى عنه ابو قلابة في الجنائز . السابع عائشة الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنهما .

(بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في اربعة مواضع وفيه السماع والسؤال وفيه راويان كلاهما بالكنية مشهوران ومشاركان في الاسم على قول من يقول ان اسم ابي بكر عبد الله وكلاهما زهران ومدينان . (بيان المعنى واستنباط الاحكام) قوله « يقول » جملة في محل نصب على الحال هذا هو الصحيح ان سمعت لا يتعدى الا الى مفعول واحد وعلى قول من يقول بتعدى الى مفعولين منهم الفارسي تكون الجملة في محل نصب على انها مفعول ثانٍ قوله « واخو سائشة » عطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد بضمير منفصل وهو قوله « انا » وهذه القاعدة

انه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الابد تو كيده بضمير متفصل نحو (لقد كنتم انتم وآباؤكم) **قوله** « نحو من صاع » بالجر والتنوين في نحو لانه صفة اناه وفي رواية كريمة « نحووا » بالنصب فيحتمل وجهين احدهما كون موصوفه منصوب المحل لانه مفعول **قوله** « فدعت » والاخر باضمار اعنى ونحوه **قوله** « وافاضت » اى اسالت الماء على رأسها وهذه الجملة كالتفسير لقوله « فاغتسلت » **قوله** « وبيننا وبينها حجاب » جملة وقعت حالا وقال القاضى عياض ظاهر هذا الحديث انها رآيا عملها في رأسها واعلى جسدها مما يحل للمحرم نظره من ذات الرحم ولولا انها شاهد ذلك لم يكن لاستدعائها الماء وطهارتها بحضرتهما معنى اذ لو فعلت ذلك كله في ستر عنهما لرجع الحال الى وصفها لها وانما فعلت الستر لستر اسافل البدن وما لا يحل للمحرم النظر اليها وفي فعلها هذا دلالة على استحباب التعلم بالفعل فانه اوقع في النفس من القول وادل عليه وقال بعضهم ولما كان السؤال محتملا للكيفية والكمية فأتت لهما ما يدل على الامرين معا اما الكيفية فبالاقتصار على افاضة الماء واما الكمية فبالاكتفاء بالصاع (قلت) لانسم ان السؤال عن الكمية ايضا ولئن سلمنا فلم تبين الا الكيفية ولا تعرض فيه للكيفية لانه قال « فدعت باناء نحو من صاع » فلا يدل ذلك على حقيقة الكمية لانها طلبت اناه ماء مثل صاع فيحتمل ان يكون ذلك الماء ملاء الاناء او اقل منه . وفيه ما يدل على ان العدد والتكرار في افاضة الماء ليس بضرط والشرط وصول الماء الى جميع البدن *

قال أبو عبد الله قال يزيد بن هرون وبهرز والجدي عن شعبة قدر صاع *

ابوعبد الله هو البخارى نفسه حاصل كلامه ان هؤلاء الثلاثة رووا عن شعبة بن الحجاج هذا الحديث ولفظه قدر صاع بدل نحو من صاع . ويزيد بن هارون مرفى باب التبرز في اليوث وبهرز بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وفي آخره زاي معجمة ابن اسد ابوالاسود الامام الحجة البصرى مات بمرو في بضع وتسعين ومائة والجدى بضم الجيم وتشديد الدال نسبة الى جدة التى بساحل البحر من ناحية مكة وهو عبد الملك بن ابراهيم مات سنة خمس ومائتين واصله من جدة لكنه سكن البصرة وروى له ابو داود والبخارى مقرونا بغيره **قوله** « عن شعبة » متعلق بهؤلاء الثلاثة وهذه متابعة ناقصة ذكرها البخارى تعليقا اما طريق يزيد فرواها ابونعيم في مستخرجه عن ابى بكر بن خلاد عن الجارث بن محمد عنه وكذلك رواه ابو عوانة في مستخرجه . واما طريق بهرز فرواها الاسماعيل حدثنا المنيعي حدثنا يعقوب واحمد ثنا ابراهيم قال حدثنا بهز بن اسد حدثنا شعبة . واما طريق الجد فلم اقف عليه **قوله** « قدر صاع » تقديره فدعت باناء قدر صاع ويجوز الوجهان المذكوران فى نحو من صاع ههنا وقال بعضهم والمراد من الروايتين ان الاغتسال وقع بملء الصاع من الماء تقريبا لا تحديدا (قلت) هذا القائل ذكر في الباب السابق من حديث مجاهد عن عائشة انه حرز الاناء ثمانية اربال ان الحزر لا يعارض به التحديد ونقض كلامه هذا بقوله والمراد من الروايتين الى آخره *

٥ - **حدثنا عبد الله بن محمد** قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا زهير عن ابي اسحاق قال حدثنا ابو جعفر انه كان عند جابر بن عبد الله هو وابوه وعنده قوم فسألوه عن الغسل فقال يكفيك صاع فقال رجل ما يكفيني فقال جابر كان يكفي من هو او في منك شعرا وخير منك ثم ائنا في نوب *

هذا ايضا مطابق للترجمة (بيان رجاله) * وهم سبعة * الاول عبد الله بن محمد الجعفي تقدم عن قريب * الثاني يحيى بن آدم الكوفي مات سنة ثلاث ومائتين * الثالث زهير بضم الزاي بن معاوية الكوفي ثم الجزري * الرابع ابو اسحق السبيعي بفتح السين عمرو بن عبد الله الكوفي * الخامس ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب المعروف بالباقر دفن بالقيع في القبة المشهورة بالعباس تقدم في باب من لم ير الوضوء الامن المخرجين . السادس ابوه هو زين العابدين . السابع جابر الصحابي رضى الله تعالى عنه (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع فى اربعة مواضع

وفيه الغنة في موضع واحد وفيه السؤال والجواب وفيه ان ابن عبد الله بن محمد وبين زهير يحيى بن آدم قال النسائي قد سقط ذكر يحيى في بعض النسخ وهو خطأ اذ لا يتصل الاسناد الابو وفيه ان اكثر الرواة كوفيون والحديث اخرجه النسائي قال اخبرنا قتيبة قال اخبرنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن ابي جعفر قال «تأمر بنا في الفسل عند جابر بن عبد الله فقال جابر يكنى في الفسل من الجنبه صاع من ماء قلنا ما يكنى صاع ولا صاعان قال جابر قد كان يكنى من كان خيرا منك واكثر شعرا» *

(بيان معانيه واعرابه) قوله «هو وابوه» اي محمد بن علي وابوه علي بن الحسين قوله «وعنده قوم» هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها «وعنده قومه» وكذا وقع في العمدة قوله «فسألوه عن الفسل» اي مقدار ماء الفسل وفي مسند اسحق بن راهويه ان متولى السؤال هو ابو جعفر قال الكرمانى القوم هم السائلون فلم أفرد الكاف حيث قال يكفيك صاع والظاهر يقتضى ان يقال يكنى كل واحد منكم صاع (قلت) السائل كان شخصا واحدا من القوم واضيف السؤال اليهم لانه منهم كما يقال النبوة في قريش وان كان النبي منهم واحدا او يراد بالخطاب العموم كما في قوله تعالى (ولو ترى اذ التجرموننا كسوارسهم) وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم «بشر المشائين في ظلم الليالي الى المساجد بالنور التام» اي يكنى لكل من يصح الخطاب له صاع قوله «فقال رجل» المراد به الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب الذي يعرف ابوه بابن الحنفية مات في سنة مائة ونحوها واسم الحنفية خولة بنت جعفر وفي رواية الاسماعيلي «فقال رجل منهم» اي من القوم قوله «أو في منك شعرا» ارتفاعه بالخبرية وشعر منصوب على التمييز واراد به رسول الله ﷺ قوله «وخير منك» روى بالرفع والنصب اما الرفع فيكونه عطف على اوفي واما النصب فيكونه عطف على الموصول اعني قوله لمن فاته منصوب لانه مفعول يكنى وفي رواية الاصيل «وخبرا» بالنصب قوله «ثم انما» اي جابر رضي الله تعالى عنه والضمير المرفوع الذي فيه يرجع اليه وقال الكرمانى قوله «ثم انما» اما مقول جابر فهو معطوف على قوله «كان يكنى» فالامام رسول الله ﷺ واما مقول ابي جعفر فهو عطف على «فقال رجل» فالامام جابر رضي الله عنه وقال بعضهم فاعل انما جابر كما سيأتى ذلك واضحا في كتاب الصلاة والاتفات الى من جعله مقوله والفاعل رسول الله ﷺ قلت اراد بهذا الرد على الكرمانى فيما ذكرنا عنه وحزم بقوله ان الامام جابر واحتج عليه بما جاء في كتاب الصلاة وهو ما روى عن محمد بن المنكدر قال «رأيت جابرا يصلي في ثوب واحد وقال رأيت النبي ﷺ يصلي في ثوب» فان كان استدلاله بهذا الحديث في رده على الكرمانى فلا وجه له وهو ظاهر لا يخفى (بيان استنباط الاحكام) فيه بيان ما كان السلف عليه من الاحتجاج بفعل النبي ﷺ والانقياد الى ذلك وفيه جواز الرد على من يمارى بغير علم اذ القصد من ذلك ايضاح الحق والارشاد الى من لا يعلم وفيه كراهية الاسراف في استعمال الماء وفيه استحباب استعمال قدر الصاع في الاغتسال وفيه جواز الصلاة في الثوب الواحد *

٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَيِّمُونَهُ كَانَا يَفْتَسِلَانِ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ ***

مطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة ووجه الكرمانى في ذلك بثلاثة اوجه بالتعسف . الاول ان يراد بالاناء الفرق المذكورة والثاني ان الاناء كان معهودا عندهم انه هو الذي يسه الصاع والاكثر فترك تعريفه اعتمادا على العرف والعادة . والثالث انه من باب اختصار الحديث وفي تمامه ما يدل عليه كما في حديث عائشة رضي الله عنها ووجه بعضهم بأن مناسبتة للترجمة مستفادة من مقدمة اخرى وهو ان اوانهم كانت صغارا فيدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوه والصاع او يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق لكون كل منهما زوجة له واغتسلت معه فيكون حصاة كل منهما ازيد من صاع فيدخل تحت الترجمة بالتقريب قلت مقال هذا القائل اكثر تعسفا وابتعد وجها من كلام الكرمانى لان المراد من هذا الحديث جواز اغتسال الرجل والمرأة من اناء واحد وهذا هو مورد الحديث وليس المراد منه بيان مقدار الاناء والباب في بيان المقدار فن ان يلتزم وجه التطابق بينه وبين الباب وقوله لكون كل منهما زوجة له كلام من لم

يمس شيئاً من الأصول وكون كل واحد منهما امرأة له كيف يكون وجه الحمل المطلق على المقيم مع ان الاصل ان يجري الطلاق على اطلاقه والمقيد على تقييده والحمل للمواضع عرفت فى مواضعها *

*(بيان رجاله) * وهم خمسة * الاول ابو نعيم الفضل بن دكين تقدم في باب فضل من استبرأ لدينه * الثاني سفيان بن عيينة * الثالث عمرو بن دينار * الرابع جابر بن زيد الازدي ابو الشعثاء البصرى مات سنة ثلاث ومائة * الخامس عبد الله بن عباس وفي مسند الحميدى هكذا حدثنا سفيان اخبرنا عمرو قال اخبرني ابو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور * (بيان لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الضعفة في ثلاثة مواضع وفيه عن ابن عباس ان النبي ﷺ وفيه اختلاف ومنهم من يقول لافرق بينهما ومنهم من يقول بينهما فرق واليه ذهب البخارى وفيه ان رواه ما بين كوفي ومكي وبصرى * (ذكر من أخرجه غيره) * أخرجه مسلم في الطهارة عن قتبية وابى بكر بن ابي شيبة والترمذى فيه عن ابن ابي عمر والنسائى فيه عن يحيى بن موسى وابن ماجه فيه عن ابى بكر بن ابي شيبة اربعتهم عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابى الشعثاء عن ابن عباس به واللفظ «كنت اغتسل انا والنبي ﷺ من انا واحد من الجنابة» *

قال ابو عبد الله كان ابن عيينة يقول اخيراً عن ابن عباس عن ميمونة والصحيح ما رواه ابو نعيم * ابو عبد الله هو البخارى نفسه قوله «كان ابن عيينة» اى سفيان بن عيينة وهذا تعليق من البخارى ولم يقل وقال ابن عيينة بل قال كان ليدل على انه في الاخير اى في آخر عمره كان مستقرا على هذه الرواية فعلى هذا التقدير الحديث من مسانيد ميمونة وعلى الاول من مسانيد ابن عباس قوله «والصحيح» اى في الروايتين ما رواه ابو نعيم المذكور وهو انه من مسانيد ابن عباس وهذا من كلام البخارى وهو الصحيح له وصححه الدارقطى ايضا ورجح الاسماعيلى ايضا ما صححه البخارى باعتبار ان هذا الامر لا يطلع عليه من النبي ﷺ الاميمونة فدل على انه اخذه عن خالته ميمونة والاربعة المذكورون اخرجوه عن ابن عباس عن ميمونة رضى الله تعالى عنهم والمستفاد من الحديث جواز اغتسال الرجل والمرأة من انا واحد *

باب من أفاض على رأسه ثلاثاً

اى هذا باب في بيان من افاض الماء على رأسه ثلاث مرات والمناسبة بين هذه الابواب ظاهرة لان كلها في احكام الغسل وهيئة *

٧ - حدثنا ابو نعيم قال حدثنا زهير عن ابي اسحاق قال حدثني سليمان بن صرد قال قال جبير بن مطعم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انا فافيض على رأسي ثلاثاً وأشار بيديه ككتيها *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة ابو نعيم الفضل بن دكين وزهير بن معاوية الجعفي وابو اسحق السبيعي عمرو بن عبد الله وسليمان بن صرد بضم الصاد وفتح الراء بعدها الدال المهملة من افاضل الصحابة روى له خمسة عشر حديثا واخرج البخارى منها اثنين سكن الكوفة اول ما نزل به المسلمون خرج اميرا في اربعة آلاف يطلبون دم الحسين رضى الله تعالى عنه سمو بالتواوين وهو اميرهم فقتله عسكر عبيد الله بن زياد بالجزيرة سنة خمس وستين وجبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف والراء ابن مطعم بلفظ اسم الفاعل من الاطعام القرشى النوفلى روى له ستون حديثا اخرج البخارى منها تسعة كان من سادات قریش مات بالمدينة سنة اربع وخمسين * (ذكر لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وبصيغة الافراد في موضعين وفيه الضعفة في موضع واحد وفيه ان اسناده عن ابى نعيم على من اسناده حديث الباب الاول عنه وفيه رواية الصحابي وفيه رواية الاقران

وفيه ان رواته ما بين كوفي ومحدثي * (ذكر من أخرجه غيره) * أخرجه مسلم في الطهارة عن أبي بكر بن أبي شيبة ويحيى بن يحيى وقيس بن ثابت عن أبي الأحوص وعن أبي موسى وبن دار كلاًهما عن غندر عن شعبة ثلاثهم عن أبي إسحق عنه به وأخرجه أبو داود فيه عن التوفى عن زهير به وأخرجه النسائي فيه عن قتيبة وعن عبيد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد وعن سويد بن نصر عن ابن المبارك كلاًهما عن شعبة وأخرجه ابن ماجه فيه عن أبي بكر بن أبي شيبة به *

*(ذكر معناه وأعرابه) * قوله «أما أنا فأفيض» بضم الهمزة من الإفاضة وهي الإسالة قال الكرمانى أما للتفصيل فابن قسيمة (قلت) اقتضاء القسم غير واجب ولئن سلمنا فهو محذوف يدل عليه السياق روى مسلم في صحيحه «ان الصحابة تماروا في صفة الغسل عند رسول الله ﷺ فقال عليه السلام أما أنا فأفيض» أي وأما غيري فلا يفيض أو فلا أعلم حاله كيف يعمل ونحوه انتهى (قلت) التحقيق في هذا الموضع ان كلمة أما بالفتح والتشديد حرف شرط وتفصيل وتوكيد والدليل على الشرط لزوم الفاء بعدها نحو (فأما الذين آمنوا فاعملوا) (فأما الذين آمنوا فاعملوا) (فأما الذين آمنوا فاعملوا) فكانت لمساكين وأما الفلام وأما الجدار) وأما التوكيد فقد ذكره الزمخشري فإنه قال فائدة أما في الكلام ان تعطيه فندل توكيد نقول زيد ذاهب فإذا قصدت ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه يصدد الذهاب وأنه غزيرة قلت أما زيد فذهاب وهنا أيضاً للتأكيد فلا حاجة إلى القسم ولا يحتاج إلى ان يقال أنه محذوف وأما الذي رواه مسلم فهو من طريق أبي الأحوص عن إسحق تماروا في الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم أما أنا فأغسل رأسي كذا وكذا فذكر الحديث وقال بعضهم هذا هو القسم المحذوف (قلت) لا يحتاج إلى هذا لأن الواجب أن يعطى حق كل كلام بما يقتضيه الحال فلا يحتاج إلى تقدير شيء من حديث روى من طريق لاجل حديث آخر في باب من طريق آخر قوله «ثلاثاً» أي ثلاث أكف وهكذا في رواية مسلم والمعنى ثلاث حفنات كل واحدة منهن بملء الكفين جميعاً ويدل عليه أيضاً ما رواه أحمد في مسنده «فأخذ ملاء كفي ثلاثاً فصب على رأسي» وما رواه أيضاً عن أبي هريرة «كان رسول الله ﷺ يصب يده على رأسه ثلاثاً» وفي معجم الإسماعيلي «ان وفد ثقيف سألوا النبي ﷺ فقالوا ان أرسنا باردة فكيف نفعل في الغسل فقال أما أنا فأفرغ على رأسي ثلاثاً» وفي أوسط الطبراني مرفوعاً «أفرغ يمينك بلى شمالك ثم تدخل يدك في إناؤه فتغسل فرجك وما أصابك ثم توضع وضوءك للصلاة ثم تفرغ على رأسك ثلاث مرات تدلك رأسك كل مرة» وقال الداودي الحفنة باليد الواحدة وقال غيره باليدين جميعاً والحديث المذكور يدل عليه والحفة باليد الواحدة وما ذكرنا سقط قول بعضهم ان لفظة ثلاثاً محتملة للتكرار ومحتملة لأن يكون للتوزيع على جميع البدن قوله «وأشار يديه» من كلام جبير بن مطعم أي أشار رسول الله ﷺ بيديه التين كما قلنا ان كل حفنة ملاء الكفين قوله «كلتنيما» كذا في رواية الأكرين وفي رواية الكشميني كلاًهما وحكى ابن التين في بعض الروايات «كلتاها» قلت كون كلا وكلتا عند اضافته إلى الضمير في الأحوال الثلاثة بالالف لغة من رآهما تثنية وان التثنية لا تتغير كما في قول الشاعر

ان اباه واباه اباه * قد بانا في المجد غاياتها

وأما وجه رواية الكشميني كلاًهما بدون التأني فبالنظر إلى اللفظ دون المعنى * ويستنبط منه ان المسنون في الغسل أن يكون ثلاث مرات وعليه إجماع العلماء وأما الفرض منه فغسل سائر البدن بالاجماع وفي المضمضة والاستنشاق خلاف مشهور وقالت الشافعية استحباب صب الماء على الرأس ثلاثاً متفق عليه والحق به أصحابنا سائر الجسد قياساً على الرأس وعلى أعضاء الوضوء وهو أولى بالثلاث من الوضوء فان الوضوء مبني على التخفيف مع تكراره فإذا استحجب فيه الثلاث فالغسل أولى وقال النووي ولا تعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به المساوردي حيث قال لا يستحب التكرار في الغسل وهو شاهد متروك ورد عليه بان الشيخ أباعلى السنجي قاله أيضاً ذكره في شرح الفروع فلم ينفرد به ونقل ابن التين عن العلماء انه محتمل ان يكون هذا على ما شرع في الطهارة من التكرار وان يكون لتمام الطهارة لان الغسلة الواحدة لا تجزئ في استئصال غسل الرأس قال وقيل ذلك مستحب وما أسبغ أجزاء وكذا قال ابن بطال السد في ذلك مستحب عند العلماء وما عم وأسبغ أجزاء *

٨ - ﴿ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَخْوَلِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ﴾ .
مطابقته للترجمة ظاهرة لا تخفى (بيان رجاله) وهم ستة . الاول محمد بن بشار بفتح الباء الموحدة وتشديد الشين المعجمة الملقب ببندار . الثانى غندر بضم الغين المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة على الاصح واسمه محمد بن جعفر البصرى وكان اماما وكان شعبة زوج امه . الثالث شعبة بن الحجاج . الرابع مخول بلفظ اسم المفعول من التحويل بالخاء المعجمة ويروى بكسر الميم وسكون الخاء وهاتان الروايتان عن ابي ذر ورواية الاكثرين بكسر الميم ورواية ابن عساكر بضم الميم ابن راشد بالشين المعجمة التهذيب بالنون السكونى يروى له الجماعة . الخامس محمد بن على ابو جعفر الملقب بالباقر تقدم ذكره . السادس جابر بن عبد الله .

(ذكر لطائف اسناده) فيه حدثى محمد بن بشار بصيغة الافراد في رواية الاكثرين وفي رواية الاصلى حدثنا بصيغة الجمع وفيه التحديث ايضا بصيغة الجمع في موضعين وفيه النعنة في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه ما بين بصرى وكوفى ومدنى وليس في الصحيحين محمد بن بشار وغيره وليس لمخول بن راشد في البخارى غيره وهو عزيز انفرد به البخارى . والحديث اخرجه النسائى في الطهارة عن محمد بن عبد الله على عن خالد بن الحارث عن شعبة قوله «يفرغ» بضم الياء من الافراغ قوله «ثلاثا» اى ثلاث غرفات وفي رواية الاسماعلى قال اظنه من غسل الجنابة .

٩ - ﴿ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ بَجْجٍ بْنِ سَائِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ لِي جَابِرٌ وَأَنَا ابْنُ ابْنِ عَمِّكَ يَعْرِضُ بِالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَقُلْتُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْخُذُ ثَلَاثَةً أَكْفٍ وَيُفِيضُهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ فَقَالَ لِيَ الْحَسَنُ إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ فَقُلْتُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا ﴾ .
ظهور مطابقة هذا ايضا للترجمة واضح (ذكر رجاله) وهم خمسة . الاول ابو نعيم الفضل بن دكين . الثانى معمر بفتح الميم وسكون العين المهملة في اكثر الروايات وبه جزم الحافظ المزى وفي رواية القابسى بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية على وزن محمد وبه جزم الحاكم وليس له في البخارى الا هذا الحديث وقد ينسب الى جده سائى فيقال معمر ابن سائى وهو بالسين المهملة وتخفيف الميم . الثالث ابو جعفر محمد بن على الباقر . الرابع جابر بن عبد الله الصحابى الخامس الحسن بن محمد بن على .

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وبصيغة الافراد في موضع واحد وفيه القول من اثنين في موضعين وفيه ان رواه ما بين بصرى وكوفى ومدنى (ذكر معانيه واعرابه) قوله «ابن عمك» فيه مسامحة اذ الحسن هو ابن عم ابيه لابن عمه قوله «يعرض بالحسن» جملة وقعت حالا من جابر والتعريض خلاف التصريح من حيث اللغة ومن حيث الاصطلاح هو عبارة عن كناية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور وقال الزمخشري التعريض ان تذكر شيئا تبدل به على شئ لم تذكره . وهنا سؤال الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله عن كيفية التمسك من الجنابة وفي الحديث المذكور قبل هذا الباب السؤال عن الغسل وقع عن جماعة بغير لفظة كيف ووقع جوابه هناك بقوله «يكفيك صاع» وهما جوابه بقوله «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأخذ ثلاثة اكف» الخ والسؤال في موضعين عن الكيفية غير انه لم يذكر لفظ كيف هناك اختصارا والجواب في الموضعين بالكمية لان هناك قال «يكفيك صاع» وهما قال «ثلاثة اكف» وكل منهما كقول بعضهم السؤال في الاول عن الكمية اشعر بذلك قوله فى الجواب يكفيك صاع ليس كذلك لانه اغتر بظاهر قوله هنا كيف الغسل وقد ذكرنا ان لفظة كيف هناك مطوية لان السؤال فى موضعين عن حالة الغسل وصفته بلفظ كيف

لأنها تدل على الحالة (فان قلت) كيف تقول السؤال في موضعين عن حالة الفسل والجواب بالكية (قلت) الحالة هي الكيفية والفسل حقيقة وحالة حقيقة اسالة الماء على سائر البدن وحالته استعمال ماء نحو صاع او ثلاث اكف منه ولم يكن السؤال عن حقيقة الفسل وإنما كان عن حاله فوقع الجواب بالكم في الموضعين لأن كيف وكم من العوارض المنحصرة في المقولات التسع فطابق الجواب السؤال والنبي ﷺ ما بحث لبيان الحقائق وإنما بحث لبيان الاحكام والاحكام من عوارض الحقائق قوله «ثلاثة اكف» هي رواية كريمة بالتاء وفي رواية غيرها «ثلاث اكف» بغير التاء قال الكرماني فان قلت الكف مؤنثة فلم دخل التاء في الثلاثة (قلت) المراد من الكف قدر الكف وما فيها فباختباره دخلت او باعتبار العضو (قلت) في الجواب الاول ونظر الثاني لا بأس به والاحسن ان يقول الكف يذكر ويؤنث فيجوز دخول التاء وتركه على الاعتبارين والمراد انه يأخذ في كل مرة كفين لأن الكف اسم جنس فيجوز حمله على الاثنين والدليل عليه رواية اسحق ابن راهويه من طريق حسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن ابيه قال في آخر الحديث (وبسط يديه) ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذي في اول الباب قوله «فيفيض على رأسه» وفي بعض النسخ بدون على قوله «ثم يفيض» أي الماء (فان قلت) لم لا يكون مفعوله المخذوف ثلاثة اكف بقرينة عطفه عليه (قلت) لأن الثلاثة الاكف لا يكفي لسائر جسده عادة قوله «كثير الشعر» أي لا يكفي هذا القدر من الماء فقال كان رسول الله ﷺ اكثر شعرا منك وقد كفاه . وما يستنبط منه جواز الاكتفاء بثلاث غرف على الرأس وان كان كثير الشعر وفيه تقديم ذلك على افاضة الماء على جسده وفيه الخث على السؤال عن امر الدين من العلماء وفيه وجوب الجواب عند العلم به وفيه دلالة على ملازمة النبي عليه الصلاة والسلام على ثلاثة اكف في الفسل لأن لفظة كان تدل على الاستمرار .

﴿ باب الفسل مرة واحدة ﴾

أي هذا باب في بيان حكم الفسل مرة واحدة .

١٠ - ﴿ حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَتْ مَيْمُونَةُ وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاءً لِلْفُسْلِ فَفَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ فَفَسَلَ مَذًا كِرَةً ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ مَضْمَضَ وَامْتَسَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ فَفَسَلَ قَدَمَيْهِ ﴾

تكلف ابن بطال لتطبيق الحديث على الترجمة فقال موضع الترجمة من الحديث في لفظ «ثم افاض على جسده» ولم يذكر مرة ولا مرتين لحمل على اقل ما يسمى غسلا وهو مرة واحدة والعلماء اجمعوا على انه ليس الشرط في الفسل الا العموم والاسباغ لاعداد من المرات قلت في هذا الحديث عشرة احكام على ما ترى فما وجه وضع الترجمة على حكم واحد منها وما ثم زيادة فائدة نعم لو ذكر تراجم لبقية الاحكام ولم يبق الا هذا لكان له وجه وهذا الحديث واحد وانما قطعه لوضع التراجم على ان قولها «ثم افاض» يتناول القليل والكثير فتكون مطابقة للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم ستة موسى بن اسمعيل التبوذكي . وعبد الواحد بن زياد البصري . والاعمش سليمان وهو وسالم بن ابي الجعد وكريب تقدموا في باب الوضوء قبل الفسل . وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والنعنة في اربعة مواضع والقول والحديث اخرجه مسلم والاربعة ايضا وقد ذكرناه في باب الوضوء قبل الفسل .

﴿ ذكر معناه ﴾ قوله «ففسل يديه» بالثنية في رواية الكشميهني وفي رواية غيره «يد» بالافراد قوله «او ثلاثا» الشك من ميمونة قاله الكرماني وقال بعضهم الشك من الاعمش كما سيأتي من رواية ابي عوانة عنه وغسل الكرماني فقال الشك من ميمونة (قلت) هذا مرفي باب من افرغ يمينه على شماله في الفسل ولفظه «ففسلهما مرة او مرتين» قال سليمان لا ادري اذ كر الثلاثة أم لا وسليمان هو الاعمش ولكن الشك ههنا بين مرتين او ثلاثا وهناك بين مرة او مرتين

فعل هذا تبين الشك من الاعمش لكن موضعه مختلف قوله «فغسل هذا كيره» هو جمع ذكر على خلاف القياس كانهم فرقوا بين الذكر الذى هو خلاف الاتى والذكر الذى هو الفرج في الجمع وقال الاخفش هو جمع لا واحد له كأبائيل قلت قيل ان الاء بابل جمع ابول كجاحيل جمع عجول وقيل هو جمع مذكر ولكنهم لم يستعملوه وتركوه والنكتة في ذكره بلفظ الجمع الاشارة الى تعميم غسل الحصىتين وحواليهما كأنه جعل كل جزء من هذا المجموع كذكر في حكم الغسل والاحكام الى تستنبط منها قد مر ذكرها *

﴿باب مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ﴾

أى هذا باب في بيان حكم الذى بدأ بالحلاب الى آخره استشكل القوم في مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب فافترقوا ثلاث فرق . الفرقة الاولى قد نسبوا البخارى الى الوهم والغلط منهم الاسماعيلي فانه قال في مستخرجهم رحم الله ابا عبدالله يعنى البخارى من ذا الذى يسلم من الغلط سبق الى قلبه ان الحلاب طيب وائى معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل وانما الحلاب اناه يحلب فيه ويسمى علما ايضا وهذا الحديث له طريق يتأمل المتأمل بيان ذلك حيث جاء فيه كان يغتسل من حلاب رواء هكذا ايضا ابن خزيمة وابن حبان وروى ابو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن ابي عاصم بلفظ «كان يغتسل من حلاب فآخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الايمن ثم الايسر» كذا الحديث بقوله «يغتسل» وقوله «غرفة» ايضا ما يدل على ان الحلاب اناه الماء وفي رواية لابن حبان والبيهقي «ثم صب على شق رأسه الايمن» والطيب لا يعبر عنه بالصب وروى الاسماعيلي من طريق بندار عن ابي عاصم بلفظ «كان اذا اراد ان يغتسل من الجنابة دعا بغيره من الحلاب فآخذ بكفيه فبدأ بالشق الايمن ثم الايسر ثم آخذ بكفيه ماء فافرغ على رأسه» فلو لا قوله «ماء» لامكن حمله على الطيب قبل الغسل ورواية ابي عوانة اصرح من هذه ومن هؤلاء الفرقة ابن الجوزي حيث قال غلط جباة في تفسير الحلاب منهم البخارى فانه ظن ان الحلاب شئ من الطيب . الفرقة الثانية منهم الازهرى قالوا هذا تصحيف وانما هو بجلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسي معرب . الفرقة الثالثة منهم المحب الطبري قالوا الميرد البخارى بقوله او الطيب ماله عرف طيب وانما اراد تطيب البدن وازالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة ان كانت وانما اراد بالحلاب الاء الذى يغتسل منه يدايه فيوضع فيه ماء الغسل قال المحب وكلمة او في قوله والطيب بمعنى الواو كذا ثبت في بعض الروايات .

قولوا بالة التوفيق لا يظن احدان البخارى اراد بالحلاب ضربا من الطيب لان قوله او الطيب يرفع ذلك ولم يرد الاء اناه يوضع فيه ماء قال الخطابي الحلاب اناه يسع قدر حلبة ناقة والدليل على ان الحلاب ظرف قول الشاعر

صاح هل رأيت وسمعت براغ * ردفى الضرع مابق في الحلاب

وقال القاضي عياض الحلاب والمحب بكسر الميم وعاء يملؤه قدر حلب الناقة ومن الدليل على ان المراد من الحلاب غير الطيب عطف الطيب عليه بكلمة او وجعله قسياله وبهذا يندفع ما قاله الاسماعيلي ان البخارى سبق الى قلبه ان الحلاب طيب وكيف يسبق الى قلبه ذلك وقد عطف الطيب عليه والمعطوف غير المعطوف عليه وكذلك دعوى الازهرى التصحيف غير صحيحة لان المعروف من الرواية بالمهملة والتخفيف وكذلك انكر عليه ابو عبيدة الهروى وقال القرطبي الحلاب بكسر المهملة لا يصح غيرهما وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم على ان قوله بتشديد اللام غير صحيح لان في اللغة الفارسية ماء الورد هو حلاب بضم الجيم وتخفيف اللام اصله كلاب فكل بضم الكاف الصماء وسكون اللام اسم للورد عندهم وآب بعد الهمزة وسكون الباء الموحدة اسم الماء والقاعدة عندهم ان المضاف اليه يتقدم على المضاف وكذلك الصفة تقدم على الموصوف وانما الجلاب بتشديد اللام قائم للمشروب (فان قلت) اذا ثبت ان الحلاب اسم للاء يكون المذكور في الترجمة شيئين . احدهما الاء والاخر الطيب وليس في الباب ذكر الطيب فلا يطابق الحديث الذى فيه الا بعض الترجمة (قلت) قد عقد الباب لاحد الامرين حيث جاء باو الفاصلة دون الواو اوصلة فوفي بذكر احدهما على انه كثير اما يذكر في الترجمة شيئا ولا يذكر في الباب حديثا متعلقا به لا مريد يقتضى ذلك (فان قلت) ما المناسبتين ظرف الماء والطيب (قلت) من حيث ان كلا

منها يقع في مبتدا الفسل ومحمّل ايضا انه اراد بالحلاب الاناء الذي فيه الطيب يعني به تارة يطلب ظرف الطيب وتارة يطلب
 الطيب كذا قاله الكرماني ولكن يردّه مارواه الاسماعيلي من طريق مكّي بن ابراهيم عن حنظلة في هذا الحديث كان
 يغسل بقدر بدل قوله بالحلاب وزاد فيه كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف *

١١ - * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ حَنْظَلَةَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ
 قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ فَأَخَذَ بِكَفِّهِ
 فَبَدَأَ بِشَقِّ رَأْسِهِ الْيَمَنِ ثُمَّ الْاَيْسَرِ فَقَالَ يَهْمَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ *

(رجالہ) خمسة محمد بن المتى وقد مروا ابو عاصم الضحاك بن مخلد بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة البصري المتفق
 عليه علما وعملا ولقب بالنيل لان شعبة حلف انه لا يحدث شهر ابلغ ذلك ابا عاصم فقصد فدخل مجلسه فقال حدث وغلّام
 العطار حر عن كفارة يمينك فاجبه ذلك وقال ابو عاصم النيل فلعب به وقيل لغير ذلك وحنظلة ابن ابى سفيان القرشي تقدم
 في باب دعاؤكم ايمانكم والقاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق التيمي المدني افضل اهل زمانه كان ثقة عالما فقيها من الفقهاء السبعة
 بالمدينة اماما ورعا من خيار التابعين مات سنة بضعة ومائة *

(بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الافراد في موضع وبصفة الجمع في موضع وفيه الضعفة في ثلاثة مواضع
 وفيه ان ابا نعيم من كبار شيوخ البخارى وقد اكرّنه في هذا الكتاب لكنه نزل في هذا الاسناد فادخل بينه وبينه
 محمد بن المتى وفيه ان رواه ما بين بصري ومكّي ومدني (ذكر من اخرجه غيره) اخرجه مسلم وابوداود والنسائي
 جميعا في الطهارة عن محمد بن المتى عن ابى عاصم عن حنظلة بن ابى سفيان عن القاسم عن عائشة رضي الله تعالى عنها (ذكر
 لغاته ومعناه) قوله «كان صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل» اي اذا اراد ان يغتسل قوله «دعا» اي طلب قوله «نحو الحلاب» اي
 اناء مثل الاناء الذي يسمى الحلاب وقد وصفه ابو عاصم بانه اقل من شبر في شبر اخرجه ابو عوانة في صحيحه عنه وفي
 رواية لابن حبان و اشار ابو عاصم بكفيه حكاية خلق شبره يصف به دوره الاعلى وفي رواية لليهي (كقدر كوز يسع ثمانية
 اذطال) وفي حديث مكّي عن القاسم «انه سئل كم يكفى من غسل الجنابة فاجاب الى القدح والحلاب» فيه بيان مقدار
 ما يحتمل من الماء لا الطيب والطيب ومن له ذوق من المعاني وتصرف في التراكييب يعلم ان الحلاب المذكور في الترجمة انما
 هو الاناء ولم يقصد البخارى الا هذا غير ان القوم كثروا الكلام فيه من غير زيادة فائدة ولفظ الحديث ا كبر شاهد
 على ما ذكرنا لانه قال دعا بشيء نحو الحلاب فلفظ نحو ههنا بمعنى المثل ومثل الشيء غيره فلو كان
 دعا بالحلاب كان ربما بشكل على ان في بعض الالفاظ دعا باناء مثل الحلاب قوله «فاخذ بكفيه» بالافراد وفي رواية الكشميهني
 بكفيه بالثنية وكذا وقع في رواية مسلم بعد قوله «الايسر» وكذا وقع في رواية ابى داود قوله «فقال بهما» اي بكفيه
 وهذا يدل على ان الرواية الصحيحة فاخذ بكفيه بالثنية حيث اعاد الضمير بالثنية واما على رواية مسلم فظاهر لانه زاد
 في روايته بعد قوله «الايسر» «فاخذ بكفيه» ومعنى قال بهما قلب بكفيه على وسط رأسه والعرب تجعل القول عبارة عن
 جميع الافعال وتطلقه ايضا على غير الكلام فتقول قال بيده اي اخذ وقال برجله اي مشى قال الشاعر وهو قال له العينان
 سمعا وطاعة اي أومأت وجاه في حديث آخر «فقال بثوبه» اي دفعه وكل ذلك على الحجاز والاتساع ويقال ان قال يحيى
 لمعان كثيرة بمعنى اقبل ومال واستراح وذهب وغلب واحب وحكم وغير ذلك وسمعت اهل مصر يستعملون هذا في كثير
 من الفاظهم ويقولون اخذ العصا وقال به كذا اي ضرب به واخذ ثوبه وقال به عليه اي لسه وغير ذلك يقف على هذا
 من تتبع كلامهم قوله «وسط رأسه» بفتح السين وقال الجوهري بالسكون ظرف وبالحركة اسم وكل موضع صلح فيه
 بين فهو بالسكون وان لم يصلح فيه فهو بالتحريك وقال المطرزي سمعت ثعلبا يقول استبطن من هذا الباب ان كل
 ما كان اجزاء ينفصل قلب فيه ووسط بالتسكين وما كان لا ينفصل ولا يتفرق قلب بالتحريك تقول من الاول اجعل هذه
 الحارزة وسط السبعة والظلم هذه الياقوتة وسط القلادة وتقول ايضا منه لا تغمد وسط الحلقة ووسط القوم هذا كله

يتجزأ أو ينفرد وينفصل فيقول فيه بالتسكين وتقول في القسم الثاني احتجم وسط رأسه وقعد وسط الدار فقس على هذا وفي الواعى لابي محمد قال القراء سمعت يونس يقول وسط ووسط بمعنى وفي المخصص عن الفارسي سوى بعض الكوفيين بين وسط ووسط فقال لها ظرفان واسمان * وما يستنبط منه ان المتسلب يستحب له ان يجهز الاءاء الذي فيه الماء ليقتسل منه ويستحب له ان يبدأ بشقه الايمن ثم بالشق الايسر ثم على وسط رأسه ويستنبط من قولها كان النبي ﷺ مداومته على ذلك لان هذه اللفظة تدل على الاستمرار والدوام والله اعلم *

باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة *

اي هذا باب في بيان حكم المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة هل هما واجبان ام سننان وقال بعضهم اشار ابن بطال وغيره الى ان البخارى استنبط عدم وجوبهما من هذا الحديث لان في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث «ثم توشأ وضوءه للصلاة» فدل على انها للوضوء وقام الاجماع على ان الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فاذا سقط الوضوء سقط توابعه ويحمل ما روى من صفة غسله عليه الصلاة والسلام على الكمال والفضل (قلت) هذا الاستدلال غير صحيح لان هذا الحديث ليس له تعلق بالحديث الذي يأتي وفيه التصريح بالمضمضة والاستنشاق ولا شك ان النبي ﷺ لم تركهما فدل على المواظبة وهي تدل على الوجوب فان قلت ما الدليل على المواظبة قلت عدم النقل عنه بتركه اياها وسقوط الوضوء القصدى لا يستلزم سقوط الوضوء الضمى وعلى كل حال لم ينقل تركهما وايضا النص يدل على وجوبهما كما ذكرنا فيما مضى *

١٢ - **حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال حدثنا ابي قال حدثنا الاعمش قال حدثني سالم عن كريب عن ابن عباس قال حدثتنا ميمونة قالت صبت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلاً فأفرغ يمينه على يساره فغسلهما ثم غسل فرجه ثم قال بيده الأرض فمسحها بالتراب ثم غسلها ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه وأفاض على رأسه ثم تنحى فغسل قدميه ثم أتى بمنديل فلم ينفذ بها ***

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) * وهم سبعة * الاول عمر بن حفص بن غياث بكسر الغين المعجمة وفي آخره ثاء مثلثة مات سنة ست وعشرين ومائتين . الثاني ابو حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي وولى القضاء ببغداد اوثق اصحاب الاعمش ثقة فقيه عفيف حافظ مات سنة ست وتسعين ومائة . الثالث سليمان الاعمش . الرابع سالم ابن ابي الجعد التابعي . الخامس كريب . السادس عبد الله بن عباس . السابع ميمونة بنت الحارث ام المؤمنين رضى الله عنهم * (ذكر لطائف اسناده) * فيه التحديث بصفة الجمع في اربعة مواضع وبصفة الافراد في موضع واحد وفيه الغنة في موضعين وفيه رواية التابعي عن التابعي وفيه رواية الصحابي عن الصحابة وفيه ان زواته ما بين كوفي ومدني وفيه حدثنا عمر بن حفص بن غياث في رواية الاكثرين وفي رواية الاصيل حدثنا عمر بن حفص بن غياث *

* (ذكر معناه) * قوله «غسلاً» بالضم اى ماء الاغتسال قوله «ثم قال بيده الأرض» اى ضرب بيده الأرض وقد ذكرنا عن قريب ان العرب تجعل القول عبارة عن جميع الافعال وتطلقه على غير الكلام وسيجيء في رواية في هذا الموضع «فضرب بيده الأرض» قوله «ثم تنحى» اى بعد عن مكانه قوله «بمنديل» بكسر الميم واشتقاقه من الندل وهو الوسخ لانه يندل به ويقال تندلت بالمنديل قال الجوهرى ويقال ايضا تندلت به وانكرها الكسائي ويقال تمدلت وهو لغة فيه قوله «فلم ينفذ بها» زاد في رواية كريمة قال ابو عبد الله يعنى لم يتمسح وقال الجوهرى النفذ التشف وانما أنت الضمير لان المنديل فى معنى الحرقعة وعن عائشة رضى الله عنها «ان النبي ﷺ كانت له خرقعة يتشف بها» . والاحكام المستنبطة منها قد ذكرت عن قريب *

﴿ بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالتَّرَابِ لِيَكُونَ أَنْتَى ﴾

اي هذا باب في بيان مسح المقتسل يده بالتراب لتكون انتى اى اطهر وكلمة من محذوفة اى «انتى» من غير الممسوحة وذلك لان افعال التفضيل لا يستعمل الا بالاضافة او باللام او بمن والضمير فى لتكون اسم كان وخبره قوله انتى ولا مطابقة بينهما مع انها شرط بين اسم كان وخبره وجه ذلك ان افعال التفضيل اذا كان بمن فهو مفرد مذكر لا غير *

١٣ - ﴿ حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَفَسَلَ فَرَجَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ دَلَكَ بِهَا الْخَائِطَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ﴾
مطابقة الحديث للترجمة في قوله ثم دلك الخائط بها (فان قلت) هذه الترجمة قد علمت من حديث الباب المتقدم في قوله «ثم قال بيده الارض فسحها بالراب» فافائدة التكرار (قلت) قال الكرمانى غرض البخارى من امثاله الشغور باختلاف استخراج الشيوخ وتفاوت سياقاتهم مثلاً عمر بن حفص روى هذا الحديث في معرض بيان المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة والحميدى رواه في بيان معرض مسح اليد بالتراب فحافظ على السياق وما استخرجه الشيوخ فيه مع ما فيه من التقوية والتأكيد (قلت) هنا فائدة اخرى وهي ان في الباب الاول ذلك اليد على التراب وههنا ذلك اليد على الخائط وبينهما فرق (ذكر رجاله وما في السند من اللطائف) اما رجاله فهم سبعة مثل رجال الحديث المذكور في الباب السابق غير ان شيخه هنا الحميدى عن سفيان بن عيينة وبقية الرجال متحدة * (واما اللطائف) * ففيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع وفيه العنقة في اربعة مواضع وفيه رواية الاكثرين حدثنا الحميدى وفي بعضها حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدى وفي بعضها حدثنا الحميدى عبد الله بن الزبير قوله «ففسل فرجه» قال الكرمانى فان قلت الفاء للتعقيب وغسل الفرج ليس متعقبا على الاغتسال بل مقدم عليه وكذا ذلك والوضوء قلت الفاء تفصيلية لان هذا كله تفصيل للاختصار المحمل والتفصيل يعقب المحمل واخذ منه بعضهم وقال هذه الفاء تفسيرية وليست بتعقيبية لان غسل الفرج لم يكن بعد الفراغ انتهى قلت من دقق النظر وعرف اسرار العربية يقول الفاء هنا عاطفة ولكنها للترتيب ومعنى الحديث ان الذى صلى الله عليه وسلم اغتسل فرتب غسله ففسل فرجه ثم توضع وكون الفاء للتعقيب لا يخرجها عن كونها عاطفة وبيان الاحكام قد مر مستقصى *

﴿ بَابُ هَلْ يُدْخِلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدْرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ ﴾
اي هذا باب في بيان هل يدخل الجنب يده الخ قوله «في الاناء» اى الاناء الذى فيه الماء قوله «قدر» اى شئ مستكره من نجاسة وغيرها قوله «غير الجنابة» يشعر بان الجنابة نجس وليس كذلك لان المؤمن لا ينجس كاثبت ذلك في الصحيح وقال بعضهم غير الجنابة اى حكمها لان اثرها مختلف فيه فدخل في قوله «قدر» قلت لم يدخل الجنابة في القدر اصلا لانها امر معنوى لا يوصف بالقدر حقيقة فامراد هذا القائل من قوله اى حكمها فان كان الاغتسال فلا دخل له ههنا وان كان النجاسة فقد قلنا ان المؤمن لا ينجس وكذا ان كان مراده من قوله لان اثرها اى المتى وهو طاهر في زعمه *

﴿ وَأَدْخَلَ ابْنُ عَمَرَ وَالْبَرَاءُ ابْنَ عَازِبٍ يَدَهُ فِي الطُّهُورِ وَلَمْ يَغْسِلَهَا ثُمَّ تَوَضَّأَ ﴾

الكلام فيه على انواع * الاول ان الواو في قوله «وادخل» ما هي قلت قد ذكرت غير مرة ان هذه الواو تسمى واو الاستفتاح يستفتح بها كلامه وهو السماع من المشايخ الكبار * الثانى ان هذا الاثر غير مطابق للترجمة على الكمال لان الترجمة مقيدة والاثر مطلق * الثالث ان هذا معلق اما اثر ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فقد وصله سعيد بن منصور بمعناه واما اثر البراء فقد وصله ابن ابي شيبة بلقط انه ادخل يده في المطهرة قبل ان يغسلها (فان قلت) روى ابن ابي شيبة في مصنفه اخبرنا محمد بن فضيل عن ابي سنان ضراب عن محارب عن ابن عمر قال من اغترف من ماء وهو جنب فابقى نجس

وهذا بمرض ما ذكره البخاري (قلت) حملوا هذا على ما إذا كان يده قد توفيقا بين الاثرين وقال بعضهم او غسل للندب وترك للجواز (قلت) كيف يكون تركه للجواز اذا كان يده قد رواه لم يكن فلا يضر فلم يحصل التوفيق بينهما بما ذكره هذا القائل وهذا الاثر من اقوى الدلائل لمن ذهب من الخفية الى نجاسة الماء المستعمل فافهم به الرابع في معناه فقوله «يده» اي ادخل كل واحد منهما يده وفي رواية ابى الوقت «يديهما» بالثنية على الاصل وقال الكرمانى وفي بعض النسخ يديهما ولم يغسلاهما ثم توضحا بالثنية في المواضع الثلاث قوله «في الطهور» بفتح الطاء وهو الماء الذى يتطهر به في الوضوء والاعتسال الخامس في حكم هذا الاثر وهو جواز ادخال الجنب يده في اناه الماء قبل ان يغسلها اذا لم يكن عليها نجاسة حقيقية وقال الشعبي كان الصحابة يدخلون ايديهم الماء قبل ان يغسلوها وهم جنب وكذلك النساء ولا يفسد ذلك بعضهم على بعض وروى نحوه عن ابن سيرين وعطاء وسالم وسعيد بن أبى وقاص وسعيد بن ابى جبير وابن المسيب *

﴿ وَلَمْ يَرَ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ بَأْمًا بِمَا يَذْخَرُ مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ ﴾

وجه مطابقة هذا الاثر بالتسلف كما يأتي وهو من حيث ان الماء الذى يدخل الجنب يده فيه لا ينجس اذا كانت طاهرة فكذلك انتشار الماء الذى يغسل به الجنب في انائه لان في تحجسه مشقة الا ترى كيف قال الحسن البصري ومن يملك انتشار الماء فانما ليرجو من رحمة الله ما هو اوسع من هذا اما اثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق بمعناه واما اثر ابن عباس فرواه ابن ابي شيبة عن حفص عن العلاء بن المسيب عن حماد عن ابراهيم عن ابن عباس في الرجل يغتسل من الجنابة فيتضح في انائه من غسله فقال لا بأس به وهو منقطع فيما بين ابراهيم وابن عباس وروى مثله عن ابى هريرة وابن سيرين والتخمي والحسن فيما حكاه ابن بطال عنهم ويقرب من ذلك ما روى عن ابى يوسف رحمه الله تعالى فيمن كان يصلي فانتضح عليه البول ما كثر من قدر الدرهم فانه لا يفسد صلاته بل ينصرف ويغسل ذلك ويبنى على صلاته *

١٤ - ﴿ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ عَنْ الْقَائِمِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ ﴾

مطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث جواز ادخال الجنب يده في الاناء قبل ان يغسلها اذا لم يكن عليها قدر يدل عليه من قول عائشة تختلف ايدينا فيه واختلاف الايدي في الاناء لا يكون الا بعد الادخال فدل ذلك على انه لا يفسد الماء (فان قلت) الترجمة مقيدة وهذا الحديث مطلق (قلت) القيد المذكور في الترجمة مراعى في الحديث للقريظة الدالة على ذلك لان شأن النبي ﷺ وشأن عائشة رضي الله تعالى عنها اجل من ان يدخلها ايديهما في اناء الماء وعلى ايديهما ما يفسد الماء وحديث هشام الذى يأتي عن قريب اقوى القرائن على ذلك وهذا هو التحقيق في هذا الموضع لاما ذكره الكرمانى ان ذلك نذب وهو جائز ثم اعلم ان البخاري اخرج في هذا الباب اربعة احاديث فطابقة الحديث الاول للترجمة قد ذكرناها والثاني مفسر للاول على ما ذكره والثالث والرابع وان لم يذكر فيهما غسل اليدين لكنهما محمولان على معنى الحديث الثاني وهذا المقدار كاف للتطابق ولا معنى لتطويل الكلام بدون فائدة نافعة كما ذكره ابن بطال وابن المنير وغيرها (ذكر رجاله) وهم اربعة الاول عبد الله بن مسلمة بفتح الميمين القعني وقد تقدم ذكره غير مرة وفي رواية مسلم حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب. الثاني افلح بن حميد بضم الحاء الانصارى المدني وقد وقع في نسختنا الصحيحة هكذا افلح بن حميد بن كرايه حميد كما وقع في رواية مسلم وفي اكثر النسخ افلح غير منسوب وهو ابن حميد بلا خلاف وليس في البخاري غيره واخرج له ابو داود والنسائي ايضا في مسلم افلح بن سعيد وافلح عن مولاة وفي النسائي افلح الهمداني والاصح ابو افلح بن سعيد السابق وليس في هذه الكتب سواهم. الثالث القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم. الرابع عائشة الصديقة به

(بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفي رواية كريمة في موضع واحد لان في روايتهما حدثنا عبد الله بن مسلمة اخبرنا افلح وفيه الغنة في موضعين وفيه ان رواه كلهم مدنيون وفي رواية ابى عوالة وابن حبان من

طريق ابن وهب عن افلح انه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره (ذكر من اخرجه غيره) اخرجه مسلم في الطهارة عن عبد الله بن مسلمة نحوه *

(بيان اعرابه ومعناه) قوله «والنبي» بالرفع عطف على الضمير المرفوع في كنت وابرز الضمير ايضا ليصح العطف عليه ويجوز فيه النصب على انه مفعول معه فتكون الواو للمصاحبة قوله «تختلف ايدينا فيه» جملة في محل النصب لانها حال من قوله من انا واحد والجملة بعد المعرفة حال وبعد النكرة صفة والانا هنا موصوف ومعنى اختلاف الايدي في الاناء يعني من الادخال فيه والاخراج منه وفي رواية مسلم في آخره «من الجنابة» اي لاجل الجنابة وفي رواية ابي عوانة وابن حبان بعد قوله «تختلف ايدينا فيه وتلتقي» وفي رواية الاسماعيلي من طريق اسحاق بن سليمان عن افلح تختلف في ايدينا حتى تلتقي وفي رواية البيهقي من طريقه تختلف ايدينا فيادرنى حتى اقول دع لي وفي رواية النسائي فيه يعني وتلتقي وفيه اشعار بان قوله تلتقي مدرج وفي رواية اخرى لمسلم من طريق معاذة عن عائشة فيادرنى حتى اقول دع لي وفي رواية النسائي «وايادره حتى يقول دع لي» وما يستنبط منه جواز اغتراف الجنب من الماء الذي في الاناء وجواز التطهر بذلك الماء وما يفضل منه وقال بعضهم فيه دلالة على ان النبي عن انغماس الجنب في الماء الدائم انما هو للتزيه كراهية ان يستقدر لالكونه يصير نجسا بانغماس الجنب فيه (قلت) هذا الكلام على اطلاقه غير صحيح لان الجنب اذا انغمس في الماء الدائم لا يخلو امان يكون ذلك الماء كثيرا او قليلا فان كان كثيرا انحوا الغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الاخر فان الجنب اذا انغمس فيه لا يفسد الماء وان كان قليلا لا يبلغ الغدير العظيم فان الجنب اذا انغمس فيه فانه يفسد الماء وهل يطهر الجنب ام لا فيه خلاف *

١٥ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَمَاءُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ** *

هذا الحديث مفسر للحديث السابق لان في الحديث السابق اختلاف الايدي في الاناء بظاهرة يتناول اليد الطاهرة واليد التي عليها ما يفسد الماء وبين هذا انه اذا اغتسل من الجنابة غسل يده يعني اذا اراد الاغتسال من الجنابة غسل يده ثم بعد ذلك لا يضر ادخاله في الاناء لكن هذا عند خشية من ان يكون بها اذى من اذى الجنابة او غيرها واما عند ثقته بطهارة اليد فلم يكن يغسلها فهذا ينتفي التعارض بينهما ويكون الحديث السابق محمولا على ثقته بعدم الاذى وهذا بظاهرة يدل على انه يغسلها قبل ادخالها في الاناء لعدم ثقته بطهارتها (ذكر رجاله) وهم خمسة مسدد بن مسرهد وحماد بن زيد لان البخاري لم يرو عن حماد بن سلمة وهشام وهو ابن عروة بن الزبير بن العوام وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والضعفة في ثلاث مواضع والبخاري اخرج هذا مختصرا واخرجه ابو داود وفي الطهارة عن سليمان بن حرب ومسدد كلاهما عن حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة قال سليمان بيد ايفرغ يمينه وقال مسدد غسل يده يصب الاناء على يده اليمنى ثم اتفقا في غسل فرجه قال مسدد يفرغ على شاله وربما كت عن الفرج ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة ثم يدخل يده في الاناء فيخلل شعره حتى اذا رأى انه قد اصاب البشرة او اتى البشرة افرغ على رأسه ثلاثا واذا فضل فضلة صبها عليه *

١٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ** *

ابو الوليد هو الطيالسي تقدم في باب علامة الايمان حب الانصار وشعبة بن الحجاج وابو بكر بن حفص مرا في باب الغسل بالصاع وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والضعفة في ثلاث مواضع قوله «من جنابة» وفي رواية الكشميهني «من الجنابة» وهنا كلمة من في موضعين الاولى متعلقة بمقدر كقولك آخذين الماء من انا واحد والاخرى

ظرف مستقر والثانية لغو ويجوز تعلق الجارين بفعل واحد اذا كانا بمعنىين مختلفين فان الثانية بمعنى لاجل الجناية والاولى لمحض الابتداء

﴿وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ﴾

هذا معطوف على قول شعبة عن ابي بكر بن حفص فين بهذا ان لشعبة اسنادين الى عائشة احدهما عن عروة والاخر عن القاسم كلاهما عن عائشة ولا يقال ان رواية عبد الرحمن معلقة وبين اتصالها ابو نعيم واليهيقي من طريق ابي الوليد باسنادين وقال اخرجه البخاري عن ابي الوليد بالاسنادين جميعا وكذا قال ابو سعيد وغيره في الاطراف واخرجه النسائي في الطهارة عن محمد بن عبد الاعلى عن خالد بن الحارث عن شعبة به وزاد من الجناية قوله «مثله» اي مثل حديث شعبة عن ابي بكر بن حفص ويجوز فيه الرفع والنصب وفي رواية الاصل بمثله بزيادة الباء الموحدة

١٧ - ﴿حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِمَاءٍ وَاحِدَةٍ﴾ ابو الوليد هو الطيالسي المذكور وعبد الله بن عبد الله بالتكرير وكلاهما بالتكرير ابن جبر بفتح الجيم وسكون الباء الموحدة وهذا الاسناد بعينه ذكر في باب علامة الايمان لكن اثنى آخر وهو ثالث الاسناد لشعبة في هذا المتن لكن من طريق صحابي آخر. وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والغنة في موضع واحد وفيه السماع والقول وهذا الحديث من افراد البخاري

﴿زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهَبٌ عَنْ شُعْبَةَ مِنَ الْجَنَابَةِ﴾

مسلم هو ابن ابراهيم الازدي الحافظ الثقة المأمون وهو من شيوخ البخاري ووهب هو ابن جرير بن حازم وفي رواية الاصلى وابي الوقت ابن جرير ابن حازم وبذلك جزم ابو نعيم وغيره ووقع في رواية ابي ذر ووهيب بالتصغير والظاهر انه من الكاتب وقال بعضهم في ظني انه وهم ومن جملة اثبات الوهم ان وهب بن جرير من الرواة عن شعبة ووهيبا من اقرانه قلت كونه من اقرانه لا يقتضي منع الرواية عنه ونبه البخاري بهذا على ان مسلم بن ابراهيم ووهب بن جرير روى هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد الذي رواه عنه ابو الوليد فزاد في آخره من الجناية وروى الاسماعيلي هذا الحديث وقال اخبرني ابن ناجية حدثنا زيد بن احزم حدثنا ووهب بن جرير حدثنا شعبة وقال لم يذكروا من الجناية وذلك بعد ان اخرجه بغير هذه الزيادة ايضا من طريق ابن مهيدي (فان قلت) هل بعد هذا الحديث الذي رواه مسلم ووهب متصلا او معلقا قلت قال الكرمانى الظاهر انه تعليق من البخاري بالنسبة اليه لانه حين وفاة وهب كان ابن ثنتي عشرة سنة ويحتمل انه كان قد سمع منه وادخله في سلك مسلم يرد ذلك وقال ايضا (فان قلت) لم يذكروا شعبة فعلا لم نحمله (قلت) على الشيخ المذكور في الاسناد المتقدم وهو عبد الله فكأنه عن شعبة عن عبد الله قال سمعت انسارضى الله تعالى عنه

﴿بَابُ تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ﴾

اي هذا باب في بيان تفريق الغسل والوضوء هل هو جائز ام لا وذهب البخاري الى انه جائز وايداه بفعل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما على ما ذكره ثم ان هذا الباب وقع في بعض النسخ بعد الباب الذي يليه وفي اكثرها قبله كما ترى هنا والمناسبة بين البابين من حيث اشتغال كل واحد منهما على فعل جائز اما في الباب الذي قبله فجواز ادخال اليد في اثناء المساء اذا كانت طاهرة واما في هذا الباب فجواز التفريق في الغسل والوضوء

﴿وَيَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ﴾

مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة في الوضوء وقوله «وضوءه» بفتح الواو وهذا تعليق بصيغة التمرريض لان قوله يذكروا على صيغة المجهول ولو قال وذكر ابن عمر على صيغة المعلوم لاجل التصحيح لكان اولى لانه جزم بذلك ووصله

اليهقي في المعرفة حدثنا ابو زكريا وابوبكر وابوسعيد قالوا حدثنا ابو العباس اخبرنا الربيع اخبرنا الشافعي اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما «انه توضأ بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى لجنازة فدخل المسجد ليصلي عليها فسح على خفيه ثم صلى عليها» قال الشافعي واحب ان يتابع الوضوء ولا يفرق فان قطعه فأحب الى ان يستأنف وضوءه ولا يتبين لى ان يكون عليه استئناف وضوءه وقال اليهقي وقد رويناه في حديث عمر رضى الله تعالى عنه جواز التفريق وهو مذهب ابى حنيفة والشافعي في الجديد وهو قول ابن عمر وابن المسيب وعطاء وطاوس والنخعي والحسن وسفيان بن سعيد ومحمد بن عبدالله بن عبد الحكم وعند الشافعي في القديم لا يجزئه ناسيا كان او عامدا وهو قول قتادة وربيعة والاوزاعي والليث وابن وهب وذلك اذا فرقه حتى جف وهو ظاهر مذهب مالك وان فرقه يسيرا جاز وان كان ناسيا فقال ابن القاسم يجزئه وعن مالك يجزئه في الممسوح دون المغسول وعن ابن ابي زيد يجزئه في الرأس خاصة وقال ابن مسleme في المبسوط يجزئه في الممسوح رأسا كان او خفا وقال الطحاوي الجفاف ليس بمحدث فينقض كما لو جف جميع اعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة *

١٨ - **حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَحْبُوبٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَتْ مَيْمُونَةُ وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاكِرَهُ ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ تَمَضُّضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ *

مطابقة الحديث للترجمة في تفريق غسل اعضاءه بافراغ الماء على جسده والتحنى من مقامه (فان قلت) هذا في تفريق الغسل فأين ما يدل على تفريق الوضوء (قلت) دل على تفريقه ذكر ميمونة صفة وضوءه عليه الصلاة والسلام بكلمة ثم التي تدل على التراخي مطلقا (ذكر رجاله) وهم سبعة محمد بن محبوب ابو عبد الله البصري قيل محبوب لقبه واسمه الحسن مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين وعبد الواحد هو ابن زياد البصري وقد تقدم هذا المأني من رواية موسى بن اسماعيل عنه في باب الغسل مرة واحدة غير ان في بعض الفاظهما اختلافا فافهنا قولها « ماء يغتسل به » وهناك « ماء فغسل يديه مرتين » وههنا « فافرغ على يديه فغسلهما مرتين » وهناك « ثم افرغ على شماله » وههنا « ثم افرغ بيمينه على شماله » وهناك « ثم مسح يده بالارض » وههنا « ثم ذلك يده بالارض » وهناك « ثم تمضمض » وههنا « ثم افاض على جسده » وههنا « ثم افرغ على جسده » وهناك « ثم تحول من مكانه » وههنا « ثم تنحى من مقامه » اى بعد من مقامه بفتح الميم اسم مكان قال الكرماني (فان قلت) هو مكان القيام فهل يستفاد منه انه صلى الله تعالى عليه وسلم اغتسل قائما (قلت) ذلك اصله لكنه اشتهر بعرف الاستعمال لطلق المكان قائما كان او قاعدا فيه وبقية الكلام فيه مضت هناك *

*** بَابُ مَنْ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ ***

اى هذا باب في بيان من افراغ الماء بيمينه على شماله وهذا الباب مقدم على الباب الذي قبله عند ابن عساكر والاصيلي وعلى كل تقدير المناسبة بينهما ظاهرة من حيث ان كلامهما يتعلق بالوضوء وافراغ الماء بيمينه على شماله في الاستنجاء في الغسل وهذا وجه ولحد ولا يجوز غيره وإما في غسل الاطراف فان كان الاناء الذي يتوضأ منه اناه واسعا يضعه عن يمينه وبأخذه الماء بيمينه وان كان ضيقا كالقماقم يضعه عن يساره ويصب الماء منه على عنقه قاله الخطابي *

١٩ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ** قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ وَضَعْتُ لِرَسُولِ

الله صلى الله عليه وسلم غُسلًا وَسَرَّتُهُ فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ قَالَ سُلَيْمَانُ لَا أَذْرِي أَذْكَرَ الثَّلَاثَةِ أَمْ لَا ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَعَسَلَ فَرَجَهُ ثُمَّ دَلَّكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَاظِطِ ثُمَّ تَمَضَّمُ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ فَنَازَلَتْهُ خِرْقَةٌ فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا وَلَمْ يُرْدهَا ❀

مطابقته لترجمة الباب ظاهرة وهذا الحديث تقدم من رواية موسى بن اسماعيل المذكور ايضا في باب الفسل مرة لكن شيخه هناك عبد الواحد بن زياد وهنابو عوانة بفتح العين المهملة واسمه الوضاح يشكرى وفي الفاظهما اختلاف وهنابو قولها وضعت لرسول الله ﷺ وهناك وضعت للنبي ﷺ وهنابو غسلا وهناك ماء غسل وهنابو بعد ذلك وسرته فصب على يده فغسلها مرة او مرتين وهناك فسل يديه مرتين او ثلاثا وهنابو بعده قال سليمان لا ادرى اذكر الثالثة ام لا ثم افرغ بيمينه على شماله فغسل فرجه وهناك فسل مذاكيره ثم مسح يده بالارض او بالحاظط وهنابو ثم ذلك يده بالارض او بالحاظط وهنابو ثم تمضمض وهناك ثم تمضمض وهنابو ثم صب على جسده وهناك ثم افاض جسده ثم تحول من مكانه فغسل قدميه وهنابو ثم تنحى الى آخر ما ذكر قولها «غسلا» بضم الغين وهو ما يغسل به وبالفتح مصدره وبالكسر اسم ما يغسل به كالسدر ونحوه قولها «وسرته» زاد ابن فضيل عن الاعمش شوب اى غطيت رأسه وقال بعضهم الواو فيه حالية (قلت) ليس كذلك بل هو معطوف على قوله وضعت قولها «فصب» معطوف على محذوف أى فاراد رسول الله ﷺ الفسل فكشف رأسه فأخذه فصب على يده والمراد من اليد الجنس فصاح ارادة كليهما منه وقال بعضهم ما حاصله ان فصب عطف على وضعت والمعنى وضعت له ماء فشرع في الفسل (قلت) هذا تصرف من ليس له ذوق من معانى التراكيب وكيف يكون الصب معقبا بالوضع وبينهما اغسال اخر ولا يجوز تفسير صب بمعنى شرع قولها قال سليمان هو ابن مهر ان الاعمش وهذا مقول ابى عوانة وفاعل قوله اذكر الثالثة هو سالم بن ابى الجعد وقد مر في رواية عبد الواحد عن الاعمش فسل يديه مرتين او ثلاثا ولا بن فضيل عن الاعمش فصب على يديه ثلاثا ولم يشك أخرجه ابو عوانة في مستخرجه فكان الاعمش كان يشك فيه ثم تذكر فجزم لان سماع ابن فضيل منه متأخر عنه قولها «فسل قدميه» بالفاء في رواية الاكثرين وفي رواية ابى ذر بالواو قولها «فقال يديه» اى اشار يديه هكذا لا اتناولها وقد ذكرنا ان القول يطلق على الفعل قولها «ولم يردّها» بضم الياء من الارادة لامن الرد وحكى في المطالع ان لم يردّها بالتشديد رواية ابن السكن ثم قال وهو وهم لان المعنى يفسد حينئذ وقد رواه الامام احمد عن عفان عن ابى عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا واشار يديه ان لا يريدّها وفي رواية ابى حمزة عن الاعمش فناولته ثوبا فلم يأخذه . والاحكام المستبطة منه قد ذكرناها ❀

❀ باب اذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد ❀

أى هذا باب يذكر فيه اذا جامع امرأته ثم عاد الى جماعها مرة اخرى وجواب اذا محذوف تقديره اذا جامع ثم عاد ما يكون حكمه وفي رواية الكشميني عاود من المعاودة أى جامع قوله «ومن دار» عطف على قوله اذا جامع أى باب ايضا يذكر فيه من دار على نسائه في غسل واحد وجواب من محذوف ايضا فيقدر مثل ذلك وقال بعضهم قوله عاد اعم من ان يكون في ليلة الجمعة او غيرها (قلت) الجماع في غير ليلة جامع فيها لا يسمى عودا عرفا وعادة والمراد ههنا ان يكون الابتداء والعود في ليلة واحدة او في يوم واحد والدليل عليه حديث رواه ابو داود والنسائي عن ابى رافع «ان النبي ﷺ طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عندهن وعند هذه فقلت يا رسول الله لا تجعله غسلا واحدا قال هذا اركى واطيب» وعنه قال فان قلت ظاهر هذا يدل على ان الاغتسال بين الجماعين واجب (قلت) اجمع العلماء على انه لا يجب بينهما ما وانما هو مستحب حتى ان بعضهم استدل بهذا الحديث على استحبابه على ان ابا داود لما روى هذا الحديث قال حديث انس اصح من هذا وحديث انس رضى الله عنه رواه ابو داود ايضا عنه قال «كان رسول الله ﷺ يطوف على نسائه في غسل واحد» رواه الترمذى ايضا وقال حديث

حسن صحيح وضعف ابن القطان حديث أبي رافع وصححه ابن حزم وعبارة أبي داود باضتدل على صحته. واما الوضوء بين الجماعين فقد اختلفوا فيه فعند الجمهور ليس بواجب وقال ابن حبيب المالكي وداود الظاهري انه واجب وقال ابن حزم وهو قول عطاء وابراهيم وعكرمة والحسن وابن سيرين واحتجوا بحديث أبي سعيد قال «قال رسول الله ﷺ اذا أتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً» اخرجه مسلم من طريق حفص بن عاصم عن أبي المتوكل عنه وحمل الجمهور الامر بالوضوء على التدب والاستحباب لا للوجوب بما رواه الطحاوي من طريق موسى بن عقبة عن أبي اسحق عن الاسود عن عائشة قالت «كان النبي ﷺ يجمع ثم يعود ولا يتوضأ» قال ابو عمر ما علم احداً من اهل العلم اوجبه الا طائفة من اهل الظاهر (قلت) روى ابن أبي شبة في مصنفه حدثنا وكيع عن مسعر عن محارب بن دثار سمعت ابن عمر يقول اذا اراد ان يعود توضأ وحدثنا وكيع عن ممر بن الوليد سمعت ابن محمد يقول اذا اراد ان يعود توضأ وحدثنا وكيع عن الفضل بن عبد الملك عن عطاء مثله وما نسب ابن حزم من ايجاب الوضوء الى الحسن وابن سيرين فيرده ما رواه ابن أبي شبة في مصنفه فقال حدثنا ابن ادریس عن هشام عن الحسن انه كان لا يرى بأساً ان يجمع الرجل امرأته ثم يعود قبل ان يتوضأ قال وكان ابن سيرين يقول لا أعلم بذلك بأساً انما قيل ذلك لانه اخرى ان يعود ونقل عن اسحق بن راهويه انه حمل الوضوء المذكور على الوضوء اللغوي حيث نقل ابن المنذر عنه انه قال لا بد من غسل الفرج اذا اراد العود قلت يرد هذا ما رواه ابن خزيمة من طريق ابن عينة عن عاصم في الحديث المذكور فليتوضأ وضوءه للصلاة وفي لفظ عنده فهو انشط للعود وصحح الحاكم لفظ وضوءه للصلاة ثم قال هذه لفظة تفرد بها شعبة عن عاصم والتفرد من مثله مقبول عند الشيخين (فان قلت) يعارض هذه الاخبار حديث ابن عباس (قال ﷺ) انما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلاة) قاله ابو عوانة في صحيحه قلت قيده ابو عوانة بقوله ان كان صحيحاً عند اهل الحديث (قلت) الحديث صحيح ولكن قال الطحاوي العمل على حديث الاسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها وقال الضياء المقدسي والتقي من حديث في نصرة الصحاح هذا كله مشروع جائز من شاء اخذ بهذا ومن شاء اخذ بالآخر *

٢٠ - ﴿ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ ذَكَرْتُ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحَرِّمًا يَنْفُخُ طَبِيبًا ﴾

مطابقة هذا الحديث للترجمة في قوله «فيطوف على نسائه» فان قلت قال الاسماعيلي يحتمل ان يراد به الجماع ويحتمل ان يراد به تجديد العهد بين قلت الاحتمال الثاني بعيد والمراد به الجماع يدل عليه الحديث الثاني الذي يليه فانه ذكر فيه انه اعطى قوة ثلاثين ويطوف ههنا مثل يدور في الحديث الثاني. ثم اعلم ان نسخ البخاري مختلفة في تقديم حديث أنس على حديث عائشة وعكسه ومثى الداودي على تقديم حديث عائشة وكذا ابن بطلان في شرحه (ذكر رجاله) وهم سبعة. الاول محمد بن بشار بفتح الباء الموحدة والشين المعجمة المعروف ببندار وقد تقدم. الثاني ابن أبي عدي هو محمد بن ابراهيم مات بالبصرة سنة اربع وتسعين ومائة. الثالث يحيى بن سعيد القطان تقدم. الرابع شعبة بن الحجاج. الخامس ابراهيم بن محمد بن المنتشر بضم الميم وسكون النون وفتح التاء المشاة من فوق وكسر الشين المعجمة. السادس ابو محمد المذكور. السابع عائشة رضي الله تعالى عنها (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه العنقة في ثلاثة مواضع وفيه الذكر والقول وفيه بين قوله ويحيى بن سعيد وبين شعبة لفظة كلاهما مقدره لان كلام ابن أبي عدي ويحيى روى عن شعبة هذا الحديث وحذفت من الكتابة للاصطلاح ولكن عند القراءة ينبغي ان تأتبع وفيه ان رواه ما بين كوفي وبصري *

(ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخاري في هذا الباب وفي الباب الذي يليه كإيجي عن قريب واخرجه مسلم في الحج عن سعيد بن منصور وروى كامل الجحدري كلاهما عن أبي عوانة وعن يحيى بن حبيب وعن أبي كريب واخرجه النسائي في الطهارة عن هناد وعن حميد بن مسعدة

(ذكر لغاته ومعناه) قوله «ذكرته» أى ذكرت قول ابن عمر لعائشة ولفظه فى حديثه الآخر الذى يأتى «سألت عائشة رضى الله تعالى عنها وذكرت لها قول ابن عمر ما احب ان اصبح محرما انضخ طيبا فقالت عائشة انا طيبت رسول الله ﷺ الحديث وقد بين مسلم ايضا فى روايته عن محمد بن المنكدر قال «سألت ابن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصبح محرما» فذكره وزاد قال ابن عمر «لان اطفى بقطران احب لى من ان أفلعل ذلك وكذا ساقه الاسماعيلى بتمامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار وقال الكرماني قوله «ذكرته» أى قول ابن عمر ما احب ان اصبح محرما انضخ طيبا وكفى بالضمير عنه لانه معلوم عند اهل الشأن (قلت) هذا كلام عجيب فالوقوف على مثل هذا مختص بأهل الشأن فاذا وقف احد من غير أهل الشأن على هذا الحديث يتحير فلا يدري اى شىء يرجع اليه الضمير فى قوله «ذكرته» وكان ينبغي للبخارى بل كان المتعين عليه ان يقدم رواية أبى النعمان هذا الحديث على رواية محمد بن بشار لان رواية أبى النعمان ظاهرة والذى يقف على رواية محمد بن بشار بعد وقوفه على رواية أبى النعمان لا يتوقف فى مرجع الضمير ويعلم انه يرجع الى قول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وقال بعضهم فكان المصنف اختصره لكون المحذوف معلوما عند اهل الحديث فى هذه القصة (قلت) هذا اعجب من ذلك مع انه اخذ ما قاله منه وقال ايضا او حدثه به محمد بن بشار مختصرا (قلت) فعلى هذا كان يتعين ذكره بعد ذكر رواية أبى النعمان كما ذكرنا قوله «فيطوف على نسائه» قال بعضهم هو كناية عن الجماع (قلت) يحتمل ان يراد به تجديد العهد بين ذكره الاسماعيلى ولكن القرينة دلت على ان المراد هو الجماع والدليل عليه قوله فى حديث انس الذى يأتى «كان الذى ﷺ يدور على نسائه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار» قوله «ينضخ» بفتح الياء والضاد المعجمة بعدها خاء معجمة اى يفور ومنه قوله تعالى (فيهما عيتان نضاختان) وهذا هو المشهور ووضبطه بعضهم بالحاء المهملة قاله الاسماعيلى وكذا ضبطه عامة من حدثنا وهما متقاربان فى المعنى وقال ابن الاثير وقد اختلف فى ايهما كثر والاكثر بالمعجمة اقل من المهملة وقيل بالمعجمة الاثر يبقى فى الثوب والجسد وبالمهملة الفعل نفسه وقيل بالمعجمة ما فعل متعمدا وبالمهملة من غير تعمد وذكر صاحب المطالع عن ابن كيسان انه بالمهملة لما رقى كالماء وبالمعجمة لما نحن كالطيب وقال النووى هو بالمعجمة اقل من المهملة وقيل عكسه وقال ابن بطال من رواه بالحاء فالنضح عند العرب كاللطنخ يقال نضح ثوبه بالطيب هذا قول الخليل وفى كتاب الافعال نضخت العين بالماء نضخا اذا فارت واحتج بقوله تعالى (فيهما عيتان نضاختان) ومن رواه بالحاء فقال صاحب العين نضحت العين بالماء اذا رايتها نفور وكذلك العين الناضرة اذا رايتها مغرورة وفى الصحاح قال ابو زيد النضخ بالاعجام الرش مثل النضح بالاهمال وهما بمعنى وقال الاصمعى يقال اصابه نضخ من كذا وهو اكثر من النضح بالمهملة قوله «طيبا» نصب على التمييز (ذكر استنباط الاحكام منه) فيه دلالة على استحباب الطيب عند الاحرام وانه لا بأس به اذا استدام بعد الاحرام وانما يحرم ابتداءه فى الاحرام وهذا مذهب الثورى والشافعى وأبى يوسف واحمد بن حنبل وداود وغيرهم وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وجهائير المحدثين والفقهاء من الصحابة سمد بن ابى وقاص وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعائشة وام حبيبة رضى الله تعالى عنهم وقال آخرون بمنعه منهم الزهرى ومالك ومحمد بن الحسن وحكى عن جماعة من الصحابة والتابعين وادعى بعضهم ان هذا الطيب كان للنساء لالاحرام وادعى ان فى هذه الرواية تقدما وتأخرا التقدير فيطوف على نسائه ينضخ طيبا ثم يصبح محرما وجاء ذلك فى بعض الروايات والطيب يزول بالفسل لاسيما أنه ورد انه كان يقتسل عند كل واحدة منهم وكان هذا الطيب ذريعة كما اخرج به البخارى فى اللباس وهو ما يذهب الفسل وتقويه رواية البخارى الا تية قريبا «طيبت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم طاف فى نسائه ثم اصبح محرما» وروايته الا تية ايضا «كأنى انظر الى ويص الطيب فى مفرقه وهو محرما» وفى بعض الروايات بعد ثلاث وقال القرطبي هذا الطيب كان دهنا له اثرفيه مسك فزال وبقيت رائحته وادعى بعضهم خصوصية ذلك بالشارع فانه امر صاحب الحية بغسله قال المهلب رحمه الله تعالى السنة اتخاذ الطيب للنساء والرجال عند الجماع فكان صلى الله تعالى عليه وسلم امك لا ربه من سائر أمته فلذلك كان لا يتجنب الطيب فى الاحرام ونهانا عنه لضعتنا عن ملك الشهوات اذ الطيب من اسباب الجماع وفيه الاحتجاج لمن لا يوجب الدلك فى الفسل لانه لو كان ذلك لم

ينضح منه الطيب (قلت) يجوز أن يكون ذلك لكنه بقي ويصه والطيب إذا كان كثيرا ربما غسله فيذهب ويبقى ويصه . وفيه عدم كراهة كثرة الجماع عند الطائفة . وفيه عدم كراهة التزوج بأكثر من واحدة الى اربع . وفيه ان غسل الجنابة ليس على الفور وإنما يتضيّق على الانسان عند القيام الى الصلاة وهذا بالاجماع (فان قلت) ما سبب وجوب الغسل (قلت) الجنابة مع ارادة القيام الى الصلاة كما ان سبب الوضوء الحدث مع ارادة القيام الى الصلاة وليس الجنابة وحدها كما هو مذهب بعض الشافعية والايّازم ان يجب الغسل عقيب الجماع والحدث ينافي هذا ولا مجرد ارادة الصلاة والايّازم ان يجب الغسل بدون الجنابة *

٢١ - ﴿ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ قَالَ قُلْتُ لَأَنْسَ أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ قَالَ كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ ﴾ *

مطابقة للترجمة في قوله « يدور على نساءه » (بيان رجاله) وهم خمسة * الاول محمد بن بشار وقد مر في الحديث السابق * الثاني معاذ بن هشام الدستوائي * الثالث ابو عبد الله تقدم في باب زيادة الايمان ونقصانه * الرابع قتادة الاعمى السدوسي مر في باب من الايمان ان يحب لآخيه * الخامس انس بن مالك (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع وبصيغة الافراد في موضع واحد وفيه العنونة في موضع واحد وفيه ان رواه كلهم بضر يون *

(ذكر من أخرجه غيره) أخرجه النسائي في عشرة النساء عن اسحق بن ابراهيم عن معاذ بن هشام (ذكر معناه) قوله « يدور على نساءه » دورانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك يحتمل وجوها * الاول ان يكون ذلك عند اقباله من السفر حيث لا قسم يلزم لانه كان اذا سافر اقرع بين نساءه فابتن خرج سهمها سافرها فاذا انصرف استأنف القسم بعد ذلك ولم تكن واحدة منهن اولى من صاحبها بالبداة فلما استوت حقوقهن جمعن كلهن في وقت ثم استأنف القسم بعد ذلك * الثاني ان ذلك كان باذنهن ورضاهن او باذن صاحبة النوبة ورضاها كنحو استئذانه منهن ان يمرض في بيت عائشة قاله ابو عبيد . الثالث قال المهلب ان ذلك كان في يوم فراغه من القسم بينهن فيقرع في هذا اليوم لمن اجمع ويستأنف بعد ذلك (قلت) هذا التأويل عند من يقول بوجوب القسم عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدوام كما يجب علينا وهم الاكثرون وامامن لا يوجب فلا يحتاج الى تأويل . وقال ابن العربي ان الله خص نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأشياء في النكاح منها انه اعطاه ساعة لا يكون لازواجه فيها حق حتى يدخل فيها جميع ازواجه فيفعل ما يريد بهن ثم يدخل عند التي يكون الدور لها وفي كتاب مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر قوله « في الساعة الواحدة » المراد بها قدر من الزمان لا الساعة الزمانية التي هي خمس عشرة درجة قوله « والنهار » الواو فيه بمعنى أو والهمزة في قوله « او كان » للاستفهام وفاعل قلت هو قتادة ويميز ثلاثين محذوف اي ثلاثين رجلا ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق ابى موسى عن معاذ بن هشام اربعين بدل ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في مراسيل طاوس مثل ذلك وزاد في الجماع قوله « وهن احدى عشرة » قال ابن خزيمة لم يقل احدهن اصحاب قتادة احدى عشرة الا معاذ بن هشام عن ابيه وقد روى البخاري الرواية الاخرى عن انس تسع نسوة وجمع بينهما بان ازواجه كن تسعا في هذا الوقت كما في رواية سعيد وسريته مارية وريحانة على رواية من روى ان ريحانة كانت امة وروى بعضهم انها كانت زوجة وروى ابو عبيدانه كان مع ريحانة فاطمة بنت شريح قال ابن حبان هذا الفعل منه في اول مقدمه المدينة حيث كان تحت تسعة نسوة ولان هذا الفعل

منه كان مرارا لامرأة واحدة ولا يعلم انه تزوج نساءه كلهن في وقت واحد ولا يستقيم هذا الا في آخر امره حيث اجتمع عنده تسع نسوة وجاريتان ولم يعلم انه اجتمع عنده احدى عشرة امرأة بالتزويج فانه تزوج باحدى عشرة او هن خديجة ولم يتزوج عليها حتى ماتت ووقع في شرح ابن بطال انه عليه السلام لا يحل له من الخرائر غير تسع والاصح عندنا انه يحل له ما شاء من غير حصر (قلت) قول ابن حبان هذا الفعل منه كان في اول مقدمه المدينة حيث كان تحت تسع نسوة فيه نظر لانه لم يكن معه حين قدم المدينة امرأة سوى سودة ثم دخل على عائشة بالمدينة ثم تزوج ام سلمة وحفصة وزينب بنت خزيمة في الثالثة او الرابعة ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ثم جورية في السادسة ثم حفصة وام حبيبة وميمونة في السابعة وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور * واختلفوا في عدة ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وفي ترتيبهن وعدة من مات منهن قبله ومن دخل بها ومن لم يدخل بها ومن خطبها ولم ينكحها ومن عرضت نفسها عليه فقالوا ان اول امرأة تزوجها خديجة بنت خويلد ثم سودة بنت زمعة ثم عائشة بنت ابي بكر ثم حفصة بنت عمر بن الخطاب ثم ام سلمة اسمها هند بنت ابي امية بن المغيرة ثم جورية بنت الحارث سباها النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة المريسيع ثم زينب بنت جحش ثم زينب بنت خزيمة ثم ریحانة بنت زيد من بني قريظة وقيل من بني النضير سباها النبي صلى الله عليه وسلم ثم اعتقها وتزوجها في سنة ست ومات بعد عودها من حجة الوداع ودفنت بالبيع وقيل ماتت بعده في سنة ست عشرة والاول اصح ثم ام حبيبة واسمها ملة بنت ابي سفيان اخت معاوية ابن ابي سفيان وليس في الصحابات من اسمها ملة غيرها ثم صفية بنت حيي بن اخطب من سبط هارون عليه السلام وقعت في السبي يوم خيبر سنة سبع فاصطفاه النبي صلى الله عليه وسلم ثم ميمونة بنت الحارث تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة سنة سبع في عمرة القضاء بسرف على عشرة اميال من مكة وتزوج ايضا فاطمة بنت الضحاك واسمها بنت النعمان واما بقية نسائه عليه الصلاة والسلام اللاتي دخل بهن او عقدوا لم يدخل فهن ثمان وعشرون امرأة * ریحانة بنت زيد وقد ذكرناها * والكلاية فقيل اسمها عمرة بنت زيد وقيل العالية بنت ظبيان وقال الزهري تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم العالية بنت ظبيان ودخل بها وطلقها وقيل لم يدخل بها وطلقها وقيل هي فاطمة بنت الضحاك وقال الزهري تزوجها فاستعادت منه فطلقها فكانت تلقت البر وتقول انا الشقية * واسمها بنت النعمان تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم ودعاها فقالت تعالى انت فطلقها وقيل هي التي استعادت منه * وقيلة بنت قيس اخت الاشعث بن قيس زوجة اياها اخوها ثم انصرف الى حضرموت فحملها اليه فبلغه وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فردها الى بلاده فارقد عن الاسلام وارندت معه * ومليكة بنت كعب الليثي قيل هي استعادت منه وقيل دخل بها فماتت عنده والاول اصح * واسمها بنت الصلت السلمية قيل اسمها سبا قاله ابن منده وقيل سنا قاله ابن عساکر تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فمات قبل ان يدخل بها * وام شريك الازدية واسمها عزيزة طلقها النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يدخل بها وهي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانت امرأة سالحة * وخولة بنت هذيل تزوجها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهاكت قبل ان تصل اليه * وشراف بنت خالد اخت دحية الكلبي تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدخل بها وفي عيون الاثر فمات قبله * وليلى بنت الخطيم تزوجها عليه الصلاة والسلام وكانت غيورافاستقالته فاقالها * وعمرة بنت معاوية الكندية مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل ان تصل اليه * والجندعية بنت جندب تزوجها ولم يدخل عليها وقيل لم يعقد عليها * والغفارية قيل هي السنان تزوجها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرأى بكشها بياضا فقال الحق باهلك * وهند بنت يزيد ولم يدخل بها * وصفية بنت بشامة اصابها سنيان فغيرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ان شئت انا وان شئت زوجك فقالت زوجي فارسلها فاعتها بنو تميم وام هانيء واسمها فاختة بنت ابي طالب اخت علي بن ابي طالب خطبها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت اني امرأة مصيبة واعتذرت اليه فأعذرها وضاعة بنت طمر خطبها النبي عليه الصلاة والسلام فبلغه كبرها فتركها وحمة بنت عون المزني خطبها صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أبوها ان بها سوا ولم يكن بها شيء فرجع اليها ابوها وقدرت وهي ام شبيب بن البرصاء الشاعر وسودة القرشية خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مصيبة وقالت اخاف ان تضعف صيتي عندنا أسك فدعا لها وتركها وامامة بنت حمزة بن عبد المطلب عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال هي ابنة أخي من الرضاعة وعزة بنت ابي سفيان

ابن حرب عرضتها اختها ام حبيبة على النبي ﷺ فقال انها التحل لي لمكان اختها ام حبيبة تحت النبي ﷺ . وكلية لم يذكر اسمها فبعث اليها رسول الله ﷺ عائشة فرأتها فقالت ما رأيت طائلا فتركها . وامرأة من العرب لم يذكر لها اسم خطبها ﷺ ثم تركها . ودرة بنت ام سلمة قيل له ﷺ بأن يأخذها قال انها بنت اخي من الرضاعة . واميمة بنت شراحيل لها ذكر في صحيح البخاري . وحبيبة بنت سهل الانصارية اراد النبي ﷺ ان يتزوجها ثم تركها وفاطمة بنت شريح ذكرها ابو عبيد في ازواج النبي ﷺ . والعالية بنت ظبيان تزوجها ﷺ وكانت عنده ماشاء الله ثم طلقها قوله « كنا نتحدث انه اعطى قوة ثلاثين » كذا جاءهنا وفي صحيح الاسماعيل من حديث ابي يعلى عن ابي موسى عن معاذ « قوة اربعين » وفي الحلية لابي نعيم عن مجاهد « اعطى قوة اربعين رجلا كل رجل من رجال اهل الجنة » وفي جامع الترمذي في صفة الجنة من حديث عمران القطان عن قتادة عن انس عن النبي ﷺ « يعطى المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا من الجماع قيل يا رسول الله اوطيق ذلك فقال يعطى قوة مائة رجل » ثم قال حديث غريب صحيح لا نعرفه من حديث قتادة الامن حديث عمران القطان وصحيح ابن حبان حديث انس ايضا فاذا ضربنا اربعين في مائة صارت اربعة آلاف وذكر ابن العربي انه كان لرسول الله ﷺ القوة الظاهرة على الخلق في الوطء كما في هذا الحديث وكان له في الاكل قناعة ليجمع الله له الفضيلتين في الامور الاعتبارية كما جمع له الفضيلتين في الامور الشرعية حتى يكون حاله كاملا في الدارين * **« وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ نِسَاءَهُمْ تَسْعُ نِسْوَةً »**

سعيد هو ابن ابي عروبة كذا هو عند الجميع وقال الاصيلي انه وقع في نسخة شعبة بدل سعيد قال وفي عرضنا على ابي زيد بمكة سعيد قال ابو علي الجبائي هو الصواب قال الكرماني والظاهر انه تعليق من البخاري ويحتمل ان يكون من كلام ابن ابي عدي ويحيى القطان لانهما يرويان عن ابن ابي عروبة وان يكون من كلام معاذ ان صح سماعه من سعيد (قلت هنا تعلق بلا نزاع ولكنه وصله في باب الجنب يخرج رمي في السوق وهو الباب الثاني عشر من هذا الباب وقال حدثنا عبد الاعلى بن حماد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن قتادة ان انس بن مالك حدثهم « ان النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نساء » واما رواية شعبة بهذا الحديث عن قتادة فقد وصلها الامام احمد قوله « تسع نساء » اي قال بدل احدى عشرة نساء تسع نساء وتسع مرفوع لانه خبر (ذكر احكام ليست فيما مضى) منها ما اعطى النبي ﷺ من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية * ومنها ما استدلل به ابن التين لقول مالك بلزوم الظاهر من الامام بناء على ان المراد بالزائدتين على التسع مارية وريحانة وقد اطلق على الجميع لفظ نسائه وفيه نظر لان الاطلاق المذکور بطريق التغليب * ومنها ما استدلل به ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الامة من غير غسل بينهما ولا عبرة للعقول عن مالك انه يتأكد الاستحباب في هذه الصورة *

بابُ غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضُوءِ مِنْهُ

اي هذا باب في بيان حكم غسل المذي وحكم الوضوء منه والمذي يفتح الميم وسكون الذال المعجمة وبكسر الذال وشديد الياء حكى ذلك عن ابن الاعرابي وهو ما يخرج من الذكر عند الملاعبة والتقييل يقال مذي الرجل بالفتح وأمذي الالف مشله ويقال كل ذكر يمذي وكل أنثى تقذي من قذت الشاة اذا ألقت من رحمها يياضا وقال ابن الاثير المذي البول اللزج الذي يخرج من الذكر عند ملاعبة النساء ورجل مذاء فعال بالتشديد للمبالغة في كثرة المذي وفي المطالع هو ماء رقيق يخرج عند التذكر او الملاعبة يقال مذي وأمذي ومذي وقد لا يحس بخروجه والمناسبة بين البابين من حيث ان في الباب الاول بيان حكم المني وفي هذا الباب بيان حكم المذي وهو من توابع المني ومثله في التجاسة غير ان في المني الغسل وفي المذي الوضوء

٢٢ - **« حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ**

قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ
فَسَأَلَ فَقَالَ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ ذَكَرَكَ * *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وسأل الكرمانى هنا محضه ان الحديث الذى فى هذا الباب يدل على وجوب غسل الذكر بتيممه والترجمة تدل على غسل المذى ومحصل الجواب انه روى ايضا «توضأ و اغسله» والضمير يرجع الى المذى فيظهر من هذا ان المراد مما ورد وجوب غسل ما ظهر من المذى لا غير على ما يوجب تحقيقه ان شاء الله تعالى *
(ذكر رجاله) وهم خمسة . الاول ابو الوليد هشام الطيالسى تكرر ذكره . الثانى زائدة بن قدامة بضم الكاف وتخفيف الدال المهملة الثقفى ابو الصلت الكوفى صاحب سنة ورعا صدوق مات سنة ستين ومائة غازى باقى الروم . الثالث ابو حصين بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين واسمه عثمان بن عاصم الكوفى التابعى ثقة تقدم فى آخرباب ائمه من كذب على النبى ﷺ . الرابع ابو عبد الرحمن بن عبد الله بن حبيب السامى بضم السين المهملة وفتح اللام مقبرى الكوفة احد اعلام التابعين صام ثمانين رمضان مات سنة خمس ومائة . الخامس على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع فى موضعين وفيه النعنة فى ثلاثة مواضع وفيه رواية التابعى عن التابعى وفيه ان رواه ما بين بصرى وكوفى فابو الوليد بصرى والبقية كوفيون (بيان ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى ههنا عن ابي الوليد واخرجه مسلم فى العلم من مسند عن عبد الله بن داود وفى الطهارة عن قتيبة عن جبرير قال ورواه شعبة ثلاثتهم عن الاعمش عن منذر الثورى عنه به واخرجه مسلم فى الطهارة عن ابي بكر بن ابي شيبة عن وكيع وابى معاوية وهشيم ثلاثتهم عن الاعمش به وعن يحيى بن حبيب عن خالد بن الحارث عن شعبة به واخرجه النسائى فى الطهارة وفى العلم عن محمد بن عبد الاعلى عن خالد بن الحارث به * *

(ذكر الاختلاف فى الفاظ هذا الحديث وطرقه والسائل الذى فيه) . اما اولاهذا الحديث اخرجه الجماعة فلفظ البخارى مر الآن بالسند المذكور واخرجه النسائى وقال اخرجهنا عن السرى عن ابي بكر بن عياش عن ابي حصين عن ابي عبد الرحمن قال قال على رضى الله تعالى عنه « كنت رجلا مذاهو وكانت ابنة النبى ﷺ تحبى فاستحييت ان اسأله فقلت لرجل جالس الى جنبى سله فسأله فقال فيه الوضوء » واخرجه الطحاوى قال حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا عبد الله بن رجاء قال حدثنا زائدة بن قدامة عن ابي حصين عن ابي عبد الرحمن عن على رضى الله تعالى عنه قال « كنت رجلا مذاهو وكانت عندي ابنة النبى ﷺ فاستحييت ان اسأله فسأله فقال فيه الوضوء » وفى رواية للطحاوى عن على قال « سئل النبى ﷺ عن المذى قال فيه الوضوء وفى المتى الغسل » وفى رواية له عن هانى بن هانى وعن رواه احمد ولفظه « كنت رجلا مذاهو فاذا اذيت اغتسلت فسألت النبى ﷺ فقال فيه الوضوء » وبنحو اسناده الوضوء » وروى الترمذى من طريق زائدة عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلي عن على قال « سألت النبى ﷺ عن المذى فقال من المذى الوضوء ومن المتى الغسل » قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وروى الطحاوى من حديث محمد بن الحنفية عن ابيه « قال كنت اجد مذاهو فامرت المقداد ان يسأل النبى ﷺ عن ذلك فاستحييت ان أسأله لان ابنته عندي فسأله عن ذلك فقال ان كل خل يمدى فاذا كان المتى فيه الغسل واذا كان المذى فيه الوضوء » واخرجه مسلم ايضا نحوه عن محمد بن الحنفية ولفظه « فكنت استحي ان اسأل رسول الله ﷺ لمكان ابنته فامرت المقداد فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضأ » واخرج الطحاوى ايضا من حديث رافع بن خديج « ان عليا رضى الله تعالى عنه أمر عمارا ان يسأل رسول الله ﷺ عن المذى قال يغسل هذا كيره ويتوضأ » واخرجه النسائى ايضا نحوه واخرج الطحاوى ايضا من حديث ابن عباس قال قال على رضى الله تعالى عنه « قد كنت رجلا مذاهو فامرت رجلا فسأل النبى ﷺ فقال فيه الوضوء » واخرجه مسلم من حديث ابن عباس عن على رضى الله تعالى عنه ولفظه « ارسلت

المقداد بن الاسود الى رسول الله ﷺ فسأله عن المذى يخرج من الانسان كيف يفعل به قال رسول الله ﷺ توشأ وانضح فرجك» واخرج الطحاوى ايضا من حديث حصين بن قبيصة عن علي رضى الله تعالى عنه قال : كنت رجلا مذاء فسالت النبي ﷺ فقال اذا رايت المذى فتوشأ واغسل ذكرك واذا رايت المذى فاغتسل» واخرجه ابو داود ايضا من حديث حصين بن قبيصة عن علي رضى الله تعالى عنه قال : كنت رجلا مذاء فجعلت اغتسل حتى تشقق ظهري قال فذكرت ذلك للنبي ﷺ او ذكر له فقال رسول الله ﷺ لا تفعل اذا رايت المذى فاغسل ذكرك وتوشأ وضوءك للصلاة فاذا فضخت الماء فاغتسل» الفضح بالفاء وبالمعجمين الدفق واخرجه احمد والطبراني ايضا وفي رواية احمد « فليغسل ذكره وانثيه» واخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي رضى الله تعالى عنه فهذا كما رايت هذا الاختلاف فيه ولكن لا خلاف في وجوب الوضوء ولا خلاف في عدم وجوب الغسل • واما الاختلاف في السائل فقد ذكر فيما سقنا من الاحاديث ان في بعضها السائل هو علي رضى الله تعالى عنه بنفسه وفي بعضها السائل غيره ولكنه حاضر وفي بعضها هو المقداد وفي بعضها هو عمار وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف ان عليا سأل عمارا أن يسأل ثم امر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه وروى عبد الرزاق عن عائش بن انس قال تذا كر علي والمقداد وعمار المذى فقال علي اني رجل مذاء فاسألا عن ذلك النبي ﷺ فسأله احدا الرجلين وقال ابن بشكوال ان الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد وصححه وقال بعضهم وعلي هذا فنسبة عمار الى انه سأل عن ذلك محمولة على المجاز لكونه قصده لكن تولى المقداد الخطاب (قلت) كلاهما كانا مشتركين في هذا السؤال غير ان احدهما قد سبق به فيحتمل أن يكون هو المقداد ويحتمل أن يكون هو عمارا وتصحيح ابن بشكوال على انه هو المقداد يحتاج الى برهان ودل ما ذكر في الاحاديث المذكورة ان كلا منهما قد سأل وان عليا سأل فلا يحتاج بعد هذا الى زيادة حشو في الكلام فافهم •

(ذكر معانيه) • قوله «مذاء» صيغة مبالغة يعنى كثير المذى قوله «فأمرت رجلا» قال الشراح المراد به المقداد (قلت) يجوز أن يكون عمارا ويجوز أن يكون غيرها قوله «لمكان ابنته» أى بسبب ان ابنته فاطمة رضى الله تعالى عنها كانت تحت نكاحه وفي رواية مسلم من طريق ابن الحنفية عن علي من اجل فاطمة عليها السلام قوله «توشأ» امر مجزوم خطاب للرجل الذى في قوله «فأمرت رجلا» على الاختلاف في تفسير الرجل قوله «واغسل ذكرك» هكذا وقع ههنا بتقديم الامر بالوضوء على غسله ووقع في العمدة عكسه منسوب الى البخارى واعترض عليه ولا يردلان الواو لا تدل على الترتيب على انه قد وقع في رواية الطحاوى تقديم الغسل على الوضوء في رواية رافع بن خديج عن علي وقد ذكرناها •

(بيان استنباط الاحكام) منها جواز الاستنابة في الاستفتاء ويؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بحضرة مولاه • ومنها قبول خبر الواحد والاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع به فان عليا اقتصر على قول المقداد مع تمكنه من سؤال النبي ﷺ • ومنها استحباب حسن العشرة مع الاصحار وان الزوج يستحب له ان لا يذكر شيئا يتعلق بجماع النساء والاستمتاع بهن بحضرة ابيها واخيها وابنها وغيرهم من اقاربها ولهذا قال علي رضى الله تعالى عنه فان عندي ابنته وأنا استحي • ومنها ان المذى يوجب الوضوء ولا يوجب الغسل والباب موضوع له • ومنها ما كان الصحابة عليه من حفظ حرمة النبي ﷺ وتوقيره • ومنها استعمال الادب في ترك المواجهة بما يستحي منه عرفا • ومنها ان قوله اغسل ذكرك هل يقتضى غسل جميع الذكر او مخرج المذى فهذا اختلفوا فيه فذهب بعضهم منهم الزهري الى انه يجب غسل جميع الذكر كما لظاهر الخبر ومنهم من اوجب غسل مخرج المذى وحده وفي المتن لابن قدامة اختلفت الرواية في حكمه فروى انه لا يوجب الاستنجاء والوضوء والرواية الثانية يجب غسل الذكر والانثيين مع الوضوء وقال القاضي عياض اختلف اصحابنا في المذى هل يحزى منه الاستجمار كالبول او لا بد من الماء • واختلفوا ايضا هل يجب غسل جميع الذكر واختلفوا ايضا هل يقتقر الى النية في غسل ذكره ام لا وقال ابو عمر المذى عند جميعهم يوجب الوضوء مالم يكن خارجا عن غلة او بردة فان كان كذلك فهو ايضا كالبول عند جميعهم فان كان سلسا لا ينقطع في حكمه حكم سلس

البول عند جميعهم ايضا لان طائفة توجب الوضوء على من كانت هذه حاله لكل صلاة قياسا على المستحاضة عندهم وطائفة تستحب ولا توجب . واما المذبي المعهود المتعارف وهو الخارج عند ملاعبة الرجل اهله لما يجرى من الندة او لطول عزبة ففعل هذا المعنى خرج السؤال في حديث علي رضي الله تعالى عنه وعليه يقع الجواب وهو موضع اجماع لا خلاف بين المسلمين في ايجاب الوضوء منه وايجاب غسله لتنجاسته انتهى وقال ابن حزم في المحلى المذبي تطهيره بالماء يغسل مخرجه من الذكر وينضح بالماء ما سبه من الثوب انتهى (قلت) قال الطحاوي لم يكن امره صلى الله تعالى عليه وسلم بفعل ذكره لا يوجب غسله كله ولكنه ليتقلص اى ليتزوى وينضم ولا يخرج كما اذا كان له هدى وله ابن فانه ينضح ضرعه بالماء ليتقلص ذلك فيه فلا يخرج (قلت) من خاصية الماء البارد ان يقطع اللبن ويرده الى داخل الضرع وكذلك اذا اصاب الانثيين رد المذبي وكسره ثم قال الطحاوي وقد جاءت الآثار متواترة في ذلك فروى منها حديث ابن عباس عن علي وقد ذكرناه وعن غير ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه ثم قال افلاترى ان عليا رضي الله تعالى عنه لما ذكر عن النبي ﷺ ما اوجب عليه في ذلك ذكر وضوء الصلاة فثبت بذلك ان ما كان سوى وضوء الصلاة مما امر به فانما كان لغير المعنى الذي اوجب وضوء الصلاة ثم قال وقد روى سهل بن حنيف عن رسول الله ﷺ ما قد دل على هذا ايضا حدثنا نصر بن مزروع وسليمان بن شعيب قال حدثنا يحيى بن حسان قال حدثنا حماد بن زيد عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن عبيد السباق عن ابيه عن سهل بن حنيف (انه سأل النبي ﷺ عن المذبي فقال فيه الوضوء) وقال ابو جعفر فأخبر ان ما يجب فيه هو الوضوء وذلك ينفي ان يكون عليه مع الوضوء غيره واخرج الترمذي ايضا هذا الحديث عن طريق محمد بن اسحاق الخ ولفظه « كنت القى من المذبي شدة وغناه فكنت اكثر منه الغسل فذكر ذلك الذي ﷺ وسأله عنه فقال انما يجزئك من ذلك الوضوء قلت يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيك ان تأخذ كفامن ماء فتتضح به ثوبك حيث ترى انه اصاب منه » ثم قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح واخرجه ابن ماجه ايضا بنحوه (فان قلت) روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال « اذا وجدت الماء فاغسل فرجك واثنيك وتوضأ وضوءك للصلاة قاله لسليمان بن ربيعة الباهلي وكان قد تزوج امرأة من بني عقيل فكان زيارتها فيلعبها فيمذى فسأل ذلك عنه (قلت) يحتمل جواب ذلك ما ذكرناه من حديث رافع بن خديج ثم شيد الطحاوي ما ذهب اليه اصحابنا بما روى عن ابن عباس انه قال هو المتي والمذبي والودي فاما المذبي والودي فانه يغسل ذكره ويتوضأ واما المتي ففيه الغسل واخرجه الطحاوي من طريقين حسنين جيدين واخرجه ابن ابي شيبة ايضا نحوه وروى ايضا عن الحسن انه يغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة وروى عن سعيد بن جبير قال اذا امذى الرجل غسل الحشفة وتوضأ وضوءه للصلاة واخرجه ابن ابي شيبة ايضا نحوه ثم قال الطحاوي وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف . ثم اعلم ان ابن دقيق العيد استدلل بالحديث المذكور على تعيين الماء فيه دون الاحجار ونحوها اخذا بالظاهر ووافقه النووي على ذلك في شرح مسلم وخالفه في باقي كتبه وحمل الامر بالغسل على الاستحباب . ومن احكام هذا الحديث دلالة على نجاسة المذبي وهو ظاهر ونقل عن ابن عقيل الحنبلي انه خرج من قول بعضهم ان المذبي من اجزاء المتي رواية بطهارته ورد عليه بأنه لو كان كذلك لوجب الغسل منه .

﴿ باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ﴾

اي هذا باب في بيان حكم من تطيب قبل الاغتسال من الجنابة ثم اغتسل وبقي اثر الطيب في جسده وكانوا يتطيئون عند الجماع لاجل النشاط وقال ابن بطال السنة اتخاذ الطيب للرجال والنساء عند الجماع والمناسبة بين البابين من حيث ان في الباب السابق يحصل الطيب في الخاطر عند غسل المذبي وهما يحصل الطيب في البدن والنشاط في الخاطر عند التطيب عند الجماع .

٢٣ - ﴿ حدثنا أبو النعمان قال حدثنا أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال سألت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً فقالت عائشة أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نisائه ثم أصبح محرماً ﴾

(فان قلت) ماوجه مطابقة الحديث للترجمة (قلت) هنا ترجمتان الاولى الاغتسال والمطابقة فيه من قوله «ثم طاف في نسائه» وهو كناية عن الجماع ومن لوازمه الاغتسال لانه ضروري لا بد منه . الترجمة الثانية بقاء اثر الطيب والمطابقة فيه من قول عائشة فانها ردت على ابن عمر فلا بد من تقدير ينضخ طيبا بعد لفظ اصبح محرما حتى يتم الرد (وبقية الكلام مضت في باب اذا جامع ثم عاد) وابو النعمان محمد بن الفضل وابو عوانة الوضاح قوله «وذكرت لها» وذكره هو الذي سأل عن عائشة قوله «ان اصبح» بضم الهمزة وهو اخبار عن نفسه وطيبا نصب على التمييز قوله «ثم اصبح» على صيغة الماضي مفردا اي ثم اصبح النبي ﷺ محرما * وفيه ان التطيب قبل الاحرام سنة وفيه جواز رد بعض الصحابة على بعض * وفيه خدشه للازواج *

٢٤ - ﴿حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ﴾

مطابقة الحديث للترجمة الثانية وهو قوله «وبقي اثر الطيب» (ذكر رجاله) وهم ستة . الاول آدم بن ابي اياس بكسر الهمزة . الثاني شعبة بن الحجاج . الثالث الحكم بفتح الحين ابن عتبة مصغر العتبة . الرابع ابراهيم النخعي . الخامس الاسود خال ابراهيم النخعي كلهم تقدموا . السادس عائشة رضي الله تعالى عنها (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع وفيه الغنة في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه ما بين خراساني وواسطي وكوفي وفيه ثلاث من التابعين كلهم كوفيون وهم الحكم وابراهيم والاسود *

*(ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخاري ههنا عن آدم واخرجه في اللباس عن ابي الوليد وعبد الله بن رجاء واخرجه مسلم في الحج عن ابن متي وابن بشار كلاهما عن غندر واخرجه النسائي فيه عن حميد بن مسعدة عن بشر بن الفضل خستهم عن شعبة (ذكر لغاته) * قوله «وبيص الطيب» بفتح الواو وكسر الباء الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة بعدها صادمه ملة وهو البريق واللعمان وقال الاسماعيلي وبيص الطيب تلاؤه وذلك لعين قائمة لا للريح فقط وقال ابن التين وهو مصدر وبص يبص وبيصا قوله «في مفرق النبي ﷺ» بفتح الميم وكسر الراء وهو مكان فرق الشعر من الجبين الى دائرة وسط الرأس وجاء فيه فتح الراء . ومما يستنبط منه ان بقاء اثر الطيب على بدن المحرم اذا كان قد تطيب به قبل الاحرام غير مؤثر في احرامه ولا يوجب عليه كفارة قاله الخطابي وقال النووي منه مالك قائلا ان التطيب كان لمباشرة النساء ومؤولا قوله بأنه ينضخ طيبا به قبل غسله وقولها كآني انظر الى ويصه وهو محرم بأن المراد منه اثره لاجرمه قال وهذا غير مقبول منه قالت كنت اطيب رسول الله ﷺ لحرمة وحله وهو ظاهر ان التطيب للاحرام لا للنساء وكذا تأويله لانه مخالفة للظاهر بغير ضرورة (قلت) مذهب ابي حنيفة وابي يوسف مثل ما قاله الخطابي وكرهه محمد بما بقي عنه بعد احرامه *

﴿بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ﴾

اي هذا باب في بيان تحلل الشعر وفي بعض النسخ تحليل الشعر وكلاهما مصدر فالاول من التفعّل والثاني من التفعّل قوله «اروي» فعل ماض من الارواء يقال ارواه اذا جعله ريانا قوله «بشْرته» اي ظاهر جلده والمراد به ماتحت الشعر قوله «افاض» من الافاضة وهي الاسالة قوله «عليها» اي على بشرته وفي بعض النسخ عليه اي على الشعر وجه المناسبة بين البابين من حيث وجود التخليل فيهما اما في الاول فلان التطيب يخل شعره بالطيب واما في هذا فلان المقتسل يخله بالماء *

٢٥ - ﴿حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدِهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) بهم وهم خمسة تقدموا وعبد الله هو ابن المبارك . وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والاخبار كذلك في موضع والنعنة في موضعين وهذا الحديث تقدم في اول كتاب الغسل عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام

*(ذكر معناه) قوله « اذا اغتسل » أى اذا اراد الاغتسال قوله « ثم اغتسل » أى ثم اشتغل بالاغتسال قوله « اذا ظن انه قد اوى » وفي بعض النسخ « حتى اذا ظن ان قد اوى » فان بالفتح والتخفيف واصلا بالتثقيل ويجب حذف ضمير الشأن معه وظن يجوز ان يكون على اصله فيكتفى بالغلبة ويجوز ان يكون بمعنى يقن قوله « عليه » أى على شعره والمراد على رأسه واختلفوا فيه فقال بعضهم هو على عمومه وخصص الآخرون بشعر الراس قوله « سائر جسده » أى بقية جسده وقد تقدم في رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل على جلده كله فاذا حملنا لفظة سائر على معنى الجميع يجمع بين الروایتين وقال ابن بطال اما تخليل شعر الرأس في غسل الجنابة فمجمع عليه وقاسوا عليه شعر اللحية فحكمه في التخليل كحكمه الا انهم اختلفوا في تخليل اللحية فروى ابن القاسم انه لا يجب تخليلها في الغسل ولا في الوضوء وروى ابن وهب عنه تخليلها مطلقا وروى اشهب عنه ان تخليلها في الغسل واجب لهذا الحديث ولا يجب في الوضوء لحديث عبد الله بن زيد في الوضوء ولم يذكر فيه تخليل اللحية وبه قال ابو حنيفة واحمد وقال الشافعي التخليل مسنون وايصال الماء الى البشرة مفروض في الجنابة وقال المزني تخليلها واجب في الوضوء والغسل جميعا * وقالت كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ نَعْرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا * قوله « وقالت » عطف على قالت كان رسول الله ﷺ والضمير فيه ما يرجع الى عائشة فيكون متصلا بالاستاد المذكور قوله « نعرف » جماعة المتكلم من العرف بالعين المعجمة وفي رواية للبخاري في الاعتصام نشرع فيه جميعا ولفظ جميعا يؤكد به يقال جاؤا جميعا أى كلهم وقد سلف بيان الحكم الذي يدل عليه هذا الحديث *

*(باب من تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مَرَّةً أُخْرَى * أى هذا باب في بيان حكم من توضع قوله « ولم يعد » بضم الياء من الاعادة قوله « منه » في رواية ابى ذر وفي رواية الباقرين ليس بموجود. وجه المناسبة بين الباقرين من حيث وجود الاكمل فيهما اما في الباب السابق فبالتخليل وفي هذا الباب بالوضوء في الاغتسال *

٢٦ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْنَى قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءًا لِلْجَنَابَةِ فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ قَرَجَهُ ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ مَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذَرَعَ عَيْنَيْهِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ *

اختلف الشراح في وجه مطابقة هذا الحديث للترجمة فقال ابن بطال حديث عائشة الذي في الباب قبله اليق في الترجمة فان فيه ثم غسل سائر جسده وأما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عمومه مواضع الوضوء فلا يطابق قوله « ولم يعد غسل مواضع الوضوء » واجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف من سياق الكلام تخص أعضاء الوضوء وذكر الجسد بعد ذكر الأعضاء الملية يفهم عرفا بقية الجسد لاجماته لان الاصل عدم التكرار (قلت) حاصل كلامه ان استخراج الترجمة بعيد لفة ومحمّل عرفا فلم يذكر اعادة غسلها واجاب ابن التين بأن مراد البخاري ان يبين ان المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أى ما بقى من جسده بدليل الرواية الاخرى وقال السكرماني ما ملخصه ان لفظ جسده في قوله ثم غسل جسده شامل لتمام البدن أعضاء الوضوء وغيره وكذا حكم الحديث السابق اذا مراد بسائر جسده أى باقى جسده هو غير الراس لا غير أعضاء الوضوء وغيره وقال بعضهم في كلام ابن المنير كلفة وفي كلام ابن التين نظر لان هذه

القصة غير تلك القصة وقال في كلام الكرماني من لازم هذا التقدير ان الحديث غير مطابق للترجمة ثم قال هذا القائل والذي يظهر لي ان البخاري حمل قوله ثم غسل جسده على المجاز أي ما بقى ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجله اذ لو كان قوله «غسل جسده» محمولا على عمومهم لم يحتاج لغسل رجله ثانيا لان غسلهما دخل في العموم وهذا شبه بتصرفات البخاري اذ من شأنه الاعتناء بالاخفى اكثر من الاجلي (قلت) ما ثم في هذا الذي ذكره هؤلاء المذكورون اكثر كلفة من كلام هذا القائل لانه تصرف في كلامهم غير تحقيق وابتعد من هذا دعواه ان البخاري حمل لفظ الجسد على المجاز افلا يعلم هو ان المجاز لا يعصار اليه الا عند تعذر الحقيقة اولئك اخرى وای ضرورة ههنا الى المجاز ومن قال ان البخاري قصد هذا وابتعد من ذلك انه علل ما ادعاه بغسل النبي ﷺ رجله ثانيا وما ذاك الا لكون رجله في مستنقع الماء وحاصل الكلام كلام ابن المنير اقرب في وجه مطابق الحديث للترجمة

(ذكر رجاله) وهم سبعة يوسف بن عيسى بن يعقوب المروزي والفضل بن موسى ابو عبد الله السيناني والبقية ذكرنا عن قريب (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين عند ابى ذر في الثاني وعند غيره اخبرنا وكذلك اخبرنا لا اعمش وفيه النعنة في اربعة مواضع * (ذكر معانيه) * قوله «وضوء الجنابة» بفتح الواو وفي رواية كريمة وضوء الجنابة بلام واحدة وفي رواية الكشميهني وضوء الجنابة وقوله «وضع» على بناء المعلوم ورسول الله فاعله وروى على بناء المجهول وضع لرسول الله ﷺ اي لاجله قوله «فاكفا» كذا هو في رواية الاكثرين ورواية ابى ذر فكفا اي قلب قوله «على يساره» كذا هو للاكثرين ولكريمة والمستمل على شاله قوله «ضرب يده بالارض كذا هو للاكثرين ولكشميهني بيده الارض» * **قَالَتْ فَأَتَيْتُهُ بِخَرِقَةٍ فَلَمْ يَرُدْهَا فَجَلَّ يَنْفُسُ بِيَدِهِ** * فاعل قالت ميمونة ووقع في رواية الاصيلي قالت عائشة وهو غلط ظاهر وبيان الاحكام قد تقدم فيما مضى

بابُ إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنِبَ يَخْرُجُ كَمَا هُوَ وَلَا يَتِيمَمُ

اي هذا باب في بيان حكم من اذا ذكر في المسجد انه جنب وحكمه انه يخرج على حاله ولا يحتاج الى التيمم قوله ذكر من الباب الذي مصدره الذ كر بضم الذال لامن الباب الذي مصدره الذ كر بالكسر وهذه دقة لا يفهمها الا من له ذوق من نكات الكلام فلذلك فسر بعضهم قوله ذكر بقوله تذ كر فلو ذاق هذا ما ذكرناه لما احتاج الى تفسير فعل بتفعل قوله «يخرج» رواية ابى ذر وكريمة ورواية غيرها «خرج» قوله «كما هو» اي على هيئته وحاله جنبا وقوله «ولا يتيمم» توضيح لقوله كما هو وقال الكرماني ماموصولة او موصوفة وهو مبتدأ وخبره محذوف اي كالامر الذي هو عليه او كحالة هو عليها (قلت) على كل تقدير هذه الجملة محلها النصب على الحال من الضمير الذي في يخرج وقال الكرماني ايضا فان (قلت) مامعنى التشبيه ههنا قلت مثل هذه الكاف تسمى بكاف المقارنة اي خرج مقارنا ل الامر او الحالة هو عليها انتهى (قلت) تسمية هذه الكاف بكاف المقارنة تصرف منه واصطلاح بل الكاف هنا للتشبيه على اصله ونظير ذلك قولك لشخص كن كما انت عليه والمعنى على ما انت عليه ثم في هذا وجوه من الاعراب . الاول ان تكون ماموصولة وهو مبتدأ وخبره محذوف والتقدير كالذي هو عليه من الجنابة . الثاني ان يكون هو خبرا محذوف المبتدأ والتقدير كالذي هو عليه كما قيل في قوله تعالى (اجعل لنا الها كما لهم آلهة) اي كالذي هو لهم آلهة . والثالث ان تكون مازائدة مانغة عن العمل والكاف جارة وهو ضمير مرفوع انيب عن المحرور كما في قولك ما انا كانت والمعنى يخرج في المستقبل مماثلة لنفسه فيما مضى . والرابع ان تكون ما كافة وهو مبتدأ محذوف الجراى عليه او كائن . والخامس ان تكون ما كافة وهو فاعل والاصل يخرج كما كان ثم حذف كان فان فصل الضمير وعلى هذا الوجه يجوز ان تكون مامصدرية

٢٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عُمرَ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدَّتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ**

صلى الله عليه وسلم فلما قام في صلاة ذكر أنه جنب فقال لنا مكانكم ثم رجع فاغتسل ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكبّر فصلينا معه *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة * (ذكر رجاله) * وهم ستة عبد الله بن محمد الجعفي المسندي تقدم في باب أمور الإيمان وعثمان بن عمرو بن فارس أبو محمد البصري ويونس بن يزيد والزهرى محمد بن مسلم وأبو سلمة عبد الرحمن بن عوف تقدموا في باب الوحي *

* (ذكر لطائف أسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والأخبار بصيغة الجمع في موضع واحد والنعنة في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه ما بين بصري وإيلي ومدني * (ذكر من أخرجه غيره) * أخرجه البخارى ايضا في الصلاة عن اسحاق الكوسج عن محمد بن يوسف عن الاوزاعي به وأخرجه مسلم في الصلاة ايضا عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي نحوه وعن ابراهيم بن موسى عن الوليد بن مسلم به مختصرا وأخرجه ابو داود في الطهارة عن ابي بكر ابن الفضل عن الوليد بن مسلم نحوه حديث زهير بن حرب وفي الصلاة عن محمود بن خالد وداود بن رشيد كلاهما عن الوليد بن مسلم نحوه حديث ابراهيم بن موسى وأخرجه النسائي في الطهارة عن عمرو بن عثمان المحصى عن الوليد بن مسلم نحوه * (ذكر معانيه) * قوله « أقيمت الصلاة » المراد من الاقامة ذكر الالفاظ المخصوصة المشهورة المشعرة بالشروع في

الصلاة وهي اخت الاذان كذا قاله الكرمانى قلت معناه اذا نادى المؤذن بالاقامة فاقم المسبب مقام السبب قوله « وعدلت » أى سويت وتعديل الشيء تقويمه يقال عدلته فاعتدل أى قومته فاستقام وفي رواية فعدلت الصفوف قبل ان يخرج النبي

رسول الله ﷺ وبين البخارى ذلك في الصلاة في رواية صالح بن كيسان انه كان قبل ان يكبر النبي ﷺ للصلاة قوله « قياما » جمع قائم كتجار بكسر التاء جمع تاجر ويجوز ان يكون مصدرا جاريا على حقيقته وقال الكرمانى فهو تمييز أو محمول على اسم الفاعل فهو حال (قلت) اذا كان لفظ قياما مصدرا يكون منصوبا على التمييز لان في قوله وعدلت الصفوف فيه إبهام فيفسره قوله قياما أى من حيث القيام واذا كان جمعا لقائم يكون انتصابه

على الحالية وذوالحال محذوف تقديره وعدلت القوم الصفوف حال كونهم قائمين قوله « في صلاة » بضم الميم وهو موضع صلاته قوله « ذكر » من باب الذكر بضم الذال وهو الذكر القلبى فلا يحتاج الى تفسير ذكر بمعنى تذكر كما فسر بعضهم

هكذا قوله « فقال لنا مكانكم » بالنصب أى الزموا مكانكم وقال بعضهم وفيه اطلاق القول على الفعل فان في رواية الاسماعيلي فاشار يده ان مكانكم (قلت) ليس فيه اطلاق القول على الفعل بل القول على حاله ورواية الاسماعيلي لا تستلزم ذلك لاحتمال

الجمع بين الكلام والاشارة (فان قلت) اذا كان القول على بابه فيكون واقعا في الصلاة (قلت) ليس كذلك بل كان ذكره انه جنب قبل ان يكبر وقبل ان يدخل في الصلاة كثبت في الصحيح (فان قلت) في رواية ابن ماجه (قام الى الصلاة

وكبر ثم اشار اليهم فكثوا ثم انطلق فاغتسل وكان رأسه يقطر ماء فصرى بهم فلما انصرف قال انى خرجت اليكم جنبا وانى انسبت حتى قمت في الصلاة) وفي رواية الدارقطى من حديث انس (دخل في صلاة فكبر وكبرنا معه ثم اشار الى القوم كما

انتم) وفي رواية لاحد من حديث علي (كان قائما فصرى بهم اذا انصرف) وفي رواية لابي داود من حديث ابي بكر (دخل في صلاة الفجر فاومأ بيده ان مكانكم) وفي رواية اخرى ثم جاء ورأسه يقطر فصرى بهم « وفي اخرى له رسالة « فكبر ثم

اومأ الى القوم ان اجلسوا » وفي مرسل ابن سيرين وعطاء والربيع بن انس « كبر ثم اومأ الى القوم ان اجلسوا » (قلت) هذا كله ليقاوم الذي في الصحيح وايضا من حديث ابي هريرة هذا « ثم رجع فاغتسل فخرج الينا ورأسه يقطر فكبّر

فلو كان كبر اولما كان يكبر ثانيا على انه اختلف في الجمع بين هذه الروايات فقل اريد بقوله كبر اراد ان يكبر عملا برواية الصحيح قبل ان يكبر وفي رواية اخرى في البخارى فانتظرنا تكبيره وقيل انهما قضيتان ابداء القرطبي احتمالا

وقال النووي انه لا يظهر ابداء ابن حبان في صحيحه فقال بعد ان اخرج الروايتين من حديث ابي هريرة وحديث ابي بكر (وهذانعلان في موضعين متباينين خرج ﷺ مرة فكبر ثم ذكر انه جنب فانصرف فاغتسل ثم جاء

فاستأنف بهم الصلاة وجاء مرة اخرى فلما وقف ليكبر ذكر انه جنب قبل ان يكبر فذهب فاغتسل ثم رجع فاقام

بهم الصلاة من غير ان يكون بين الخبرين تضاد ولا تهاثر وقول ابى بكرة فصلى بهم اراد بذلك بدأ بتكبير محدث لانه رجع فبنى على صلاته اذ محال انه يذهب عليه الصلاة والسلام ليغتسل ويبقى الناس كلهم قياما على حالتهم من غير امام الى ان يرجع انتهى . ولما رأى مالك هذا الحديث مخالفا لاصل الصلاة قال انه خاص بالنبي ﷺ وروى عنه بعض اصحابنا ان انتظروا له هذا الزمن الطويل بعد ان كبروا ومن قيل العمل اليسير فيجوز مثله (فان قلت) كيف قلت كبروا (قلت) لان العادة جارية بان تكبير المأمومين يقع عقيب تكبير امامهم ولا يؤخر ذلك إلا القليل من اهل الوسوسة (فان قلت) اذ ثبت انه ﷺ لم يكبر فكيف كبروا وايضا فكيف اشار اليهم ولم يتكلم ولم ينتظروهم قياما (قلت) أما تكبيرهم فعلى رواية تكبير النبي ﷺ واما قولك ولم يتكلم فيرده بحجى قوله ﷺ مكانكم (فان قلت) اذ ثبت انه تكلم بهم هذه اللفظة فلاشارة لماذا (قلت) يحتمل انه جمع بين الكلام والاشارة او يكون الراوى روى احدهما بالمعنى (فان قلت) هل اقتصر على الاقامة الاولى او انشأ اقامة ثانية (قلت) لم يصح فيه نقل ولو فعله لنقل قوله «ثم رجع» اى الى الحجرة قوله «ورأسه بقطر» جملة اسمية وقعت حالا على اصلها بالواو وقوله «يقطر» اى من ماء الغسل ونسبة القطر الى الراس مجاز من قيل . ذكر المحل وارادة الحال

(ذكر استنباط الاحكام) فيه تعديل الصفوف وهو مستحب بالاجماع وقال ابن حزم فرض على المأمومين تعديل الصفوف الاول فالاول والتراس فيها والمحاذاة بالناكب والارجل (فان قلت) في رواية اقيمت الصلاة فقمتنا فعدلتنا الصفوف قبل ان يخرج فكيف هذا وقد جاء «اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى» (قلت) لعله كان مرة او مرتين ليان الجواز اولعذر اولعذر قوله «فلا تقوموا حتى ترونى» بعد ذلك (فان قلت) ما الحكمة في هذا النهى (قلت) لئلا يطول عليهم القيام ولانه قد يعرض له عارض فيتأخر بسببه . وقد اختلف العلماء من السلف فمن بعدهم متى يقوم الناس الى الصلاة ومتى يكبر الامام فذهب الشافعى وطائفة الى انه يستحب ان لا يقوم احد حتى يفرغ المؤذن من الاقامة وكان أسس يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وبه قال احمد وقال ابو حنيفة والكوفيون يقومون في الصف اذا قال نحي على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وحكام ابن ابى شيبة عن سويد بن غفلة وقيس بن ابى سلمة وحماد وقال جمهور العلماء من السلف والخلف لا يكبر الامام حتى يفرغ المؤذن (قلت) مذهب مالك ان السنة عنده ان يشرع الامام في الصلاة بعد فراغ المؤذن من الاقامة وندائه باستواء الصف وعندنا يشرع عند التلفظ بقوله قد قامت الصلاة وقال زفر اذا قال قد قامت الصلاة قاموا واذا قال ثانيا افتتحوا وعن ابى يوسف انه يشرع عقيب الفراغ من الاقامة محافظة على القول بمثل ما يقوله المؤذن وبه قال احمد والشافعى . وفيه ان الامام اذا طرأ له ما يمنعه من التمدادى استخلف بالاشارة لابل الكلام وهو احد القولين لاصحاب مالك حكاك القرطبي وفيه جواز البناء في الحدث وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى . وفيه جواز النسيان على الانبياء عليهم السلام في العبادات . وفيه كما قال ابن بطال حجة لمذهب مالك وابى حنيفة ان تكبير المأموم يقع بعد تكبير الامام وهو قول عامة الفقهاء قال والشافعى اجاز تكبير المأموم قبل امامه اى فيما اذا احرم منفردا ثم نوى الاقتداء في اثناء الصلاة لانه روى حديث ابى هريرة على ما رواه مالك عن اسماعيل بن ابى الحكم عن عطاء بن يسار انه صلى الله تعالى عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم اشار اليهم بيده ان امكثوا فلما قدم كبروا والشافعى لا يقول بالمرسل ومالك الذى رواه لم يعمل به لانه الذى صح عنه انه لم يكبر انتهى . (قلت) ذكر ابن بطال ان اباحنيفة مع مالك غير صحيح لان مذهب ابى حنيفة ان المأموم يجب عليه ان يكبر مع الامام مقارنا وعند ابى يوسف ومحمد يكبر بعده ثم قيل الخلاف في الافضلية . وفيه ما استدلل به البخارى على ان الجنب اذا دخل في المسجد ناسيا فذكر فيه انه جنب يخرج ولا يتييم فلذلك ذكر في الترجمة بقوله يخرج كاهو ولا يتييم وقال ابن بطال من التابعين من يقول ان الجنب اذا نسي فدخل المسجد فانه يتييم ويخرج قال والحديث يرد عليهم (قلت) من الذين ذهبوا الى التيمم الثورى واسحق قال وكذا قول ابى حنيفة في الجنب المسافر يمر على مسجد فيه عين ماء فانه يتييم ويدخل المسجد فيستقي ثم يخرج الماء من المسجد وفي نوادر ابن ابى زيد من نام في المسجد ثم احتلم ينبغي ان يتييم

لخروجه وقال الشافعي له العبور في المسجد من غير لبث كانت له حاجة ولا ومثله عن الحسن وابن المسيب وعمر بن دينار واحمد وعن الشافعي له المكث فيه اذا توضأ وقال داود والمزني يجوز له انكث فيه مطلقا واعتبروه بالمشرك وتعلقوا بقوله عليه السلام (المؤمن لا يتنجس) وروى سعيد بن منصور في سننه بسند جيد عن عطاء «رأيت رجلا من الصحابة يجلسون في المسجد وعليهم الجنبه اذا توضأ للصلاة» وحديث وفدثيف واتراهم في المسجد واهل الصفة وغيرهم كانوا يبيتون في المسجد وكان احدين حنبل يقول يجلس الجنب فيه ويمر فيه اذا توضأ ذكره ابن المنذر واحتج من اباح العبور بقوله تعالى (ولا جنبا الا عابري سبل) قال الشافعي قال بعض العلماء القرآن معناه لا تقربوا مواضع الصلاة واجاب من منع بان المراد بالاينة نفس الصلاة وحملها على مكانها مجازاً وحملها على عمومها لا تقربوا الصلاة ولا مكانها على هذه الحال الا ان تكونوا مسافرين فتييموا واقربوا ذلك وصلوا وقد نقل الرازي عن ابن عمر وابن عباس ان المراد بعابري السبل المسافر يعدم الماء يتيم ويصلي والتيمم لا يرفع الجنبه فابح لهم الصلاة تخفيفا . وفيه طهارة الماء المستعمل لانه خرج ورأسه يقطر . وفي رواية اخرى ينطفئ وهي بمعناها *

﴿ تَابِعُهُ عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ ﴾

اي تابع عثمان ابن عمر عبد الاعلى السامي بالسني المهمة عن معمر بفتح الميم بن راشد عن محمد بن مسلم الزهري وهذه متابعة ناقصة وهو تعليق البخاري وهو موصول عند الامام احمد عن عبد الاعلى قوله «ورواه» اي روى هذا الحديث عبد الرحمن الاوزاعي عن محمد بن مسلم الزهري وروايته موصولة عند البخاري في اوائل ابواب الامامة كما سيأتي ان شاء الله تعالى وقال بعضهم ظن بعضهم ان السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله ورواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة انتهى (قلت) اراد بقوله ظن بعضهم الكرماني فانه قال في شرحه فان قلت لم قال ولا تابعه وثانيارواه قلت لم يقل وتابعه الاوزاعي اما لانه لم ينقل لفظ الحديث بعينه بل رواه بمعناه اذ المفهوم من المتابعة الاتيان بمثله على وجهه بلا تفاوت والرواية اعم من ذلك واما لانه يكون موها بأنه تابع عثمان ايضا وليس كذلك اذ لا واسطة بين الاوزاعي والزهري واما للتفتن في الكلام او لغير ذلك انتهى فهذا كما رأيت جواب الكرماني عنه بثلاثة اجوبة وكلها جاد والجواب الذي استحسنته هذا الفائل من الكرماني ايضا ولكن قصده الغمز فيه حيث يأخذ منه ثم ينسبه الى الظن مع علمه بان الذي اختاره بمعزل عن هذا الفن *

﴿ بَابُ نَفْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ ﴾

اي هذا باب في بيان حكم نفض اليدين من الجنابة ويروى من غسل الجنابة وكلمة من الاولى متعلقة بالنفض والثانية بالغسل والمناسبة بين الابواب ظاهرة لان كلاهما في احكام الغسل *

٢٨ - ﴿ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَازَةَ قَالَ سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَتْ مَيْمُونَةُ وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا فَشَرَّتُهُ بِثَوْبٍ وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَّلَهُمَا ثُمَّ صَبَّ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ فَرَجَهُ فَضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَهَا ثُمَّ غَسَّلَهَا فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذَرَاعَيْهِ ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ فَنَاولَتْهُ نَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ فَأَنْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (فان قلت) ما فائدة هذه الترجمة من حيث الفقه (قلت) الاشارة به الى ان لا يتخيل ان مثل هذا الفعل اطراح لاثار العبادة ونفض له فين ان هذا جائز ونبه ايضا على رد قول من زعم ان تركه للثوب من قبيل

اشار ابقاء آثار العبادة عليه وليس كذلك وانما تركه خوفا من الدخول في أحوال المترفين المتكبرين * واعلم ان البخاري قد ذكره قبل هذا في ست مواضع وهذا هو السابع وسيذكره مرة أخرى فاجلثة ثمانية كلها في كتاب الفصل * الاول عن موسى بن اسماعيل عن عبد الواحد عن الاعمش * الثاني عن عمر بن حفص عن ابيه عن الاعمش * الثالث عن الحميد عن سفيان عن الاعمش * الرابع عن محمد بن محبوب عن عبد الواحد عن الاعمش * الخامس عن موسى بن اسماعيل عن ابي عوانة عن الاعمش * السادس عن يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى عن الاعمش * السابع عن عبدان عن ابي حمزة عن الاعمش * الثامن الذي يأتي عن عبدان عن عبد الله عن سفيان عن الاعمش وهذا كله حديث واحد ولكنه رواه عن شيوخ متعددة بالفاظ مختلفة وترجم لكل طريق ترجمة. وابو حمزة اسمه محمد بن ميمون السكري المروزي ولم يكن يبيع السكر وانما سمي به للحلاوة كلامه وقيل لانه كان يحمل السكر في كفه وقال ابن مصعب كان محاب الدعوة *

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه السماع وفيه العنعنة في ثلاثة مواضع وفيه القول وفيه مروزيان عبدان وشيخه ابو حمزة وكوفيان الاعمش وشيخه سالم بن ابي الجعد ومدنيان كريب مولى ابن عباس وعبد الله بن عباس وفي الاسناد الذي قبله كذلك يوسف بن عيسى وشيخه الفضل بن موسى مروزيان وخراسانيان وفيما قبل ذلك موسى وابو عوانة شيخه بصريان وكذا موسى وعبد الواحد وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد وفيما قبل ذلك مكيان الحميد وشيخه سفيان بن عيينة وكلهم رواه عن سليمان الاعمش قوله «فانطلق» اي ذهب قوله «وهو ينفض يديه» جملة من المبتدأ والخبر وقعت حالا *

باب مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْإِيْمَنَ فِي الْفُسْلِ *

اي هذا باب في بيان من بدأ الخ الشق بكسر الشين وتشديد القاف بمعنى الجانب وبمعنى نصف الشيء وممنه تصدقوا ولو بشق تمره اي اصفها وقوله الايمن صفة للشق *

٢٩ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يُحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ أَخَذَتْ يَدَيْهَا نَلَأْنَا فَوْقَ رَأْسِهَا ثُمَّ تَأْخُذُ يَدَيْهَا عَلَى شِقِّهَا الْإِيْمَنَ وَيَدِيهَا الْآخَرَى عَلَى شِقِّهَا الْإَيْسَرَ *

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (فان قلت) كيف ظهور هذه المطابقة والرجمة تقديم الشق الايمن من الرأس والحديث تقديم الايمن من الشخص (قلت) المراد من ايمن الشخص ايمنه من رأسه الى قدمه فيدل حينئذ على الترجمة (ذكر رجاله) وهم خمسة * الاول خلاد بن يقطين الحاء المعجمة وتشديد اللام ابن يحيى بن صفوان الكوفي ابو محمد السلمي سكن مكة مائة سنة سبع عشرة ومائتين * الثاني ابراهيم بن نافع الخزرمي المكي . الثالث الحسن بن مسلم بن بريق بفتح الياء آخر الحروف وتشديد النون وبالقف المكي ثقة صالح . الرابع صفية بنت شعبة بن عثمان الحنظلي القرشي واختلف في انها صحابية والجمهور على صحبتها روى لها خمسة احاديث اتفق الشيخان على روايتها عن عائشة بقيت الى زمان ولاية الوليد وهي من صفار الصحابة وابوها شيبه صحابي مشهور . الخامس عائشة *

(ذكر لطائف اسناده) ان فيه حديثا بصيغة الجمع في موضعين وفيه العنعنة في ثلاثة مواضع احدها عن صفية وفي رواية الاسماعيل انه سمع صفية وفيه ان رواه كلهم مكيون ما خلا خلاد وهو ايضا سكن مكة كما ذكرنا وفيه رواية صحابية عن صحابة والحديث أخرجه ابو داود وحديثا عثمان بن ابي شيبه قال حدثنا يحيى بن ابي بكير قال حدثنا ابراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبه عن عائشة قالت «كانت احدا اذا اصابتها جنابة اخذت ثلاث حففات هكذا يعني بكفيها جميعا فتصب على رأسها واخذت بيد واحدة فصبت على هذا الشق والآخرى على الشق الآخر» فجموع هذا الفصل من ثلاث حففات وغرفتين الحففات الثلاث على الرأس والواحدة من الغرفتين على الشق الايمن والآخرى على الايسر. قولها

« اذا اصاب » وفي رواية كريمة اصاب قوبها « احذانا » اي من ازواج النبي ﷺ قولها « اخذت يديها » وفي رواية كريمة « يديها » اي اخذت الماء وصرح به الاسماعيلي في روايته قولها « فوق رأسها » اي نصبه فوق رأسها وفي الاسماعيلي « اخذت يديها ثم صبت على رأسها » قولها « ويديها الاخرى » اي ثم اخذت يديها الاخرى وقال الكرمانى فى قولها « اخذت يديها » وفي بعض النسخ اخذت يديها بدون الجار فلا بد ان يقال اما بنصبه بنزع الحافض واما بتقدير مضاف اي اخذت مله يديها (قلت) هذا توجيه حسن ان سحت هذه الرواية فان (قلت) ما حكم هذا الحديث (قلت) حكمه الرفع لان الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخُلُوةِ وَمَنْ تَسْتَرَّ فَالتَّسْتَرُّ أَفْضَلُ ﴾
اي هذا باب فى بيان جواز غسل العريان وحده الا ان التستر افضل وهذا اللفظ دل على الجواز قوله « وحده فى خلوة » اي من الناس وهذا تأكيد لقوله وحده وهما لفظان بحسب المعنى متلازمان وانتصاب وحده على الحال قوله « ومن تستر » عطف على من اغتسل قوله « والتستر افضل » جملة اسمية من المبتدأ والخبر وموضعها النصب على الحال ولا خلاف ان التستر افضل كما قاله وبجواز الغسل عريانا فى الخلوة قال مالك والشافعى وجهور العلماء ومنعه ابن ابي ليلي وحكا الماوردى وجهها لاصحابهم فيما اذا نزل فى الماء عريانا بغير مثزروا احتج بحديث ضعيف لم يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « لا تدخلوا الماء الا بمثزروا فان للماء عامرا » وروى ابن وهب عن ابن مهدى عن خالد بن حميد عن بعض اهل الشام ان ابن عباس لم يكن يغتسل فى بحر ولا نهر إلا وعليه إزار واذا سئل عن ذلك قال ان له عامرا وروى برده عن مكحول عن عطية مرفوعا « من اغتسل بلبيل فى فضاء فليحاذر على عورته ومن لم يفعل ذلك واصابه لم فلا يلبس من الانفسه » وفي مراسلات الزهرى فيما رواه ابو داود فى مراسيله عن النبي ﷺ قال « لا تغتسلوا فى الصحراء الا ان تجدوا متوارى فان لم تجدوا متوارى فليخط احدكم كالدائرة ثم يسمي الله تعالى ويغتسل فيه » وروى ابو داود فى سننه قال حدثنا ابن نقييل قال حدثنا زهير قال عبد الملك بن ابي سليمان العزمى عن عطاء عن يعلى « ان رسول الله ﷺ رأى رجلا يغتسل بالبراز فصعد المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الله حى ستر يحب الحياء والستر فاذا اغتسل احدكم فليستر » واخرجه النسائى ايضا ونص احمد فى احكامه ابن تيمية على كراهة دخول الماء بغير ازار وقال اسحق هو بالازار افضل لقول الحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما وقد قيل لهما وقد دخل الماء عليهما برذان فقالا ان للماء سكتا به

﴿ وَقَالَ بَهْرٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحَيَّا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ ﴾
الكلام فيه على انواع * الاول فى وجه مطابقة هذا الترجمة وهو انما يطابق اذا حملناه على التدب والاستجاب لا على الإيجاب وعليه عامة الفقهاء كاذكرناه وقال بعضهم ظاهر حديث بهزان التمرى فى الخلوة غير جائز لكن استدل المصنف على الجواز فى الغسل بقصة موسى وايوب عليهما السلام (قلت) على قوله لا يكون حديث بهزان مطابقا للترجمة فلا وجه لذكره هنا لكن نقول انه مطابق وايراده ههنا موجه لانه عنده محمول على التدب كما حمله عامة الفقهاء فاذا كان مندوبا كان التستر افضل فيطابق قوله والتستر افضل خلافا لما قاله ابو عبد الملك فيما حكاه ابن التين عنه يريد بقوله فالله احق ان يستحي منه من الناس ان لا يغتسل احد فى القلاة وهذا فيه حرج بين ونقل عنه انه قال معناه ان لا يعصى وهذا جيد وقال الكرمانى قال العلماء كشف العورة فى حال الخلوة بحيث لا يراهم آدمى ان كان حاجة جاز وان كان لغير حاجة ففيه خلاف فى كراهته وتحريمه والاصح عند الشافعى انه محرام فى النوع الثانى فى رجاله وهم ثلاثة * الاول بهز يفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وفى آخره زاي معجمة وقال الخاكهين كان من الثقات ممن يحتج بحديثه وانما لا يعمد من الصحيح روايته عن ابيه عن جده لانها شاذة ولا متابع له فيها. وقال الخطيب حدث عن الزهرى ومحمد بن عبد الله الانصارى وبين وفاتيهما احدى وتسعون سنة فى الثانى ابوهم حكيم يفتح الحاء وكسر الكاف ووقع فى رواية

الاصلي وقال بهز بن حكيم يذكريه صريحاً وهو تابعي ثقة في الثالث جده معاوية بن حيدة بفتح الحاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وهو صاحب علي ما قاله صاحب الكمال وكلام البخاري يشهر بذلك ايضا في النوع الثالث ان هذا تعليق من البخاري وهو قطعة من حديث طويل أخرجه اصحاب السنن الاربعة فأبو داود وأخرجه في كتاب الحام والترمذي في الاستئذان في موضعين والنسائي في عشرة النساء وابن ماجه في النكاح وقال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا يزيد بن هرون وابو اسامة قال حدثنا بهز بن حكيم عن ابيه عن جده قال «قلت يا رسول الله عورتا ما أتى منه وما نذر قال احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله ارايت ان كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت ان لاترهبها احدا فلا ترها قلت يا رسول الله فان كان احدا خاليا قال فله الحق ان يستحي منه من الناس» النوع الرابع في حكمه وهو ان الترمذي لما أخرجه قال حديث حسن وصححه الحام كم واما عند البخاري فبهز وأبوه ليسا من شرطه واما الاسناد الى بهز فصحيح ولهذا لما علق في النكاح شيئا من حديث بهز وابه لم يعزم به بل قال ويذكر عن معاوية بن حيدة في هذا يعرف ان مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الاسناد الا الى من علق عنه واما ما فوقه فلا يدل فافهم النوع الخامس في معناه واعرابه قوله «عورتا» جمع عورة وهي كل ما يستحي منه اذا ظهر وهي من الرجل ما بين السرة والركبة ومن الحرة جميع الجسد الا الوجه واليدين الى الكوعين وفي أخصها خلاف ومن الامة مثل الرجل وما يبدو منها في حال الخدمة كالرأس والرقبة والساعد فليس بعورة وستر العورة في الصلاة وغير الصلاة واجب وفيه عند الحلوة خلاف وكل خلل وعيب في شيء فهو عورة قوله «وما نذر» اي وما نترك وامات العرب ماضى يذر ويدع الاما جاء في قراءة شاذة في قوله تعالى (ما ودعك) بالتخفيف قوله «ارأيت» معناه اخبرني قوله «من الناس» يتعلق بقوله احق وفي بعضها بدل «ان يستحي منه ان يستمرنه» وهو رواية السرخسي

٣٠ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَنْصَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عَرَاءَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَكَانَ مُوسَى يَغْتَسِلُ وَحَدَّهُ قَالُوا وَاللَّهِ مَا يَتَمَنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ أَدْرُ فَنَذْهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوْضَعُ ثَوْبِهِ عَلَى حَجَرٍ فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ فَخَرَجَ مُوسَى فِي لَأْثَرِهِ يَقُولُ تَوْبِي يَحْتَجِرُ حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى قَالُوا وَاللَّهِ مَا يُمَوِّسِي مِنْ بَأْسٍ وَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبٌ بِالْحَجَرِ سِنَّةٌ أَوْ سَبْعَةَ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ**

مطابقة هذا الحديث للترجمة في اغتسال موسى عليه السلام عريانا وحده خاليا عن الناس ولكن هذا مبني على ان شرع من قبلنا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام هل يلزمنا ام لا فيه خلاف والاصح انه يلزمنا ان لم يقص الله علينا بالانكار في (ذكر رجاله) في وهم خمسة . الاول اسحق بن نصر السعدي التجارى قديد كره البخاري تارة في هذا الكتاب بالنسبة الى ابيه بان يقول اسحق بن ابراهيم بن نصر وتارة بالنسبة الى جده كما ذكره ههنا وقد تقدم ذكره في باب فضل من علم وعلم . الثاني عبد الرزاق الصنعاني . الثالث معمر بن راشد . الرابع همام بفتح الهاء وتشديد الميم بن منبه بكسر الباء الموحدة وقد تقدم موافق في باب حسن اسلام المرء . الخامس ابو هريرة رضى الله تعالى عنه . (ذكر من أخرجه غيره) . أخرجه مسلم في احاديث الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفي موضع آخر عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بهولفظه «اغتسل موسى عليه السلام عند مويه بضم الميم وفتح الواو واسكان الياء تصغير الماء واصله موه والتصغير يرد الاشياء الى اصلها هكذا هو في بعض نسخ مسلم روى ذلك العذري والباحي وفي معظم نسخ مسلم مشربة بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وضم الراء وفتح الباء الموحدة وهي حفرة في اصل النخلة وقال عياض واظن الاول تصحيفا وقال القرطبي كانت بنو اسرائيل تفعل هذا معاندة للشرع ومخالفة لنبيهم عليه الصلاة والسلام

«ذكر لغاته» **قوله** «كانت بنو اسرائيل» هو اسم يعقوب بن اسحق بن ابراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليهم وسلامه وسمى به لانه سافر الى خاله لا مذكرناه فيما مضى وكان خاله في حران وكان يسير بالليل ويكنى بالنهار وكان بنو يعقوب اثني عشر رجلا وهم روبيل ويهوذا وشمعون ولاوى وداني ويقتال وزبولون وجاد ويساخر واشير ويوسف وبنيامين وهم الذين سبهم الله الاسباط وسموا بذلك لان كل واحد منهم والقبيلة والسبط في كلام العرب الشجرة الملتفة الكثيرة الاغصان والاسباط من بني اسرائيل كالشعوب من العجم والقبائل من العرب وموسى عليه الصلاة والسلام من ذرية لاوى وهو موسى بن عمران بن فاهث بن لاوى **قوله** «آدر» زعم ثعلب في الفصح انه ما دم وقال كراع في المنتخب الادرة على مثال فعلة فتق يكون في احدى الحصيتين وقال على بن حمزة فيما ذكره ابن عميس يقال آدره وادرة وادرة بالضم والفتح واسكان الدال وبالفتح والتحريك وفي المحصص لابن سيده الادرة الحصية العظيمة ادر الرجل ادر او قيل ادر الذي ينفتق صفاقه فيفتق قصبه في صفته ولا ينفتق الا من جانبه الايسر وقد تادر الرجل من داه يصيبه والشرح ضده وفي الحكم الادرو المأدور الذي ينفتق صفاقه وقيل هو ان يصيبه فتق في احدى الحصيتين ولا يقال امرأة ادره اما لانه لم يسمع واما ان يكون لاختلاف الحلقة وقد ادره والاسم الادرة وقيل الحصية الادراء العظيمة من غير فتق وفي الجامع الادرة والادرم مصدران واسم المنتفخة الادرة وقيل ادر الرجل يأدر ادر اذا اصابه ذلك وفي الصحاح الادرة نفخة في الحصية يقال رجل ادرين ادر وفي الجمهرة هو العظيم الحصيتين **قوله** «مخرج» وفي رواية فجمع موسى زعم ابن سيده انه يقال جمع الفرس بصاحبه جمعا وجما حان ذهب يجري جريا عاليا وكل شئ مضى ليس على وجهه فقد جمع قال نفطويه الدابة الجموح هي التي تميل في احدى شقيها وفي التهذيب لابي منصور فرس جموح اذا ركب فلم يرد للجوام رأسه وهذا ذم وفرس جموح اى سريع وهذا مدح **قوله** «في اثره» بكسر الهمزة وسكون التاء المثلثة وقال كراع اثر الشئ موارثه واثره بمعنى وقال في المنتخب بوجهيه اثر واثر واثر وفي الواعى الاثر محرك هو ما يؤثر الرجل يقدمه في الارض **قوله** «ثوبى يا حجر» اى اعطى ثوبى وانما خاطبه لانه اجراه مجرى من يعقل لكونه فريثه فانتقل عنده من حكم الجماد الى حكم الحيوان فتاداه فلما لم يطعمه ضربه وقيل يحتمل ان يكون موسى عليه السلام اراد ان يضربه اظهارا للمعجزة بتأثير ضربه ويحتمل ان يكون عن وحى لاظهار الاعجاز ومشى الحجر الى بني اسرائيل بالثوب ايضا معجزة اخرى لموسى عليه السلام **قوله** «فططق بالحجر ضربا» كذا هو في رواية الاكثرين وفي رواية الكشميين والحموى «فططق الحجر» وسنذكر اعرابه **قوله** «لندب» بفتح النون وفتح الدال وفي آخره باه موحدة قال ابو المعالى في المنتهى الندب اثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد وجرح نديب ذونديب وقد انتدبته جعلته في جسمه ندبا واثرا والجمع انداب وندوب وفي المحكم عن ابي زيد والجمع ندب وقيل الندب واحد وندب ظهره ندبا وندوبة وندوبا فهو ندب صارت فيه ندوب واندب بظهره وفي ظهره غادر فيه ندوبا وفي الاشتقاق للرمانى عن الاصمعى هو الجرح اذا بقي منه اثر مشرف يقال ضربه حتى اندبه

(ذكر اعرابه) **قوله** «بنو اسرائيل» لفظ بنو جمع السلامة اصله بنون لكنه على خلاف القياس لوقوع التغير في مفردة واما التانيث في الفعل فعلى قول من يقول حكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي فلا اشكال واما على قول من يقول كل جمع مؤنث الا جمع السلامة المذكور فتانيثه ايضا عنده على خلاف القياس او باعتبار القبيلة **قوله** «عراة» جمع عاركة فساءة جمع قاض وانتصابها على الحال **قوله** «ينظر الى بعض» جملة فعلية وقعت حالا **قوله** «الانه آدر» استثناء مفرغ والمستثنى منه مقدر وهو امر من الامور **قوله** «ينتسل» جملة وقعت حالا وهي حال منتظرة **قوله** «يقول» جملة من الفعل والفاعل حال **قوله** «ثوبى» مفعول فعل محذوف تقديره رد ثوبى او اعطى ثوبى **قوله** «من بأس» كلمة من زائدة وهو اسم كان على تقدير ما كان بموسى من بأس وفي اكثر النسخ ما بموسى فعلى هذا من بأس اسم ما **قوله** «فططق بالحجر» بنصب الحجر وهي رواية الكشميين والحموى وططق من افعال المقاربة بكسر الفاء وفتحها لقنان والحجر منصوب بفعل مقدر وهو يضرب اى ططق يضرب الحجر ضربا وفي رواية الاكثرين فططق بالحجر زيادة الباء ومعناها جعل ملتزما بذلك يضربه ضربا واعلم ان افعال المقاربة ثلاثة انواع هي الاول ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة نحو

قد وكره واوشك . الثاني ما وضع للدلالة على رجائه وهي ثلاثة نحو عني واخلاق وحري . الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير ومنه تطلق وهذه كلها ملازمة لصيغة الماضي الاربعة فاستعمل لها مضارع وهي كاد واوشك وطفق وجعل واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد وحكي الاخفش طفوقا عن قال طفق بالفتح وطفقا عن قال طفق بالكسر قوله « قال ابوهريرة » قال بعضهم هومن تمة مقول همام وليس بملق وقال الكرماني قوله قال ابوهريرة اما تعليق من البخاري وامان تمة مقول همام فيكون مسندا (قلت) احتمال الامر بن ظاهر وقطع البعض باحد الامر بن غير مقطوع به قوله « تمة » بالرفع على البدلية أي ستة آثارا وهو منصوب على التمييز وكذلك ضربا تمييز فافهم . (ذكر استنباط الاحكام) فيه دليل على اباحة التعري في الخلوة للغسل وغيره بحيث يأمن عين الناس . وفيه دليل على جواز النظر الى العورة عند الضرورة الداعية اليه من مداواة او برائة من العيوب او اثباتها كالبرص وغيره مما يتحكم الناس فيها مما لا بد فيها من رؤية البصر بها . وفيه جواز الحلف على الاخبار كحلف ابي هريرة رضي الله تعالى عنه . وفيه دلالة على معجزة موسى عليه الصلاة والسلام وهو مشى الحجر بثوبه الى ملا من بني اسرائيل ونداؤه عليه الصلاة والسلام للحجر وتأثير ضربه فيه . وفيه دليل على ان الله تعالى كل انبياءه خلقا وخلقنا وترهم عن المعاييب والنقائص وفيه ما غلب على موسى عليه السلام من البشرية حتى ضرب بالحجر (فان قلت) كشف العورة حرام في حق غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام فكيف الذي صدر من موسى عليه السلام (قلت) ذلك في شرعنا وأما في شرعهم فلا والدليل عليه انهم كانوا يغتسلون عراة وموسى عليه السلام يراهم ولا ينكر عليهم ولو كان حراما لانكره (فان قلت) اذا كان كذلك فلم كان موسى ينفرد في الخلوة عند الغسل (قلت) انما كان يفعل ذلك من باب الحياء لانه كان يجب عليه ذلك ويحتمل انه كان عليه مئزر رقيق فظهر ماتحته لما ابتل بالماء فراوا انه احسن الخلق فزال عنهم ما كان في نفوسهم (فان قلت) ما هذا الحجر (قلت) قال سعيد بن جبير الحجر الذي وضع موسى عليه السلام ثوبه عليه هو الذي كان يحمله معه في الاسفار فيضربه فيتفجر منه الماء والله اعلم .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَيْنَا أَيُّوبُ يُقَاتِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَنِي فِي ثَوْبِهِ فَنَادَاهُ رَبُّهُ يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيكَ عَمَّا تَرَى قَالَ بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنْ لَإِنِّي بِي عَنْ بَرَكَتِكَ

هذا معطوف على الاسناد الاول وقد صرح ابو مسعود وخلف فقالا في اطرافهما ان البخاري رواه ههنا عن اسحق ابن نصر وفي احاديث الانبياء عن عبدالله بن محمد الجعفي كلاهما عن عبد الرزاق ورواه ابو نعيم الاصبهاني عن ابي احمد ابن شيرويه حدثنا اسحق اخبرنا عبد الرزاق فذكره وذاكرنا البخاري رواه عن اسحق بن نصر عن عبد الرزاق واورد الاسماعيلي حديث عبد الرزاق عن معمر ثم لما فرغ منه قال عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بينا أيوب يقتل » الحديث وقال بعضهم وجزم الكرماني بانه تعليق بصيغة التريض فاخطأ فان الخبرين ثابتان في نسخة همام بالاسناد المذكور (قلت) الكرماني لم يجزم بذلك وانما قال تعليق بصيغة التريض بناء على الظاهر لانهم يطلع على ما ذكرنا قوله « بينا » بالالف اصله بين بالالف زبدت الالف فيه لاشباع الفتحه والعامل فيه قوله « خر » وما قيل ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله لان فيه معنى الجزائية اذ بين متضمن للشرط فجوابه لانسلم عدم عمله سيما في الظرف اذ فيه توسع والعامل خر المقدر والمذكور مفسر له وما قيل ان المشهور دخول اذ واذا في جوابه فجوابه كما ان اذا تقوم مقام الفاء في جواب الشرط نحو قوله (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقطنون) تقوم الفاء مقام اذا في جواب بين فينبهما معاوضة قوله « ايوب » اسم اعجمي وهو ابن اموص بن زراح بن عيص بن اسحق بن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام وهذا هو المشهور وقال بعضهم ايوب بن اموص بن زراح ابن زعويل بن عيص بن اسحق وقال آخرون ايوب بن اموص بن زراح بن روم بن عيص بن اسحق واما بنت لوط عليه الصلاة والسلام

وكان ايوب في زمان يعقوب وقال ابن الكلبي كانت منازل النبي من ارض الشام والجبالية من كورة دمشق وكان
الجميع له ومقامه بقريه تعرف بدير ايوب وقبره بها والى هلم جرا وهي قرية من نوى عليه مشهد وهناك قدم في حجر
يقولون انها اثر قدمه وهناك عين يتبرك بها وكان اعد اهل زمانه وعاش ثلاثا وتسعين سنة **قوله** « يغتسل » حلة
في محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو قوله «ايوب» والجملة في محل الجر باضافة **قوله** «عريانا» نصب على الحال
ومصروف لانه فعلان بالضم بخلاف فعلان بالفتح كما عرف في موضعه **قوله** «جراد» بالرفع فاعل خر قال ابن
سيده الجراد معروف قال ابو عبيد قيل هو سروة ثم دبا ثم غوغا ثم كنفان ثم خيفان ثم جراد وقال ابو اسحق ابراهيم
ابن اسماعيل الاجوانى اول ما يكون الجراد دبا ثم يكون غوغا اذا ما ج بعضه في بعض ثم يكون كنفانا ثم يصير خيفانا
اذا صارت فيه خطوط مختلفة الواحدة خيفانة ثم يكون جرادا وقيل الجراد الذكرو الجراد الانثى ومن كلامهم
رايت جرادا على جرادة كقولهم رايت نعاما على نعامة وفي الصحاح الجراد معروف والواحدة الجرادة يقع
على الذكر والانثى وليس الجراد بذكر للجرادة انما هو اسم جنس كالقبر والبقرة والتمر والتمر والحماء
والحمأة وما اشبه ذلك فحق مؤنثه ان لا يكون مؤنثه من لفظه لثلاثا يلبس الواحد المذكور بالجمع وقال ابن دريد
في الجمهرة سمي جراد لانه يجرد الارض فانه يأكل ما عليها وكذا هو في الاشتقاق للرماني **قوله**
«يحتى» من باب الافتعال من الحى بفتح الحاء المهملة وسكون التاء المثلثة قال ابن سيده الحى مارفت به يديك
يقال حى يحتى ويحتو والياء اعلو وزعم ابن قرقول انه يكون باليد الواحدة ايضا وفي الصحاح حى في وجهه التراب
يحتو ويحتى حوا وحيا وتحيا وحوت له اذا اعطيت شيئا يسيرا ويقال الحية باليدين جميعا عند اهل اللغة وقال الكرمانى
يحتى اى يرمى معنى يأخذ ويرى في ثوبه وقال بعضهم وقع في رواية القاسمى عن زيد يحنى بنون في آخره بدل
الياء (قات) امعت النظر في كتب اللغة فساو جئت له وجهها في هذا **قوله** «فناداه ربه» يحتمل ان يكون كله كذا كالم
موسى وهو اولى بظاهر اللفظ ويحتمل ان يرسل اليه ملكا فسمى هذا بذلك **قوله** «بلى» اى بلى اغنيتى وقال الكرمانى ولو
قيل في مثل هذه المواضع بدل بلى نعم لا يجوز بل يكون كفر (قلت) لان بلى مختصة بالحباب النقي ونعم مقررة لما سبقها والمراد في
قوله تعالى (الست بربكم قالوا بلى) انت ربنا وقال المفسرون لو قالوا نعم لكفروا والفقهاء لم يفرقوا في الاقرار لان مبناها
على العرف ولا فرق بينهما في العرف **قوله** «لاغنى بي» قال بعضهم لاغنى بالقصر بلاتوين على ان لا بمعنى ليس (قلت) هذا
القاتل لم يدر الفرق بين لا بمعنى ليس وبين لا الى لثنى الجنس فاذا كانت بمعنى ليس فهو متون مرفوع واذا كانت بمعنى لا لثنى
الجنس يكون مبني على ما ينصب به ولا ينون ويجوز ههنا الوجهان ولا فرق بينهما في المعنى لان النكرة في سياق النفي تفيد
العموم وقال صاحب الكشف في اول البقرة قرىء لا ريب بالرفع والفرق بينهما وبين القراءة المشهورة ان المشهورة
توجب الاستغراق وهذه تجوز (فان قلت) خبر لا ما هو هل هو لفظ بى او عن بركك قلت يجوز كلاهما والمعنى صحيح
على التقديرين **قوله** «عن بركك» البركة كثرة الخير (وما يستبسط منه) ما قاله ابن بطال جواز الاغتسال عريانا لان
الله تعالى عاتب ايوب عليه السلام على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا وفيه جواز الحلف بصفة من صفات الله تعالى
وقال الداودى فيه فضل الكفاف على الفقر لان ايوب عليه السلام لم يكن يأخذ ذلك مفاخر ولا مكاثرا وانما اخذه ليستعين
به فيما لا بد له منه ولم يكن الربا حلالا ولا يعطيه ما ينقص به حفظه وفيه الحرص على الحلال وفيه فضل النقي لانه سماء بركة
وَوَرَوَاهُ اِبْرَاهِيمُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ صفْوَانَ عَنْ عطاءِ بْنِ يسارٍ عَنْ اَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صلى
الله عليه وسلم قالَ يَنْبَأُ اَيُّوبُ يُغْتَسِلُ عُرْيَانًا

اى روى هذا الحديث المذكور ابراهيم وهو ابن طهمان بفتح الطاء الخراسانى ابو سعيد مات بمكة سنة ثلاث وستين ومائة
عن موسى بن عتبة بضم العين وسكون القاف وفتح الباء الموحدة التابعى تقدم في باب اسباغ الوضوء عن صفوان بن سليم
بضم السين المهملة وفتح اللام التابعى المدني ابو عبد الله الامام القدوة يقال انه لم يضع جنبه على الارض اربعين سنة وكان

لا يقبل جوائز السلطان وقال أحمد يستنزل بذكره القطر مات بالمدينة عام اثنين وثلاثين ومائة عن عطاء بن يسار ضد اليمين تقدم في باب كفران العشير وهذه الرواية موصولة أخرجا النسائي عن أحمد بن حفص عن أبيه عن إبراهيم به وأخرجه الاسماعيلي فقال حدثنا أبو بكر بن عبيد الشمراني وأبو عمرو وأحمد بن محمد الحيري قالوا حدثنا أحمد بن حفص حدثني أبي حدثني إبراهيم عن موسى بن عقبة النخ ولما ذكره الحميدي قال عطاء تعليقا عن أبي هريرة ثم قال لم يزيدني البخاري على هذا الحديث من رواية عطاء وقد أخرجه ولم يذكر اسم شيخه وأرسله وقال الكرماني فان قلت لم أخر الاسناد عن المتن قلت لعل له طريقا آخر غير هذا وتركه وذكر الحديث تعليقا لغرض من الاغراض التي تتعلق بالتعليقات ثم قال ورواه إبراهيم اشعار بهذا الطريق الآخر وهذا ايضا تعليقا لان البخاري لم يدرك عصر إبراهيم ثم ان المحدثين كثيرا منهم يذكرون الحديث أولا ثم يأتي بالاسناد لكن الغالب عكسه (ومن لطائف الاسناد المذكور) ان فيه الغنعة في اربعة مواضع وان فيه رواية تابعي عن تابعي (فان قلت) قوله يينا ايوب ما وقع من انواع الكلام (قلت) هو بدل من الضمير المنسوب في رواية إبراهيم

بابُ التَّسْتَرِّ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ

اي هذا باب في بيان التستر الى آخره ويروى من الناس والمناسبة بين البابين من حيث انه لما بين حكم التمرى في الحلوة شرع ههنا بين التستر عند الناس *

٣١ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيَةَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيَةَ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَقَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ فَقَالَ مَنْ مَدِينَةٍ قُلْتُ أَنَا أُمُّ هَانِيَةَ ***

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة * (ذكر رجاله) * وهم خمسة * الاول عبد الله بن مسلمة بفتح الميم واللام تقدم في باب من الدين الفرار من الفتن * الثاني مالك بن انس الامام تقدم هناك ايضا * الثالث ابو النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة واسمه سالم بن ابي امية مولى عمر بن عبد الله بالتصغير التابعي تقدم في باب المسح على الخفين * الرابع ابو مرة بضم الميم وتشديد الراء تقدم في باب من قعد حيث ينتهي به المجلس (فان قلت) ذكر فيه انه مولى عقيل بن ابي طالب (قلت) هو مولى ام هانيء ولكن لشدة ملازمته وكثرة مصاحبته لعقيل نسب اليه وقيل كان مولى لهما * الخامس ام هانيء بالنون وبهمزة في آخره وكنت باسم انها واسمها فاختة وقيل عاتكة بالعين المهملة وبالتاء المثناة من فوق وقيل فاطمة وقيل هند وهي اخت علي رضي الله تعالى عنهما وروى لها ستة واربعون حديثا * (ذكر لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد والنعنة في موضع واحد وفيه الاخبار بصيغة الافراد وفيه السماع واقول وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابة وان رواه مدنيون *

(ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري في الادب ايضا عن عبد الله بن مسلمة وأخرجه في الصلاة عن اسماعيل بن اويس وأخرجه في الجزية عن عبد الله بن يوسف ثلاثتهم عن مالك وأخرجه مسلم في الطهارة وفي الصلاة عن يحيى بن يحيى عن مالك به وفي الطهارة ايضا عن محمد بن ربيع عن ليث عن يزيد بن ابي حبيب وعن ابي كريب عن ابي اسامة عن الوليد بن كثير عن سعيد بن ابي هند عن ابي مرة عن أم هانيء به مختصر وفي الصلاة ايضا عن حجاج ابن الشاعر عن معلى بن اسد عن وهب بن خالد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي مرة عن أم هانيء به مختصر وأخرجه الترمذي في الاستئذان عن اسحاق بن موسى عن معن عن مالك به مختصر أو قال صحيح وفي السير عن ابي الوليد الدمشقي

وهو احمد بن عبد الرحمن بن بكار عن الوليد بن مسلم عن ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي مرة عن ام هانئ واخرجه النسائي في الطهارة عن يعقوب بن ابراهيم عن ابن مهدي عن مالك نحو حديث معن وفي السير عن اساعيل بن مسعود عن خالد بن الحارث عن ابن ابي ذئب نحو حديث الوليد واخرجه ابن ماجه في الطهارة عن محمد بن رباح *

« (ذكر بقية الكلام) * قوله «عام الفتح» أي فتح مكة وكان في رمضان سنة ثمان قوله «يفتسل» حلة في محل نصب على انها مفعول ثان لوجدت قوله «وفاطمة تستره» حلة اسمية ومحملها النصب على الحال وفاطمة هي بنت النبي ﷺ تقدم ذكرها في باب غسل المرأة باها الدم قوله «فقال من هذه» يدل على ان السركان كشيافو عرف ايضا انها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه الرجال (ومما يستبطن منه) وجوب الاستنار في الغسل عن اعين الناس فكما لا يجوز لاحد ان يبدى عورته لاحد من غير ضرورة فكذلك لا يجوز له ان ينظر الى فرج احد من غير ضرورة وانفق ائمة الفتوى كما نقله ابن بطال على ان من دخل الحمام بغير مئزره ان تسقط شهادته بذلك وهذا قول مالك والثوري وابي حنيفة واصحابه والشافعي واختلفوا اذا نزع مئزره ودخل الحوض وبدت عورته عند دخوله فقال مالك والشافعي تسقط شهادته بذلك ايضا وقال ابو حنيفة والثوري لا تسقط شهادته بذلك وهذا يعذر به لانه لا يمكن التحرز عنه قال واجمع العلماء على ان للرجل ان يرى عورة اهله وتري عورته . وفيه ما قال النووي فيه دليل على جواز اغتسال الانسان بحضرة امرأة من محارمه اذا كان يحول بينها وبينه ساتر من ثوب او غيره *

٣٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ سَتَرْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَفَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ رَجْلَهُ وَمَا أَصَابَهُ ثُمَّ مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رَجْلَيْهِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ ثُمَّ تَنَحَّى فَفَسَلَ قَدَمَيْهِ ***

مطابقه للترجمة ظاهرة في قوله لها «سترت رسول الله ﷺ» وقد قلنا ان البخاري ذكر حديث ميمونة هذا في ثمانية مواضع وهذا هو الثامن وقد تقدم هذا في اول الغسل غير ان بينه وبين سفيان الثوري هناك واحدا وهو شيخه محمد بن يوسف وههنا بينه وبين سفيان الثوري اثنان احدهما هو شيخه عبدان والاخر عبد الله بن المبارك وقد ذكرنا ما فيه من انواع ما يتعلق به مستقصى * **تَابِعَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ فُضَيْلٍ فِي السَّتْرِ ***

اي تابع سفيان ابو عوانة الوضاح البشكري في الرواية عن الاعمش وقد ذكر البخاري هذه المتابعة في باب من افرغ يمينه حيث قال حدثنا موسى بن اساعيل قال حدثنا ابو عوانة حدثنا الاعمش عن سالم بن ابي الجعد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة الحديث قوله «وابن فضيل» اي وتابعه ايضا محمد بن فضيل بن غزوان في الرواية عن الاعمش وروايته موصولة في صحيح ابي عوانة الاسفرائني نحو رواية ابي عوانة البصري قوله «في الستر» وفي بعض النسخ في التستر اراد تابع سفيان في لفظ سترت النبي ﷺ *

باب إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ

اي هذا باب ما يكون فيه من الحكم اذا احتلمت المرأة والاحتلام من الحلم وهو عبارة عما يراه النائم في نومه من الاشياء يقال حلم بالفتح اذا رأى وتحلم اذا ادعى الرؤيا كاذبا وجه المناسبة بين البابين من حيث ان المذكور في كل منهما بيان حكم الاغتسال من الجنابة «فان قلت» حكم الرجل اذا احتلم مثل حكم المرأة فما وجه تقييد هذا الباب بالمرأة وتخصيصه بها «قلت» الجواب عنه بوجهين احدهما ان صورة السؤال كانت في المرأة فقيدها بهذا الباب بما وافقه صورة السؤال. والثاني

فيه الإشارة الى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل فنبه على ان حكم المرأة كحكم الرجل في هذا الباب الا ترى كيف قال عليه الصلاة والسلام في جواب ام سليم « المرأة ترى ذلك أعليا الفسل نعم انما النساء شقائق الرجال » رواه ابوداود والمعنى ان النساء نظائر الرجال وامثالهم في الاخلاق والطباع كأنهن شققن منهن وحواء خلقت من آدم عليهما السلام والشقائق جمع شقيقة ومنه شقيق الرجل وهو اخوه لايه وامه ويجمع على اشقاء ايضا بتشديد الفاف ونسب منع هذا الحكم في المرأة الى ابراهيم النخعي على ما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عنه ذلك باسناد جيد فكان النووي لم يقف على هذا واستبعد صحته عنه *

٣٣ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةً أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ هَلَّ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ ***

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) وهم ستة . الاول عبدالله بن يوسف التنيسي . الثاني مالك بن انس الثالث هشام بن عروة . الرابع ابوه عروة بن الزبير بن العوام . الخامس زينب بنت ابي سلمة واسم ابي سلمة عبدالله ابن عبالاسد المخزومي وفي تهذيب التهذيب ابو سلمة بن عبدالاسد المخزومي أحد السابقين عبدالله اخو النبي ﷺ من الرضاعة وذكر البخاري هذا الحديث في باب الحياء في العلم . وفيه زينب بنت ام سلمة فنسبت زينب هناك الى امها وههنا الى ابيها واسم ام سلمة هند بنت ابي امية واسمها حذيفة ويقال سهل بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم وام سلمة ام المؤمنين كانت قبل النبي ﷺ عند ابي سلمة المذكور وزينب هي اخت سلمة فكفى كل واحد من ام زينب وابيها بسلمة فلذلك تنسب زينب تارة الى ابيها بنت ابي سلمة وتارة الى امها بنت ام سلمة والمعنى واحد . السادس ام سلمة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها . وام سليم بضم السين المهملة وفتح اللام واختلف في اسمها فقيل سهلة وقيل رميلة وقيل رميثة وقيل مليكة وقيل الغميصاء وقيل الرميضاء وانكره ابوداود وقال الرميضاء احتواء عند ابن سعد اتيته وانكره ابن حبان وام سليم بنت ملحان الخزرجية التجارية والددة انس بن مالك زوجة ابي طلحة كانت فاضلة دينه واسم ابي طلحة زيد بن سهل بن الاسود بن حرام الانصاري النقيب كبير القدر بدرى مشهور *

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع وهو في موضع واحد وفيه الاخبار كذلك في موضع واحد وفيه العنقة في اربعة مواضع وفيه القول وفيه ثلاث صحايات وفيه ان رواه مدينون ما خلا عبدالله بن يوسف (ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري في ستة مواضع في الفسل ههنا عن عبدالله بن يوسف وفي الادب عن اسماعيل وعن محمد بن المتق وعن مالك بن اسماعيل وفي خلق آدم عن مسدد وفي العلم عن محمد بن سلام وأخرجه مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى وعن ابي بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب وعن ابن ابي عمر وأخرجه الترمذي في الطهارة عن ابن ابي عمير وأخرجه النسائي فيه وفي العلم عن شعيب بن يوسف وأخرجه ابن ماجه في الطهارة عن ابن ابي شيبة وعلى بن محذوراه ابوداود عن احمد بن صالح قال حدثنا عتبة عن يونس بن شهاب قال قال عروة عن عائشة « ان ام سليم الانصارية وهي ام انس بن مالك قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق ارايت المرأة اذا رأت في التوم ما يرى الرجل اتغتسل او لا قالت عائشة فقال النبي ﷺ نعم فلتغتسل اذا وجدت الماء قالت عائشة فاقبلت عليها فقلت اف لك وهل ترى ذلك المرأة فاقبل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال تربت يمينك يا عائشة ومن اين يكون الشبه » *

(ذكر الاختلاف في هذا الحديث) * هذا الحديث أخرجه الائمة الستة كإرايته وقد اتفق البخاري ومسلم على

اخرجه من طرق عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب ورواه ايضا مسلم من رواية الزهري عن عروة لكن قال عن عائشة قال ابو داود وكذلك رواه عقيل والزيدي ويونس وابن اخي الزهري وابن ابى الوزير عن مالك عن الزهري ووافق الزهري مسافع الحجبي قال عن عروة عن عائشة واما هشام بن عروة فقال عن عروة عن زينب بنت ابى سلمة عن ام سلمة «ان ام سليم جاءت الى رسول الله ﷺ» وقال القاضي عياض عن اهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة لعائشة ونقل ابن عبد البر عن الذهلي انه صحح الروايتين قلت قول عياض يرجح رواية هشام بن عروة وقول ابى داود عن مسافع يرجح رواية الزهري وقال النووي يحتمل ان تكون عائشة وام سلمة جميعا انكرتا على ام سليم . والزيدي هو محمد بن الوليد ويونس بن يزيد وابن اخي الزهري اسمه محمد بن عبدالله بن مسلم وابن ابى الوزير اسمه ابراهيم بن عمر بن مطرف الهاشمي مولاهم المسكي ومسافع بضم الميم وبالسین المهملة وكسر الفاء ابن عبد الله ابوسليمان القرشي الحجبي المسكي *

(ذكر اختلاف الفاظ هذا الحديث) لفظ البخاري في باب الحياه في العلم بعد قوله «اذارات المساء فغطت ام سلمة يعني وجهها وقالت يا رسول الله اوتحتم المرأة قال نعم تربت يمينك فبم يشبهها ولها» وفي لفظ له بعد قوله «اذارات الماء فضحكت ام سلمة فقالت اتحتم المرأة فقال النبي ﷺ فبم شبه الولد» وفي لفظ قالت ام سلمة «فقلت فضحت النساء» وعند مسلم من حديث انس «ان ام سليم حدثت انها سألت النبي ﷺ وعائشة عنده يا رسول الله المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام من نفسها ما يرى الرجل من نفسه فقالت عائشة يا ام سليم فضحت النساء تربت يمينك فقال لها ما بل انت تربت يمينك نعم فلتغتسل يا ام سليم» وفي لفظ «فقلت ام سليم واستحييت من ذلك وهل يكون هذا قال نعم ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر ايها علا وسبق يكون منه الشبه» وفي لفظ «فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا كان منها ما يكون من الرجل فلتغتسل» وفي لفظ «قالت عائشة فقلت لها افلك اترى المرأة ذلك» وفي لفظ «تربت يدك وأنت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دعها تربت يمينك وأنت وهل يكون الشبه الا من قبل ذلك اذا علم ماؤها ماء الرجل اشبه الرجل اخواله واذا علم ماء الرجل ماها أشبه اعمامه» وفي لفظ ابى داود «انغتسل ام لا فقال فلتغتسل اذا وجدت الماء» وفي لفظ «والمرأة عليها غسل قال نعم انما النساء شقائق الرجال» وفي لفظ النسائي «فضحكت أم سلمة» وعند ابن ابى شيبة «وقال هل تجد شبهة قالت لعله قال هل تجد بل لا قالت لعله فقال فلتغتسل فلقبها النسوة فقلن فضحتنا عند رسول الله ﷺ فقالت والله ما كنت لآتهى حتى اعلم في حل انا ام في حرام» وعند الطبراني في الاوسط «قالت يا رسول الله أمر يقربني الى الله احب ان أسألك عنه قال اصبت يا ام سليم فقلت» الحديث وعند البزار «فقلت ام سلمة وهل للنساء من ماء قال نعم انما هن شقائق الرجال» وعند ابن عمر «اذارت ذلك فأترلت فعليها الغسل فقالت ام سليم أ يكون هذا» وعند الامام احمد «انها قالت يا رسول الله اذارت المرأة ان زوجها يجامعها في المنام أغتسل» وعند عبد الرزاق في هذه القصة «اذارت احدا كن الماء كما يرى الرجل» وقد جاء عن جماعة من الصحابات أنهن سألتن رسول الله تعالى عنهن كسؤال ام سليم منهن خولة بنت حكيم روى حديثها ابن ماجه من طريق علي بن زيد بن جدعان «ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل» ويسرة ذكره ابن ابى شيبة بسند لا بأس به وسهلة بنت سهيل رواه الطبراني في الاوسط من حديث ابن لهيعة ثم اكثر الكلام مضى في باب الحياه في العلم * وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه العلم ان الرجل اذا رأى في منامه انه احتلم او جامع ولم يجد بللا ان لا يغسل عليه واختلفوا فيمن رأى بللا ولم يتذكر احتلما فقالت طائفة يغتسل وروى ذلك عن ابن عباس والشعبي وسعيد بن جبير والنخعي وقال احمد احب الى ان يغتسل الرجل به ابردة وقال ابو اسحق يغتسل اذا كانت بلة نطفة وروينا عن الحسن انه قال اذا كان انتشر الى اهله من الليل فوجد من ذلك بلة فلا يغسل عليه وان لم يكن كذلك اغتسل وفيه قول ثالث وهو ان لا يغتسل حتى يوقن بالماء الدافق هكذا قال مجاهد وهو قول قتادة وقال مالك والشافعي وابو يوسف يغتسل اذا علم بالماء الدافق وقال الخطابي ظاهره بوجوب الاغتسال اذا رأى البلة وان لم يتيقن انه الماء الدافق وروى هذا

القول عن جماعة من التابعين وقال أكثر أهل العلم لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم انه بلل الماء الدافق به وقال ابن عبد البر فيه دليل على ان النساء ليس كلهن يحتلمن ولهذا انكرت عائشة على ام سلمة وقد يعدم الاحتلام في بعض الرجال فالنساء اجدر ان يعدم ذلك فيهن وقد قيل ان انكار عائشة لذلك انما كان لصغر سنها وكونها مع زوجها لانها لم تحض الا عنده ولم تفقده فقد اطويلا الابموتة عليه الصلاة والسلام فلذلك لم تعرف في حياته الاحتلام لان الاحتلام لا يعرفه النساء ولا أكثر الرجال الا عند عدم الرجال بعد المعرفة به فاذا فقدت النساء ازواجهن احتلمن والوجه الاول عندى اصح واولى لان ام سلمة فقدت زوجها وكانت كبيرة عالة بذلك وانكرت منه ما انكرت عائشة فدل ذلك على ان من النساء من لا تنزل الماء في غير الجماع الذي يكون في القطة ولقائل ان يقول ان ام سلمة ايضا تزوجت اباسلمة شابة ولم تنو في غيرها زوجها تزوجها سيد المرسلين لا سماع شغلها بالعبادة وشبهها التي هي وجاء لغيرها او تكون قائلته انكارا على ام سليم لكونها واجهت به سيدنا رسول الله ﷺ يوضحه فقالت ام سلمة وغطت وجهها * وقال ابن بطال فيه دليل على ان كل النساء يحتلمن . وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالانزال ونفى ابن بطال الخلاف فيه وقد ذكرنا في اول الباب خلاف النخعي . وفيه رد على من زعم ان ماء المرأة لا يبرز وانما تعرف اثرها بشهوتها وحمل قوله اذا رأت الماء اي اذا علمت به لان وجود العلم هنا متعذر لان الرجل لو راى انه جامع وعلم انه انزل في النوم ثم استيقظ فلم ير بللا لا يجب عليه الغسل فكذلك المرأة وان اراد علمها بذلك بعد ان استيقظت فلا يصح لانه لا يستمر في القطة ما كان في النوم الا ان كان مشاهدا فحمل الكلام على ظاهره هو الصواب فان قلت قد جاء عن ام سلمة فضحكك وجاء فغطت وجهها فالإتوفيق بينهما (قلت) معنى ضحكك تبسمت تعجبا وغطت وجهها حياء ومعنى تربت يمينك في الاصل لا اصابته خيرا غير ان في لسان العرب يطلق ذلك وامثاله ويراد به المدح وفي كتاب ادب الخواص للوزير ابي القاسم المغربي وفي كتاب الايك والغصون لابي العلاء المعري معنى قوله تربت يمينك اي افتقرت من العلم مما سألت عنهم ام سليم وفي المحكم ترب الرجل صار في يده التراب وترب تر بالصدق بالتراب من الفقر وترب تر بالمرتبة خسر وافتقر وحكي قطرب ترب وترب قوله « والت » بعد قوله تربت يمينك معناه صاحبت لما اصابها من شدة هذا الكلام وروى التبضم الهمزة مع التشديد اي طعنت بالآلة وهي الحربة العريضة النصل *

باب عرق الجنب وان المسلم لا ينجس

اي هذا باب في عرق الجنب ولم يبين ما حكم عرق الجنب ولا ذكر في هذا الباب شيئا يطابق هذه الترجمة وقال بعضهم كان المصنف يشير بذلك الى الخلاف في عرق الكافر وقال قوم انه نجس بناء على القول بنجاسة عينه (قلت) ما بعد هذا الكلام عن الذوق فكيف يتوجه ما قاله والمصنف قال باب عرق الجنب وسكت عليه ولم يشير الى حكمه لافي الترجمة ولا في الذي ذكره في هذا الباب وفائدة ذكر الباب المعقود بالترجمة ذكر ما عقدت له الترجمة والا فلا فائدة في ذكرها ويمكن ان يقال انه ذكر ترجمتين والترجمة الثانية تدل على ان المسلم طاهر ومن لوازم طهارته طهارة عرقه ولكن لا يختص بعرق المسلم والحال ان عرق الكافر ايضا طاهر قوله « وان المسلم لا ينجس » عطف على المضاف اليه والتقدير وباب ان المسلم لا ينجس وذكر هذا الباب بين الابواب المتقدمة والآتية لا يخلو عن وجه المناسبة وهو ظاهر *

٣٤ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا بِحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ فَأَنَحَتَسَتْ مِنْهُ فَبَدَّهَتْ فَأَعْتَسَلَتْ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ كُنْتُ جُنُبًا فَكِرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ ***

مطابقة هذا الحديث لاحدى ترجحتى هذا الباب ظاهرة وهي الترجمة الثانية * (ذكر رجاله) * وهم ستة . الاول على ابن عبدالله المديني . الثاني يحيى بن سعيد القطان . الثالث حميد بن عمار الطويل التابعى مات وهو قائم يصلى . الرابع بكر يفتح الباء الموحدة ابن عبدالله بن عمر بن هلال المزني البصري . الخامس ابو رافع واسمه نفع بن النون وفتح الفاء الصائغ بالغين المعجمة البصري تحول اليها من المدينة ادرك الجاهلية ولم ير النبي ﷺ . السادس ابو هريرة رضى الله تعالى عنه *.

*(ذكر لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في اربعة مواضع والنفعة في موضعين وفيه رواية التابعى عن التابعى عن الصحابى وفيه ان رواه بصريون ومن اجل لطائفه انه متصل ورواه مسلم مقطوعا حميد عن ابى رافع كذا في طريق الجلودى والحافظ الحليانى والضواب مارواه البخارى وغيره حميد عن بكر عن ابى رافع وذكر ابو مسعود وخلف ان مسلما اخرجه ايضا كذلك وقال صاحب التلويح قد راينا من قاله غيرها فدل على ان في مسلم روايتين قلت ذكر البغوى في شرح السنة ان مسلما اخرجه باثبات بكر *.

*(ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخارى ايضا عن عياش بن الوليد عن عبد الاعلى واخرجه مسلم في الطهارة عن ابى بكر بن ابى شيبة عن زهير بن حرب واخرجه ابو داود في الصلاة عن مسدد واخرجه الترمذى فيه عن اسحق بن منصور واخرجه النسائى فيه عن حميد بن مسعدة واخرجه ابن ماجه فيه عن ابى بكر بن ابى شيبة * (ذكر لغاته ومعناه) * قوله «في بعض طريق» كذا هو في رواية الاكثر وفي رواية كريمة والاصلى طرق بالجمع وفي رواية ابى داود والنسائى «لقيته في بعض طريق من طرق المدينة» قوله «فانخست» فيه روايات كثيرة الاولى «فانخست» كما في الكتاب بالنون ثم بالخاء المعجمة ثم بالنون ثم بالسين المهملة وهي رواية الكشميهنى والحموى وكريمة ومعناه تأخرت وانقضت ورجعت وهو لازم ومتعد ومنه خسن الشيطان . الثانية فانخست مثل الرواية الاولى في المعنى غير ان اللفظ في الرواية الاولى من باب الانفعال وفي هذه الرواية من باب الافتعال . الثالثة فانيجست بالباء الموحدة والجيم وكذا هو في رواية الترمذى ومعناه اندفعت ومنه قوله تعالى «فانيجست منه اثنا عشرة عينا» اى جرت واندفعت وهي رواية ابن السكن والاصلى ايضا وابى الوقت وابن عساكر ايضا . الرابعة فانيجست من النجاسة من باب الافتعال والمعنى اعتقدت نفسى نجسا وهو رواية المستملى . الخامسة فانيجست بالشين المعجمة من النجس وهو الاسراع . السادسة فانيجست بالباء الموحدة والخاء المعجمة والسين المهملة من النجس وهو النقص فكانه ظهر له نقصانه عن مما شاته رسول الله ﷺ وهو رواية المستملى لما اعتقد في نفسه من النجاسة . السابعة فانيجست بحاء مهملة ثم تاء مشاة من فوق ثم بام موحدة ثم سين مهملة من الاحتباس والمعنى حبست نفسى عن اللحاق بالنبي ﷺ . الثامنة «فانسلت» . التاسعة «فانسلت» وهو رواية مسلم والنسائى ايضا وقال بعض الشارحين ولم يثبت لى من طريق الرواية غير ما تقدم واراد به رواية الكشميهنى وابى الوقت والمستملى ونسب بعضها الى التصحيف ولا يلزم من عدم ثبوت غير الروايات الثلاث عنده عدم ثبوتها عند غيره وليس بادب ان ينسب بعض غير ما وقف عليه الى التصحيف لان الجاهل بالشئ ليس له ان يدعى عدم علم غيره به قوله «يا باهريرة» بحذف الهمزة في الاب تخفيفا قوله «جنب» يقال اجنب الرجل فهو جنب وكذلك الاثنان والجمع والمذكر والمؤنث قال ابن دريد وهو اعلى اللغات وقد قالوا جنبان واجناب ولم يقولوا جنبه وفي المتهى رجل جنب وامرأة جنب وقوم جنب وجنيون واجناب وفي الصحاح اجنب الرجل وجنب ايضا ضم النون وفي الموعب لابن التبانى عن الفراء وقطرب جنب الرجل وجنب بكسر النون وضما لفتان وقال المطرزي يقال من الجنابة اجنب الرجل وجنب بفتح النون وكسرها وجنب وتجنب لا يقال عن العرب غيره وحكى بعضهم جنب بضم النون وليس بالمشهور وفي الاشتقاق للرماني اجنب الرجل لانه يجانب الصلاة وقال ابو منصور لانه نهى عن ان يقرب مواضع الصلاة وقال العتبي سمي بذلك لجانبه الناس وبعده منهم حتى يقتل قوله «سبحان الله» قال ابن الابارى معناه سبحك تنزيها لك يا ربنا من الاولاد والصاحبة والشركاء اى زهناك من ذلك وقال القرأز معناه برأت الله تعالى من سوء وقال ابو عبيدة نسيح لك ونعمدك

ونصلي لك وقال الزمخشرى فى اساس البلاغة سبحت الله وسبحت له وكثرت تسبيحاته وتسايحه وفى المغيث لابی المدينى سبحان الله قائم مقام الفعل أى أسبحه وسبحت أى لفظت سبحان الله وقيل معنى سبحان الله أتسرع اليه والحقه فى طاعته من قولهم فرس سابح وذكر النضر بن شميل ان معناه السرعة الى هذه اللفظة لان الانسان يبدأ فيقول سبحان الله قوله «لا ينجس» قال ابن سيده النجس والتنجس والتجسس القذر من كل شئ ورجل نجس والجمع انجاس وقيل النجس يكون للواحد والاثني والجمع والمؤنث بلفظ واحد فاذا كسر والنون جمعوا وانثوا ورجل رجس نجس يقولونها بالكسر لمكان رجس فاذا فرده وقالوا نجس وفى الجامع احسب المصدر من قولهم نجس ينجس نجسا والاسم النجاسة وذكره ابن القوطية وابن طريف فى باب فعل وفعل فقالا نجس الشئ ونجسا نجاسة ضد طهر وفى الصحاح نجس الشئ بالكسر ينجس نجسافه ونجس ونجس وفى كتاب ابن عديس نجس الرجل ونجس نجاسة ونجوسة بكسر الحيم وضمها اذا تقذر *

(ذكر اعرابه) قوله «وهو جنب» جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المنصوب الذى فى لقيته قوله «فذهبت فاغتسلت» قال الكرماني وفى بعضها فى بعض النسخ فذهب فاغتسل «قلت» على تقدير محبة الرواية بها يجوز فيه الامر ان الغيبة بالنظر الى نقل كلام ابى هريرة بالمعنى والتكلم بالنظر الى نقله بلفظه بعينه على سبيل الحكاية عنه واما جواز لفظه بالغيبة فمن باب التجريد وهو انه جرد من نفسه شخصا واخبر عنه قوله «كنت جنبا» أى ذا جنبا قوله «واناعلى غير طهارة» جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المرفوع فى اجالسك واجالسك فى قوة المصدر بان المصدرية وانما فعل ابو هريرة هذا لانه عليه السلام كان اذا لقي احدا من اصحابه ماسحه ودعاه كما ورد فى النسائي من حديث ابى وائل عن ابن مسعود قال «لقينى النبى ﷺ وانا جنب فاهوى الى فقلت انى جنب فقال ان المسلم لا ينجس» قوله «سبحان الله» سبحان علم للتيسيح كعثمان علم للرجل وقال الفراء منصوب على المصدر كأنك قلت سبحت الله تسبيحا فجعل سبحان فى موضع التيسيح والحاصل انه منصوب بفعل محذوف لازم الحذف فاستعمله فى مثل هذا الموضع رادبه التعجب ومعنى التعجب هنا انه كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (بيان استنباط الاحكام) الاول وقد عقد الباب له ان المؤمن لا ينجس وانه طاهر سواء كان جنبا او محدثا حيا او ميتا وكذا سؤره وعرقه ولعابه ودمه وكذا الكافر فى هذه الاحكام وعن الشافعى قولان فى الميت احدهما الطهارة وذكر البخارى فى صحيحه عن ابن عباس تعليقا «المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا» ووصله الحاکم فى المستدرک فقال اخبرنى ابراهيم عن عصمة قال حدثنا ابو مسلم السيب بن زهير البغدادى اخبرنا ابو بكر وعثمان ابنا ابى شيبة قال حدثنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «لا تنجسوا موتا كم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا» قال صحيح على شرطهما ولم يخرجاه وهو اصل فى طهارة المسلم حيا وميتا. اما الحى فبالاجماع حتى الجنين اذا القته امه وعليه رطوبة فرجها واما الكافر فحكمه كذلك على ما ذكره ان شاء الله تعالى وفى صحيح ابن خزيمة عن القاسم بن محمد قال سألت عائشة عن الرجل يأتى اهله ثم يلبس الثوب فيعرق فيه انجس ذلك فقالت قد كانت المرأة تعد خرقا وخرقا فاذا كان ذلك مسح بها الرجل الاذى عنه ولم تزل ذلك ينجمه وفى لفظ ثم صليا فى ثوبهما وروى الدارقطنى من حديث المتوكل ابن فضيل عن ام القلوص العامرية عن عائشة «كان النبى ﷺ لا يرى على البدن جنابة ولا على الارض جنابة ولا ينجب الرجل» وعن محي السنة البغوى قال معنى قول ابن عباس اربع لا ينجس الانسان والثوب والماء والارض يريد الانسان لا ينجب بمماسة الجنب ولا الثوب اذا لبسه الجنب ولا الارض اذا اقضى اليها الجنب ولا الماء ينجس اذا غمس الجنب يده فيه . وقال ابن المنذر اجمع عوام اهل العالم على ان عرق الجنب طاهر وثبت ذلك عن ابن عباس وابن عمر وعائشة انهم قالوا ذلك وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى ولا احفظ عن غيرهم خلاف قولهما وقال القرطبى الكافر نجس عند الشافعى وقال ابو بكر ابن المنذر وعرق اليهودى والنصرانى والمجوسى طاهر عندى وقال ابن حزم العرق من المشركين نجس لقوله تعالى «انما المشركون نجس» وتمسك ايضا بمفهوم حديث الباب وادعى ان الكافر نجس العين والجواب عنه انهم نجسوا الافعال لا الاعضاء او نجسوا الاعتقاد وما يوضح ذلك ان الله تعالى اباح نكاح نساء اهل الكتاب ومعلوم ان عرقهن لا يسلم منه من

يضاجهم ومع ذلك لا يجب عليهم غسل الكتاية الا مثل ما يجب عليه من غسل المساحة فدل على ان الآدمي الحي ليس بنجس العين اذا لفرق بين النساء والرجال وفي المدونة على ما نقله ابن التين ان المريض اذا صلى لا يستند لخاصض ولا جنب واجازه ابن اسيب قال الشيخ ابو محمد لان ثيابهما لا تكاد تسلم من النجاسة وقال غيره لاجل اعينهما لاثنيهما وما ذكرناه يرد ذلك «فان قلت» على ما ذكرت من ان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا ينبغي ان لا يغسل الميت لانه طاهر (قلت) اختلف العلماء من اصحابنا في وجوب غسله فقل انما وجب لحدث يحمله باسترخاء المفاصل لالنجاسته فان الآدمي لا ينجس بالموت كرامة اذ لو نجس لما طهر بالغسل كسائر الحيوانات وكان الواجب الاقتصار على اعضاء الوضوء كما في حال الحياة لكن ذلك انما كان نفيا للخرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالجنب لا يكتفى فيها بغسل الاعضاء الاربعة بل يبقى على الاصل وهو وجوب غسل البدن لعدم الخرج فكذا هذا وقال العراقيون يجب غسله لنجاسته بالموت لا بسبب الحدث لان الآدمي دما سائلا فيتنجس بالموت قياسا على غيره الا ترى انه لو مات في البئر نجسها ولو حمله المصلى لم تجز صلاته ولو لم يكن نجسا لجازت كالحمل محدثا . الثاني من الاحكام فيه استحباب احترام اهل الفضل وان يوقرهم جلسهم ومصاحبهم فيكون على اكل الهيئات واحسن الصفات وقد استحباب العلماء لطالب العلم ان يحسن حاله عند محاضرة شيعه فيكون متظفرا منتظفا بازالة الشعوث المأمور بازالتها نحو قص الشارب وقلم الاظفار وازالة الروائح المكروهة وغير ذلك . الثالث فيه من الآداب ان العالم اذا رأى من تابعه امر يخاف عليه فيه خلاف الصواب سأله عنه وقال له عوابه وبين له حكمه . الرابع فيه جواز تأخير الاغتسال عن اول وقت وجوبه والواجب ان لا يؤخره الى ان يفوته وقت صلاة . الخامس فيه جواز انصراف الجنب في حوائجه قبل الاغتسال ما لم يفته وقت الصلاة . السادس فيه ان النجاسة اذا لم تكن عينا في الاجسام لا تضرها فان المؤمن طاهر الاعضاء فان من شأنه المحافظة على الطهارة والنظافة . السابع فيه ائتلاف قلوب المؤمنين ومواساة الفقراء والتواضع لله واتباع امر الله تعالى حيث قال جل ذكره (ولا تظروا الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه) . وقال بعضهم وفيه استحباب استئذان التابع للتعنوع اذا اراد ان يفارق (قلت) هذا بعيد لان الحديث المذكور لا يفهم منه ذلك لامن عبارته ولا من اشارته ولا فيه التابع والمتبوع لان ابهريرة لم يكن في تلك الحالة تابعا للنبي ﷺ في مشيه بل انما لقيه النبي ﷺ في بعض طرق المدينة كما هو نص الحديث . وقال ايضا بوب عليه ابن حبان الرد على من زعم ان الجنب اذا وقع في البئر فنوى الاغتسال ان ماء البئر ينجس (قلت) هذا الرد مردود حينئذ لان الحديث لا يدل عليه اصلا والحديث يدل بعبارته ان الجنب ليس ينجس في ذاته ولم يتعرض الى طهارة غسالته اذ انوى الاغتسال .

باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره

باب بالتبوين أي هذا باب فيه الجنب يخرج الى آخره يعني له ان يخرج من بيته ويمشي في السوق وغيره وهذا قول اكثر الفقهاء الا ان ابن ابي شيبة حكى عن علي وعائشة وابن عمر وابيه وشداد بن اوس وسعيد بن المسيب ومجاهد وابن سيرين والزهرى ومحمد بن علي والنخعي وزاد اليهقي سعد بن ابي وقاص وعبد الله ابن عمرو وابن عباس وعطاء والحسن انهم كانوا اذا اجنبوا لا يخرجون ولا يأتون حتى يتوضؤا (فان قلت) لم كان باب بالتبوين ولم يصفه الى ما بعده (قلت) يجوز ذلك ولكن يحتاج حينئذ ان يقدر الجواب نحو ان يقول له ذلك او يجوز ذلك ونحوها وعند الانفصال لا يحتاج الى ذلك قوله «ويمشي» بالواو عطف على قوله «يخرج» وفي بعض النسخ يمشي بدون واو العطف فان محبت هذه يكون يمشي في موضع النصب على الحال المقدره قوله «وغيره» بالجر عطف على قوله في السوق وقال بعضهم ويحتمل الرفع عطفا على يخرج من جهة المعنى (قلت) اخذه هذا القائل من كلام الكرماني فانه قال يحتمل رفعه بان يراد به نحو يأكل وينام عطفا على يخرج من جهة المعنى (قلت) فيه تعسف لا يخفى والمناسبة بين الباين ظاهرة لان كلامهما في حكم الجنب

﴿ وَقَالَ عَطَاءٌ يُخْتَجِمُ الْجُنُبُ وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة في قوله وغيره بالرفع ظاهرة واما بالجر الذي هو الاظهر فلا تكون المطابقة الا من جهة المعنى وهو ان الجنب اذا جازله الخروج من بيته والمشي في السوق وغيره جازله تلك الافعال المذكورة في الاثر المذكور وهذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه وزاد فيه ويطلق بالنورة *

٣٥ - **﴿ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَهُ يَوْمٌ ثَمَنٌ تِسْعُ نِسْوَةٍ ﴾**

مطابقة الحديث للترجمة تفهم من قوله «كان يطوف على نساءه» وذلك ان نساءه كانت هن حجر متقاربة بالضرورة كان النبي ﷺ اذا اراد الطواف عليهن يحتاج الى المشي من حجرة الى حجرة قال بعضهم لكن في غير السوق (قلت) المشي اعم من ان يكون من بيت الى بيت ومن بيت الى سوق وإلى غيره وحديث انس هذا قد مر في باب اذا جامع ثم عاد وقد مر الكلام فيه مستوفي وسعيد الذي يروى عن قتادة هو سعيد بن ابي عروبة قال الفسائي وفي نسخة الاصيل بدل سعيد لفظ شعبة أي ابن الحجاج وليس صوابا *

٣٦ - **﴿ حَدَّثَنَا عِيَّاشُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ يَكْرِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَخَذَ بِيَدَيَّ فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَمَدَ فَأَنْسَلْتُ فَأَتَيْتُ الرَّحْلَ فَأَغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ قَاعِدٌ فَقَالَ أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَاهِرٍ فَقُلْتُ لَهُ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أَبَاهِرٍ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ ﴾**

مطابقته للترجمة في قوله «فمشيت معه» والحديث مر في الباب الذي قبله فاعتبر التفاوت في الرجال وفي الفاظ المتن والكلام فيه مراضا مستوفي وعيَّاش بتشديد الياء آخر الحروف هو ابن الوليد البصري وهو ابن عبد الأعلى بن حماد مات سنة ست وعشرين ومائتين وعبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي بالسين المهملة وحيد الطويل وبكر المزني وابو رافع نفع وقدموا قوله «فأخذ بيدي» وفي بعض النسخ يميني قوله «فانسلت» أي خرجت يقال انسلت من بينهم أي خرج في خفية واتيت الرحل بالحاء المهملة وهو منزله ومكانه الذي يأوي اليه قوله «اين كنت» كان هذه تامة فلا تحتاج الى الخبر او ناقصة فابن خبره قوله «فقلت له» مقول القول محذوف أي قلت له سبب رواحي للاغتسال قوله «يا اباهرية» وفي رواية الكشميني والمستمل «يا اباهر» بالترخيم. وقال ابن بطال فيه انه يجوز للجنب التصرف في اموره كلها قبل الوضوء. وفيه رد على من اوجب عليه الوضوء وقد اتوفيت الكلام فيه في الباب الذي قبله. وفيه جواز اخذ الامام والعالم بيد تلميذه ومشيه معه معتمدا عليه ومرتقا به. وفيه ان من حسن الادب لمن مشى مع رئيسه ان لا ينصرف عنه ولا يفارقه حتى يعلمه بذلك الا ترى الى قوله ﷺ لابي هريرة «اين كنت» فدل ذلك على انه ﷺ استحسب ان لا يفارقه حتى ينصرف معه. وفيه ان اخذ النبي ﷺ بيد ابي هريرة يدل على طهارة الجنب وانه غير نجس *

﴿ بَابُ كَيْفُونَةِ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ ﴾

أي هذا باب في بيان جواز كيفونة الجنب في بيته اذا توضأ قبل الاغتسال وكيفونة مصدر كان يقال يكون كونا وكيفونة ايضا شهبوه بالحيدودة والطيرورة من ذوات الباء ولم يجى من الواو على هذا الا حرف كيفونة وكيعو وعوديمومة وقيدودة واصله كيفونة بتشديد الياء فحذفوا كما حذفوا من هين وميت ولولا ذلك لقالوا كونونة قوله «اذا توضأ الجنب» وفي رواية ابي الوقت وكريمة «اذا توضأ قبل ان يغتسل» وليس في رواية الحموي والمستمل اذا توضأ قبل ان يغتسل ووجه المناسبة بين البابين ظاهر *

٣٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ أُمَّكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْقُدُ وَهُوَ جُنُبٌ قَالَتْ نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ**

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة قيل اشار المصنف بهذه الترجمة الى تضعيف ما رواه ابو داود وغيره من حديث على رضى الله تعالى عنه مرفوعا « ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب » قلت هذا بعيد لان المراد من هذا الجنب الذى يتهاون بالاعتسال ويتخذ عادة حتى تقوته صلاة او اكثر وليس المراد منه من يؤخره ليفعله او يكون المراد منه من لم يرفع حدثه كله او بعضه لانه اذا توضأ ارتفع بعض الحدث عنه والحديث المذكور صحيحه ابن حبان والحاكم والذى ضعفه قال في اسناده نجى الحضرمي بضم النون وفتح الحيم لم يرو عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول لكن وثقه المعجل (ذكر رجاله) وهم ستة ابو نعيم بضم التون الفضل بن دكين وهشام الدستوائى وشيبان بن عبد الرحمن التميمى المؤدب صاحب حروف وقرآت ويحيى بن ابي كثير وابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تقدموا بهذا الترتيب في كتاب العلم الا هشاما فانه مرفى باب زيادة الايمان

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه النعنة في موضعين وفيه السؤال وفيه رواية ابن ابي شيبة بتحديث ابي سلمة ورواه الاوزاعى عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابن عمر رواه النسائى (ذكر اعرابه) **قوله** « ا كان » الهزمة فيه للاستفهام **قوله** « وهو جنب » جملة اسمية وقعت حالا من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم **قوله** « ويتوضأ » عطف على محذوف تقديره نعم يرقد ويتوضأ (فان قلت) هل كان يتوضأ بعد الرقاد (قلت) الواو لا تدل على الترتيب والمعنى انه يجمع بين الوضوء والرقاد ولمسلم من طريق الزهرى عن ابي سلمة كان اذا اراد ان ينام وهو جنب يتوضأ وضوءه للصلاة وهذا واضح لما قررنا فالف معنى رواية البخارى نعم اذا اراد النوم يقوم ويتوضأ ثم يرقد ويوضح هذا ايضا حديث ابن عمر الذى ذكره البخارى عقب هذا الحديث على ما يأتى عن قريب * والذى يستتبط من هذا الحديث ان الجنب اذا اراد النوم يتوضأ ثم ينام ثم هذا الوضوء مستحب او واجب يأتى الكلام فيه عن قريب

٣٨ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْرَقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ قَالَ نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ وَهُوَ جُنُبٌ**

مطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة ان رقاد الجنب في البيت يقتضى جواز كينونه فيه ومعنى الترجمة هذا وفي بعض النسخ قبل هذا الحديث باب نوم الجنب حدثنا قتيبة الى آخره وهذا وقع في رواية كريمة ولا حاجة الى هذا الحصول الاستغناء عنه بالباب الذى يأتى عقبه وقال بعضهم يحتمل ان يكون ترجم على الاطلاق وعلى التقيد فلا تكون زائدة (قلت) لا يخرج عن كونه زائدا لان المعنى الحاصل فيهما واحد وليس فيه زيادة فائدة فلا حاجة الى ذكره وقال الكرماني هذا الاسناد بهذا الترتيب تقدم في آخر كتاب العلم (قلت) نعم كذا ذكره في باب ذكر العلم والفتيا في المسجد حيث قال حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد قال حدثنا نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر ان رجلا قام في المسجد الحديث فالاسنادان سواء غير ان هناك نسب الرواة وههنا كنى بأسمائهم وان الذى هناك يوضح الذى ههنا ومع هذا لكل واحد منهما متن خلاف متن الآخر فان قلت هذا الحديث يعد من مسند عمر بن الخطاب او من مسند ابنه عبد الله (قلت) ظاهره ان ابن عمر حضر سؤال ابيه عمر فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع وروى عن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر انه قال يا رسول الله اخرجه النسائى وعلى هذا فهو من مسند عمر وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله تعالى عنه وهذا لا يقدح في صحة الحديث **قوله** « أيرقد » الهزمة للاستفهام عن حكم الرقاد لا عن تعيين الوقوع

فالمنع أن يجوز الرقود لا حدنا قوله «وهو جنب» جملة حالية قوله «إذا توضأ» ظرف محض لقوله «فليرقد» والمعنى إذا أراد أحدكم الرقاد فليرقد بعد التوضي. وقال الكرمانى ويجوز أن يكون ظرفاً متضمناً للشرط ثم قال الشرط سبب فما السبب الرقود أم الأمر بالرقود ثم أجاب بأنه يحتمل الأمرين مجازاً لاحقيقة كأن التوضي سبب لجواز الرقود أو لأمر الشارع به ثم قال فإن قلت الرقود ليس واجباً ولا مندوباً فسامعنى الأمر قلت الإباحة بقرينة الإجماع على عدم الوجوب والتدب انتهى (قلت) هذا كلام مدمج وفيه تفصيل وخلاف فتقول وبالله التوفيق ذهب الثوري والحسن بن حري وابن المسيب وأبو يوسف إلى أنه لا بأس للجنب أن ينام من غير أن يتوضأ واحتجوا في ذلك بما رواه الترمذي حدثنا هناد قال حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي إسحق عن الأسود عن عائشة قالت «كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء» ورواه ابن ماجه حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحق عن الأسود عن عائشة قالت «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن كانت له إلى أهله حاجة قضاهم ينام كهيئته لا يمس ماء» وأخرجه أحمد كذلك وأخرجه الطحاوي من سبعة طرق * منها ما رواه عن ابن أبي داود عن مسدد قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا أبو إسحق عن الأسود عن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا رجع من المسجد صلى ماشاء الله ثم مال إلى فراشه وإلى أهله فإن كانت له حاجة قضاهم ثم نام كهيئته ولا يمس طيباً» وأرادت بالطيب الماء لما وقع في الرواية الأخرى ولا يمس ماء وذلك أن الماء يطلق عليه الطيب كما ورد في الحديث فإن الماء طيب لأنه يطيب ويظهر وإى طيب أقوى فعلاً في التطهير من الماء وذهب الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعي ومالك وأحمد وإسحق وابن المبارك وآخرون إلى أنه ينبغي للجنب أن يتوضأ للصلاة قبل أن ينام ولكنهم اختلفوا في صفة هذا الوضوء وحكمه فقال أحمد يستحب للجنب إذا أراد أن ينام أو يبطأ ثانياً أو يأت كل أن يغسل فرجه ويتوضأ روى ذلك عن علي وعبد الله بن عمر وقال سعيد بن المسيب إذا أراد أن يأت كل يغسل كفيه ويتمضمض ويحكي نحوه عن أحمد وإسحق وقال مجاهد يغسل كفيه وقال مالك يغسل يديه إن كان أصابهما أذى وقال أبو عمر في التمهيد وقد اختلف العلماء في إيجاب الوضوء عند النوم على الجنب فذهب أكثر الفقهاء إلى أن ذلك على التدب والاستحباب لا على الوجوب وذهبت طائفة إلى أن الوضوء المأمور به الجنب هو غسل الأذى منه وغسل ذكره ويديه وهو التنظيف وذلك عند العرب يسمى وضواً قالوا وقد كان ابن عمر لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكامل وهو روى الحديث وعلم بخرجه وقال مالك لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة قال وله أن يعاود أهله ويأت كل قبل أن يتوضأ إلا أن يكون في يديه قدر فيغسلهما قال والحائض تنام قبل أن تتوضأ وقال الشافعي في هذا كله نحو قول مالك وقال أبو حنيفة والثوري لا بأس أن ينام الجنب على غير وضوء وأحب إلينا أن يتوضأ قالوا فإذا أراد أن يأت كل تمضمض وغسل يديه وهو قول الحسن ابن حري وقال الأوزاعي الحائض والجنب إذا أراد أن يطعما غسلا أيديهما وقال الليث بن سعد لا ينام الجنب حتى يتوضأ رجلاً كان أو امرأة انتهى وقال القاضي عياض ظاهر مذهب مالك أنه ليس بواجب وإنما هو مرغّب فيه وابن حبيب يرى وجوبه وهو مذهب داود وقال ابن حزم في المحلى ويستحب الوضوء للجنب إذا أراد الأكل أو النوم ولرد السلام ولأنكر الله وليس ذلك بواجب (قلت) قد خالف ابن حزم داود في هذا الحكم وقال ابن العربي قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ وقال بعضهم أنكروا بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الشافعي بوجوبه ولا يعرف ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد أن يباحة المستوية الطرفين لا اثبات الوجوب أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أى متى كد الاستحباب ويدل عليه أنه قابله بقول ابن حبيب هو واجب وخوب الفرائض انتهى (قلت) أنكار المتأخرين هذا الذي نقل عن الشافعي أنكار مجرد فلا يقاوم الإثبات وعدم معرفة أصحابه ذلك لا يستلزم عدم قول الشافعي بذلك وأبعد من هذا قول هذا القائل وهو كما قال فكيف يقول بهذا وقد بينا فساده وأبعد من هذا كله حمل هذا القائل كلام ابن العربي على ما ذكره يعرف ذلك من يدقق نظره فيه *

ثم أعلم أن الطحاوي أجاب عن حديث عائشة المذكور فقال وقالوا هذا الحديث غلط لأنه حديث مختصر اختصره

ابو اسحق من حديث طويل فاختصاره اياه وذلك ان بهزا حدثنا قال اخبرنا ابو غسان قال اخبرنا زهير
قال حدثنا ابو اسحق قال انبت الاسود بن يزيد وكان لي اخا وصديقا فقلت له يا ابا عمر حدثني ما حدثتك عائشة ام المؤمنين
عن صلاة النبي ﷺ فقال «قالت عائشة كان النبي ﷺ ينام اول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة قضى
حاجته ثم ينام قبل ان يمس ماء فاذا كان عند النداء الاول وثب وما قالت قام فافاض عليه الماء وما قالت
اغتسل وانا أعلم ما تريد وإن نام جنباً يتوضأ وضوء الرجل للصلاة» فهذا الاسود بن زيد قد بان في حديثه
لما ذكر بطوله انه كان اذا اراد ان ينام وهو جنب يتوضأ وضوءه للصلاة واما قوله فان كانت له حاجة قضاها ثم نام قبل ان
يمس ماء فيحتمل ان يكون ذلك محمولا على الماء الذي يغتسل به لا على الوضوء وقال ابو داود حدثنا الحسين الواسطي
سمعت يزيد بن هرون يقول هذا الحديث وهم يعني حديث ابي اسحق وفي رواية عنه ليس بصحيح وقال المهني
سألت ابا عبد الله عنه فقال ليس بصحيح (قلت) لم قال لان شعبة روى عن الحاكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
«ان النبي ﷺ كان اذا اراد ان ينام وهو جنب يتوضأ وضوءه للصلاة» (قلت) من قبل من جاء هذا الاختلاف قال
من قبل ابي اسحق قال وسألت احمد بن صالح عن هذا الحديث فقال لا يحل ان يروي وقال الترمذي وابو علي الطوسي
روى غير واحد عن الاسود عن عائشة «انه ﷺ كان يتوضأ قبل ان ينام وهو جنب يتوضأ وضوءه للصلاة وهذا اصح
من حديث ابي اسحق قال وكانوا يرون ان هذا غلط من ابي اسحاق وقال ابن ماجه عقيب روايته هذا الحديث قال سفيان
ذكرت الحديث يعني هذا يوما فقال لي اسماعيل شذ هذا الحديث يفتي بشي وتصدى جماعة لتصحيح هذا الحديث به
منهم الدارقطني فانه قال يشبه ان يكون الخبران صحيحين لان عائشة قالت ربما قدم الغسل وربما اخره كما حكى ذلك
غضيف وعبد الله بن ابي قيس وغيرهما عن عائشة وان الاسود حفظ ذلك عنها فحفظ ابو اسحق عنه تأخير الوضوء
والغسل وحفظ ابراهيم وعبد الرحمن تقديم الوضوء على الغسل * ومنهم البيهقي وملخص كلامه ان حديث ابي
اسحق صحيح من جهة الرواية وذلك انه بين فيه سماعه من الاسود في رواية زهير عنه والمدلس اذا بين سماعه ممن
روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرد وجه الجمع بين الروایتين على وجه يحتمل وقد جمع بينهما ابو الغساس ابن شريح
فاحسن الجمع وسئل عنه عن حديث عمر «انام احدا وهو جنب قال نعم اذا توضأ» وقال الحكم لها جميعا اما حديث
عائشة فانما ارادت انه كان لا يمس ماء للغسل واما حديث عمر «انام احدا وهو جنب قال نعم اذا توضأ احكم فليرقد»
ففسر ذكر فيه الوضوء وبه تأخذ. ومنهم ابن قتيبة فانه قال يمكن ان يكون الامر ان جميعا وقعا فالفعل لبيان
الاستحباب والترك لبيان الجواز ومع هذا قالوا انا وجدنا حديث ابي اسحق شواهد ومتابعين فمن تابعه عطاء والقاسم
وكريب والسوائي فيما ذكره ابو اسحق الحرمي في كتاب العلل قال واحسن الوجوه في ذلك ان صح حديث ابي
اسحق فيما رواه ووافقه هؤلاء ان تكون عائشة اخبرت الاسود انه كان ربما توضأ وربما اخر الوضوء والغسل حتى يصبح
فاخبر الاسود ابراهيم انه كان يتوضأ واخبر ابا اسحق انه كان يؤخر الغسل وهذا احسن واوجه «فان قلت» قد
روى عن عائشة ما يضاد ما روى عنها اولا وهو ان الطحاوي روى من حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت
«كان رسول الله ﷺ اذا اراد ان يأكل وهو جنب غسل كفيه» وروى عنها «انه كان يتوضأ وضوءه للصلاة» (قلت)
اجاب الطحاوي عن هذا بانها اخبرت بغسل الكفين بعد ان كانت علمت بانه ﷺ امر بالوضوء التام دل ذلك على
ثبوت النسخ عندها وقال بعضهم جنح الطحاوي الى ان المراد بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر راوى الحديث
وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع واجيب بانه ثبت تقيد
الوضوء بالصلاة في رواية من رواية عائشة فيعتمد عليها ويحمل ترك ابن عمر غسل رجله على ان ذلك كان لعذر (قلت)
هذا القائل ما أدرك كلام الطحاوي ولا ذاق معناه فانه قائل بورود هذه الرواية عن عائشة ولكنه حمل على النسخ كما
ذكرناه وكذلك ما روى عن ابن عمر حملة على النسخ لان فعله هذا بعد علمه ان النبي ﷺ امر بالوضوء التام للعجب
يدل على ثبوت النسخ عنده لان الراوى اذا روى شيئا عن النبي ﷺ او علمه منه ثم فعل او افق بخلافه يدل على

ثبوت النسخ عنده اذ لو لم يثبت ذلك لما كان له الاقدام على خلافه وكذلك روى من قول ابن عمر مارواه من حديث ايوب عن نافع عن ابن عمر انه قال «اذا اجنب الرجل واراد ان يأكل او يشرب او ينام غسل كفيه وتمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه وغسل فرجه ولم يغسل قدميه» فهذا باطل قول هذا القائل ويحمل ترك ابن عمر غسل قدميه على ان ذلك كان لعذر (فان قلت) ما الحكمة في هذا الوضوء (قلت) فيه تخفيف الحديث يدل عليه مارواه ابن ابي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن اوس الصحابي قال اذا اجنب احدكم من الليل ثم اراد ان ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة وقيل لانه احدى الطهارتين فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة رضى الله تعالى عنها «انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اجنب فاراد ان ينام يتوضأ او يتيمم» (قلت) الظاهر ان التيمم هذا كان عند عدم الماء وقيل انه ينشط الى العود اولى الغسل وقال ابن الجوزى الحكمة فيه ان الملائكة تبعه عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فنهاتقرب من ذلك *

بابُ الْجَنْبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ

أى هذا باب فى بيان حكم الجنب يتوضأ ثم ينام والمناسبة بين البابين ظاهرة

٣٩ - **«حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ»**

مطابقته للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) وهم ستة . الاول يحيى بن بكير بضم الباء الموحدة سبق فى باب الوحي وهو يحيى بن عبدالله بن بكير المصرى وينسب غالباً الى جده . الثانى الليث بن سعد . الثالث عبيد الله بن ابي جعفر ابوبكر الفقيه المصرى . الرابع محمد بن عبد الرحمن ابوالاسود الاسدى المدينى يقيم عروة بن الزبير كان ابوه اوصى به اليه . الخامس عروة ابن الزبير . السادس ام المؤمنين عائشة (بيان لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع فى موضعين وفيه الغنعة فى اربعة مواضع وفيه القول وفيه ان نصف رواته مصريون والنصف الآخرون مديون

(ذكر معناه) **قوله** «كن» يدل على الاستمرار **قوله** «وهو جنب» جملة حالية **قوله** «غسل» جواب اذا **قوله** «توضأ للصلاة» ليس معناه انه توضأ لاداء الصلاة اذ لا تجوز الصلاة له قبل الغسل بل معناه توضأ وضواً مختصاً بالصلاة يعنى وضواً شرعياً لا وضواً فنياً او يقدر محذوف أى توضأ وضواً كما يتوضأ للصلاة وفى بعض الروايات توضأ وضوءه للصلاة *

٤٠ - **«حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ اسْتَفْتَنِي عُمَرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ قَالَ نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ»**

جويرية بالجيم والراء مصفرا اسم رجل واسم ابيه اسماء بن شيد الضبعى سمع من نافع ومن مالك **قوله** «عن عبدالله ابن عمر» وفي رواية ابن عسار عن ابن عمر **قوله** «استفتى» أى طلب الفتوى من النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** «اينام احدا» صورة الاستفتاء وقوله فقال نعم جوابه والمهزمة فى اينام للاستفهام **قوله** «وهو جنب» جملة حالية **قوله** «اذنوضأ» وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج عن نافع ليتوضأ ثم ينام *

٤١ - **«حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ ذَكَرَ هَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نُصِيبُهُ الْجَنَابَةَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ»**

هكذا رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر وكذا رواه ابو زيد ورواه ابن السكن عن
الفربرى فقال مالك عن نافع وقال الجبائى في بعض النسخ جعل نافعا بدل عبد الله بن دينار وكلاهما صواب لان مالكا
يروى هذا الحديث عنهما لكنه برواية عبد الله اشهر وقال ابن عبد البر الحديث لمالك عنهما جميعا لكن المحفوظ عن
عبد الله بن دينار وحديث نافع غريب (قلت) لا غرابة لانه رواه عنه كذلك عن نافع خمسة اوستة ولكن الاول اشهر قوله
« ذكر عمر بن الخطاب » يقتضى ان يكون الحديث من مسند ابن عمر قوله « انه تصيبه الجنابة من الليل » الضمير في انه يرجع
الى عبد الله بن عمر لا الى عمر يدل عليه رواية النسائي من طريق ابن عون عن نافع قال (اصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر
فذكر ذلك له فأتى عمر الى رسول الله ﷺ فاستأمره فقال ليتوضأ ويلرقد) وكذلك الضمير في له يرجع الى عبد الله بن
عمر لا الى عمر فان قلت ظاهر عبارة البخارى يدل على ان الضمير في انه وله يرجع الى عمر (قلت) الظاهر كذا ولكن
رواية النسائي بينت ان الضمير لعبد الله فكانه حضر الى رسول الله ﷺ بعد ان ذكر عمر ذلك فلهذا خاطبه بقوله
« توضأ واغسل ذكرك » وان لم يكن حضر فالخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه لانه جواب استفتائه ولكنه يرجع الى ابنه
عبد الله لان الاستفتاء من عمر لاجل عبد الله كادل عليه ما رواه النسائي قوله « فقال له » ليست لفظه بموجودة في
رواية الاصيل قوله « توضأ واغسل ذكرك » معناه اجمع بينهما لان الواو لا تدل على الترتيب لانه من المعلوم ان يقدم
غسل الذكر على الوضوء وفي رواية ابى نوح عن مالك (اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم) وهو على الاصل . وفيه رد على من
حمل الرواية الاولى على ظاهرها وارجز تقديم الوضوء على غسل الذكر لانه ليس بوضوء ينقضه الحدث وانما هو للتعبيد

﴿ بَابُ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ ﴾

أى هذا باب في بيان حكم ما اذا التقى الختانان يعنى ختان الرجل وختان المرأة وقال بعضهم المراد بهذه التنية ختان الرجل
وحفاض المرأة وانما ثانيا بلفظ واحد تغليظا له (قلت) ذكرنا هذا ولكن ذكرنا هذا كذا بناء على عادة العرب فانهم يحتنون
النساء (قال ﷺ) الختان للرجال سنة وللنساء مكرومة) رواه الجصاص في كتاب ادب القضاء عن شداد بن اوس رضى
الله تعالى عنه ثم الختان قطع جلدة الكمرة وكذلك الختن والحفاض قطع جلدة من اعلى فرجها تشبه عرف الديك
بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة وكذلك الحفص *

٤٢ - ﴿ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ
قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا اجْلَسَ بَيْنَ شَعْرَيْهَا
الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهْدَهَا فَقَدْ وَجِبَ الْفُسْلُ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة في قوله « ثم جهدها » لانه روى « والزق الختان بالختان » بدل قوله « ثم جهدها » على ما يأتى بيانه
ان شاء الله تعالى (ذكر رجاله) وهم سبعة لانه رواه من طريقين الاول عن معاذ بن فضالة بضم الميم في معاذ وفتح الفاء في
فضالة البصرى عن هشام الدستوائى عن قتادة بن دعامة المفسر عن الحسن البصرى عن ابى رافع نفع الصائغ . والطريق
الثانى عن ابى نعيم الفضل بن دكين عن هشام الخ وعلم على الطريقين بصورة (ح) بين الاسنادين من التحويل *
(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع وفيه الغنمة في ستة مواضع وفيه ان رواه كلهم
بصريون (ذكر من اخرجه غيره) اخرجه مسلم في الطهارة عن ابى خزيمة زهير بن حرب وابى غسان المسمعى
وابن المتى وابن بشار اربعتهم عن معاذ بن هشام عن ابيه عن الحسن به وعن محمد بن عمرو عن ابن ابي عدى وعن ابن المتى
عن وهب بن جرير كلاهما عن شعبة به واخرجه ابو داود فيه عن مسلم بن ابراهيم عن هشام وشعبة كلاهما عن قتادة واخرجه
النسائي فيه عن محمد بن عبد الاعلى عن خالد بن الحارث عن شعبة به واخرجه ابن ماجه فيه عن ابى بكر بن ابى شيبة
عن ابى نعيم الفضل بن دكين *

(ذكر لغاته) قوله «بين شعبها» بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة جمع شعبة ويرى اشعبها جمع شعب وقال ابن الأثير الشعبة الطائفة من كل شيء والقطعة منه والشعب النواحي واختلفوا في المراد بالشعب الأربع ف قيل هي اليدان والرجلان وقيل الفخذان والرجلان وقيل الرجلان والشفرة واختار القاضي عياض أن المراد من الشعب الأربع نواحي الأربع والأقرب أن يكون المراد اليدين والرجلين أو الرجلين والفخذين ويكون الجمع مكنيا عنه بذلك يكفي بما ذكر عن التصريح وأما رجح هذا لأنه أقرب إلى الحقيقة في الجلوس بينهما والضمير في جلس يرجع إلى الرجل وكذلك الضمير المرفوع في جهدها وأما الضمير الذي في شعبها والضمير المنصوب في جهدها فيرجع إلى المرأة وإن لم يعض ذكرها للدلالة السياق عليه كما في قوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) قوله «ثم جهدها» بفتح الجيم والهاء أي بلغ جهده فيها وقيل بلغ مشقتها يقال جهده وأجهده إذا بلغت مشقتها وقيل معناه كدها بجر كته وفي رواية مسلم من طريق شعبة وهشام عن قتادة ثم أجهده ورواه أبو داود ومن طريق شعبة وهشام معان قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال (إذا قعد بين شعبها الأربع والزرق الحتان بالحنان فقد وجب الغسل) أي موضع الحتان بموضع الحتان لأن الحتان اسم للفعل وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الأيلاج وفي رواية البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة (إذا التقي الحتانان فقد وجب الغسل) وروى أيضا بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها ولكن في طريقه على بن زيد وهو ضعيف ورواه ابن ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها برجال ثقات ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها ولفظه (ومس الحتان الحتان) والمراد بالمس الالتقاء دل عليه رواية الترمذي بلفظ «إذا جاوز» وليس المراد حقيقة المس حتى لو حصل المس بدون التقاء الحتانين لا يجب الغسل بخلاف والحاصل أن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول المني بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل عليهما وإن لم ينزل يدل عليه رواية مسلم من طريق مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث (وإن لم ينزل) ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وابن قالا أخبرنا قتادة به وزاد في آخره «انزل أوله ينزل» وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة وقيل الجهد من أسماء النكاح فعني جهدها جامعها وأما عدل إلى الكناية للاجتناب عن التفوه بما يفحش ذكره صريحا *

(ذكر استنباط الحكم منه) يستنبط من الحديث المذكور أن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول المني بل متى غابت الحشفة يجب الغسل عليهما وإن لم ينزل وهذا الخلاف فيه اليوم وقد كان الخلاف فيه في الصدر الأول فان جماعة ذهبوا إلى أن من وطئ في الفرج ولم ينزل فليس عليه غسل واحتجوا في ذلك بأحاديث نذكرها الآن وفي المحلى وعن رأي أن لا غسل من الأيلاج في الفرج إن لم يكن أنزل عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد ابن أبي وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجمهرة الأنصار رضي الله تعالى عنهم وهو قول عطاء بن أبي رباح وإبي سلمة بن عبد الرحمن وهشام ابن عروة والأعمش وبه قالت الظاهرية. ومن الآثار التي احتجوا بها ما رواه البخاري من حديث زيد بن خالد رضي الله تعالى عنه على ما يجي في الباب الآتي وآخرجه مسلم أيضا والطحاوي وآخرجه البرار أيضا ولفظه عن زيد بن خالد الجهني «إنه سأل عثمان عن الرجل يجامع ولا ينزل فقال ليس عليه إلا الوضوء وقال عثمان أشهد أنني سمعت ذلك من رسول الله ﷺ. ومنها حديث أبي بن كعب رواه مسلم حدثنا أبو الزبيع الأنصاري حدثنا حماد عن هشام بن عروة وحدثنا أبو بكر بلفظ له قال حدثنا أبو معاوية قال حدثنا هشام عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي بن كعب قال «سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل فقال يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ» وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة وأحمد والطحاوي. ومنها حديث أبي سعيد الخدري أخرجه البخاري ومسلم عنه «أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار فأرسل إليه فخرج ورأسه يقطر فقال لعنا أعجلناك فقال نعم يا رسول الله قال إذا

اعجبت او فحطت فلا غسل عليك وعليك الوضوء» اخرجه الطحاوى واخرج الطحاوى ايضا عن ابى سعيد الخدرى قال قلت لاخوانى من الانصار اتركوا الامر كما يقولون الماء من الماء ارايتم ان اغتسل فقالوا لا والله حتى لا يكون في نفسك حرج مما قضى الله ورسوله واخرج ابو العباس السراج ايضا في مسنده حدثنا روح بن عباد عن زكريا بن اسحاق عن عمرو بن دينار عن ابن عباس اخبره ان اباسعيد الخدرى كان ينزل في داره وان اباسعيد اخبره انه كان يقول لاصحابه ارايتم اذا اغتسلت وانا اعرف انه كما تقولون قالوا لا حتى لا يكون في نفسك حرج مما قضى الله ورسوله في الرجل يأتى امرأته ولا ينزل واخرج مسلم ايضا عن ابى سعيد عن رسول الله ﷺ قال «الماء من الماء» . ومنها حديث ابى ايوب اخرجه ابن ماجه والطحاوى عنه قال قال النبي ﷺ «الماء من الماء» . ومنها حديث ابى هريرة اخرجه الطحاوى عنه قال «بعث رسول الله ﷺ الى رجل من الانصار قابطا فقال ما حبسك قال كنت اصبت من اهلى فلما جاءنى رسولك اغتسلت من غير ان احدث شيئا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الماء من الماء والغسل على من انزل» . ومنها حديث عتبان الانصارى رواه احمد عنه ان عتبان الانصارى قال قلت يا نبي الله انى كنت مع اهلى فلما سمعت صوتك اقلعت فاغتسلت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الماء من الماء . ومنها حديث رافع ابن خديج اخرجه الطبرانى واحمد عنه «نادانى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانا على بطن امرأتى فقمتم ولم انزل فاغتسلت فاخبرته انك دعوتى وانا على بطن امرأتى فقمتم ولم امن فاغتسلت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا عليه الماء» . ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف اخرجه ابو يعلى عنه قال (انطلق رسول الله ﷺ في طلب رجل من الانصار فدعاه فخرج الانصارى ورأسه يقطر ماء فقال رسول الله ﷺ ما لراك فقال دعوتى وانا مع اهلى خفت ان احبس عليك فجلت فقمتم وصببت على الماء ثم خرجت فقال هل كنت انزلت قال لا قال اذا فعلت ذلك فلا تغتسلن اغسل مامس المرأة منك وتوضأ وضوءك للصلاة فان الماء من الماء) واخرجه البزار ايضا. ومنها حديث عبد الله بن عباس اخرجه البزار عنه قال «ارسل رسول الله ﷺ الى رجل من الانصار قابطا عليه فقال ما حبسك قال كنت حين اتانى رسولك على امرأتى فقمتم فاغتسلت فقال وكان عليك ان لا تغتسل ما لم تنزل قال فكان الانصار يفعلون ذلك» . ومنها حديث عبد الله بن عبد الله بن عقيل اخرجه معمر بن راشد في جامعه عنه قال «سلم النبي ﷺ على سعد بن عباد فلم يأذن له كان على حاجته فرجع النبي ﷺ فقام سعد سريرا فاغتسل ثم تبعه فقال يا رسول الله انى كنت على حاجة فقمتم فاغتسلت فقال النبي ﷺ الماء من الماء» . وحجة الجمهور حديث الباب وحديث عائشة رضى الله تعالى عنها (انها سئلت عن الرجل يجامع فلا ينزل فقالت فعلته انا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا منه جميعا) اخرجه الطحاوى واخرجه الترمذى ايضا ولفظه «اذا جاوز الحتان الحتان وجب الغسل فعلته انا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا» وقال هذا حديث حسن صحيح واخرجه ابن ماجه ايضا وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب «ان اباموسى الاشعرى اتى عائشة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها فقال لقد شق على اختلاف اصحاب رسول الله ﷺ في اسرأتى لا اعظم ان استقبلك به فقالت ما هو ما كنت سائلا عنه امك فاسألتى عنه فقال لها الرجل يصيب اهله فيكسل ولا ينزل قالت اذا جاوز الحتان الحتان فقد وجب الغسل فقال ابو موسى لا اسأل احدا عن هذا بعدك ابدا» ورواه الشافعى ايضا عن مالك واخرجه البيهقى من طريقه وقال الامام احمد هذا اسناد صحيح الا انه موقوف على عائشة رضى الله تعالى عنها. وقال ابو عمر هذا الحديث موقوف في الموطأ عند جماعة من رواة وروى موسى بن طارق وابو قرة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابى موسى عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان النبي ﷺ قال اذا التقي الحتانان وجب الغسل ولم يتابع على رفعه عن مالك واخرج الطحاوى ايضا عن عائشة رضى الله تعالى عنها من روى جابر بن عبد الله قال اخبرتنى ام كلثوم عن عائشة رضى الله تعالى عنها «ان رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع اهله ثم يكسل هل عليه من غسل وعائشة تجالس فقال رسول الله ﷺ انى لا فعل ذلك انا وهذه ثم لغتسل» قالوا فهذه الآثار تخبر عن فعل رسول الله ﷺ انه كان يغسل اذا جامع وان لم ينزل وقالت الطائفة الاولى هذه الآثار تخبر عن فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد يجوز ان يفعل ما ليس عليه يعنى كان يفعله بطريق الاستحباب لا بطريق الوجوب فلا يتم الاستدلال بها والاثار

الاول تخبر عما يجب وما لا يجب فهي اولى واجاب الجمهور عن هذه ان هذه الآثار على نوعين احدهما الماء من الماء لا غير فهذا ابن عباس قد روى عنه انه قال مراد رسول الله عليه الصلاة والسلام ان يكون هذا في الاحتلام واخرج الترمذي عن علي بن حجر عن شريك عن ابي الحجاج عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم قال انما الماء من الماء في الاحتلام يعني اذا رأى انه يجامع ثم لم ينزل فلا غسل عليه والنوع الآخر الذي فيه الامر واخبر فيه بالقصة وانه لا غسل في ذلك حتى يكون الماء قد جاء خلاف ذلك عن النبي ﷺ وهو حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه المذكور في الباب وهذا نسخ لتلك الآثار (فان قلت) ليس فيه دليل على النسخ لعدم التعرض الى شيء من التاريخ (قلت) قد جاء ما يدل على النسخ صريحاً وهو ما روى ابو داود في سننه حدثنا احمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال اخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن ابن شهاب قال حدثني بعض من ارضى ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان ابي بن كعب اخبره «ان رسول الله ﷺ انما جعل ذلك رخصة للناس في اول الاسلام لقلة الثبات ثم امرنا بالغسل ونهى عن ذلك» قال ابو داود يعني الماء من الماء واخرجه الطحاوي ايضا واخرج ابو داود ايضا حدثنا محمد بن مهران الرازي قال حدثنا بمشعر الحلبي عن محمد بن غسان عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال حدثني ابي بن كعب ان الفتيا التي كانوا يفتون ان الماء من الماء كانت رخصة رخصه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بدء الاسلام ثم امرنا بالاغتسال بعدواخرجه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح (فان قلت) في الحديث الاول مجهول وهو قوله حدثني بعض من ارضى (قلت) الظاهر انه ابي حازم سلمة بن دينار الاعرج لان البيهقي روى هذا الحديث ثم قال وروينا باسناد آخر موصول عن ابي حازم عن سهل بن سعد والحديث محفوظ عن سهل عن ابي بن كعب كما اخرجه ابو داود وقال ابن عبد البر في الاسند كار انما رواه ابن شهاب عن ابي حازم وهو حديث صحيح ثابت بنقل العدول له واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه قال حدثنا عبد الاعلى بن عبد الاعلى عن محمد بن اسحق عن زيد بن ابي حبيب عن معمر بن ابي حية مولى ابنة صفوان عن عبيد ابن رفاعه بن رفاعه عن ابيه رفاعه بن رافع قال «بيننا انا عند عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اذ دخل عليه رجل فقال يا امير المؤمنين هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في المسجد برأيه في الغسل من الجنابة فقال عمر على به فجاء زيد فلما رآه عمر قال اي عدو نفسه قد بلغت انك تفتي الناس برأيك فقال يا امير المؤمنين بالله ما فعلت لكني سمعت من اعمامي حديثاً فحدثت به من ابي ايوب ومن ابي بن كعب ومن رفاعه بن رافع فقبل عمر على رفاعه بن رافع فقال وقد كنتم تفعلون ذلك اذا اصاب احدكم من المرأة فاكسل لم يغتسل فقال قد كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يأتنا فيه تحریم ولم يكن من رسول الله ﷺ فيه نهى قال رسول الله ﷺ يعلم ذلك قال لا ادري فامر عمر بجمع المهاجرين والانصار فجمعوا له فشاورهم فاشار الناس ان لا يغسل في ذلك الا ما كان من معاذ وعلى رضى الله تعالى عنهما فانهما قالوا اذا جاوز الحتان الحتان فقد وجب الغسل فقال عمر رضى الله تعالى عنه هذا وانتم اصحاب بدر وقد اختلفتم فمن بعدكم اشد اختلافاً قال فقال على رضى الله تعالى عنه يا امير المؤمنين انه ليس احد اعلم بهذا ممن سأل رسول الله ﷺ من ازواجه فارسل الى حفصة فقالت لا علم الى بهذا فارسل الى عائشة فقالت اذا جاوز الحتان الحتان فقد وجب الغسل فقال عمر رضى الله تعالى عنه لا اسمع رجل فعل ذلك الا اوجعته ضرباً» ورواه الطحاوي ايضا في الاصل احداهما لم يغتسل الا جعلته نكالا ولم يتقن الكلام احد في هذا الباب مثل الامام الحافظ ابي جعفر الطحاوي فان اراد احدا ان يقتنه فعليه بكتابه معاني الآثار وشرحنا الذي عملناه عليه المسمى ببيان الاخبار (فان قلت) ادعى بعضهم ان التنصيص على الشيء باسمه العلم يوجب في الحكم مما عداه لان الانصار فهموا عدم وجوب الاغتسال بالا كسال من قوله ﷺ الماء من الماء اي الاغتسال واجب بالماء الاول هو المظهر والثاني هو المني ومن لاسيية والانصار كانوا من اهل اللسان وفصحاء العرب وقد فهموا التخصيص منه حتى استدلوا به على نفي وجوب الاغتسال بالا كسال لعدم الماء ولولم يكن التنصيص باسم الماء وجباً للنفي لما صح استدلالهم على ذلك (قلت) الذي يقول بهذا ابو بكر الدقاق وبعض الخبالة والجواب ان ذلك ليس من دلالة التخصيص على التخصيص بل انما هو من اللام المعرفة الموجبة للاستغراق عند عدم المعهود ونحن نقول

هذا الكلام للاستغراق والانحصار كما فهمت الانصار لكن لما دل الدليل وهو الاجماع على وجوب الاغتسال من الحيض والنفاس ايضا في الانحصار فيما وراء ذلك مما يتعلق بالتي وصار المعنى جميع الاغتسالات المتعلقة بالتي منحصر فيه لا يثبت لغيره (فان قلت) فعلى هذا ينبغي ان لا يجب الفصل بالا كسالم لعدم الماء (قلت) الماء فيه ثابت تقديرا لانه تارة يثبت عيانا كما في حقيقة الانزال ومرة دلالة كما في التقاء الحنايين فانه سبب لنزول الماء فاقيم مقامه لكونه امر اخفيا كالنوم فاقيم مقام الحدث لتعذر الوقوف عليه . (فان قلت) المنسوخ ينبغي ان يكون حكما شرعيا وعدم وجوب الفصل عند عدم الانزال ثابت بالاصل (قلت) عدمه ثابت بالشرع اذ مفهوم الحصر في انما يدل عليه لان معنى الحصر اثبات المذكور ونفي غير المذكور فيفيد انه لا ماء من غير الماء وقال الكرماني ثم الراجح من الحديثين يعني حديث (الماء من الماء) وحديث ابي هريرة المذکور في الباب حديث التقاء الحنايين لانه بالمنطوق يدل على وجوب الفصل وحديث الماء من الماء بالمفهوم يدل على عدمه وحجة المفهوم مختلف فيها وعلى تقدير ثبوتها المنطوق اقوى من المفهوم وعلى هذا التقدير لا يحتاج الى القول بالنسخ (قلت) عدم دعوى الاحتياج الى القول بالنسخ غير صحيح لان المستبطين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ما وفقوا بين احاديث هذا الباب المتضادة الا بآيات النسخ على ما ذكرناه فان قلت حديث الالتقاء مطلق وحديث الماء من الماء مفيد فيجب حمل المطلق على المقيّد قلت هذا سؤال الكرماني على مذهبه ثم اجاب ليس ذلك مطاقا بل عاما لان الالتقاء وصف يترتب الحكم عليه وكما وجد الوصف وجد الحكم وهذا ليس مقيدا بل خاصا وانه قال بالالتقاء يجب الفصل ثم قال بالالتقاء مع الانزال يجب الفصل فيصير من باب قوله عليه السلام «ايما هاب دبغ فقد طهر» ثم قال عليه السلام «ودباغها طهرها» وافراد فرد من العام بحكم العام ليس من المخصصات *

﴿ تَابِعُهُ عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ شُعْبَةَ مِثْلَهُ ﴾

عمرو بالواو وهو عمرو بن مرزوق البصري ابو عثمان الباهلي يقال مولاهم وصرح به في رواية كريمة روى عن شعبة وزهير بن معاوية وعمران القطان والحمداني وآخرين روى عنه البخاري في أول الديات وفي مناقب عائشة وقال مات سنة اربع وعشرين ومائتين وروى عنه ابو داود ايضا وذكره صاحب اسماء الرجال للبخاري ومسلم في افراد البخاري من هذه الترجمة يعني من ترجمة عمرو بالواو فدل على ان مسلما لم يرو عنه ولا روى له شيئا وانما ذكر منه هذا لان صاحب التلويح ذكر في شرحه ان رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير وابن ابي عمير كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وتبعه على ذلك صاحب التوضيح وهو من الغلط الصريح وذكره في اسناد مسلم حشو زائد بلا فائدة وقال الكرماني هذا اللفظ يعني قوله «تابعه عمرو عن شعبة» يحتمل ان يراد به عن شعبة عن قتادة او عن شعبة عن الحسن فيختلف الضمير في تابعه بحسب المرجع قلت لا اختلاف للضمير فيه بل هو راجع الى هشام على كل حال وهذا التعليق وصله عثمان بن احمد بن السالك فقال حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة عن الحسن عن ابي رافع عن ابي هريرة الى آخره نحو سياق حديث الباب لكن في روايته ثم اجدها من باب الاجتهاد قوله «مثل» اي مثل حديث الباب *

﴿ وَقَالَ مُوسَى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ مِثْلَهُ ﴾

موسى هو ابن اسماعيل التبوذي احدث مشايخ البخاري وابان هو ابن يزيد الغفاري والحسن هو البصري وفي هذا الاسناد التحديث في موضعين احدهما موسى عن ابان وفي رواية الاصيلي هو الاخبار بصيغة الجمع والآخر ابان عن قتادة وفيه الاخبار في موضع واحد وهو قتادة عن الحسن ومن فوائد هذا ان فيه التصريح بتحديث الحسن لقتادة لان في رواية حديث الباب قتادة عن الحسن وفتاة ثقة ثبت لكنه مدلس واذا صرح بالتحديث لا يبق كلام وقال صاحب التلويح رواية موسى هذه عند البيهقي اخرجهما من طريق عثمان وهشام كلاهما عن موسى عن ابان وتبعه على ذلك صاحب التوضيح وكلاهما غلطا ولم يخرج البيهقي الا من طريق عثمان عن هشام وابان جميعا عن قتادة وقال الكرماني فان قلت لم قال تابعه عمرو وقال

موسى ولم يسلك فيه ما طريقا واحدا قلت المتابعة اقوى لان القول اعم من الذكر على سبيل النقل والتحمل او من الذكر على سبيل المحاورة والمذاكرة فاراد الاشعار بذلك ثم قال واعلم بانه يحتمل سماع البخارى من عمرو وموسى فلا يجزم بانه ذكرها على سبيل التعليق قلت كلاهما تعليق صورة ولكن الاحتمال المذكور موجود لان كليهما من مشايخ البخارى *

باب غُسل ما يُصيبُ من رطوبة فرج المرأة

أى هذا باب في بيان حكم غسل ما يصيب الرجل من فرج المرأة من رطوبة والمناسبة بين البابين من حيث ان الاصابة المذكورة تكون عند التقاء الحنانين *

٤٣ - قال حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسن بن علي بن الحسين وأخبرني أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيدا بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان بن عفان فقال رأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يكن قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب رضى الله عنهم فأمرؤه بذلك قال يحيى وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم * مطابقة الحديث للترجمة في قوله «وفيسل ذكره» يعنى إذا جامع امرأته فلم ينزل بفسل ذكره لانه لا شك اصابه من رطوبة فرج المرأة (ذكر رجاله) والمذكورون فيه اربعة عشر نفسا منهم سبعة من الصحابة الاجلاء وهم عثمان بن عفان وزيد بن خالد وعلي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وابي بن كعب وأبو أيوب الانصارى واسمه خالد بن زيد والسبعة الباقية أبو معمر بفتح الميم عبد الله بن عمرو وعبد الوارث بن سعيد والحسين بن ذكوان المعلم ورواية الاكثر عن الحسين فقط وفي رواية ابي ذر عن الحسين المعلم ويحيى بن ابي كثير وابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعطاء بن يسار ضد اليامين وعروة بن الزبير بن العوام *

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الضمنة في موضع واحد وفيه لفظ الاخبار في خمسة مواضع منها بلفظ اخبرني في موضعين ولفظ أخبره في اربعة مواضع وفيه لفظ القول في موضعين احدهما هو قوله قال يحيى ائى قال الحسين قال يحيى ولفظ قال الاولى يحذف في الخط في اصطلاحهم وقال الآخر قوله قال عثمان * وفيه السؤال في موضعين وفيه السماع في موضعين وفيه قال يحيى واخبرني هذا عطف على مقدر تقديره قال يحيى اخبرني بكذا وكذا واخبرني بهذا وانما احتجنا الى التقدير لان اخبرني مقول قال وهو مفعول حقيقة فلا يجوز دخول الواو بينهما ووقع في رواية مسلم بحذف الواو على الاصل وفي رواية البخارى دقة وهو الاشعار بان هذا من جملة ما سمع يحيى من ابي سلمة فان قلت قول الحسين قال يحيى يومه انه لم يسمع من يحيى ولذا قال ابن العربي انه لم يسمع من يحيى فلذلك قال قال يحيى قلت وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين عن يحيى فان قلت الضمنة لا تدل صريحا على التحديث قلت الحسين ليس بمذلس وغنة غير المذلس محمولة على السماع على انه قد وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحديث ولفظه حدثني يحيى بن ابي كثير وايضا لم ينفرد به الحسين فقد رواه عن يحيى ايضا معاوية بن سلام اخرجه ابن شاهين وشيبان بن عبد الرحمن اخرجه البخارى في باب الوضوء من الخرجين حدثنا سعد بن حفص قال حدثنا شيبان عن يحيى عن ابي سلمة ان عطاء بن يسار أخبره ان زيد بن خالد أخبره انه سأل عثمان بن عفان الحديث وقد تقدم الكلام فيه *

(ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخارى هنا عن ابى معمر وفي باب الوضوء من المخرجين عن سعد بن حفص كما ذكرناه الآن وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب وعبد بن حميد وعبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثهم عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن ابيه عن حسين المعلم به *
 (ذكر معناه) الجففى بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون نسبة الى جهينة بن زيد **قوله** « فقال ارأيت » اى فقال زيد لعثمان ارأيت وفي بعض النسخ قاله ارأيت اى قال زيد لعثمان **قوله** « ارأيت » اى اخبرنى **قوله** « فلم يئن » بضم الياء آخر الحروف من الامناء اراد انه لم ينزل الى هذا فصح اللغات . والثانى منها فتح الياء . والثالث بضم الياء مع فتح الميم وتشديد النون **قوله** « فقال عثمان سمعته من رسول الله ﷺ » الضمير المنصوب فيه يرجع الى ما ذكره من قوله « يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره » وذلك باعتبار المذكور وهذا سماع ورواية وقوله « ولا فتوى منه قوله » فسألت عن ذلك اى عن يجمع امرأته فلم يئن والظاهر ان سؤاله عن على والزبير وطلحة وابى رضى الله تعالى عنهم استفهام عن عثمان وفتوى منهم لا رواية لكن رواه الاسماعلى مرة باظهار انه رواية وصرح به اخرى ولم يذكر علياً ثم ذكر بعد ذلك روايات وقال لم يقل احد منهم عن النبي عليه الصلاة والسلام غير الحمانى وليس هو من شرط هذا الكتاب قوله « فامروه » الضمير المرفوع فيه يرجع الى الصحابة الاربعة وهم على والزبير وطلحة وابى بن كعب والضمير المنصوب فيه يرجع الى المجمع الذى يدل عليه قوله « اذا جامع الرجل امرأته » وهذا من قيل قوله تعالى (اعدلوا هو اقرب للفتوى) اى العدل اقرب للفتوى وقال بعضهم فيه الفتات لان الاصل فيه ان يقول فامرونى قلت ليس فيه الفتات اصلاً لان عثمان سأل هؤلاء عن المجمع الذى لم يئن فاجابوا له بما اجابوا والكلام على اصله لان قوله فامروه عطف على قوله « فسألت » اى فامروا المجمع الذى لم يئن بذلك اى يغسل الذكر والوضوء والاشارة ترجع الى الجملة باعتبار المذكور قوله « واخبرنى ابوسلمة » كذا وقع في رواية ابى ذر ووقع في رواية الباقرين قال يحيى واخبرنى ابوسلمة وهذا هو المراد لانه معطوف على قوله قال يحيى واخبرنى ابوسلمة ان عطاء بن يسار فيكون داخل في الاستاد فيندفع بهذا قول من يقول ان ظاهره معلق والدليل عليه ايضا ما رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن ابيه بالاستاذين جميعا قوله « انه سمع ذلك » اى اخبر ابو ايوب الانصارى عروة بن الزبير انه سمع ذلك اى غسل الذكر والوضوء كوضوء الصلاة وتذكير الاشارة باعتبار المذكور كما قلنا آنفاً مثله وقال الدارقطى فيهم لان ابى ايوب لم يسمعه من رسول الله ﷺ وانما سمعه من ابى بن كعب عن رسول الله ﷺ قال ذلك هشام عن ابيه عن ابى ايوب عن ابى بن كعب قلت قوله لم يسمعه من رسول الله ﷺ نفى وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن ابى ايوب عن النبي ﷺ وهو اثبات والاثبات مقدم على النفي على ان ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف اكبر قدراً وسناً وعلماً من هشام بن عروة وحديث الاثبات رواه الدرামী وابن ماجه فان قلت حكى الاثر عن احمد ان حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث قلت كونهم افتوا بخلافه لا يقدح في صحة الحديث لانه لم من حديث منسوخ وهو صحيح فلا منافاة بينهما الانرى ان ابى رضى الله تعالى عنه كان يرى الماء من الماء اظهار الحديث ثم اخبر عنه سهل بن سعد ان النبي ﷺ جعل الماء من الماء رخصة في اول الاسلام ثم نهى عن ذلك وامره بالفعل * واما الذى يستنبط من حديث الباب ان الذى يجمع امرأته ولم ينزل منه لا يجب عليه الغسل وانما عليه ان يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة وهذا منسوخ لما بيناه ومذهب الجمهور هو ان ايجاب الغسل لا يتوقف على انزال المتى بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على الرجل والمرأة ولهذا جاء في رواية اخرى في الصحيح وان لم ينزل وفي المتى لابن قدامة تنقيب الحشفة في الفرج هو الموجب للغسل سواء كان الفرج قبل او دبراً من كل حيوان آدمى او بهيم حياً او ميتاً طائماً او مكرهاً نائماً او مستيقظاً انتهى وقال اصحابنا والتقاه الحثانين يوجب الغسل اى مع توارى الحشفة فان نفس ملاقات الفرج بالفرج من غير التوارى لا يوجب الغسل ولكن يوجب الوضوء عندها خلافاً لحمد وفي المحيط لوانى امرأته وهى بكر فلا غسل مالم ينزل لان بقاء البكارة يعلم انه لم يوجد الايلاج ولكن اذا جومت البكر فيما دون الفرج فجلت فعليهما الغسل لوجود الانزال لانه لا حبل بدونه وقال ابو حنيفة

لا يجب الغسل بوطء البيضة أو الميتة إلا بانزال

٤١ - **«حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُّوبَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُنْزِلْ قَالَ يَغْسِلُ مَامَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي»**

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) وهم ستة. الأول مسدد بن مسرهد. والثاني يحيى القطان. والثالث هشام بن عروة. والرابع أبوه عروة بن الزبير أشار إليه بقوله أخبرني أبي وربما يظن ظان أنه أبي بضم الهمزة وهو أبي ابن كعب لكونه ذكر في الاسناد. والخامس أبو أيوب الأنصاري واسمه خالد بن زيد. والسادس أبي بن كعب (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الأخبار بصيغة الأفراد في ثلاثة مواضع وفيه الغنعة في موضع واحد وفيه رواية الصحابي عن الصحابي وأبو أيوب يروى عن رسول الله ﷺ في تلك الطريق بلا واسطة وفي هذه الطريق بواسطة الطريقان مختلفان في اللفظ والمعنى وإن توافقا في بعض الأحكام مع جواز سماعه من رسول الله ﷺ ومن أبي بن كعب كليهما ذكر بواسطة تكون للتقوية أو لغرض آخر (ذكر معناه) قوله «إذا جامع الرجل المرأة» وروى «أمراته» قوله «ممس المرأة منه» وفي مس ضمير هو فاعله يرجع إلى كلمة ما وحملها النصب على أنها مفعول لقوله «يغسل» أي يغسل الرجل المذكور العضو الذي مس فرج المرأة من أعضائه قال الكرماني فإن قلت المقصود منه بيان ما أصابه من رطوبة فرج المرأة فكيف يدل عليه وظاهر أن ممس المرأة مطلقاً من يدور رجل ونحوه لا يجب غسله قلت فيه أما إضمار أو كناية لأن تقديره يغسل عضواً مس فرج المرأة وهو من إطلاق اسم الإلزام وهو مس المرأة وإرادة الملزوم وهو إصابة رطوبة فرجها قوله «ثم يتوضأ» صريح بتأخير الوضوء عن غسل ما يصيبه منها وزاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه وضوءه للصلاة قوله «ويصل» هو صريح في الدلالة على ترك الغسل من الحديث الذي قبله

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْغُسْلُ أَحْوَطُ وَذَلِكَ الْآخِرُ وَإِنَّمَا يَدْنَى لَا خِتْلَافِهِمْ»

فاعل قال محذوف هو الراوى عن البخارى وأبو عبد الله هو كنية البخارى وقوله «الغسل أحوط» مقول القول أى الاغتسال من الجماع غير أنزال أحوط أى أكثر احتياطاً في أمر الدين وأشار بقوله وذلك الآخر إلى أن هذا الحديث الذى في الباب غير منسوخ أى آخر الأمرين من الشارع وقوله «الآخر» على وزن فاعل وهو رواية أبى ذر وفي رواية غيره وذلك الآخر بالمديفر ياء وقال ابن التين ضبطناه بفتح الحاء قوله «إنما يندى لا اختلافهم» وفي رواية كريمة «إنما يندى لا اختلافهم» وفي رواية الأصلى «إنما يندى لا اختلافهم» أى لأجل اختلاف الصحابة في الوجوب وعدمه أو لاختلاف المحدثين في صحته وعدمه وقد ضبط ابن العربى على البخارى لمخالفته في هذا الجمهور فإن إيجاب الغسل طبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالفه إلا داود ولا عبرة بخلافه وكيف يحكم باستحباب الغسل وهو أحد أئمة الدين ومن أجله علماء المسلمين ثم قال ويحتمل أن يكون مراده بقوله الغسل أحوط أى في الدين وهو باب مشهور في أصول الدين ثم قال وهو الأشبه بأمته وعلمه قال بعضهم قلت وهذا هو الظاهر من تصرفه فإنه لم يترجم بجواز ترك الغسل وإنما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث بغير هذه المسألة قلت من ترجمه يفهم جواز ترك الغسل لأنه اقتصر على غسل ما يصيب الرجل من المرأة وإنه هو الواجب والغسل غير واجب ولكنه مستحب للاحتياط وأما قول ابن العربى طبق عليه الصحابة ففيه نظر فإن الخلاف مشهور في الصحابة ثبت عن جماعة منهم كذا قال بعضهم قلت لقائل أن يقول إن مقتداً لاجماع عليه فارتفع الخلاف بيانه ما رواه الطحاوى حدثنا روح بن الفرج قال حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثني الليث قال حدثني معمر بن أبى حنيفة بضم الحاء المهملة وفتح الياء آخر الحروف المكررة هي حنيفة بنت مرة بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن شعيب قاله الزبير وقال ابن ما كولا ومن قال فيه ابن أبى حنيفة فقد غلط ومعمّر هذا يروى عن عبيد الله بن عدى بن الحيار قال تذاكر أصحاب

رسول الله ﷺ عند عمر بن الخطاب الفسل من الجنابة فقال بعضهم اذا جاوز الحتان الحتان فقد وجب الفسل وقال بعضهم الماء من الماء فقال عمر قد اختلفتم واتم اهل بدر الاختار فكيف بالناس بعدكم فقال علي بن ابي طالب يا اباي المؤمنين ان اردت ان تعلم ذلك فارسل الى ازواج النبي ﷺ فاسألن عن ذلك فارسل الى عائشة فقالت اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الفسل فقال عمر عند ذلك لا اسمع احدا يقول الماء من الماء الا جعلته نكالا قال الطحاوي فهذا عمر قد حمل الناس على هذا بحضرة اصحاب رسول الله ﷺ فلم يذكر ذلك عليه منكر وادعى ابن القصار ان الخلاف ارتفع بين التابعين وفيه نظر لان الخطابي قال قال به جماعة من الصحابة فسمى بعضهم ومن التابعين الاعمش وتبعه القاضي عياض ولكنه قال لم يقل به احدا من بعد اصحابه غيره وفيه نظر لانه قد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن ابي داود باسناد صحيح حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني عمرو عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري « ان رسول الله ﷺ قال الماء من الماء » وكان ابو سلمة يفعل ذلك وعنده شام ابن عروة عن عبد الرزاق وعنده ايضا عن ابي جريج عن عطاء انه قال لا تطيب نفسك حتى اغتسل من اجل اختلاف الناس لا تخذ بالعروة الوثقى به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحيض

اي هذا كتاب في بيان احكام الحيض ولما فرغ مما ورد في بيان احكام الطهارة من الاحداث اصلا وخلفا شرع في بيان ماورد في بيان الحيض الذي هو من الانجاس وقدم ماورد فيه على ماورد في النفاس لكثرة وقوع الحيض بالنسبة الى وقوع النفاس . والحيض في اللغة السيلان يقال حاضت السمرة وهي شجرة يسيل منها شيء كالدّم ويقال الحيض لغة الدم الخارج يقال حاضت الارنب اذا خرج منها الدم وفي العباب التحيض التسيل يقال حاضت المرأة تحيض حيضا ومحاضا ومحيضاً وعن اللحياني حاض وحاض وحاض بالمهملةين وحاض كلها بمعنى والمرأة حائض وهي اللغة الفصيحة الفاشية بغيره واختلف النجاة في ذلك فقال الخليل لما لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب بمعنى حائض اي ذات حيض كدارع ونايل وتامر ولا بن وكذا طالق وطامث وقاعد لايسة اي ذات طلاق ومذهب سيديوه ان ذلك صفة شيء مذكور اي شيء او انسان او شخص حائض ومذهب الكوفيين انه استغنى عن علامة التأنيث لانه مخصوص بال مؤنث ونقض بجمل بازل وناقه باذل وضامر فيهما وامامنا في الشرع فهو دم ينفضه رحم امرأة سليمة عن داء وصفر وقال الازهرى الحيض دم برخي رحم المرأة بعد بلوغها في اوقات معتادة من قمر الرحم وقال الكرخي الحيض دم تصير به المرأة بالغة بابتداء خروجه وقيل هو دم ممتد خارج عن موضع مخصوص وهو القيل والاستحاضة جريان الدم في غير اوانه وقال اصحابنا الاستحاضة ما تراه المرأة في اقل من ثلاثة ايام او على اكثر من عشرة ايام *

﴿ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ إِلَى قَوْلِهِ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾

قول الله بالجر عطف على قوله الحيض المضاف اليه لفظ كتاب وسبب نزول هذه الآية مارواه مسلم من حديث انس رضي الله تعالى عنه « ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة فيهم يواكلوها ولم يجمعوها في البيوت فسأل اصحاب رسول الله ﷺ فانزل الله تعالى (ويسألونك عن المحيض) الآية فقال النبي ﷺ افعلوا كل شيء الا النكاح » وقال الواحدى السائل هو ابو الدحداح وفي مسلم ان سيد بن حصير وعباد بن بشر قالوا بعد ذلك افلا نجمعهم فتغير وجه رسول الله ﷺ الحديث وهذا بيان للذي المذكور في الآية وقال الطبري سمي الحيض اذى لنته وقدره ونجاسته وقال الخطابي الاذى المكروه الذي ليس بشديد كما قال تعالى (لن يضروكم الا اذى) فالعنى ان الحيض اذى يعتزل من المرأة بوضعه ولكن لا يتعدى ذلك الى بقية بدنهن قالوا والمراد من الحيض الاول الدم واما الثاني فقد اختلف فيه اهو نفس الدم او من الحيض

او الفرج والاول هو الاصح فان قلت اورده هذه الآية ههنا ولم يبين منها شيئا فان كانت فائدة ذكرها ههنا قلت اقل فائدة التنبيه الى نجاسة الحيض والاشارة ايضا الى وجوب الاعتزال عنهن في حالة الحيض وغير ذلك

﴿ بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ ﴾

اي هذا باب فارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف ويجوز فيه التنوين بالقطع عما بعده وتركه للاضافة الى ما بعده والباب اصله البوب قلت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجمع على ابواب وابوبة والمراد من الباب هذا النوع كفاي قولهم من فتح بابا من العلم اي نوعا وكذا كيف اسم لدخول الجار عليه بلا تاويل في قولهم على كيف تسيع الاحمرين فان قلت ما محل كيف من الاعراب قلت يجوز ان تكون حالا كما في قولك كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد والتقدير ههنا على اي حالة كان ابتداء الحيض ولفظ كان من الافعال الناقصة تدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال اولا زواله وبهذا يفرق عن صار فان معناه الانتقال من حال الى حال ولهذا لا يجوز ان يقال صار الله ولا يقال الا كان الله قوله « بدء الحيض » من بدأ يبدأ اي ظهر والبدأ بالهمزة في آخره على فعل بسكون العين من بدأت الشيء بدأ ابتدأت به ﴿ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ﴾

هذا من تعليقات البخاري والآن يذكره موصولا عقب هذا وسيدكره ايضا في الباب السادس في جملة حديث وقال بعضهم وقول النبي ﷺ هذا شيء يشير الى حديث عائشة المذكور عقيبها قلت هذا الكلام غير صحيح بل قوله ﷺ هذا شيء يشير به الى الحيض فكذلك لفظ شيء في الحديث الذي سيأتي في الباب السادس ولكنه بلفظ فان ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم وفي الحديث الذي عقيبها ان هذا امر كتبه الله على بنات آدم وعلى كل تقدير الاشارة الى الحيض وقد استدركه هذا القائل في آخر كلامه بقوله والاشارة بقوله هذا الى الحيض

﴿ وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَانَ أَوَّلُ مَا أُرْسِلَ الْحَيْضُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾

هذا قول عبد الله بن مسعود وعائشة رضي الله تعالى عنهما اخرجه عبد الرزاق عنهما ولفظه « كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا وكانت المرأة تتشرف للرجل فالقي الله عليهن الحيض ومنعهن المساجد » فان قلت الحيض ارسل على بنات بني اسرائيل على هذا القول ولم يرسل على بنيه فكيف قال على بني اسرائيل قلت قال الكرماني يستعمل بنو اسرائيل ويراد به اولاده كما يراد من بني آدم اولاده او المراد به القبيلة قلت هذا من حيث اللغة يمشى ومن حيث العرف لا يذكرون الابن ويراد به الولد حتى لو اوصى بثلث ماله لابن زيد وله ابن وبنت لا تدخل البنت فيه ودخول البنات في بني آدم بطريق التبعية وقوله او المراد به القبيلة ليس له وجه اصلا لان القبيلة تجمع الكل فيدخل فيه الرجال ايضا وقد علم ان طبقات العرب ست فالقبائل تجمع الكل ويمكن ان يقال ان المضاف فيه محذوف تقديره على بنات بني اسرائيل يشهد بذلك قوله عليه الصلاة والسلام « كتبه الله على بنات بني آدم » وقد ذكر التوفيق بينهما عن قريب ان شاء الله تعالى فان قلت ما محل قوله على بني اسرائيل من الاعراب قلت النصب لانها جملة وقعت خبرا لكان قوله اول مرفوع لانه اسم وكلمة ما مصدرية تقديره كان اول ارسال الحيض على بني اسرائيل

﴿ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَحَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ ﴾

ابو عبد الله هو البخاري نفسه وكأنه اشار بهذا الكلام الى وجه التوفيق بين الخبرين وهو ان كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم اكثر قوة وقبولا من كلام غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الكرماني ويروى « اكبر » بالباء الموحدة ومعناه على هذا وحديث النبي ﷺ اعظم وأجل وأكذبوتا وفسر الكرماني الاكثر بالثناء المثلثة اي اشمل لانه يتناول بنات اسرائيل وغيرهن وقال بعضهم اكثر اي اشمل لانه عام في جميع بنات بني آدم فيتناول الاسرائيليات ومن قبلهن (قلت) لا يجوز ان يكون الشمول في بنات اسرائيل ومن بعدهن وقال الداودي ليس بينهما مخالفة فان نساء

بنى اسرائيل من بنات آدم وقال بعضهم فملى هذا فقوله بنات آدم عام اريد به الخصوص قلت ما يمد كلام الداودي في التوفيق بينهما نعم نحن مانتكر ان نساء بنى اسرائيل من بنات آدم ولكن الكلام في لفظ الاولية فيهما ولا ننفي الخلفة الا بالتوفيق بين لفظي الاولية وابعاد من هذا قول هذا القائل عام اريد به الخصوص فكيف يجوز تخصيص عموم كلام النبي ﷺ بكلام غيره ثم قال هذا القائل ويمكن ان يجمع بينهما بأن الذي ارسل على نساء بنى اسرائيل طول مكثه بين عقوبة لمن لا ابتداء وجوده قلت هذا الكلام من لا يدوق المعنى وكيف يقول لا ابتداء وجوده والخبر فيه اول ما ارسل وبينه وبين كلامه منافاة وايضا من اين ورد ان الحيض طال مكثه في نساء بنى اسرائيل ومن نقل هذا وقدرى الحاكم باسناد صحيح عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان ابتداء الحيض كان على حواء عليها الصلاة والسلام بعد ان اهبطت من الجنة وكذا رواه ابن المنذر وقدرى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره ان قوله تعالى في قصة ابراهيم ﷺ (وامرأته قائمة فضحكت) اى حاضت والقصة متقدمة على بنى اسرائيل بل ارب لان اسرائيل هو يعقوب بن اسحق ابن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام ثم قلت ولقد حضر لي جواب في التوفيق من الانوار الالهية بعونه ولطفه وهو انه يمكن ان الله تعالى قطع حيض بنى اسرائيل عقوبة لمن ولازواجن لكثرة عنادهم ومضت على ذلك مدة ثم ان الله تعالى رحمهم واعاد حيض نسائهم لان من حكم الله تعالى انه جعل الحيض مسببا لوجود النسل الا ترى ان المرأة اذا ارتفع حيضها لا تحمل عادة فلما اعاده عليهن كان ذلك اول الحيض بالنسبة الى مدة الانقطاع فأطلق الاولية عليه بهذا الاعتبار لاني من الامور النسبية فافهم *

١ - (حدثنا علي بن عبد الله المدني قال حدثنا سيفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول خرجنا لا نرى إلا الحج فلما كنا يسرف حضت فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال مالك أنفست قلت نعم قال إن هذا أمر كتبته الله على بنات آدم فأقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطويني بالبيت قالت وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر *

مطابقة الحديث للترجمة في قوله «ان هذا امر كتبه الله على بنات آدم» وعلى رأس هذا الحديث في رواية ابى ذر و ابى الوقت باب الامر بالنفساء اذ انفس وفي كثير الروايات هذه الترجمة ساقطة اى هذا باب في بيان الامر المتعلق بالنفساء قال الكرماني البحث في الحيض فواجه تعلقه به قلت المراد بالنفساء الحائض قلت النفساء مفرد وجميعه نفاس وقال الجوهري ليس في الكلام من فعلا يجمع على فعال غير نفساء وعشراء وهى الحامل من البهائم ثم قلت ويجمع ايضا على نفساوات بضم النون وقال صاحب المطالع والفتح ايضا ويجمع ايضا على نفس بضم النون والفاء قال ويقال في الواحد نفسى مثل كبرى وفتح النون ايضا وامرأتان نفساوان ونساء نفاس والنفس ايضا مصدر سمي به الدم كما يسمى بالحيض مأخوذ من تنفس الرحم بخروج النفس الذى هو الدم وفي المغرب النفس مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها اذا ولدت فهي نفساء قوله اذ انفس بضم الفاء وفتحها والضمير الذى فيه يرجع الى النفساء وتذكيره باعتبار الشخص اول عدم الالتباس كاذ كرنا عن قريب (فان قلت) الباء في بالنفساء ما هى (قلت) زائدة لان النفساء مأمورة لأمور بها او يكون التقدير الامر الملبس بالنفساء *

(ذكر رجاله) وهم خمسة بن عبد الله المدني بفتح الميم وكسر الدال قال ابن الاثير منسوب الى مدينة رسول الله ﷺ وهذا احدهما استعمل بالنسب فيه خارجا عن القياس فان قياسه المدني وقال الجوهري تقول في النسبة الى مدينة رسول الله ﷺ مدنى والى مدينة المنصور مدنى للفرق بين الثانى سيفيان بن عينة بين الثالث عبد الرحمن بن القاسم . الرابع القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه . الخامس عائشة الصديقة رضى

الله تعالى عنها * (ذكر لطائف إسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه السماع في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه ما بين بصرى ومكى ومدنى * (ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) * أخرجه البخارى ايضا في الاضاحى عن قتيبة وعن مسدد وأخرجه مسلم في الحج عن ابى بكر بن أبى شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب عن سفيان وأخرجه النسائى في الطهارة عن اسحق بن ابراهيم وفي الحج عن محمد بن عبدالله والحارث بن مسكين وعن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم وأخرجه ابن ماجه في الحج عن ابى بكر بن أبى شيبة وعلى بن محمد *

(ذكر معناه وأغرابه) **قوله «لا ترى الا الحج»** جملة في محل نصب على الحال ولا ترى بضم النون بمعنى لا نظن وقوله الا الحج يعنى الا قصد الحج لانهم كانوا يظنون امتناع العمرة في أشهر الحج فأخبرت عن اعتقادها او عن الغالب عن حال الناس او عن حال الشارع أمأهى فقد قالت انها لم تحرم الا بالعمرة **قوله «فلما كنت»** وفي بعض النسخ فلما كنا **قوله «بسرف»** بفتح السين المهملة وكسر الراء وفي آخره فاء وهو اسم موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة اميال وقيل عشرة وقيل تسعة وقيل سبعة وقيل ستة وهو غير منصرف للعالمية والتأنيث **قوله «حضت»** بكسر الحاء لانه من حاض يحيض كغت من باع يبيع اصله حيضت قلبت الياء الفال لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصارت حضت بالفتح ثم أبدلت الفتحة كسرة لتدل على الياء المحذوفة **قوله «وأنا ابكى»** جملة اسمية وقعت حالا بالواو **قوله «انفست»** الهمزة فيه لا تستفهام ونفست قال النووى بضم الفاء وفتحها في الحيز والنفس لكن الضم في الولادة والفتح في الحيز أكثر وحكى صاحب الافعال الوجهين جميعا وفي شرح مسلم المشهور في اللغة ان نفست بفتح النون وكسر الفاء معناه حضت واما في الولادة فيقال نفست بضم النون وقال الهروى نفست بضم النون وفتحها في الولادة وفي الحيز بالفتح لا غير **قوله «ان هذا امر»** اشارة الى الحيز فالامر بمعنى الشأن وقال انكرمانى قوله امر وفي الترجمة شئ فهو إمامن باب نقل الحديث بالمعنى واما ان اللفظين ثابتان قلت لا يحتاج الى التريديد اذ اللفظان ثابتان **قوله «فاقضى»** خطاب لعائشة فلذلك لم تسقط الياء ومعناه فأدى لان القضاء يأتى بمعنى الاداء كما في قوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا) اى اذا اديت صلاة الجمعة **قوله «ما يقضى الحاج»** قال الكرمانى المراد من الحاج الجنس فيشمل الجمع هو قوله تعالى (سامر اتمحرون) قلت لا ضرورة الى هذا الكلام بل هو اسم فاعل واصله حاجج وربما يأتى في ضرورة الشعر هكذا قال الراجز * بكل شيخ عامر او حاجج * وفي الصحاح تقول حججت البيت احججه حججا فأن حاج ويجمع على حجج مثل بازل وبزل **قوله «غير الانطوفى»** بنصب غير والابالتشديد اصله ان لا ويجوز ان تكون ان مخففة من المثقلة وفيه ضمير الشأن ولا تطوفى مجزوم والمخى لا تطوفى مادمت حائضا لفقدان شرط صحة الطواف وهو الطهارة **قوله «بالقر»** يروى «بالقرة» والفرق بينهما كثرة وتمر وعلى تقدير عدم التاء يحتمل التضحية بأكثر من بقرة واحدة *

(ذكر استنباط الاحكام) منها ان المرأة اذا حاضت بعد الاحرام ينبغى لها ان تأتى بأفعال الحج كلها غير انها لا تطوف بالبيت فاذا طافت قبل ان تطهر فعليها بدنة وكذلك النساء والجنب عليهما بدنة بالطواف قبل التطهر عن النفاس والجنابة واما المحدث فان طاف طواف القدوم فعليه صدقة وقال الشافعى لا يعتد به والطهارة من شرطه عنده وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان جنباً فعليه بدنة وكذا الحائض والنفساء * ومنها جواز البكاء والحزن لاجل حصول مانع للعبادة * ومنها جواز التضحية ببقرة واحدة لجميع نسائه * ومنها جواز تضحية الرجل لامرأته وقال النووى هذا محمول على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم استأذنه في ذلك فان تضحية الانسان عن غيره لا يجوز الا باذنه قلت هذا في الواجب واما في التطوع فلا يحتاج الى الاذن فاستدل مالك به على ان التضحية بالبقرة افضل من البدنة ولا دلالة له فيه والا كثرون منهم الشافعى ذهبوا الى ان التضحية بالبدنة افضل من البقرة لتقديم البدنة على البقرة في حديث ساعة الجمعة وهذا الحديث الذى رواه البخارى ههنا حديث طويل فيه احكام كثيرة وخلافات بين العلماء وموضعها كتاب الحج *

بابُ غَسْلِ الحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلِهِ

اى هذا باب في بيان غسل الحائض رأس زوجها وحكم ترجيل رأسه والترجيل مجرور عطف على غسل وهو بالجم تسريح شعر الرأس وقال ابن السكيت شعر رجل بفتح الحيم وكسرها اذالم يكن شديد الجمودة ولا سبطا نقول منه رجل شعره ترجيلا. والمناسبة بين البابين من حيث ان كلا منهما مشتمل على حكم متعلق بالحائض

٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَرْجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَائِضٌ**

مطابقته للترجمة في ترجيل رأس رسول الله ﷺ واما امر الفصل فلما مطابقته وقال بعضهم الحق به الفصل قياسا او اشارة الى الطريق الآتية في باب مباشرة الحائض فانه صريح في ذلك والوجهان اللذان ذكرهما هذا القائل لوجه لهما اصلا اما الاول فلان وضع التراجم من الابواب هل هو حكم من الاحكام الشرعية حتى يقاس حكم منها على حكم آخر واما الثاني فهل وجه الوضع ترجمة في باب والاشارة الى المترجم الذي وضع لها في الباب الثالث (ذكر رجاله) وهم خمسة ذكر وافي باب الوحي على هذا الترتيب (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه النعنة في ثلاثه مواضع وفيه ان رواه مديون ما خلا عبد الله فانه تيسى

(ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى ايضا في اللباس عن عبد الله بن يوسف واخرجه الترمذى في الشمائل عن اسحق بن موسى عن معن. واخرجه النسائى في الطهارة وفي الاعتكاف عن قتيبة ثلاثتهم عن مالك **قوله** «كنت ارجل راس رسول الله ﷺ فيه الاضمار تقديره كنت ارجل شعر راس رسول الله ﷺ لان الترجيل للشعر لا للرأس ويجوز ان يكون من باب اطلاق المحل وارادة الحال **قوله** «وانا حائض» جملة اسمية وقعت حاله (ومما يستبسط منه) جواز ترجيل الحائض شعر رأس زوجها واعلم انه لم يختلف احد في غسل الحائض رأس زوجها وترجيله الا ما نقل عن ابن عباس انه دخل على ميمونة رضى الله تعالى عنها فقالت اى بنى مالى اراك شعث الرأس فقال ان ام عمار ترجلنى وهى الآن حائض فقالت اى بنى ليست الحيضة باليد كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجر احدانا وهى حائض» ذكره ابن ابي شيبة فقال حدثنا ابن عيينة قال حدثنا ميمونة عن ابيها * ومما يؤخذ منه جواز استخدام الزوجة برضاها وهو اجماع *

٣ - **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هَرِيمٍ عَنْ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَأَلَ أَتَخْدُمُنِي الْحَائِضُ أَوْ تَدْنُو مِنِّي الْمَرْأَةُ وَهِيَ جُنُبٌ فَقَالَ عُرْوَةُ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى هَيْنٍ وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْدُمُنِي وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ بِأَسٍّ أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ أَنَّهَا كَانَتْ تَرْجُلُ تَعْنِي رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ حَائِضٌ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ يُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا قَرَجَلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ**

مطابقة هذا الحديث للترجمة كطابقة الحديث السابق * (ذكر رجاله) * وهم ستة * الاول ابراهيم بن موسى بن يزيد التميمى الرازى ابو اسحق الفراء يعرف بالصغير وكان احمد يذكر على من يقول له الصغير وقال هو كبير في العلم والجلالة الثانى هشام بن يوسف الصنعائى ابو عبد الرحمن قاضى صنعاء من ابناء الفرس وهو اكبر الباقين واحفظهم واقفهم مات سنة سبع وتسعين ومائة * الثالث ابن جريج بضم الجيم وفتح الراء واسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي القريشى المدني اصله رومى وهو احد العلماء المشهورين وهو اول من صنف فى الاسلام فى قول وكانت له كنيستان ابو الوليد وابو خالد مات سنة خمسين ومائة وهو جاوز السبعين * الرابع هشام بن عروة بن الزبير العوام * الخامس عروة بن الزبير بن السوام * السادسة عائشة الصديقة بنت الصديق رضى الله تعالى عنهما *

*(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع وفيه الاخبار بصيغة الافراد في اربعة مواضع غير ان في قوله قال اخبرني روى اخبرنا والاول اكثر وفيه العنقة في موضع واحد وفيه القول في موضع واحد وفيه لطيفة حسنة وهي ان ابن جريج يروي عن هشام وهشام يروي عن ابن جريج فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف وفيه رواة ما بين رازي وصنعاني ومكي ومدني **قوله** « انه سئل » أي ان عروة سئل وهو على صيغة المجهول قوله « اتخذه الحائض » الهمزة فيه للاستفهام قوله « او تدنو » اي او تقرب قوله « وهي جنب » جملة اسمية وقعت حالا ولفظ جنب يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع وهي اللغة الفصيحة **قوله** « كل ذلك » اشارة الى الخدمة والدنو اللذان يدلان عليهما لفظ اتخذه وتدنو وجاءت الاشارة بلفظ ذلك للمتنى قال الله تعالى (عوان بين ذلك) **قوله** « هين » اي سهل وهو بالتشديد والتخفيف كيت وميت واصله هيون اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء **قوله** « وكل ذلك » اي الحائض والجنب والتذكير باعتبار المذكور لفظا ووجه التثنية قد ذكرناه **قوله** « وليس على احد في ذلك بأس » اي حرج وكان مقتضى الظاهر ان يقول وليس على في ذلك بأس لكنه قصد بذلك التعميم مبالغة فيه ودخل هو فيه بالقصد الاول **قوله** « ترجل رسول الله ﷺ » اي شعر رسول الله ﷺ **قوله** « وهي حائض » جملة حالية وانما لم يقل حائضة لعدم الالتباس واما قولهم جاء الحاملة والمرضة في الاستعمال فلا رادة التباسهما بتلك الصفة بالفعل فاذا اريد التباسهما بالقوة يكون بلا تاء قال الزمخشري في قوله تعالى (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما رضعت) (فان قلت) لم يقل مرضعة دون مرضع (قلت) المرضعة التي هي في حال الارضاع تلقم نديها الصبي والمرضع التي من شأنها ان ترضع وان لم تبشر الارضاع في حال وصفها به **قوله** « حينئذ » اي حين الترحيل **قوله** « مجاور » اي معتكف **قوله** « يدني » بضم الياء اي يقرب لها اي لما نشأ راسه والحال انها في حجرتها وكانت حجرتها ملاصقة للمسجد والحجرة بضم الحاء البيت **قوله** « فترجله » اي ترحل عائشة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اي ترحل شعر راسه والحال انها حائض * والحديث دل على جواز خدمة الحائض فقط واماد لانه على دنوا جنب فبالقياس عليها والجامع اشتراهما في الحدث الا كبر وهو من باب القياس الجلي لان الحكم بالفرع اولى لان الاستقذار من الحائض اكثر *

(ومما يستنبط من الحديث) ان المعتكف اذا خرج رأسه او يده او رجله من المسجد لم يبطل اعتكافه وان من حلف لا يدخل دارا او لا يخرج منها فادخل بعضه او اخرج بعضه لا يحنث به وفيه جواز استخدام الزوجة في الفصل ونحوه برضاها واما بغير رضاها فلا يجوز لان عليها تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط وقال ابن بطال وهو حجة على طهارة الحائض وجواز مباشرتها . وفيه دليل على ان المباشرة التي قال الله تعالى (ولا تبشروهن) وانتم عا كفون في المساجد) لم يرد بها كل ما وقع عليه اسم المس وانما اراد بها الجماع او مادونه من الدواعي للذة . وفيه ترحيل الشعر للرجال وما في معناه من الزينة . وفيه ان الحائض لا تدخل المسجد تنزيها له وتعظيما وهو المشهور من مذهب مالك وحكي ابن سلمة انها تدخل هي والجنب وفي رواية يدخل الجنب ولا تدخل الحائض . وقال ابن بطال وفيه حجة على الشافعي في ان المباشرة الخفيفة مثل ما في هذا الحديث لا تنقض الوضوء وقال الكرماني ليس فيه حجة على الشافعي اذ هو لا يقول بان مس الشعر ناقض للوضوء وقال بعضهم ولا حجة فيه لان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث انه عقب ذلك الفعل بالصلاة وعلى تقدير ذلك فس الشعر لا ينقض الوضوء قلت وليس في الحديث ايضا انه تروضا عقب ذلك والله اعلم بالصواب *

*(باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض)

اي هذا باب في بيان حكم قراءة الرجل في حجر امرأته والحال انها حائض والحجر بفتح الحاء المهمة وكسر ها وسكون الجيم والجمع حجور ومحل في حجر امرأته نصب على الحال تقديره قراءة الرجل حال كونه متكئا على حجر امرأته

وكلمة فى تأتى بمعنى على كما فى قوله تعالى (لا صلبكم فى جزوع النخل) اى عليها ويجوز ان يقدر واضعاً راسه على حجر امراته ومستنداً اليه ثم وجه المناسبة بين البابين من حيث اشتغال كل منها على حكم متعلق بالحائض وهو ظاهر *

وكان أبو وائل يرسل خادمة وهى حائض إلى أبى رزین فتأنيه بالمصحف فتمسكه بعلاقته *

الكلام فى هذا على انواع . الاول فى وجه مطابقة هذا الترجمة فقال صاحب التلويح وتبعه صاحب التوضيح لما ذكر البخارى حل الحائض العلاقة التى فيها المصحف نظراً بما ينحفظ القرآن فهو حامله لانه فى جوفه كما روى عن سعيد ابن المسيب وسعد بن جبير وهى جوفه ولما قرأ ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ورقة وهو جنب قال فى جوفى اكثر من هذا وتزل ثياب الحائض بمنزلة العلاقة وقراءة الرجل بمنزلة المصحف لكونه فى جوفه قلت هذا فى غاية البعد لان بين قراءة الرجل فى حجر امراته وبين حمل الحائض المصحف بعلاقته بون عظيم من الجهة التى ذكرت لان قوله نظرها اما تشبيهه واما قياس فان اراد به التشبيه وهو تشبيه محسوس بمقول فلا وجه للتشبيه وان اراد به القياس فشرطه غير موجودة فيه ويمكن ان يقال وجه التطابق بينهما هو جواز الحكم فى كل منهما فكما تجوز قراءة الرجل فى حجر الحائض فكذلك يجوز حمل الحائض المصحف بعلاقته وفى كل منهما دخل للحائض وفيه وجه التطابق ثم لو قيل ما قيل فى ذلك فلا يخلو عن تعسف . النوع الثانى ان هذا الاثر اخرجه ابن ابى شيبة فى مصنفه بسند صحيح فقال حدثنا جريير عن مغيرة كان أبو وائل فذكره . النوع الثالث فى معناه فقوله «يرسل خادمة» الخادم اسم لمن يخدم غيره ويطلق على الغلام والجارية فلهذا قال وهى حائض فانت الضمير قوله «بعلاقته» بكسر العين ما يعلق به المصحف وكذلك علاقة السيف ونحو ذلك . وابو وائل اسمه شقيق بن سلمة الاسدى ادرك النبى ﷺ ولم يره روى عن كثير من الصحابة وقال يحيى بن معين ثقة لا يسأل عن مثله قال الواقدي مات فى خلافة عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه . وابو رزین بفتح الراء وكسر الزاى المعجمة اسمه مسعود بن مالك الاسدى مولى ابى وائل الكوفى التابعى روى له مسلم والاربعة . النوع الرابع فى استنباط الحكم منه وهو جواز حمل الحائض المصحف بعلاقته وكذلك الخب ومن اجاز ذلك عبد الله بن عمر بن الخطاب وعطاء الحسن البصرى ومجاهد وطاوس وابو وائل وابو رزین وابو حنيفة ومالك والشافعى والاوزاعى والثورى واحمد واسحق وابو ثور والشعبى والقاسم بن محمد وقال ابن بطال ورخص فى حمله الحكم وعطاء ابن ابى رباح وسعيد بن جبير وحماد بن ابى سليمان واهل الظاهر ومنع الحكم مسيباطن الكف خاصة وقال ابن حزم وقراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى جائز كل ذلك بوضوه وبلا وضوه وللجنب والحائض وهو قول ربيعة وسعيد بن المسيب وابن جبير وابن عباس وداود وجميع اصحابنا وامامس المصحف فان الآثار التى احتج بها من لم يجز للجنب مسه فانه لا يصح منها شيء لانها امر سلة واما حيفة لاستندبه . واما عن ضعيف والصحيح عن ابن عباس عن ابى سفيان حديث هرقل الذى فيه و (يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون) فهذا النبى ﷺ قد بحث كتابه قرآن للنصارى وقد ايقن انهم يمسونه فان ذكروا حديث ابن عمر «نهى ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو وخافة ان يناله العدو» قلنا هذا حق بلزم اتباعه وليس فيه لا يمس المصحف جنب ولا كافر وانما فيه ان لا ينال اهل الحرب القرآن فقط فان قالوا انما بحث الى هرقل بآية واحدة قيل لهم ولم يمنع من غيرها وانتم اهل قياس فقيسوا فان لم تقيسوا على الآية ما هو اكثر منها فلا تقيسوا على هذه الآية غيرها فان ذكروا قوله جل وعلا (لا يمسها الا المطهرون) قلنا لا حاجة فيه لانه ليس امر او انما هو خبر والرب تعالى لا يقول إلا حق ولا يجوز ان يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر إلا بالنص جلى او اجماع متيقن فلما رأينا المصحف يمس الطاهر وغير الطاهر علمنا انه يمس المصحف وانما عني كتابا آخر عنده كما جاء عن سعيد بن جبير فى هذه الآية هم الملائكة الذين فى السماء وكان علقمة إذا اراد ان يتخذ مصحفا امر نصرانيا فينسخه له وقال ابو حنيفة لا بأس ان يحمل الجنب المصحف بعلاقته وغير المتوضى عنده كذلك وابى ذلك مالك إلا ان كان فى خرج او تابوت فلا بأس ان يحمله

الجنب واليهودي والنصراني قال ابو محمد وهذه تفاريق لادليل على محبتها انتهى كلامه والجواب عما قاله فقوله بان الآثار التي احتج بها من لم يجز للجنب مسه الخ ليس كذلك فان اكثر الآثار في ذلك صحاح . منها ما رواه الدارقطني في سننه بسند صحيح متصل عن انس « خرج عمر بن الخطاب متقلداً السيف فدخل على اخته وزوجها خباب وهم يقرؤن سورة طه فقال اعطوني الكتاب الذي عندكم فاقرؤه فقالت له اخته إنك رجس (ولا يمسه إلا المطهرون) فقم فاغسل او توضأ فقام وتوضأ ثم اخذ الكتاب بيده » والعجب من ابي عمر بن عبد البر اذ ذكره في سير ابن اسحاق وقال هو معضل وتبعه على ذلك ابو الفتح القشيري وهذا اعجب منه وقال السهيلي هو من احاديث السير . ومنها ما رواه الدارقطني ايضا بسند صحيح من حديث سالم يحدث عن ابيه قال رسول الله ﷺ « لا يمسه القرآن إلا طاهر » ولما ذكره الجوزقاني في كتابه قال هذا حديث مشهور حسن . ومنها ما رواه الدارقطني ايضا من حديث الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده « ان رسول الله ﷺ كتب الى اهل اليمن كتابا فيه لا يمسه القرآن إلا طاهر » ورواه في الفرائد من حديث اسحق الطباع عن مالك مسنداً ومن الطريق الاولى خرجه الطبراني في الكبير وابن عبد البر والبيهقي في الشعب وقد وردت احاديث كثيرة بمنع قراءة القرآن للجنب والحائض . منها حديث عبد الله بن رواحة رضي الله تعالى عنه « نهى رسول الله ﷺ ان يقرأ احدا القرآن وهو جنب » قال ابو عمر رويناه من وجوه صحاح . ومنها حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله تعالى عنه يرفعه « لا يحجبه عن قراءة القرآن شيء إلا الجنابة » صحيحه جماعة منهم ابن خزيمة وابن حبان وابو علي الطوسي والترمذي والحاكم والبقوي في شرح السنة وفي سؤالات اليموني قال شعبة ليس احد يحدث بحديث اجود من ذا وفي كامل ابن عدي عنهم يروهمرو احسن من هذا وكان شعبة يقول هذا ثلث رأس مالي وخرجه ابن الجارود في المنتقى زاد ابن حبان قد يتوهم غير المتبحر في الحديث ان حديث عائشة رضي الله تعالى عنها كان يذكر الله تعالى على كل احيانه يعارض هذا وليس كذلك لانها ارادت الذكر الذي هو غير القرآن اذ القرآن يجوز ان يسمى ذكرا وكان لا يقرأ وهو جنب ويقرؤه في سائر الاحوال . ومنها حديث جابر ان النبي ﷺ قال « لا يقرأ الحائض ولا الجنب ولا النفساء من القرآن شيئا » رواه الدارقطني ثم البيهقي وقال اسناده صحيح . ومنها حديث ابي موسى قال رسول الله ﷺ « يا علي لا تقرأ القرآن وانت جنب » رواه الدارقطني وعن الاسودا خرجه ابن ابي شيبه في مصنفه بسند لا بأس به وازاهم لا يقرأ الجنب وعن الشعبي وابي وائل مثله بزيادة والحائض والجواب عن الكتاب الى هرقل فنحن نقول به لمصلحة الابلاغ والانذار وان لم يقصده التلاوة واما الجواب عن الآية بان المراد بالمطهرين الملائكة كما قاله قتادة والربيع بن انس وانس بن مالك ومجاهد بن جبير وغيرهم ونقله السهيلي عن مالك واكدوا هذا بقوله « المطهرون » ولم يقل المتطهرين ان تخصيص الملائكة من بين سائر المتطهرين على خلاف الاصل وكلهم مطهرون والمس والاطلاع عليه انما هو لبعضهم دون الجميع *

٤ - **حدثنا ابو نعيم الفضل بن دكين** سَمِعَ زُهَيْرًا عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَسَكَّى فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ * قال صاحب التوضيح وجه مناسبة ادخال حديث عائشة فيها ان ثابها بمنزلة العلاقة والشارع بمنزلة المصحف لانه في جوفه وحامله اذ غرض البخاري بهذا الباب الدلالة على جواز حمل الحائض المصحف وقراءتها القرآن فالمؤمن الحافظ له اكبر اوعيته قلت ليس في الحديث اشارة الى الحمل وفيه الاتكاء والاكتاء غير الحمل وكون الرجل في حجر الحائض لا يدل على جواز الحمل وغرض البخاري الدلالة لاعلى جواز القراءة بقرب موضع النجاسة لاعلى جواز حمل الحائض للمصحف وبهذا رد الكرماني على ابن بطال في قوله وغرض البخاري في هذا الباب ان يدل على جواز حمل الحائض للمصحف وقراءتها القرآن قلت رده عليه انما يستقيم في قوله وقراءتها القرآن لانه ليس في الحديث ما يدل على جواز قراءة الحائض القرآن والذي فيه يدل على جواز قراءة القرآن في حجر الحائض وعلى جواز حمل المصحف لهما بعلاقته فأورد حديثا واثرا

فالحديث يدل على الاول والاثر يدل على الثانى ولكنه غير مطابق للترجمة وكل ما كان من هذا القبيل فيه تعسف ولا يقرب من الموافقة الابالجر الثقيل *

(ذكر رجاله) وهم خمسة . الاول ابو نعيم . الثانى زهير بن معاوية بن خديج الجعفي . الثالث منصور بن صفية بنت شيبه وابو منصور عبد الرحمن الحمصي البدرى المكي كان يحب البيت وهو شيخ كبير وانما نسب منصور الى امه لانه اشتهر بها ولانه روى عنها . الرابع صفية بنت شيبه . الخامس عائشة بنت ابي الله تعالى عنها (بيان لطائف اسناده) فيه الحديث بصيغة الجمع في موضع واحد وبصيغة الافراد في موضعين وفيه السماع في موضع واحد والغنة كذلك وفيه ان رواه ما بين كوفي ومكي (ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى ايضا في التوحيد عن قبيصة عن سفيان الثوري واخرجه مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى عن داود بن عبد الرحمن المكي واخرجه ابو داود وفيه عن محمد بن كثير عن سفيان الثوري واخرجه النسائي فيه عن اسحاق بن ابراهيم وعلى بن حجر كلاهما عن سفيان بن عيينة واخرجه ابن ماجه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري اربعتهم عن منصور بن عبد الرحمن به *

(ذكر معناه وغيره) **قوله** « يتكى في حجرى » قال القرطبي كذا صوابه ووقع في رواية العذرى « حجرتى » بناء مشاة من فوق وهو وهم **قوله** « يتكى » بالهمزة من باب الافتعال اصله يوتكى . قلبت الواو تاء وادغمت التاء في التاء وثلاثيه وكأ . وهى جملة فى محل النصب لانها خبر كان **قوله** « وانا حائض » جملة اسمية وقعت حالا قال السكرماني اما من فاعل يتكى . واما من المضاف اليه وهو ياء المتكلم قلت من فاعل يتكى . لا وجه له على ما لا يخفى وماهى الامن ياء المتكلم في حجرى ولا يمنع وقوع الحال من المضاف اليه اذا كان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال كما في قوله تعالى (وانبع ملة ابراهيم حنيفا) وكلمة في فى قوله « في حجرى » بمعنى على كما في قوله تعالى « لاصلبنكم في جذوع النخل » أى على جذوع النخل فان قلت ما فائدة العدول عنه قلت لبيان التمكن فيه كتمكن المظروف في الظرف **قوله** « فقرأ القرآن » وفي رواية البخارى في التوحيد « كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وانا حائض » فلى هذا المراد بالاتكاء وضع رأسه في حجرها . وقال ابن دقيق العيد في هذا القول اشارة الى ان الحائض لا يقرأ القرآن لان قراءتها كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في حجرها حتى احتيج الى التنصيص عليها . وفيه جواز ملازمة الحائض لانه طاهرة . وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله النووي قلت فيه نظر لان الحائض طاهرة والنجاسة هو الدم وهو غير طاهر في كل وقت من اوقات الحيض فعلى هذا لا يكره قراءة القرآن بحذاء بيت الحلاء ومع هذا ينبغي ان يكره تعظيم القرآن لان ما قرب الى الشيء يأخذ حكمه . وفيه جواز استناد المريض في صلاته الى الحائض اذا كانت ثيابها طاهرة قاله القرطبي وفيه نظر

* باب من سَمِيَ النَّفَاسَ حَيْضًا *

اى هذا باب في بيان من سمي للنفس حيضا وكان ينبغي ان يقول باب من سمي الحيض نفاسا لان في حديث الباب فقال انفست اى احضت اطلق على الحيض النفاس وقال ابن بطال لما لم يجد البخارى للنبي صلى الله عليه وسلم نصا في النفاس وحكم دمها في المدة المختلفة وسمى الحيض نفاسا في هذا الحديث فهم منه ان حكم دم النفساء حكم دم الحيض في ترك الصلاة لانه اذا كان الحيض نفاسا وجب ان يكون النفاس حيضا لا اشترا كهما في التسمية من جهة اللفظ لان الدم هو النفس ولزم الحكم لما لم ينص عليه بمائص وحكم النفاس ترك الصلاة مادام دمها موجودا وقال الخطابي ترجم ابو عبد الله بقوله من سمي النفاس حيضا والذي ظنه من ذلك وهم واصل هذه الكلمة مأخوذة من النفس وهو الدم لانهم فرقوا فقالوا انفست بفتح النون اذا حاضت وبضم النون اذا ولدت وقال الكرماني ليس الذي ظنه وهما لانه اذا ثبت هذا الفرق والرواية التي هي بالضم صحيحة صح ان يقال حينئذ سمي النفاس حيضا وايضا يحتمل ان الفرق لم يثبت عنده لغة بل وضعت نفست مفتوح النون ومضمومها عنده للنفس بمعنى الولادة كما قال بعضهم بعدم الفرق ايضا بان اللفظين للحيض والولادة كليهما وقال ابن الميز حاصله كيف يطابق الترجمة الحديث وفيه تسمية الحيض نفاسا لان تسمية النفاس حيضا قلت للتبيه على ان حكم النفاس والحيض في منافاة الصلاة ونحوها

واحدوا الجأء الى ذلك انه لم يجد حديثا على شرطه في حكم النفاس فاستنبط من هذا الحديث ان حكمهما واحد قلت هذا الكلام في الحقيقة مضمون كلام ابن بطال وكلامه يشعر بالمساواة بين مفهومى الحيض والنفاس وليس كذلك لجواز ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان والحيوان وقول الكرماني يحتمل ان الفرق لم يثبت عنده لغة الى آخره غير سديد لان هذا لا يقال عن احد الايمن يكون من ائمة اللغة والبخارى من ائمة الحديث والصواب الذي يقال ههنا على وجهين احدهما ان هذه الترجمة لا فائدة في ذكرها لانه لا يبنى عليها مزيد فائدة . والثاني لو سلمنا ان لها فائدة فوجهها ان يقال لما لم يثبت الفرق عنده بين مفهومى الحيض والنفاس يجوز ذكر احدهما وارادة الاخر في الحديث ذكر النفاس واريد الحيض فكذلك ذكر المصنف النفاس واراد الحيض وعلى هذا معنى قوله باب من سمى باب من ذكر النفاس حيضا يعنى ذكر النفاس واراد به الحيض فكذلك المذكور في الحديث نفاس والمراد حيض وذلك انه لما قال صلوات الله وسلامه لها انفسا اجابت بنعم وكانت حائضا فقد جملت النفاس حيضا فطابق الحديث ما ترجم به *

٥ - ﴿ حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ بَحْبِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِيصَةٍ إِذْ حِضْتُ فَأَتَسَلَّلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي قَالَ أَنْفَسَتْ قُلْتُ نَعَمْ فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ ﴾

وجه المطابقة قد ذكرناه مستقصى (ذكر رجاله) وهم ستة . الاول مكى بن ابراهيم بن بشير التميمي ابو السكن البلخي رضى الله عنه . الثاني هشام الدستوائي رضى الله عنه . الثالث يحيى بن كثير بالقاء المثلثة رضى الله عنه . الرابع ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه . الخامس زينب بنت ام سلمة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها . السادس ام سلمة ام المؤمنين واسمها هند بنت ابي امية رضى الله تعالى عنها ☆

﴿ ذكر لطائف اسناده ﴾ فيه الحديث بصيغة الجمع فى موضعين وبصيغة المفرد فى موضعين وفيه العنقة فى موضعين وفيه ابو سلمة وام سلمة رضى الله تعالى عنهما وليست كئيتان باعتبار شخص واحد بل سلمة الاول هو ولد ابن عبد الرحمن رضى الله تعالى عنه وسلمة الثانى ولد ابن عبد الاسد رضى الله تعالى عنه والغرض ان اباسلمة رضى الله تعالى عنه ليس ابا ربيب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه ان يحيى روى عن ابي سلمة رضى الله عنه بالعنقة وفي رواية مسلم روى عنه بالتحديث قال حدثني ابو سلمة اخرجهما من طريق معاذ بن هشام عن ابيه وفيه رواية التابعي عن صحابية وفيه ان رواه ما بين بلخي وبصري ويثاني ومدني (ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى ايضا في الصوم عن مسدد رضى الله عنه وفي الطهارة ايضا عن سعد بن حفص عنه واخرجه مسلم في الطهارة عن ابي موسى محمد بن المثنى واخرجه النسائي رضى الله عنه فيه عن عبيد الله بن سعيد واسحق بن ابراهيم وعن اسماعيل ابن مسعود رضى الله تعالى عنه *

(ذكر لغاته واعرابه) قوله « بينا » اصله بين اشبهت فتحة النون بالالف وبيننا وبينما ظرفان بمعنى المفاجأة ومضافان الى جملة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر ويحتاجان الى جواب يتم به المعنى والافصح في جوابها ان لا يكون فيها ذواذوا وهما جاء الجواب باذ وهو قوله « اذحضت » وهو العامل فيه قوله « مضطجعة » اصله مضتجعة لانه من باب الافتعال فقلبت التاء طاء ويجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فعلى الخبرية واما النصب فعلى الحال قوله « في خميصة » بفتح الحاء المعجمة وكسر الميم وهي كساء مربع له علمان وقيل الخمائص ثياب من خز ثخان سود وحر ولها اعلام ثخان ايضا قاله ابن سيده وفي الصحاح كساء اسود مربع وان لم يكن معلما فليس بخميصة وفي الغريبين قال الاصمعي الخمائص ثياب خز أو صوف معلمة وهي سود كانت من لباس الناس وقال ابن سيده والخميصة والخميصة القطيفة وقال السكري الخميصة ذات الخمل والخمل هذب القطيفة ونحوها مما ينسج ويفضل له فضول وفي الصحاح هي الطنفسة وزعم النووي رحمه الله ان اهل اللغة قالوا

هو كل ثوب له خمل من اى لون كان وقيل هو الاسود من الثياب قولها «فانسالت» اى ذهبت في خفية لا احتال وصول شئ من الدم اليه عليه السلام اولانها تقذرت نفسها ولم ترتضها لمصاحبة عليه السلام وخافت ان ينزل الوحي على النبي عليه السلام فانسالت لثلاث تشغله حركتها عما هو فيه من الوحي او غيره **قوله** «انفست» بفتح النون وكسر الفاء قال النووي رحمه الله هذا هو الصحيح في اللغة بمعنى حضت فاما في الولادة فنفست بضم النون وكسر الفاء وقيل بضم النون وفتحها وفي الحيض بالفتح لا غير وفي الواعى نفست بضم النون حاضت وفي نوادر الاحيانى ومن خط ابى موسى الحافظ نفست المرأة تنفس بالكسر في الماضي والمستقبل اذا حاضت وفي ادب الكتاب عن ثعلب النفساء الوالدة والحامل والحائض وقال ابن سيدة والجمع من كل ذلك نفساوات ونفاس ونفاس ونفس ونفس ونفس ونفاس **قوله** «ثياب حيضى» بكسر الحاء وهي حالة الحيض هذا هو الصحيح المشهور وقال الكرماني وقيل يحتمل فتح الحاء هنا ايضا فان الحيضة بالفتح هي الحيض قلت لا يقال هنا بالا احتمال فان كلا منهما لغة ثبت عن العرب وهي ان الحيضة بالكسر الاسم من الحيض والحال التي تليها الحائض من التجنب والتحيز كالجلسة والقعدة من الجلوس والقفود فاما الحيضة بالفتح فالمرأة الواحدة من دفع الحيض او ثوبه وانت تفرق بينهما بك تقضيته قرينة الحال من مساق الحديث وجاء في حديث عائشة رضى الله تعالى عنها لتي كنت حيضة ملقاة هي بالكسر خرفة الحيض وحزم الخطابى هنا برواية الكسر ورجحها النووي ورجح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيض بغير تاء

(ذكر استنباط الاحكام) منها جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في احاف واحد. ومنها استحباب اتخاذ المرأة ثيابا لا حيض غير ثيابها المعتادة. ومنها ان عرقها طاهر (فان قلت) قال الله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض) (قلت) معناه فاعتزلوا وطئهن. ومنها التنبيه على ان حكم الحيض والنفاس واحد في منع وجوب الصلاة وعدم جواز الصوم ودخول المسجد والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف ونحو ذلك (فان قلت) لم لم ينص البخارى على حكم النفاس وحده (قلت) قال المهلب لانه لم يجد حديثا على شرطه في حكم النفاس. واستنبط من الحديث ان حكمهما واحد (قلت) النصوص فيها كثيرة. منها حديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها «كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله عليه السلام اربعين يوما» وقال الحاكم صحيح الاسناد وقال الترمذى لا نعرفه الا من حديث سهيل عن مسة الازدية عن ام سلمة وحسنه البيهقي والخطابي وقال الازدى حديث مسة احسنها وعند الدارقطى «ان ام سلمة سألت رسول الله عليه السلام كم تجلس المرأة اذا ولدت قال اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك» وعند ابن ماجه من حديث سلام بن سليم عن حميد عن انس رضى الله عنه «وقت النبي عليه السلام للنفساء اربعين يوما» وحديث عثمان عن ابى العاص مثله وضعفه ابن عدى وقال الحاكم ان سلم هذا الاسناد من ابى بلال فانه مرسل صحيح فان الحسن لم يسمع من عثمان وحديث معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه اخبره الحاكم في المستدرک وحديث عابشة رضى الله تعالى عنها اخبره احمد بن حنبل في كتاب الحيض وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص وضعفه ابن عدى وحديث عائذ بن عمرو وضعفه الدارقطى وحديث جابر رضى الله تعالى عنه رواه الطبرانى في معجمه الاوسط وحديث عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وضعفه ابن حزم وحديث العلاء بن كثير عن ابى الدرداء وابى هريرة رضى الله عنهما رواه ابن عدى بالارسال فيما بين مكحول وبينهما واما موقوف ابن عباس فسنده صحيح في مسند الدارمى وخرجه ايضا ابن الجارود في المنتقى وفي كتاب الاحكام لابي عن الطومى اجمع اهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على ان النفساء تدع الصلاة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تفتسل وتصل فاذا رأت الدم بعد الاربعين فان اكثر اهل العلم قالوا لا تدع الصلاة بعد الاربعين وهو قول اكثر اهل العلم من الفقهاء ويروى عن الحسن تدع الصلاة خمسين يوما وعن عطاء ستين يوما

﴿ باب مباشرة الحائض ﴾

اي هذا باب في بيان حكم المباشرة مع زوجته الحائض واراد بالمباشرة هنا مامسة الجدين لالجماع فان جماع حائض حرام على ما ذكره مفصلا ان شاء الله تعالى . والمناسبة بين البابين ظاهرة جدا وهو وجود المباشرة في كل منهما ❦

٦ - ﴿ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّائِي وَاحِدٍ كَلَّا لَا جَنْبُ وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزِرُ فَيَبْأَشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُتَّكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ ﴾

مطابقة الحديث للترجمة في قولها « فبأشرنني » (ذكر رجاله) وهم ستة قبيصة بفتح القاف وكسر الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الصاد المهملة وفي آخره تاء ابن عقبة ابو عامر الكوفي وسفيان الثوري ومنصور بن المعتمر وابراهيم النخعي وخالد الاسود بن يزيد كلهم تقدموا في باب علامة المناق ❦

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الغنة في اربعة مواضع وفيه ان رواه كلهم الى عائشة كوفيون وفيه رواية التابى عن التابعى عن الصحابة فان قلت ابراهيم هل ادرك احدا من الصحابة او سمع من احد منهم (قلت) ذكر العجلي ابراهيم النخعي لم يحدث عن احدا من الصحابة وقد ادرك منهم جماعة وقد رأى عائشة رضى الله تعالى عنها ويقال رأى ابا جحيفة وزيد بن ارقم وابن ابي اوفى ولم يسمع منهم وعن ابن حبان انه سمع الغيرة والله تعالى اعلم ❦ (ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) ❦ اخرجه البخارى ايضا في آخر الصوم عن محمد بن يوسف الفريابي واخرجه مسلم في الطهارة عن ابي بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب واسحق بن ابراهيم ثلاثتهم عن جرير عن منصور به واخرجه ابو داود فيه عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة واخرجه الترمذى فيه عن بندار عن ابن مهدي عن سفيان به واخرجه النسائي فيه عن اسحق بن ابراهيم به وفي عشرة النساء عن محمود بن غيلان عن وكيع عن سفيان به وعن اسماعيل بن مسعود واخرجه ابن ماجه في الطهارة عن ابي بكر بن ابي شيبة به ❦

❦ (ذكر معناه واعرابه) ❦ قولها « أنا والنبي » النبي بالرفع والنصب اما الرفع فبالعطف على الضمير المرفوع في كنت واما النصب فعلى ان الواو بمعنى المصاحبة وقولها « أنا » ذكر لان في عطف الظاهر على الضمير المرفوع المستكن بدون التأنيد خلافا كما ذكر في موضعه قولها « كلاً جانب » وقم حالاً وانما لم يقل كلاً لان جانباً لانها اختارت اللفظة الفصيحة وقد ذكرنا ان الجنب يستوى فيه الواحد والمتى والجمع في اللغة الفصحى وان كان يقال جنبان وجنبون قولها « وكان يأمرني » اي وكان النبي ﷺ يأمرني بالاترار قولها « فآتز » بفتح الهمزة وتشديد التاء المثناة من فوق واصله آتز بالهمزتين اولاهما مفتوحة والثانية ساكنة لان اصله من ازر فنقل الى باب افتعل فصارت آتز يتزر وكذا استعمل من غير ادغام في حديث آخر وهو « كان النبي ﷺ يباشر بعض نسائه وهي مؤتزرة في حالة الحيض » وقال ابن الاثير وقد جاء في بعض الروايات وهي متزرة وهو خطأ لان الهمزة لاتدغم في التاء قلت فعلى هذا ينبغي ان يقرأ فآتز بالمد لان الهمزتين اذا اجتمعتا وكانت الاولى متحركة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الاولى فتبدل الفاء بعد الفتحة فكذلك ههنا لان اصله آتز بهمزتين الاولى متحركة والثانية ساكنة فأبدلت الثانية الفا فصارت آتز بالمد وقال ابن هشام وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالالف وتاء مشددة ولاوجه له لانه افتعل من الازار فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة وكذا الزمخشرى انكر الادغام وقال الكرماني (فان قلت) لا يجوز الادغام فيه عند التصريف قال صاحب المفصل قول من قال آتز خطأ قلت قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في جوازه فالخطيء مخطيء قلت انما يصح ما ادعاه اذا ثبت عن عائشة انها قالت بالادغام فلم لا يجوز ان يكون

هذا خطأ مثل ما قال معظم أئمة هذا الشأن ويكون الخطأ من بعض الرواة او من عوام المحدثين لامن عائشة رضى الله عنها . قولها « وانا حائض » في الموضعين جملة حالية وكذلك قولها « وهو معتكف » الاعتكاف في اللغة مجرد الالبس وفي الشريعة لبث في المسجد مع الصوم والاعتكاف من باب الافتعال من عكف يعكف عكوا اذا اقام وعكفه عكفا اذا حبس *

١٢ (ذكر استنباط الاحكام) * منها جواز اغتسال الرجل مع امرأته من اناء واحد وقد مر الكلام فيه مستوفى . ومنها جواز مباشرة الحائض وهي الملامسة من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة وقد ترد المباشرة بمعنى الجماع والمراد هنا المعنى الاول بالاجماع ثم اعلم ان مباشرة الحائض على اقسام . احدها حرام بالاجماع ولو اعتقد حله يكفر وهو ان يابسها في الفرج عامدا فان فعله غير مستحل يستغفر الله تعالى ولا يعود اليه وهل يجب عليه الكفارة اولا فيه خلاف فذهب جماعة الى وجوب الكفارة منهم قتادة والاوزاعي واحمد واسحق والشافعي في القديم وقال في الجديد لاشئ عليه ولا ينكر ان يكون فيه كفارة لانه وطء محظور كالوطء في رمضان وقال اكثر العلماء لاشئ عليه سوى الاستغفار وهو قول اصحابنا ايضا وقال النووي ولو فعله غير معتقد حله فان كان ناسيا او جاهلا بوجود الحيض او جاهلا بتحريمه او مكرها فلا إثم عليه ولا كفارة وان كان عالما بالحيض وبالتحريم مختارا عامدا فقد ارتكب معصية نص الشافعي على انها كبيرة ويجب عليه التوبة وفي وجوب الكفارة قولان اصحهما وهو قول الائمة الثلاثة لا كفارة عليه * ثم اختلفوا في الكفارة ف قيل عتق رقبة وقيل دينار ونصف دينار على اختلاف بينهم هل الدينار في اول الدم ونصفه في آخره او الدينار في زمن الدم ونصفه بعد انقطاعه فان قلت روى ابو داود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال « يتصدق بدينار او بنصف دينار » ورواه بقية الاربعة (قلت) رواه البيهقي واعله بأشياء منها ان جماعة روه عن شعبة موقوفا على ابن عباس وان شعبة رجع عن رفعه * ومنها انه روى مرسل . ومنها انه روى مرسل وهو رواية الاوزاعي عن يزيد بن ابى مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ قال « امرت ان يتصدق بخمسة دنانير » والمعضل نوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلا وقوم يسمونه مرسلا . ومنها ان في مته اضطر ابا لانه روى بدينار ونصف دينار على الشك وروى يتصدق بدينار فان لم يجد فنصف دينار وروى يتصدق بنصف دينار وروى ان كان دما حرا فدينار وان كان اصفر فنصف دينار وروى ان كان الدم عيطا فليصدق بدينار وان كان صفرة فنصف دينار قلت هذا الحديث صحيحه الحاكم وابن القطان وذكر الحلال عن ابى داود ان احمد قال ما احسن حديث عبد الحميد وهو احد رواة هذا الحديث وهو من رجال الصحيحين وهو عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بن نفيل القرشي الهاشمي العدوي عامل عمر بن عبد العزيز على الكوفة رأى عبد الله بن عباس وسأله وروى عن حفصة زوج النبي ﷺ وقيل لاحد تذهب اليه قال نعم انما هو كفارة ثم ان شعبة ان كان رجع عن رفعه فان غيره رواه مرفوعا وهو عمرو بن قيس الملائي وهو ثقة ومن طريقه اخرجه النسائي وكذا رواه قتادة مرفوعا واسقطا في روايتهما عبد الحميد ومقتضى القواعد ان رواية الرفع اشبه بالصواب لانه زيادة ثقة وامام روى فيه من خمسي دينار او عتق نسمة وغير ذلك فامنهاش يعول عليه ثم ان الذين ذهبوا الى عدم وجوب الصدقة اجابوا ان قوله ﷺ يتصدق محمول على الاستحباب ان شاء تصدق والا لا وعن الحسن انه قال عليه ما على من واقع اهله في رمضان . النوع الثاني من المباشرة المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر او بالقبلة او بالمعانة واللس او غير ذلك فهذا حلال بالاجماع الا ما حكي عن عبيدة السلماني وغيره من انه لا يابس شيئا منها فهو شاذ منكر مردود بالا حديث الصحيحة المذكورة في الصحيحين وغيرها في مباشرة النبي ﷺ فوق الازار . النوع الثالث المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والبرقعند ابى حنيفة حرام وهو رواية عن ابى يوسف وهو الوجه الصحيح للشافعية وهو قول مالك وقول اكثر العلماء منهم سميد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقاتدة وعند محمد بن الحسن وابى يوسف في رواية يتجنب شعار الدم

فقط ومن ذهب اليه عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والاوزاعي واحمد واصنع واسحق بن راهويه وابونور وابن المنذر وداود وهذا أقوى دليل للحديث انس رضى الله تعالى عنه «اصنعوا كل شيء الا النكاح» واقتصر النبي ﷺ في مباشرته على ما فوق الازار محمول على الاستحباب وقول محمد هو المنقول عن علي وابن عباس وابي طلحة رضى الله تعالى عنهم وذكر القرطبي عن مجاهد كانوا في الجاهلية يتجنبون النساء في الحيض ويأتونهن في اديارهن في مدته والنصارى كانوا يجمعونهن في فروجهن واليهود والمجوس كانوا يبالغون في هجرانهن وتجنبهن فيعتزلونهن بعد انقطاع الدم وارتفاعه سبعة ايام ويؤمنون ان ذلك في كتابهم . ومنها جواز استخدام الزوجات . ومنها ان فيه طهارة عرق الحائض ومنها ان اخراج الرأس من المسجد لا يبطل الاعتكاف .

٧- **حدثنا اسماعيل بن خليل قال أخبرنا علي بن مسير قال أخبرنا أبو إسحاق هو الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبأشرها أمرها أن تنزّر في فور حيصتها ثم يبأشرها قالت وأبكم بملك إربته كما كان النبي صلى الله عليه وسلم بملك إربته**

مطابقته للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) وهم ستة . الاول اسماعيل بن خليل ابو عبد الله الكوفي الخزاز بالحاء المعجمة والزايين المعجمتين اولاهما مشددة قال البخاري جاءنا نعيه سنة خمس وعشرين ومائتين . الثاني علي بن مسهر بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء وبالراء ابو الحسن القرشي الكوفي مات سنة تسع وثمانين ومائة . الثالث ابو اسحق الشيباني سليمان بن فيروز من مشاهير التابعين مات سنة احدى واربعين ومائة . الرابع عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد النخعي من خيار التابعين والعلماء العاملين مات سنة تسع وتسعين . الخامس ابو الاسود بن يزيد وقد مر غير مرة . السادس عائشة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها .

(ذكر لطائف أسناده) فيه خليل بدون الالف واللام في رواية ابي ذر وكريمة وفي رواية غيرهما الخليل بالالف واللام فان قلت هو علم فلا تدخله أداة التعريف قلت اذا قصده بلح السفة يجوز كما في العباس والحارث ونحوها وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد والابحار بصيغة الجمع في موضعين وفيه النعنة في ثلاثة مواضع وفيه قوله هو الشيباني اشار الى انه تعريف له من تلقاء نفسه وليس من كلام شيخه وفيه ان رواه كلهم الى عائشة كوفيون وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابة (ذكر من اخرجه غيره) اخرجه مسلم في الطهارة عن ابي بكر ابن ابي شيبة وعلي بن حجر واخرجه ابو داود وفيه عن عثمان بن ابي شيبة عن جرير واخرجه ابن ماجه فيه عن ابي بكر بن ابي شيبة به وعن ابي سلمة يحيى بن خلف .

(ذكر معناه) قولها «كانت احدانا» ارادت احدى زوجات النبي ﷺ وفي رواية مسلم «كان احدانا» بدون التاء وحكى سيويه في كتابه انه قال بعض العرب قال امرأة قوله «ان يبأشرها» من المباشرة التي هي ان يمس الجلد بالجلد وليس المراد به الجماع كما ذكرنا فيما مضى قوله «ان تنزّر» قد ذكرنا ان اللغة الفصحى تأتزر بالهمزة بلا دغام قوله «في فور حيصتها» بفتح الفاء وسكون الواو وفي آخره راء و ارادت به معظم حيصتها ووقت كثرتها وقال الجوهري فورة الحرسدته وفار القدر فوراً اذا جاشت وحيضتها بفتح الحاء لا غير قوله «اربه» بكسر الهمزة وسكون الراء وبالباء الموحدة قيل المراد عضوه الذي يستمتع به وقيل حاجته وفي كتاب المنتهى فيه لغات ارب واربة واراب ومأربة ومأربة عن ابي سلمة وفي الحديث ولكنه «املككم لاربه» قال الاصمعي هي الحاجة اي اضطكم لشهوته وقال ابن الاعرابي اي لحزمه وضبط نفسه وقد ارب يأرب اربا اذا احتاج يقال ان فلانا لا رب بفلانة اذا كان ذاهم بها ويشهد لقول ابن الاعرابي ما جاء في بعض الروايات «املككم لنفسه وفي المحكم والجامع والمأرب وهي الاراب والارب وقال الخطابي واكثر الروايات يقولون لاربه والارب العضو وانما هو الارب

مفتوحة الراء وهى الوطء وحاجة النفس وقد يكون الارب الحاجة ايضا والاول اميز وكذا احكامه صاحب الواعى واما ابن سيدة وابن عديس في كتاب الباهر فقالا الارب بكسر الهمزة جمع اربعة وهى الحاجة وقال ابو جعفر النحاس اخطأ من رواء بكسر الهمزة قال وانما هى بفتحها وفي مجمع الثرائب لعبد الغافر هو في الكلام معروف الارب والاربة بمعنى الحاجة فان كان الاول محفوظا يعنى في حديث عائشة ففيه ثلاث لغات الارب والارب والاربة يكون بمعنى العضو فيحتمل انها ارادت ان املككم لعضوه لانها ذكرت التقييل في الصوم وفي المغيث لابي موسى ارب في الشيء وغب فيه والحاصل ان النبي ﷺ كان املك الناس لامره فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من يحوم حول الحمى وكان يباشر فوق الازار تشريعا لغيره *

﴿ذكر استنباط الاحكام﴾ منها جواز مباشرة الحائض فيما فوق الازار وقدم الكلام فيه مستوفي * ومنها ان الحائض لا بد لها من الاتزان في ايام حيضها لان النبي ﷺ امر عائشة بذلك وذلك لتمتع المرأة به عن الجماع وروى ابو داود عن ميمونة رضى الله تعالى عنها ان النبي ﷺ «كان يباشر المرأة من نساءه وهى حائض اذا كان عليها ازار الى انصاف الفخذ والركبتين تحتجز به» اى تمتع المرأة به اى بالازار عن الجماع وفي رواية محتجزة به اى حال كون المرأة متمتعة به عن الجماع واصله من حجزه يحجزه حجزا اى منعه من باب نصر ينصر ومنه الحاجز بين الشيئين وهو الحائل بينهما . ومنها ان هذه المباشرة انما تجوز له اذا كان يضبط نفسه ويمتنع من الوقوع في الجماع وان كان لا يملك ذلك فلا يجوز له ذلك لان من رعى حول الحمى يوشك ان يقع فيه وعليه بعض الشافعية واستحسنه النووي . ومنها ان التقييد بقولها في فور حيضتها يدل على الفرق بين ابتداء الحيض وما بعده ويشهد لذلك ما رواه ابن ماجه في سننه باسناد حسن عن ام سلمة رضى الله تعالى عنها انه ﷺ «كان يتقى سورة الدم ثلاثا ثم يباشرها بعد ذلك» ولا منافاة بينه وبين الاحاديث الدالة على المباشرة مطلقا لانها تجمع بينها على اختلاف الحالتين والله تعالى اعلم *

﴿تابعه خالده وجريرو عن الشيباني﴾

أى تابع على بن مسهر خالدين عبد الله الواسطي في رواية هذا الحديث عن ابي اسحق الشيباني وقد وصلها ابو القاسم التنوخى من طريق وهب بن بقية عنه قوله «وجريرو» عطف على خالد اى وتابعه ايضا جريرو بن عبد الحميد في رواية هذا الحديث عن الشيباني عن عبد الرحمن وقد وصل هذه المتابعة ابو داود وقال حدثنا عثمان بن ابي شبة قال حدثنا جريرو عن ابي شيبان عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عائشة قالت «كان رسول الله ﷺ يامرنا في فوح حيضتنا ان نترشم يباشرنا وايكم كان يملك اربه كان رسول الله ﷺ يملك اربه» رواء الامام عيسى والحاكم في مستدركه ايضا قوله «في فوح حيضتنا» فوح الحيض بالقاء والحاء المهملة معظمه واوله ومثله فوعة الدم يقال قاع وفاح بمعنى واحد وفوعة الطيب اول ما يفوح منه ويروى بالعين المعجمة وهو لغة فيه وفي رواية البخارى ومسلم «في فور حيضتنا» كما ذكرناه *

٨ - ﴿حدثنا ابو النعمان قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الشيباني قال حدثنا عبد الله ابن شداد قال سمعت ميمونة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يباشر امرأته من نساءه امرها فانزرت وهى حائض﴾

مطابقته لترجمة ظاهرة ﴿ذكر رجاله﴾ وهم خمسة . الاول ابو النعمان محمد بن الفضل السدوسي المعروف بعمارم . الثاني عبد الواحد بن زياد البصري . الثالث ابو اسحق الشيباني . الرابع عبد الله بن شداد بن زيد الدال ابن الهاد الليثي الخامس ميمونة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها ﴿ذكر لطائف اسناده﴾ فيه التحديث بصيغة الجمع في اربعة مواضع . وفيه السماع في موضع واحد . وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابة . وفيه ان رواه ما بين بصري وكوفي ومدني *

﴿ ذكر من اخرجه غيره ﴾ اخرجه مسلم في الطهارة عن يحيى بن يحيى عن خالد بن عبد الله عن الشيباني به واخرجه ابو داود في النكاح عن مسدد ومحمد بن العلاء كلاهما عن حفص بن غياث عن الشيباني واخرجه ابن ماجه بسند صحيح من حديث ام حبيبة رضى الله تعالى عنها « كانت احدا في فورها اول ما تحيض تشد عليها ازارا الى انصاف فخذيها ثم تضطجع معه عليه الصلاة والسلام » واخرج ابو يعلى الموصلي من حديث عمر رضى الله تعالى عنه « له ما فوق الازار وليس له ماتحته » وفي لفظ « ولا يطلعن الى ما تحته حتى يطهرن » واخرج ابو داود بسند صحيح عن بعض ازواج النبي ﷺ « انه كان اذا اراد من الحائض شيئا التي على فرجها ثوبا » واخرج ابن ابي داود بسند جيد عن ام سلمة « ان رسول الله ﷺ كان يباشرها وعلى قبلها ثوب » تعنى وهي حائض واخرج ابو داود من حديث معاذ وعبد الله بن سعد « ما يحل للرجل من امراته وهي حائض قال ما فوق الازار » وفي حديث معاذ « والتعفف عن ذلك اجل » واخرج عبد الله بن وهب بسند صحيح من حديث كريب قال سمعت ام المؤمنين تقول « كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وانا حائض وبينى وبينه ثوب » واخرج الدارمي في مسنده من حديث ابى ميسرة عمرو بن شرحبيل قال « قالت ام المؤمنين كنت اترى وانا حائض وادخل مع النبي ﷺ في لحافه » واسناده صحيح وفي الموطأ عن زيد بن اسلم « سأل رجل النبي ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال لتشد عليها ازارها ثم شأنك باعلاها » قال ابو عمر لا اعلم احدا روى هذا الحديث مسندا بهذا اللفظ * ﴿ ورواه سفيان عن الشيباني ﴾ *

يعنى روى هذا الحديث سفيان الثوري عن ابى اسحق الشيباني كذا قال بعضهم سفيان هو الثوري وقال الكرماني سواء كان هو الثوري او ابن عينة فهو على شرط البخارى فلا بأس في ابهامه وقال صاحب التلويح وكان البخارى يريد متابعة سفيان هنا المعنى لا اللفظ وذلك ان ابا داود قال حدثنا محمد بن الصباح عن سفيان بن عينة عن ابى اسحق الشيباني سمع عبد الله بن شداد عن ميمونة « ان النبي ﷺ صلى وعليه مرط على بعض ازواجه منه وهي حائض » وقدر واه عن الشيباني ايضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عن مسلم وجري بن عبد الحميد عند الاسماعيلي ورواه عنه ايضا باسناد ميمونة حفص بن غياث عند ابى داود رحمه الله وابو معاوية عند الاسماعيلي واسباط بن محمد عند ابى عوانة في صحيحه وقال الكرماني فان قلت لم قال رواه ولم يقل تابعه قلت الرواية اعم منها فاعلمه لم يروها متابعة *

﴿ باب ترك الحائض الصوم ﴾

اي هذا باب في بيان ترك الحائض الصوم في ايام حيضتها . ووجه المناسبة بين البابين من حيث ان كلا منهما مشتمل على حكم من احكام الحيض فان قلت الحائض تترك الصلاة ايضا فاجبه ذكر الصوم في تركها دون الصلاة مع انها مذكورة ان في حديث الباب قلت تركها الصلاة لعدم وجود شرطها وهي الطهارة فكانت ملجأة الى ذلك بخلاف الصوم فان الطهارة ليست بشرط فيه فكان تركها اياه من باب التعب وايضا فان تركها للصلاة لا الى خلف بخلاف الصوم فخص الصوم بالذكر دون الصلاة اشعارا لما ذكرناه

٩ - ﴿ حدثنا سعيد بن أبي مرزيم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن وهب بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أضحى أو فطر إلى المصلى فمر على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني أريتكن أكثر أهل النار فقلن وليم يارسول الله قال تكفرن العن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدا كن قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله قال أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا

حَاضَتْ لَمْ تَصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ قُلْنَ بَلَى قَالَ فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا ﴿

مطابقة الحديث للترجمة في قوله «ولم تصم» (بيان رجاله) وهم خمسة. الاول سعيد بن ابى مریم وهو سعيد بن الحكم ابن محمد بن سالم المعروف بابن ابى مریم الجمحى ابو محمد المصرى مرذره في باب من سمع شيئا في كتاب العلم . الثانى محمد بن جعفر وهو ابن ابى كثير يفتح الكاف وبالثاء المثناة الانصارى . الثالث زيد بن اسلم بلفظ الماضى ابو اسامة المدنى مرفى باب كفران العشير . الرابع عياض بكسر العين المهملة بن عبدالله وهو ابن ابى سرح العامرى لايه محبة . الخامس ابو سيعد الخدرى واسمه سعد بن مالك (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الاخبار بصيغة الافراد في موضع واحد وفيه النغمة في موضعين وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى وفيه ان رواه مديون ما خلا ابن ابى مریم فانه مصرى .

(ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخارى مقطعا في الصوم والطهارة وفي الزكاة واخرجه في العيدين بطوله واخرجه مسلم في الايمان عن حسن الحلوانى ومحمد بن اسحق الصاغانى كلاهما عن ابن ابى مریم وعن يحيى بن ايوب وقتيبة وعلى بن حجر ثلاثهم عن اسماعيل بن جعفر عن داود بن قيس عنه به واخرجه النسائى فى الصلاة عن قتيبة عن عبد العزيز بن محمد وعن عمرو بن على عن يحيى بن سعيد واخرجه ابن ماجه عن ابى كريب عن ابى اسامة ثلاثهم عن داود بن قيس نحوه .

• (بيان لغاته ومعناه) • قوله «خرج رسول الله ﷺ» يعنى خرج اماما من بيته او من مسجده قوله «فى اضحى» اى فى يوم اضحى قال الخطابى الاضحية شاة تذبح يوم الاضحى وفيه اربع لغات اضحية بضم الهمزة وبكسرها وضحية واضحية والجمع اضحى وبهاسمى يوم الاضحى والاضحى بذكر ويؤنث وقيل سميت بذلك لانها تفعل فى الاضحى وهو ارتفاع النهار قوله «اوفطر» اى اوى يوم فطر وهو يوم عيد الفطر والشك من الراوى وقال الكرماني الشك من ابى سعيد قلت لا يتعين ذلك قوله «الى المصلى» هو موضع صلاة العيد فى الجبانة قوله «فقال يا معشر النساء» المعشر الجماعة متخالطين كانوا او غير ذلك قال الازهرى اخبرنى المنذر عن احمد بن يحيى قال المعشر والنفر والقوم والرهط هؤلاء معنهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم للرجال دون النساء وعن الليث المعشر كل جماعة امرهم واحد وهذا هو الظاهر وقول احمد بن يحيى مردود بالحديث ويجمع على معاشر . قوله «اللعن» فى اللغة الطرد والابعاد من الخير واللعنة والاسم ومعناه انهن يتلفظن باللعنة كثيرا قوله «ويكفرن» من الكفر وهو الاسترو وكفران النعمة وكفرها سترها بترك اداء شكرها والمراد يحسدن نعمة الزوج ويستقلن ما كان منه قوله «العشير» هو الزوج سمى بذلك لمعاشرته اياها وفى الموضع لابن التيانى عشيرك الذى يعاشرك ايدىكا وامركا واحدا لا يكادون يقولون فى جمعة عشراء ولكنهم معاشروك وعشرون وقال بعضهم هم عشراؤك وقال الفراء يجمع العشير على عشراء مثل جليس وجلساء وان العرب لشكره كراهة ان يشاكل قولهم ناقة عشراء والعشير الخليلط والعشير الصديق والزوج وابن العم قوله «عقل» العقل فى اللغة ضد الحق وعن الاصمعى هو مصدر عقل الانسان يعقل وعن ابن دريد اشتق من عقل الناقة لانه يعقل صاحبه عن الجهل اى يحبسها ولهذا قيل عقل الدواء بطنه اى امسكه وفى العين عقلت بعد الصبا اى عرفت بعد الخطأ الذى كت فيه واللعنة الغالبة عقل وقالوا عقل يعقل مثل حكم يحكم وهو المعقول وقال ابن الانبارى العاقل الجامع لامره ورأيه وفى تهذيب الازهرى العاقل الذى يحبس نفسه ويردها عن هواها اخذا من قولهم اعتقل لسانه اذا حبس ومنع من الكلام وفى المخصص قال سيبويه قالوا العقل كما قالوا الظرف ادخلوه فى باب عجز لانه مثله والعقل من المصادر المجموعة من غير ان تختلف انواعها وقال ابو على العقل والحجى والنهى كلها متقاربة المعانى وعن الاصمعى هو الامساك عن القبيح وقصر النفس وحبسها على الحسن وقالوا عاقل وعقلاء وهو الحلم واللب والحجر والعظم والمحت والمرجح والجول والخوف والنهن والهرمان والحصاة وفى المحكم وجمعه عقول وقال القزاز مسكنه عند قوم فى الدماغ وعند آخرين فى القلب الاول قول ابى

حنيئة الثاني قول الشافعي وقيل مسكنه الدماغ وتديره في القلب قلت وعن هذا قالوا العقل جوهر خلقه الله في الدماغ وجعل في القلب تدرك به المعاني بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة وعند المتكلمين العقل العلم وقيل بعض العلوم هي الضرورية وقيل قوة يميز بها حقائق المعلومات وفي كتاب الحدود لابن علي بن سينا هو اسم مشترك لمان عدة عقل لصحة الفكرة الاولى في الناس وهو قوة يميز بها بين الامور القبيحة والحسنة وعقل لما يكتسبه بالتجارب بين الاحكام تكون مقدمة يخصها الاغراض وانصالح وعقل لمعنى آخر وهذه هيئة محمودة للانسان في حر كانه وكلامه واما الحكماء فقد فرقوا بينه وبين العلم وقالوا العقل النظري والعملى وبالفعل والفعال وتحقيقه في كتبهم وانما سمى العقل عقلا من قولهم ظني عاقل اذا امتنع راعى الحيل يسمى هذا به لانه في اعلى الجسد بمنزلة الذي في اعلى الحيل وقيل العاقل الجامع لاموره برأيه مأخوذه من قولهم غفلت الفرس اذا جمعت قوائمه وحكى ابن التين عن بعضهم ان المراد من العقل الدية لان ديتها على النصف من دية الرجل قلت لظاهر الحديث يأباه

(بيان اعرابه) قوله «الى المصلى» يعلق بقوله «خرج» قوله «يتصدقن» مقول القول والفاء في فاني للتعليل قوله «اريتكن» بضم الهمزة وكسر الراء على صيغة المجهول والمعنى ارانى الله اياكن اكثر اهل النار وقال صاحب التوضيح اكثر بنصب الراء على ان اريت يتعدى الى مفعولين اولى الحال اذا قلنا ان افعلا لا يعرف بالاضافة كما صار اليه الفارسي وغيره وقيل انه بدل من الكاف في اريتكن انتهى قلت نقل هذا من صاحب التلويح وليس كذلك بل قوله اريتكن متعدي الى ثلاثة مفاعيل الاولى التاء التي هي مفعول ناب عن الفاعل والثاني قوله «كن» والثالث قوله «اكثراهل النار» فان قلت في اين اريهن اكثر اهل النار قلت في ليلة الاسراء وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنها بلفظ «اريت النار فرأيت اكثر اهلها النساء» فان قلت ورد في الحديث قال لكل رجل زوجتان من الآدميين قلت لعل هذا قبل وقوع الشفاعة قوله «يوم يارسول الله» قال بعضهم الواو استئنافية قلت للعطف على مقدر تقديره ما ذنبنا يوم الباء للسبية وكلمة ما استفهامية وقال الكرماني حذف الفها تخفيفا قلت يجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقا الفتحة دليل عليها ونحوها الام وعلام وعلة حذف الالف الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذف في نحو (فيم انت من ذكراها) (فناظرة يمرجع المرسلون) واما قراءة عكرمة وعيسى (عما يتساءلون) فنادر قوله «تكثرن اللعن» في مقام التعليل وكان المعنى لاكن تكثرن اللعن من الاكثار وقال الطيبي الجواب من الاسلوب الحكيم لان قوله «ما رأيت» الخ زيادة فان قوله «تكثرن اللعن وتكفرن العشير» جواب تام في مكانه من باب الاستتباع اذ الذم بالنقصان استتبع للذم بامر آخر غريب وهو كون الرجل الكامل الحازم منقادا للنساء ناقصات عقلا ودينا قوله «من ناقصات عقل» صفة موصوف محذوف اى ما رأيت احدا من ناقصات قوله «اذهب» افعلا التفضيل من الاذهاب هذا على مذهب سيبويه حيث جوز بناء افعلا التفضيل من الثلاثي المزيد فيه وكان القياس فيه اشد اذهابا

(بقية ما فيه من المعاني والاسئلة والاجوبة) قوله «قلن وما نقصان ديننا» ويرى «قلن» بالفاء وهذا التفسير ممنه عن وجه نقصان دينهن وعقلهن وذلك لانه خفي عليهن ذلك حتى استفسرن وقال بعضهم ونفس هذا السؤال دال على النقصان لانهن سلمن ما نسب اليهن من الامور الثلاثة الاكثار والكفران والاذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات قلت هذا استفسار وليس باستشكل لانهن بعدان سلمن هذه الامور الثلاثة لا يكون عليهن اشكال ولكن لما خفي سبب نقصان دينهن وعقلهن سألن عن ذلك بقولهن ما نقصان ديننا وعقلنا والتسليم بهذه الامور كيف يدل على النقصان وبين عليه الصلاة والسلام ما خفي عليهن من ذلك بقوله «ليس شهادة المرأة» الى آخره وهذا جواب منه عليه الصلاة والسلام بلطف وارشاد من غير تعنيف والاولم بحيث خاطبن على قدر فهمهن لانه صلى الله عليه وسلم امر ان يخاطب الناس على قدر عقولهم وقال النووي واما وصفه النساء بنقصان الدين لتركن الصلاة والصوم فقد يستشكل معناه وليس بمشكل فان الدين والايمان سلام مشترك في معنى واحد فان من كثرت عبادته زاد ايمانه ودينه ومن نقصت عبادته نقص دينه قلت دعواه الاشتراك في هذه الثلاثة غير مسلمة لان بينها فرقا لعمدة وشرا عا وقوله زاد ايمانه او نقص ليس براجع الى الذات بل هو راجع الى الصفة

كما تقرر هذا في موضعه قوله «ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل» اشارة الى قوله تعالى (فرجل برأتان بمن ترضون من الشهداء) فان قات ما التكتة في تعبيره بهذه العبارة ولم يقل ليس شهادة المرأتين مثل شهادة الرجل قلت لان في عبارته تلك تنصيصا على النقص صريحا بخلاف ما ذكرته فانه يدل عليه ضمنا فافهم فانه دقيق فان قلت اليه ذلك ذمالهن قلت لا وانما هو على معنى التعجب بأنهن مع اتصافهن بهذه الحالة يفعلن بالرجل الحازم كذلو كذا فان قلت هذا العموم فيهن يعارضه قوله «صلى الله عليه وسلم» كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الامريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم» وذو اربعة وهو مارواه الترمذى واحمد بن حنبل في حديث انس رضى الله تعالى عنه قال «قال النبي صلى الله عليه وسلم» قلت جاب بعضهم بان بس الافراد خرج عن ذلك لانه نادر قليل والجواب السديد في ذلك هو ان الحكم على الكل بشئ لا يستلزم الحكم على كل فرد من افراده بذلك الشئ وقال النووي ونقص الدين قديكون على وجه يأتهم به كمن ترك الصلاة بلا عذر وقديكون على وجه لا يأتهم له كمن ترك الجمعة بعذر وقديكون على وجه هو مكلف به كترك الحائض الصلاة والصوم فان قل فاذا كانت معدومة فهل تناب على ترك الصلاة في زمن الحيض وان كانت لا تقضيها كإنباب المريض ويكتب له في مرضه مثل نوافل الصلوات التي كان يفعلها في صحته والجواب ان ظاهر هذا الحديث انها لا تناب والفرق ان لمريض كان يفعلها بنية الدوام عليها مع اهليته لها والناقص ليست كذلك بل ينبت ترك الصلاة في زمن الحيض وكيف لا وهي حرام عليها قلت ينبغي ان يناب على ترك الحرام قوله «فذلك» اشارة الى ما ذكر من قوله «ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل» قوله «فذلك» بكسر الذاف خطابا للواحدة التي تولت الخطاب ويجوز فتح الكاف على انه للخطاب العام *

(بيان استنباط الاحكام) وهو على وجوه. الاول فيه استحباب خروج الامام مع القوم الى مصلى العيد في الجبانة لاجل صلاة العيد ولم يزل الصدر الاول كانوا يفعلون ذلك ثم تركوا كثرهم لكثرة الجوامع ومع هذا فان اهل بلاد شتى لم يتركوا ذلك. الثاني فيه الحث على الصدقة لانها من افعال الخيرات والمبرات فان الحسنات يذهبن السيئات ولا سيما في مثل يوم العيدين لاجتماع الاغنياء والفقراء وتحسر الفقراء عند رؤيتهم الاغنياء وعليهم الثياب الفاخرة ولا سيما الايتام الفقراء والارامل الفقيرات فان اصدقة عليهم في مثل هذا اليوم مما يقل تحسره وهمهم واما تخصيصه صلى الله تعالى عليه وسلم النساء في ذلك اليوم حيث امرهن بالصدقة فلغلبة البخل عليهن وقلة معرفتهن بشواب الصدقة وما يترتب عليها من الحسن والفضل في الدنيا قبل يوم الآخرة. الثالث فيه جواز خروج النساء ايام العيد الى المصلى للصلاة مع الناس وقالت العلماء كان هذا في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم واما اليوم فلا يخرج الشابة ذات الهيئة ولهذا قالت عائشة رضى الله تعالى عنها لورأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل قلت هذا الكلام من عائشة بعد زمن يسير جدا بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واما اليوم فنعمود بالله من ذلك فلا يرخص في خروجهن مطلقا للعيد وغيره ولا سيما نساء مصر على ما لا يخفى. وفي التوضيح رأى جماعة ذلك حقا عليهن يعني في خروجهن للعيد منهم ابو بكر وعلى وابن عمر وغيرهم ومنهم من منعهن ذلك منهم عروة والقاسم ومحيي بن سعيد الانصارى ومالك وابو يوسف واجازه ابو حنيفة مرة ومنعه اخرى ومنع بعضهم في الشابة دون غيرها وهو مذهب مالك وأبى يوسف وقال الطحاوى كان الامر بخروجهن اول الاسلام لتكثير المسلمين في اعين العدو قلت كان ذلك لوجود الامن ايضا واليوم قل الامن والمسلمون كثير ومذهب اصحابنا في هذا الباب ما ذكره صاحب البدائع اجمعوا على انه لا يرخص للشابة الخروج في العيدين والجمعة وشئ من الصلوات لقوله تعالى (وقرن في بيوتكن) ولان خروجهن سبب للفتنة واما العجائز فخيرخص لهن الخروج في العيدين ولا خلاف ان الافضل ان لا يخرجن في صلاة ما فاذا خرجن يصلين صلاة العيد في رواية الحسن عن ابى حنيفة وفي رواية ابى يوسف عنه لا يصلين بل يكتن سواد المسلمين وينتفعن بدعائهم وفي حديث ام عطية قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج العواتق ذوات الخدور والحيض

في العيد واما الحيض فيعتزلن المصلى ويشهدن الخير ودعوة المسلمين» أخرجه البخارى ومسلم وقال عليه الصلاة والسلام «لا تمنعوا اماء الله مساجد الله» أخرجاه . وفي رواية ابى داود «وليخرجن ثقلات غير عطرات» العواتق جمع عاتق وهى البنت التى بلغت وقيل التى لم تزوج والحدود جمع خدر وهو الستر وفى شرح المذهب للنووى يكره للشابة ومن تشبهى الحضور لحوف الفتنة عليهن وبين . الرابع فيه جواز غظة النساء على حدة وهذه للامام فان لم يكن فلنائبه . الخامس فيه اشارة الى الاغلاظ فى النصح بما يكون سبباً لازالة الصفة التى تعاب او الذنب الذى يتصف به الانسان . السادس فيه ان لا يواجه بذلك الشخص المعين فان فى الشمول تسليية وتسهيلاً . السابع فيه ان الصدقة تدفع العذاب وانها تكفر الذنوب . الثامن فيه ان جحد النعم حرام وكفران النعمة مذموم . التاسع فيه ان استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتيم حرام وانه من المعاصى فان داوم عليه صار كبيرة واستدل النووى على ان اللعن والشتيم من الكبائر بالتعدد عليهما بالنار . العاشر فيه ذم الدعاء باللعن لانه دعاء بالابعاد من رحمة الله تعالى قالوا انه محمول على ما اذا كان على معين . الحادى عشر فيه اطلاق الكفر على الذنوب التى لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلها . الثانى عشر فيه اطلاق الكفر على غير الكفر بالله . الثالث عشر فيه مراجعة المتعلم والتابع المتبوع والمعلم فيما قاله اذا لم يظهر له معناه . الرابع عشر فيه تنبيه على ان شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل . الخامس عشر قال الخطايبى فيه دليل على ان النقص من الطاعات نقص من الدين قلت لا ينقص من نفس الدين شئ وانما النقص او الزيادة يرجعان الى الكمال . السادس عشر فيه دلالة على ان ملاك الشهادة العقل . السابع عشر فيه نص على ان الحائض يسقط عنها فرض الصوم والصلاة . الثامن عشر فيه الشفاعة للمساكين وغيرهم ان يسألهم . التاسع عشر فيه حجة لمن كره السؤال لغيره . العشرون فيه ما دل على ما كان عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخلق العظيم والصفح الجميل والرافة والرحمة على أمتة عليه افضل الصلوات واشرف التحيات .

باب تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ

باب ممنون لانه مقطوع عما بعده اى هذا باب فيه بيان ان المرأة اذا حاضت بعد الاحرام تقضى اى تؤدى جميع المناسك كلها الا انها لا تطوف بالبيت والمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرها وهو التعبد ويقع على المصدر والزمان والمكان وسميت امور الحج كلها مناسك الحج وسئل ثعلب عن المناسك ما هو فقال هو ما خوذ من النسيكة وهى سبيكة الفضة المصنفة كأنه صفي نفسه لله تعالى . وفي المطالع المناسك مواضع متعبدات الحج والمنسك المذبح ايضاً وقد نسك ينسك نسكا اذا ذبح والنسيكة الذبيحة وجمعها نسك والنسك ايضاً الطاعة والعبادة وكل ما تقرب به الى الله تعالى والنسك ما امرت به الشريعة والورع وما نهت عنه والناسك العابد وجمعه النساك . والمناسبة بين البابين ظاهرة لان فى الاول ترك الحائض الصوم وهو فرض وفى هذا تركها الطواف الذى هو ركن وهو ايضاً فرض وبقي الطواف كالركعتين بعده ايضاً لا تعمل الا بالطهارة وهل هى شرط فى الطواف ام لا فيه خلاف مشهور . **وقال إبراهيم لا بأس أن تقرأ الآية**

وجه تطابق هذا الاثر للترجمة والاثر التى بعده من حيث ان الحيض لا ينافى كل عبادة بل سحت معه عبادات بدنية من الاذكار نحو التسبيح والتحميد والتهليل ونحو ذلك وقراءة ما دون الآية عند جماعة والاية عند ابراهيم ومناسك الحج كذلك من جملة ما لا ينافى فيه الحيض الا الطواف فانه مستثنى من ذلك وكذلك الآية وما فوقها مستثنى من ذلك فمن هذا الوجه طابق هذا الاثر للترجمة وكذلك الاثر التى تأتى وحكم الجنب كحكم الحائض فيما ذكرنا واذا وجد التطابق بادنى شئ يكتب به والتطويل فيه يؤول الى التعسف **قوله** «قال ابراهيم» هو ابراهيم النخعي **قوله** «لا بأس» اى لا حرج ان تقرأ اى الحائض الآية من القرآن وقد وصله الدارمى بلفظ اربعة لا يقرؤن القرآن الجنب والحائض وعند الخلاه وفي الحامم الآية وعن ابراهيم فيه اقوال فى قول يستفتح رأس الآية ولا يتمها وهو قول عطاء وسعيد بن جبير لما روى ابن ابي شيبة حدثنا ابو خالد الاحمر عن حجاج عن عطاء وعن حماد عن ابراهيم وسعيد بن جبير

فى الحائض والجنب يستفتحون رأس الآية ولا يتمون آخرها . وفى قول يكره قراءة القرآن للجنب وروى ابن أبى شبة حدثنا وكيع عن شعبة عن حماد بن سعيد بن المسيب قال يقرأ الجنب القرآن قال فذكرته لابراهيم فكرهه . وفى قول يقرأ مادون الآيه ولا يقرأ الآيه تامة وروى ابن أبى شبة حدثنا وكيع عن مغيرة عن ابراهيم قال يقرأ مادون الآيه ولا يقرأ الآيه تامة وفى قول يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً وحدثنا وكيع عن شعبة عن حماد عن ابراهيم عن عمر قال تقرأ الحائض القرآن * **﴿ وَلَمْ يَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجَنْبِ بِأَسَاءَ ﴾**

هذا الاثر وصله ابن المنذر بلفظ ان ابن عباس كان يقرأ وردده وهو جنب وقال ابن أبى شبة حدثنا الثقفى عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس انه كان لا يرى بأساً ان يقرأ الجنب الآيه والآيتين وكان احمد يرخص للجنب ان يقرأ الآيه ونحوها وبه قال مالك وقد حكى عنه انه قال تقرأ الحائض ولا يقرأ الجنب لان الحائض اذا لم تقرأ نسيت القرآن لان ايام الحائض تتطاول ومدة الجنابة لا تطول * **﴿ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ ﴾**

هذا حديث اخرجه مسلم فى صحيحه من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها وروى على كل احواله واراد البخارى بإيراد هذا وبما ذكره فى هذا الباب الاستدلال على جواز قراءة الجنب والحائض لان الذكر اعم من ان يكون بالقرآن او بغيره وبه قال الطبرى وابن المنذر وداود *

﴿ وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ يَخْرُجَ الْحَيْضُ فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ ﴾

هذا التعليق وصله البخارى فى ابواب العيدين فى ايام التكبير ايام منى واذا غدا الى عرفة حدثنا محمد قال حدثنا عمر ابن حفص قال حدثنا ابى عن عاصم عن حفصة عن ام عطية رضى الله تعالى عنها قالت « كنا نؤمر ان نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من خدرها وحتى نخرج الحيض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته » ورواه ايضا فى باب خروج النساء الحيض الى المصلى على ما يأتى بيانه ان شاء الله تعالى . ووجه الاستدلال به ما ذكرناه من انه لا فرق بين الذكر والتلاوة لان الذكر اعم وقال بعضهم ويدعون كذا لا كثر الرواة وللക്ഷميين يدعين بيا تحتانية بدل الواو قلت هذا الذى ذكره مخالف لقواعد التصريف لان هذه الصيغة معتل الام من ذوات الواو ويستوى فيها لفظ جماعة الذكور والاناث فى الخطاب والغيبة جميعا . وفى التقدير مختلف فوزن الجمع المذكر يفعون ووزن الجمع المؤنث يفعلن وسيأتى مزيد الكلام فى موضعه ان شاء الله تعالى *

﴿ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَفْيَانَ أَنَّ هِرَقْلَ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَ فَذَا فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ الْآيَةِ ﴾

هذا قطعة من حديث ابى سفيان فى قصة هرقل وقد وصله البخارى فى بدأ الوحي وغيره وقال حدثنا ابو اليمان الحكم بن نافع قال اخبرنا شعيب عن الزهرى قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس اخبره « ان اباسفيان بن حرب اخبره ان هرقل ارسل اليه فى ركب من قريش الى ان قال ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذى بعث به دحية الكلبي الى عظيم بصرى فدفعه الى هرقل فقرأه فاذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمد ابن عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى اما بعد فاني ادعوك بدعاية الاسلام اسلم تسلم يؤتلك الله اجره فان توليت فعليك اثم الاريسين ويا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا نتخذ بعضنا اربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون » وجه الاستدلال به انه صلى الله تعالى عليه وسلم كتب الى الروم وهم كفار والكافر جنب كانه يقول اذا جازمس الكتاب للجنب مع كونه مشتملا على آيتين فكذا يجوز له قراءته والحاصل ان رسول الله ﷺ بعث للكفار القرآن مع انهم غير طاهرين فحوز منهم وقراءتهم له فدل على جواز القراءة للجنب *

﴿وقال عطاء عن جابر حاضت عائشة فنسكت المناسك كلها غير الطواف بالبيت ولا نصلى﴾

عطاء هو ابن ابي رباح وجابر بن عبد الله الانصارى وهذا قطعة من حديث ذكره البخارى موصولا في كتاب الاحكام في باب قول النبي ﷺ «لو استقبلت من امرى ما استدبرت» حدثنا الحسن بن عمر حدثنا يزيد عن حبيب عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال «كنامع رسول الله ﷺ فليتنا بالحج وقدمنا مكة الى ان قال وكانت عائشة قدمت مكة وهى حائض فأمرها النبي ﷺ ان تنسك المناسك كلها غير انها لا تطوف ولا نصلى حتى تطهر» الحديث قوله «فنسكت» بفتح السين والمعنى اقامت بأمور الحج كلها غير الطواف بالبيت والصلاة وقال صاحب التلويح وتبعه صاحب التوضيح قوله ولا نصلى يحتمل ان يكون من كلام عطاء او من كلام البخارى والله اعلم

﴿وقال الحكم انى لا ذبح وأنا جنب. وقال الله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾

الحكم بفتح الحاء المهملة وفتح الكاف ابن عتبة بضم العين المهملة وفتح التاء المثناة من فوق وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء الموحدة الكوفى وقد تقدم فى باب السمر بالعلم وهذا التعليق وصله البغوى فى الجعديات من روايته عن على بن الجعد عن شعبة عنه قوله «انى لا ذبح» اى انى لا ذبح الذبيحة والحال انى جنب ولكن لا بد ان اذكر الله تعالى بحكم هذه الآية وهى (ولأنك لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) واراد بهذا ان الذبح مستلزم شرع الذكر الله بمقتضى هذه الآية فدل على أن الجنب يجوز له التلاوة : واعلم ان البخارى ذكر فى هذا الباب ستة من الآثار الى هنا واستدل بها على جواز قراءة الجنب القرآن وفى كل ذلك مناقشة ورد عليه الجمهور بأحاديث وردت بمنع الجنب عن قراءة القرآن . منها حديث على رضى الله تعالى عنه اخرجه الاربعة فقال ابو داود حدثنا حفص بن عمر قال اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله ابن سلمة قال دخلت على على رضى الله تعالى عنه انا ورجلان رجل منا ورجل من بنى اسد احسب فبعثهما على بعثا وقال انكم علمجان فعالجنا عن دينكما ثم قام فدخل المخرج ثم خرج فدعا بماء فأخذ منه حفنة فتمسح بها ثم جعل يقرأ القرآن فانكروا ذلك فقال ان رسول الله ﷺ كان يحب من الخلاء فيقرأ أبا القرآن ويأكل من اللحم لا يحجزه عن القرآن شيء ليس العجبة» فان قلت ذكر البزار انه لا يروى عن على الاحديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة وحكى البخارى عن عمرو بن مرة كان عبد الله يعنى ابن سلمة يحدثنا فنعرف ونشكر وكان قد كبر ولا يتابع فى حديثه وذكر الشافعى هذا الحديث وقال وان لم يكن اهل الحديث يثبتونه وقال البيهقى وانما توقف الثانى فى ثبوت هذا الحديث لان مداره على عبد الله بن سلمة الكوفى وكان قد كبر وانكر من حديثه وعقله بعض النكرة وانما روى هذا الحديث بعد كبره قاله شعبة وذكر الخطابى ان الامام احمد كان يوهن حديث على هذا ويضعف امر عبد الله بن سلمة وذكره ابن الجوزى فى الضعفاء والمتروكين وقال النسائى يعرف ويشكر قلت الترمذى لما اخرجه قال حديث حسن صحيح وصححه ابن حبان ايضا وقال الحاكم فى عبد الله بن سلمة انه غير مطعون فيه وقال العجلي تابعى ثقة وقال ابن عسدى ارجو انه لا بأس به قوله لا يحجزه بالزى المعجمة اى لا يمنعه ويروى بالراء المهملة بمعناه ويروى لا يحجبه بمعناه ايضا . ومنها حديث ابن عمر اخرجه الترمذى وابن ماجه عن اسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ «لا يقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن» وضعف هذا الحديث باسماعيل بن عياش قال البيهقى روايته عن اهل الحجاز ضعيفة لا يحتج بها قاله احمد ويحيى وغيرهما من الحفاظ . ومنها حديث جابر رواه الدارقطنى فى سننه من حديث محمد بن الفضل عن أبيه عن طاووس عن جابر مرفوعا نحوه ورواه ابن عدى فى الكامل واعلاه بمحمد بن الفضل واغلف فى تضيفه عن البخارى والنسائى واحمد وابن معين قلت وربما يعضدان بحديث على المذكور ولم يصح عند البخارى فى هذا الباب حديث فلذلك ذهب الى جواز قراءة الجنب والحائض ايضا واستدل على ذلك بما صح عنده وعند غيره من حديث عائشة الذى رواه مسلم الذى ذكر عن قريب وقال الطبرى فى كتاب التهذيب الصواب ان ما روى منه عليه الصلاة والسلام من ذكر الله على كل احيائه وانه كان يقرأ ما لم يكن جنباً ان قرأته طاهر الاختيار منه لافضل الحائضين

والحالة الاخرى اراد تعليم الامه وان ذلك جائز لهم غير محظور عليهم ذكر الله وقراءة القرآن *

١٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ** عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج فلما جئنا سرف طمشت فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال ما يبكيك قلت لوددت والله أني لم أحج العام قال لعلك نفست قلت نعم قال فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري *

هذا الحديث قد تقدم في اول كتاب الحيض عن علي بن عبدالله المدني عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم وخرجه ايضا في الاضاحى عن قتيبة وعن مسدد وشرحناه هناك مستوفي قوله «سرف» بفتح السين وكسر الراء اسم موضع بالقرب من مكة قولها «طمشت» بفتح الميم وكسرها اى حضت *

* باب الاستحاضة *

أى هذا باب في بيان حكم الاستحاضة وهى جريان دم المرأة من فرجها في غير اوانه ويخرج من عرق يقال له العاذل بالعين المهملة والذال المعجمة والمناسبة بين البابين ظاهرة لان الحيض والاستحاضة من احكام المرأة *

١١ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ** عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إني لا أطهر أفأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فانزلي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي *

مطابقته للرجة ظاهرة لانه في حكم الاستحاضة ومر هذا الحديث في باب غسل الدم وصرح فيه بالاستحاضة وذلك في رواية ابى معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت «جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا طهر أفأدع الصلاة» الحديث . رجاله قد تقدموا مرارا . وفيه التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد والخبار كذلك وفيه الغنعة في ثلاثة مواضع وهشام بن عروة بن الزبير وحديث بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة وقد مر الكلام فيه مستوفي في باب غسل الدم ونذكر هنا غير ما ذكرنا هناك قوله « وصلى » اى بعد الاغتسال كما سيأتى التصريح به في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وفي لفظ « فدعى الصلاة قدر الايام التى كنت تحيضين فيها » وفي رواية ابن منده من جهة مالك « دعى الصلاة قدر الايام التى كنت تحيضين فيها ثم اغتسلى وصلى » وفي لفظ « ثم توضئ لكل صلاة » وفي لفظ « تغتسلى الغسل الاول ثم توضئ لكل صلاة » وعند ابى داود من حديث عائشة « ان ام حبية بنت جحش استحاضت سبع سنين فاستفتت النبي ﷺ في ذلك فقال رسول الله ﷺ ان هذه ليست بالحيضة ولكن هذا عرق فاغتسلى وصلى وكانت تغتسل في مكن في حجرة احتهازى بنت جحش حتى تغلوا حرمة الدم على الماء » وعنده ايضا من حديث عائشة « ان سهلة بنت سهيل استحاضت فأتى النبي ﷺ فامرها ان تغتسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك امرها ان تجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح » وعنده من حديث عائشة ايضا قالت « استحاضت امرأة على عهد رسول الله ﷺ فأمرت ان تعجل العصر وتؤخر الظهر وتغتسل لهما غسلا وان تؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلا وتغتسل للصلاة الصبح » وعنده من حديث عائشة في المستحاضة « تغتسل مرة واحدة ثم تتوضأ الى

ايام اقرائها » وفي لفظ « فاجتنبى الصلاة اثر محيضك ثم اغتسل وتوضى لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ». وعند
ابى عوانة الاسفرائنى « فاذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم » وعند الترمذى مصححاً « توضى لكل صلاة حتى يجيى
ذلك الوقت » وعند الاسماعيلى « فاذا اقبلت الحيضة فلتدع الصلاة واذا ادبرت فلتغتسل وتوضأ لكل صلاة » وعند
الطحاوى مرفوعاً « فاغتسل لظهرك وتوضى عند كل صلاة » وعند الدارمى « فاذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم
وتوضى وصلى » قال هشام وكان ابى يقول تغتسل غسل الاول ثم ما يكون بعد ذلك فانها تطهر وتصلى وعند احمد « اغتسل
وتوضى لكل صلاة وصلى » وقال الشافعى ذكر الوضوء عندنا غير محفوظ ولو كان محفوظاً لكان احب اليانا من القياس
وفي التمهيد رواه ابو حنيفة عن هشام مرفوعاً كرواية يحيى عن هشام سواء قال فيه « وتوضى لكل صلاة » وكذلك رواه حماد
ابن سلمة عن هشام مثله وحماد في هشام ثقة ثبت . واعلم ان وطء المستحاضة جائز في حال جريان الدم عند جمهور العلماء حكاه
ابن المنذرى وعن ابن عباس وابن المسيب والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن ابى سليمان وبكر المازنى والاوزاعي
والتورى ومالك واسحاق وابى ثور وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى تعلقا بما في كتاب ابى داود بسند جيد ان حمنة كانت
مستحاضة وكان زوجها يأتها قال ابن المنذر وروينا عن عائشة انها قالت لا يأتها زوجها وبه قال النخعى والحكم وسليمان
ابن يسار والزهرى والشعبي وابن علية وكرهه ابن سيرين وقال احمد لا يأتها الا ان يطول ذلك بها وفي رواية لا يجوز
وطؤها الا ان يخاف زوجها العنت وعن منصور تصوم ولا يأتها زوجها ولا تمس المصحف وتصلى ماشاءت من الفرائض
والتوافل وفي وجهه للشافعية لا تستبيح النافلة اصلاً ومذهب الشافعى انها لا تصلى بطهارة واحدة اكثر من
فريضة واحدة مؤداة او مقضية وحكى ذلك عن عروة والتورى واحمد وابى ثور وقال ابو حنيفة طهارتها مقدرة
في الوقت فتصلى في الوقت بطهارتها الواحدة ماشاءت وقال مالك وربيعة وابو داود دم الاستحاضة لا ينقض الوضوء فاذا
طهرت فلها ان تصلى بطهارتها ماشاءت من الفرائض والتوافل الا ان تحدث بغير الاستحاضة ويصح وضوؤها لفريضة
قبل دخول وقتها خلافاً للشافعى ولا يجب عليها الاغتسال كشى من الصلاة ولا في وقت من الاوقات الا مرة واحدة الا في
وقت انقطاع حيضها وبه قال جمهور العلماء وهو مروي عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضى الله تعالى عنهم وهو
قول عروة وابى سلمة ومالك وابى حنيفة واحمد وروى عن ابن عمر وعطاء بن ابى رباح وابن الزبير انهم قالوا يجب عليها
ان تغتسل لكل صلاة وروى ايضا عن علي وابن عباس وعن عائشة انها قالت تغتسل كل يوم غسلاً واحداً وعن ابن المسيب
والحسن تغتسل من صلاة الظهر الى صلاة الظهر (فائدة) كان في زمن رسول الله ﷺ جماعة من النساء مستحاضات
منهن ام حبيبة بنت جحش وسياتى حديثها وزينب ام المؤمنين واسماء بنت ميمونة لهما وفاطمة بنت ابى جحش وحمنة بنت
جحش ذكرها ابو داود وسهيلة بنت سهيل ذكرها ايضا وكذا زينب بنت جحش وسودة بنت زمعة ذكرها العلاء بن المسيب
عن الحكم عن ابى جعفر محمد بن علي بن حسين وزينب بنت ام سلمة ذكرها الاسماعيلى في جمعه لحديث يحيى بن ابى كثير
واسماء بنت مرشد الحارثية ذكرها البيهقي وبادية بنت غيلان ذكرها ابن الاثير قلت هي الثقفية التي قال عنها هيثم الخث
تقبل باربع وتدبر بثمان تزوجها عبد الرحمن بن عوف وابوها اسلم ونحنته عشرة نسوة *

بابُ غَسْلِ دَمِ الْمَحِيضِ *

اى هذا باب في بيان غسل دم الحيض وفي نسخة دم الحيض وفي بعضها دم الحائض وقد ذكر في كتاب الوضوء باب غسل
الدم وهو اعم من هذه الترجمة والمناسبة بين البابين ظاهرة لا تخفى *

١٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ**
أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُمَا قَاتَا سَأَلَتْ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَاتَا يَارَسُولَ اللَّهِ
أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ نَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسلم إذا أصاب ثوبَ إحدَا كُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلَتَقْرُصُهُ ثُمَّ لَتَنْصَحَهُ بِمَاءٍ ثُمَّ لَتُصَلِّيَ فِيهِ ﴿
مطابقته للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم خمسة فالثلاثة الاول هم المذكورون بأعيانهم في صدر سند الحديث
في الباب الذى قبله ومن هذا الحديث ذكره في باب غسل الدم فقال حدثنا محمد بن المتى قال حدثنا يحيى عن هشام قال
حدثنى قاطمة عن اسماء قالت «جاءت امرأة الى النبي ﷺ فقالت «الحديث * ورجال هذا الحديث مديون
ما خلا عبد الله بن يوسف وقد استوفينا الكلام فيه هناك بجميع انواعه *

١٣ - ﴿حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
القَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ ثُمَّ تَقْرُصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ
طَهْرِهَا فَتَغْسِلُهُ وَتَنْصَحُ عَلَى سَائِرِهِ ثُمَّ تُصَلِّيَ فِيهِ ﴿

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة (بيان رجاله) وهم ستة . الاول اصبع بن الفرج الفقيه المصرى . الثانى عبد الله
ابن وهب المصرى . الثالث عمرو بن الحارث المصرى تقدموا في باب المسح على الخفين . الرابع عبد الرحمن بن القاسم
ابن محمد بن ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه . الخامس ابوه القاسم . السادس عائشة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها
* (ذكر لطائف إسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضع واحد وبصيغة الافراد في موضعين وفيه الاخبار بصيغة
الافراد في موضع واحد وفيه النعنة في موضعين وفيه الرواة الثلاثة الاول مصريون والثلاثة الباقية مديون وفيه
رواية التابعى عن التابعى عن الصحابة واخرج ابن ماجه هذا الحديث في الطهارة عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب
عن عمرو بن الحارث به *

(ذكر بقية الكلام) قولها «كانت احدانا» اى نحن زوجات النبي ﷺ ومعناه انهن كن يصنعن ذلك في زمنه
ﷺ وبهذا المعنى يكون حكم هذا الحديث الرفع ويؤيده حديث اسماء الذى قبله وقال ابن بطال حديث عائشة رضى
الله تعالى عنها يفسر حديث اسماء والمراد بالوضح في حديث اسماء النسل واما قول عائشة وينضح على سائرہ فانما فعلت
ذلك دفعا للوسوسة قولها «ثم تقرص» بالقاف والصاد المهملة على وزن تفتعل اى تغسله بأطراف اصابعها وقال ابن
الجوزى معناه تقطع لانها تحوزة دون باقى المواضع والاول أشبه بحديث اسماء لان فيه فلتقرصه بالقاف وضم الراء
والصاد المهملة ويروى هنا «ثم تقرص الدم من ثوبها» وانما امر النبي ﷺ بالقرص لان الدم وغيره مما يصيب الثوب
اذا قرص كان احرى بأن يذهب اثره وينقى الثوب منه لان القرص يكون بالاصبعين وهو قلعه وازالته بهما قولها «عند
طهرها» كذا في اكثر الروايات وفي رواية المستملى والحموى «عند طهره» اى الثوب *

﴿بابُ الْإِعْتِكَافِ لِلْمُسْتَحَاضَةِ﴾

اى هذا في بيان حكم المستحاضة اذا اعتكفت وحكمه انه يجوز وفي بعض النسخ باب الاعتكاف للمستحاضة والمناسبة بين
الباين ظاهرة وقد ذكرنا ان الاعتكاف في اللغة هو اللبث والعكف هو الحبس وفي الشرع هو اللبث في المسجد مع
الصوم ونية الاعتكاف *

١٤ - ﴿حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَكَفَ مَهْمَا بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ فَرُبَّمَا وَضَعَتْ
الطَّلَسْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ وَزَعَمَ عِكْرِمَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْمُصْفَرِّ فَقَالَتْ كَانَ هَذَا شَيْءٌ
كَانَتْ فَلَانَةٌ تَجِدُهُ ﴿

مطابقته للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) وهم خمسة. الاول اسحق بن شاهين بكمر الهاء ابو بشر بكسر الباء وسكون الشين المعجمة الواسطي جاوز المائة. الثاني خالد بن عبد الله الطحان ابو الهيثم المتصدق بوزن نفسه الفضة ثلاث مرات. الثالث خالد بن مهران الذي يقال له الحذاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المشددة. الرابع عكرمة مولى ابن عباس. الخامس عائشة رضى الله تعالى عنها (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه العنقة في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه ما بين واسطي وبصري ومدني وهو عكرمة والحذاء هو البصري ومدار هذا الحديث عليه (ذكر تعدد موضعه ومن آخره غيره) به آخره البخاري ايضا عن مسدد في هذا الباب واخره في الصوم عن قتبية عن يزيد بن زريع واخره ابو داود في الصوم عن محمد بن عيسى وقتبية واخره النسائي في الاعتكاف عن قتبية وابي الاشعث العجلي ومحمد بن عبد الله بن زريع واخره ابن ماجه في الصوم عن الحسن بن محمد بن الصباح عن عفان بن مسلم خستهم عن يزيد بن زريع (ذكر لغاته ومعانيه واغرابه) قولها «بعض نساء» برفع بعض لانه فاعل اعتكف قولها «وهي مستحاضة» جملة اسمية وقعت حالا ووجه التانيث مع ان لفظة هي ترجع الى لفظ بعض اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه أو التانيث باعتبار ما صدق عليه لفظ البعض وهو المراد وانما لحق تاء التانيث في المستحاضة وان كانت المستحاضة من خصائص النساء للاشعار بان الاستحاضة حاصلة لها بالفعل قولها «تري الدم» جملة من الفعل والفعل والمفعول صفة لازمة للمستحاضة وهو دليل على ان المراد انها كانت في حال الاستحاضة لان من شأنها الاستحاضة يعني انها مستحاضة بالفعل لا بالقوة ويجوز ان تكون التاء لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية وانما لم يجز ان يقال المستحيضة على بناء المعلوم لان المتع هو الاستعمال وهو لم يستعمل الا مجهولا كافي نحو جن من الجنون وقال الجوهري استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد ايامها فهي مستحاضة. فان قلت قال ابن الجوزي ما عرفنا من ازواج النبي ﷺ من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة رضى الله تعالى عنها اشارت بقولها من نساءه اى من النساء المتعلقات به وهي ام حبيبة بنت جحش اخت زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ كأن ابن الجوزي قد ذهل عن الروايتين في هذا الباب احداها امرأة من ازواجه والاخرى كان بعض امهات المؤمنين اعتكفت وهي مستحاضة على ما بآتيان عن قريب وايضا فقد يبعد ان يعتكف مع النبي ﷺ امرأة من غير زوجاته وان كان لها به تعلق وذكر ابن عبد البر ان بنات جحش الثلاثة كن مستحاضات زينب ام المؤمنين وحملة زوج طلحة وام حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك وسيأتي حديثها وذكر وفي هذه المهمة وهو قولها بعض نساءه ثلاثة اقوال فليل هي سودة بنت زمعة وقيل رملة ام حبيبة بنت ابي سفيان وقيل زينب بنت جحش الاسدية اول من مات من ازواج النبي ﷺ بعده واماعلى ما زعم ابن الجوزي من ان المستحاضة ليست من ازواجه ﷺ فقد روى فكانت زينب بنت ام سلمة استحيضت وهي لها تعلق بالنبي ﷺ لانها ربيته ولكن هذا الحديث رواه ابو داود من حكاية زينب على غير هاهو الاشبه فان زينب كانت صغيرة في زمنه ﷺ لانه دخل على امها في السنة الثالثة وزينب ترضع قولها «الطست» اصله الطس بالتضعيف فابدلت احدى السينين تاء للاستتقال فاذا جمعت او صغرت رددت الى اصلها فقلت طساس وطسيس وفي اللغة البلدية بالشين المعجمة ويجمع على طشوت قولها «من الدم» كلمة من ابتدائية اى لاجل الدم قاله الكرمانى قلت من هنا للتعليل قولها «وزعم» فعل ماض وقاعله عكرمة وهو بمعنى قال قال الكرمانى اولعله ماثبت صريح القول من عكرمة بذلك بل علم من قرائن الاحوال منه فلماذا لم يسند القول اليه صريحا وهذا اما تعليق من البخاري وامام من تمة قول خالد الحذاء فيكون مسندا او هو عطف من جهة المعنى على عكرمة اى قال خالد قال عكرمة وزعم عكرمة انتهى وقال بعضهم وزعم معطوف على معنى العنقة اى حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا وابعدهم من زعم انه معلق انتهى قلت هذا القائل يريد بذلك الرد على الكرمانى فلا وجه لرده لان وجه الكلام هو الذى قاله وتردد هذا الاحتمال لا يدفع بقوله وزعم معطوف على معنى العنقة والعطف من احكام الظواهر في الاصل قولها «ماء العصف» بضم العين المهملة وبالفاء وسكون الصاد المهملة وهو زهر القرطم قولها «كأن» بتشديد التون قبلها هبزة قولها «فلانة» الظاهر انها هي المرأة التي ذكرت قبل و فلانة غير منصرف كناية عن اسمها قال الزمخشري فلان و فلانة كناية عن اسماء الاناث واذا

كوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة قولها «تجده» اى في زمن استحاضتها *
(وما يستنبط منه) جواز اعتكاف المسحاضة وجواز صلاتها لان حالها حال الطاهرات وانها تضع الطست لثلا
يصيب ثوبها او المسجد وان دم الاستحاضة رقيق ليس كدم الحيض ويلحق بالمستحاضة ما في معناها كمن به سلس البول
والمدى والودى ومن به جرح يسيل في جواز الاعتكاف *

١٥ - ﴿ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ
اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطَّسْتُ
تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي ﴾

مطابقته لترجمة ظاهرة (ورجاله) قد ذكروا غير مرة وقتيبة بضم القاف هو ابن سعيد وخالد هو الحذاء قولها
« ترى الدم والصفرة كناية عن الاستحاضة قولها « والطست تحتها » جملة حالية وفي نسخة بدون الواو وهو جازم *
(وما يستنبط منه) جواز الحدث في المسجد بشرط عدم التلوث *

١٦ - ﴿ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ
الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ ﴾

معتمر بضم الميم الاولى وكسر الثانية ابن سليمان بن طرخان البصرى وخالد هو الحذاء *

﴿ بَابُ هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ ﴾

باب انما يكون منونا اذا كان خبر متدا محذوف اى هذا باب فيه هل تصلى المرأة في ثوبها الذي حاضت فيه وهل استفهام
استفسار وسؤال وجوابه محذوف تقديره يجوز او نحو ذلك ولا يخفى وجه المناسبة بين البابين لان هذه الابواب كلها
فيما يتعلق باحكام الحيض *

١٧ - ﴿ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ قَالَتْ
عَائِشَةُ مَا كَانَ لَأَحَدِنَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ قَالَتْ بِرِيقِهَا
فَقَصَصَتْهُ بِظُفْرِهَا ﴾

مطابقته لترجمة الباب من حيث اما من لم يكن لها الا ثوب واحد تحيض فيه لاشك انها تصلى فيه لكن بتطيرها اياه دل
عليه قولها فاذا اصابه شيء من دم الخ (ذكر رجاله) وهم خمسة . الاول ابو نعيم الفضل بن دكين . الثاني ابراهيم بن نافع
بالنون والفاء . الخزومي او ثوب شيخ بمكة في زمانه . الثالث عبد الله بن ابي نجيح واسم ابي نجيح يسار ضد اليمن المكي .
الرابع مجاهد بن جبر تكرر ذكره . الخامس عائشة رضي الله عنها *

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الغنة في موضعين وفيه القول قيل هذا الحديث منقطع
ومضطرب اما الانقطاع فان اباحاتم ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وشعبة واحمد قالوا ان مجاهدا لم يسمع من عائشة
واما الاضطراب فلرواية ابي داود له عن محمد بن كثير عن ابراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل ابن ابي نجيح ورد عليه
بان البخارى صرح بسماعه منها في غير هذا الاسناد في عدة احاديث وكذا اثبت سماعة منها ابن المديني وابن حبان مع ان الالبات
مقدم على النفي اما الاضطراب الذي ذكره فهو ليس باضطراب لانه محمول على ان ابراهيم بن نافع سمعه من شيخين وشيخ
البخارى ابو نعيم احفظ من شيخ ابي داود ومحمد بن كثير وقد تابع ابانعيم خالد بن يحيى وابو حذيفة والنعمان بن عبد
السلام فرجحت روايته والمرجوح لا يؤثر في الراجح والحديث اخرجه ابو داود ايضا فقال حدثنا محمد بن كثير قال
اخبرنا ابراهيم بن نافع قال سمعت الحسن يعني اباسليم يذكر عن مجاهد قال قالت عائشة ما كان لاحدنا الا ثوب واحد فيه

تحیض فاذا اصابه شیء من دم بلبته بريقها فقصته بريقها *

(ذکر مافیہ من المعنی والحکم) قولہا « لاحدانا » ای من زوجات النبی علیہ الصلوٰۃ والسلام قال الکرمانی فان قلت هذا النفی لا یلزم ان یتوکلن لکھن لصدقه بانتفاء الثوب الواحد منهن قلت هو عام اذ صدقه بانتفاء الثوب لکھن والا لکان لاحداهن الثوب فیلزم الخلف ثم لفظ المفرد المضاف من صیغ العموم علی الاصح قوله « تحيض فیہ » جملة فی محل الرفع علی انها صفة لثوب قولہا « قالت بريقها » یعنی صبت علیہ من ربقها وقد ذکرنا ان القول یتعمل فی غیر معناه الاصلی بحسب ما یقتضیہ المقام او المعنی بلبته بريقها كما صرح بہ فی رواية ابی داود قولہا « فقصته بظفرها » یعنی فرکتہ وما دتہ میم وصاد وعین مهملتان وفی رواية « فقصته » بالقاف والصاد والعین المهملتان کاف فی رواية ابی داود ومعنی قصته دلکتہ بہ ومعنی قصع القملة اذا شدخا بین اظفارہ واما قصع الرطبة فهو بالفاء وهو ان یأخذہا باصبعیہ فیغمزہا ادنی غمز فتخرج الرطبة خالصة قشرہا وقال ابن الاثیر قصعته ای دلکتہ بظفرہا وقال الیہقی هذا فی الدم الیسیر الذی یتوکلن معفوا عنہ واما فی الکثیر منه فصح عنہا انها کانت تغسلہ قلت ہم لا یرون بان الیسیر من النجاسات عفو ولا یعنی عندهم منها عن شیء سواء کان قلیلا وکثیرا وهذا لا یمتنی الا علی مذهب ابی حنیفة فان الیسیر عنده عفو وهو مادون الدرهم فینئذ الحدیث حجة علیہم حیث اختصوا فی ازالة النجاسة بالماء لا یقال ان هذا الحدیث معارض بحدیث ام سلمة لان فیہ « فأخذت ثیاب حیضی » وهو یدل علی تعدد الثوب لا مکان کون عدم التعدد فیہ فی بدء الاسلام فانہم کانوا حیثئذ فی شدة وقلة ولم یفتح اللہ الفتوح واتسعت احوالہم اتخذت النساء ثیابا للیحض سوى ثیاب لباہن فاجبرت ام سلمة عنہ واما یتستنبط منه جواز ازالة النجاسة بغير الماء فان الدم نجس وهو اجماع المسلمین وان ازالة النجاسة لا یشترط فیہا العدول المراد الانقاء *

باب الطیب للمرأة عند غسلها من الحيض

ای هذا باب فی بیان اباحة الطیب للمرأة عند غسلها من الحيض وفي بعض النسخ من الحيض وجه المناسبة بین البایین من حیث ان فی الباب الاول ازالة الدم من الثوب وهی التنظيف والانقاء وفي هذا الباب التطیب وهو زیادة التنظيف *

۱۸ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا نَكْتَحِلُ وَلَا نَتَّهَلِّبُ وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا نَوْبَ عَصَبٍ وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطَّهْرِ إِذَا اغْتَسَلَتْ أَحَدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي بُدْءٍ مِنْ كُسْتٍ أَظْفَارٍ وَكُنَّا نُنْهَى عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ *

مطابقة هذا الحدیث للترجمة فی قوله وقد رخص لنا عند الطهر الى آخره وفيہ من التأکید حتى انه رخص لا محذور التي حرم علیہا استعمال الطیب (ذکر رجالہ) * وهم خمسة . الاول عبد اللہ بن عبد الوہاب الحجبی ابو محمد البصری . الثاني حماد بن زید تقدم غیر مرة . الثالث ایوب السخثانی . الرابع حفصة بنت سیرین الانصاریة ام الہذیل الخامس ام عطیة من فاضلات الصحابة کانت تمرض المرضى وتداوی الجرحى وتغسل الموتى واسمہا نسبية بنت الحارث وقيل بنت کعب الغاسلة *

(بیان لطائف اسنادہ) فیہ التحدید بصیغة الجمع فی موضعین وفيہ النعنة فی ثلاثة مواضع وفيہ ان رواہ الاربعة بصريون وفيہ فی رواية المستملی وکریمة قال حدثنا حماد بن زید عن ایوب قال ابو عبد اللہ او هشام بن حسان عن حفصة وابو عبد اللہ هو البخاری نفسه فکأنه شک فی شیخ حماد وهو ایوب او هشام وليس ذلک عند بقية الرواة ولا

عند اصحاب الاطراف وقد اورد البخارى هذا الحديث فى كتاب الطلاق بهذا الاسناد فلم يذ كر ذلك * (ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * أخرجه البخارى هنا عن عبد الله بن عبد الوهاب . واخرجه مسلم فى الطلاق عن ابى الربيع الزهرانى كلاهما عن حماد بن زيد عن ايوب به واخرجه البخارى ايضا فى الطلاق عن ابى نعيم عن عبد السلام بن حرب قال وقال الانصارى اخرجه مسلم فيه عن حسن بن الربيع عن عبد الله بن ادريس وعن ابى بكر بن ابى شيبة عن عبد الله ابن نمير وعن عمرو الناقد عن يزيد بن هارون . واخرجه ابوداود فى الطلاق عن هارون بن عبد الله ومالك بن عبد الله المسمى كلاهما عن هارون بن عبد الله وعن عبد الله بن الجراح عن عبد الله بن بكر السهمى وعن يعقوب بن ابراهيم الدورقى . واخرجه النسائى فيه عن الحسين بن محمد عن خالد . واخرجه ابن ماجه فيه عن ابى بكر ابن ابى شيبة *

*(ذكر لغاته) * قولها « ان نحد » بضم النون وكسر الحاء المهملة من الاحداد وهو الامتناع من الزينة قال الجوهري احدث المرأة اى امتعت من الزينة والحضاب بعد وفاة زوجها وكذلك حدثت بالضم وتحد بالكسر حدادا وهى حاد ولم يعرف الاصمعى الا احدثت فهى محدة كذا فى المحكم واصل هذه المسادة المنع ومنه قيل البواب حداد لانه يمنع الدخول والخروج واغرب بعضهم فحكاه بالميم نحو جددت الشئ اذا قطعت فكأنها قد انقطعت عن الزينة عما كانت عليه قبل ذلك قوله « ثوب عصب » بفتح العين وسكون الصاد المهملة وفى آخره باء موحدة وهو من برود اليمين يصبغ غزلها ثم تنسج وفى المحكم هو ضرب من برود اليمين يعصب غزلها اى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج وقيل هى برود مخططة وفى المنتهى العصب فى اللغة احكام القتل والى وشدة الجمع والى وكل شئ احكمته فقد عصبت منه واخذ عصب اليمين وهو المقتول من برودها والعصب الحيار وفى المحكم وليس من برود الرقم ولا يجمع انما يقال برود عصب وبرود عصب وربما اکتفوا بان يقولوا عليه العصب لان البرد عرف بذلك زاد فى المخصص لا يثى ولا يجمع لانه اضيف الى الفعل وانما العلة فيه الاضافة الى الجنس وقال الجوهري ومنه قيل للسحاب كاللطح عصب قال القزاز وكان الملوك يلبسونها وروى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه اراد ان ينهى عن عصب اليمين وقال نبئت انه يصبغ ثم بالبول ثم قال نهين عن التعرق وفى حديث ثوبان اشترى لفاطمة قلادة من عصب قال الخطابي ان لم تكن الثياب اليمانية فلا ادرى وما ارى ان القلادة تكون منها وقال ابو موسى ذكر لى بعض اهل اليمين انه سن دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الخرز وغيره يكون ايض قوله « فى نبذة » بضم النون وفتحها وسكون الباء الموحدة وبالذال المعجمة وهو الشئ اليسير والمراد به القطعة قال ابن سيده والجمع انباذ قوله « كست اظفار » كذا هو فى هذه الرواية وقال ابن التين صوابه قسط ظفار منسوب الى ظفار وهى ساحل من سواحل عدن وقال القرطبي هى مدينة باليمن والذى فى مسلم قسط واظفار وهو الاحسن فانها نوعان قيل هوشى من العطر اسود والقطعة منه شبيهة بالظفر وهو مخور رخص فيه المغتسلة من الحيض لازالة الرائحة الكريهة وقال ابو عبيد البكرى ظفار بفتح اوله وفى آخره راء مكسورة مبنى على الكسر وهو مدينة باليمن وبها قصر الملكة ويقال ان الجن يتهاون عن الصفاتى ظفار فى اليمن اربعة مواضع مدينتان وحصنان أما المدينتان فاحداها ظفار الحقل كان ينزلها التابعة وهى على مرحلتين من صنعاء والى ينسب الجزع والاخرى ظفار الساحل قرب مرابط والى ينسب القسط يجلب اليها من الهند والحصنان احدهما فى يمانى صنعاء على مرحلتين ويسمى ظفار الواديين والثانى فى بلاد همدان ويسمى ظفار الطاهر وفى المحكم الظفر ضرب من العطر اسود مقلب من أصله على شكل ظفر الانسان يوضع فى الدخنة والجمع اظفار واظفار وقال صاحب الدين لا واحد له وظفر ثوبه طيبه بالظفر وفى الجامع الاظفار شئ من العطر يشبه الاظفار يتخذ منها مع الاخلاط ولا يفرد واحدها وان افرد فهو اظفارة وفى كتاب الطيب للمفضل بن سلمة القسط والكسط والكشط ثلاث لغات قال وهو من طيب الاعراب ومما ابن البيطار فى كتاب الجامع راسنا ايضا وفى كتاب ابى موسى المدينى قال الازهرى واحده ظفر وقال غيره الاظفار شئ من العطر وقال الامام اسماعيل الاظفار شئ يتداوى به كأنه عود وكأنه يثقب ويحمل فى القلادة وفى اثبت الروايات « من جزع ظفار » وفى رواية اخرى « ظفارى » * (ذكر معانيه واعرابه) قوله « كانتهى » بضم النون الاولى على صيغة المجهول والنهائى هو الذى  كادلت عليه

رواية هشام المعلقة المذكورة في آخر الحديث وهذه الصيغة في حكم المرفوع وكذلك كانوا ونحو ذلك لانه وقع في زمن النبي ﷺ وقرره عليه فهو مرفوع معنى قوله «ان نحد» كلة ان مصدرية والتقدير كنانتهى عن الاحداد قوله «فوق ثلاث» يعنى به الليالى مع ايامها ولذلك انث العدد قوله «الاعلى زوج» كذا هو في اكثر الروايات وفي رواية المستملى والحموى الاعلى زوجها والاول موافق للفظ تحد غائبة والثانى بصيغة المتكلم قاله الكرماني ويقال توجيه الثانى ان الضمير يعود على الواحدة المتدرجة في قولها «كنانتهى» اى كل واحدة منهم قوله «وعشرا» اى عشر ليال اذا لو اريد به الايام لقليل ثلاثة بالناء وقال الزمخشري في قوله تعالى (اربعة اشهر وعشرا) لو قلت في مثله عشرة لخرجت من كلام العرب لانراهم قط يستعملون التذكير فيه وقال بعضهم الفرق بين المذكر والمؤنث في الاعداد انما هو عند ذكر المميز اما لو لم يذكر جاز فيه التاء وعدمه مطلقا فان قلت وعشرا منصوب بماذا قلت هو عطف على قوله اربعة وهو منصوب على الظرفية قوله «ولانكتحل» بالرفع ويروى بالنصب فتوجيهه ان تكون لازائدة وتأكيذا فان قلت لا لا تؤكد الا اذا تقدم التني عليه قلت تقدم معنى التني وهو انتهى قوله «وقدر خص» اى التطيب *

*(ذكر استنباط الاحكام) الاول وجوب الاحداد على كل من هى ذات زوج سواء فيه المدخول بها وغيرها والصغيرة والكبرة واليب والحرة والامة وعند ابى حنيفة لاحداد على الصغيرة ولا على الزوجة الامة وأجمعوا ان لا احداد على ام الولد والامة اذا توفي عنها سيدها ولا على الرجعية وفي المطلقة ثلاثا قولان وقال ابو حنيفة والحكم وابو ثور وابو عبيد عليها الاحداد وهو قول ضعيف للشافعي وقال عطاء وربيعة ومالك واليث والشافعي وابن المنذر بالمتع وحكى عن الحسن البصرى انه لا يجب الاحداد على المطلقة ولا على المتوفي عنها زوجها وهو شاذ وقال ابن عبد البر اجمعوا على وجوب الاحداد إلا الحسن فانه قال ليس بواجب وتعلق ابو حنيفة وابو ثور ومالك في احدقوله وابن كنانة وابن نافع واشهبان لا احداد على الكناية المتوفي عنها زوجها المسلم بقوله في الحديث «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد» الحديث وقال الشافعي وعادة اصحاب مالك عليها الاحداد سواء دخل بها اولى لم يدخل بها فان قلت لم خص الاربعة الاشهر والعشر قلت لان غالب الحمل تسين حركته في هذه المدة وانث العشر لانه اراد به الايام ليليا وهو مذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن يحيى بن ابى كثير والاوزاعى انه اراد اربعة اشهر وعشر ليال وانها تحل في اليوم العاشر وعند الجمهور لا تحل حتى تدخل اليلة الحادى عشر وهذا خرج على غالب احوال المعتدات انها تمتد بالاشهر اما اذا كانت حاملا فعدتها بالحمل ويلزمها الاحداد في جميع المدة حتى تضع سواء قصرت المدة ام طالت فاذا وضعت فلا احداد بعده وقال بعض العلماء لا يلزمها الاحداد بعد اربعة اشهر وعشر او ان لم تضع الحمل . الثانى فيه دليل على تحريم الكحل سواء احتاجت اليه ام لا وجاه في الموطأ وغيره عن ام سلمة اجعليه بالليل وامسح به بالنهار ووجه الجمع اذالم تحتج اليه لا يحل لها فعله وان احتاجت لم يحز بالنهار دون الليل والاولى تركه لحديث ان ابنتى اشتكت عينيها افنكحها قال لا ولهذا ان سالما وسليمان بن يسار قالا اذا خشيت على بصرها انما تكتحل وتداوى به وان كان مطيبا وجوز مالك فيما حكاه الباجى تكتحل بتير مطيب وقال صاحب التوضيح والمراد بالكحل الاسود والاصفر اما الابيض كالتوتيا ونحوه فلا تحريم فيه عند اصحابنا اذ لازنة فيه وحرمة بعضهم على الشعاء حتى تتزين : الثالث فيه تحريم الطيب وهو ما حرم عليها في حال الاحرام وسواء ثوبها وبدنها وفي التوضيح يحرم عايبها ايضا كل طعام فيه طيب . الرابع فيه تحريم لبس الثياب المعصورة وقال ابن المنذر اجمع العلماء على انه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصورة والمصبغة الا ما صبغ بسواد فرخص فيه عروة العصب واجازه الزهرى واجاز مالك تخليطه وبحج الشافعية تحريم البرود مطلقا وهذا الحديث حجة لمن اجازه نعم اجازوه فيما اذا كان الصبغ لا يقصد به الزينة بل يعمل للمصيبة واحتمال الوسخ كالاسود والكحل بل هو ابغ في الحداد بل حكى الماوردى وجه انها يلزمها في الحداد اعنى الاسود . الخامس فيه الترخيص للحادة اذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة وقال النووى وليس القسط والتنفير مقصودا للتطيب وانما رخص فيه لازالة الرائحة وقال المهلب رخص لها

في التبخر به لدفع رائحة الدم عنها لما استقبله من الصلاة وقال ابن بطال ايج للحائض محداً او غير محدد عند غسلها من الحيض ان تدأ رائحة الدم عن نفسها بالخور بالقسط مستقبلة للصلاة ومجالسة الملائكة لئلا تؤذيهم برائحة الدم وقال النووي في شرح مسلم المقصود باستعمال المسك اما تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة واما كونه اسرع الى علوق الولد ان قلنا بالاول يقوم مقامه القسط والاظفار وشبههما قلت كلامه يدل على ان الاظفار بالهمزة طيب لاموضع . السادس فيه تحريم اتباع النساء الجنائز وسنذكره مفصلاً في موضعه ان شاء الله تعالى *

﴿ قَالَ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾

هكذا وقع في رواية ابي ذر وفي رواية غيره ورواه اى روى هشام الحديث المذكور و اشار به الى انه موصول ورواه في كتاب الطلاق موصولاً من حديث هشام المذكور على ما سأتى ان شاء الله تعالى وقال الكرمانى وهو إمام تعليق من البخارى واما مقول حماد فيكون مسنداً قلت قوله اما تعليق فظاهر واما قوله واما مقول حماد فلا وجه له وفي نسخة ذكر البخارى حديث هشام اولاً وفى بعض هذا كره آخر أوقال مسلم فى صحيحه حدثنا حسن بن الربيع حدثنا ابن ادريس قال حدثنا هشام عن حفصة بهوفائده بيان ان ام عطية اسندته الى النبي ﷺ صريحاً وكذا هو فى سنن ابي داود والنسائى وابن ماجه من حديث هشام مسنداً وقال البخارى فى موضع آخر «توفى ابن لام عطية فلما كان اليوم الثالث دعت بصفرة فتمسحت به وقالت نهينا ان نحد اكثر من ثلاث الا لزوج» وعند الطبرانى «وامرنا ان لا نلبس فى الاحداد الثياب المصبغة إلا العصب وامرنا أن لا نمس طيباً إلا ادناه للطهرة الكست والاظفار» وفى لفظ «ولا نختضب» وفى لفظ «إلا ثوبا مغسولاً» *

﴿ بَابُ ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾

وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ وَتَأْخُذُ فُرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَتَّبِعُ بِهَا أَثَرَ الدَّمِ

اى هذا باب فى بيان استحباب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض اى الحيض قوله «وكيف تغتسل» عطف على قوله «ذلك المرأة نفسها» اى وفي بيان كيف تغتسل المرأة قوله «وتأخذ» عطف على قوله «تغتسل» اى وكيف تأخذ فرصة بكسر الفاء وسكون الراء وفتح الصاد المهملة وهى القطعة يقال فرصت الشيء فرصاً اى قطعتة وقال الجوهري هي قطعة قطن أو خرقة تمسح بها المرأة من الحيض قوله «ممسكة» بتشديد السين وفتح الكاف ولها معنيان احدهما قطعة فيها مسك والاخر خرقة مستعملة بالامساك عليها على ما سنوضح ذلك عن قريب قوله «فتتبع بها» اى بذلك الفرصة وفي بعض النسخ «تتبع» بدون الفاء وهو بلفظ الغائبة مضارع الفعل واصله بالتآت الثلاث فحذفت احداها فافهم والمناسبة بين البابين ظاهرة لان فى كل منهما استعمال الطيب *

١٩ - ﴿ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ قَالَ خُذِي فُرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا قَالَتْ كَيْفَ تَطْهَرُ قَالَ تَطْهَرِي بِهَا قَالَتْ كَيْفَ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي فَاجْتَبِذْهَا إِلَى فَقُلْتُ تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ ﴾

مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة الا فى ذلك وكيفية الغسل صريحاً لان الترجمة مشتملة على ذلك اولا وكيفية الغسل واخذ الفرصة الممسكة والتتبع بها اثر الدم والحديث ايضا مشتمل على هذه الاشياء ما خلا ذلك وكيفية الغسل فانه لا يدل عليها صريحاً ويدل على ذلك بطريق الاستلزام لان تتبع اثر الدم يستلزم ذلك وهو ظاهر واما كيفية الغسل فالمراد بها الصفة المختصة لغسل الحيض وهو التطيب لانفس الاغتسال ولأن سألنا ان المراد بالكيفية كيفية نفس الغسل فهى

في أصل الحديث الذي ذكره واكتفى به على عادته انه يذکر ترجمته ويذكر فيها ما تضمنه بعض طرق الحديث الذي يذکره اما لكون تلك الطريق على غير شرطه او باكتفائه بالاشارة اليه او لغير ذلك من الاغراض وتسامه عنده مسلم فانه اخرجه من طريق ابن عيينة عن منصور التي اخرجه منها البخاري فذكره بعد قوله «كيف تغتسل ثم تأخذ» ثم رواه من طريق اخرى عن صفية عن عائشة وفيها كيفية الاغتسال ولفظه «فقال تأخذ احدا كن ماءها وسدرها فتظهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكا شديدا حتى تبلغ شؤن رأسها» اي اصوله ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة فذكر الحديث وانما لم يخرج البخاري هذا الطريق لكونه من رواية ابراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه وقال البخاري عن علي بن المديني لابراهيم هذا نحو اربعين حديثا وقال ابن مهدي قال سفيان لا بأس به وقال احمد لا بأس به وقال يحيى بن سعيد القطان لم يكن بقوى وذكره ابن الجوزي في الضعفاء *

* (ذكر رجاله) * وهم خمسة . الاول يحيى هو ابن موسى البلخي وحزم به ابن السكن في روايته عن القبري وقال البيهقي هو يحيى بن جعفر وقال الفسائي في تقييد الممهل قال ابن السكن يحيى هو ابن عينة المذکور في باب الحيض هو يحيى ابن موسى وقال في موضع آخر منه على سبيل القاعدة الكلية كل ما كان للبخاري في هذا الصحيح عن يحيى غير منسوب فهو يحيى بن موسى البلخي المعروف ببخت بفتح الخاء المتقوطة وشدة المثناة من فوق ويعرف بالختي وابن خت ايضا كان من خيار المسلمين مات سنة اربعين ومائتين وقال وذكرا بنو نصر الكلاباذي انه يحيى بن جعفر ابي اليكندی يروي عن ابن عينة وقال الكرمانى وفي بعض النسخ التي عندها هكذا حدثني يحيى بن جعفر اليكندی حدثنا ابن عينة وقال صاحب التوضيح ووقع في شرح بعض شيوختنا حدثنا يحيى يعني ابن معاوية بن اغبين ولا اعلم في البخاري من اسمه كذلك وفي اسماء رجال الصحيحين يحيى بن موسى بن عبدربه بن سالم ابو زكريا السخيتاني البليخي يقال له خت روى عنه البخاري في البيوع والحج ومواضع وذكر ابن ماكولا في باب خت وخب وثب اما خت بجاء معجمة وتاء معجمة باثنين من فوقها فهو يحيى بن موسى يعرف بابن خت البليخي * الثاني سفيان بن عينة * الثالث منصور بن صفية . الرابع صفية بنت شيبه . الخامس عائشة رضى الله عنها *

* (ذكر لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الغفنة في ثلاثة مواضع ووقع في مسند الحميدي التصريح بالسماع في جميع السند وفيه ان رواه ما بين بلخي ومكي * (ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخاري في الطهارة عن مسلم بن ابراهيم عن وهيب وفي الاعتصام عن محمد بن عينة عن فضل بن سليمان وفيهما جميعا عن يحيى عن سفيان بن عينة ثلاثهم عن منصور بن عبد الرحمن وهو منصور بن صفية واخرجه مسلم في الطهارة عن عمرو الناقد وابن ابي عمر كلاهما عن سفيان به وعن احمد بن سعيد الدارمي عن حبان بن هلال عن وهيب به واخرجه النسائي فيه عن عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري عن سفيان به وعن الحسن بن محمد عن عفان عن وهيب به *

* (ذكر لغاته) * قوله «فرصة» المشهور فيه كسر الفاء وسكون الراء قال مسدد كان ابو عوانة يقول فرصة وكان ابو الاحوص يقول فرصة وقال ابن سيده فرصة الجلد فرصة صاقله وفرص الحديدة التي يقطع بها الفرصة والفرصة والفرصة الاخيرتان عن كراع القطعة من الصوف والقطن وقال كراع هي الفرصة بالفتح والفرصة القطعة من المسك عن الفسارسي حكاه في البصريات وقال ابو علي الهجري في كتاب الامالي وقد فرص بفرص لزيد من حقه يعني قطع له منه شيئا وقال ابو سليمان بفرص وافرص لزيد فرصة من حقه بجر الفاء لا اختلاف فيها وافرص لي من حقي فرصة الفرصة الخرقعة التي تستعملها الخائض لتعرف التبرأة ونقاءها عند الحيض في آخره وفي غربا باني عيدها القطعة من الصوف او القطن او غير ذلك وفي الباهر لابن عديس والفرص بالكسر والصاد جمع الفرصة وهي القطعة من المسك وأسكر ابن قتيبة كونها بالفاء وقال انما هي قرصة بالقاف والصاد المعجمة وهي القطعة وقال بعضهم انما هي قرصة بقاف وصاد مهملة وقال المنذري اي شيئا يسيرا مثل القرصة بطرف الاصبعين قوله «من مسك» يعني دم الغزال المعروف وقال بعضهم ميمه مفتوحة اي جلد عليه شعر قال القاضي عياض وهي رواية الاكثرين وانكرها ابن قتيبة وقال المسك لم يكن عندهم من

السعة بحيث يمتنونه في هذا والجلد ليس فيه ما يميز غيره فيختص به قال وإنما أراد فرصة من شئ مصوف أو قطن أو خرقة أو نحوه يدل عليه الرواية الأخرى «فرصة ممسكة» بضم الميم الأولى وفتح الثانية وتشديد السين مع فتحها أى قطعة من صوف أو نحوه مبطية بالمسك وروى بعضهم ممسكة بضم الميم الأولى وسكون الثانية وسين مخففة مفتوحة وقيل مكسورة أى من الأمساك وفي بعض الروايات «خذى فرصة ممسكة فتحملها» قيل أراد الخلق التى أمسكت كثيرا فإنه أراد أن لا تستعمل الجديد من القطن وغيره لالتفافقه ولأن الخلق أصلح لذلك ووقع في كتاب عبد الرزاق يعنى بالفرصة المسك قال بعضهم هى الذريرة وفي الأوسط للطبرانى «خذى سكيكك» *

(ذكر معانيه) قولها «ان امرأة» زاد في رواية وهيب «من الانصار» وسماها مسلم في رواية الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر اسماء بنت شمس بفتح الشين المعجمة والكاف وفي آخره لام ولم يسم اباها في رواية غندر عن شعبة عن ابراهيم وقال الخطيب اسماء بنت يزيد وجزم به الانصارى التى يقال لها خطيبة النساء وتبعه ابن الجوزى في التتبع والديماطى وزاد ان الذى وقع فى مسلم تصحيف ويحتمل أن يكون شكل لقبا لاسما والمشهور فى المسانيد والمجامع فى هذا الحديث اسماء بنت شمس كما فى مسلم واسماء بغير نسب كما فى ابى داود وكذا فى مستخرج ابى نعيم من الطريق التى أخرجه منها الخطيب وحكى النووى فى شرح مسلم الوجهين من غير ترجيح وتبع رواية مسلم جماعات منهم ابن طاهر وابو موسى فى كتابه معرفة الصحابة وصوب بعض المتأخرين ما قاله الخطيب لانه ليس فى الانصار من اسمه شكل وفى التوضيح ويجوز تعدد الواقعة ويؤيده تفريق ابن منده بين الترجتين وابن سعيد والطبرانى وغيرهما لم يذكر واهذا الحديث فى ترجمة بنت يزيد ولم ينفرد مسلم بذلك فقد أخرجه ابن ابى شيبه فى مسنده وابو نعيم فى مستخرجه كاذ كره مسلم سواء . قولها «من الحيض» وفى رواية «من الحيض» وكلاهما مصدران قولها «قال خذى» هو بيان لامرها وقال الكرماني (فان قلت) كيف يكون بيان الاغتسال وهو إيصال الماء الى جميع البشرة لأخذ الفرصة (قلت) السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لأن ذلك معلوم لكل احد بل إنما كان ذلك مختصا بغسل الحيض فبتلك اجاب به او هو جملة حاله لا يائية انتهى (قلت) هذا الجواب غير كاف لانها سألت عن غسلها من الحيض وليس هذا الاسؤال عن ماهية الاغتسال فلذلك قال صلى الله تعالى عليه وسلم فى جوابه اياها فأمرها كيف تغتسل يعنى قال لها اغتسلي كذا وكذا وهذا بمعناه ثم قوله «خذى فرصة من مسك» ليس ببيان للاغتسال الممهود وقوله لان ذلك معلوم لكل احد فيه نظر لانه يحتمل أن لا يكون معلوما لها على ما ينبغي او كان فى اعتقادها ان الغسل عن الحيض خلاف الغسل عن الجنابة فلذلك قالت عائشة سألت النبى عليه الصلاة والسلام عن غسلها من الحيض والوجه عندى أن الذى رواه البخارى مختصر عن أصل هذا الحديث وفيه بيان كيفية الغسل وغيره على ما رواه مسلم ان اسماء سألت عن غسل الحيض فقال تأخذ احدا كن ماءها وسدرها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه كذلك شديدا حتى تبلغ شؤن رأسها ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها فقالت اسماء وكيف انظر بها فقال سبحان الله تطهرين بها فقالت عائشة كأنها تخفى ذلك تتبعين بها اثر الدم وسألت عن غسل الجنابة فقال تأخذ ماء فتطهر فتحسن الطهور او تبلغ الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى تبلغ شؤن رأسها ثم تفيض عليها الماء فقالت عائشة نعم النساء انصار لم يكن يمنع من الحياء أن يتفقهن فى الدين قولها «فتطهرى بها» قال فى الرواية التى بعدها «فتوضئ ثلاثا» **قوله** «سبحان الله» زاد فى الرواية الآية «ثم ان النبى ﷺ استحيا فأعرض بوجهه» وفى رواية الاسماعلى «فلما رأته يستحي علمتها» وزاد الدارمى «وهو يسمع ولا ينكر» وقد ذكرنا ان سبحان الله فى مثل هذا الموضع يراد بها التعجب ومعنى التعجب هنا كيف يحفى مثل هذا الظاهر الذى لا يحتاج الانسان فى فهمه الى فكر **قوله** فجذبتها وفى بعض الرواية «فاجتذبتها» وفى رواية «فاجتذبتها» يقال جذبت واجتذبت واجتذبه وهو مقرر عائشة رضى الله تعالى عنها **قوله** «تبعى» أمر من التبع وهو المراد من تطهرى **قوله** «اثر الدم» مقول تتبعى وقال النووى المراد به عند العلماء الفرج وقال الحاملى يستحب لها ان تطيب كل موضع اصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغيره ويؤيدهما قاله الحاملى رواية الاسماعلى «تبعى بها واضع الدم»

(بيان استنباط الاحكام) فيه استحباب التطيب للفتسلة من الحيض والنفاس على جميع المواضع التي اصابها الدم من بدنها قال المحاملي لانه اسرع الى العلوق وادفع للرائحة الكريهة واختلف في وقت استعمالها لذلك فقال بعضهم بعد الغسل وقال آخرون قبله . وفيه انه لا عار على من سأل عن امر دينه . وفيه استحباب تطيب فرج المرأة بأخذ قطعة من صوف ونحوها وتجعل عليها مسكا ونحوه وتدخلها في فرجها بعد الغسل والنفاس مثلها . وفيه التسييح عند التعجب . وفيه استحباب الكنايات بما يتعلق بالعورات . وفيه سؤال المرأة العالم عن احوالها التي تحتشم منها ولهذا قالت عائشة في نساء الانصار «لم يمنعهن الحياء ان يتفقن في الدين» . وفيه الاكتفاء بالتعريض والاشارة في الامور المستهجنة . وفيه تكرير الجواب لافهام السائل . وفيه تفسير كلام العالم بحضرة لمن خفي عليه اذا عرف ان ذلك يعجبه . وفيه ان السائل اذا لم يفهم فهمه بعض من في مجلس العالم والعالم يسمع وان ذلك سماع من العالم يجوز ان يقول فيه حدثني وأخبرني . وفيه الاخذ عن المفصول مع وجود الفاضل وحضرة . وفيه صحة العرض على المحدث اذا اقره ولولم يقل عقيه نعم . وفيه انه لا يشترط فهم السامع لجميع ما يسمعه . وفيه الفرق بالمتعلم واقامة العذر لمن لا يفهم . وفيه ان المرء مطلوب بستر عيوبه . وفيه دلالة على حسن خلقه عليه الصلاة والسلام *

﴿ بَابُ غُسْلِ الْمَحِيضِ ﴾

اي هذا باب في بيان الغسل من الحيض وغسل المرأة من الحيض كغسلها من الجنابة سواء غير انما تزيد على ذلك استعمال الطيب وهذا الباب في الحقيقة لافائدة في ذكره لان الحديث الذي فيه هو الحديث المذكور في الباب الذي قبله غير ان ذلك عن يحيى عن ابن عينة عن منصور وهذا عن مسلم بن ابراهيم عن وهيب بن خالد عن منصور *

٢٠ - ﴿ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ أَغْتَسِلُ مِنَ الْمَحِيضِ قَالَ خَذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَحْنَا فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ أَوْ قَالَ تَوَضَّئِي بِهَا فَاخْذُثْهَا فَجَدَّبْتُهَا فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾

قيل الترجمة لغسل المحيض والحديث لم يدل عليها فلامطابقة قلت ان كان لفظ الغسل في الترجمة بفتح الغين والمحيض اسم مكان فالمنعنى ظاهر وان كان بضم الغين والمحيض مصدر فالاضافة بمعنى اللام الاختصاصية فلهذا ذكر خاصة هذا الغسل وما به يمتاز عن سائر الاغتسال . الكلام فيما يتعلق به قدمضى في الباب الذي قبله قوله «وتوضئي ثلاثا» وفي بعضها فتوضئي قوله «ثلاثا» يتعلق بقال اى يقال ثلاث مرات لاتوضئي ويحتمل تعلقه بقالت ايضا بدليل الحديث المتقدم قوله «او قال» شك من عائشة والفرق بين الروايتين زيادة لفظة بها يعنى تطهري بالفرصة ووقع في رواية ابن عساكر بالواو من غير شك قوله «بما يريد» اى يتبع اثر الدم وازالة الرائحة الكريهة من الفرج *

﴿ بَابُ امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ ﴾

اي هذا باب في بيان امتشاط المرأة وهو تسريح رأسها عند غسلها من الحيض اى الحيض وجه المناسبة بين البابين من حيث ان في كل منهما ما يشعر بزيادة التنظيف والبقاء ولا يخفى ذلك على المتأمل *

٢١ - ﴿ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ أَهْلَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةٍ الْوَدَاعِ فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ فَرَزَعَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَّةٍ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَّةٍ وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْقُضِي رَأْسَكِ وَامْتَشِطِي ﴾

وَأَمْسِكِي عَنْ عُمَرَاتِكَ فَعَمَلْتُ قَلَمًا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّعْمِيمِ
مَكَانَ عُمَرَاتِي الَّتِي نَسَكْتُ *

قال الداودي ومن تبعه ليس فيه دليل على الترجمة لان امرها بالامتناع كان للاهلال وهي حائض لا عند غسلها اجاب
الكرماني عن هذا بان الاحرام بالحج يدل على غسل الاحرام لانه سنة ولما سن الامتناع عند غسله فعند غسل الحيض
بالطريق الاولى لان المقصود منه التنظيف وذلك عند ازالة اثر الحيض الذي هو نجاسة غليظة اهم اولانه اذا سن
في النفل في الفرض اولى وقيل ان الاهلال بالحج يقتضي الاغتسال صريحا في هذه القصة فيما اخرجه مسلم من طريق
ابن الزبير عن جابر ولفظه «فاغتسل ثم اهل بالحج» وقيل جرت عادة البخاري في كثير من التراجم انه يشير الى ما تضمنه
بعض طرق الحديث وان لم يكن منصوبا فيما ساقه كما ذكرنا في باب ذلك المرأة نفسها *

(ذكر رجاله) وهم خمسة . الاول موسى بن اسمعيل التيوذكي . الثاني ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف المدني تزيل بن عداد . الثالث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري . الرابع عروة بن الزبير بن العوام . الخامس
عائشة رضي الله تعالى عنها (ذكر لطائف اسناده) * فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع وفيه الغنة في موضعين
وفيه ان رواه ما بين بصرى ومدنيين وفيه ان ابراهيم يروي عن الزهري بلا واسطة وروي عنه في باب تفاضل اهل
الايمان بواسطة روى عن صالح عن الزهري *

* (ذكر معانيه) * قولها «اهللت» اي احرمت ورفعت الصوت بالتلبية قولها «فيمن تمتع» فيه التفات من المتكلم
الى الغائب لان اصله ان يقال تمتعت ولكن ذكر باعتبار لفظ من. قولها «الهدى» بفتح الهاء وسكون الدال وبكسرهما
مع تشديد الياء وهو اسم لما يهدي الى مكة من الانعام قال الكرماني قوله «ولم يسق الهدى» كالتأكيد لبيان تمتع اذ
التمتع لا يكون معه الهدى قلت التمتع على نوعين احدهما انه يسوق الهدى معه والاخر لا يسوق وحكمهما مختلف
كما ذكر في فروع الفقه قولها «فزعمت» انما لم يقل فقالت لانها لم تتكلم به صريحا اذ هو مما يستحي في تصريحه قوله
«وقالت» عطف على حاض و يروى قالت بغير عطف قولها «تمتعت بعمرة» تصريح بما علم ضمنا اذا التمتع هو
ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج من على مسافة القصر من الحرم ثم يحرم بالحج في سنة تلك العمرة بلا عود
الى ميقات وبعد ففي هذا الكلام مقدر تقديره تمتعت بعمرة وانا حائض قوله «انقضى» بضم القاف وفي بعض
الروايات انقضى بالفاء والمضاف محذوف اي شعر رأسك قولها «ففعلت» اي فعلت النقص والامتناع
والامساك وههنا ايضا مقدر وهو في قولها «فلما قضيت الحج» اي بعد احرامى به وقضيت اي اديت قولها «امر
عبد الرحمن» اي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابي بكر رضي الله تعالى عنهما. قولها
«ليلة الحصبة» بفتح الحاء وسكون الصاد المهملة ثم بالباء الموحدة وهي الليلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان
الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة وهي الليلة التي بعد ايام التشريق سميت بذلك لانهم نفر وامن منى فنزلوا في الحصب
وباتوا به والحصبة والحصاء والابطح والبطحاء والحصب وخيف بنى كنانة يراد بها موضع واحد وهو بين مكة ومنى قولها
«فاعمرني» ويروى «فاعتمرني» قولها «من التعميم» وهو تفصيل من التعمية وهو موضع على فرسخ من مكة على طريق
المدينة وفيه مسجد عائشة رضي الله تعالى عنها قولها «التي نسكت» من النسك كذا هو في رواية الاكثرين ومعناه احرمت
بها او قصدت النسك بها وفي رواية ابي زيد المروزي «سكت» من السكوت اي عمرتي التي تركت اعمالها وسكت عنها
وروى القاسبي «سكت» بالشين المعجمة اي سكت العمرة من الحيض واطلاق الشكاية عليها كناية عن اخلاها وعدم
بقاء استقلالها ويجوز ان يكون الضمير فيه راجعا الى عائشة وكان حقه التكلم وذكره بلفظ الغيبة التفاتا *

(ذكر استنباط الاحكام) الاول ان ظاهر هذا الحديث ان عائشة رضي الله تعالى عنها احرمت بعمرة اولاً وهو
صريح حديثها الا في الباب الذي بعده لكن قولها في الحديث الذي مضى «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم لا نذكر الا الحج» وقد اختلفت الروايات عن عائشة فيما احرمت به اختلافا كثيرا كما ذكره القاضي عياض ففي رواية عروة «فاهلنا بعمرة» وفي رواية اخرى «ولم اهل الابعرة» وفي رواية «لا نذكر الا الحج» وفي اخرى «لا نرى الا الحج» وفي رواية القاسم عنها «لينا بالحج» وفي اخرى «مهلين بالحج» واختلف العلماء في ذلك فمنهم من رجح روايات الحج وغلط روايات العمرة واليه ذهب اسماعيل القاضي ومنهم من جمع لثقة روايتها بانها احرمت اولا بالحج ولم تسق الهدى فلما امر الشارع من لم يسق الهدى بفسخ الحج الى العمرة ان شاء ففسخت هي فيمن فسخ وجعلته عمرة واهلت بها ثم انها لم تحل منها حتى حاضت فتعذر عليها اتمامها والتحلل منها فأمرها ان تحرم بالحج فاحرمت فصارت قارئة ووقفت وهي حائض ثم طهرت يوم النحر فأقضت وذكر ابن حزم رحمته الله خيرهم بسرف بين فسخته الى العمرة والتساقط عليه وانه بمكة اوجب عليهم التحلل الا من صح معه الهدى والصحيح انها حاضت بسرف او قريب منها فلما قدم مكة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اجعلوها عمرة . وقال ابو عمر الاضطراب عن عائشة في حديثها في الحج عظيم وقد اكثر العلماء في توجيه الروايات فيه ودفع بعضهم بعضا فيه وبعض لم يستطيعوا الجمع بينها ورام قوم الجمع في بعض معانيها روى محمد بن عبيد عن حماد بن زيد عن ايوب عن ابن ابي مليكة قال لا تعجب من اختلاف عروة والقاسم قال القاسم اهلت عائشة بالحج وقال عروة اهلت بالعمرة وذكر الحارث بن مسكين عن يوسف بن عمرو عن ابن وهب عن مالك انه قال ليس العمل في رفض العمرة لان العمل عليه عنده في اشياء كثيرة . منها انه جائز للانسان ان يهل بعمرة . ومنها ان القارن يطوف واحدا او غير ذلك وقال ابن حزم في المحلى حديث عروة عن عائشة منكر وخطأ عند اهل العلم بالحديث ثم روى باسناده الى احمد بن حنبل فذكر حديث مالك عن ابي الاسود عن عروة عن عائشة «خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع» الحديث فقال احمد اشعر في هذا الحديث من العجب خطأ قال الاثرم فقلت له الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال نعم وهشام بن عروة وفي التمهيد دفع الاوزاعي والشافعي وابو ثور وابن علية حديث عروة هذا وقالوا وغلط لم يتابع عروة على ذلك أحد من اصحاب عائشة وقال اسماعيل بن اسحق قد اجتمع هؤلاء يعني القاسم والاسود وعمرة على ان ام المؤمنين كانت محرمة بحجة لا بعمرة فعلمنا بذلك ان الرواية عن عروة غلط ثم الثاني ان ظاهر قولها يا رسول الله هذه ليلة عرفة الى آخره يدل على انه عليه الصلاة والسلام امرها برفض عمرتها وان تخرج منها قبل تمامها وفي التوضيح وبه قال الكوفيون في المرأة تحيض قبل الطواف وتحض فوات الحج انها ترفض العمرة وقال الجمهور انها تردف الحج وتكون قارئة وبه قال الشافعي ومالك وابو حنيفة وابو ثور وحمله بعض المالكية على انه رحمته الله امرها بالاردا ف لا ينقض العمرة واعتدروا عن هذه الالفاظ بتأويلات ثم احدها انها كانت مضطرة الى ذلك فرفضها كما رفض لكعب بن عجرة في الحلق الاذى * ثانيا انه خاص بها . ثالثا ان المراد بالنقض والامتناع تسريح الشعر لفصل الاهلال بالحج ولعلها كانت لبدت رأسها ولا يتأتى ايصال الماء الى البشرة مع التلبيد الاجل الظفر والتسريح وقد اختلف العلماء في نقض المرأة شعرها عند الاغتسال فامر به ابن عمر والنخعي ووافقهما طاووس في الحيض دون الجنابة ولا يتبين بينهما فرق ولم توجهه عليها فيها عائشة وام سلمة وابن عمر وجابرو به قال مالك والكوفيون والشافعي وعامة الفقهاء والعبرة بالوصول فان لم يصل فتنقض . الثالث ان قول عائشة تمتع بعمرة يدل على انها كانت معتمرة اولا . قال النووي فان قلت اصح الروايات عن عائشة انها قالت لا نرى الا الحج ولا نذكر الا الحج وخرجنا مهلين بالحج فكيف الجمع بينها وبين ما قالت تمتع بعمرة قلت الحاصل انها احرمت بالحج ثم فسخته الى العمرة حين امر الناس بالفسخ فلما حاضت وتعذر عليها اتمام العمرة امرها النبي رحمته الله بالاحرام بالحج فاحرمت به فصارت مدخلة الحج على العمرة وقارئة لما ثبت من قوله رحمته الله «يكفك طوافك لحجك وعمرتك» ومعنى امسكى من عمرتك ليس ابطال لها بالكلية والخروج منها بعد الاحرام بنية الخروج وانما تخرج منها بالتحلل بعد دفراغها بل معناه امضى العمل فيهما وتمام افعالها واعرضي عنها ولا يلزم من نقض الرأس والامتناع ابطال العمرة لانها جائز ان عندنا في الاحرام بحيث لا ينتف شعر الكن يكره الامتناع الا لعدروا ولو افعالها على انها كانت معذورة بأن كان برأسها ذى وقيل ليس المراد

بالامتناع حقيقة بل تسريح الشعر بالأصابع للفصل لأحرأها بالحج لاسيما ان كانت لبدت رأسها فلا يصح غسلها الا بإيصال الماء الى جميع شعرها ويلزم منه نقضه (فان قلت) اذا كانت قارئة فلم امرها بالعمرة بعد الفراغ من الحج (قلت) معناه ارادت ان يكون لها عمرة منفردة عن الحج كما حصل لسائر امهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسحوا بالحج الى العمرة واتموا العمرة ثم احرأوا بالحج فحصل لهم عمرة منفردة وحج منفرد فلم يحصل لها الا عمرة مندرجة في حجة القران فاعتمرت بعد ذلك مكان عمرتها التي كانت ارادت اولاحصولها منفردة غير مندرجة ومنعها الحيض منها وانما فعلت كذلك حرصا على كثرة العبادات انتهى قلت المشهور الثابت ان عائشة كانت منفردة بالحج وانه عليه الصلاة والسلام امرها برفض العمرة وقولها في الحديث وارجع بحجة واحدة دليل واضح على ذلك وقولها ترجع صواحي بحج وعمرة وارجع انا بالحج صريح في رفض العمرة اذ لو دخل الحج على العمرة لكانت هي وغيرها سواء ولما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة والحج الذين فعلتها وقوله ﷺ عند عمرتها الاخيرة «هذه مكان عمرتك» صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى والاولى منفردة وفي بعض الروايات هذه قضاء من عمرتك (فان قلت) قال البيهقي في المعرفة معنى قوله ودعى العمرة امسكى عن افعالها وادخل عليها الحج قلت هذا خلاف حقيقة قوله دعى العمرة بل حقيقة انه امرها برفض العمرة بالحج وقوله انقضى رأسك وامتشطى يدل على ذلك ويدفع تأويل البيهقي بالامساك عن افعال العمرة اذ المحرم ليس له ان يفعل ذلك (فان قلت) قال الشافعي لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيض قلت قال القدوري في التجريد ما رفضتها بالحيض لكن تمذرت افعالها وكانت ترفضها بالوقوف فأمرهم بتعجيل الرفض *

﴿ باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض ﴾

اي هذا باب في بيان نقض المرأة شعر رأسها عند غسل الحيض اي الحيض وجوابه مقدر أي هل يجب ام لا وظاهر الحديث الوجوب وقد ذكرنا الاختلاف في الباب السابق. والمناسبة بين البابين ظاهرة لان النقض والامتناع من جنس واحد وحكم واحد *

٢٢ - ﴿ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَرَجْنَا مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلِلْ فَأَنَّى لَوْ لَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَا هَلَلْتُ بِعُمْرَةٍ فَأَهْلَ بِمَعْضُومٍ بِعُمْرَةٍ وَأَهْلَ بِمَعْضُومٍ بِحَجٍّ وَكُنْتُ أَنَا مِنْ أَهْلِ بِعُمْرَةٍ فَأَذَرَ كَنِيَّ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَشَكَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ دَعِي عُمَرَتِكَ وَانْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِحَجٍّ فَقَعَلْتُ حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ أُرْسِلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَخَرَجْتُ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمَرَتِي قَالَ هِشَامٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدَى وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ ﴾

مطابقته للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) وهم خمسة * الاول عبيد بن اسماعيل بن محمد الباري بفتح الهاء وتشديد الباء الموحدة وبالراء المهملة الكوفي ويقال اسمه عبيد الله مات سنة خمسين ومائتين * الثاني ابو اسامة حاد بن اسامة الهاشمي الكوفي مر في باب فضل من علم به الثالث هشام بن عروة . الرابع ابو عروة بن الزبير بن العوام . الخامس عائشة رضي الله تعالى عنها (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الغنة في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه ما بين كوفي ومديني *

(ذكر بقية الكلام) قولها «موافقين لالهلال ذي الحجة» أي مكملين ذي القعدة مستقبلين لالهلال وقال النووي أي مقارنين لاستهلاله وكان خروجهم قبله لحس بقين من ذي القعدة ويقال موافقين أي مشرفين يقال أوفى على كذا أي

اشرف ولا يلزم الدخول فيه وقدّم النبي ﷺ مكة لاربع او خمس من ذى الحجة فأقام في طريقه الى مكة تسعة ايام او عشرة ايام **قوله** «فليل» بتشديد اللام في رواية الاكثرين وفي رواية الاصل «فليل» بفك الادغام اى فليحرم بها **قوله** «اهدت» اى سقت الهدى وانما كان وجود الهدى علة لاتقاء الاحرام بالعمرة لان صاحب الهدى لا يجوز له التحلل حتى ينحدر ولا ينحدر إلا يوم النحر والمتنع يتحلل قبل يوم النحر فهما متساويان **قوله** «فاهل بعضهم بعمرة» اى صاروا متمتعين وبعضهم بحج اى صاروا مفردين **قوله** «دعى عمرتك» قال الكرمانى اى افعالها لانفسها قلت قد ذكرنا في الباب السابق انه امرها بالترك حقيقة وذكرنا وجهه **قوله** «ليلة الحصة» كلام اضافي مرفوع وكان تأمة بمعنى وجدت ويجوز نصب الليلة على أن تكون كان ناقصة ويكون اسم كان الوقت وقال الكرمانى هذا الحديث دليل على ان التمتع افضل من الافراد فاذا قال الشافعى في دفعه قلت انه **قوله** «انما قاله من اجل من فسح الحج الى العمرة والذى هو خاص بهم في تلك السنة خاصة لخالفه الجاهلية من حيث حرموا العمرة في اشهر الحج ولم يرد بذلك التمتع الذى فيه الخلاف وقال هذا نطيباً لقلوب اصحابه وكانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج اليها لارادتهم موافقته **قوله** «ومعناه ما معنى من موافقتكم مما امرتكم به الاسوقى الهدى ولولا موافقتكم قلت الرواية عن ابي حنيفة ان الافراد افضل من التمتع كذهب الشافعى ولكن المذهب التمتع افضل من الافراد لان فيه جمابين عبادتى العمرة والحج في سفر واحد فاشبه القرآن **قوله** «قال هشام» اى ابن عروة هذا يحتمل التعليق ويحتمل ان يكون عطفاً من جهة المعنى على لفظ هشام ثم قول هشام يحتمل ان يكون معلقاً ويحتمل ان يكون متصلاً بالاسناد المذكور والظاهر الاول . ثم اعلم أن ظاهر قول هشام مشكل فانها ان كانت قارئة فعلها هدى القرآن عند كافة العلماء الاداود وان كانت متمعة فذلك لكنها كانت فاسخة كما سلف ولم تكن قارئة ولا متمعة وانما احرمت بالحج ثم نوت فسخه في عمرة فلما حاضت ولم يتم لها ذلك رجعت الى حجبها فلما اكملت اعتمرت عمرة مبتدأة نبه عليه القاضى لكن يعكر عليه قولها وكنت ممن اهل بعمرة وقولها ولم اهل إلا بعمرة ويجب بان هشام لما لم يبلغه ذلك اخبر بنفيه ولا يلزم من ذلك نفيه من نفس الامر ويحتمل ان يكون لم يأمر به بل نوى انه يقوم به عنها بل روى جابر رضى الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام اهدى عن عائشة بكرة وقال القاضى عياض فيه دليل على انها كانت في حج مفرد لا تمتع ولا قران لان العلماء مجمعون على وجوب الدم فيهما *

﴿ بابُ مُحَلَّةٍ وَغَيْرُ مُحَلَّةٍ ﴾

الكلام فيه على انواع . الاول في اعرابه الاحسن ان يكون باب منونا ويكون خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا باب فيه بيان **قوله** **قوله** «فاذا اراد ان يقضى الله خلقه قال الملك مخلقة وان لم يرد قال غير مخلقة» وروى عن علقمة «إذا وقعت النطفة في الرحم قال له الملك مخلقة او غير مخلقة فان قال غير مخلقة محبت الرحم دماً وان قال مخلقة قال أذكر أم أنثى» ويحتمل ان يكون البخارى اراد الآية الكريمة فاورد الحديث لان فيه ذكر المضغة والمضغة مخلقة وغير مخلقة وقال بعضهم رويناه بالاضافة اى باب تفسير قوله تعالى (مخلقة وغير مخلقة) قلت ليت شعري انه روى هذا عن البخارى نفسه ام عن الفربرى وكيف يقول باب تفسير قوله تعالى (مخلقة وغير مخلقة) وليس في متن حديث الباب مخلقة وغير مخلقة وانما فيه ذكر المضغة وهي مخلقة وغير مخلقة لما ذكرنا . النوع الثانى ان غرض البخارى من وضع هذا الباب هنا الاشارة الى ان الحامل لا تحيض لان اشتغال الرحم على الولد يمنع خروج دم الحيض ويقال انه يصير غذاء للجنين ومن ذهب الى ان الحامل لا تحيض الكوفيون واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه واحمد بن حنبل وابو ثور وابن المنذر والاوزاعى والثورى وابو عبيد وعطاء الحسن البصرى وسعيد بن المسيب ومحمد بن المنكدر وجابر بن زيد والشعبي ومكحول والزهرى والحكم وحماد والشافعى في احد قوليه وهو قوله القديم وقال في الجديد انها تحيض وبه قال اسحاق وعن مالك روايتان وحكى عن بعض المالكية ان كان في آخر الحمل فليس يحيض وذكر الداودى ان الاحتياط ان تصوم وتصلى ثم تقضى الصوم ولا يأتىها زوجها وقال ابن بطال غرض البخارى بادخال هذا التحديث في ابواب الحيض تقوية

مذهب من يقول ان الحامل لا تحيض وقال بعضهم وفي الاستدلال بالحديث المذكور على انها لا تحيض نظر لانه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل من السقط الذى لم يصور ان لا يكون الدم الذى رآه المرأة التى يستمر حملها ليس بحيض وما ادعاه المخالف من انه رشح من الولد او من فضلة غذائه او من دم فاسد لعله فمحتاج الى الدليل لان هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن امكانه فله حكم دم الحيض فمن ادعى خلافه فعليه البيان (قلت) انما ادعت الخلاف وعلى البيان . اما والافتقار لنا في هذا الباب احاديث واخبار . منها حديث سالم عن ابيه وهو « ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسال عمر النبي ﷺ فقال مره فليرا جمعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها وان ساء طلقها قبل ان يمسه فتلك العدة التى امر الله ان يطلق لها النساء » متفق عليه . ومنها حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال في سبأيا واطاس « لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضه » رواه ابو داود . ومنها حديث رويفع بن ثابت قال قال رسول الله ﷺ « لا يحل لاحدان يسقى بمائه زرع غيره ولا يقع على امة حتى تحيض أو يتبين حملها » رواه احمد فجعل ﷺ وجود الحيض علما على براءة الرحم من الحمل في الحديثين ولو جاز اجتماعهما لم يكن دليلا على انتفائه ولو كان بعد الاستبراء بحضه احتمال الحمل لم يحل ووطؤها للاحتياط في امر الابضاع . واما الاخبار ففيها ما روى عن علي رضى الله تعالى عنه انه قال « ان الله تعالى رفع الحيض عن الحبل وجعل الدم رزقا للولد مما تفيض الارحام » رواه ابو حفص بن شاهين . ومنها ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال « ان الله رفع الحيض عن الحبل وجعل الدم رزقا للولد » رواه ابن شاهين ايضا . ومنها ما رواه الاثرم . والدارقطنى باسنادهما « عن عائشة في الحامل ترى الدم فقالت الحبل لا تحيض وتغتسل وتصل » وقولها تغتسل استحباب لكونها مستحاضة ولا يعرف عن غيرهم خلافه ثم قال هذا القائل واستدل ابن التين على انه ليس بدم حيض بان الملك موكل برحم الحامل والملائكة لا تدخل بيتا فيه قذر واجيب بان لا يلزم من كون الملك موكلا به ان يكون حالا فيه ثم هو مشترك الانزام لان الدم كله قذر (قلت) ولا يلزم ايضا ان لا يكون حالاه في دم معدته لا بوصف بالنجاسة والا يلزم ان لا يوجد احد طاهرا خاليا عن النجاسة . النوع الثالث في معنى الخلقة وعن قتادة « مخلقة وغير مخلقة » اى تامة وغير تامة وعن الشعبي النطفة والعلقة والمضغة اذا اكسيت في الخلق الرابع كانت مخلقة واذا قدفتها قبل ذلك كانت غير مخلقة وعن ابى العالية المخلقة المصورة وغير المخلقة السقط وقال الجوهري مضغة مخلقة اى تامة الخلق وقال الزمخشري مخلقة اى مسواة ملساء من النقصان والعيب يقال خلق السواك اذا سواه وملسه وغير مخلقة اى غير مسواة . النوع الرابع في وجه المناسبة بين هذا الباب والباب الذى قبله من حيث ان الباب الذى قبله يشتمل على امور من احكام الحيض وهذا الباب ايضا يشتمل على حكم من احكام الحيض وهو ان الحامل اذا رأت دما هل يكون حيضا ام لا وقد ذكرنا ان غرض البخارى من وضع هذا الباب هو الاشارة الى ان الحامل لا تحيض ونذ كر كيفية ذلك ان شاء الله تعالى *

٢٣ - **حدثنا مسدد** قال حدثنا **حماد** عن **عبيد الله بن أبي بكر** عن **أنس بن مالك** عن النبي صلى الله عليه وسلم قال **إن الله عز وجل وكل بالرحيم ملكا يقول يا رب نطفة يا رب علقه يا رب مضغة فاذا أراد أن يقضي خلقه قال أذكر أم أنثى أشقي أم سعيد فمما الرزق وما الأجل فيكتب في بطن أمه** ﴿

وجه تطابق هذا الحديث للترجمة من حيث انه يفسر المخلقة وغير المخلقة فان قوله فاذا اراد ان يقضى خلقه هو المخلقة وبالضرورة يعلم منه انه اذا لم يرد خلقه يكون غير مخلقة وقد بين ذلك حديث رواه الطبراني باسناد صحيح من طريق داود بن ابي هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال « اذا وقعت النطفة في الرحم بمث الله ملكا فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان قال غير مخلقة مجها الرحم وما وان قال مخلقة قال يا رب فاصفة هذه النطفة فيقال له انطلق الى

ام الكتاب فانك تجد قصة هذه النطفة فيجد قصتها في ام الكتاب « وهو موقوف لفظا مرفوع حكلا لان الاخبار عن شيء لا يدركه العقل محمول على السماع »

(ذكر رجاله) وهم اربعة . الاول مسدد بن مسرهد . الثاني حماد بن زيد البصري . الثالث عبيد الله بلفظ التصغير ابن ابي بكر بن انس بن مالك ابو معاوية الانصاري . الرابع انس بن مالك وهو جده يروي عنه (ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه العنعنة في ثلاثة مواضع وفيه ان رواه كلهم بصريون وفيه الرواية عن الجد (ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) اخرجه البخاري ايضا في خلق بني آدم عن ابي النعمان وفي القدر عن سليمان ابن حرب واخرجه مسلم في القدر عن ابي كامل الجحدرى الكل عن حماد بن زيد

(ذكر لغاته) قوله « نطفة » بضم النون قال الجوهري النطفة الماء الصافي قل او كثر والجمع النطاف ونطفان الماء سيلانه وقد نطف ينطف وينطف من باب نصر ينصر وضرب يضرب وليلة نطوف تمطر الى الصباح ويقال جمع النطفة نطف ايضا وكل شيء خفي نطفة ونطافة حتى انهم يسمون الشيء الخفي بذلك واصله الماء القليل يبقى في القدير او السقاء وغيره من الآنية ويقال له مادام نطفة صرنا ذكره ابن سيده في المحصر قوله « علقه » بفتح اللام قال الازهرى في التهذيب العلقه الدم الجامد الغليظ ومنه قيل لهذه الدابة التي تكون في الماء علقه لانها حمراء كالدم وكل دم غليظ علق وفي الموعب العلق الدم ما كان وقيل هو الجامد قبل ان يبس وقيل هو ما اشتدت حرته والقطعة منه علقه وفي المغيث هو ما انعقد وقيل اليابس كأن بعضه علق ببعض تعقدا وبسا قوله « مضغة » قال الجوهري المضغة قطعة لحم وفي التريدين وجمعها مضغ ويقال مضغة وتجمع على مضائع ويقال المضغة للحمية الصغيرة قدر ما يمضغ وفي المحكم قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انا لا تتعافل المضغ بيننا اراد الجراحات وسماها مضغا على التشبيه بمضغة الانسان في حلقة يذهب بذلك الى تصغيرها وتقليلها (ذكر معناه ونكاته) قوله « وكل » بالتشديد كما في قوله تعالى (ملك الموت الذي وكل بكم) وظاهر قوله « ان الله وكل بالرحم ملكا » يدل على ان بعث اليه عند وقوع النطفة في الرحم ولكن فيه اختلاف الروايات ففي الصحيح عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه « ان خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويكتب رزقه واجله وعمله وشقي او سعيد » وظاهره ارسال الملك بعد الاربعين الثالثة وفي رواية « يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين او خمسة واربعين ليلة فيقول يارب شقي او سعيد » وعند مسلم « اذا مر بالنطفة اثنتان واربعون او ثلثة واربعون او خمسة واربعون » وفي اخرى « اذا مر بالنطفة ثنتان واربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها » وفي رواية حذيفة بن اسيد « ان النطفة تقع في الرحم اربعين ليلة ثم يتصور عليها الملك » وفي اخرى « ان ملكا وكل بالرحم اذا اراد الله ان يخلق شيئا يأذن له لبضع واربعين ليلة » وجمع العلماء بين ذلك بأن الملائكة لازمة ومراعية بحال النطفة في اوقاتها وانه يقول يارب هذه نطفة هذه علقه هذه مضغة في اوقاتها وكل وقت يقول فيه ما سارت اليه بأمر الله تعالى وهو اعلم . ولكلام الملك وتصرفه اوقات . احدها حين يكون نطفة ثم ينقلها علقه وهو اول علم الملك انه ولد اذ ليس كل نطفة تصير ولدا وذلك عقيب الاربعين الاولى وحينئذ يكتب رزقه واجله وشقي او سعيد ثم للملك فيه تصرف آخر وهو تصويره وخلق سمعه وبصره وكونه ذكرا او انثى وذلك انما يكون في الاربعين الثانية وهي مدة المضغة وقبل انقضاء هذه الاربعين وقبل نفخ الروح لان النفخ لا يكون الا بعد تمام صورته والرواية السالفة « اذا مر بالنطفة ثنتان واربعون ليلة » ليست على ظاهره قاله عياض وغيره بل المراد بتصويرها وخلق سمعها الى آخره انه يكتب ذلك ثم يفعله في وقت آخر لان التصوير عقيب الاربعين الاولى غير موجود في العادة وانما يقع في الاربعين الثانية وهي مدة المضغة كما قال الله تعالى (ولقد خلقنا الانسان من سلاله) الآية ثم يكون للملك فيه تصرف آخر وهو وقت نفخ الروح عقيب الاربعين الثالثة حتى يكمل له اربعة اشهر . واتفق العلماء ان نفخ الروح لا يكون الا بعد اربعة اشهر ودخوله في الخامسة وقال الراغب وذكر الاطباء ان الولد اذا كان ذكرا يتحرك بعد ثلثة اشهر واذا كان انثى بعد اربعة اشهر (فان قلت) وقع في رواية

البخارى «ان خلق احدكم يجمع فى بطن امه اربعين ثم يكون علقه مثله ثم يكون مضغه مثله ثم يبعث الله فيه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب رزقه واجله وشقى ام سعيد ثم ينفخ فيه الروح » فأتى فيه بكلمة ثم التى هي تقتضى التراخى فى الكتب الى ما بعد الاربعين الثالثة والاحاديث الباقية تقتضى الكتب عقيب الاربعين الاولى (قلت) اجيب بأن قوله « ثم يبعث اليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب » معطوف على قوله « يجمع فى بطن امه » ومتعلقه لا بما قبله وهو قوله « ثم يكون مضغه مثله » ويكون قوله « ثم يكون علقه مثله » ثم يكون مضغه مثله « معترضين المعطوف والمعطوف عليه وذلك جائز موجود فى القرآن والحديث الصحيح وكلام العرب وقال عياض والمراد بارسال الملك فى هذه الاشياء امره بها والتصرف فيها بهذه الافعال والا فقد صرح فى الحديث بأنه وكل بالرحم ملكا وانه يقول يارب نطفة يارب علقه وقوله فى حديث انس « واذا اراد الله ان يقضى خلقا قال يارب اذكر ام اتى » لا يخالف ما قدمناه ولا يلزم منه ان يقول ذلك بعد المضغة بل هو ابتداء كلام واخبار عن حالة اخرى فاخبروا لا بحال الملك مع النطفة ثم اخبر ان الله تعالى اذا اراد خلق النطفة علقه كان كذا وكذا ثم المراد بجميع ما ذكر من الرزق والاجل والشقاء والسعادة والعقل والذكورة والانوثة يظهر ذلك للملك فيؤمر بانفاذه وكتابه والا فقضاء الله تعالى وعلمه وارادته سابقة على ذلك قوله فى حديث انس « فيكتب » بيانه فى حديث يحيى بن زكريا بن ابي زائدة حدثنا دود عن عامر عن علقمة عن ابن مسعود رفته « ان النطفة اذا استقرت فى الرحم اخذها الملك بكفه قال اى رب اذكر ام اتى ما الامر بأى ارض تموت فيقال له انطلق الى ام الكتاب فانك تجد قصة هذه النطفة فينطلق فيجد صفحتها فى ام الكتاب « قوله « وما الاجل » ويروى « فما الرزق والاجل » قوله « فيكتب » ويروى « قال فيكتب »

(بيان اعرابه) قوله « ملكا » منصوب بقوله « وكل » قوله « يقول » جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذى فيه يرجع الى الملك فى محل النصب لانها صفة الملك وقوله « يارب » مجذوف ياء التكميم وفي مثله يجوز ياربى ويارب وياربوا ويارباه بالهاء وقفا قوله « نطفة » يجوز فيه الرفع والنصب اما النصب فهو رواية القاسى ووجهه ان يكون منصوبا بفعل مقدر تقديره جعلت النطفة فى الرحم او خلقت نطفة واما وجه الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اى يارب هذه نطفة « فان قلت » كيف يكون الشئ الواحد نطفة علقه مضغة « قلت » هذه الاخبار الثلاثة تصدر من الملك فى اوقات متعددة لافى وقت واحد ولا يقال ليس فيه فائدة الخبر ولا لازمه لان الله علام الغيوب لانا نقول هذا انما يكون اذا كان الكلام جاريا على ظاهره اما اذا عدل عن الظاهر فلا يلزم المحذور المذكور وهما المراد التماس اتمام خلقه والدعاء بافاضة الصورة الكاملة عليه او الاستعلاء عن ذلك ونحوها ومثل هذا كثير ووقع فى القرآن ايضا فى قوله تعالى حكاية عن ام مريم عليها السلام « ربى اتى وضعتها اتنى » فانه يكون للاعتذار و اظهار التأسف قوله « فاذا اراد ان يقضى » اى فاذا اراد الله ان يقضى اى ان يتم خلقه اى خلق ما فى الرحم من النطفة التى صارت علقه ثم صارت مضغة ويحى القضاء بمعنى الفراغ ايضا قوله « قال » اى الملك قوله « اذكر ام اتى » اى اذكر هو ام اتى وقوله « ذكر » مبتدا او خبر فاذا قلنا خبر يكون لفظه هو المؤخرة مبتدا ولا يقال النكرة لاتقع مبتدا لان فيه المسوخ لوقوعها مبتدا وهي كونهما قد تخصصت بثبوت احدهما اذا السؤل فيه عن التعيين فصح الابتداء به وهو من جملة الخصصات لوقوع المبتدا نكرة ويروى « اذكر » بالنصب فوجهه ان سحت الرواية اى اتريدا واتخلق ذكرنا قوله « شقى ام سعيد » الكلام فيه مثل الكلام فى اذكر ام اتى ومعنى شقى عاصى لله تعالى وسعيد اى مطيع له قال الكرماني « فان قلت » ام المتصلة ملزومة لهزمة الاستههام فاين هي « قلت » مقدرة ووجودها فى قرينها يدل عليه كما هو قول الشاعر

بسم سبع رمين الجرام بئان

اى ابسبع قوله « فما الرزق » الرزق فى كلام العرب الحظ قال الله تعالى « وتحملون رزقكم انكم تكذبون » اى حظكم من هذا الامر والحظ هو نصيب الرجل وما هو خاص له دون غيره وقيل الرزق كل شئ يؤكل او يستعمل وهذا باطل لان الله تعالى امرنا بان تنفق مآرزقنا فقال (وانفقوا مآرزقنا كم) فلو كان الرزق هو الذى يؤكل لما امكن انفاقه وقيل الرزق هو ما يملك وهو ايضا باطل لان الانسان قد يقول اللهم ارزقني ولدا صالحا وزوجة سالحة وهو لا يملك الولد

والزوجة. وإما في عرف الشرع فقد اختلفوا فيه فقال أبو الحسين البصري الرزق هو تمكين الحيوان من الانتفاع بالشيء والخطر على غيره أن ينمعه من الانتفاع به ولما فسرت المعتزلة الرزق بهذا لا جرم قالوا الحرام لا يكون رزقا وقال أهل السنة الحرام رزق لأنه في أصل اللغة الحظ والنصيب كما ذكرنا فمن انتفع بالحرام فذلك الحرام صار حظا له ونصيبا فوجب أن يكون رزقا له وإيضاح الله تعالى (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) وقد يعيش الرجل طول عمره لا يأكل إلا من السرقة فوجب أن نقول طول عمره لم يأكل من رزق شيئا **قوله** «وما الأجل» ويروى «والأجل» بدون كلمة ما والأجل هو الزمان الذي علم الله أن الشخص يموت فيه أو مدة حياته لأنه يطلق على غاية المدة وعلى المدة **قوله** «فيكتب» على صيغة المعلوم قيل الضمير الذي هو فاعله هو الله تعالى وقيل يرجع إلى الملك ويروى على صيغة المجهول وهذه الكتابة يجوز أن تكون حقيقة لأنه أمر ممكن والله على كل شيء قدير ويجوز أن تكون مجازا عن التقدير **قوله** «في بطن أمه» ظرف لقوله «يكتب» وهو المكتوب فيه والشخص هو المكتوب عليه كما نقول كتبت في الدار فإن في الدار ظرف لقولك كتبت المكتوب عليه خارج عن ذلك والتقدير أن في وهو أمر عظمى محض ويسمى قضاء والحاصل في البطن تعلقه بالمحل الموجود ويسمى قدرا والمكتوب هو الأمور الأربعة المذكورة ❦

❦ (ذكر ما يستنبط منه من الفوائد وغيرها من الأحكام) ❦ أعلم أن هذا الحديث جامع لجميع أحوال الشخص إذ فيه من الأحكام بيان حال المبدأ وهو ذاته ذكرنا وإثبات حال المعاد وهو السعادة والشقاوة وما بينهما وهو الأجل وما يتصرف فيه وهو الرزق. وقد جاء أيضا «فرغ الله من أربع من الخلق والخلق والأجل والرزق» والخلق بفتح الخاء إشارة إلى الذكورة والأنوثة وبضمها السعادة وضدها وقال المهلب أن الله تعالى علم أحوال الخلق قبل أن يخلقهم وهو مذهب أهل السنة. واجمع العلماء أن الأمة تكون أم ولد بمساقطته من ولد تام الخلق. واختلفوا فيمن لم يتم خلقه من المضغة والعلاقة فقال الأوزاعي ومالك تكون بالمضغة أم ولد مخلقة كانت أو غير مخلقة وتنقض بها العدة وعن ابن القاسم تكون أم ولد بالدم المجتمع وعن أشهب لا تكون به أم ولد وتكون بالمضغة والعلاقة وقال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما أن كان قد تبين في المضغة شيء من الخلق أصعب أو عين أو غير ذلك فهي أم ولد وعلى مثل هذا انقضاء العدة. ثم المراد بجميع ما ذكر من الرزق والأجل والسعادة والشقاوة والعمل والذكورة والأنوثة أنه يظهر ذلك للملك ويؤمر بانفاذه وكتابه والافقضاء الله وعلمه وإرادته سابق على ذلك قال القاضي عياض ولم يختلف أن نفخ الروح فيه يكون بعد مائة وعشرين يوما وذلك تمام أربعة أشهر ودخوله في الخامس وهذا موجود بالمشاهدة وعليه يعول فيما يحتاج إليه من الأحكام من الاستلحاق ووجوب النفقات وذلك للنفقة بحركة الجنين في الجوف وقيل أن الحكمة في عدتها عن الوفاة بأربعة أشهر والدخول في الخامس تحقق براءة الرحم ببلوغ هذه المدة إذا لم يظهر حمل ونفخ الملك في الصورة سبب لخلق الله عنده فيها الروح والحياة لأن النفخ المتعارف أنما هو إخراج ريح من النافخ فيصل بالنفوخ فيه فإن قدر حدوث شيء عند ذلك النفخ فذلك بإحداث الله تعالى لا بالنفخ وغاية النفخ أن يكون سببا عادة لا موجبا عقلا وكذلك القول في سائر الأسباب المعتادة ❦

❦ باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ❦

أي هذا باب في بيان كيفية إهلال الحائض بالحج أو العمرة والمراد من الكيفية الحال من الصحة والبطان والجواز وغير الجواز فكانه قال باب صحة إهلال الحائض بالحج أو بالعمرة أو باب جوازها والمقصود من الصحة أعم من أن تكون في الابتداء أو في الدوام والمناسبة بين البابين من حيث أن البخاري أراد من وضع الباب السابق الإشارة إلى أن الحامل لا تحيض وهو حكم من أحكام الحيض وفي هذا الباب أيضا حكم من أحكام الحيض وفيه نوع تعسف وفي بعض النسخ هذا الباب قد ذكر قبل الباب السابق ❦

٢٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فمئامن أهل بعمره ومئامن أهل بحج فقد منا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرمت بعمره ولم يهد فليحل ومن أحرمت بعمره وأهدى فلا يحل حتى يحل بنحر هديه ومن أهل بحج فليست حجة قالت فحضت فلم أزل حائضاً حتى كان يوم عرفة ولم أهمل إلا بعمره فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أنقض رأسي وامتشط وأهل بحج وأترك العمرة ففعلت ذلك حتى قضيت حجي فبعث معي عبد الرحمن بن أبي بكر وأمرني أن أعتمر مكان عمرتي من التميم

مطابقته للترجمة في قولها «وأهل بحج» فإن فيه إهلال الحائض بالحج لأن عائشة كانت حائضه حين اهلت بالحج وعلى قول من قال أنها كانت قارئة كانت المطابقة أظهر لأنها أحرمت بالحج وهي حائض وكانت معمرة فلها قالت «أمرني رسول الله ﷺ أن أترك العمرة» وترك الشيء لا يكون إلا بعد وجوده (ذكر رجاله) وهم ستة. الأول يحيى ابن بكير بضم الباء الموحدة وفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف. الثاني الليث بن سعد. الثالث عقيل بضم العين المهملة وفتح القاف بن خالد بن عقيل بفتح العين الأولى. الرابع محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. الخامس عروة بن الزبير ابن العوام. السادس عائشة رضي الله تعالى عنها

(ذكر لطائف أسناده). فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه العنقة في أربعة مواضع وفيه ان رواه ما بين بصرى وإبلى ومدنى. وهذا الحديث أخرجه مسلم في المناسك ويأتي بزيادة في الحج أن شاء الله تعالى قولها «في حجة الوداع» بفتح الواو وكسرها وكانت حجة الوداع في سنة عشر من الهجرة قولها «ومنا من أهل بحجة» بفتح الحاء وكسرها وهو بالتاء رواية المستمل ورواية غيره «بحج» قولها «فقد منا» بكسر الدال قولها «ولم يهد» بضم الياء من الإهداء وهي جملة وقمت حالاً قوله «فليحل» بكسر اللام من الثلاثي وفي مثل هذه المسألة يجوز الإدغام وفكه قوله «حتى يحل بنحر هديه» يعني يوم العيد وروى «حتى يحل بنحر هديه» بزيادة الباء لا يقال أنه متمتع فلا بد له من تحلله عن العمرة ثم إحرامه بالحج قبل الوقوف لانا نقول لا يلزم أن يكون متمتعاً لجواز أن يدخل الحج في العمرة فيصير قارناً فلا يتحلل قوله «ومن أهل بحجة» كذا هو في رواية المستمل والحموى وفي رواية غيرها «بحج» بدون التاء ومعناه أهل بحجة ونوى الأفراد سواء كان معه هدى أو لا ولهذا لم يقيده بلم يهد ولا بأهدى قولها «حتى كان يوم عرفة» برفع يوم وكان تامة قوله «وأترك العمرة» صريح بفسخ العمرة وهو حجة على الشافعية قولها «حتى قضيت حجي» ويروى «حجتي» قولها «فأمرني» بفاء العطف ويروى «أمرني» بدون الفاء قولها «من التميم» يتعلق بقوله «أن أعتمر» وقال ابن بطال فيه أن الحائض تهل بالحج والعمرة وتبقى على إحرامها وتفعل ما يفعل الحاج كله غير الطواف فإذا طهرت اغتسلت وطافت واكملت حجها وأمر النبي ﷺ أن تنقض شعرها وتمشط وهي حائض ليس للوجوب وإنما ذلك لإهلالها بالحج لأن من سنة الحائض والنساء أن يغتسلا له والله تعالى أعلم *

باب إقبال الحيض وإدباره

أي هذا باب في بيان إقبال الحيض وإدباره وقال ابن بطال إقبال الحيض هو الدفعة من الدم وإدباره إقبال الطهر وعند أصحابنا الحنفية علامة إدبار الحيض وإنقطاعه الزمان والعادة فإذا اخلت عاداتها تحررت وإن لم يكن لها ظن أخذت بالاقول. والمناسبة بين البابين من حيث وجود حكم الحيض في كل منهما *

﴿وَكُنْ نِسَاءً يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالْدرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصَّفْرَةُ فَتَقُولُ لَا تَعْمَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَةَ الْبَيْضَاءَ تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ﴾

مطابقته للترجمة في قولها «حتى ترين القصة البيضاء» فانها علامة ادبار الحيض وهذا الاثر ذكره مالك في الموطأ فقال عن علقمة بن ابى علقمة عن امه مولاة عائشة انها قالت «كان النساء يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيها الصفرة من دم الحيض يسألنها عن الصلاة فتقول لمن لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد الطهارة من الحيضة» وقال ابن حزم خولفت ام علقمة بما هو اقوى من روايتها واسم ام علقمة مر جانتها ابن حبان في كتاب الثقات وقال العجلي مدينة تابعة ثقة وفي التلويح كذا ذكره البخارى هنا معلقا مجزوما وبه تعلق النووى فقال هذا تعليق صحيح لان البخارى ذكره بصيغة الجزم وما علم ان هذه العبارة قد لا تصح كما سبق بيانه في كثير من التعليق المجزوم به عند البخارى ولونظر كتاب الموطأ لمالك بن انس لوجده قد قال عن علقمة الى آخره ولوجوده ابن حزم لما قال خولفت ام علقمة بما هو اقوى من رواياتها قلت حاصل كلامه انه يرد على النووى في دعواه الجزم به ولهذا قال ابن الحصار هذا حديث اخرجه البخارى من غير تقييد قوله «وكن نساء» بصيغة الجمع للمؤنث وفيه ضمير يرجع الى النساء ويسمى مثله هذا الضمير بالضمير المبهم وجوز ذلك بشرط ان يكون مشعرا بما بعده فاذا كان كذلك لا يقال انه اضمار قبل الذكر قوله «نساء» بالرفع لانه بدل من الضمير الذى في كن وهذا على لغة اكاونى البراغيث. وفائدة ذكره بعد ان علم من لفظ كن اشارة الى التوبيخ والتوبيخ فيه يدل عليه والمراد ان ذلك كان من بعضهن لامن كلهن وقال بعضهم والتكبير في النساء للتوبيخ قلت ان لم يكن هذا مصحفا من الناسخ فهو غلط لانه ماثم كسر في النساء وانما فيه الرفع كما ذكرنا او النصب على الاختصاص لا يقال انه نكرة وشرط النصب على الاختصاص ان يكون معرفة لانا نقول جاءه نكرة كما جاء معرفة وقال ابن ابي داود الى نسوة عطلت وشعنا مراضيع مثل السعالى

قوله «بالدرجة» بضم الدال وسكون الراء قاله ابن قرقول وقيل بكسر الدال وفتح الراء وعند الباجى بفتح الدال والراء قال ابن قرقول وهي بعيدة عن الصواب وقال ابو المعاني في كتاب المتنبى والدرج بالتسكين خفش النساء والدرجة شئ يدرج فيدخل في حيا الناقاة ثم تشمه فتظنه ولدها فترأه وكذا ذكره القزاز وصاحب الصحاح وابن سيده زاد والدرجة ايضا خرقه يوضع فيها دواء ثم يدخل في حيا الناقاة وذلك اذا اشتكت منه وفي الباهر الدرجة بالكسر والادراج جمع الدرج وهو سبط صغير والدرجة مثال رطبة وفي الجمهرة لابن دريد الدرج سبط صغير تجعل فيه المرأة طيبها وما اشبهه وقال ابن قرقول ومن قال بكسر الدال وفتح الراء فهو عنده جمع درج وهو سبط صغير نحو خرج وخرجة ونحو ترس وترسة قوله «الكرسف» بضم الكاف واسكان الراء وضم السين المهملة وفي آخره فاء وهو القطن كذا قاله ابو عبيد وقال ابو حنيفة الدينورى في كتاب النبات وزعم بعض الرواة انه يقال له الكرفس على القلب ويجمع الكرسف على كراسف وفي المحكم انما اختير القطن لبياضه ولانه يشف الرطوبة فيظهر فيه من آثار الدم ما لا يظهر من غيره قوله «فتقول» اي عائشة رضى الله تعالى عنها قولها «لا تعجلن» بسكون اللام هي لجمع مؤنث مخاطبة يأتى كذلك للجمع المؤنث الغائبة ويجوز ههنا الوجهان وكذا «في ترين» فافهم قولها «حتى ترين» صيغة جمع مؤنث مخاطبة واصلا ترأين على وزن تفعلن لانها من رأى يرأى رؤية بالعين وتقول للمرأة انت ترين وللجماعة انتن ترين لان الفعل للواحدة والجماعة سواء في المواجهة في خبر المرأة من نبات الياء الا ان التون التى في الواحدة علامة الرفع والتى في الجمع نون الجمع (فان قلت) اذا كان اصل ترين ترأين كيف فعل به حتى صار ترين (قلت) نقلت حركة الهزة الى الراء ثم قلبت الفالتحريكها في الاصل وانفتاح ما قبلها ثم حذف لالتقاء الساكنين فصارت ترين على وزن تفلن لان المحذوف منه عين الفعل وهو الهزة فقط ووزن الواحدة تفلن لان المحذوف منه عين الفعل ولانه قولها «القصة البيضاء» بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وفي تفسيرها اقوال قال ابن سيده القصة والقص الجص وقيل الحجارة من الجص وقال

الجوهري هي لغة حجازية يقال قصص داره اى حصصها ويقال القصة القطة والخرقة البيضاء التى تحتشى بها المرأة عند الحيض وقال القزاز القصة الجص هكذا قرأته بفتح القاف وحكى بالكسر وفي الغربيين والمغرب والجامع القصة شئ كالخيط الابيض يخرج بعد انقطاع الدم كله وفي المحيط من كتب اصحابنا القصة الطين الذى يغسل به الراس وهو ابيض يضرب الى الصفرة وجاء في الحديث « الحائض لا تغتسل حتى ترى القصة البيضاء » اى حتى تخرج القطن التى تحتشى بها كأنها جصة لاتخالطها صفرة (قلت) اريد بها التشبيه بالجصة في البياض والصفاء وانث لانه ذهب الى المطابقة كما حكى سيديه من قولهم لينة وعسلة وقال ابن قرقول قد فسر مالك القصة بقوله تريد بذلك الطهر اى تريد عائشة رضى الله تعالى عنها بقولها « حتى ترين القصة البيضاء » الطهر من الحيضة وفسر الخطابى بقوله تريد البياض التام وقال ابن وهب في تفسيره رأت القطن الابيض كأنه هو وقال مالك سألت النساء عن القصة البيضاء فاذا ذلك امر معلوم عند النساء يرينه عند الطهر وروى اليهقي من حديث ابن اسحق عن عبد الله بن ابي بكر عن فاطمة بنت محمد وكانت في حجر عمرة قالت ارسلت امرأة من قريش الى عمرة كرسفة قطن فيها اظنه اراد الصفرة تسألها اذلم تر من الحيضة الا هذا طهرت قال فقالت لا حتى ترى البياض خالصا وهو مذهب ابى حنيفة والشافعى ومالك فان رأت صفرة في زمن الحيض ابتداء فهو حيض عندهم وقال ابو يوسف لا حتى يتقدما دم *

﴿ وَبَلَغَ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ نِسَاءً يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطُّهْرِ فَقَالَتْ مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ ﴾

مطابقة هذا الاثر للترجمة ظاهرة لان نظر النساء الى الطهر لاجل ان يعلمن اذ بار الحيض واخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن ابي بكر عن عمته عن ابنة زيد بن ثابت انه بلغنا فذكره وعمه ابن ابي بكر اسمها عمرة بنت حزم ووقع ذكر بنت زيد بن ثابت ههنا هكذا مبهم ووقع في الموطأ وقال الحافظ الدمي اطى لزيد بن ثابت من البنات ام اسحق وحسنه وعمرة وام كلثوم وام حسن وام محمد وقريبة وام سعد وفي التوضيح ويشبه ان تكون هذه المبهمة ام سعد ذكرها ابن عبد البر في الصحايات وقال بعضهم ولم ار لواحدة منهن يعنى من بنات زيد رواية الا لام كلثوم وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر فكانها هي المبهمة هذا وزعم بعض الشراح انها ام سعد قال لان ابن عبد البر ذكرها في الصحابة ثم قال هذا القائل وليس في ذكره لها دليل على المدعى لانه لم يقل انها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره الا من طريق عتبة بن عبد الرحمن وقد كذبوه وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد وتارة يقول امرأة زيد ولم يذكر احد من اهل المعرفة بالنسب في اولاد زيد من يقال لها ام سعد انتهى قلت ذكره الذهبي فقال ام سعد بنت زيد بن ثابت وقيل امرأته وايضا عدم رؤية هذا القائل رواية الواحدة من بنات زيد الا لام كلثوم لا ينافي رواية غير هامن بناته لانه ليس من شأنه ان يحيط بجميع الروايات وقوله زعم بعض الشراح اراد به صاحب التوضيح فليت شعري ما الفرق بين زعم هذا وزعمه هو حيث قال فكانها هي المبهمة اى ام كلثوم هي المبهمة في هذا الاثر على ان صاحب التوضيح ما جزم بما قاله بل قال ويشبه ان تكون هذه المبهمة ام سعد قوله « ان نساء » هكذا وقع في غالب النسخ بدون الالف واللام وفي بعضها « ان النساء » بالالف واللام حتى قال الكرماني ان اللام للعهد عن نساء الصحابة وبدون اللام اعم واشمل قوله « يدعون » بلفظ الجمع المؤنث ويشترك في هذه المادة الجمع المذكر والمؤنث وفي التقدير مختلف فوزن الجمع المذكر يفعلون ووزن الجمع المؤنث يفعلن ومعنى يدعون بالمصابيح يطلبنها لينظرن بها الى ما في الكراسيف حتى يقفن على ما يدل على الطهر وفي رواية الكشميني يدعين قاله بعضهم (قلت) في نسبة هذا اليه نظر لا يخفى ثم قال هذا القائل قال صاحب القاموس دعيت لغة في دعوت قلت اراد بهذا تقوية صحة ما رواه عن الكشميني ولا يفيد هذا لان صاحب القاموس تكلم فيه قوله « الى الطهر » اى الى ما يدل على الطهر من القطة قوله « وعابت عليهن » اى عابت بنت زيد بن ثابت على النساء المذكورة وانما عابت عليهن لان ذلك يقتضى الحرج وهو مذموم وكيف لا وجوف الليل ليس الاوقات الاستراحة وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل قال بعضهم فيه نظر لانه وقت العشاء قلت فيه نظر لانه لم يدل شئ مانه

كان وقت العشاء لان طلب المصايح لامر غالب لا يكون الا في شدة الظلمة وشدة الظلمة لا تكون الا في جوف الليل وروى اليبقي من حديث عباد بن اسحق عن عبدالله بن ابي بكر عن عمرة «عن عائشة انها كانت تنهى النساء ان ينظرن الى انفسهن ليلا في الحيض وتقول انها قد تكون الصفرة والكدر» وعن مالك لا يعجنني ذلك ولم يكن للناس مصايح وروى ابن القاسم عنه انهن كن لا يقمن بالليل وقال صاحب التلويح يشبه ان يكون ما بلغ ابنة زيد عن النساء كان في ايام الصوم لينظرن الطهر لنية الصوم لان الصلاة لا تحتاج لذلك لان وجوبها عليهن انما يكون بعد طلوع الفجر واختلف الفقهاء في الحائض تطهر قبل الفجر ولا تغسل حتى يطلع الفجر فقال ابو حنيفة ان كانت ايامها اقل من عشرة صامت وقضت وان كانت عشرة صامت ولم تقض وقال مالك والشافعي واحدهن بمنزلة الجنب تغتسل وتصوم ويجزئها صوم ذلك اليوم وعن عبد الملك بن ماجشون يومها ذلك يوم فطر وقال الاوزاعي تصومه وتقضيه. وفي القواعد لابن رشد اختلف الفقهاء في علامة الطهر فرأى قوم ان علامته القصة والجفوف قال ابن حبيب وسواء كانت المرأة من عاداتها انها تطهر بهذه وفرق قوم فقالوا ان كانت من لا يراها فطهرها الجفوف وقال ابن حبيب الحيض اوله دم ثم يصير صفرة ثم تربة ثم كدرة ثم يكون ريقا كالقصة ثم ينقطع فاذا انقطع قبل هذه المنازل وجف اصل ذلك ابراهم للرحم وفي المصنف عن عطاء الطهر الايض الجفوف الذي ليس معه صفرة ولا ماء وعن اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنه سئلت عن الصفرة اليسيرة قالت اعتزلن الصلاة ما رأين ذلك حتى لا ترين الالبنا خالصا *

٢٥ - ﴿ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَنَأَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَأَغْتَسَلِي وَصَلِّي ﴾

مطابقته للترجمة ظاهرة وهي في قوله «فاذا اقبلت واذا ادبرت» وقدمر الكلام فيه مستوفي في باب غسل الدم وفي باب الاستحاضة وسفيان في هذا الاسناد هو ابن عينة لان عبد الله بن محمد وهو المسندى لم يسمع من سفيان الثوري ولفظ الحديث في باب غسل الدم «فاذا ادبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» من غير ايجاب الغسل وقال عروة ثم توضئي لكل صلاة لا يوجب الوضوء وهنا قال فاغسلي وصلي لا يوجب الغسل لان احوال المستحاضات مختلفة فيوزع عليها او نقول ايجاب الغسل والتوضي لا ينافي عدم التعرض لهما وانما ينافي التعرض لعدمها وقوله «فاغسلي وصلي» لا يقتضي تكرار الاغتسال لكل صلاة بل يكفي غسل واحد ولا يرد عليه حديث ام حبيبة كانت تغتسل لكل صلاة على ما يأتي في باب عرق الاستحاضة لانها عليها كانت من المستحاضات التي يجب عليها الغسل لكل صلاة وقال الشافعي رحمه الله تعالى انما امرها ان تغتسل وتصل وليس فيه امرها ان تغتسل لكل صلاة قال ولا اشك ان شاء الله تعالى ان غسلها كان تطوعا غير ما مرت به وذلك واسع *

﴿ بَابُ لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ ﴾

اي هذا باب فيه الحائض لا تقضى الصلاة وانما قال لا تقضى الصلاة ولم يقل تدع الصلاة كما في حديث جابر وابي سعيد لان عدم القضاء اعم واشمل. والمناسبة بين البابين من حيث ان في الباب الاول ترك الصلاة عند اقبال الحيض وهذا الباب فيه كذلك * ﴿ وَقَالَ جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَدَعِي الصَّلَاةَ ﴾

مطابقة هذا التعليق للترجمة من حيث ان ترك الصلاة يستلزم عدم القضاء ولان الشارع امر بالترك وترك الشروع لا يجب فعله فلا يجب قضاءه اذا ترك اما التعليق عن جابر فقد اخرج البخاري في كتاب الاحكام من طريق حبيب عن جابر في قصة حبيص عائشة في الحج وفيه غير انها لا تطوف ولا تصلي ومعنى قوله ولا تصلي تدع الصلاة ورواه مسلم نحوه

من طريق ابي الزبير عن جابر رضى الله تعالى عنه واما التعليق عن ابي سعيد الحدردى فأخرجه في باب ترك الحائض الصوم وفيه اذا حاضت لم تصم وقال الكرماني (فان قلت) عقد الباب في القضاء لافي الترك (قلت) الترك مطلق اداء وقضاء (قلت) عقد الباب في عدم القضاء وعدم القضاء ترك والترك اعم وقال بعضهم والذي يظهر لى ان هذا كلام صادر من غير تأمل لان الترك وعدم القضاء بمعنى واحد في الحقيقة وكلامه يشمر بالتغاير بينهما فاذا سلمنا ذلك كان يتعين عليه ان يشير اليهما في الترجمة وحيث لم يشير الى ذلك فيها علمنا ان ما بينهما مغايرة فلذلك اقتصر في الترجمة على احدهما

٢٦- ﴿ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ اَنْجِزِي اِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَّرْتَ فَقَالَتْ اَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ كُنَّا نَحْيِضُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ أَوْ قَالَتْ فَلَا نَفْعَ لَهُ ﴾

مطابقته للترجمة في قولها «فلا يأمرنا به» اى بقضاء الصلاة (ذكر رجاله) وهم خمسة في الاول موسى بن اسماعيل المنقرى التبوذكى في الثاني همام بالتشديد بن يحيى بن دينار العدوى قال احمد همام ثبت في كل المشايخ مات سنة ثلاث وستين ومائة في الثالث قتادة الا كنه المفسر في الرابع معاذة بضم الميم وبالعين المهملة وبالذال المعجمة بنت عبد الله العدوية الثقة الحجة الزاهدة روى لها الجماعة وكانت تحيي الليل ماتت سنة ثلاث وثمانين في الخامس عائشة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها

(ذكر لطائف إسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع وبصيغة الافراد في موضع واحد وفيه تصريح لسماح قتادة عن معاذة وهو رد على ما ذكره شعبة واحد انه لم يسمع منها وفيه ان رواه كلهم بصريون (ذكر من أخرجه غيره) هذا الحديث أخرجه الستة مسلم عن ابي الربيع الزهراني عن حماد بن زيد وعن محمد بن المتى عن غندر وعن عبد بن حميد عن عبد الرزاق وابوداود عن موسى بن اسماعيل وعن الحسن بن عمرو والترمذى عن قتيبة عن حماد بن زيد والنسائي عن عمر بن زرارة وابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة كلهم أخرجه في الطهارة والنسائي أخرجه ايضا في الصوم عن علي بن مسهر (ذكر لفاته ومعناه) قولها «ان امرأة» ههنا مبهمه ابهامها همام وبين في روايته عن قتادة انها هي معاذة الراوية وأخرجه الاسماعيل من طريقه وكذا مسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة قالت «سألت عائشة ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة فقالت احرورية انت قلت لست بحرورية ولكن اسأل كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» وفي لفظ آخر «قد كانت إحدانا تحيض على عهد رسول الله ﷺ لا نؤمر بقضاء» وفي لفظ آخر «قد كن نساء رسول الله ﷺ يحضن ولا يأمرهن ان يجزىن» قال محمد بن جعفر يعنى يقضين قولها «انجزي احدانا» بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الزاى غير مهموز وحكى بعضهم الهمزة ومعناه انقضى وبه فسروا قوله تعالى (لا تجزى نفس عن نفس شيئا) ولا يقال هذا الشيء يجزى عن كذا اى يقوم مقامه قولها «صلاتها» بالنصب على المفعولية ويروى «انجزي» على صيغة المجهول وعلى هذا صلاتها بالرفع لانه مفعول قام مقام الفاعل ومعناه اتكفى المرأة الصلاة الحاضرة وهى طاهرة ولا تحتاج الى قضاء عن الفاتية. قولها «احرورية انت» جملة من المبتدا وهوانت والخبر وهو احرورية دخلت عليها همزة الاستفهام الانكارية وقائدة تقدم الخبر الدلالة على الحصر اى احرورية انت لا غير وهى نسبة الى حر وراء قرية بقرب الكوفة وكان اول اجتماع الخوارج فيها وقال الهروى تعاقدوا فى هذه القرية فنسبوا اليها فمعنى كلام عائشة هذا اخارجية انت لان طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفاتية فى زمن الحيض وهو خلاف الاجماع وكبار فرق الحرورية ستة الازارقة والصفرية والتجدات والمجاردة والاباضية والتعالبة والباقون فروع وهم الذين خرجوا على على رضى الله عنه ويجمعهم القول بالتبرى من عثمان وعلى رضى الله عنهما ويقدمون ذلك على كل طاعة ولا يصححون المناكحات الا على ذلك وكان خروجهم على عهد على رضى الله عنه لما حتم ابل موسى الاشعري وعمرو بن

العاص وانكروا على علي في ذلك وقالوا شككت في امر الله وحكمت عدوك وطالت خصوصتهم ثم اصبحوا يوما وقد خرجوا وهم ثمانية آلاف واميرهم ابن الكوا عبد الله فبعث اليهم على عبد الله بن عباس فناظرهم فرجع منهم الفان وبقيت ستة آلاف فخرج اليهم على فقاتلهم وكانوا يشددون في الدين ومنه قضاء الصلاة على الحائض قالوا اذ لم يسقط في كتاب الله تعالى عنها على اصلها وقد قلنا ان حروراء اسم قرية وهي معدودة وقال بعضهم بالقصر ايضا حكاه ابو عبيد وزعم ابو القاسم الغوراني ان حروراء هذه موضع بالشام وفيه نظر لان عليا رضي الله تعالى عنه انما كان بالكوفة وقتاله لهم انما كان هناك ولم يأت انه قاتلهم بالشام لان الشام لم يكن في طاعة علي رضي الله تعالى عنه وعلى ذلك اطبق المؤرخون وقال المبرد النسبة الى حروراء حروراء وكذلك كل ما كان في آخره الف التانيث الممدودة ولكنه نسب الى البلد بحذف الزوائد فقيل الحروري قولها «مع النبي ﷺ» اي مع وجوده والمعنى في عهده والغرض منه بيان انه ﷺ كان مطالعا على حالهن من الحيض وتركهن الصلاة في ايامه وما كان يأمرهن بالقضاء ولو كان واجبا الامر به وقولها «فلا يأمرنا به» اي بل كان النبي ﷺ يأمرنا بقضاء الصوم قولها «او قالت لانفعله» اي القضاء ولقطة اول الشك قال الكرماني والظاهر انهم معاذة وعند الامام علي من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم يؤمر به

(ذكر ما يستنبط منه) وهوان الحائض لا تقضى الصلاة ولا خلاف في ذلك بين الامة الا لطائفة من الخوارج قال معمر قال الزهري تقضى الحائض الصوم ولا تقضى الصلاة قلت عن قال اجمع المسلمون عليه وليس في كل شيء تجد الاسناد القوي اجمع المسلمون على ان الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال وعلى انه لا يجب عليهما قضاء الصلاة وعلى انه عليهما قضاء الصوم والفرق بينهما ان الصلاة كثيرة متكررة فشق قضاؤها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة ومن السلف من كان يأمر الحائض بأن تتوضأ عند وقت الصلاة وتذكر الله تعالى تستقبل القبلة ذاكرة لله جالسة روى ذلك عن عتبة بن عامر ومكحول وقال كان ذلك من هدى نساء المسلمين في حيضهن وقال عبد الرزاق بلغني ان الحائض كانت تؤمر بذلك عند وقت كل صلاة وقال عطاء لم بلغني ذلك وانه لحسن وقال ابو عمر هو امر متروك عند جماعة الفقهاء بل يكرهونه قال ابو قلابة سألت عن ذلك فلم نجد له اصلا وقال سعيد بن عبد العزيز ما نعرفه وانما نكرهه وفي منية المفتي للحنفية يستحب لها عند وقت كل صلاة ان تتوضأ وتجلس في مسجد بيتها تسبح وتهلل مقدار اداء الصلاة لو كانت طاهرة حتى لا تبطل عاداتها وفي الدراية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تصلي فان قلت هل الحائض مخاطبة بالصوم او لا (قلت) لا وانما يجب عليها القضاء بامر جديد وقيل مخاطبة به مأمورة بتركه كما يخاطب المحدث بالصلاة وانه لا يصح منه في زمن الحدث وهذا غير صحيح وكيف يكون الصوم واجبا عليها ومحرم عليها بسبب لا قدرة لها على ازالته بخلاف المحدث فانه قادر على الازالة والله اعلم بالصواب *

بابُ النَّوْمِ مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي نِيَابِهَا

اي هذا باب في بيان حكم النوم مع زوجته الحائض والحال انها في نيباتها التي معدة لحيضها وهو جائز لدلالة حديث الباب عليه والمناسبة بين البابين من حيث اشتغال كل منهما على حكم مختص بالحائض *

٢٧- **حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخِمِيلَةِ فَأَنْسَلَكْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا فَأَخَذْتُ نِيَابَ حَيْضَتِي فَلَبِسْتُهَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْفُسْتُ قُلْتُ نَعَمْ فَقَدَعَانِي فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ قَالَتْ وَحَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهِيَ صَائِمٌ وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ**

مطابقته للترجمة ظاهرة في الحكم الاول لان الحديث مشتمل على ثلاثة احكام وقد مر هذا الحكم وهو الجزء الاول منه في باب من سعى النفس حيضا وقد ذكرنا هناك جميع ما يتعلق به من رجال الاسناد ولطائفه وتعدد موضعه ومعانيه واحكامه فنذكر هنا ما لم نذكر هناك . ورجالها هنا سعد بن حفص عن شيان التحوي عن يحيى وهو ابن ابي كثير وهناك مكى بن ابراهيم عن هشام عن يحيى بن ابي كثير والخيلة القطيفة والخيلة الثانية هي الخيلة الاولى لان المعرفة اذا اعيدت معرفة يكون الثاني عين الاول قوله « قالت » اى زينب وظاهره التعليق لكن السياق مشعر بانها داخل تحت الاسناد المذكور وقولها « حدثتني » عطف على مقدر هو مقول القول قولها « وكنت » عطف على مقدر تقديره وقالت كنت اغتسل واظهار الضمير بعده لصحة العطف عليه وهو لفظ النبي ويجوز فيه النصب على المعية قولها « من انا واحد من الخنابة » كلمة من فيهما يتعلقان بقوله « اغتسل » ولا يمتنع هذا لان الابتداء في الاول من عين وفي الثاني من معنى وانما يمتنع اذا كان الابتداء من شيئين هما من جنس واحد كزمانين نحو رايتهم من شهر من سنة او مكانين نحو خرجت من البصرة من الكوفة فافهم *

﴿ باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر ﴾

اى هذا باب في بيان من اتخذ من النساء ثيابا معدة للحيض سوى ثيابها التي تلبسها وهي طاهرة وفي رواية الكشميني باب من اعدم من الاعداد والمناسبة بين البابين من حيث ان الحديث المذكور فيهما واحد *

٢٨ - ﴿ حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن ابي سلمة عن زينب ابنة ابي سلمة عن ام سلمة قالت بينا انا مع النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعة في خيملة حضت فانسللت فاخذت ثياب حيضتي فقال انفسيت فقلت نعم فدعاني فاضطجعت معه في الخيملة ﴾

مطابقته للترجمة ظاهرة ومعاذ بن فضالة الزهراني البصري ابو زيد وهشام هو الدستوائي ويحيى هو ابن ابي كثير قولها « فقلت » ويروى « قلت بدون الفاء وقال ابن بطال ان قيل هذا الحديث يعارض قول عائشة رضي الله تعالى عنها « ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تحيض فيه » قيل لا تعارض فان حديث عائشة في بدا الاسلام لقيام الشدة والقلة اذن قبل فتح الفتوح من الغنائم فلما فتح عليهم اتسعت واتخذ النساء ثيابا للحيض سوى ثيابهن في اللباس فاخبرت ام سلمة عن ذلك الوقت *

﴿ باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى ﴾

اى هذا باب في بيان حكم حضور الحائض يوم العيدين قوله « ودعوة المسلمين » بالنصب عطف على العيدين وهي الاستسقاء نص عليه الكرماني وهي اعم منه على ما لا يخفى قوله « ويعتزلن » اى حال كونهن يعتزلن المصلى وهو مكان الصلاة وانما جمعه لان الحائض اسم جنس فبالنظر الى معناه يجوز الجمع وفي رواية ابن عساكر واعتزلهن والمناسبة بين البابين من حيث ان المذكور فيه حكم من احكام الحائض كما ان المذكور في الباب السابق كذلك *

٢٩ - ﴿ حدثنا محمد بن هرون بن سلام قال اخبرنا عبد الوهاب عن ايوب عن حفصة قالت كنا نمنع عوايقنا ان يخرجن في العيدين فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف فحدثت عن اخبتها وكان زوجها اخبها مع النبي صلى الله عليه وسلم نلت عشرة وكانت اخي معه في ست قالت كننا نداوى الكلمى وتقوم على المرضي فسالت اخي النبي صلى الله عليه وسلم اعلى احدانا باس اذا لم يكن لهما جلباب ان لا تخرج قال لتلبسها صاحبتهما من جلبابها ولتشهد الخير ودعوة المسلمين فلما قدمت ام عطية سالتها اسمعت النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا بني ام وكانت

لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ يَا بَنِي سَمِيعَةَ يَقُولُ تَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ وَالْحَيْضُ وَلَيْسَ شَهْدَنَ الْخَبَرِ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلِّيَ قَالَتْ حَفْصَةُ فَقُلْتُ الْحَيْضُ فَقَالَتْ أَلَيْسَ شَهْدُ عَرَفَةَ وَكَذَا وَكَذَا *

مطابقہ لا ترجمہ ظاہرہ (ذکر رجالہ) وہم ثمانیہ . الاول محمد بن سلام الیکندی کذا وقع محمد بن سلام فی روایۃ ابی ذر ووقع فی روایۃ کریمۃ محمد بن سلام و فی روایۃ اکثرین حدیثا محمد بن زکریا . الثانی عبد الوہاب الثقفی . الثالث ایوب السخنی . الرابع حفصۃ بنت سیرین ام الہذیل الانصاریۃ البصریۃ اخت محمد بن سیرین روى لها الجماعة . الخامس امرأۃ فی قولہ «فقدمت امرأۃ» ولم یعلم اسمہا . السادس اختا قیل ہی اخت ام عطیۃ وقیل غیرہا ونص القرطبی انہا ام عطیۃ . السابع زوج اختہا ولم یعلم اسمہا . الثامن ام عطیۃ واختلف فی اسمہا فقیل نسبیۃ بضم النون وفتح السین المهملة وسكون الیاء آخر الحروف وفتح الباء الموحدة بنت الحارث وقیل بنت کعب وقیل یفتح النون وکسر السین کذا ذکرہ الخطیب وزعم القشیری انہا بنون وشین معجمة وفي التنقیح لابن الجوزی لسینۃ بلام مضمومة وسین مفتوحة وباء ساکنۃ ونون مفتوحة

(ذکر لطائف اسنادہ) فیہ التحذیر بصیغۃ الجمع فی موضعین وفيہ النعنة فی موضعین وفيہ القول والسؤال والسماع وفيہ ان رواہ ما بین بخاری وبصری ومدنی (ذکر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) (اخرجه البخاری ايضا فی العیدین عن ابی معمر عن عبد الوارث وعن عبد اللہ بن عبد الوہاب الحجی عن حماد بن زید و فی الحج عن مؤمل بن ہشام عن اسماعیل ابن علیۃ اربعتم عن ایوب بہ و اخرجه مسلم فی العیدین عن عمرو الناقد عن عیسی بن یونس و اخرجه ابوداود فی الصلاة عن النقیلی عن زہیر بہ و اخرجه ایضا محمد بن عیید عن حماد بن زید بہ وعن موسی بن سلمۃ و اخرجه الترمذی فی الصلاة ایضا عن احمد بن منیع عن ہشیم عن منصور بہ و اخرجه النسائی فیہا عن ابی بکر بن علی عن شریح بن یونس عن ہشیم بہ وعن قتیبة و اخرجه ابن ماجہ فیہا عن محمد بن الصباح عن سفیان عن ایوب بہ

(ذکر لغاتہ ومعناہ) قولہا « کنا نمنع عواتقنا » جمع عاتق ای شابة اول ما درکت فحدثت فی بیت اہلہا ولم تفارق اہلہا الی زوج وفي الموعب قال ابو زید العاتق من النساء التي بین التي قد ادرکت و بین التي عنست والعاتق التي لم تتزوج وعن الاصمعی ہی من الجواری فوق المصروع عن ابی حاتم ہی التي لم تبین عن اہلہا وعن ثابت ہی البکر التي لم تبین الی الزوج وعن ثعلب سمیت عاتقا لانہا عتقت عن خدمة ابویہا ولم یملکها زوج بعد و فی الخخص التي اشتکت البلوغ وقال الازہری ہی الجاریۃ التي قد ادرکت وبلغت ولم تتزوج وقیل التي بلغت ان تدرع وعتقت من الصباء والاستعانة بہا فی منہۃ اہلہا قولہا « فقامت امرأۃ » لم یسم اسمہا قولہا « قصر بنی خلف » ہو کان بالبصرۃ منسوب الی طلحۃ ابن عبد اللہ بن خلف الخزاعی المعروف بطلحۃ الطلحات کذا قالہ بعضهم قلت لیس منسوبہا الی طلحۃ بل ہو منسوب الی خلف جد طلحۃ المذكور و کذا جاء مینافی روایۃ قولہا « ثنتی عشرۃ غزوۃ » ہذہ روایۃ الاصلی و روایۃ غیرہ « ثنتی عشرۃ » فقط وعشرۃ بسکون الشین وتیمم تکسرها قولہا « وکانت » ای قالت المرأۃ المحدثۃ کانت اختی ولا بد من تقدیر قالت حتی یصح المعنی وتقدیر القول فی الکلام غیر عزیز قولہا « معہ » ای مع زوجها و مع رسول اللہ ﷺ قولہا « فی ست » ای فی ست غزوات وروی الطبرانی انہا غزت معہ سبعا قولہا « قالت » ای الاخت لا المرأۃ وانما قالت « کنا » بلفظ الجمع لیان فائدة حضور النساء الغزوات علی سبیل العموم قولہا « کلی » جمع کلیم وهو علی القیاس لانه فیل بمنی مفعول والمرضی محمول علیہ والکلمی الجرخی وقال ابن سیدہ جمع کلیم وکلوم وکلومہ ویکلمہ ویکلمہ من باب نصرینصر وضرب بضرب وکلا بالفتح مصدرہ وکلمہ جرہ ورجل مکوم وکلیم وفي الصحاح التکلیم التجریح قولہا « بأس » ای خرج واثم قولہا « جلباب » وهو خمار واسع کالملحفۃ تغطي بہ المرأۃ رأسہا وصدرہا وتجلبت المرأۃ وجلبیہا غیرہا ولم یدغم لانه ملحق وفي المحکم الجلباب القمیص وقیل ہو ثوب واسع دون الملحفۃ

تلبسه المرأة وقيل ما يغطي به الثياب من فوق كالمحفة وقيل هو الحمار وفي الصحاح الجلباب الممحفة والمصدر الجلبية ولم تدغم لأنها ملحقة بدحرجة وفي الغريين الجلباب الأزار وقيل هو الملاة التي تشتمل بها وقال عياض هو أقصر من الحمار وأعرض وهي المقنة وقيل دون الرداء تغطي به المرأة ظهرها وصدرها قوله «تلبسها» أي تعبرها من ثيابها مالا تحتاج المعيرة إليه وقيل تشركها معها في لبس الثوب الذي عليها وهذا مبنى على أن يكون الثوب واسعاً حتى يسع فيه اثنان وفيه نظر على ما يحجى في باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد وقيل هذا مبالغة معناه ليخرجن ولو كانت تثنان في ثوب قوله «وليشهدن الخير» أي وليحضرن مجالس الخير كسماع الحديث وعبادة المريض قوله «ودعوه المسلمين» كالاجتماع لصلاة الاستسقاء وفي رواية «ودعوة المؤمنين» وهي رواية الكشميني قوله «وذوات الخدور» بضم الخاء المعجمة والدال جمع خدر بكسر الخاء وسكون الدال وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه وقال ابن سيده الخدر ستر يمد للجارية في ناحية البيت ثم صار كل ما وارك من بيت ونحوه خدراً والجمع خدور واخدار واخدير جمع الجمع والحدر خشبات تنصب فوق قبة البعير مستورة بثوب وهو دج مخدور ومخدرد ذو خدر وقد اخدر الجارية وخدرها وتحدرت واخدرت وفي المخصص الخدر ثوب يمد في عرض الخباء فتكون فيه الجارية وفي المقيث عن الأصمعي الخدر ناحية البيت يقطع للستر فتكون فيه الجارية البكر وقيل هو الهودج وقال ابن قرقول سريره عليه ستر قيل الخدر البيت قولها «والحيض» بضم الخاء وتشديد الياء جمع حائض قولها «وكذا» أي نحو المنزلة وكذا أي نحو صلاة الاستسقاء * (ذكر أعرابه) قولها «عوائقنا» منصوب لانه مفعول منع وهذه الجملة في محل نصب لأنها خبر كنا قولها «ان يخرجن» أي من أن يخرجن وان مصدرية أي من خروجهن قولها «أعلى احدا» الهزمة فيه للاستفهام قولها «ان لا تخرج» أي لان لا تخرج وان مصدرية أي لعدم خروجها إلى المصل للعيد قولها «تلبسها» بجزم السين وصاحبها بالرفع فاعله ويرى «تلبسها» بضم السين قولها «ودعوة المسلمين» كلام اضافي منصوب عطفاً على الخير قولها «سألها» أي قالت حفصة سألت أم عطية قولها «اسمعت النبي عليه الصلاة والسلام» الهزمة للاستفهام وتقديره هل سمعت النبي ﷺ يقول المذكور والمفعول الثاني محذوف وقد قلنا في أول الكتاب ان النحاة اختلفوا في سمعت هل يتعدى إلى مفعولين على قولين فالمانعون يجعلون الثاني حلاً قولها «بأبي» قال الكرماني فيه أربع نسخ المشهور هذا ويبيى بقلب الهزمة ياء وبأباً بالالف بدل الياء ويبيى بقلب الهزمة ياء قلت الباء في «بأبي» متعلقة بمحذوف تقديره انت مفدى بأبي فيكون المحذوف اسماً وما بعده في محل الرفع على الخبرية ويجوز ان يكون المحذوف فعلاً تقديره فديتك بأبي ويكون ما بعده في محل نصب وهذا الحذف لطلب التخفيف لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به والفتان الأوليان فصيحتان وأصل بأباً بأبي هو ويقال بأبأت الصبي إذا قلت له بأبي انت وامى فلما سكنت الياء قلبت الفاء في رواية الطبراني «بأبي هو وامى» قولها «وكانت لاتذكره» أي لاتذكر أم عطية التي عليه الصلاة والسلام إلا قالت بأبي أي رسول الله مفدى بأبي اوانت مفدى بأبي ويحتمل ان يكون قسماً أي أقسم بأبي لكن الوجه الأول اقرب إلى السياق واظهر وأولى قولها «سمعته يقول» ليس من تمة المستثنى اذا حصر هو في قوله بأبي فقط بقرينة ما تقدم من قولها بأبي نعم قوله «وذوات الخدور» فيه ثلاث روايات الأولى بواو العطف والثانية بلا واو وتكون صفة للعوائق والثالثة ذات الخدور بافراد ذات قوله «والحيض» بضم الخاء وتشديد الياء عطفاً على العوائق قوله «وبعتر لن الحيض» بلفظ الجمع على لغة اكلوني البراغيث ويروى بعتر لن الحيض بالافراد قولها «فقلت آ لحيض» بهزمة الاستفهام كأنها تعجب من اخبارها بشهود الحائض (فان قلت) وليشهدن عطف على ماذا (قلت) على قوله تخرج العوائق (فان قلت) كيف يعطف الامر على الخبر (قلت) الخبر من الشارع في الاحكام الشرعية محمول على الطلب فمعناه ليخرج العوائق وليشهدن قولها «اليس يشهدن» الهزمة فيه للاستفهام ويروى «اليس تشهد» أي الحيض والس بدون الياء وفيه ضمير الشأن وفي رواية الكشميني «اليس تشهد» بالناء في ليس وهو على الأصل وفي رواية الاصيل «السن يشهدن» بنون الجمع في لسن قوله «عرفة» فيه المضاف محذوف أي يوم عرفة في عرفات

(ذكر استنباط الاحكام) منها ان الحائض لا تخرج ذكر الله تعالى . ومنها ما قاله الخطابي انهن يشهدن مواطن الخير ومجالس العلم خلا انهن لا يدخلن المساجد وقال ابن بطال في جواز خروج النساء الطاهرات والحيض الى العيدين وشهود الجماعات وتعتزل الحيض المصلى وليكن ممن يدعو اويؤمن رجاء بركة المشهد الكريم قال النووي قال اصحابنا يستحب اخراج النساء في العيدين غير ذوات الهيات والمستحسنت واجابوا عن هذا الحديث بان المفسدة في ذلك الزمن كانت مأمونة بخلاف اليوم وقد صرح عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت « لو رأى رسول الله ﷺ ما احدث النساء بعده لمتعن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل » وقال عياض وقد اختلف السلف في خروجهن فرأى جماعة ذلك حقا منهم ابوبكر وعلي وابن عمر في آخرين رضي الله عنهم ومنهن جماعة منهم عروة والقاسم ويحيى ابن سعيد الانصاري ومالك وابو يوسف واجازه ابو حنيفة مرة ومنعه مرة وفي الترمذي وروى عن ابن المبارك اكره اليوم خروجهن في العيدين فان ابنت المرأة الا ان تخرج فتخرج في الطهارا بغير زينة فان ابى ذلك فللزوج ان يمنعها و يروى عن الثوري انه كره اليوم خروجهن (قلت) اليوم الفتوى على المنع مطلقا ولا سيما في الديار المصرية . ومنها ان بعضهم استدلوا بهذا على وجوب صلاة العيدين وقال القرطبي لا يستدل بذلك على الوجوب لان هذا انما توجه لمن ليس بمكلف بالصلاة بالاتفاق وانما المقصود التدريب على الصلاة والمشاركة في الخير واظهار جمال الاسلام وقال القشيري لان اهل الاسلام كانوا اذ ذلك قليلين . ومنها جواز استعارة الثياب للخروج الى الطاعات وجواز اشتغال المراتين في ثوب واحد لضرورة الخروج الى طاعة الله تعالى . ومنها ان فيه غزو النساء ومدواتهن للجرحى وان كانوا غير ذوي محارم منهن . ومنها قبول خبر المرأة . ومنها ان في قولها كنانداوى جواز نقل الاعمال التي كانت في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وان كان عليه الصلاة والسلام لم يخبر بشئ من ذلك . ومنها جواز النقل عن من لا يعرف اسمه من الصحابة خاصة وغيرهم اذا بين مسكنه ودل عليه . ومنها امتناع خروج النساء بدون الجلابيب * ومنها جواز تكرار بأبي في الكلام . ومنها جواز السؤال بعد رواية العدل عن غيره تقوية لذلك . ومنها جواز شهود الحائض عرفة . ومنها اعتزال الحيض من المصلى واختلفوا فيه فقال الجمهور هو منع تنزيه وسببه الصيانة والاحتراز عن مقارنة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة وانما لم يحرم لانه ليس مسجدا وقال بعضهم يحرم المكث في المصلى عليها كما يحرم مكثها في المسجد لانه موضع للصلاة فاشبه المسجد والصواب الاول وقال الكرماني (فان قلت) الامر بالاعتزال للوجوب فهل الشهود والخروج واجبان ايضا (قلت) ظاهر الامر الوجوب لكن علم من موضع آخر انه ههنا للندب وقال بعضهم اغرب الكرماني فقال الاعتزال واجب والخروج مندوب (قلت) لم يقل بوجوب الاعتزال ونديية الخروج من هذا الموضع خاصة حتى يكون مغربا وانما صرح بقوله ان الوجوب للامر بالاعتزال واما نديية الخروج فن موضع آخر *

﴿ بَابُ إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ وَمَا يُصَدِّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ فِيهَا يُمَكِّنُ

مِنَ الْحَيْضِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكُنَّ مَخْلَقَ اللَّهِ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾

اي هذا باب في بيان حكم الحائض اذا حاضت في شهر واحد ثلاث حيض يكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة قوله « وما يصدق » اي وفي بيان ما يصدق النساء بضم الياء وتشديد الدال قوله « في الحيض » اي في مدة الحيض قوله « والحمل » وفي نسخة « والحبل » بفتح الباء الموحدة قوله « فيما يمكن من الحيض » يتعلق بقوله « ويصدق » اي تصدق فيما يمكن من تكرار الحيض ولهذا لم يقل وفيما يمكن من الحمل لانه لا معنى للتصديق في تكرار الحمل قوله « لقول الله » تعليل للتصديق ووجه الدلالة عليه انها اذا لم يحل لها الكتمان وجب الاظهار فلولا تصديق فيه لم يكن للاظهار فائدة وروى الطبراني باسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا ان المراد بما خلق الله في ارحامهن الحمل او الحيض ولا يحل لهن ان يكتمن ذلك لتتقضى العدة

ولا يملك الزوج العدة اذا كانت له وروى ايضا باسناد حسن عن ابن عمر قال لا يحل لها اذا كانت حائضا ان تكتم حيضها ولا ان كانت حاملا ان تكتم حملها وعن مجاهد لا تقول اني حائض وليست بحائض ولاست بحائض وهي حائض وكذا في الجبل *

﴿ وَيَذْكُرُ عَنْ عَلِيٍّ وَشُرَيْحٍ اِنْ امْرَأَةً جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ اَهْلِهَا مِنْ يَرْضَى دِينَهُ اَنَّهُمَا حَاضَتِ ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ صَدَقَتْ ﴾

الكلام فيه على انواع . الاول ان عليها هذا هو ابن ابي طالب وشريح هو ابن الحارث بالثلثة الكندي ابو امية الكوفي ويقال انه من اولاد الفرس الذين كانوا باليمن ادرك النبي ﷺ ولم يلقه استقضاء عمر رضى الله تعالى عنه على الكوفة واقربه من بعده الى ان تركه هو بنفسه زمن الحجاج كان له مائة وعشرون سنة مات سنة ثمانية وتسعين وهو أحد الاثمة . الثاني ان هذا تعليق بلفظ التمريض ووصله الدارمي اخبرنا يعلى بن عبيد اخبرنا اسماعيل بن ابي خالد عن عامر هو الشعبي قال « جاءت امرأة الى علي رضى الله تعالى عنه تخاضم زوجها طلقها فقالت حضت في شهر ثلاث حيض فقال علي لشريح اقض بينهما قال يا امير المؤمنين وانت ههنا قال اقض بينهما قال ان جاءت من بطانة اهلها ممن يرضى دينه وامانته يزعم انها حضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلى جازلها والافلاق قال علي رضى الله تعالى عنه قالون » ومعناه بلسان الروم احسنت ورواه ابن حزم وقال رويناه عن هشيم عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي « ان عليا رضى الله تعالى عنه اتى برجل طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض في شهر او خمس وثلاثين ليلة فقال علي لشريح اقض فيها فقال ان جاءت بالبينة من النساء المدول من بطانة اهلها ممن يرضى صدقه وعدله انها رأت ما يحرم عليها الصلاة من الطهر الذي هو الطهر وتغتسل عند كل قرء وتصلى فيه فقد انقضت عدتها والافى كاذبة فقال علي بن ابي طالب قالون » ومعناه اصبت قال ابن حزم هذا نص قولها انتهى واختلف في سماع الشعبي عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه فقال الدار قطنى لم يسمع منه الا حرفا ما سمع غيره وقال الحازمي لم يثبت ائمة الحديث سماع الشعبي من علي وقال ابن القطان منهم من يدخل بينه وبينه عبدالرحمن بن ابي ليلى وسنه محتملة لادراك علي وقال صاحب التلويح فكان البخاري لمح هذا في علي لافى شريح لانه مصرح فيه بسماع الشعبي منه فينظر في تمريضه الاثر عنه علي راى من يقول انه اذا ذكر شيئا بغير صيغة الجزم لا يكون صحيحا عنده وكأنه غير جيد لانه ذكر في القصة ويذكر عن ابي موسى كذا تتناوب بصيغة التمريض وهو سند صحيح عنده . النوع الثالث في معناه فقوله « ان جاءت » في رواية كريمة ان المرأة جاءت بكسر النون بينة من بطانة اهلها اى خواصها وقال القاضي اسماعيل ليس المراد ان تشهد النساء ان ذلك وقع وانما هو فيما ترى ان يشهدن ان هذا يكون وقد كان في نسائهن وفيه نظر لان سياق هذا الحديث يدفع هذا التلويح لان الظاهر منه ان المراد ان يشهدن بان ذلك وقع منها وكان مراد اسماعيل رد هذه القصة الى موافقة مذهبه ومذهب ابي حنيفة ان المرأة لا تصدق في انقضاء العدة في اقل من ستين يوما وعن محمد بن الحسن فيما حكاه ابن حزم عنه اربعة وخمسين يوما وعن ابي يوسف تصدق في تسعة وثلاثين يوما قال ابن بطال وبه قال محمد بن الحسن والثوري وعن الشافعي تصدق في ثلاثة وثلاثين يوما وعن ابي ثور في سبعة واربعين يوما واذكر ابن ابي زيد عن سحنون اقل العدة اربعون يوما * النوع الرابع في ان هذا الاثر يطابق الترجمة في قوله « وما يصدق النساء » الى آخره لان المراد ما يصدق النساء فيما يمكن من المدة والشهر يمكن فيه ثلاث حيض خصوصاً على مذهب مالك والشافعي فان اقل الحيض عند مالك في حق العدة ثلاثة ايام وفي ترك الصلاة والصوم وتحريم الوطى دفعة وعند الشافعي في الاشهر ان اقله يوم وليلة وهو قول احمد (فان قلت) عندكم ايام الحنفية اقل الحيض ثلاثة ايام فلم شرطتم في تصديقها بستين يوما على مذهب ابي حنيفة (قلت) لان اقل الطهر عندنا خمسة عشر يوما فاذا اقرت بانقضاء عدتها لم تصدق في اقل من ستين يوما لانه يجعل كأنه طلقها اول الطهر وهو خمسة عشر وحيضها خمسة اعتبار العادة فيحتاج الى ثلاثة اطهار وثلاث حيض *

﴿ وَقَالَ عَطَاءٌ أَقْرَأُهَا مَا كَانَتْ ﴾

اي عطاء بن ابي رباح والاقراء جمع قرء بضم القاف وفتحها معناه اقراؤها في زمن العدة ما كانت قبل العدة اي لو ادعت في زمن الاعتداد اقراء معدودة في مدة معينة في شهر مثلا فان كانت معتادة بما ادعتها فذاك وان ادعت في العدة ما يخالف ما قبلها لم تقبل وهذا الاثر المعلق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء * ﴿ وَبِهِ قَالَ اِبْرَاهِيمُ ﴾
اي بما قال عطاء قال ابراهيم النخعي وصله عبد الرزاق ايضا عن ابي مسعر عن ابراهيم نحوه *

﴿ وَقَالَ عَطَاءٌ الْحَيْضُ يَوْمٌ إِلَى خَمْسٍ عَشْرَةَ ﴾

هذا اشارة الى ان اقل الحيض عند عطاء يوم واحد واكثره خمسة عشر يعني اقل الحيض يوم واحد واكثره خمسة عشر وهذا المعلق وصله الدارمي باسناد صحيح قال «أقصى الحيض خمسة عشر وأدنى الحيض يوم وليلة» ورواه الدارقطني حدثنا الحسين حدثنا ابراهيم حدثنا الثفيلي حدثنا معقل بن عبدالله عن عطاء «أدنى وقت الحيض يوم واحد واكثره خمسة عشر» وحدثنا ابن حماد حدثنا الحرمي حدثنا ابن يحيى حفص عن اشعث عن عطاء قال «اكثر الحيض خمس عشرة» وقد اختلف العلماء في اقل مدة الحيض واكثره فذهب ابي حنيفة اقله ثلاثة ايام وما نقص عن ذلك فهو استحاضة واكثره عشرة ايام وعن ابي يوسف اقله يومان والاكثر من اليوم الثالث واستدل ابو حنيفة بما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه «الحيض ثلاث واربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع وعشر فان زاد فهي مستحاضة» ورواه الدارقطني وقال لم يروه غير هارون بن زياد وهو ضعيف الحديث وباروى عن ابي امامة رضي الله عنه ان النبي عليه الصلاة والسلام قال «اقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاث واكثره ما يكون عشرة ايام فاذا زاد فهي مستحاضة» ورواه الطبراني والدارقطني وفي سننه عبد الملك مجهول والعلاء بن الكثير ضعيف الحديث ومكحول لم يسمع من ابي امامة وباروى عن واثلة بن الاسقع قال قال رسول الله ﷺ «اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام» ورواه الدارقطني وفي سننه حماد بن منهل مجهول وبما روى عن معاذ بن جبل انه سمع رسول الله ﷺ يقول «لا حيض دون ثلاثة ايام ولا حيض فوق عشرة ايام فما زاد على ذلك فهي استحاضة تنوضاً لكل صلاة الا ايام اقراها ولا نفاس دون اسبوعين ولا نفاس فوق اربعة ايام يوما فان رأت النفساء الطهر دون الاربعين صامتة وصلت ولا يأتها زوجها الا بعد اربعين» ورواه ابن عدى في الكامل وفي سننه محمد بن سعيد عن البخاري وقال ابن معين انه يضع الحديث وبارواه ابو سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال «اقل الحيض ثلاث واكثره عشرة واقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما» ورواه ابن الجوزي في الملل المتناهية وفيه ابو داود النخعي واسمه سليمان قال ابن حبان كان يضع الحديث وباروى انس ان النبي ﷺ قال «الحيض ثلاثة ايام واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فاذا جاوز العشرة فهي استحاضة» ورواه ابن عدى وفيه الحسن بن دينار (١) ضعيف وباروى عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال «اكثر الحيض عشرة واقله ثلاث» ذكره ابن الجوزي في التحقيق وفيه حسين بن علوان قال ابن حبان كان يضع الحديث واجاب القدوري في التجريد ان ظاهر الاسلام يكفي لعدالة الراوى ما لم يوجد فيه قاذح وضعف الراوى لا يقدح الا ان يقوى وجه الضعف وقال النووي في شرح المذهب ان الحديث اذا روى من طرق ومفرداتها ضعاف محتج به على ان تقول قد شهدنا هذه اعادة احاديث من الصحابة بطرق مختلفة كثيرة يقوى بعضها بعضا وان كان كل واحد ضعيفا لكن يثبت عند الاجتماع ما لا يثبت عند الانفراد على ان بعض طرقها صحيحة وذلك يكفي للاحتجاج خصوصا في المقدرات والعمل به اولى من العمل بالبلاغات والحكايات المروية عن نساء مجهولة ومع هذا نحن لا نكتفي بما ذكرنا بل نقول ما ذهبنا اليه بالاثر المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب وقد امعنا الكلام فيه في شرحنا للهداية *

﴿وقال معتمر عن أبيه سألت ابن سيرين عن المرأة ترى الدم بعد قرئتها بخمسة أيام قال النساء أعلم بذلك﴾

معتمر هو ابن سليمان وكان أعبداهل زمانه وابو سليمان بن طرخان قال شعبة ما رأيت أصدق من سليمان كان إذا حدث عن النبي ﷺ يتغير لونه وقال شعبة يقين وكان يصلى الليل كله بوضوء وعشاء الآخرة . وابن سيرين هو محمد بن سيرين تقدم ووصل هذا الأثر الدارمي عن محمد بن عيسى عن معتمر قال الكرمانى قوله بعد قرئتها أى طهرها لأحيضها بقرينة لفظ الدم والغرض منه أن أقل الطهر هل يحتمل أن يكون خمسة أيام أم لا (قلت) ليس المعنى هكذا وإنما المعنى أن ابن سيرين سئل عن امرأة كان لها حيض معتاد ثم رأته بعد أيام عادت خمسة أيام أو أقل أو أكثر فكيف يكون حكم هذه الزيادة فقال ابن سيرين هي أعلم بذلك يعنى التمييز بين الدمين راجع إليها فيكون المرئى في أيام عادت لها حيضا وما زاد على ذلك استحاضة فإن لم يكن لها علم بالتمييز يكون حيضا متراها إلى أكثر مدة الحيض وما زاد عليها يكون استحاضة وليس المراد من قوله بعد قرئتها أى طهرها كما قال الكرمانى بل المراد بعد حيضها المعتاد كما ذكرنا وقال صاحب التلويح بعد ذكر هذا الأثر عن ابن سيرين وهذا يشهد لمن يقول القرء الحيض وهو قول أبى حنيفة وقال السفاقي وهو قول ابن سيرين وعطاء واحد عشر صحابيا والخلفاء الأربعة وابن عباس وابن مسعود ومعاذ وقتادة وابو الدرداء وأنس رضى الله تعالى عنهم وهو قول ابن المسيب وابن جبير وطاوس والضحاك والنخعي والشعبي والثوري والأوزاعي وإسحق وأبى عبيد *

٣٠- ﴿حدثنا أحمد بن أبي رجاء قال حدثنا أبو أسامة قال سمعت هشام بن عروة قال أخبرني أبي عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم قالت أتى استحاض فلا أظفر أفادع الصلاة فقال لا إن ذلك عرق ولكن دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلى﴾

وجه مطابقة هذا الحديث للترجمة أنه ﷺ وكل ذلك إلى أمانتها وعادتها فقل ذلك ويكثر على قدر أحوال النساء في أسنانهن وبلدانهن (ذكر رجاله) وهم خمسة * الأول أحمد بن أبي رجاء بفتح الراء وتخفيف الحيم وبلد واسمه عبد الله بن أيوب الهروي ويكنى أحمد بابى الوليد وهو حنفى النسب لا المذهب مات بهرات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين * الثاني أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي * الثالث هشام بن عروة * الرابع أبو عروة بن الزبير بن العوام * الخامس عائشة الصديقة رضى الله تعالى عنها *

(ذكر لطائف أسنده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين والأخبار بصيغة الأفراد في موضع وفيه العنقة في موضع واحد وفيه السماع وفيه أن رواه ما بين هروي وكوفي ومدني وقد ذكرنا أكثر بقية الأشياء في باب الاستحاضة وفي باب غسل الدم مستقصى قوله «قالت» بيان لقولها «سألت» ويروى «فقلت» بالفاء التفسيرية قوله «استحاض» بضم الهمزة على بناء المجهول كما يقال استحاضت ولم يبين هذا الفعل للفاعل وأصل الكلمة من الحيض والزوائد للبالغة قوله «أفادع» سؤال عن استمرار حكم الحائض في حالة دوام الدم وإزالته وهو كلام من تقرر عنده أن الحائض ممنوعة من الصلاة قوله «إن ذلك عرق» أى دم عرق وهو يسمى بالعاذل قوله «ولكن» للاستدراك (فان قيل) لا بد أن يكون بين كلامين متغايرين أحجب بان معناه لا تترك الصلاة في كل الأوقات لكن أتركها في مقدار العادة ولفظ قدر الأيام مر بها كانت معتادة قوله «دعى الصلاة» أى أترك الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها مثلا أن كانت عادت من كل شهر عشرة أيام من أولها أو من وسطها أو من آخرها تترك الصلاة عشرة أيام من هذا الشهر نظير ذلك (فان قلت) من أين كانت تحفظ فاطمة عدد أيامها التي كانت تحيضها أيام الصحة (قلت) لو لم تكن تحفظ ذلك لم يكن لقوله ﷺ دعى الصلاة قدر الأيام إلى كنت تحيضين فيها من الشهر فائدة وقد جاء في رواية أبى داود وغيره في حديث أم سلمة «لتنظر عدة الليالي والأيام

التي كانت تحيض من الشهر قبل ان يصيبها النوى اصابها فلترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلقت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر بثوب ثم لتصلى » وجاء ايضا في حديث فاطمة بنت ابي حيش رواه ابو داود والنسائي فقال لها النبي ﷺ اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكى عن الصلاة واذا كان الاخر فتوضى وصلى فانما ذلك عرق (فان قلت) كيف كان الامر فيمن لم تحفظ عددا ياماها (قلت) هذه مسألة مشهورة في الفروع وهي انها تحسب من كل شهر عشرة حيضها ويكون الباقي استحاضة واحتج الرازي لاصحابنا في شرح مختصر الطحاوى بقوله ﷺ قدر الايام التي تحيضن فيها على تقدير اقل الحيض واكثره لان اقل ما يتاوله اسم الايام ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام لان مادون الثلاثة لا تسمى اياما ونقول ثلاثة ايام الى عشرة ايام ثم نقول احد عشر يوما *

﴿ بابُ الصُّفْرَةِ والكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ ﴾

اي هذا باب في بيان الصفرة والكدره اللتين تراهما المرأة في غير ايام حيضها يعني لا يكون حيضا والوان الدم ستة السواد والحمرة والصفرة والكدره والخضرة والترية . اما الحمرة فهو اللون الاصل للدم الا عند غلبة السوداء يضرب الى السواد وعند غلبة الصفراء يضرب الى الصفرة ويتبين ذلك لمن اقتصده واما الصفرة فهي من الوان الدم اذا راق وقيل هي كصفرة البيض او كصفرة القز وفي فتاوى قاضيهان الصفرة تكون كلون القز اولون البسر اولون التبن فالسواد والحمرة والصفرة حيض والمنقول عن الشافعي في مختصر المزني ان الصفرة والكدره في ايام الحيض حيض واختلف اصحابه في ذلك على وجوه مذكورة في كتبهم . واما الكدره فهي حيض عند ابي حنيفة ومحمد سواء رأت في اول ايامها او في آخرها وهي لون كلون الصديد يملوه اصفرار واما الخضرة فقد اختلف مشايخنا فيها فقال الامام ابو منصور ان رأتها في اول الحيض يكون حيضا وان رأتها في آخر الحيض واتصل بها ايام الحيض لا يكون حيضا وجمهور الاصحاب على كونها حيضا كيف ما كان . واما الترية فهي التي تكون على لون التراب وهو نوع من الكدره فحكمها حكم الكدره وهي بضم التاء المثناة من فوق وسكون الراء وكسر الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف ويقال الترية وفي قاضيهان الترية على لون التربة وقيل فيها تربة على وزن تفعله من الرؤبة وقيل تربة على وزن فعيلة وقيل تربة بالتشديد والتخفيف بغير همزة * ٣١ - ﴿ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا ﴾

مطابقته لآترجة ظاهرة وهي ان الصفرة والكدره في غير ايام الحيض ليس بشيء * (ذكر رجاله) وهم خمسة . الاول قتيبة وقد تكرر ذكره . الثاني اسماعيل بن ابي علية تقدم في باب حبر رسول الله من الايمان . الثالث ايوب السخيتاني . الرابع محمد بن سيرين وقد تكرر ذكره . الخامس ام عطية قد مر ذكرها عن قريب (ذكر لطائف اسناده) فيه الحديث بصيغة الجمع في موضعين وفيه الغنة في ثلاثة مواضع وفيه رواية من رأى أنس بن مالك عن الصحابة وفيه انه موقوف كذا قاله ابن عساكر ولكن قولها كنا يعني في زمن النبي ﷺ اي مع علمه بذلك وتقريره اياهن وهذا في حكم المرفوع *

﴿ ذكر من اخرجه غيره ﴾ اخرجه ابو داود في العاهارة عن مسدد واخرجه النسائي فيه عن عمرو بن زرارة واخرجه ابن ماجه فيه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر عن ايوب به وقال المدني رواه وهيب عن ايوب عن حفصة عن ام عطية قال محمد بن يحيى خبر وهيب او لاهما عندنا (فان قلت) ما ذهب اليه البخاري من تصحيح رواية اسماعيل ارجح للمتابعة معمره عن ايوب لان اسماعيل اخف لحديث ايوب من غيره ويجوز ان يكون ايوب قد سمعه من محمد ومن حفصة كليهما (ذكر استنباط الاحكام) يستنبط منه ان الكدره والصفرة لا يكون حيضا اذا كانت في غير ايام الحيض وهو معنى قولها لانعد الكدره والصفرة شيئا اي شيئا معتدا به وانما قيدنا بقولنا اذا كانت في غير ايام الحيض لان المراد من الحديث هكذا ويوضحه رواية ابي داود عن ام عطية وكانت يايت النبي ﷺ قالت « كنا لانعد الكدره والصفرة بعد

الطهر شيئا» وعلى هذا ترجم البخارى وصححه الحاكم وعند الاسماعيل «كنا لاعد الكدرة والكدره شيئا في الحيض» وعند الدارقطنى «كنا لى التريية بعد الطهر شيئا وهى الصفرة والكدره» وروى ابن بطلان من رواية حماد بن سلمة عن قتادة عن حفصة «كنا لى التريية بعد الغسل شيئا» قال الكرماني فان قلت قد روى عن عائشة «كنا نعد الكدرة والصفرة حيضا» فما وجه الجمع بينهما (قلت) هذا في وقت الحيض وذلك في غير وقته (قلت) حديث عائشة أخرجه ابن حزم بسند واهل الاجل ابى بكر النهشلى الكذاب ووقع في وسيط الغزالى ذكره لمن حديث زينب ولا يعرف وروى البيهقى حديث عائشة انها قالت «ما كنا نعد الكدرة والصفرة شيئا ونحن مع رسول الله ﷺ» قال وسنده ضعيف لا يسوى ذكره قال وقد روى معناه عن عائشة بسند امثل من هذا وهى انها قالت «اذا رأت المرأة الدم فلتمسك عن الصلاة حتى تراه ايض كالقصة فاذا رأت ذلك فلتغتسل وتصل فاذا رأت بعد ذلك صفرة او كدرة فلتوضأ وتصل فاذا رأت ماء احمر فلتغتسل وتصل» وقال ابن بطلان ذهب جمهور العلماء في معنى هذا الحديث الى ما ذهب اليه البخارى في ترجمته فقالوا كثروا الصفرة والكدره حيض في ايام الحيض خاصة وبعد ايام الحيض ليس بشئ وروى هذا عن على وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وابن سيرين وربيعة والثورى والاوزاعى والليث وابو حنيفة ومحمد والشافعى واحمد واسحق وقال ابو يوسف ليس قبل الحيض حيض وفي آخر الحيض حيض وهو قول ابى ثور وقال مالك حيض في ايام الحيض وغيرها واظن ان حديث ام عطية لم يبلغه ❀

❀ باب عرق الاستحاضة ❀

اى هذا باب في بيان عرق الاستحاضة وهو بكسر العين وسكون الراء وقد ذكرنا انه يسمى هذا العرق العاذل وازاد بهذا ان دم الاستحاضة من عرق كاصرح به في حديث الباب وفي رواية اخرجه ابو داود انما ذلك عرق وليست بالحيضة والمناسبة بين البابين من حيث ان كلا منهما مشتمل على ذكر حكم الاستحاضة ❀

٣٢ - ❀ حَدَّثَنَا اِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ حَدَّثَنِي اِبْنُ اَبِي ذَيْبٍ عَنْ اِبْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فَقَالَ هَذَا عَرَقٌ فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ❀

مطابقته للترجمة ظاهرة (ذكر رجاله) وهم سبعة . الاول ابراهيم ابن المنذر بضم الميم وسكون النون وكسر الذال المعجمة الحزامى بكسر الحاء المهملة وبالأزى المخففة سبق في اول كتاب العلم ونسبته الى حزام احد الاجداد المنتسب اليه . الثانى معن بن عيسى القزاز بتشديد الزاى الاولى مر في باب ما يقع من النجاسات في السمن . الثالث محمد بن عبد الرحمن بن ابى ذئب بكسر الذال المعجمة وسكون الاء آخر الحروف ومر في باب حفظ العلم . الرابع محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى . الخامس عروة بن الزبير . السادس عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد الانصارىة الثقة بالحجة العاملة ماتت سنة ثمان وتسعين . السابع عائشة الصديقة رضى الله عنها ❀

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في موضعين وبصيغة الافراد في موضع وفيه العنقة في اربعة مواضع وفيه ان رواه كلهم مديون وفي رواية ابن شهاب عن عروة وعن عمرة بواو العطف كلاهما عن عائشة كذا هو في رواية الاكثرين وفي رواية ابى الوقت وابن عساكر عن عروة عن عمرة عن عائشة بحذف الواو والمخفوظ اثبات الواو وان ابن شهاب رواه عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة وكذا اخرجه الاسماعيل وغيره من طرق عن ابن ابى ذئب وكذا اخرجه من طريق عمرو بن الحارث وابو داود من طريق الاوزاعى كلاهما عن الزهرى وعن عروة وعمرة واخرجه مسلم ايضا من طريق

اليث عن الزهري عن عروة وحده وكذا من طريق ابراهيم بن سعد وابوداود ومن طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عروة وحدها قال الدارقطني هو صحيح من رواية الزهري عن عروة عن عمرة جميعا *

(ذكر من أخرجه غيره) قال صاحب التلويح هذا حديث أخرجه الستة في كتبهم (قلت) أخرجه مسلم في الطهارة عن قتيبة ومحمد بن رمع وابوداود فيه عن يزيد بن خالد بن موهب ثلاثتهم عن ليث به وأخرجه الترمذي والنسائي جميعا فيه عن قتيبة وقال الاوزاعي عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة وأخرجه ابوداود ايضا عن عطاء عن محمد بن اسحق المسيبي عن ابيه عن ابن ابي ذئب به هكذا وقع في رواية الثؤلؤي عن ابي داود وقال ابو الحسن بن العبدواوبكر بن داسه وغير واحد عن ابي داود باسناده عن عروة وعن عمرة عن عائشة *

(ذكر ما فيه مما يتعلق به من القوائد) قولها «ان أم حبيبة» هي بنت جحش اخت زينب ام المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وقال الواقدي والحري اسمها حبيبة وكنيتها ام حبيب بغير هاء ورجحه الدارقطني والمشهور في الروايات الصحيحة ام حبيبة بانيات الهاء وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه كاتبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث ووقع في الموطأ عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة «ان زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض» الحديث فقل هو وهم وقل بل صواب وان اسمها زينب وكنيتها ام حبيبة واما كون اسم اختها ام المؤمنين زينب فانه لم يكن اسمها الاصل وانما كان اسمها برة فقير الى النبي ﷺ فلعله سماها باسم اختها لكون اختها غلبت عليها الكنية فأمن اللبس ولها اخت اخرى اسمها حمنة بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفي آخره نون وهي إحدى المستحاضات وفي كتاب ابن الاثير روى ابن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة ان ام حبيبة او حبيب وعند ابن عبد البر اكثرهم يسقطون الهاء يقولون ام حبيب واهل السير يقولون المستحاضة حمنة والصحيح عند اهل الحديث انهما كانتا مستحاضتان جميعا وقل ان زينب ايضا استحيضت ولا يصح قوله «سبع سنين» هو جمع للسنه على سبيل الشذوذ من وجهين الاول ان شرط جمع السلامة ان يكون مفردة مذكرا عافلا وليست كذلك والاخر كسر اوله والقياس فتحه قوله «فأمرها ان تغتسل» اي بأن تغتسل وان مصدرية والتقدير فأمرها بالاغتسال وفي رواية مسلم والاسماعيلي «فأمرها ان تغتسل وتصل» ثم ان هذا الامر بالاغتسال مطلق يحتمل الامر بالاغتسال لكل صلاة ويحتمل الاغتسال في الجملة وعن ابي داود رواية تدل على الاغتسال لكل صلاة وهي حدثنا هناد بن السري عن عبدة عن ابن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة ان ام حبيبة بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالغسل لكل صلاة وقال البيهقي رواية ابن اسحق عن الزهري غلط لمخالفها سائر الروايات عن الزهري ولكن يمكن ان يقال ان كان هذا مخالفة للترك فلا تناقض وان كان هذا مخالفة للتعارض فليس كذلك اذا لاكثر فيه السكوت عن امر النبي ﷺ لها بالغسل عند كل صلاة وفي بعضها انها فعلته هي (قلت) قد تابع ابن اسحق سليمان بن كثير قال ابوداود ورواه ابو الوليد الطيالسي ولم اسمعه منه عن سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة «استحيضت زينب بنت جحش فقال النبي ﷺ اغتسلي لكل صلاة» وقال ابوداود رواه عبد الصمد عن سليمان بن كثير قال «توضئي لكل صلاة» ثم قال ابوداود وهذا وهم من عبد الصمد والقول فيه قول ابي الوليد يعني قوله توضئي لكل صلاة وهم من عبد الصمد (قلت) ذكر هذا في حديث حماد أخرجه النسائي وابن ماجه وقال مسلم في صحيحه وفي حديث حماد بن زيد حرف تركناه وهي «توضئي لكل صلاة» وقال النووي واسقطها مسلم لانها ما انفرد به حماد (قلنا) لم ينفرد به حماد عن هشام بل رواه عنه ابو عوانة أخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي من طريقه بسند جيد ورواه عنه ايضا حماد بن سلمة أخرجه الدارمي من طريقه ورواه عنه ايضا ابو حنيفة وأخرجه الطحاوي من طريق ابي نعيم وعبد الله بن يزيد المقرئ عن ابي حنيفة عن هشام وأخرجه الترمذي وصححه من طريق وكيع وعبدة وابي معاوية عن هشام وقال في آخره وقال ابو معاوية في حديثه «توضئي لكل صلاة» وقد جاء الامر ايضا بالوضوء فيما أخرجه البيهقي في باب المستحاضة اذا كانت ميمزة من حديث محمد بن عمر عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة بنت ابي حيش الى آخره

على ان حماد بن زيد لو انفر بذلك لكان كافيا لثقة وحفظه لاسيما في هشام وليس هذا بمخالفة بل زيادة ثقة وهي مقبولة لاسيما من مثله وفي التلويع وقوله « فكانت تغتسل لكل صلاة » قيل هو من قول الراوي ومعناه تغتسل من السجدة التي كان يصيب الفرج إذا المشهور من مذهب عائشة رضي الله تعالى عنها انها كانت لا ترى الفسل لكل صلاة يدل على صحة هذا قوله **عليه السلام** « هذا عرق » لان دم العرق لا يوجب غسلا وقيل ان هذا الحديث منسوخ بحديث فاطمة لان عائشة أفتت بحديث فاطمة بعد النبي **عليه السلام** وخالف حديث ام حبيبة ولهذا ان اباحمدا الاشيلي قال حديث فاطمة اصح حديث يروى في الاستحاضة وقال الشافعي انما امرها **عليه السلام** ان تغتسل وتصل وانما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم لم يذكرا ابن شهاب انه **عليه السلام** امرها ان تغتسل لكل صلاة ولكنه شئ فعلته هي والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجب على المستحاضة الفسل لكل صلاة لكن يجب عليها الوضوء الا المتحيرة وقال الخطابي هذا الخبر مختصر ليس فيه ذكر حال هذه المرأة ولا بيان امرها وكيفية شأنها وليس كل مستحاضة يجب عليها الاغتسال لكل صلاة وانما هي فيمن تبلى وهي لا تميز دمه او كانت لها ايام فنسيها وموضعها ووقتها وعددها فاذا كانت كذلك فانها لا تندع شيئا من الصلاة وكان عليها ان تغتسل عند كل صلاة لانه يمكن ان يكون ذلك الوقت قد صادف زمان انقطاع دمها فالغسل عليها عند ذلك واجب *

﴿ باب المرأة تحيض بعد الإفاضة ﴾

اي هذا باب في بيان حكم المرأة التي تحيض بعد طواف الافاضة وهي التي تسمى ايضا طواف الزيارة وهو من اركان الحج يعني هل تنفرو وترك طواف الوداع فالجواب نعم ترك وتنفر . وجه المناسبة بين البابين من حيث ان في الباب السابق حكم المستحاضة وفي هذا الباب حكم الحائض فالحيض والاستحاضة من وادى واحد *

مطابقته للترجمة ظاهرة وهو ان صفة انما حاضت بعد طواف الافاضة *

٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حمزة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان صفيّة بنت حيي قد حاضت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها تحيضنا ألم تكن طافت معكن فقالوا بلى قال فآخر حي *

(ذكر رجاله) وهم ستة . الاول عبد الله بن يوسف التنيسي . الثاني الامام مالك بن انس . الثالث عبد الله بن ابي بكر المدني الانصاري قال الامام احمد حديثه شفاء مرفي باب الوضوء مرتين مرتين . الرابع ابو عبد الله بن محمد بن عمرو ابن حزم بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ولى القضاء والامرة والموسم زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه مرفي باب كيف يقبض العلم . الخامس عمرة بنت عبد الرحمن وهي المذكورة في الباب السابق وعمرة خالته التي تربت في حجر عائشة رضي الله تعالى عنها . السادس عائشة زوج النبي **عليه السلام** (ذكر لها ثائف اسناده) . فيه الحديث بصيغة الجمع في موضع واحد . وصيغة الاخبار كذلك وفيه النعنة في ثلاثة مواضع وفيه القول وفيه ان رواه كلهم مدنيون غير عبد الله فانه مصري ثم تنبى : وفيه رواية الثلاثة من التابعين بضعه وهم ما بين مالك وعائشة رضي الله تعالى عنها (ذكر من اخرجه غيره) . اخرجه مسلم في الحج عن يحيى بن يحيى عن مالك واخرجه النسائي فيه عن الحارث بن مسكين وفيه وفي الطهارة عن محمد بن سلمة كلاهما عن ابن القاسم عن مالك به (ذكر بقية الكلام) قوله « ان صفيّة » بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف بنت حيي بضم الحاء المهملة وباليائين الاول مفتوحة مخففة والثانية مشددة ابن اخطب بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة بعدها باء موحدة النضرية بفتح النون وسكون الضاد المعجمة من بنات هارون

أخى موسى عليهما الصلاة والسلام سبها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام فتح خيبر ثم اعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها روى لها عشرة أحاديث للبخارى واحد منها ماتت سنة ستين في خلافة معاوية قاله الواقدي وقال غيره ماتت في خلافة علي رضي الله تعالى عنه سنة ست وثلاثين **قوله** «لعلها تحبسنا» أى عن الخروج من مكة إلى المدينة حتى تطهر وتطوف بالبيت ولعل ههنا ليست للترجي بل للاستفهام وللتردد والظن وما شاك **قوله** «طافت» أى طواف الركن وفي بعض النسخ «أفاضت» أى طافت طواف الأفاضة وهو طواف الركن لأنه يسمى طواف الأفاضة وطواف الركن وطواف الزيارة **قوله** «وقالوا» أى النساء ومن معهن من المحارم كذا قاله بعضهم وليس بصحيح لأن فيه تغليب الإناث على الذكور وقال السكرمانى أى قال الناس واللاحق السياق أن يقال ففان أو فقلنا (قلت) الأوجه أن يقال قالوا أى الحاضرون هناك وفيهم الرجال والنساء **قوله** «قال فاخرجى» أى قال النبي ﷺ أخرجى كذا هو في رواية الأكرين بالافراد في الخطاب وفي رواية المستمل والكشميني «فاخرجن» بصيغة الجمع للإناث أما الوجه الأول ففيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب يعنى قال لصفية مخاطبها أخرجى أو يكون الخطاب لمائشة لأنها هي القائلة لرسول الله ﷺ أن صفية قد حاضت فقال لها أخرجى فانها توافقت في الخروج إذ لا يجوز لها تأخر بعدك لأنها قد طافت طواف الركن ولم يبق عليها فرض وفيه وجه آخر وهو أن يقدر في الكلام شئ مقديره قال لمائشة قولى لها أخرجى. وأما الوجه الثانى فعلى السياق (فان قلت) ما الفاء في قوله فاخرجى (قلت) فيه أوجه. الأول أن يكون جوابا لام مقدرة والتقدير. أما أنت فاخرجى كما يخرج غيرك والثاني يجوز أن تكون زائدة. والثالث يجوز أن تكون عطفا على مقدر تقديره. اعلمى أن ما عليك التأخر فاخرجى وقال النووي في شرح صحيح مسلم في الحديث دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض وإن طواف الأفاضة ركن لا بد منه وأنه لا يسقط عن الحائض ولا عن غيرها وإن الحائض تقيم له حتى تطهر فان ذهبت إلى وطنها قبل طواف الأفاضة بقيت محرمة انتهى (قلت) تبقى محرمة أبدا حتى تطوف في حق الجماع مع زوجها وأما في حق غيره فتخرج عن الإحرام. وفيه دليل أن الحائض لا تطوف بالبيت فان هجمت وطافت وهى حائض ففيه تفصيل فان كانت محدثة وكان الطواف طواف القدوم فعليها الصدقة عندنا وقال الشافعى لا يعتد به وإن كان طواف الركن فعليها شاة وإن كانت حائضا وكان الطواف طواف القدوم فعليها شاة وإن كان طواف الركن فعليها بدنة وكذا حكم الجنب من الرجال والنساء *

٣٤ - **حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَخَّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا حَاضَتْ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ لَهَا لَا تَنْفِرُ ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ تَنْفِرُ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لَهَا** *

ذكر هذين الاثرين عن ابن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم أيضا لما عني الحديث السابق ومعلّى بضم الميم وتشديد اللام ابن اسد مرادف الليث ابو اليثم البصرى مات سنة تسع عشرة ومائتين. وهيب تصغير وهب بن خالد اثبت شيوخ البصريين. وعبد الله بن طاووس مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة قال معمر ما رأيت ابن فقيه مثل ابن صاوس وابوه طاووس بن كيسان البجلي الحميمى من أبناء الفرس كان يعد الحديث حرفا حرفا قال عمرو بن دينار لا تحسبن احدا اصدق لهجة منهم مات سنة بضع عشرة ومائة **قوله** «رخص» بلفظ المجبول والرخصة حكم ثبت على خلاف الدليل لعذر (قلت) الرخصة حكم شرع تيسيرا لنا وقيل هو الم شروع لعذر مع قيام المحرم لولا العذر والعذر هو وصف يطرأ على المكلف يناسب التسهيل عليه **قوله** «أن تنفر» بكسر الفاء وضمها والكسر أفصح وكلمة أن مصدرية في محل رفع لأنه فاعل ناب عن المفعول والتقدير رخص لها النفور أى الرجوع إلى وطنها **قوله** «وكان ابن عمر يقول» هو كلام طاووس وهو داخل تحت الاسناد المذكور **قوله** «في أول أمره» يعنى قبل وقوفه على الحديث المذكور **قوله** «لا تنفر» بمعنى لا ترجع حتى تطوف طواف الوداع **قوله** «ثم سمعته» أى قال طاووس ثم سمعت ابن عمر يقول تنفر يعنى ترجع بعدان

طافت طواف الركن اراد ان يرجع عن تلك الفتوى التي كان يفتيها اولاً الى خلافها قوله «ان رسول الله ﷺ» من كلام ابن عمر في مقام التعليل لرجوعه عن فتواه الاولى وذلك انه لما لم يبلغه الحديث اتي باجتهاده ثم لما بلغه رجع عنه وكان وقف عليه ولا ثم نسيه ثم لما تذكره رجع اليه واما انه سمع ذلك من صحابي آخر رواه عن رسول الله ﷺ فارجع اليه قوله «رخص لهن» اي للحائض وانما جمع نظر الى الجنس *

باب إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ الطَّهْرَ

اي هذا باب في بيان ان المستحاضة اذا رأت الطهر بان انقطع دمها تغسل وتصلى ولو كان ذلك الطهر ساعة هذا هو المعنى الذي قصده البخاري والدليل عليه ذكره الاثر المروي عن ابن عباس على ما يذكر الآن وقال بعضهم اي تميز لها دم العرق من دم الحيض فسمى دم الاستحاضة طهر الا انه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض ويحتمل ان يراد به انقطاع الدم والاول اوفق للسياق انتهى (قلت) فيه خدش من وجوه. الاول ان كلامة يدل على ان دمها مستمر ولكن لها ان تميز بين دم العرق ودم الحيض والترجمة ليست كذلك فانه نص فيها على الطهر وحقيقته الانقطاع عن الحيض. والثاني انه يقول فسمى دم الاستحاضة طهر او هذا مجاز ولا داعي له ولا فائدة. والثالث انه ان يقول ان الاول اوفق للسياق وهذا عكس ما قصده البخاري بل اوفق للسياق ما ذكرناه *

﴿ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَكُلُّ سَاعَةٍ وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ. الصَّلَاةُ أَعْظَمُ ﴾

هذا الاثر طبق الترجمة ومراد البخاري من الترجمة مضمون هذا عن هذا قال الداودي معناه اذا رأت الطهر ساعة ثم طودها دم فانها تغتسل وتصلى وهذا التعليق رواه ابو بكر بن ابي شيبة عن ابن علية عن خالد عن انس بن سيرين عن ابن عباس به والقاتل المذكور آتفا كانه اشتبه حيث قال عقيب هذا الكلام وهذا موافق للاحتمال المذكور ولا قوله «تغتسل» معناه المستحاضة اذا رأت طهر اتغتسل وتصلى ولو كان ذلك الطهر ساعة وفي بعض النسخ «ولو ساعة من نهار» ومن هذا يعلم ان اقل الطهر ساعة عند ابن عباس وعند جمهور الفقهاء اقل الطهر خمسة عشر يوماً وهو قول اصحابنا وبه قال الثوري والشافعي وقال ابن المنذر ذكر ابو ثور ان ذلك لا يختلفون فيه فيما علم وفي المذهب لا عرف فيه خلافاً وقال الحاملي اقل الطهر خمسة عشر يوماً بالاجماع ونحوه في التهذيب وقال القاضي ابو الطيب اجمع الناس على ان اقل الطهر خمسة عشر يوماً وقال النووي دعوى الاجماع غير صحيح لان الخلاف فيه مشهور فان احمد واسحق انكرا التحديد في الطهر فقال احمد الطهر بين الحيضتين على ما يكون وقال اسحق توفيهم الطهر بخمسة عشر غير صحيح وقال ابن عبد البر اما اقل الطهر فقد اضطرب فيه قول مالك واصحابه فروى ابن القاسم عنه عشرة ايام وروى سحنون عنه ثمانية ايام وقال عبد الملك بن الماحشون اقل الطهر خمسة ايام ورواه عن مالك رحمه الله قوله «ويأتيها زوجها» اي ياتي المستحاضة زوجها يعني يطؤها وبه قال جمهور الفقهاء وعامة العلماء ومنع من ذلك قوم روى ذلك عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت «المستحاضة لا ياتيها زوجها» وهو قول ابراهيم النخعي والحكم وابن سيرين والزهرى وقال الزهرى انما سمعنا بالرخصة في الصلاة وخجة الله ان دم الاستحاضة ليس باذي يمنع الصلاة والصوم فوجب ان لا يمنع الوطء وروى ابوداود في سننه من حديث عكرمة قال «كانت ام حبيبة تستحاض وكان زوجها يفشاها اي يجامعها ورواه البيهقي ايضا وروى ابوداود ايضا عن عكرمة عن حمزة بنت جحش انها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها» وقال الحافظ ركن الدين في صناع عكرمة عن ام حبيبة وحمة بنظر وليس فيهما ما يدل على بماعه منهما قوله «اذا صلت» ليس له تعلق بقوله «ويأتيها زوجها» بل هي جملة مستقلة ابتدائية جزائية وفي جوابها وجهان. الاول على قول الكوفيين جوابها ما تقدمها وهو قوله «تغتسل وتصلى» والتقدير على قولهم المستحاضة اذا صلت يعني اذا ارادت الصلاة تغتسل وتصلى. الوجه الثاني على قول البصريين ان الجواب محذوف تقديره اذا صلت تغتسل وتصلى قوله «الصلاة اعظم» جملة من المبتدأ والخبر كأنها جواب عن سؤال مقدر بأن يقال كيف ياتي المستحاضة زوجها فقال الصلاة اعظم اي اعظم من الوطء فاذا جازها الصلاة التي هي اعظم فالوطء بطريق الاولى وقال بعضهم قوله «الصلاة اعظم»

اعظم الظاهر ان هذا بحث من البخارى واراد به بيان الملازمة اى اذا جازت الصلاة فجواز الوطء اولى قلت قوله واراد به بيان الملازمة اخذه من الكرمانى *

٣٥ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ زُهَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَقْبَلْتَ الْخِيضَةَ فَدَعِ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَدْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّيْ** *
وجه مطابقته للترجمة من حيث ان معنى قوله باب اذا رأت المستحاضة الطهر باب في بيان حكم الاستحاضة اذا رأت الطهر كما ذكرناه والحديث دل على حكمها من وجوب الصلاة عليها عند ادبار الحيض ورؤية الطهر والحديث مختصر من حديث فاطمة بنت ابي حبيش المصروح فيه بأمر المستحاضة بالصلاة وقد تقدم في باب المستحاضة . وزهير في هذا الاسناد هو زهير بن معاوية قوله «فدعى» اى اتركى *

بابُ الصَّلَاةِ عَلَى النِّفْسَاءِ وَسُنَّتِهَا *

اى هذا باب فى بيان الصلاة على النفساء وبيان سنتها اى بيان سنة الصلاة عليها قال ابن بطال يحتمل ان يكون البخارى قصد بهذه الترجمة ان النفساء وان كانت لاتصلى ان لها حكم غيرها من النساء اى في طهارة العين لصلاة النبي ﷺ عليها قال وفيه رد على من زعم ان ابن آدم ينجس بالموت لان النفساء جمعت الموت وحمل النجاسة بالدم الملازم لها فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذى لا يسيل منه نجاسة اولى وقال ابن المنير ظن الشارح اراد به ابن بطال ان مقصود الترجمة التنبية على ان النفساء طاهرة العين لانجاسة لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى عليها واوجب لها بصلاته حكم الطهارة فيقاس المؤمن الطاهر مطلقا عليها في انه لا ينجس وذلك كله اجنبى عن مقصوده والله اعلم . وانما قصد انها وان ورد انها من الشهداء فهي ممن يصلى عليها كغير الشهداء وقال ابن رشيد اراد البخارى ان يستدل بلازم من لوازم الصلاة لان الصلاة اقتضت ان المستقبل فيها ينبغي ان يكون محكوما بطهارته فلما صلى عليها اى اليها لزم من ذلك القول بطهارة عنها (قلت) كل هذا لا يجدى والحق احق ان يتبع والصواب من القول في هذا ان هذا الباب لا دخل له في كتاب الحيض ومورده في كتاب الجنائز ومع هذا ليس له مناسبة اصلا بالباب الذى قبله ورعاية المناسبة بين الابواب مطلوبة وقول ابن بطال ان حكم النفساء مثل حكم غيرها من النساء في طهارة العين لصلاة النبي ﷺ عليها مسلم ولكنه لا يلائم حديث الباب فان حديث الباب في ان النبي ﷺ صلى على النفساء وقام في وسطها وليس لهذا دخل في كتاب الحيض وقول ابن المنير ابعد من هذا لان مظنة ما ذكره في باب الشهيد وليس له دخل في كتاب الحيض وقول ابن رشيد ابعد من الكل لانه ارتكب امورا غير موجهة . الاول انه شرط ان يكون المستقبل في الصلاة طاهرا فهذا فرض او واجب او سنة او مستحب . والثاني ارتكب مجازا من غير ادع الى ذلك . والثالث ادعى الملازمة وهي غير صحيحة على ما لا يخفى على المتأمل *

٣٦ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ وَمَطَّهَا ***

مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة مع وضع الترجمة في غير موضعها كما ذكرنا (ذكر رجاله) وهم ستة . الاول احمد ابن ابي سريج ابو جعفر الرازى انفرد البخارى بالرواية عنه وابو سريج اسمه الصباح وهو بضم السين المهملة وبالحيمزة الثاني شبابة بفتح الشين المعجمة وتحفيف البائين الموحدين ابن سوار بفتح السين المهملة وتشديد الواو وبالراء الفزارى بفتح الفاء وتحفيف الزاى المداينى واصله من خراسان مات سنة اربع ومائتين . الثالث شعبة بن الحجاج . الرابع حسين المعلم بكسر اللام المكتوب مر في باب من الايمان ان يحب لآخيه . الخامس عبد الله بن بريدة بضم الباء الموحدة

وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وبالدال المهملة ابن الحبيب بضم الحاء وفتح الصاد المهملين وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره باء موحدة الاسمي المروزي التابعي المشهور وقال النسائي قد صدح بعضهم فقال هو خصيب بالحاء المعجمة المفتوحة . السادس سمرة بن جندب بضم الجيم وفتح الدال وضمها ابن هلال الفزارى روى له مائة حديث وثلاثة وعشرون حديثا للبخارى منها اربعة وكان زياد استخلفه على الكوفة ستة اشهر وعلى البصرة ستة اشهر مات سنة تسع وخمسين قال النسائي ومنهم من يقول سمرة بسكون الميم تخفيفا نحو عضد في عضدوهي لذة اهل الحجاز وبذواتهم يقولون بضمها *

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصفة الجمع في موضع واحد وفيه الاخبار بصفة الجمع في الموضعين وفيه العنقة في ثلاثه مواضع وفيه ان رواه ما بين رازى ومدائى وبصرى ومروزي (ذكر تعدد موضعه ومن اخرجه غيره) * اخرجه البخارى ايضا في الجنائز عن مسدد واخرجه مسلم في الجنائز عن يحيى بن يحيى وعن ابى بكر بن ابى شيبة وعن على بن حجر وعن ابن المثنى واخرجه ابو داود وفيه عن مسدده واخرجه الترمذى فيه عن على بن حجر به واخرجه النسائي فيه عن على بن حجر به وعن حميد بن مسعدة وعن سويد بن نصر واخرجه ابن ماجه فيه عن على بن محمد عن ابى اسامة عن الحسين بن ذكوان به *

(ذكر لغائه ومعناه) * قوله «ان امرأة» هي ام كعب سها مسلم في رواية من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم وذاكر ابو نعيم في الصحابة انها نصارية قوله «ماتت في بطن» كفة في هذا للتعليل كافي قوله صلى الله عليه وسلم «ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها» وكما في قوله تعالى (فذلكن الذي لمتني فيه) والمعنى ماتت لاجل مرض بطن كالاستسقاء ونحوه ولكن قال ابن الاثير الاظهر هنا انها ماتت في نفاس لان البخارى ترجم عليه بقوله باب الصلاة على النساء وقال الكرمانى قال التيمى قيل وهم البخارى في هذه الترجمة حيث ظن ان المراد بقوله «ماتت في بطن» ماتت في الولادة فوضع الباب على باب الصلاة على النساء ومعنى ماتت في بطن ماتت مبطونة روى ذلك ميمنان غير هذا الوجه ثم قال اقول ليس وها لانه قد جاء صريحا في باب الصلاة على النساء اذا ماتت في نفاسها في كتاب الجنائز وفي باب ابن يقوم الامام من المرأة عن سمرة بن جندب قال «صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها وسطها» فالترجمة صحيحة والمؤم وا هم انتهى وقال بعضهم قوله «ماتت في بطن» اى بسبب بطن يعنى الحمل ثم قال ما قاله التيمى ثم اجاب عنه بما اجاب به الكرمانى ونسب الجواب الى نفسه بقوله قلت بل المؤم له وا هم الى آخر ما قاله الكرمانى قلت لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون من سمرة حديثان احدهما في التي ماتت في بطن والاخر في التي ماتت في نفاسها ويكون الوهم في استعمال معنى الحديث الثانى الذى فيه التصريح بالنفاس في معنى الحديث الاول الذى فيه التصريح بالبطن قوله «فقام وسطها» يعنى قام محاذيا لوسطها قد ذكرنا الفرق بين الوسط بالسكون وبين الوسط بالتحريك وجاء هنا كلاهما وضبطه ابن التين بفتح البين وضبطه غيره بالسكون وفي رواية الكشمي «فقام عند وسطها» فن اختيار الفتح يقول انه اسم ومن اختار السكون يقول انه ظرف ولا يقال بالسكون الا في متفرق الاجزاء كالناس والدواب وبالفتح فيما كان متصل الاجزاء كالدار * (ذكر ما يستنبط منه) وهوان الامام يقوم من المرأة بجذاه وسطها قال الخطابي اختلفوا في موقف الامام من الجنائز فقال احمد يقوم من المرأة بجذاه وسطها ومن الرجل بجذاه صدره وقال اصحاب الراى يقوم منها بجذاه الصدر وفي الغنى لا يختلف المذهب في ان السنة ان يقوم الامام في صلاة الجنائز عند صدر الرجل وعند منكبيه وحذاء وسط المرأة وروى حرب عن ابن حنبل كقول ابى حنيفة فقال رأيت احمد صلى على جنازة فقام عند صدر المرأة وفي المبسوط واحسن مواقف الامام من الميت بجذاه الصدر قال في جوامع الفقه هو المختار واختاره الطحاوى وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يقوم بجذاه وسط المرأة وبه قال ابن ابى ليلى وهو قول النخعي وفي البدائع وروى الحسن عنه في كتاب الصلاة انه يقوم بجذاه وسط الرجل وعند رأس المرأة قال وهو قول ابن ابى ليلى وفي المبسوط الصدر هو الوسط فان فوه يديه ورأسه وتحت بطنه ورجليه وفي التحفة والمفيد المشهور من الروايات عن اصحابنا في الاصل وغيره ان يقوم من الرجل والمرأة

حذاء الصدرو عن الحسن بحذاء الوسط منهما الا انه يكون في المرأة الى رأسها اقرب وعن ابي يوسف انه يقف بحذاء الوسط من المرأة وحذاء الرأس من الرجل ذكره في المفيد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية قالا يقوم منهما بحذاء صدرها وقال مالك يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبها اذ الوقوف عندا على المرأة امثل واسلم وقال ابو علي الطبري من الشافعية يقوم الامام عند صدره واختاره امام الحرمين والغزالي وقطع به السرخسي قال الصيدلاني وهو اختيار أئمتنا وقال الماوردي وقال أصحابنا البصريون يقوم عند صدره وهو قول الثوري وقال البغداديون عند رأسه وقالوا اليس في ذلك نص ومن قاله المحاملي في المجموع والتجريد وصاحب الحاوي والقاضي حسين وامام الحرمين *

* باب *

اي هذا باب ان قرى بالتونين والافبالسكون لان الاعراب لا يكون الا بعد العقد والتركيب ولما كان حكم الحديث الذي في هذا الباب خلاف حكم حديث الباب الذي قبله فصل بينهما بقوله باب ولكنه ما ترجم له وهذا في رواية ابي ذر وفي رواية الاصيل وغيره لم يذكر لفظ باب بل ادخل حديث ميمونة الاتي في الباب الذي قبله ووجه مناسبة ذكر حديث ميمونة فيه هو التنبيه والاشارة الى ان عين الحائض والفساء طاهرة لان ثوب النبي ﷺ كان يصيب ميمونة رضى الله تعالى عنها اذا سجد وهي حائض ولا يضره ذلك فلذلك لم يكن يتمتع منه ﷺ *

٣٧ - حدث الحسن بن مدرك قال حدثنا يحيى بن حماد قال اخبرنا ابو عوانة اسمه الوضاح من كتابه قال اخبرنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد قال سمعت خاتمي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تكون حائضا لا تغطي وهي مفرشة بحذاء مسجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي على خمرته اذا سجد اصابني بعض ثوبه *

لم يذكر ترجمة لهذا الحديث لانه ذكر قوله باب كذا مجردا لانه بمعنى فصل فلا يحتاج الى ذكر شيء وما على الرواية التي لم يذكر فيها لفظ باب فوجه ما ذكرناه الا ان (ذكر رجاله) وهم ستة * الاول الحسن بن مدرك بضم الميم من الادرك ابو علي السدوسي الحافظ الطحان البصري * الثاني يحيى بن حماد الشيباني خن ابي عوانة مات سنة خمس عشرة ومائتين * الثالث ابو عوانة بفتح العين واسمه الوضاح وقد تكرر ذكره في الرابع سليمان بن ابي سنان فيروز ابو اسحق الشيباني * الخامس عبد الله بن شداد بن الهاد تقدم ذكره * السادس ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ وهي خالة عبد الله بن شداد لان امه سلمى بنت عيسى اخت ليمونة لامها اي اخت اخيافه *

(ذكر لطائف اسناده) فيه التحديث بصيغة الجمع في ثلاثة مواضع وفيه الاخبار بصيغة الجمع في موضع واحد وهو قوله ابو عوانة وفيه الغنة في موضع واحد وفيه السماع وفيه ان رواه ما بين بصرى وكوفي ومدني وفيه رواية البخاري من صغار شيوخه وهو الحسن المذكور والبخاري اقدم منه سمعا وروى البخاري عن يحيى بن حماد ايضا شيخ الحسن المذكور والنكتة فيه ان هذا الحديث قد فات البخاري عن شيخه يحيى فرواه عن الحسن لانه عارف بحديث يحيى بن حماد وفيه الاشارة الى ان ابا عوانة حدث بهذا الحديث من كتابه تقوية لما روى عنه قال احمد اذا حدث ابو عوانة من كتابه فهو اثبت واذا حدث من غير كتابه رما وهم وقال ابو زرعة ابو عوانة ثقة اذا حدث من الكتاب وقال ابن مهدي كتاب ابي عوانة اثبت من هشيم (ذكر تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) أخرجه البخاري ايضا في الصلاة عن مسدد وعن عمرو بن زرارة وعن ابي النعمان وأخرجه مسلم في الصلاة عن يحيى بن يحيى وعن ابي بكر بن ابي شيبة وأخرجه ابو داود فيه عن عمرو بن عون عن خالد بن عمار وأخرجه ابن ماجه عن ابن ابي شيبة به *

* (ذكر معناه واعرابه) * قوله «انها» اي ان ميمونة قوله «كانت تكون» فيه ثلاث اوجه * احدها ان يكون احد لفظي الكون زائدا كما في قول الشاعر * وجيران لنا كانوا كرام * فلفظ كانوا زائدا وكرام بالجر صفة لجيران *

الثانى ان يكون في كانت ضمير القصة وهو اسمها وخبرها قوله «تكون حائضا» في محل النصب به الثالث ان يكون لفظ تكون بمعنى تصير في محل النصب على انها اسم كانت ويكون الضمير في كانت راجعا الى ميمونة وهو اسمها وقوله «حائضا» يكون خبر تكون التي بمعنى تصير قوله «لاتصل» جملة مؤكدة «لقوله حائضا» واعرب الكرماني لاتصل صفة لحائضا في وجه وفي وجه اعربه حالا واعرب لاتصل خبر الكانت والتحقيق ما ذكرناه قوله «وهي مفترشة» جملة اسمية وقعت حالا يقال افترش الشيء انبسط وافترش ذراعيه بسطهما على الارض قوله «بجذا» بكسر الحاء المهملة وبالمد بمعنى ازاء قوله «مسجد رسول الله ﷺ» اى موضع سجوده في بيته وليس المراد منه المسجد المعروف بالمهود قوله «على خمرته» بضم الحاء المعجمة وسكون الميم وهى سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل تسج بالحیوط وسميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الارض ويردها واذا كانت كبيرة سميت حصير ا قوله «اصابني بعض ثوبه» جملة من الفعل والفاعل والمفعول (فان قلت) ما محلها من الاعراب (قلت) النصب على الحال وقد علمت ان الجملة الفعلية الماضية المثبتة اذا وقعت حالا تكون بلا واو فافهم •

(ذكر استنباط الاحكام) منها ان في دليل على ان الحائض ليست بنجسة لانها لو كانت نجسة لما وقع ثوبه ﷺ على ميمونة وهو يصلى وكذلك النفساء . ومنها ان الحائض اذا قربت من المصلى لا يضر تلك صلاته . ومنها ترك الحائض الصلاة . ومنها جواز الافتراش بجذا المصلى . ومنها جواز الصلاة على الشيء المتخذ من سعف النخل سواء كان كبيرا او صغيرا بل هذا اقرب الى التواضع والمسكنة بخلاف صلاة المتكبرين على سجاجيد مشتمة مختلفة الالوان والقماش ومنهم من ينسج له سجادة من حرير فالصلاة عليها مكروهة وان كان دوس الحرير جائزا لان فيه زيادة كبر وطمعان به

❦ كل يعون الله تعالى واعانتة الجزء الثالث من عمدة القارى شرح صحيح البخارى

للامام العيني ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الرابع ومطلعه كتاب التيمم

وقتنا الله عز وجل لا كاله فانه ولى التوفيق ❦



فهرست

الجزء الثالث من عمدة القاري شرح صحيح البخاري
للامام العلامة بدر الدين العيني قدس الله سره

صفحة	صفحة
٢٠	٢ (باب الوضوء مرة مرة)
٢١	٢ حديث ابن عباس رضي الله عنه قال «توضأ النبي ﷺ مرة مرة» وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
٢١	٣ (باب الوضوء مرتين مرتين)
٢٢	٤ حديث « أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين » وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
٢٢	٤ (باب الوضوء ثلاثا ثلاثا)
٢٢	٤ حديث حمران مولى عثمان رضي الله تعالى عنه « أنه رأى عثمان بن عفان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من أناته ففسلها ثلاث مرات » وقد ذكر هنا نبذة غير ما تقدم في شرحه في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا
٢٢	٤ اسناده وبيان لغاته
٢٣	٦ بيان اعرابه ومعانيه وفيه كلام نفيس جدا
٢٤	٨ بيان استنباط الاحكام منه وفيه مهمات كثيرة تتعلق بالوضوء
٢٤	١١ حديث عثمان رضي الله عنه انه قال لما توضأ « ألا احديثكم حديثا لولا آيته ما حدثتكموه »
٢٤	١٢ بيان رجاله ولطائف اسناده واعرابه ومعانيه
٢٥	١٣ بيان استنباط الاحكام منه وقد استنبط منه ثلاثة احكام وقد ذكرها مفصلة
٢٥	١٣ (باب الاستنثار في الوضوء)
٢٦	١٤ حديث « من توضأ فليستثر » وبيان رجاله ولطائف اسناده واعرابه ومعانيه
٢٦	١٥ بيان استنباط الاحكام منه وهو نفيس جدا
٢٧	١٦ (باب الاستجمار وترا)
٢٨	١٦ حديث « اذا توضأ احدكم فليجعل في انفه ثم لينثر » وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
٢٨	١٧ بيان لغاته واعرابه
٢٨	١٨ بيان معانيه واستنباط الاحكام منه وقد استنبط
٢٨	٢٠ منه عشرين مسألة وقد اطال واجاد
٢٨	٢٠ (باب غسل الرجلين . ولا يمسح على القدمين)
٢٨	٢١ حديث عبد الله بن عمرو قال « تخلف النبي ﷺ عنافي سفرة سافرها فادر كنا وقد اهرقنا العصر » وبيان رجاله وغير ذلك
٢٨	٢١ (باب المضمضة في الوضوء)
٢٨	٢٢ حديث حمران مولى عثمان رضي الله عنه « أنه رأى عثمان بن عفان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من أناته ففسلها ثلاث مرات » وقد ذكر هنا نبذة غير ما تقدم في شرحه في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا
٢٨	٢٢ (باب غسل الاغقاب)
٢٨	٢٣ حديث « سمعت ابا هريرة وكان يمر بنا والناس يتوضئون من المطهرة قال اسفوا الوضوء » وبيان رجاله ولطائف اسناده ولغاته
٢٨	٢٤ (باب غسل الرجلين في التعلين ولا يمسح على التعلين)
٢٨	٢٤ حديث عبيد بن جريح انه قال لعبد الله بن عمر « رأيتك لاتمس من الاركان الثمانية » وبيان مطابقته للترجمة
٢٨	٢٥ بيان لطائف اسناده ولغاته
٢٨	٢٦ بيان اعرابه ومعانيه
٢٨	٢٧ بيان استنباط الاحكام منه وفيه من مهمات المناسك ما ينش فؤاد الناسك
٢٨	٢٨ ((باب التيمن في الوضوء والفعل))
٢٨	٢٨ حديث ام عطية « قالت قال النبي ﷺ لمن في غسل ابنته ابدان بياضا ومواضع الوضوء » وبيان رجاله
٢٨	٢٩ بيان لطائف اسناده . وتعدد موضعه . ومعانيه . واستنباط الاحكام منه
٢٨	٢٩ حديث عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ

صحيفة

يعجبه التيمن في تعلمه وترجله وطهوره» وبيان رجاله وغير ذلك

٣٠ بيان لطائف اسناده وتعدد موضعه ومن اخرجه غيره وبيان لغاته واعرابه

٣١ بيان معانيه ومناقبه قاعدة مهمة جدا وهي ان ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب والسر اويل والخف وغير ذلك يستحب فيه التيامن وان ما كان بضد ذلك كدخول الخلاه والخروج من المسجد والامتخاض وما اشبه ذلك يستحب فيه التياسر

٣٢ بيان استنباط الاحكام منه وهو من المهمات

٣٢ (باب التماس الوضوء اذا حانت الصلاة)

٣٢ حديث انس رضي الله عنه قال «رأيت النبي ﷺ وحانت صلاة العصر فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوه»

٣٣ بيان لطائف اسناده وتعدد موضعه ومن اخرجه غيره ولغاته واعرابه

٣٤ بيان معانيه واستنباط الاحكام من الحديث وتفجير المسام بين اصابع النبي ﷺ وهي من ابدع معجزات نبينا واشهرها باني هو وامى افيديه

٣٤ ((باب الماء الذي يغسل به شعر الانسان))

٣٥ بيان حكم شعر الانسان بعد انفصاله واختلاف الائمة في شعر الميتة وغيره كالقرن والعظم والسن

والخافر وبيان طهارة شعر النبي ﷺ وفضلاته

٣٧ حديث ابن سيرين قال «قلت لعبيدة عندنا من شعر النبي ﷺ اصنبا من قبل انس» وبيان رجاله وبركة شعره صلوات الله وسلامه عليه

٣٧ حديث «ان رسول الله ﷺ لما خلق رأسه كان ابو طلحة اول من اخذ من شعره» وبيان رجاله

٣٨ بيان لطائف اسناده ومن اخرجه غيره وبيان استنباط الاحكام منه وهو نفيس جدا

٣٨ حديث «اذا شرب الكلب في اناه احدكم فليغسله سبعا» وبيان رجاله ولطائف اسناده وتعدد موضعه وغير ذلك

٣٩ بيان معانيه واستنباط الاحكام منه وفيه اختلاف

صحيفة

الائمة في نجاسة الكلب وطهارته وحكم بيعه تحريمه وجوازا وبيان كيفية تطهير الاناء وغيره من نجاسته على القول بنجاسته وقد اطلال هنا بمهمات حديث «ان رجلا رأى كلباً يأكل الثرى من العطش فأخذ الرجل خفه فجعل يغرف له به حتى ارواه» وبيان رجاله

٤٢ ٤٣ بيان لغاته واعرابه ومعانيه واستنباط الاحكام منه وفيه بيان طهارة سؤر الكلب عند السادة المسالكية وغير ذلك

٤٣ حديث «كانت السكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم» وبيان رجاله

٤٤ بيان لطائف اسناد ومن اخرجه غيره وبيان معناه واعرابه واستنباط الاحكام منه وهو من المهمات

٤٥ حديث عدى بن حاتم قال «سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اذا ارسلت بك الملع فقل فكل واذا اكل فلاتا كل» وبيان رجاله وتعدد موضعه واعرابه ومعناه واستنباط الاحكام منه وفيه الشروط التي بها يحل الصيد بالكلب وغير ذلك من التحقيقات

٤٦ (باب من لم يبر الوضوء الا من المخرجين القبل والدبر)

٤٧ الكلام على قول الله تعالى (اوجاه احد منكم من الغائط) وهو من التفائس

٤٨ حديث «وقال جابر بن عبد الله اذا ضحك في الصلاة اعاد الصلاة ولم يعد الوضوء» وقد تكلم عليه بما

يكفي ويشفي صدور قوم مؤمنين

٥٠ حديث «ويذكر عن جابر ان النبي عليه الصلاة والسلام كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فترفه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته» والكلام عليه وهو مهم جدا

٥١ بيان استنباط الاحكام منه وهو نفيس

٥٣ حديث «لا يزال العبد في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث» وبيان رجاله واعرابه ومعناه واستنباط الاحكام منه

٥٤ حديث «لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٦٧	بيان مطابقته للترجمة ولطائف اسناده وتعدد موضعه وغير ذلك	٥٤	ريحاً « وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
٦٧	(باب مسح الراس كله)	٥٤	حديث على رضى الله عنه قال «كنت رجلاً مذاء
٦٨	حديث « ان رجلاً قال لعبد الله بن زيد استطيع ان تربنى كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ » وبيان رجاله	٥٥	فاستحييت ان اسأل رسول الله ﷺ فامرت المقداد فسأله
٦٩	بيان لطائف اسناده . وتعدد موضعه ومن أخرجه غيره وبيان لغاته ومعانيه واعرابه	٥٥	حديث ان عثمان رضى الله عنه قيل له « ارايت اذا جامع فلم يمن قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة »
٧٠	بيان استنباط الاحكام منه وقد اطال واجاد	٥٦	وبيان رجاله ولطائف اسناده وتعدد موضعه وبيان معناه واعرابه
٧٢	(باب غسل الرجلين الى الكعبين)	٥٧	بيان استنباط الاحكام منه وفيه فوائد جليلة
٧٢	حديث « ان عمرو بن ابي حسن سأل عبد الله ابن زيد عن وضوء النبي ﷺ » وقدر ذكر هنا نبذة غير ما تقدم في شرحه آنفاً	٥٧	حديث « ان رسول الله ﷺ ارسل الى رجل من الانصار فجاء ورايه بقطر » وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
٧٣	(باب استعمال فضل وضوء الناس)	٥٨	بيان معناه واعرابه واستنباط الاحكام منه
٧٤	حديث « خرج علينا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه بالهاجرة فأتمى بوضوء فتوضأ » وبيان رجاله ولطائف اسناده ولغاته واعرابه وفي خلال ذلك مهمات	٥٩	(باب الرجل يوضي صاحبه)
٧٥	بيان استنباط الاحكام منه وهي اربعة احكام نفيسة	٥٩	حديث « ان رسول الله ﷺ لما افاض من عرفة عدل الى الشعب فقضى حاجته » وبيان رجاله
٧٦	حديث محمود بن الربيع قال وهو الذى مع رسول الله عليه السلام في وجهه وهو غلام وغير ذلك	٦٠	بيان لطائف اسناده وتعدد موضعه ومن أخرجه غيره ومعناه واعرابه واستنباط الاحكام منه
٧٧	حديث السائب بن يزيد قال « ذهب بي خالتي الى النبي عليه الصلاة والسلام فقالت يا رسول الله ان ابن اختي وجع » وبيان رجاله ولطائف اسناده . ولغاته	٦١	حديث المغيرة بن شعبة « انه كان مع رسول الله ﷺ في سفر وانه ذهب لحاجة له وان المغيرة جعل يصب الماء عليه » وبيان رجاله
٧٩	بيان مشكلات ما وقع في هذا الباب . واستنباط الاحكام وهو نفيس جدا	٦٢	بيان لطائف اسناده . وتعدد موضعه ومن أخرجه غيره ومعناه واعرابه واستنباط الاحكام منه
٨٠	حديث عبد الله بن زيد « انه افرغ من الاناء على يديه فغسلهما » وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك	٦٢	(باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره)
٨١	(باب مسح الراس مرة)	٦٤	حديث عبد الله بن عباس رضى الله عنهما « انه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي ﷺ » وبيان رجاله ولطائف اسناده وتعدد موضعه ولغاته
		٦٥	بيان معانيه واعرابه واستنباط الاحكام منه
		٦٦	(باب من لم ير الوضوء إلا من العشى المثلث)
		٦٦	حديث اسماء بنت ابي بكر قالت « اتيت عائشة

صفحة	صفحة
٨١	حديث «ان عمرو بن ابي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي عليه السلام فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم»
٨٢	((باب فضل وضوء الرجل مع امراته وفضل وضوء المرأة))
٨٤	حديث عبد الله بن عمر «انه قال كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان النبي عليه الصلاة والسلام جميعا» وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعانيه
٨٥	بيان استنباط الاحكام
٨٦	((باب صب النبي عليه الصلاة والسلام وضوءه على المغمى عليه))
٨٧	حديث جابر بن عبد الله قال «جاء رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يعودني وانا مريض» وبيان رجاله . ولطائف اسناده ولغاته ومعانيه واغرابه واستنباط الاحكام منه وغير ذلك
٨٧	((باب الغسل والوضوء في الخضب والقدح والخشب والحجارة))
٨٨	حديث انس رضى الله عنه قال « حضرت الصلاة فقام من كان قريب الدار إلى اهله وبقى قوم» وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعناه واغرابه
٨٩	حديث «ان النبي عليه الصلاة والسلام دعا بقدح فيه ماء فغسل يديه» وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
٩٠	حديث «اني رسول الله عليه الصلاة والسلام فأخرجنا له ماء في تور من صفر فتوضأ» وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعناه واغرابه
٩٠	حديث «ان عائشة قالت لما نقل النبي عليه الصلاة والسلام واشتد به وجعه استأذن ازواجه في ان يمرض في بيتي» وبيان رجاله
٩١	بيان لغاته واغرابه . واستنباط الاحكام وهو مبحث نفيس
٩٢	الاسئلة الواردة على الحديث والاجوبة عنها
٩٢	((باب الوضوء من التور))
٩٢	حديث «كان عمر يكثر من الوضوء قال لعبد الله ابن زيد اخبرني كيف رأيت النبي ﷺ يتوضأ» والكلام عليه
٩٢	حديث «ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا باناء من ماء فأتى بقدح رحر» وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعناه
٩٤	((باب الوضوء بالمد))
٩٤	حديث «كان النبي ﷺ يغسل بالصاع» وبيان رجاله ولغاته ومعناه وغير ذلك
٩٥	بيان استنباط الاحكام منه وفيه مهمات تشد إليها الرحال
٩٦	((باب المسح على الخفين))
٩٦	حديث سعد بن ابي وقاص «عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين» وبيان رجاله
٩٧	بيان لطائف اسناده ومن اخرجه غيره وبيان معناه واغرابه واستنباط الاحكام منه
٩٨	حديث «ان رسول الله عليه الصلاة والسلام خرج لحاجته فأتبعه المغيرة بأداة فيها ماء» وبيان رجاله ولطائف اسناده وتعدد موضعه ومن اخرجه غيره ومعانيه
١٠٠	بيان استنباط الاحكام
١٠٠	حديث جعفر الضمري «ان اباه اخبره انه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يمسح على الخفين» والكلام عليه
١٠٠	حديث «رايت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه» وبيان رجاله
١٠١	بيان معناه واستنباط الاحكام منه
١٠١	((باب اذا ادخل رجله وبها طاهرتان))
١٠٢	حديث «كنت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فأهويت لاترعه خفيه فقال دعهما» وبيان رجاله ولطائف اسناده ولغاته واغرابه واستنباط الاحكام منه

صحيفة	صحيفة
١١٤ حديث «مر النبي ﷺ بجائط من حيطان المدينة فسمع صوت أنسانين يعذبان في قبورها»	١٠٣ ((باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق))
١١٥ بيان رجاله ولطائف أسناده وتمدموضه ولغاته	١٠٤ حديث «أن رسول الله ﷺ صلوات الله وسلامه عليه أكل كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ» وبيان معناه والحكم منه وهو نفيس
١١٦ بيان أعرابه	١٠٥ حديث عمرو بن أمية «أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ عليه الصلاة والسلام يحترم كنف شاة» وبيان رجاله ولطائف أسناده ومعناه واستنباط الأحكام منه وغير ذلك
١١٧ بيان معانيه وفيه الترهيب من عدم الاستبراء من البول والسمي بين الناس بالتميمة وهو نفيس جداً	١٠٥ ((باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ))
١١٨ بيان استنباط الأحكام وفيه بحث شريف في عذاب القبر وحقائقه وما ينفع المقبورين وغير ذلك	١٠٦ حديث سويد بن النعمان «أنه خرج مع رسول الله ﷺ صلى الله تعالى عليه وسلم عام خيبر» وبيان رجاله ولغاته وأعرابه واستنباط الأحكام منه
١٢٠ الأسئلة الواردة على الحديث والاجوبة عنها	١٠٧ حديث «أن رسول الله ﷺ عليه الصلاة والسلام أكل كنفاً ولم يتوضأ» والكلام عليه
١٢١ «باب ما جاء في غسل البول»	١٠٧ ((باب هل يمضمض من اللبن))
١٢٢ حديث «كان النبي ﷺ إذا تبرز لحاجته أتته بماء فغسل به» وبيان رجاله ولطائف أسناده ولغاته وأعرابه واستنباط الأحكام منه	١٠٧ حديث «أن رسول الله ﷺ شرب لبناً فمضمض» وبيان رجاله ولطائف أسناده وغير ذلك
١٢٣ حديث «مر النبي ﷺ صلوات الله وسلامه عليه بقبرين فقال أنهما يعذبان» وبيان رجاله ولطائف أسناده وغير ذلك	١٠٨ ((باب الوضوء من النوم))
١٢٤ حديث «أن النبي ﷺ رأى أعرابياً يبول في المسجد» وبيان رجاله ولطائف أسناده وغير ذلك	١١٠ حديث «أن رسول الله ﷺ قال إذا نعس أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم» وبيان رجاله ولطائف أسناده وأعرابه ومعناه
١٢٥ بيان لغته وأعرابه ومعناه واستنباط الأحكام منه وفيه نبذة في أحكام المساجد وحكم النوم فيها وغير ذلك من المهمات	١١١ بيان استنباط الأحكام منه وهو من المهمات
١٢٧ «باب صب الماء على البول في المسجد»	١١١ حديث «إذا نعس أحدكم في الصلاة فليمن حتى يعلم ما يقرأ» وبيان رجاله وأعرابه ومعناه واستنباط الأحكام منه وغير ذلك
١٢٧ حديث «قام أعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس فقال النبي ﷺ صلوات الله وسلامه عليه دعوه»	١١٢ ((باب الوضوء من غير حدث))
١٢٨ بيان رجاله ومعانيه وغير ذلك	١١٢ حديث «كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة» وبيان رجاله ومعناه وأعرابه واستنباط الأحكام منه وغير ذلك من النفائس
١٢٨ حديث «جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد فزجره الناس فنهاهم النبي ﷺ»	١١٣ حديث سويد بن النعمان قال «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالصهراء صلى لنا رسول الله ﷺ»
١٢٩ «باب بول انصبيان»	١١٤ «باب»
١٢٩ حديث «أتى رسول الله ﷺ بصبي فبال على ثوبه» وبيان رجاله ومن أخرجه غيره واستنباط الأحكام منه	
١٣٢ حديث أم قيس بنت محسن «أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ عليه الصلاة والسلام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره»	

صحيفة

- وبيان رجاله ولطائف اسناده ولفته واعرابه
 ١٣٣ بيان استنباط الاحكام منه وهو نفيس جدا
 ١٣٤ (باب البول قائما وقاعدا)
 ١٣٤ حديث « انى النبي ﷺ سبابة قوم فبال قائما ثم دعا بماء » وبيان تعدد موضعه ولفته واعرابه وغير ذلك
 ١٣٥ بيان استنباط الاحكام منه وفيه اختلاف الائمة في البول قائما وهو مبحث جليل جدا
 ١٣٦ (باب البول عند صاحبه والستر بالحائط)
 ١٣٦ حديث حذيفة بن اليمان قال « رأيتى أنا والنبي ﷺ نتماشى فأتى سبابة قوم خلف حائط فقام كما يقوم احدكم فبال » وبيان لطائف اسناده وغير ذلك
 ١٣٧ بيان لفته واعرابه
 ١٣٧ (باب البول عند سبابة قوم)
 ١٣٧ حديث « كان ابو موسى الاشعري يشدد في البول ويقول ان بنى اسرائيل كان اذا اصاب ثوب احدهم قرضه » وبيان مطابقته للترجمة
 ١٣٨ بيان لفته واعرابه
 ١٣٩ (باب غسل الدم)
 ١٣٩ حديث « جاءت امرأة الى النبي ﷺ فقالت أرأيت احدا ناتيخض في انثوب كيف تصنع » وبيان رجاله وتعدد موضعه ولفته واعرابه
 ١٤٠ بيان معانيه
 ١٤١ بيان استنباط الاحكام منه وقد بسط الكلام هنا بسطا شافيا
 ١٤١ حديث « جاءت فاطمة بنت أبي حديش الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله انى امرأة أستحاض فلا تطهر فأدع الصلاة » وبيان رجاله ولطائف اسناده ولفته واعرابه ومعناه وغير ذلك
 ١٤٣ بيان استنباط الاحكام
 ١٤٤ (باب غسل المتى وفركه وغسل ما يصيب من المرأة)
 ١٤٦ حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت كنت اغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ » وبيان

صحيفة

- رحاله ولطائف اسناده وغير ذلك
 ١٤٧ بيان لفته وما يستنبط منه وقد ذكر هنا نبذة لطيفة
 ١٤٧ حديث سليمان بن يسار قال « سألت عائشة رضى الله تعالى عنها عن المتى يعيب الثوب » وبيان من اخرجه
 ١٤٨ بيان لطائف اسناده واعرابه ومعناه
 ١٤٨ (باب اذا غسل الجنابة او غير هافلم يذهب اثره)
 ١٤٩ حديث عمرو بن ميمونة قال « سألت سليمان بن يسار في الثوب تصيبه الجنابة » والكلام عليه
 ١٥٠ (باب ابوال ابل والدراب والغنم ومرابضها)
 ١٥١ حديث انس رضى الله عنه قال « قدم اناس من عكل او عرينة فاجتروا المدينة فأمرهم النبي ﷺ بلفاح وان يشربوا من ابوالها والبانها » وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
 ١٥٢ بيان لغاته واعرابه ومعانيه واختلاف الفاظه
 ١٥٤ بيان ما فيه من تفسير المبهم واستنباط الاحكام منه وغير ذلك من المهمات
 ١٥٥ الاسئلة الواردة على الحديث والاجوبة عنها وهو مبحث نفيس جدا
 ١٥٦ حديث « كان النبي صلوات الله وسلامه عليه يصلى قبل أن يبنى المسجد في مرابض الغنم » وبيان رجاله
 ١٥٧ بيان تعدد موضعه ولفته وغير ذلك
 ١٥٨ (باب ما يقع من التجاسات في السمن والماء)
 ١٦١ حديث « ان رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال القوها وما حولها » وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
 ١٦٢ ذكر لغاته ومعناه واستنباط الاحكام منه
 ١٦٣ حديث « ان النبي ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال خذوها وما حولها فاطرحوه » وقد ذكر هنا نبذة غير ما تقدم في شرحه آنفا
 ١٦٤ حديث « كل كرم يكلمه المسلم في سبيل الله يكون يوم القيامة كهيئتها اذا طعنت تفجر دما » وبيان رجاله ولطائف اسناده ولغاته ومعناه
 ١٦٥

صحيفة

- ١٦٦ (باب البول في الماء الدائم) *
- ١٦٦ حديث «نحن الآخرون السابقون» ولا يبولن احدكم في الماء الدائم» ومطابقتهما للترجمة *
- ١٦٧ بيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك *
- ١٦٨ بيان تعدد موضعه ومن اخرج به غيره ولغته ومعناه واستنباط الاحكام منه وهو مبحث نفيس
- ١٧٠ (باب اذا القي على ظهر المصلى قدر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته) *
- ١٧١ حديث «ان النبي صلى الله عليه كان يصلى عند البيت وابوجهل واصحاب له جلوس اذ قال بعضهم لبعض ابيكم يحجى بسلا جزوربنى فلان فيضعه على ظهر محمد» وبيان رجاله *
- ١٧٢ بيان لطائف اسناده وتعدد موضعه ولغاته واختلاف ألفاظه *
- ١٧٣ بيان اعرابه *
- ١٧٤ بيان معانيه وفيه مهمات *
- ١٧٥ بيان استنباط الاحكام منه وهو مبحث جليل جدا
- ١٧٦ (باب البزاق والمخاط ونحوه في التوب)
- ١٧٦ حديث «خرج النبي صلى الله وسلامه عليه زمن حديبية وما تنخم النبي صلى الله عليه وسلم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم» ومطابقته للترجمة
- ١٧٧ بيان رجاله وذكر لغاته واستنباط الاحكام منه
- ١٧٨ حديث انس رضى الله عنه قال «برق صلى الله عليه في ثوبه» وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعناه
- ١٧٨ (باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا بالسكر)
- ١٨١ حديث «كل شراب اسكر فهو حرام» ومطابقته للترجمة وبيان رجاله وتعدد موضعه ومعناه وحكمه وغير ذلك *
- ١٨٢ حديث سهل بن سعد الساعدي «ومسألة الناس ما بيني وبينه احد باى شيء دووى جرح النبي صلى الله عليه» وبيان رجاله *
- ١٨٣ بيان لطائف اسناده وتعدد موضعه ولغاته واعرابه ومعناه واستنباط الاحكام منه *

صحيفة

- ١٨٣ «باب السواك» *
- ١٨٤ حديث ابي بردة عن ابيه قال «اتيت النبي صلى الله عليه فوجدته يستن بسواك بيده» وبيان رجاله ولطائف اسناده ولغته واعرابه *
- ١٨٥ حديث «كان النبي صلى الله عليه اذا قام من الليل يشوم فاه بالسواك» وبيان رجاله ولطائف اسناده ولغته وغير ذلك *
- ١٨٦ «باب دفع السواك الى الاكبر» *
- ١٨٦ حديث «ان النبي صلى الله عليه قال اراني انسوك بسواك فجاءني رجلان احدهما اكبر من الآخر» وبيان رجاله ومعناه *
- ١٨٧ «باب فضل من بات على الوضوء»
- ١٨٧ حديث البراء بن عازب قال «قال لي النبي صلى الله عليه اذا اتيت مضجعتك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم اسلمت وجهي اذك» وبيان رجاله
- ١٨٨ بيان لطائف اسناده ولغاته ومعانيه وغير ذلك من المهمات
- ١٨٩ بيان اعرابه واستنباط الاحكام منه وهو نفيس
- ١٩٠ «كتاب الغسل»
- ١٩٠ قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) والكلام عليه
- ١٩١ «باب الوضوء قبل الغسل»
- ١٩١ حديث «ان النبي صلى الله عليه كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه توضأ كما يتوضأ للصلاة» وبيان رجاله ولطائف اسناده ولغاته واعرابه
- ١٩٢ حديث «توضأ رسول الله صلى الله عليه وضوءه للصلاة غير رجله وغسل فرجه وما اصابه من الاذى»
- ١٩٣ بيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
- ١٩٥ «باب غسل الرجل مع امرأته»
- ١٩٥ حديث عائشة قالت «كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه من اناه واحد» وبيان لغاته واعرابه وغير ذلك
- ١٩٦ «باب الغسل بالصاع ونحوه»

صحيفة

- ١٩٧ حديث أبي سلمة قال « دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة رضي الله عنها فسألها أخوها عن غسل النبي ﷺ » وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعناه واستنباط الاحكام منه
- ١٩٨ حديث « انه كان عند جابر بن عبد الله هو وابوه وعنده قوم فسألوه عن الفسل فقال يكفيك صاع » وبيان رجاله وغير ذلك
- ١٩٩ بيان معانيه واعرابه واستنباط الاحكام منه
- ١٩٩ حديث « ان النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد » وبيان مطابقتها للترجمة (باب من افاض على رأسه ثلاثا)
- ٢٠٠ حديث « قال رسول الله ﷺ اما انا فافيض على رأسي ثلاثا » وبيان رجاله ولطائف اسناده ذكر معناه واعرابه
- ٢٠٢ حديث « كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثا » والكلام عليه
- ٢٠٢ حديث « كان النبي ﷺ يأخذ ثلاثة اكف ويفيضا على رأسه » وبيان رجاله ولطائفه (باب الفسل مرة واحدة)
- ٢٠٣ حديث « وضعت للنبي ﷺ ماء للفسل ففسل يديه مرتين او ثلاثة » وبيان رجاله وغير ذلك (باب من بدأ بالحلاب والطيب عند الفسل)
- ٢٠٤ حديث « كان النبي ﷺ اذا اغتسل من الجنابة دعى بشيء نحو الحلاب » وبيان رجاله وغير ذلك (باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة)
- ٢٠٦ حديث « صبت للنبي ﷺ غسلا » وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعناه (باب مسح اليد بالتراب ليكون اتقى)
- ٢٠٧ حديث ميمونة « ان النبي ﷺ اغتسل من الجنابة ففسل فرجه بيده ثم ذلك بها الحائط » ومطابقتها للترجمة والكلام عليه
- ٢٠٨ حديث عائشة قالت « كنت اغتسل أنا والنبي ﷺ من اناء واحد » وبيان رجاله ولطائفه
- ٢٠٩ بيان اعرابه ومعناه
- ٢٠٩ حديث « كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من

صحيفة

- الجنابة غسل يده » وبيان رجاله وغير ذلك
- ٢٠٩ حديث عائشة قالت « كنت اغتسل أنا والنبي ﷺ من اناء واحد من جنابة » والكلام عليه (باب تفريق الفسل والوضوء)
- ٢١٠ حديث ميمونة « وضعت لرسول الله ﷺ ماء يغتسل به » وبيان رجاله وغير ذلك
- ٢١١ (باب من افرغ يمينه على شماله في الفسل)
- ٢١١ حديث ميمونة قالت « وضعت لرسول الله ﷺ غسلا وسترته فصب على يده »
- ٢١٢ (باب اذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد)
- ٢١٣ حديث عائشة قالت « كنت اطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرما » وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
- ٢١٤ ذكر لغاته ومعناه واستنباط الاحكام منه
- ٢١٥ حديث كان النبي ﷺ يدور على نسائه (باب غسل المتى والوضوء منه)
- ٢١٨ حديث على قال « كنت رجلا مذاء فأمرت رجلا ان يسأل النبي ﷺ وذكر رجاله ولطائف اسناده واختلاف الفاظه وطرقة وغير ذلك
- ٢١٩ ذكر معانيه واستنباط الاحكام منه (باب من تطيب ثم اغتسل وبقي اثر الطيب)
- ٢٢٠ حديث محمد بن المنذر عن ابيه قال « سألت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر ما احب ان احج محرما انضخ طيبا »
- ٢٢١ حديث عائشة قالت « كاني انظر الى ويبص الطيب في مفرق النبي ﷺ وهو محرم » وبيان رجاله وغير ذلك
- ٢٢١ (باب تحليل الشعر حتى اذا ظن انه قد ادى بشرته)
- ٢٢١ حديث « كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه وتوضأ وضوءه للصلاة » (باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة اخرى »
- ٢٢٢ حديث وضع رسول الله ﷺ وضوءه للجنابة فاكفأ يمينه على شماله مرتين او ثلاثا »

صحيفة	صحيفة
٢٣٩ ذكر اعرابه واستنباط الاحكام منه	٢٢٣ ذكر رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك
٢٤٠ (باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره)	٢٢٣ (باب اذا ذكر في المسجده جنب يخرج كما هو ولا يتيمم)
٢٤١ حديث «ان نبي الله ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة» والكلام عليه	٢٢٣ حديث ابي هريرة قال «أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياما فخرج الينا رسول الله ﷺ
٢٤١ حديث ابي هريرة قال «لقيني النبي ﷺ وانا جنب فأخذ يدي فمشيت معه» والكلام عليه	٢٢٤ ذكر من اخرجه ولطائفه ومعانيه
٢٤١ (باب كينونة الجنب في البيت اذا توضأ قبل أن يغتسل)	٢٢٥ ذكر استنباط الاحكام منه
٢٤٢ حديث ابي سلمة قال «سألت عائشة اكان النبي صلوات الله عليه وسلامه يركد وهو جنب»	٢٢٦ (باب نفث اليمين من الفسل عن الجنابة)
٢٤٢ حديث «ان عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ ايرقد وهو جنب قال نعم» ومطابقته للترجمة	٢٢٦ حديث ميمونة قالت «وضعت للنبي ﷺ غسلا فسترته بثوب وصب على يديه فغسلهما»
٢٣٥ (باب الجنب يتوضأ ثم ينام)	٢٢٧ (باب من بدا بشق رأسه الايمن في الغسل)
٢٤٥ حديث «كان النبي ﷺ اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه» والكلام عليه	٢٢٧ حديث عائشة قالت «كنا اذا اصاب احدنا جنابة اخذت يديها ثلاثا» وبيان رجاله ولطائفه
٢٤٥ حديث «استفتى عمر النبي ﷺ اينام احدنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ» والكلام عليه	٢٢٨ (باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالستر افضل)
٢٤٥ حديث «ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله ﷺ انه تصيبه الجنابة من الليل	٢٢٩ حديث «كانت بنو اسرائيل يقتلون عراة» وبيان رجاله ولطائفه وغير ذلك
٢٤٦ (باب اذا التقى الحثانان)	٢٣٠ ذكر لغاته واعرابه وغير ذلك من المهمات
٢٤٦ حديث «اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها وجب الغسل» وبيان رجاله ولطائف اسناده وغير ذلك	٢٣٣ (باب الستر في الغسل عند الناس)
٢٤٧ ذكر لغاته واستنباط الحكم منه	٢٣٣ حديث ام هانئ قالت «ذهب الى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل» وبيان رجاله وتعدد موضعه وغير ذلك
٢٥١ (باب غسل ما يصيب من رطوبة فرج المرأة)	٢٣٤ حديث ميمونة قالت «ستر النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة»
٢٥١ حديث «ان زبدين خالد الجهنى سأل عثمان ابن عفان فقال ارايت اذا جامع الرجل امراته فلم يمن» وذكر رجاله وغير ذلك	٢٣٤ (باب اذا احتلمت المرأة)
٢٥٢ ذكر تعدد موضعه ومعناه واستنباط الاحكام	٢٣٥ حديث «جاءت ام سليم الى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت» وبيان رجاله ولطائف اسناده ومن اخرجه غيره
٢٥٣ حديث ابي بن كعب «قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة ولم ينزل» وذكر رجاله ولطائف اسناده ومعناه وغير ذلك	٢٣٦ ذكر الاختلاف في الفاظه وقد اطال هنا واجاد
٢٥٤ «كتاب الحيض»	٢٣٧ (باب عرق الجنب وان المسلم لا ينحس)
	٢٣٧ حديث ابي هريرة «ان النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب»
	٢٣٨ بيان مطابقته للترجمة ولطائف اسناده وتعدد موضعه وغير ذلك

صحيفة	صحيفة
٢٥٥	باب كيف بدء الحيض
٢٥٦	حديث عائشة قالت «خرجنا لآزى الحج فلما كنا بسر فحضت» ومطابقته للترجمة ورجاله
٢٥٧	بيان لطائف اسناده ومعناه واعرابه واستنباط الاحكام منه
٢٥٨	(باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله)
٢٥٨	حديث عائشة قالت «كنت ارجل رأس رسول الله ﷺ وأنا» حائض» والكلام عليه
٢٥٩	بيان لطائف اسناده واستنباط الاحكام منه
٢٦١	حديث عائشة حدثت «ان النبي ﷺ كان يتكى في حجرى وأنا حائض» بيان مطابقته للترجمة
٢٦٢	ذكر رجاله ومعناه وغير ذلك
٢٦٢	(باب من سقى النفس حياء)
٢٦٣	حديث ام سلمة قالت «بينما انا مع النبي ﷺ مضطجعة في خبيصة اذ حضت» وبيان مطابقته للترجمة ورجاله ولفاته واعرابه
٢٦٤	بيان استنباط الاحكام منه وهو نفيس ومهم جدا
٢٦٥	باب مباشرة الحائض
٢٦٦	ذكر استنباط الاحكام وهو نفيس جدا
٢٦٧	حديث عائشة قالت «كانت احدا اذا كانت حائضا فاراد رسول الله ﷺ ان يباشرها امرها ان تزرى في فور حوضتها ثم يباشرها» وبيان
٢٦٨	ذكر رجاله ولطائف اسناده ومعناه
٢٦٨	بيان استنباط الاحكام وهى نبذة نفيسة
٢٦٩	باب ترك الحائض الصوم
٢٧٣	(باب نقض الحائض المتأسك كالماء الطواف بالبيت)*
٢٧٤	حديث ولم ير ابن عباس بالقراءة بأسا» وهو من تعليقات المصنف وقد ذكر هنا تعليقات عدة وتكلم عليها الشارح كلاما نفيسا جدا
٢٧٦	حديث عائشة قالت «خرجنا مع النبي ﷺ لانذكر الحج فلما جئنا بسر فطمثت»
٢٧٧	(باب الاستحاضة)*
٢٧٧	حديث «سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت
٢٧٧	فقالت يا رسول الله ارأيت إحدانا اذا اصاب ثوبها الدم من الحيض كيف تصنع»
٢٧٧	حديث عائشة قالت «كانت إحدانا تحيض ثم تقرض الدم من ثوبها عند طهرها» والكلام عليه
٢٧٨	(باب الاعتكاف للمستحاضة)*
٢٧٨	حديث عائشة «ان النبي ﷺ اعتكف من بعض نساءه وهى مستحاضة ترى الدم»
٢٧٩	بيان رجاله ولطائف اسناده ولفاته ومعانيه واعرابه
٢٨٠	حديث عائشة قالت «اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم»
٢٨٠	(باب هل تصلى المرأة في ثوب حاض فيه)*
٢٨١	(باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض)
٢٨٢	ذكر لفظاته واعرابه ومعانيه
٢٨٣	ذكر استنباط الاحكام منه وفيه مبحث شريف في احاداد المرأة على زوجها وغيره وقد اطال واجاد
٢٨٤	(باب ذلك المرأة نفسها اذا تطهرت من الحيض وكيف تقمّل وتأخذ فريضة ممسكة فتسبع بها اثر الدم)
٢٨٧	(باب غسل الحيض)
٢٨٧	(باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض)
٢٩٠	(باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض)
٢٩١	(باب مخلقة وغير مخلقة)
٢٩٦	باب اقبال الحيض وادباره
٢٩٩	(باب لانقض الحائض الصلاة)
٣٠١	باب النوم مع الحائض وهى في ثيابها
٣٠٥	باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض الح
٣١٠	(باب عرق الاستحاضة)
٣١٢	باب المرأة تحيض بعد الافاضة
٣١٧	حديث عبد الله بن شداد قال سمعت خاتى ميمونة زوج النبي ﷺ انها كانت حائضا لاتصلى» وبيان رجاله ولطائف اسناده ومعناه واعرابه
٣١٨	ذكر استنباط الاحكام منه وهو من المهمات
(تم فهرست الجزء الثالث)	